

# المُعْتَبَرُ

لِمَوْفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ  
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ  
٥٤١-٦٢٠ هـ

## سُرْعُ مَخْتَصَرِ الْخُرْقَةِ

أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٣٤ هـ

تَحْقِيقُ

الدكتور

عبد القناخ محمد راحلو

الدكتور

عائشة بن عبد المحسن التركي

الجزء الأول

المغنى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) قال الشيخ الإمام العالم العامل شيخ الإسلام، قُدوة الأنام، مَجْمُوعُ الفضائل، مُؤَفَّقُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ: (١)

الحمد لله بَارِئُ الْبَرِيَّاتِ، وَغَافِرُ الْخَطِيئَاتِ، وَعَالِمُ الْخَفِيَّاتِ، الْمُطَّلِعُ عَلَى الضَّمَائِرِ وَالنِّيَّاتِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَوَسَّعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَجِلْمًا، وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً وَحُكْمًا ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (٢)، لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَغْصَارُ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْأَفْكَارُ، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِحَقْدَارٍ﴾ (٣)، أَتَقَنَ مَاصِنَعَ وَأَحْكَمَهُ، وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ وَعِلْمَهُ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ وَعَلَّمَهُ، وَرَفَعَ قَدْرَ الْعِلْمِ وَعَظَّمَهُ، وَحَظَرَهُ عَلَى مَنْ اسْتَرْذَلَهُ وَحَرَّمَهُ، وَخَصَّ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ كَرَّمَهُ، وَخَصَّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى النَّفِيرِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ تَعَالَى وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٤)، نَدَبَهُمْ إِلَى الْإِثْدَارِ بِرَبِّيَّتِهِ، كَمَا نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ أَهْلَ رِسَالَتِهِ، وَمَنَحَهُمْ مِيرَاثَ أَهْلِ بُيُوتِهِ، وَرَضِيَهُمْ لِلْقِيَامِ بِحُجَّتِهِ، وَالنِّيَابَةِ عَنْهُ فِي الْإِخْبَارِ بِشَرِيعَتِهِ، وَاسْتَخَصَّهُمْ مِنْ بَيْنِ عِبَادِهِ بِحُسْنِيَّتِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٥)، ثُمَّ أَمَرَ سَائِرَ النَّاسِ

---

(١-١) في م: «قال الإمام العالم الأوحى، الصدر الكامل، السيد الفاضل، شيخ الإسلام، سيد العلماء، إمام أهل السنة، بغية السلف، مفتى الأمة، موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى، رضى الله عنه وأرضاه، كما اختاره لنصر دينه وإرضاءه».

(٢) سورة طه ١١٠.

(٣) سورة الرعد ٨.

(٤) سورة التوبة ١٢٢.

(٥) سورة فاطر ٢٨.

بسؤالهم، والرجوع إلى أقوالهم، وجعل علامة زيفهم وضلالهم ذهاب علمائهم، واتخاذ الرؤوس من جهالهم، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً مِّنَ النَّاسِ وَلَكِنَّ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَالاً، فَسُئِلُوا، فَأَقْتَرُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا<sup>(٦)</sup>».

وصلَّى الله على خاتم الأنبياء، وسيد الأصفياء، وإمام العلماء، وأكرم من مَشَى تحت أديم السماء، محمد نبي الرحمة، الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة، والكاشف برسالته جلايب الغمة، وخير نبي بُعث إلى خير أمة، أرسله الله بشيراً ونذيراً، ﴿وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ<sup>(٧)</sup> وَسِرَاجًا مُنِيرًا<sup>(٨)</sup>﴾، صلَّى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن الله تعالى برحمته وطوله، وقوته وحوله، ضمن بقاء طائفة من هذه الأمة على الحق لا يضُرُّهم من تحذلم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، وجعل السبب في بقائهم بقاء علمائهم، واقتداءهم بأئمتهم وفقهائهم، وجعل هذه الأمة مع علمائها<sup>(٩)</sup>، كالأمم الخالية مع أنبيائها، وأظهر في كل طبقة من فقهائها أئمة يُقْتَدَى بها، وينتهي إلى رأيها، وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام، مهد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفأفأهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، تحيى القلوب بأخبارهم، وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم، ثم اختص منهم نفرًا أعلى أقدارهم<sup>(١٠)</sup>، ومناصبهم، وأبقى ذكرهم

و٢

(٦) أخرجه البخاري، في: باب كيف يقبض العلم، من كتاب العلم، وفي: باب ما يترك من ذم الرأي، من كتاب الاحتصام. صحيح البخاري ٣٦/١، ١٢٣/٩. ومسلم، في: باب رفع العلم وقبضه، من كتاب العلم. صحيح مسلم ٢٠٥٨/٤، ٢٠٥٩. والترمذي، في: باب ما جاء في ذهاب العلم، من أبواب العلم. عارضة الأحمدي ١٢٠/١٠. وابن ماجه، في: باب اجتناب الرأي والقياس، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٢٠/١. والدارمي، في: باب ذهاب العلم، من المقدمة. سنن الدارمي ٧٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٢/٢، ١٩٠، ٢٠٣.

(٧-٧) لم ترد في: الأصل.

(٨) سورة الأحزاب ٤٦.

(٩) في الأصل: «علمائهم».

(١٠) في م: «قدرهم».



وَمَذَاهِبِهِمْ، فَعَلَى أَقْوَالِهِمْ مَدَارُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَذَاهِبِهِمْ يُفْتَى قُضَاءُ الْإِسْلَامِ.  
 وَكَانَ إِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ <sup>(١١)</sup> بْنُ مُحَمَّدٍ <sup>(١٢)</sup>بْنِ حَنْتَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ  
 أَوْفَاهِمَ فَضِيلَةٍ، وَأَقْرَبَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَسَيْلَةٍ، وَأَتَجِبُهُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْلَاهُمْ بِهِ <sup>(١٣)</sup>،  
 وَأَزْهَدَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَأَطْوَعَهُمْ لِرَبِّهِ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ اخْتِيَارُنَا عَلَى مَذْهَبِهِ.  
 وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُشْرَحَ مَذْهَبَهُ وَاخْتِيَارَهُ، لِيَعْلَمَ ذَلِكَ مَنْ اقْتَفَى آثَارَهُ، وَأُبَيِّنَ فِي  
 كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَيْهِ، وَأَذْكَرَ لِكُلِّ إِمَامٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ،  
 تَبَرُّكًا بِهِمْ، وَتَعْرِيفًا لِمَذَاهِبِهِمْ، وَأَشِيرَ إِلَى دَلِيلٍ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ،  
 وَالْإِقْتِصَارِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَأَعَزُّوْهُ مَا أَمَكَّنَنِي عَزُّهُ <sup>(١٤)</sup> مِنَ الْأَخْبَارِ، إِلَى كُتُبِ  
 الْأُئِمَّةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْآثَارِ، لِتَحْصُلِ الثَّقَةِ بِمَذْهُبِهِمْ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ صَحِيحِهَا وَمَعْلُومِهَا،  
 فَيُعْتَمَدَ عَلَى مَعْرُوفِهَا، وَيُعْرَضَ عَنْ مَجْهُولِهَا.

ثُمَّ رُبِّتُ <sup>(١٥)</sup> ذَلِكَ عَلَى شَرْحِ مُحْتَصَرِّ أَبِي الْقَاسِمِ عَمْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 الْخِرَقِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، لِكُتُبِهِ كِتَابًا مُبَارَكًا نَافِعًا، وَمُخْتَصَرًّا مُوجِزًا جَامِعًا، وَمُؤَلَّفَهُ  
 إِمَامًا كَبِيرًا، صَالِحًا ذُو دِينٍ، أَخُو وَرَعَ، جَمَعَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، فَتَبَرَّكَ بِكُتَابِهِ، وَنَجْمُ  
 الشَّرْحِ مُرْتَبًا عَلَى مَسَائِلِهِ وَأَبْوَابِهِ، وَنَبْدًا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِشَرْحِهَا وَتَبْيِينِهَا، وَمَا ذَلَّتْ  
 عَلَيْهِ يَمَنْطُوقُهَا وَمَفْهُومُهَا وَمَضْمُونُهَا، ثُمَّ تَتَبَعَ ذَلِكَ مَا يُشَابِهُهَا مِمَّا لَيْسَ بِمَذْكَورٍ فِي

(١١-١٢) سقط من: الأصل.

(١٢) سقط من: م.

(١٣) تجاوز - رحمه الله - في هذا التعبير؛ لأنه لا يجوز التبرك بالصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع  
 غير النبي ﷺ في حياته، لا مع أبي بكر ولا غيره، ولا فعله التابعون مع قادتهم في العلم والدين. والنبي ﷺ  
 له خصائص في حال حياته لا يصلح أن يشاركه فيها غيره، فلا يجوز أن يقاس عليه أحد من الأئمة، هذا لو كانوا  
 على قيد الحياة، فكيف وهم أموات! إن الأمر إذا أشد، ولا يجوز إطلاقاً.

(١٤) في الأصل: «وأعزى» و«عزبه»، وهي لغة.

(١٥) في م: «بنيت».

(١٦) هذه مبالغة منه - رحمه الله - لأنه ليس هناك كتاب يعتقد فيه البركة غير كتاب الله عز وجل؛ قال تعالى  
 ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ بِمِيزَانٍ﴾ سورة الأنعام ٩٢، ولأنه معصوم من الخطأ، وماعده من الكتب فهو عرضة  
 للخطأ. والله أعلم.

الكتاب، فتَحْصُلُ المسائل كَتَرَاجِمِ الأبواب.  
وبالله<sup>(١٧)</sup> أَعْتَصَمَ و<sup>(١٧)</sup> أَسْتَعِينَ فيما أَقْصَدَهُ، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فيما أَعْتَمَدَهُ، وَإِيَّاهُ  
أَسْأَلُ أَنْ <sup>(١٨)</sup> يُوَفِّقَنَا<sup>(١٨)</sup> وَيَجْعَلَ سَعْيَنَا مُقَرَّبًا إِلَيْهِ، وَمُزْلَفًا لَدَيْهِ، بِرَحْمَتِهِ.  
فنقول، <sup>(١٨)</sup> وبالله التوفيق<sup>(١٨)</sup>:  
(قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخِرَقِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ  
عليه):

قال القاضي الإمام أبو يَعْلَى، رحمه الله<sup>(٢٠)</sup>: كان الْخِرَقِيُّ عَلَّامَةً، بَارِعاً فِي  
مذهب أبي عبد الله، وكان ذا دِينٍ، وَأَخَا وَرَعَ.

ظ ٢ / وقال القاضي أبو الحسين<sup>(٢١)</sup>: كانت له المصنُفَاتُ الكثيرة في المذهب، ولم  
يُنْشَرْ<sup>(٢٢)</sup> منها إِلَّا «المختصر» في الفقه، لأنه خرج من<sup>(٢٣)</sup> مدينة السَّلام لَمَّا ظَهَرَ  
سَبُّ الصَّحَابَةِ بها<sup>(٢٤)</sup>، وَأُوذِعَ كُتْبُهُ فِي دَرْبِ<sup>(٢٥)</sup> سليمان، <sup>(٢٦)</sup> فاحترقت الدَّارُ  
والكتبُ فيها<sup>(٢٦)</sup>.

قرأ الْعِلْمَ عَلَى مَنْ قرأه عَلَى أبي بكر المَرْوُذِيِّ<sup>(٢٧)</sup>، وَخَرَّبَ الْكَيْرْمَانِيَّ<sup>(٢٨)</sup>،

(١٧-١٧) سقط من: م.

(١٨-١٨) سقط من: الأصل.

(١٩) يعني أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد، ابن الفراء، الحنبل، عالم زمانه في الأصول والفروع، المتوفى  
سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

ترجمه ولده ترجمة حافلة في طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ - ٢٣٠.

(٢٠) لم ينقله ابن أبي يعلى، في ترجمته في الطبقات ٧٥/٢ - ١١٨.

(٢١) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ابن أبي يعلى، أوى في طبقات الحنابلة ٧٥/٢.

(٢٢) في الطبقات: «ينتشر».

(٢٣) في الطبقات: «عن».

(٢٤) لم ترد في الطبقات.

(٢٥) في م: «دار»، والمثبت في: الأصل، والطبقات.

(٢٦-٢٦) في الطبقات: «فاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب ولم تكن انتشرت لبعده عن البلد».

(٢٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، كان أجمل أصحاب الإمام أحمد، وهو الذي تولى إغماضه لما  
مات وغسله، وروى عنه مسائل كثيرة، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين. طبقات الحنابلة ٥٦/١ - ٦٣، العبر  
٥٤/٢.

(٢٨) أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، رجل جليل، كان يكتب بخطه مسائل سمعها من =

وصالح وعبد الله ابْنَيْ أَحْمَد<sup>(٢٩)</sup>.

وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ<sup>(٣٠)</sup> عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ فَقِيهًا صَحَبَ أَصْحَابَ أَحْمَد، وَأَكْثَرَ صُحْبَتَهُ لِأَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ.

وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْخِرَقِيِّ جَمَاعَةً مِنْ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ؛ مِنْهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ<sup>(٣١)</sup>، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ<sup>(٣٢)</sup>، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ سَمْعُونِ<sup>(٣٣)</sup>.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ: تُوُفِّيَ أَبُو الْقَاسِمِ الْخِرَقِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِدِمَشْقَ، وَزُرْتُ قَبْرَهُ<sup>(٣٤)</sup>.

وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ سَبَبَ مَوْتِهِ، أَنَّهُ أَتَكَرَّ مُتَكَرِّأً بِدِمَشْقَ، فَضُرِبَ، فَكَانَ مَوْتُهُ بِذَلِكَ.

قَالَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْخِتَصَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ). يَعْنِي قَرَّبْتُهُ، وَقَلَّلْتُ أَلْفَاظَهُ، وَأَوْجَزْتُهُ، وَالْإِخْتِصَارُ: هُوَ<sup>(٣٥)</sup> تَقْلِيلُ الشَّيْءِ، وَقَدْ يَكُونُ<sup>(٣٦)</sup> إِخْتِصَارُ الْكِتَابِ بِتَقْلِيلِ مَسَائِلِهِ، وَقَدْ يَكُونُ<sup>(٣٦)</sup> بِتَقْلِيلِ أَلْفَاظِهِ مَعَ تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ

---

= الإمام أحمد، وهو من رجال القرن الثالث. طبقات الحنابلة ١/١٤٥، ١٤٦.

(٢٩) أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد هو أكبر أولاده، وكان سخيًا، سمع من أبيه مسائل كثيرة، وولى القضاء، مولده سنة ثلاث ومائتين، ووفاته سنة ست وستين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٧٣-١٧٦. أما أبو عبد الرحمن عبد الله، فقد ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان صالحًا صادق اللهجة كثير الحياء، وقع له عن أبيه مسائل جواد كثيرة، وتوفى سنة تسعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٨٠-١٨٨، العبر ٢/٨٦.

(٣٠) سقط من: م.

(٣١) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري، ابن بطة، صنف كتبًا كثيرة في السنة، وكان مستجاب الدعوة، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٤٤-١٥٣، العبر ٣/٥٣.

(٣٢-٣٣) سقط من: الأصل، وهو في: الطبقات، وفيه خطأ: «أبو الحسين»، وهو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة، صنف في الأصول والفروع والفرائض، وتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٣٩.

(٣٣) أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل، ابن سمعون، الشيخ الزاهد، دُونَ النَّاسِ حِكْمَهُ، وَجَمَعُوا كَلَامَهُ، وَأَمْلَى عِدَّةَ مَجَالِسَ. توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٥٥-١٦٢، العبر ٣/٣٦.

(٣٤) هذا آخر كلام ابن بطة، كما جاء في الطبقات ٢/١١٨.

(٣٥) سقط من: م.

(٣٦-٣٦) سقط من: الأصل.

عليه السلام: «أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا»<sup>(٣٧)</sup>، ومن ذلك مُخْتَصَرَاتُ الطَّرِيقِ<sup>(٣٨)</sup>، وفي الحديث: «الْجِهَادُ مُخْتَصِرٌ طَرِيقِ الْجَنَّةِ»<sup>(٣٩)</sup>، وقد نُهِىَ عن اختصارِ السجود، ومعناه جُمُعُ آيِ السُّجُودَاتِ فَيَقْرُؤُهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ<sup>(٤٠)</sup>. وقيل: هو أن يَحْدَفَ الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ وَلَا يَقْرُؤَهَا. وفائدة الاختصار التَّقْرِيبُ والتَّسْهِيلُ عَلَى مَنْ أَرَادَ تَعَلُّمَهُ وَحِفْظَهُ، فَإِنَّ الْكَلَامَ يُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ، وَيُطَوَّلَ لِيُفْهَمَ.

وقد ذكر، رحمه الله، مَقْصُودَهُ بِالْاِخْتِصَارِ، فقال: (يَقْرُبُ عَلَى مُتَعَلِّمِهِ)، أَيْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ، وَيَقِلُّ تَعَبُهُ فِي تَعَلُّمِهِ.

وقوله: (عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤١)</sup> وَأَرْضَاءَهُ<sup>(٤٢)</sup>) فهو الإمام<sup>(٤٣)</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ هَلَالِ بْنِ أَسَدَ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذُهْلٍ بْنِ شَيْبَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُكَّابَةَ بْنِ صَعْبٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَكْرٍ بْنِ وَاثِلٍ بْنِ قَاسِطٍ بْنِ هَنْبٍ بْنِ أَفْصَى بْنِ دُعَيْمٍ ابْنِ جَدِيدَةَ بْنِ أَسَدَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نِزَارَ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ، يَلْتَقِي نَسَبُهُ وَنَسَبُ رَسُولِ

---

(٣٧) أخرجه الدارقطني، في النوادر، بلفظ: «أُعْطِيتُ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرَ لِي الْحَدِيثُ اخْتِصَارًا». سنن الدارقطني ١٤٤/٤، ١٤٥. والبيهقي، في: شعب الإيمان. انظر: الجامع الكبير، للسيوطي ١٢٠/١، والجامع الصغير (الفتح الكبير) ١٩٩/١.

وأخرج صدره البخاري، في: باب قول النبي ﷺ: نصرت بالرعب مسيرة شهر، من كتاب فضل الجهاد والسير، وفي: باب المغاتيح في اليد، من كتاب تعبير الرؤيا، وفي: باب قول النبي ﷺ: بحث بجوامع الكلم، من كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ٤٧/٩، ٦٥/٤، ١١٣. ورد بالفاظ: «أُوتِيَتْ» و«بُحِثَتْ» و«أُعْطِيَتْ».

(٣٨) في م: «الطريق».

(٣٩) لم نجده.

(٤٠) يأتي في سجود التلاوة.

(٤١-٤٢) سقط من: الأصل.

(٤٣) انظر: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى ٤/١-٢٠، المنهج الأحمد، للعلمي ٥/١-٥٤، طبقات الشافعية الكبرى ٢٧/٢-٦٣، وما جاء من المراجع في حاشيته، وترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام، للذهبي، وسير أعلام النبلاء، له ١٧٧/١١-٣٥٨.

الله ﷺ في نزار؛ لأن رسول الله ﷺ من ولد مُضَر بن نزار، وأحمد من ولد ربيعة ابن نزار.

قال عبد الله بن أحمد: قال/ أنى: وُلِدَتْ سنة أربع وستين ومائة. ٣٣  
وقال عبد الله: ومات في ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة.

حملَتْ به أمُّه بِمَرَوَ، وولدتَه ببغداد، ونشأ بها، وسافر في طلب العلم أسفارا كثيرة، ثم رجع إلى بغداد، وتوفِّيَ بها، بعد أن ساد أهل عصره، ونصَّرَ الله به دينه. قال أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَام<sup>(٤٣)</sup>: ليس في شَرْقٍ ولا غَرْبٍ مثلُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، مَا رَأَيْتُ رجُلًا أَعْلَمَ بالسُّنَّةِ منه.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ، رحمه الله ورضوانه عليه: أحمد بن حنبل إمامٌ في ثَمَانٍ خِصَالٍ؛ إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في القرآن، إمام في اللغة، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الزَّورَع، إمام في السُّنَّة. وقال عبد الرحمن بن مَهْدِي<sup>(٤٤)</sup> فيه، وهو صغير: لقد كاد هذا<sup>(٤٥)</sup> الغلام أن<sup>(٤٥)</sup> يكون إماماً في بَطْنِ أمِّه.

وقال أبو عُمَيْر<sup>(٤٦)</sup> ابن النُّعَاس الرَّمْلِيُّ، وذكر أحمد بن حنبل: رحمه الله<sup>(٤٧)</sup>، ما كان أصبَرَه، وبالمَاضِيين ما كان أشَبَهه، وبالصَّالِحِيْنَ ما كان ألَحَقَه<sup>(٤٨)</sup>، عَرَضَتْ له الدُّنْيَا فَأَبَاهَا، وَالبِدْعُ فَتَنَافَاهَا<sup>(٤٩)</sup>، وَاخْتَصَصَه اللهُ سَبْحَانَهُ بِنَصْرِ دِينِهِ، وَالْقِيَامَ بِحِفْظِ

---

(٤٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي اللغوي صاحب المصنفات في فنون شتى، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٩٧-٢٠٠. وانظر حواشيه.

(٤٤) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي الحافظ، أحد أركان الحديث بالعراق، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٩/ ١٩٢ - ٢٠٩.

(٤٥) (٤٥-٤٥) سقط من: الأصل، وهو في: م، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي ١٠٢.

(٤٦) في م: «عمر»، والصواب في: الأصل، ومناقب الإمام أحمد ١٧٣، وهو عيسى بن محمد.

(٤٧) جاءت في م مؤخرة بعد قوله: «وبالصالحين» الآتي.

(٤٨) وكذلك في سير أعلام النبلاء ١١/ ١٩٨، وفي مناقب الإمام أحمد: «أصبه».

(٤٩) إلى هنا انتهى ما جاء في سير أعلام النبلاء، ومناقب الإمام أحمد، من كلام أبي عمير.

سُنَّتِهِ، وَرَضِيَهُ لِإِقَامَةِ حُجَّتِهِ، وَنَصَرَ كَلَامِهِ حِينَ عَجَزَ عَنْهُ النَّاسُ.  
 قيل لبشر بن الحارث،<sup>(٥٠)</sup> حين ضُربَ أحمد: يا أبا نصر، لو أنَّكَ خرَجْتَ فقلت:  
 إني على قولِ أحمد بن حنبل؟  
 فقال بشر: أتريدون أن أقومَ مقامَ الأنبياء؟ إنَّ أحمدَ بن حنبل قد<sup>(٥١)</sup> قام مقامَ  
 الأنبياء.

وقال عليُّ بن شُعَيْب الطُّوسِيُّ: كان أحمدُ بن حنبل عندنا المثلَّ، الذي قال النبيُّ  
 ﷺ: «إِنَّهُ كَاتِبٌ فِي أُمَّتِي مَا كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَتَّى إِنْ أَلْمِشْتَ لَيُوضَعَ عَلَى  
 مَفْرِقِ رَأْسِ أَحَدِهِمْ مَا يَصْرِفُهُ»<sup>(٥٢)</sup> ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ<sup>(٥٣)</sup>، ولولا أن أبا عبد الله  
 أحمد<sup>(٥٤)</sup> بن محمد<sup>(٥٥)</sup> بن حنبل قام بهذا الشَّان لَكَانَ عَاراً وَشَاراً عَلَيْنَا إِلَى يَوْمِ  
 الْقِيَامَةِ، أَنْ قَوْمًا سُئِلُوا فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ أَحَدٌ.  
 وفضائله، وما قاله الأئمةُ في مَدْحِهِ كَثِيرٌ، وليس هذا<sup>(٥٦)</sup> مَوْضِعُ اسْتِقْصَائِهِ،  
 وقد صَنَّفَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كُتُباً مُفْرَدَةً، وَإِنَّمَا غَرَضُنَا هَاهُنَا الْإِشَارَةُ إِلَى  
 نُكْتَةٍ مِنْ فَضْلِهِ، وَذِكْرِ نَسَبِهِ، وَمَوْلِدِهِ، وَمَبْلَغِ عُمْرِهِ، إِذْ لَا يَحْسُنُ مِنْ مُتَمَسِّكٍ  
 بِمَذْهَبِهِ، وَمُتَّفَقٍ عَلَى طَرِيقَتِهِ، أَنْ يَجْهَلَ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ إِمَامِهِ.

(٥٠) أبو نصر بشر بن الحارث المروزي الزاهد، المعروف ببشر الحافي، توفي سنة سبع وعشرين  
 ومائتين. العبر ٣٩٩/١.

(٥١) سقط من: م.

(٥٢) في م: «يصد»، والمثبت في: الأصل، ومواطن النسخ عدا ما رواه البخاري في كتاب الإكراه، ففيه:  
 «يصد».

(٥٣) لم يرد تخصيص ذلك ببني إسرائيل، وإنما ورد فيمن كان قبلكم، على إطلاقه، أو في قصة أصحاب الأخدود.  
 وأخرجه البخاري، في: باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، من كتاب المناقب، وفي باب من  
 اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، من كتاب الإكراه. صحيح البخاري ٥٧/٥، ٢٦/٩. ومسلم، في:  
 باب قصة أصحاب الأخدود، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ٢٣٠٠/٤. وأبو داود، في: باب في الأسير يكره  
 على الكفر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٤٤/٢. والترمذي، في: تفسير سورة البروج، من كتاب التفسير.  
 عارضة الأحمدي ٢٤١/١٢. والإمام أحمد، في المسند ١٠٩/٥-١١١، ١٧/٦، ٣٩٥.

(٥٤-٥٥) سقط من: الأصل.

(٥٥) في م: «هاهنا»، والمثبت في: الأصل.

ونسأل الله الكريم أن يجمع بيننا وبينه في دارٍ / كرامته، والدرجات العُلى من  
جَنّته، وأن يجعل عملنا صالحاً، ويجعله لوجهه خالصاً، ويجعل سَعِيناً مُقرباً إليه،  
مُبْلِغاً إلى رِضوانه، إنه جوادٌ كريم.

قال أبو القاسم، رحمه الله:

### (باب ما تكون به الطهارة<sup>(١)</sup> من الماء<sup>(٢)</sup>)

التقدير: هذا باب ما تكون به الطهارة<sup>(١)</sup> من الماء<sup>(٢)</sup>، فحذف المبتدأ للعلم به، وقوله «<sup>(٣)</sup> ما تكون به<sup>(٤)</sup>»، أى تحصل وتحدث، وهى هاهنا تأمة غير محتاجة إلى تحير، ومتى كانت تأمة كانت بمعنى الحديث والحصول، تقول: كان الأمر، أى حدث ووقع؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(٥)</sup>﴾ أى: إن وجد ذو عُسْرَةٍ. وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَذْفُونِي      فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ<sup>(٧)</sup>

أى إذا جاء الشتاء وحديث<sup>(٨)</sup>.  
وفى نسخة مرفوعة على ابن عقيل: (باب ما تجوز به الطهارة من الماء)  
ومعناها متقارب.

والطهارة فى اللغة: التزاهة عن الأقدار، وفى الشرع: رفع ما يمنع الصلاة من حديث أو نجاسة بالماء، أو رفع حكمه بالترايب. فعند إطلاق لفظ الطهارة فى لفظ

---

(١-١) سقط من: الأصل.

(٢-٢) فى: م: «تكون الطهارة».

(٣) سورة البقرة ٢٨٠. وفى م زيادة: «فَنَظَرَةً إِلَى مُبَسَّرَةٍ».

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزارى، وكان من المعمرين.

والبيت فى: المعمرين، لأبى حاتم السجستاني ١٠، الجمل، للزجاجى ٦٢، شذور الذهب، لابن هشام

٣٥٤، الدرر اللوامع، للشنقيطى ٨٤/١، وصدرو فى: همع الموامع، للسيوطى ١١٦/١، ١١٦.

(٥) فى: م: «يُفْهِمُهُ». وهى رواية.

(٦) سقط من: م.

(٧) أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، وكان واسع العلم قوى الحجة، وله

مسائل تفرد بها تولى سنة ثلاث عشرة ومجسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١٤٢/١ - ١٦٣، العبر ٤/ ٢٩،

وانظر: طبقات الحنابلة ٢٠٩/٢، وورد اسمه فيه: «على بن محمد بن عقيل».



الشارع أو كلام الفقهاء ينصرف إلى الموضوع الشرعي<sup>(٨)</sup> دون اللغوي وكذلك كل ماله موضوع شرعي ولغوي، إنما ينصرف المطلق منه إلى الموضوع الشرعي<sup>(٩)</sup> كالوضوء، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، ونحوه، لأن الظاهر من صاحب الشرع التكلم بموضوعاته.

والطهور - بضم الطاء - المصدر، قاله الزبيدي<sup>(١٠)</sup>  
والطهور - بالفتح - من الأسماء المتعدية، وهو الذي يطهر غيره، مثل  
العسول الذي يعسل به.

وقال بعض الحنفية: هو من الأسماء اللازمة، بمعنى الطاهر سواء؛ لأن العرب لا تفرق بين الفاعل والفعل في التعدى واللزوم، فما كان فاعله لازماً كان فعله لازماً، بدليل قاعد وقعود، ونائم وتووم، وضارب وضروب.

وهذا غير صحيح؛ فإن الله تعالى قال: ﴿يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾<sup>(١١)</sup>، وروى جابر، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي؛ نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً». متفق عليه<sup>(١٢)</sup>، ولو أراد به الطاهر لم يكن فيه مزية؛ لأنه طاهر في حق كل أحد، وسئل النبي ﷺ عن التوضؤ بماء البحر؟ فقال: «هُوَ الطُّهُورُ مِائَةٌ»، ولو لم يكن

(٨-٨) سقط من: الأصل.

(٩) أبو محمد يحيى بن المبارك الزبيدي التحوي اللغوي المقرئ، مؤدب الخليفة المأمون، توفي سنة اثنين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١١٣-١٢٠.

(١٠) سورة الأنفال ١١.

(١١) أخرجه البخاري، في: أول باب من كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ٩١/١، ٩٢، ١١٩. ومسلم، في: مواضع الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٧٠/١، ٣٧١. والنسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الغسل والتيمم، المجتبى من السنن ١٧٢/١. والدارمي، في: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، من كتاب الصلاة، وباب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا، من كتاب السور، سنن الدارمي ٣٢٢/١، ٣٢٣، ٢٢٤. والترمذي، في: باب ما جاء في الغنيمة، من أبواب السور، عارضة الأحوذى ٤٢/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/١، ٣٠١، ٣٥١، ٢٢٢/٢، ٤١٢، ٥٠١، ٣٠٤/٣، ٤١٦/٤، ١٤٥/٥، ١٤٨، ١٦١، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٥٦.  
(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٩/١. والترمذي، في: =

٤ الطُّهُورُ مُتَعَدِّياً لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَوَاباً لِلْقَوْمِ، حَيْثُ سَأَلُوهُ عَنِ التَّعَدُّى، إِذْ لَيْسَ كُلُّ/ طَاهِرٍ مُطَهَّراً، وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ فَرَّقَتْ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ، فَقَالَتْ: قَاعِدٌ لِمَنْ وُجِدَ مِنْهُ الْقُعُودُ، وَقُعُودٌ لِمَنْ يَتَكَرَّرُ مِنْهُ ذَلِكَ، فَيَتَّبِعُنِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا هَاهُنَا، وَلَيْسَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ التَّعَدُّى وَالزُّرُومُ.

١ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُنْطَلِقِ الَّذِي لَا يُضَافُ إِلَى اسْمِ شَيْءٍ غَيْرِهِ: مِثْلُ مَاءِ الْبَاقِلَاءِ، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَمَاءِ الْجُمْصِ، وَمَاءِ الزُّعْفَرَانِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا لَا يُزَايِلُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ فِي وَقْتٍ) قوله: «والطهارة» مبتدأ خبره محذوف، تقديره: والطهارة مباحة، أو جائزة، «أو حاصلة»<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك، والألف واللام للاستغراق، فكأنه قال: وكل طهارة جائزة بكل ماء طاهرٍ مُطْلَقٍ، والطاهر: مالم يس بِنَجَسٍ. والمُطْلَقُ: مالم يس بمُضَافٍ إلى شيءٍ غيرِهِ. وهو معنى قوله «لا يُضَافُ إِلَى اسْمِ شَيْءٍ غَيْرِهِ». وإنما ذكره صفةً له وتبييناً، ثم مثَّلَ الإضافة، فقال: «مِثْلُ مَاءِ الْبَاقِلَاءِ، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَمَاءِ الْجُمْصِ، وَمَاءِ الزُّعْفَرَانِ، وَمَا أَشْبَهَهُ».

وقوله: «مِمَّا لَا يُزَايِلُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ فِي وَقْتٍ»، صفةٌ للشيء الذي يُضَافُ إليه الماء، ومعناه: لا يفارقُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ. وَالْمَزَايِلَةُ: الْمَفَارِقَةُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ تَرَى لَوْ أَنَّ لَعَذَابَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ<sup>(٣)</sup>:

= باب ماجاء في البحر أنه طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٨٨. والنسائي، في: باب ماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب المياه، وفي: باب: ميتة البحر، من كتاب الصيد. المجتبى ١/٤٤، ١٤٣، ١٨٣/٧. وابن ماجه، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الطاق من صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١/١٣٦، ١٣٧، ١٠٨١/٢. والدارمي، في: باب الوضوء من باب البحر، من كتاب الصلاة والطهارة، وفي: باب في صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ١/١٨٦، ٩١/٢. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما جاء في صيد البحر، من كتاب الصيد. الموطأ ١/٢٢، ٤٩٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٣٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٧٣/٣، ٣٦٥/٥.

(١-١) سقط من: م.

(٢) سورة الفتح ٢٥. وقام الآية في: م.

(٣) عم الرسول ﷺ من قصيدته التي تعوذ فيها بحرم مكة، وبمكانه منها، وتودد فيها أشرف قومه، وصدر البيت: =

• وقد طَاوَعُوا أَمْرَ الْعُدُوِّ الْمَزَائِلِ •

أى المُفَارِقِ.

أى: لا يُذَكَّرُ الماءُ إِلَّا مُضَافاً إِلَى الْمُخَالِطِ لَهُ فِي الْغَالِبِ. وَيُفِيدُ هَذَا الْوَصْفُ الْاِخْتِرَازَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى مَكَانِهِ وَمَقَرِّهِ، كِبَاءِ النَّهْرِ وَالْبَحْرِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا زَالَ عَنْ مَكَانِهِ زَالَتِ النِّسْبَةُ فِي الْغَالِبِ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرَتْ رَاحَتُهُ تَغَيَّرَ يَسِيرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ فِي الْغَالِبِ.

وقال القاضي<sup>(٤)</sup>: هَذَا اخْتِرَازٌ مِنَ الْمُتَغَيَّرِ بِالتُّرَابِ؛ لِأَنَّهُ يَصْفُو عَنْهُ، وَيُزِيلُ اسْمُهُ اسْمُهُ<sup>(٥)</sup>.

وقد دلت هذه المسألة على أحكام:

منها؛ إِبَاحَةُ الطَّهَارَةِ بِكُلِّ مَاءٍ مُوصُوفٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ، مِنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ، وَالْعُدُوبَةِ وَالْمُلُوحَةِ، نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ تَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فِي بَحْرٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ بئرٍ أَوْ غَدِيرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾<sup>(٧)</sup>، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»<sup>(٨)</sup>، وَقَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ الْجَلُّ مَيْتَتُهُ».

/ وَهَذَا قَوْلٌ عَامَّةٌ أَهْلُ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

• وقد صَارَحُونَا بِالْعُدَاوَةِ وَالْأَذَى •

= السُّورَةُ النَّبَوِيَّةِ، لِابْنِ هِشَامٍ ٢٧٢/١.

(٤) بِعَنَى أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ. وَتَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٦.

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ١١.

(٧) سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٤٨.

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي بئرٍ بِضَاعَةٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٦/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٣/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَبَابِ ذِكْرِ بئرٍ بِضَاعَةٍ، مِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ. الْمُجْتَمِعُ ١٤١/١، ١٤٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْخِيَاضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٧٣/١، ١٧٤. وَالإمامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٤/١، ٣٠٨، ١٦/٣، ٣١، ٨٦، ١٧٢/٦، ٣٣٠.

عمرو، رضى الله عنهما، أنهما قالا في البحر: التَّيْمُّمُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا مِنْهُ. وقال عبد الله ابن عمرو: «هو نار»<sup>(٩)</sup>. وحكاؤه المأوردى<sup>(١٠)</sup> عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ<sup>(١١)</sup>.  
والأَوَّلُ أَوْلَى، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(١٢)</sup>، وماء البحر ماء، لا يجوزُ الْعُدُولُ إِلَى التَّيْمُّمِ مع وجوده، وَرَوَى عَنْ أُمِّ هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا تَرَكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهْرُ مَاءُهُ الْجَلُّ مَيِّتُهُ» رواه<sup>(١٣)</sup> أبو داود، والنسائي، والترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهْرَةَ لَهُ»، وَلِأَنَّهُ مَاءٌ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ خِلْقَتِهِ، فَجَازَ الْوَضُوءُ بِهِ كَالْعَذَبِ.

وقولهم: «هو نار» إن أُريدَ به أَنَّهُ نَارٌ فِي الْحَالِ فَهُوَ خِلَافُ الْحِسِّ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ يَصِيرُ نَارًا، لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ بِهِ فِي<sup>(١٤)</sup> حَالِ كَوْنِهِ مَاءً.  
ومنها، أَنَّ الطَّهَارَةَ مِنَ النِّجَاسَةِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمَا يَحْصُلُ بِهِ طَهَارَةُ الْحَدِيثِ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الطَّهَارَةِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَزُفَرٌ<sup>(١٥)</sup>.

- 
- (٩-٩) في م: «هو نادر». خطأ، وسيأتي.  
(١٠) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المأوردى الشافعي، إمام جليل الشأن، وهو صاحب «الحاوي» و«أدب الدنيا والدين» و«الأحكام السلطانية»، توفى سنة خمسين وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥-٢٨٥.  
(١١) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن الخزومي المدني الفقيه، أحد الأعلام، توفى سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٥٧، ٥٨، العبر ١/١١٠.  
(١٢) سورة المائدة ٦.  
(١٣) في م: «أخرجه». وسبق.  
(١٤) سقط من م.  
(١٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، وناسر علمه، صاحب المؤلفات الفاتحة، توفى سنة سبع وثمانين ومائة. الجواهر المضية ١٢٢/٣-١٢٧.  
(١٦) أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، صاحب الإمام أبي حنيفة، وكان حافظا، ثقة، توفى سنة ثمان وخمسين ومائة. الجواهر المضية ٢٠٧/٢-٢٠٩.

وقال أبو حنيفة: يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر مُزيل للعين والأثر، كالخَلِّ، وماء الورد، ونحوهما. ورُوي عن أحمد ما يُدُلُّ على مثل ذلك، لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»<sup>(١٧)</sup>. أَطْلَقَ الْعَسَلُ، فَتَقْيِيدُهُ بِالماءِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلِأَنَّهُ مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ، فَجَازَتْ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ بِهِ، كَالْمَاءِ، فَأَمَّا مَا لَا يُزِيلُ كَالْمَرْقِ وَاللَّبَنِ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تُزَالُ بِهِ. وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(١٨)</sup>: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرِضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١٩)</sup>، وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذُتُوبٍ مِنْ مَاءٍ

(١٧) أخرجه البخاري، في: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٤/١. ومسلم في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٤/١، ٢٣٥. وأبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١، ١٨. والترمذي، في: باب ما جاء في سور الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٣/١. والنسائي، في: باب سور الكلب، وفي: باب الأثر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وفي: باب تغفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة، وفي: باب سور الكلب، وفي: باب تغفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، من كتاب المياه. المجتبى ٤٦/١، ٤٧، ١٤٤، ١٤٥. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٠/١. والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الصلاة والطهارة. سنن الدارمي ١٨٨/١. والإمام مالك، في: باب جامع الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٥/٢، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٣١٤، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٦٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٨، ٨٦/٤، ٥٦/٥.

(١٨) إنما قال الرسول ﷺ هذا القول لامرأة جاءت تسأله، وروى هذا أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها. (١٩) في: باب غسل الدم، من كتاب الوضوء، وفي: باب غسل دم الحيض، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٦٦/١، ٨٤. وأخرجه أيضا مسلم، في: باب نجاسة الدم وكيفية غسله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٤٠/١. وأبو داود، في: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٧/١. والترمذي، في: باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٩/١. والنسائي، في: باب دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. وفي: باب دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الحيض. المجتبى ١٢٦/١، ١٢٧، ١٦٠، ١٦١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. ٢٠٦/١. والدارمي، في: باب في دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الصلاة والطهارة. سنن الدارمي ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب جامع الحيضة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٦٠/١، ٦١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٥/٦، ٣٤٦، ٣٥٣. وهكذا جاء «فلقترضه» عند أبي داود، والإمام أحمد، وورد: «فلقترضه» و«ثم أقرضه». و«ثم قترضه» في بقية المواضع.

فَأَهْرِيقْ عَلَى بَوْلِ الْأَغْرَابِيِّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٠)</sup>، وَهَذَا أَمْرٌ يَفْتَضِي الرُّجُوبَ؛ وَلِأَنَّهُمَا طَهَارَةٌ تُرَادُّ لِلصَّلَاةِ، فَلَا تَحْصُلُ بِغَيْرِ الْمَاءِ، كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ، وَمُطْلَقُ حَدِيثِهِمْ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِنَا، وَالْمَاءُ يَخْتَصُّ بِتَخْصِيلِ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ الْأُخْرَى. وَمِنْهَا، اخْتِصَاصُ حُصُولِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ، لِتَخْصِيصِهِ لِإِيَّاهُ بِالذِّكْرِ، فَلَا يَحْصُلُ بِمَائِجٍ/ سِوَاهُ، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو يُونُسَ<sup>(٢١)</sup>.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسْأَ بِالْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ<sup>(٢٢)</sup>، وَالْأَوْزَاعِيُّ<sup>(٢٣)</sup>.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ<sup>(٢٤)</sup>: النَّبِيذُ وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ<sup>(٢٥)</sup>: النَّبِيذُ حُلُوءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّيْمُمِ، وَجَمَعَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَعَنْ أُنَى حَنِيفَةَ كَقَوْلِ عِكْرِمَةَ. وَقِيلَ عَنْهُ: يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِنَبِيذِ الثَّمَرِ، إِذَا طُبِّحَ

(٢٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يَهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٥/١، ٣٧/٨. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ وَجُوبِ غَسْلِ الْبَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِذَا حَصَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٦/١، ٢٣٧. كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْأَرْضِ يَصِيبُهَا الْبَوْلُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٩٠/١، ٩١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يَصِيبُ الْأَرْضَ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٣/١، ٢٤٤. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا وَغَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَوْطَأُ ٦٤/١، ٦٥. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢٣٩/٢، ٢٨٢، ١١٠/٣-١١١، ١٦٧.

(٢١) أَبُو يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبُ الْإِمَامِ أُنَى حَنِيفَةَ، كَانَ إِلَيْهِ تَوَلِيَةُ الْقَضَاةِ فِي الْأَفَاقِ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ فِي زَمَانِهِ، وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً. الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ٦١١-٦١٣/٣.

(٢٢) أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ، الْعَالِمُ الْعَابِدُ النَّاسِكُ، تَوَفَّى سَنَةَ عَشَرَ وَمِائَةً. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٥٦٣-٥٨٨/٤.

(٢٣) أَبُو عَمْرٍو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْأَوْزَاعِيُّ، إِمَامُ الشَّامِيِّينَ وَفَقِيهِمُ، وَأَحَدُ الزُّهَادِ وَالْكَتَابِ الْمُتْرَسِّلِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١٢٧/٣، ١٢٨، الْعَبَرُ ٢٢٧/١.

(٢٤) هُوَ عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَصْلُهُ مِنْ بَرَبَرٍ، رَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ: انْطَلِقْ فَأَفَتَ النَّاسَ. تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ٧٠.

(٢٥) أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدٍ الْهَمِيمِيُّ الْمُرُوزِيُّ، ابْنُ رَاهُوِيَّةٍ، اجْتَمَعَ لَهُ الْحَدِيثُ وَالْفَقْهُ وَالْحِفْظُ وَالصَّدْقُ وَالرَّوْعُ وَالزُّهْدُ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ. طَبَقَاتُ الْخِثَابَةِ ١٠٩/١، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٣٨٣-٣٥٨/١١.

واشتدَّ، عندَ عَدَمِ الماءِ في السَّفَرِ؛ لما رَوَى ابنُ مسعود، أنَّه كان مع رسول الله ﷺ ليلةَ الجَنِّ، فأراد أنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الفجر، فقال: «أَمَعَكَ وَضُوءٌ؟» فقال: لا، مَعِيَ إِذَاوَةٌ فِيهَا نَبِيذٌ. فقال: «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»<sup>(٢٦)</sup>.

ولنا قولُ الله تعالى: ﴿فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(٢٧)</sup>. وهذا نصٌّ في الاتِّفَاقِ إلى التُّرابِ عندَ عَدَمِ الماءِ، وقال النبي ﷺ: «الصَّبْعُيدُ»<sup>(٢٨)</sup> الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ». رواه أبو داود.<sup>(٢٩)</sup> ولأنَّه لا يجوز الوُضُوءُ به في الْحَضَرِ، أو عند<sup>(٣٠)</sup> وَجُودِ الْمَاءِ، فَأَشْبَهَ الْحُلَّ وَالْمَرَقَ، وَحَدِيثُهُمْ لَا يَثْبُتُ، وَرَأَوِيهِ أَبُو زَيْدٍ مَجْهُوْلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ بِصُحْبَةِ عَبْدِ اللَّهِ. قاله التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣١)</sup> وابنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٣٢)</sup>، وقد رَوَى عن ابنِ مسعود، أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ فقال: ما كان معي مِنَّا أَحَدٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٣)</sup>. وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ، عن ابنِ مسعود، قال: لَمْ أَكُنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ<sup>(٣٤)</sup>.

(٢٦) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن أبي داود ٢٠/١. والترمذي، في: باب الوضوء من النبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٧/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن ابن ماجه ١٣٥/١، والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٨/١، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢٧) سورة المائدة ٦.

(٢٨) في الأصل: «التراب الصعيد».

(٢٩) في: باب الجنب يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٠/١. وكذلك أخرجه النسائي، في: باب الصلوات يتيمم واحد، من كتاب الطهارة ١٣٩/١.

(٣٠) في م: «مع».

(٣١) في: باب الوضوء من النبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٨/١.

(٣٢) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، نزيل مكة، وأحد أعلام هذه الأمة، توفي سنة تسع أو عشرة وثلاثمائة، كذا قال أبو إسحاق الشيرازي، وذكر الذهبي أن محمد بن يحيى بن عمار لقيه سنة ست عشرة وثلاثمائة.

طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ - ١٠٨.

(٣٣) في: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن أبي داود ٢٠/١. وكذلك أخرجه الترمذي، في: تفسير سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٤١/١٢.

(٣٤) أخرجه مسلم، في: باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجنب، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٣٣، ٣٣٢/١.

**فصل:** فأما غير التَّيْبِذِ من المائعات، <sup>(٣٥)</sup> غير الماء <sup>(٣٥)</sup>، كالخُلِّ، والمَرَقِ، واللَّبَنِ، فلا خلاف بين أهل العلم، فيما نعلم، أنه لا يجوز بها وضوء ولا غسل، لأن الله تعالى أثبت الطهورية للماء بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ <sup>(٣٦)</sup>، وهذا لا يقع عليه اسم الماء.

ومنها، أن المضاف لا تحصل به الطهارة، وهو على ثلاثة أضرب: أحدها؛ ما لا تحصل به الطهارة رواية واحدة، وهو ثلاثة <sup>(٣٧)</sup> أنواع: أحدها، ما اعتصر من الطهارات، كماء الورد، وماء القرنفيل، وما ينزل <sup>(٣٨)</sup> من غروق الشجر إذا قطعت رطبة.

الثاني، ما خالطه طاهر فغير اسمه، وغلب على أجزائه، حتى صار صينغاً، أو جبراً، أو خللاً، أو مرقاً، ونحو ذلك.

الثالث، ما طيخ فيه طاهر فتغير به، كماء الباقلا المعلي. فجميع هذه الأنواع لا يجوز الوضوء بها، ولا الغسل، لا تعلم فيه خلافاً، إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى <sup>(٣٩)</sup> والأصم <sup>(٤٠)</sup>، في المياه المعتصرة، أنها طهور يرتفع بها الحديث، وينزل بها التجس.

ولأصحاب الشافعي وجه في ماء الباقلا المعلي، وسائر من بلغنا قوله من أهل العلم على خلافهم.

قال <sup>(٤١)</sup> أبو بكر <sup>(٤١)</sup> بن المنذر: أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم أن

(٣٥-٣٥) سقط من: الأصل.

(٣٦) سورة الأنفال ١١.

(٣٧) في م: وعلى ثلاث.

(٣٨) في م: وينزل تحريف.

(٣٩) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، مفتي الكوفة وقاضها، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣١٠/٦-٣١٦.

(٤٠) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابوري، المحدث، مسند العصر، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٥-٤٦٠.

(٤١-٤١) سقط من: الأصل.



الوضوء غير جائز بماء الورد، وماء الشجر، وماء العصفري، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق، يقع عليه اسم الماء، ولأن الطهارة إنما تجوز بالماء، وهذا لا يقع عليه اسم الماء بإطلاقه.

الضرب الثاني؛ ما خالطه طاهر يمكن التحرز منه، فغير إحدى صيغاته، طعمه، أو لونه، أو ريحه، كماء الباقلا، وماء الحمص، وماء الزعفران. واختلف أهل العلم في الوضوء به، واختلفت الرواية عن إمامنا، رحمه الله، في ذلك؛ فروى عنه: لا تحصل الطهارة به. وهو قول مالك، والشافعي، وإسحاق. وقال القاضي أبو يعلى: وهى أصح، وهى المنصورة عند أصحابنا في الخلاف.

ونقل عن أحمد جماعة من أصحابه، منهم أبو الحارث<sup>(٤٢)</sup>، والميموني<sup>(٤٣)</sup>، وإسحاق بن منصور<sup>(٤٤)</sup>، جواز الوضوء به. وهذا مذهب أى حنيفة وأصحابه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(٤٥)</sup>، وهذا عام فى كل ماء، لأنه نكرة فى سياق النفي، والنكرة فى سياق النفي تعم، فلا يجوز التيمم مع وجوده، وأيضاً قول النبي ﷺ فى حديث أى ذر: «التراب كافيك ما لم تجد الماء»<sup>(٤٦)</sup>، وهذا واجد للماء، ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يسافرون، وغالب أسقيتهم

(٤٢) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، بضعة عشر جزءاً، وجود الرواية عنه. طبقات الحنابلة ١/٧٤، ٧٥.

(٤٣) أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، كان إماماً جليل القدر، صاحب الإمام أحمد من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين، وعنده عنه مسائل فى ستة عشر جزءاً، وتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/٢١٢-٢١٦، العبر ٢/٥٣.

(٤٤) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، العالم الفقيه، وهو الذى دون عن الإمام أحمد المسائل فى الفقه، وتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين، بنيسابور. طبقات الحنابلة ١/١١٣-١١٥، العبر ١/٢.

(٤٥) سورة المائدة ٦.

(٤٦) حديث أى ذر أخرجه السيوطي فى الجامع الكبير ١/٦٤١ بلفظ قريب مما هنا فى قصة طويلة، عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وفيه: «الصعيد الطيب كاف ما لم تجد الماء».

الأدْم<sup>(٤٧)</sup>، والغالب أنها تُغيَّر الماء، فلم يُثَقِّل عنهم ثِقَمٌ مع وجود شيء من تلك النِيَّاه، ولأنَّ طَهُورَ خالطه طاهرٌ لم يَسْلُبْ اسمُ الماء، ولا رِقَّتْه، ولا جَرَيَانَه، فأشْبَهَ الْمُتَغَيَّرُ بِالذَّهْنِ.

وَوَجْهُ الْأَوَّلَى: أنه ماءٌ تَغَيَّرَ بِمُخَالَطَةِ مَالِيَسٍ بِطَهُورٍ يُمَكِّنُ الْاِخْتِرَازَ مِنْهُ، فلم يَجُزِ الْوُضُوءُ بِهِ، كَاءِ الْبَاقِلَا الْمَغْلَى، ولأنَّه زال عن إطلاقه، فأشْبَهَ الْمَغْلَى.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ أَصْحَابَنَا لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمَذْرُورِ فِي الْمَاءِ مِمَّا يُخْلَطُ بِالْمَاءِ كَالزَّعْفَرَانِ وَالْعُصْفَرِ وَالْأَشْتَانِ وَنَحْوِهِ، وَبَيْنَ الْحُبُوبِ مِنَ الْبَاقِلَا وَالْحِصَصِ، وَالشَّمْرِ كَالثَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالزَّرَقِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: مَا كَانَ مَذْرُورًا مُنْعً إِذَا غَيَّرَ الْمَاءَ، وَمَا عَدَاهُ لَا يُنْتَعُ إِلَّا أَنْ يَنْحَلَّ فِي الْمَاءِ، وَإِنْ غَيَّرَهُ مِنْ غَيْرٍ / اِنْحِلَالٍ لَمْ يَسْلُبْ طَهُورِيَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ مُجَاوِرَةً، أَشْبَهَ تَغْيِيرَ الْكَافُورِ.

وَوَافَقَهُمْ أَصْحَابُنَا فِي الْحَشَبِ وَالْعِيدَانِ، وَخَالَفُوهُمْ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الْمَاءِ بِهِ إِنَّمَا كَانَ لِإِنْفِصَالِ أَجْزَاءِ مِنْهُ فِي<sup>(٤٨)</sup> الْمَاءِ وَانْحِلَالِهَا فِيهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُنْتَعَ كَمَا لَوْ طَبِخَ فِيهِ، وَلَئِنَّ مَاءً تَغَيَّرَ بِمُخَالَطَةِ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ صَوْنَهُ عَنْهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُغْلِيَ فِيهِ.

الضرب الثالث من المضاف؛ ما يجوز الوضوء به رواية واحدة، وهو أربعة أنواع:

أحدها ما أُضِيفَ إِلَى مَحَلِّهِ وَمَقَرِّهِ، كَاءِ النهر والبحر وأشباههما؛ فهذا لا يَنْفَكُ مِنْهُ مَاءٌ وَهِيَ إِضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ مُخَالَطَةٍ. وهذا لا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الثاني ما لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، كَالطُّحْلُبِ وَالْحَزْزِ وَسَائِرِ مَا يَنْبُتُ فِي الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ وَرَقُ الشَّجَرِ الَّذِي يَسْقُطُ فِي الْمَاءِ، أَوْ تَحْمَلُهُ الرِّيحُ فَتُلْقِيهِ فِيهِ، وَمَا تَجِدُ بِهِ السُّيُولُ مِنَ الْعِيدَانِ وَالتَّنِّ وَنَحْوِهِ، فَتُلْقِيهِ فِي الْمَاءِ، وَمَاهُو فِي قَرَارِ الْمَاءِ كَالْكِبْرِيتِ

(٤٧) يفتحون ويضمون.

(٤٨) في م: وإلى.

وَالْقَارَ وَغَيْرَهُمَا، إِذَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَتَغَيَّرَ بِهِ، أَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي يَقِفُ فِيهَا الْمَاءُ، فَهَذَا كُلُّهُ يُعْفَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَإِنْ أُحِذَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَالْقِيَ فِي الْمَاءِ وَغَيْرِهِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا امْتَكَنَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، مِنَ الزَّغْفَرَانِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِرَازَ مِنْهُ مُمَكِّنٌ.

الثالث ما يوافق الماء في صِفَتَيْهِ؛ الطَّهَارَةُ، وَالطُّهُورِيَّةُ، كَالْتَرَابِ إِذَا غَيَّرَ الْمَاءُ، لَا يَمْنَعُ الطُّهُورِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ كَالْمَاءِ، فَإِنْ نُحِنَ بَحِثٌ لَا يَجْرِي عَلَى الْأَعْضَاءِ لَمْ تَجْزِ الطَّهَارَةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ وَلَيْسَ بِمَاءٍ، وَلَا تَرَقَّ فِي التَّرَابِ بَيْنَ وَقُوعِهِ فِي الْمَاءِ عَنْ قَصْدٍ أَوْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَكَذَلِكَ الْمِلْحُ الَّذِي أَصْلُهُ الْمَاءُ كَالْبَحْرِيِّ، وَالْمِلْحُ الَّذِي يُتَعَقَّدُ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي يُرْسَلُ عَلَى السَّبِيحَةِ فَيَصِيرُ مِلْحًا، فَلَا يَسْلُبُ الطُّهُورِيَّةُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْمَاءُ، فَهُوَ كَالْجَلِيدِ وَالثَّلَجِ، وَإِنْ كَانَ مَعْدِنًا لَيْسَ أَصْلُهُ الْمَاءُ فَهُوَ كَالزَّغْفَرَانِ وَغَيْرِهِ. الرابع ما يتغير به الماء بمجاورته مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةٍ، كَالدُّهْنِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، وَالطَّاهِرَاتِ الصَّلَوِيَّةِ كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ، إِذَا لَمْ يَهْلِكْ فِي الْمَاءِ، وَلَمْ يَمِغْ فِيهِ، لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ مُجَاوِرَةٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَوَّحَ الْمَاءُ بِرِيحٍ شَيْءٍ إِلَى<sup>(٤٩)</sup> جَانِبِهِ. وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ خِلَافًا.

وَفِي مَعْنَى الْمُتَغَيَّرِ بِالدُّهْنِ مَا تَغَيَّرَ بِالْقَطِرَانِ وَالزَّفَرَةِ وَالشَّمْعِ/ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ<sup>٦٥</sup> دُهْنِيَّةً يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَاءُ تَغْيِيرٌ مُجَاوِرَةٌ، فَلَا يُمْنَعُ كَالدُّهْنِ.

**فصل: والماء الآجن، وهو الذي يتغير بطول مكثه في المكان، من غير مخالطة شيء يغيره، باق على إطلاقه في قول أكثر أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على [أن] الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه جائز، غير ابن سيرين<sup>(٥٠)</sup>،<sup>(٥١)</sup> فإنه كره ذلك<sup>(٥٢)</sup>. وقول الجمهور أولى،**

(٤٩) في م: «على».

(٥٠) أبو بكر محمد بن سمين الأنصاري البصري، كان فطنا، حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب، ورعا، أدبيا، توفي سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦ - ٦٢٢.

(٥١) سقط من: الأصل.

فإنه يَرَوِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ بَيْرٍ كَأَنَّ مَاءَهُ نَقَاعَةُ الْجَنَاءِ<sup>(٥٢)</sup>، ولأنه تَغَيَّرَ مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةٍ،<sup>(٥٣)</sup> فَأَشْبَهَ الْمُتَغَيَّرَ بِالْمُجَاوِرَةِ<sup>(٥٤)</sup>.

**فصل:** وإذا كان عَلَى الْمُضْئِ طَاهِرًا، كَالرَّغْفَرَانِ وَالْعَجِينِ، فَتَغَيَّرَ بِهِ الْمَاءُ وَقَتَ غَسَلِهِ، لَمْ يَمْنَعْ حُصُولَ الطَّهَارَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ الَّذِي تَرَأَى بِهِ النُّجَاسَةُ فِي مَحَلِّهَا.

٢ - مسألة؛ قال: (وَمَا سَقَطَ فِيهِ مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ مِنْ<sup>(١)</sup> غَيْرِهِ وَكَانَ يَسِيرًا فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ كَثِيرَةٌ حَتَّى يَنْسَبَ الْمَاءُ إِلَيْهِ تَوَضُّعًا بِهِ).

قوله: «مما ذكرنا»، يعنى الباقيًا والحيضَ والوردَ والرَّغْفَرَانِ وغيره، يعنى من الطَّاهِرَاتِ سِوَاهُ، وقوله: «حتى يَنْسَبَ الْمَاءُ إِلَيْهِ»، أى: يُضَافُ إِلَيْهِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَاعْتَبَرَ الْكَثْرَةَ فِي الرَّائِحَةِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا سِرَاطٌ وَنَفُودٌ، فَإِنَّهَا تَحْصُلُ عَنْ مُجَاوِرَةِ تَارَةٍ، وَعَنْ مُخَالَطَةِ أُخْرَى، فَاعْتَبَرَ الْكَثْرَةَ فِيهَا لِيُعْلَمَ أَنَّهَا عَنْ مُخَالَطَةٍ.

قال ابنُ عَقِيلٍ: غَيْرُ الْخَرْقِيِّ، مِنْ أَصْحَابِنَا، ذَهَبَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الرَّائِحَةِ وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَاءِ، فَأَشْبَهَتْ اللَّوْنَ وَالطَّعْمَ. وقال القاضى: يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الرَّائِحَةِ وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، فَإِنْ غُفِيَ عَنِ الْيَسِيرِ فِي بَعْضِهَا

(٥٢) لم أجده بهذا اللفظ، والذي وصف بقوله: «كَأَنَّ مَاءَهُ نَقَاعَةُ الْجَنَاءِ» هو بئر ذى أروان، أو بئر ذروان، في حديث السحر.

وأخرجه البخارى، في: باب السحر وقول الله تعالى: (وَلَكِنْ أَكْثِبَابِلِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْكُسْرَ)، وفي: باب هل يستخرج السحر، وفي باب السحر، من كتاب الطب، وفي باب قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، من كتاب الأدب، وفي: باب تكرير الدعاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ١٧٧/٧، ١٧٨، ٢٣/٨، ١٠٣.

ومسلم، في: باب السحر، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٢٠/٤.

وابن ماجه، في: باب السحر، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١١٧٣/٢.

والامام أحمد، في: للسند ٥٧/٦، ٦٣، ٩٦.

(٥٣ - ٥٤) سقط من: م.

(١) سقط من: الأصل.

عُنِيَ عَنْهُ فِي بَقِيَّتِهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْفَ (٢) عَنِ التَّيْسِيرِ (٣) فِي بَعْضِهَا لَمْ يُعْفَ عَنْهُ فِي بَقِيَّتِهَا. وَقَدْ ذَكَرْنَا مَعْنَى يَفْتَضِي الْفَرْقَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْوُضُوءِ بِمَاءٍ خَالِطَهُ طَاهِرٌ، لَمْ يُغَيِّرْهُ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ، فِي مَاءٍ بُلٍّ فِيهِ خُبْرٌ: لَا يُتَوَضَّأُ بِهِ (٤). وَلَعَلَّهَا أَرَادَتْ مَا تَغَيَّرَ بِهِ.

وَحَكَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (٥) فِي (٦) كَسَرَ بُلْتُ فِي الْمَاءِ (٧)، غَيَّرَتْ لَوْنَهُ أَوْ لَمْ تُغَيِّرْ لَوْنَهُ، لَمْ يُتَوَضَّأُ بِهِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَمْ يُغَيِّرْ صِفَةَ الْمَاءِ، فَلَمْ يُمْنَعْ كِبَقِيَّةِ الطَّاهِرَاتِ إِذَا لَمْ تُغَيَّرْ، وَقَدْ اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَزَوْجَتُهُ مِنْ جَفْنَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٩)، وَالْأَثَرُ (١٠).

**فصل:** وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَائِعٌ، (١١) لَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ (١٢) لِمُوافقة صفته، وهذا يُعَدُّ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْفَرِدَ عَنْهُ بِصِفَةٍ، فَيُعْتَبَرُ التَّغْيِيرُ بِظُهُورِ تِلْكَ الصِّفَةِ. فَإِنْ اتَّفَقَ

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «عَنْهُ».

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: بَابِ الْمَاءِ يَلِ فِيهِ الْخُبْرُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١/ ٣٩.

(٤) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، الْإِمَامُ الْعَالِمُ، حَافِظُ زَمَانِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٥/ ٣٢٦ - ٣٥٠.

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) فِي: م: «بِالْمَاءِ».

(٧) فِي: بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْقِصَّةِ الَّتِي يَحْمِلُ فِيهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي قِصَّةِ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ، مِنْ كِتَابِ الْفَسْلِ وَالتَّيْمِيمِ. الْمَجْنِئِيُّ ١/ ١٠٨، ١٦٦.

(٨) فِي: بَابِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَخْتَسِلَانِ مِنْ إِثْنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١/ ١٣٤.

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ٦/ ٣٤٢.

(٩) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَانِيٍّ الطَّائِيُّ الْأَثَرُ الْحَافِظُ الْإِمَامُ، نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً، وَصَنَفَهَا وَرَبَّهَا أَبْوَابًا، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بَعْدَ السَّنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ. طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/ ٦٦ - ٧٤، الْعَمِيرُ ٢/ ٢٢.

(١٠ - ١٠) فِي: م: «لَا يَغْيِرُوهُ».

ذلك اعتبرناه بغيره ممّا له صِفَةٌ تَظْهَرُ عَلَى الْمَاءِ ، كَالْحَرِّ إِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ دُونَ الْمَوْضِیْحَةِ<sup>(١١)</sup> قَوْمُهُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ ، وَإِنْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ يَمْنَعُ بَنَى عَلَى يَقِينِ الطُّهُورَةِ ؛ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ ، فَلَا يَزُولُ عَنْهُ<sup>(١٢)</sup> بِالشَّكِّ .

فصل: وإن كان الواقع في / الماء ماء مُسْتَعْمَلًا عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ . ٧٧

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: الرجل يتوضأ، فيتنضح من وضوئه في إنائه؟ قال: لا بأس به .

قال إبراهيم النخعي<sup>(١٣)</sup>: لا بد من ذلك . ونحوه عن الحسن . وهذا ظاهر حال النبي ﷺ وأصحابه . لأنهم كانوا يتوضؤون من الأقداح والأثوار<sup>(١٤)</sup> ، ويغتسلون من الجفان ، وقد روى أن النبي ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ هُوَ وَمِثْمُونُهُ مِنْ جَفْنَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ<sup>(١٥)</sup> ، واغتسل هو وعائشة من إناء واحد<sup>(١٦)</sup> . تحلّف أيديهما فيه ، كل واحد منهما يقول لصاحبه: «أبقي لي»<sup>(١٧)</sup> . ومثّل هذا لا يَسْلَمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ كَثُرَ الْوَاقِعُ وَتَفَاحَشَ مَنَعَ عَلَى إِحْدَى الرّوَائِثَيْنِ .

(١١) أوضحت الشجة بالرأس : كشفت العظم ، فهي موضحة .

(١٢) في م : عنها .

(١٣) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، فقيه العراق ، توفي سنة ست وتسعين . طبقات

الفقهاء ، للشيرازي ٨٢ . وقال الذهبي : توفي سنة خمس وتسعين . العبر ١/ ١١٣ .

(١٤) الثور : إناء يشرب فيه .

(١٥) هو الحديث الذي سبق تخريجه قريبا .

(١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٩١/ ٦ .

ونحوه أخرجه البخاري ، في : باب هل يدخل الجنب يده في الإناء ، من كتاب الغسل . صحيح

البخاري ٧٤/ ١ . ومسلم ، في : باب القدر المستحب من الماء في الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء

واحد ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٦/ ١ ، وأبو داود ، في : باب الوضوء بفضل

المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٨/ ١ ، والنسائي ، في : باب الرخصة في الاغتسال بفضل

الجنب ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب اغتسال الرجل والمرأة من نساءه من إناء واحد ، وباب الرخصة في

ذلك ، من كتاب الغسل واليتم . إجمعي ١٠٨/ ١ ، وابن ماجه ، في : باب الرجل والمرأة

يغتسلان من إناء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٣٣ .

وقال أصحاب الشافعي: إن كان الأكثر المُستعمل منع، وإن كان الأقل لم يمنع.

وقال ابن عقيل: إن كان الواقع بحيث لو كان تحلاً غيّر الماء منع وإلا فلا. وما ذكرنا من الخبر، وظاهر حال النبي ﷺ وأصحابه، يمنع من اعتباره بالخل، لأنه من أسرع المائعات نفوذاً، وأبلغها سرياناً، فيؤثر قليلاً في الماء، والحديث دل على الغفوة عن يسيره، فإذا ترجع في ذلك إلى العرف، فما كان كثيراً متفاحشاً منع وإلا فلا، وإن شك فالماء باق على الطهورية؛ لأنها الأصل، فلا يزول عنه بالشك.

**فصل:** فإن كان معه ماء، لا يكفيه لطهارته، فكمله بمائع لم يغيّره، جاز الوضوء به، في إحدى الروايتين، لأنه طاهر لم يغيّر الماء، فلم يمنع كما لو كان الماء قدراً يجزى في الطهارة. والثانية: لا يجوز، لأننا نتيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع. والأولى أولى، لأنه لما لم تظهر صفة المائع على الماء صار حكم الجميع حكم الماء، وما ذكرناه للرواية الثانية يبطل بما إذا كان الماء قدراً يجزى في الطهارة فخلطه بمائع، ثم توضأ به، وبقي قدر المائع أو دونه، فإنه يجوز، مع<sup>(١٨)</sup> العلم بأن المُستعمل بعض الماء وبعض المائع، وكذلك الباقي، لاستحالة انفراذ الماء عن المائع. والله أعلم

**فصل:** ولا يكره الوضوء بالماء المُسخّن بطاهر، إلا أن يكون حاراً يمنع إسباغ الوضوء لحرارته. ومن روى عنه أنه رأى الوضوء بالماء المُسخّن عمر، وابنه، وابن عباس، وأنس، رضى الله عنهم، وهو قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعهم غير مُجاهد،<sup>(١٩)</sup> ولا معنى لقوله، فإن زيد بن أسلم رضى الله عنه روى<sup>(٢٠)</sup>: أن عمر

(١٨) في م: ومن خطأ.

(١٩) أبو الحجاج مجاهد بن جبر، مولى بنى غزوم، من فقهاء التابعين بمكة، وكان أعلمهم بالتفسير، ذكر الذهبي أنه توفي سنة ثلاث ومائة. طبقات الفقهاء ٦٩، العبر ١٢٥/١.

(٢٠) أى: عن أبيه أسلم مولى عمر.

٧ ظ كان له قُمْقَمَةٌ<sup>(٢١)</sup> يُسَخِّنُ فيها الماءَ/، <sup>(٢٢)</sup> وعن ابن عباس رضى الله عنهما، أنه دخل حَمَامًا بالجُحْفَةِ، وذكر ابنُ عَقِيل حَدِيثًا عن [الأُسْلَعِ بن] <sup>(٢٤)</sup> شَرِيكَ رَحَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: أَجْنَبْتُ وأنا مع النَّبِيِّ ﷺ فجمَعْتُ حَطْبًا، فأَحْمَيْتُ الماءَ، فأَغْتَسَلْتُ. فأخْبَرْتُ <sup>(٢٥)</sup> النَّبِيَّ ﷺ فلم يَنْكِزْ عَلَيَّ. <sup>(٢٦)</sup> ولأنها صِفَةٌ، تُحْلَقُ عليها الماءُ فَأَشْبَهُ ما لو بَرَدَهُ

**فصل: ولا تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ بالماءِ المُشْمَسِ.**

وقال الشافعي: تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ قَصِدَ إِلَى تَشْمِيسِهِ فِي الْأَوَانِي، وَلَا أُكْرَهُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَخُنْتُ لَهُ الْمَاءَ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: « لَا تَفْعَلِي يَا حُمَيْرَاءُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ » <sup>(٢٧)</sup> واختاره أبو الحسن التَّيْمِيُّ.

ولنا أَنَّهُ سَخُنَ بَطَاهِرٍ، أَشْبَهَ مَا فِي الْبِرِّكِ وَالْأَنْهَارِ، وَمَا سَخُنَ بِالنَّارِ وَمَا لَمْ يُقْصَدِ تَشْمِيسُهُ، فَإِنَّ الضَّرَرَ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ، يَرْوِيهِ خَالِدُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَعَمَرُو <sup>(٢٨)</sup> بَنَ مُحَمَّدَ الْأَعْشَمِ، وَهُوَ مُنْكَرُ

(٢١) القمقة : آنية .

(٢٢) أخرجه الدارقطني ، في باب : الماء المسخن ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ / ٣٧ .

والبيهقي ، في : باب كراهة التطهير بالماء المسخن ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١ / ٦ .

(٢٣) الجحفة : قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وهي ميقات أهل مصر والشام .

معجم البلدان ٢ / ٣٥ .

(٢٤) سقط من النسخ . وانظر : الشرح الكبير ١ / ٤ ، وأسد الغابة ١ / ٩١ .

(٢٥) في الأصل : « فأعير » .

(٢٦) أخرجه البيهقي ، في : باب التطهير بالماء المسخن ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١ / ٥ .

(٢٧) أخرجه الدارقطني ، في : باب الماء المسخن ، من كتاب الطهارة ، سنن الدارقطني ١ / ٣٨ ، وقال :

غريب جدا . والبيهقي ، في : باب كراهة التطهير بالماء للمشمس ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى

١ / ٦ ، وقال : وهذا لا يصح . وانظر : نصب الرأية ١ / ١٠٢ ، وإرواء الغليل ١ / ٥٠ .

(٢٨) في م : « عمرو » ، وفي الدارقطني : « الأعشم » . وانظر : ميزان الاعتدال ٣ / ٢٨٦ .



الحديث. قاله الدارقطني، قال: ولا يصح عن الزهري. وحكى عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيراً في الضرر.

**فصل:** فأما الماء المسخن بالنجاسة، فهو على ثلاثة أقسام: أحدها، أن يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء، فينجسه إذا كان يسيراً.

والثاني، أن لا يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء والحائل غير حصين، فالماء على أصل الطهارة، ويكره استعماله. وقال الشافعي: لا يكره؛ لأن النبي ﷺ دخل حماماً بالجحفة.

ولنا، أنه ماء تردّد بين الطهارة والنجاسة مع وجود سببها، فأقل أحواله الكراهة، والحديث لا يثبت عن النبي ﷺ، وإنما يروى عن ابن عباس، ولم يثبت أن الوقود كان نجساً، ولا أن الحائل كان غير حصين، والحديث قضية في عين لا يثبت به نفى الكراهة إلا في مثلها، ولا يثبت به نفى الكراهة على الإطلاق. القسم الثالث، إذا كان الحائل حصيناً، فقال القاضي: يكره، واختار الشريف أبو جعفر<sup>(٢٩)</sup>، وابن عقيل، أنه لا يكره؛ لأنه غير متردّد في نجاسته، بخلاف التي قبلها.

وذكر أبو الخطاب<sup>(٣٠)</sup> في كراهة المسخن بالنجاسة روايتين، على الإطلاق.

**فصل:** ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم؛ لأنه ماء طهور، فاشبهه سائر المياه.

---

(٢٩) أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف، ينتهي نسبه إلى العباس بن عبدالمطلب، رضى الله عنه، ولد سنة إحدى عشرة وأربع مائة، ورع في المذهب، ودرس وأفتى وصنف، وتوفى سنة سبعين وأربع مائة. طبقات الخنابلة ٢/ ٢٣٧ - ٢٤١، المعبر ٣/ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٠) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤاني البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربع مائة، وصنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف، وتوفى سنة عشر وخمسة مائة. طبقات الخنابلة ٢/ ٢٥٨، ذيل طبقات الخنابلة ١١٦/ ١ - ١٢٧، المعبر ٤/ ٢١.

وعنه: يُكْرَهُ لقول العباس: لا أُحِلُّهَا لِمُعْتَسِلٍ، لكن لِمُحْرِمٍ<sup>(٣١)</sup> حِلٌّ وَبَلَّ<sup>(٣٢)</sup>.  
ولأنه يُزِيلُ به مانِعاً مِنَ الصلاة، أَشْبَهَ إِزَالَةَ التَّجَاسَةِ بِهِ.  
وَالأَوَّلُ أَوَّلَى، وَقَوْلُ الْعَبَّاسِ لَا يُؤْخَذُ بِصَرِيحِهِ فِي التَّحْرِيمِ، فَقِيَ غَيْرُهُ أَوَّلَى،  
وَشَرَفُهُ لَا يُوجِبُ الْكَرَاهَةَ لِاسْتِعْمَالِهِ<sup>(٣٣)</sup>، كَلِمَاءِ الَّذِي وَضَعَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ كَفَّهُ، أَوْ  
اغْتَسَلَ مِنْهُ.

٨٨ **فصل: الذَّائِبُ مِنَ الثَّلْجِ وَالبَرْدِ طَهُورٌ؛ لَأَنَّهُ مَاءٌ**<sup>(٣٤)</sup> نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَفِي دُعَاءِ  
النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرْدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٥)</sup>.  
فَإِنْ أَخَذَ الثَّلْجَ فَأَمْرُهُ عَلَى أَعْضَائِهِ لَمْ تَحْصُلِ الطَّهَارَةُ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْغَسْلُ،  
وَأَقْلَ ذَلِكَ أَنْ يَجْرِيَ المَاءُ عَلَى الْعُضْوِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَفِيفاً فَيَذُوبُ وَيَجْرِي مَآؤُهُ  
عَلَى الْأَعْضَاءِ، فَيَحْصُلُ بِهِ الْغَسْلُ، فَيُجْزِئُهُ.

(٣١) في م: «للمحرم».

(٣٢) البيل: المباح. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٥٤.

(٣٣) في الأصل: «من استعماله».

(٣٤) سقط من: الأصل.

(٣٥) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان، وباب التعوذ من المأثم  
والمغموم، وباب الاستعاذة من أرذل العمر، وباب التعوذ من فتنة الفقر، من كتاب الدعوات. صحيح  
البخاري ١/ ١٨٩، ٨/ ٩٨، ١٠٠. ومسلم، في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من  
كتاب الصلاة، وباب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وباب  
التعوذ من شر الفتن وغيرها، من كتاب الذكر. صحيح مسلم ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، ٤١٩،  
٤/ ٢٠٧٨، ٢٠٧٩. وأبو داود، في: باب السكينة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود  
١/ ١٨٠. والترمذي، في: باب من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذى ١٣/ ٢٩، والنسائي، في: باب  
الوضوء بماء الثلج والبرد، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه، وباب الاغتسال بالثلج والبرد، وباب  
الاغتسال بالماء البارد، من كتاب الغسل واليتميم، وباب الدعاء بين التكبيرة والقراءة، من كتاب  
الافتتاح، وباب الاستعاذة من شر فتنة القبر، وباب الاستعاذة من شر فتنة الغنى، من كتاب الاستعاذة.  
المجيبى ١/ ٤٥، ٤٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٣، ٢/ ١٠٠، ٨/ ٢٣٠، ٢٣٤. وابن ماجه، في:  
باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة، وباب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ، من كتاب الدعاء.  
سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٥، ٢/ ١٢٦٢. والدارمي، في: باب في السكتين، من كتاب الصلاة. سنن  
الدارمي ١/ ٢٨٣. والإمام أحمد، في المسند ٢/ ٢٣١، ٤٩٤، ٤/ ٣٥٤، ٣٨١، ٦/ ٥٧،  
٢٠٧.

٣ - مسألة: قال: (وَلَا يَتَوَضَّأُ بِمَاءٍ قَدْ تَوَضَّأَ<sup>(١)</sup> بِهِ).

يعنى: الماء المُنفصل عن أعضاء المتوضِّئ، والمُغتسل في معناه، وظاهر المذهب أن المُستعمل في رفع الحدث طاهر غير مُطهر، لا يرفع حدثاً، ولا يزِيل نجساً، وبه قال اللَّيث<sup>(٢)</sup> والأوزاعي، وهو المشهور عن أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك، وظاهر مذهب الشافعي.

وعن أحمد رواية أخرى، أنه طاهر مُطهر. وبه قال الحسن، وعطاء، والثَّحفي، والزُّهري، ومَكحول<sup>(٣)</sup>، وأهل الظاهر، والرواية الثانية لمالك، والقول الثاني للشافعي.

وروى عن علي، وابن عمر، وأبي أمامة فيمن تَسَّى مَسَحَ رأسه، إذا وجدَ بِللاً في لِحْيَتِهِ، أَجْزَأُهُ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْبَلَلِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ لَا يُجَنِّبُ<sup>(٤)</sup>»، وقال: «الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ»، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَرَأَى لُمْعَةً لَمْ يُصَيِّهَا الْمَاءُ، فَعَصَرَ شَعْرَهُ عَلَيْهَا. رَوَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ<sup>(٥)</sup>، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٦)</sup>، وَغَيْرُهُمَا، وَلأنَّهُ غَسَلَ بِهِ مَحَلَّ طَاهِرٍ، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ طَهُورِيَّتُهُ، كَمَا لَوْ غَسَلَ بِهِ الثَّوْبَ، وَلأنَّهُ لَأَقَى مَحَلًّا طَاهِرًا، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ

(١) في م: وضئ.

(٢) أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي، شيخ الديار المصرية وعلمها، الإمام الثقة الحجة، المتوفى سنة خمس وسبعين ومائة. وفيات الأعيان ٤/ ١٢٧، ١٢٨، العبر ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) أبو محمد عطاء بن أبي رباح، من فقهاء التابعين بمكة، من أجلالهم، توفى سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة. طبقات الفقهاء ٦٩، العبر ١/ ١٤١، ١٤٢.

(٤) أبو عبدالله مكحول بن عبدالله الهذلي مولاهم الشامي الحافظ، قتيه الشام في عصره، اختلف في وفاته بين سنوات الثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة وست عشرة وثمان عشرة ومائة.

(٥) طبقات الفقهاء، للشيرازي ٧٥، وفيات الأعيان ٥/ ٢٨٠ - ٢٨٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٦) أخرجه أبو داود، في باب الماء لا يجنب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٧. والترمذي، في: باب الرخصة في فضل طهور المرأة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٨٢. وابن ماجه، في: باب الرخصة بفضل طهور المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٣٢.

(٧) الأول في ٦/ ٣٣٠، وانظر للثاني: الفتح الرباني ٢/ ١٣٨.

(٨) روى الثاني، في: باب من اغتسل من الجنابة بقي في جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢١٧.

حُكْمِهِ بِتَأْدِيَةِ الْفَرْضِ بِهِ، كَالثَّوْبِ يُصَلَّى فِيهِ مِرَارًا.

وقال أبو يوسف: هو نجس. وهو رواية عن أبي حنيفة؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يُولَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ». رواه أبو داود<sup>(٨)</sup>، فاقْتَضَى أَنَّ الْغُسْلَ فِيهِ كَالْبَوْلِ فِيهِ، وَلَأنَّهُ يُسَمَّى طَهَارَةً وَالطَّهَارَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ نَجَاسَةٍ، إِذْ تُطَهِّرُ الطَّاهِرَ لَا يُعْقَلُ.

ولنا على طهارته، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ. رواه البخاري<sup>(٩)</sup>، وَلَأنَّهُ ﷺ صَبَّ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ إِذْ كَانَ مَرِيضًا<sup>(١٠)</sup>؛ وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يَجْزِ فِعْلُ ذَلِكَ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(١١)</sup> وَأَصْحَابَهُ<sup>(١٢)</sup> وَنِسَاءَهُ كَانُوا يَتَوَضَّوْنَ فِي الْأَفْدَاجِ وَالْأَنْوَارِ وَيَغْتَسِلُونَ فِي الْجِفَانِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَسْتَلِمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: وَلَا بُدَّ<sup>(١٣)</sup> مِنْ ذَلِكَ.

---

(٨) في: باب البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٧، وأخرجه أيضا البخاري، في: باب الماء الدائم، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/٦٩. والنسائي، في: باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، وباب النهي عن البول في الراكد والاختسال منه، من كتاب الطهارة، وباب ذكر نهى الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم، من كتاب الغسل والتميم. المجتبى ١/١٠٣، ١٠٤، ١٦٢. والإمام أحمد، في المسند ٢/٤٣٣.

وبنحوه أخرجه مسلم، في: باب النهي عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٥، والترمذي، في: باب كراهية البول في الماء الراكد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٨٦. والنسائي، في: باب الماء الدائم، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٤٤. وابن ماجه، في: باب النهي عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة ١/١٢٤. والدارمي، في: باب الوضوء من الماء الراكد، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/١٨٦. والإمام أحمد، في المسند ٢/٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٨، ٣١٦، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٩٤، ٤٦٤، ٥٢٩، ٣٤١/٣، ٣٥٠.

(٩) في: باب استعمال فضل وضوء الناس، من كتاب الوضوء، وباب الشروط في الجهاد، من كتاب الشروط. صحيح البخاري ١/٥٩، ٣/٢٥٤. ورواه أيضا الإمام أحمد، في المسند ٤/٣٢٩، ٣٣٠.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب وضوء العائد للمريض، من كتاب المرضى. صحيح البخاري ٧/١٥٧.

(١١) - (١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) في الأصل: «وبد».

فلو كان المُسْتَعْمَلُ نَجِسًا لَنَجَسَ الماء الذي يَقَعُ فيه ، وقد رَوَى عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَدِمَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ قَصْعَةً لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : إِنِّي غَسَمْتُ يَدِي فِيهَا وَأَنَا جُنُبٌ . فَقَالَ : «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ»<sup>(١٣)</sup> ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»<sup>(١٤)</sup> : «الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ» ، وَعِنْدَهُمُ الْحَدِيثُ يَرْفَعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلِأَنَّهُ مَاءٌ طَاهِرٌ لَاقِيَ مَحَلًّا طَاهِرًا ، فَكَانَ طَاهِرًا ، كَالَّذِي غُسِّلَ بِهِ الثَّوبُ الطَّاهِرُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُحَدِّثَ طَاهِرًا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ ، فَأَتَخَسَّسْتُ مِنْهُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ ، فَقَالَ : «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ جُنُبًا ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ ، فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ . فَقَالَ : «سَبَّحَانَ اللَّهِ ، الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٥)</sup> ، وَلِأَنَّهُ لَوْ غَسَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لَمْ يُنَجِّسْهُ ، وَلَوْ مَسَّ شَيْئًا رَطْبًا ، وَلَوْ حَمَلَهُ مُصَلٍّ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

وقولهم : إنه نَهَى عن الغُسلِ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، كَتَبْنَاهُ عَنِ الْبَوَلِ فِيهِ . قُلْنَا : التَّهْيُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي الْمَاءِ ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ التَّوَضُّعِ بِهِ ، وَالْإِقْرَانُ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي أَصْلِ الْمُحْكَمِ ، لَا فِي تَفْصِيلِهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْوَضُوءُ وَالْغُسْلُ طَهَارَةً لِكَوْنِهِ يُنْقَى الذُّنُوبَ وَالْآثَامَ ، كَمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ ، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرْنَاهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالدَّلِيلُ عَلَى خُرُوجِهِ عَنِ الطُّهُورِيَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا يَغْتَسِلُ

(١٣) تقدم .

(١٤) في ١/٣٣٧ ، وبرواية : «إن الماء لا ينجسه شيء» في ١/٢٣٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠٨ .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس ، وباب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ١/٧٩ ، ٨٠ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/٢٨٢ . وأبو داود ، في : باب في الجنب يضاف ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٥٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في مصافحة الجنب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/١٨٤ ، ١٨٥ ، والنسائي ، في : باب مماسة الجنب ومجالسته ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/١١٩ ، وابن ماجه ، في : باب مصافحة الجنب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٧٨ . والإمام أحمد ، في المسند ٢/٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤٧١ ، ٣٨٤/٥ ،

أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٦)</sup>، مَنَعَ مِنَ الْغُسْلِ فِيهِ كَمَنْعِهِ مِنَ الْبَوْلِ فِيهِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُهُ مَنَعًا لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ، وَلَأنَّهُ أُزِيلَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَجُزْ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ أُخْرَى، كَالْمُسْتَعْمِلِ فِي إِزَالَةِ التَّجَاسِيَةِ.

**فصل:** وَجَمِيعُ الْأَحَادِيثِ سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا؛ الْخَدَثُ الْأَصْغَرُ، وَالْجَنَابَةُ، وَالْحَيْضُ، وَالنِّفَاسُ،/ وَكَذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ مِنْ غَسَلِ الْمَيِّتِ إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ، وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْمُتَفَصِّلِ عَنْ غَسَلِ الذَّمِيَّةِ مِنَ الْحَيْضِ؛ فَرُوِيَ أَنَّهُ مُطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ<sup>(١٧)</sup> مَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ<sup>(١٧)</sup>. وَرُوِيَ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَهَّرٍ، لِأَنَّهُ أَرَاكَ بِهِ الْمَانِعَ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مُسْلِمَةٌ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ كَانَ مُطَهَّرًا وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا اسْتَعْمِلَ فِي عِبَادَةٍ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَرَّدَ<sup>(١٨)</sup> بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مُسْلِمَةٌ.

**فصل:** وَإِنْ اسْتَعْمِلَ فِي طَهَارَةِ مُسْتَحْبَةٍ غَيْرِ وَاجِبَةٍ، كَالْتَّجْدِيدِ، وَالْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلِ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فَقِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا؛ أَنَّهُ كَالْمُسْتَعْمِلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ مَشْرُوعَةٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَ بِهِ مِنْ جَنَابَةٍ.

وَالثَّانِيَةِ؛ لَا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّهَارَةُ مَشْرُوعَةً لَمْ يُؤَثِّرْ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِيهَا شَيْئًا، وَكَانَ كَمَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ<sup>(١٩)</sup>، أَوْ غَسَلَ بِهِ ثَوْبَهُ، وَلَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ أَنَّ مَا اسْتَعْمِلَ فِي التَّبَرُّدِ وَالتَّنْظِيفِ، أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

(١٦) في : باب النبی عن الاغتسال فی الماء الراكد ، من کتاب الطهارة . صحیح مسلم ١ / ٢٣٦ .

(١٧ - ١٧) في م : ماء تبرد به ٤ .

(١٨) في الأصل : ٤ برد ٤ .

(١٩) سقط من : م .

**فصل:** فأما المُسْتَعْمَلُ في تَعْبِيدٍ مِنْ غَيْرِ حَدِّثٍ، كَغَسَلِ الْيَدَيْنِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، فَإِنْ قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ لَمْ يُؤْثَرِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ، وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ.

وذكر أبو الخطاب فيه روايتين:

إحداهما؛ أنه يخرج عن إطلاقه؛ لأنه مُسْتَعْمَلٌ في طَهَارَةٍ تَعْبِيدٍ، أَشَبَّهَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ الْحَدِّثِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَغْمَسَ الْقَائِمُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا<sup>(٢٠)</sup>. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ مَنَعًا.

والرواية الثانية، أنه باقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ حَدِّثًا، أَشَبَّهَ الْمُتَبَرِّدَ بِهِ، وَعَلَى قِيَاسِهِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَسَلِ الذِّكْرِ وَالْأُكُتَيْنِ مِنَ الْمَذْيِ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهِ، لِأَنَّهُ فِي مَنَعَاهُ.

**فصل:** إِذَا انْقَمَسَ الْجُنُبُ أَوْ الْمُحْدِثُ فِيمَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ بِنَوْيِ رَفْعِ الْحَدِّثِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا، وَلَمْ يَرْفَعْ حَدِّثَهُ.

وقال الشافعي: يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا وَيَرْفَعُ حَدِّثَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِارْتِفَاعِ حَدِّثِهِ فِيهِ.

ولنا قولُ رسولِ الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ/ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ»<sup>٩</sup> رواه مسلم، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فِسَادَ الْمَنِيِّ<sup>(٢١)</sup> عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ بِانْفِصَالِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا، فَلَمْ يَرْفَعْ<sup>(٢٢)</sup> الْحَدِّثَ عَنْ سَائِرِ الْبَدَنِ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ فِيهِ<sup>(٢٣)</sup> شَخْصٌ آخَرُ.

فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ فَصَاعِدًا ارْتَفَعَ حَدِّثُهُ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِهِ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْحَبْثَ.

(٢٠) بَاقِي فِي صَفْحَةِ ٤٠

(٢١) فِي م : « الْمَنِيِّ » تَحْرِيفٌ .

(٢٢) فِي م : « يَرْفَعُ » .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ : « هُ » .

**فصل:** إذا اجتمع ماء مُسْتَعْمَلٌ إلى قُلْتَيْنِ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ صار الكلُّ طَهُوراً؛ لأنه لو كان المستعمل نجساً لصار<sup>(٢٤)</sup> الكلُّ طَهُوراً، فالمستعملُ أَوْلَى.

وإن انضَمَّ إلى ما دون القُلْتَيْنِ وكَثُرَ المستعمل ولم يبلغ قُلْتَيْنِ منع، وإن بلغ قُلْتَيْنِ باجماعه فكذا، ويَحْتَمَلُ أن يزول المنع؛ لقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْجِبِ الْحَبْثُ»<sup>(٢٥)</sup>.

وإن انضَمَّ مُسْتَعْمَلٌ إلى مستعملٍ ولم يبلغ القُلْتَيْنِ فهو باقٍ على المنع، وإن بلغ قُلْتَيْنِ ففيه وجهان؛ لما ذكرناه.

**٤ - مسألة:** قال: (وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، وَهُوَ خَمْسُ قَرَبٍ، قَوَّعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَلَمْ يُوَجِدْ لَهَا طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ، فَهُوَ طَاهِرٌ).

والقُلَّةُ: هي الجَرَّةُ، سُمِّيَتْ قلة لأنها تُقَلُّ بالأيدي، أى<sup>(١)</sup> تُخْمَلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثَلْتُ سَحَابًا يَقَالُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ويقع هذا الاسم على الكبيرة والصغيرة، والمراد بها هنا قُلَّتَانِ من قِلَالِ هَجَرَ<sup>(٣)</sup>، وهما خمسُ قَرَبٍ، كلُّ قَرَبَةٍ مائَةٌ رَطْلٍ بالعِرَاقِيّ، فتكون القُلَّتَانِ خَمْسَمِائَةَ رَطْلٍ بالعِرَاقِيّ.

هذا ظاهرُ المذهبِ عند أصحابنا، وهو مذهبُ الشافعيّ؛ لأنه رُوِيَ عن ابن

(٢٤) في م: «لكان».

(٢٥) أخرجه أبو داود، في: باب ما ينجس من الماء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٥٠.  
والترمذی، في: باب من أن الماء لا ينجسه شيء من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١/ ٨٥.  
والنسائي، في: باب التوقيت في الماء، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه. المجتبى ١/ ٤٢٢، ٤٢٣.  
وابن ماجه، في: باب مقدار الماء الذي لا ينجس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٧٢.  
والإمام أحمد، في المسند ٢/ ١٢، ٣٨. وهو عند ابن ماجه والإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٣، ٢٧، ١٠٧.  
«إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم ينجسه شيء».

(١) في م: «أو» تحريف.

(٢) سورة الأعراف ٥٧.

(٣) هجر: مدينة، وهي قاعدة البحرين، وقال أبو الحسن الماوردي: الذي جاء في الحديث ذكر القلال المجرية، قيل: إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة، ثم انقطع ذلك فعدمت. وقيل: هجر قرية قرب المدينة، وقيل: بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر. معجم البلدان ٤/ ٩٥٣. وذكر ياقوت مواضع أخرى سميت بهجر.



جُرَيْج<sup>(٤)</sup> أنه قال: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ، وَالْقُلَّةُ تَسْعُ قَرَبَتَيْنِ أَوْ قَرَبَتَيْنِ وَشَيْئاً. فَلَاحْتِيَاظَ أَنْ يُجْعَلَ قَرَبَتَيْنِ وَنُصْفًا.

وَرَوَى الْأَثَرُ<sup>(٥)</sup>، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ<sup>(٦)</sup>، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ أَرْبَعُ قَرَبٍ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ فِي «كِتَابِهِ»؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْجَوْزَجَانِيُّ<sup>(٧)</sup>، بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ<sup>(٨)</sup>، قَالَ: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ، وَأَظُنُّ كُلَّ قِلَةٍ تَأْخُذُ قَرَبَتَيْنِ. وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

وَاتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِتَحْدِيدِ الْمَاءِ بِالْقَرَبِ عَلَى تَقْدِيرِ كُلِّ قَرَبَةٍ بِمِائَةِ رِطْلٍ بِالْعِرَاقِ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا ذَلِكَ مِمَّنْ اخْتَبَرَ قَرَبَ الْحِجَازِ، وَعَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ مِقْدَارُهَا.

وَلَمَّا خَصَّصْنَا هَذَا بِقِلَالِ هَجَرَ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ قَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ مُبِينًا، رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٩)</sup>، فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ»<sup>(١٠)</sup> بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ يَقْلَالُ هَجَرَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(٤) أَبُو الْوَلِيدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيرِ الرُّومِيِّ، فَقِيهِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي عَصَرِهِ، مَوْلَدُهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَوَفَاتَهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةً. تَارِيخُ بَغْدَادَ ١٠/ ٤٠٠، الْعَبَرُ ١/ ٢١٣، ٢١٤. (٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥.

(٦) أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ الشَّالَنْجِيِّ، رَوَى الْكَثِيرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَانَ عَلَمًا بِالرَّأْيِ كَبِيرِ الْقَدْرِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ ١/ ٤٠٦، ٤٠٧، طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/ ١٠٤، ١٠٥.

(٧) أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ، عِنْدَهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جُزْءَانِ مَسَائِلَ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدَ يَكْتُبُهُ وَيُكْرِمُهُ إِكْرَامًا شَدِيدًا، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْقُرْنِ الثَّلَاثِ. طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/ ٩٨، ٩٩.

(٨) يَحْيَى بْنُ عُقَيْلٍ (بِالتَّصْغِيرِ) الْحِزَامِيُّ الْبَصْرِيُّ نَزَلَ مَرُّو، يَرْوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ. انْظُرْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١١/ ٢٥٩.

(٩) أَبُو سُلَيْمَانَ خَمْدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ الْبَسْتِيُّ، الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الْأَدِيبُ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. بَيْتَةُ الدَّهْرِ ٤/ ٣٣٤ - ٣٣٦، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢/ ٢١٤ - ٢١٦، الْعَبَرُ ٣/ ٣٩.

(١٠) مَعَالِمُ السُّنَنِ ٩، وَانْظُرْ نَصَبُ الرِّيَاضَةِ ١/ ١١٠ - ١١٢.

والثاني، أَنَّ قِلَالَ هَجَرَ أَكْبَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِلَالِ، وَأَشْهَرُهَا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ، قَالَ: وَهِيَ مَشْهُورَةُ الصَّنْعَةِ، مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ. لَا تَخْتَلِفُ كَمَا لَا تَخْتَلِفُ الصَّبِيحَانُ وَالْمَكَايِلُ، لِأَنَّ<sup>(١١)</sup> الْحَدَّ لَا يَقَعُ بِالْمَجْهُولِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هِيَ الْحَبَابُ<sup>(١٢)</sup>، وَهِيَ مُسْتَفِيضَةٌ مَعْرُوفَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ لَفْظُ الْقُلْتَيْنِ عَلَيْهَا؛ لَشَهْرَتِهَا وَكِبَرِهَا، فَإِنَّ كُلَّ مَعْدُودٍ جُعِلَ مِقْدَاراً وَاحِداً لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا أَكْبَرَهَا، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ، وَأَقْلُ فِي الْعَدَدِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ<sup>(١٣)</sup> نَصَابُ الزُّكَاةِ بِالْأَوْسَى<sup>(١٤)</sup>، دُونَ الْأَصْعِ<sup>(١٥)</sup> وَالْأَمْدَادِ<sup>(١٦)</sup>.

وَقَدْ ذَلَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِصَرِيحِهَا عَلَى أَنَّ مَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِمَا وَقَعَ فِيهِ لَا يَنْجَسُ، وَبِمَقْهُومِهَا عَلَى أَنَّ مَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ نَجَسَ وَإِنْ كَثُرَ، وَأَنَّ مَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ يَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

فَأَمَّا نَجَاسَةٌ مَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ، إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ لِلْمَاءِ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رَائِحَةً، أَنَّهُ نَجَسٌ مَا دَامَ كَذَلِكَ. وَقَدْ رَوَى أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ<sup>(١٧)</sup>. وَقَالَ خَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ<sup>(١٨)</sup>، قَالَ: لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَلَا يَشْرَبُ، وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْمَيْتَةَ، فَإِذَا صَارَتِ الْمَيْتَةُ فِي الْمَاءِ فَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ، فَذَلِكَ طَعْمُ الْمَيْتَةِ وَرِيحُهَا،

(١١) فِي م : « وَلَئِنْ » .

(١٢) الْحَب، بِالضَّمِّ: الْخَايَةِ . فَارِسِيُّ مَرْب، وَجَمْعُ حَبَابٍ، بِالْكَسْرِ، وَحَبِيَّةٌ، وَزَانُ عَنَبَةٍ .

(١٣) فِي م : « جَعَلَ » . وَقِيلَ بِمَعْنَى جُمِعَ . انْظُرِ الْقَامُوسَ .

(١٤) جَمْعُ الْوَسْقِ، وَهُوَ حَمْلٌ بِعِيرٍ، أَوْ سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ .

(١٥) الصَّاعُ: مِكْيَالٌ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ .

(١٦) الْمَدُّ: الْكَيْلُ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَّثَ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ .

(١٧) فِي: بِابِ الْخِيَاضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١/ ١٧٤ .

(١٨) فِي م : « وَرِيحُهُ » .

فلا يَحِلُّ له، وذلك أمرٌ ظاهر.

وقال الحَّلَالُ<sup>(١٩)</sup>: إنما قال أحمد: ليس فيه حديثٌ. لأنَّ هذا الحديثَ يَرويه سليمان بن عمر، ورشيد بن سعد، وكلاهما ضعيفٌ، وابن ماجه رواه من طريق رشيد بن.

وأما ما دون القُلَّتَيْنِ إذا لاقته النجاسة فلم يتغيَّر بها، فالمشهورُ في المذهب أنه يَنْجُسُ،<sup>(٢٠)</sup> وروى عن ابن عمر، وسعيد بن جبير،<sup>(٢١)</sup> ومجاهد، وبه قال الشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد<sup>(٢٢)</sup>.

وروى عن أحمد روايةً أخرى، أنَّ الماءَ لا يَنْجُسُ إلَّا بالتغيُّرِ قليله وكثيره، وروى مثْلُ<sup>(٢٣)</sup> ذلك عن حذيفة، وأبي هريرة، وابن عباس، قالو: الماء لا يَنْجُسُ. وروى ذلك عن سعيد بن المسيَّب، والحسن، وعكرمة، وعطاء، وجابر بن زيد، وابن أبي ليلى، ومالك، والأوزاعي، والثوري،<sup>(٢٤)</sup> ويحيى القطان<sup>(٢٥)</sup>، وعبد الرحمن ابن مَهْدِيٍّ، وابن المنذر، وهو قولٌ للشافعي؛ لحديث أبي أمامة الذي أوْرَدناه.

وروى أبو سعيد، قال: قيلَ يارسولَ الله، أنتوضأُ من بئرٍ بُضاعة؟ - وهى بئرٌ

---

(١٩) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الحلال، صاحب التصانيف الدائرة والكتب السائرة، وكانت له حلقة بجامع المهدي، أنفق عمره في جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. طبقات الخنابلة ٢/ ١٢ - ١٥، العبر ٢/ ١٤٨.

(٢٠) - (٢٠) سقط من: م.

(٢١) أبو عبد الله سعيد بن جبير الوالي، مولاهم، التابعي الفقيه المفسر، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين. العبر ١/ ١١٢.

(٢٢) سقط من: م.

(٢٣) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الفقيه بالبصرة، توفي سنة ثلاث ومائة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٨٨، العبر ١/ ١٠٨.

(٢٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه، توفي سنة إحدى وستين ومائة. سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٢٩ - ٢٧٩.

(٢٥) أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان البصري الحافظ، كان ثقة مأمونا رفيعا حجة، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. الجواهر المضنية ٣/ ٥٨٧ - ٥٨٨، وانظر حاشيته.

يُلْقَى فِيهَا الْجِصُّ، وَلِحَوْمُ الْكَلَابِ، وَالتَّنُّ - فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُتَجَسَّسُهُ شَيْءٌ». رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي<sup>(٢٦)</sup>، وقال: حديث حسن<sup>(٢٧)</sup>.

قال الخَلَّالُ: قال أحمد: حديث بقر بضاعة صحيح.

وروى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عن الجِيَّاضِ التي بين مكةَ والمدينة، تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكَلَابُ وَالْحُمْرُ، وعن الطَّهَّارَةِ بها، فقال: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا، وَلَنَا<sup>(٢٨)</sup> مَا غَبَرَ<sup>(٢٩)</sup> طَهُورٌ<sup>(٣٠)</sup>»، ولم يُفَرِّقْ بين القليل والكثير؛ ولأنه لم يَظْهَرْ عليه إِحْدَى صِفَاتِ النجاسة، فلم يَتَجَسَّسْ بها كَالزَّائِدِ عن القُلَّتَيْنِ.

وَوَجْهُ الرَّوَايةِ الْأُولَى، مَا رَوَى ابنُ عمر، رضى الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عن الْمَاءِ وما يَتَوْبَهُ مِنَ الدُّوَابِّ وَالسَّبَاعِ، فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْمَجْثُ». رواه أبو داود، والنسائي<sup>(٣١)</sup>، والترمذي<sup>(٣٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣٣)</sup>، وفي لفظ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَتَجَسَّسْهُ شَيْءٌ»، وتَحْدِيدُهُ بِالْقُلَّتَيْنِ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُوْنَهُمَا يَتَجَسَّسُ، إِذْ لو اسْتَوَى حُكْمُ الْقُلَّتَيْنِ وما دُوْنَهُمَا لم يكن التَّحْدِيدُ مُفِيداً، وَصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا اسْتَبْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَتَابِعِهِ فَلَا يَغْعِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاثَتْ يَدُهُ<sup>(٣٤)</sup>». فلو لا أَنَّهُ يُفِيدُهُ مُنْعاً لم يَنَّهُ عنه.

(٢٦) أبو داود، في: باب ماجاء في بقر بضاعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٦. والنسائي، في: باب ذكر بقر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١/ ١٤١، ١٤٢. والترمذي، في: باب ماجاء أن الماء لا يجسسه شيء، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٨٣. ورواه الإمام أحمد، في المسند ٣/ ١٥، ١٦، ٣١، ٨٦.

(٢٧) في الأصل بعد هذا زيادة: «صحيح»، وليس في الترمذي.

(٢٨) (٢٨ - ٢٨) سقط من م: «ما»، وفيها: «غير» مكان: «غير». وغير: بقی.

(٢٩) أخرجه ابن ماجه، في: باب الحياض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٧٣.

(٣٠) سقط من م.

(٣١ - ٣١) في الأصل: «وقال» هو حديث حسن، ولم يرد في الترمذي، والحديث بهذا اللفظ عند أبي داود والنسائي والترمذي والإمام أحمد في بعض مواضع من المسند، واللفظ الآتي عند ابن ماجه، والإمام أحمد في بعض المواضع، على ما سبق بيانه في صفحة ٣٦.

(٣٢) أخرجه البخاري، في: باب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/ ٥٢. ومسلم، في: باب كراهة غمس المتوضي، وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا ثلاثا، =

أمر النبي ﷺ بغسل الإناء من ولوغ الكلب، وإزاقة سُورِهِ، ولم يُفرّق بين ما تغيّر وما لم يتغيّر، مع أنّ الظاهر عدم التغيّر، وخبر أئى أمانة ضعيف، وخبر بشر بُضاعة والخبر الآخر مَحْمُولان على الماء الكثير، بدليل أنّ ما تغيّر نجس، أو تُحْصُهُما بخبر القُلْتَيْن، فإنه أخصّ منهما، والخاصُّ يُقدّم على العام.

وأما الزائد عن القُلْتَيْن، إذا لم يتغيّر، ولم تكن النجاسة بؤلاً أو عذرة، فلا يَحْتَلِفُ المذهب في طهارته، ورَوَى ذلك عن ابن عمر، وسعيد بن جبّير، ومجاهد، وهو قول الشافعي، وإسحاق، وأئى عُبَيْدة وأئى ثور<sup>(٣٣)</sup>، وهو قول مَنْ حَكَمُوا عنهم أنّ اليسير لا ينجس إلا بالتغيّر.

وحكى عن ابن عباس، أنه قال: إذا كان الماء ذُتُوبَيْنِ لم يَحْمِلِ الْحَبْثَ. وقال عِكْرِمَةُ: ذُتُوباً أو ذُتُوبَيْنِ.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه/ إلى أنّ الكثير ينجس بالنجاسة، إلا أن يبلغ حداً يغلب على الظن أن النجاسة لا تصل إليه. واختلفوا في حده؛ فقال بعضهم: ما إذا حرك أحد طرفيه لم تحرك الآخر. وقال بعضهم: ما بلغ عشرة أذرع في عشرة أذرع<sup>(٣٤)</sup>، وما دون ذلك ينجس، وإن بلغ ألف قلة؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا

= من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٣/١. وأبو داود، في: باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١، ٢٤. والترمذي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤١/١، ٤٢. والنسائي، في: باب تأويل قوله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا)، وباب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة، وباب الأمر بالوضوء من النوم، من كتاب الغسل. المجتبى ١٢/١، ٨٣، ١٧٦. وابن ماجه، في: باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١، ١٣٩. والدارمي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من منامه، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٩٦/١. والإمام مالك، في: باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢١/١. والإمام أحمد، في المسند ٢٤١/٢، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٤٨، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠، ٥٠٧.

(٣٣) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أئى إيمان الكلبي البغدادي الفقيه، ذكر الذهبي أنه برع في العلم ولم يلق أحدًا، وكانت وفاته سنة أربعين ومائتين. طبقات الشافعية الكبرى ٧٤/٢ - ٨٠، المعبر ٤٣١/١. (٣٤) سقط من: الأصل.

يُؤَلَّنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٥)</sup>، فَتَهَى عَنِ الرُّضْوِ  
مِنَ الْمَاءِ الرَّائِدِ بَعْدَ الْبَوْلِ فِيهِ، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَلأنَّهُ مَاءٌ حَلَّتْ فِيهِ  
نَجَاسَةٌ لَا يُؤْمَنُ انْتِشَارُهَا إِلَيْهِ، فَيَنْجُسُ بِهَا<sup>(٣٦)</sup> كَالْيَسِيرِ.

وَلَنَا خَبَرُ الْقَلْتَيْنِ، وَبِرِّ بُضَاعَةٍ، اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ  
طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ»، مَعَ قَوْلِهِمْ لَهُ: أُنْتَوَضَّأُ مِنْ بَرِّ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَرٌّ يُلْقَى فِيهَا  
الْحَيْضُ وَلَحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ؟ وَبِرِّ بُضَاعَةٍ لَا يَبْلُغُ الْحَدَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَدَّرْتُ بَرَّ بُضَاعَةٍ بِرَدَائِي، مَدَدْتُهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ ذَرَعْتُهُ، فَإِذَا عَرَضْتُهَا  
سِتَّةُ أَذْرُعَ، وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الْبِسْتَانِ: هَلْ غَيْرُ بِنَاوُهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ؟  
قَالَ: لَا. وَسَأَلْتُ فَيَمَّهَا عَنْ عَمَقِهَا،<sup>(٣٧)</sup> فَقُلْتُ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِيهَا الْمَاءُ؟ قَالَ: إِلَى  
الْعَانَةِ<sup>(٣٨)</sup>. قُلْتُ: فَإِذَا نَقَصَ. قَالَ: دُونَ الْعَوْرَةِ<sup>(٣٩)</sup>. وَلأنَّهُ مَاءٌ يَبْلُغُ الْقَلْتَيْنِ، فَأَشْبَهَ  
مَا زَادَ عَلَى عَشْرَةِ أَذْرُعَ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

الثَّانِي، أَنَّ حَدِيثَهُمْ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ، فَإِنَّ مَا زَادَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا  
يَمْنَعُ مِنَ الرُّضْوِ بِهِ اتِّفَاقًا، وَإِذَا وَجِبَ تَخْصِيصُهُ كَانَ تَخْصِيصُهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ  
أَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالرَّأْيِ وَالتَّشْهِيءِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَلَا دَلِيلٌ يُعْتَمَدُ  
عَلَيْهِ، وَلأنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَدِّ تَقْدِيرٌ طَرِيقُهُ التَّوْقِيفُ، لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ  
إِجْمَاعٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلأنَّ حَدِيثَهُمْ خَاصٌّ فِي الْبَوْلِ، وَنَحْنُ نَقُولُ  
بِهِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَنَقْصُرُ الْحُكْمَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ النَّصُّ، وَهُوَ الْبَوْلُ؛ لأنَّ لَهُ  
مِنَ التَّأَكُّيدِ وَالْإِتِّشَارِ فِي الْمَاءِ مَا لَيْسَ لغيرِهِ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣٥) تقدم حديث النبي عن البول في الماء الدائم، في صفحة ٣٢، وبهذا اللفظ أخرجه الترمذي، في:  
باب كراهية البول في الماء الراكد، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذي ٨٦/١. واليساني في: باب ذكر  
نهي الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٦٢. والإمام أحمد، في المسند  
٢/٢٥٩، ٢٦٥، ٥٢٩، ٥٣٢.

(٣٦) في الأصل: «به»

(٣٧) - (٣٧) في السنن: «قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة». انظر سنن أبي داود ١/١٦.

(٣٨) آخر كلام أبي داود.

فإن قيل: المراد بقوله: «لَمْ يَحِيلِ الْحَبْثُ». أى لم يَدْفَعِ الْحَبْثُ عَنْ نَفْسِهِ، أى أنه يَنْجُسُ بالواقع فيه.

قلنا هذا فاسدٌ لوجوه ثلاثة<sup>(٣٩)</sup>: أحدها، أَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ «لَمْ يَنْجُسْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

الثانى، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنَّ مَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ فِي الْقِلَّةِ/ يَنْجُسُ لَكَانَ مَا فَوْقَهُمَا لَا يَنْجُسُ، لِتَحَقُّقِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْقُلْتَيْنِ فَصْلًا بَيْنَ مَا يَنْجُسُ<sup>(٤٠)</sup> وَمَا لَا يَنْجُسُ<sup>(٤١)</sup>؛ فَلَوْ سَوَّيْنَا بَيْنَهُمَا لَمْ يَبْقَ فَصْلًا<sup>(٤٢)</sup>.

الثالث، أَنَّ مُقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ أَنَّهُ يَدْفَعُ الْحَبْثُ عَنْ نَفْسِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانِ لَا يَحْتَمِلُ الضَّمِيمَ. أَيْ يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل: اختلف أصحابنا: هل القلتان خمسمائة رطل تحديداً أو تقريرا؟**  
قال: أبو الحسن الآمدي<sup>(٤٣)</sup>: الصحيح أنها تحديد، وهو ظاهر قول القاضي، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي؛ لأن اعتبار ذلك كان احتياطاً، وما اعتبر احتياطاً كان واجباً، كعسل جزء من الرأس مع الوجه، وإنساك جزء من الليل مع النهار في الصوم، ولأنه قدر يدفع النجاسة عن نفسه، فاعتبر تحقيقه كالعدد في الغسالات.

والصحيح أن ذلك تقريب؛ لأن الذين نقلوا تقدير القليل لم يضبطوهما بحد، إنما قال ابن جريج: القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً. وقال يحيى بن عقیل: أظنها تسع قربتين. وهذا لا تحديد فيه؛ فإن قولهما يدل على أنهما قربا الأمر، والشيء

(٣٩) من: الأصل .

(٤٠ - ٤١) في م: «وبين ما لم ينجس» .

(٤١) في م: «فصل»، وانتصابه على الحال .

(٤٢) أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي الآمدي، أحد أكابر أصحاب القاضي أبي يعلى، بلغ من النظر الغاية، وكانت له مروءة، توفي سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة. ذيل طبقات الحنابلة ٩، ٨/١ .

الرائد عن القزبين مشكوك فيه، مع أنه يقع على المجهول، والظاهر قلته؛ لأن لفظه يدل على تقارب ما بين الأمرين المذكورين، وكلما قل الشيء كان أقرب إلى القزبين، وكلام أحمد يدل على هذا؛ فإنه روى عنه أن القلة قزبان، وروى قزبان ونصف، وروى: وثلاث، وهذا يدل على أنه لم يحذف في ذلك حداً. ثم ليس للقربة حد معلوم؛ فإن القرب تختلف اختلافاً كثيراً، فلا يكاد قزبان يتفقان في حد واحد، ولهذا لو اشترى منه شيئاً مقدراً بالقرب، أو أسلم في شيء محدود بالقرب؛ لم يجز ذلك؛ ولأن النبي ﷺ قد علم أن الناس لا يكيلون الماء ولا يزنونه، فلم يكن ليُعرفهم الحد بما لا يُعرف به، وإنما أراد أن من وجد ماء فيه نجاسة فظنه مقارباً للقلتين توضأ منه، وإن ظنه ناقصاً عنهما من غير مقارنة لهما تركه.

وفائدة هذا، أن من اغتبر التحديد، فنقص عن الحد شيئاً يسيراً، لم يُغف عنه، ونجس بؤرود النجاسة عليه، ومن قال بالتقريب غفى عن التقص اليسير عنده، وتعلق الحكم بما يقارب القلتين، إن شك في بلوغ الماء قدراً يدفع النجاسة أو لا يدفعها ففيه وجهان:

أحدهما، يُحكم بطهارته؛ لأنه كان طاهراً قبل وقوع النجاسة فيه، وشك هل ينجس به أو لا؟ فلا يزول اليقين بالشك.

والثاني، يُحكم بنجاسته؛ لأن الأصل قلة الماء، فنبى عليه، ويلزم من ذلك النجاسة.

**فصل:** فأما<sup>(٤٣)</sup> ما عدا<sup>(٤٤)</sup> الماء من المائعات، ففيه ثلاث روايات: إحداهن، أنه ينجس بالنجاسة وإن كثر؛ لأن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن، قال: «إن كان مائعاً فلا تقرّبوه» رواه الإمام أحمد، في «مُسْتَدَه»<sup>(٤٤)</sup>،

(٤٣ - ٤٤) في م: «غير».

(٤٤) في الجزء الثاني، صفحات ٢٣٣، ٢٦٥، ٤٩٠، وفي الموضع الآخر: «فلا تأكلوه».

وأخرجه أبو داود، في: باب في الفأرة تقع في السمن، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣٢٨/٢ =



إسناده صحيح على شرط «الصحيحين»، ولم يُفرّق بين كثيره وقليله<sup>(٤٥)</sup>، ولأنها لا قوّة لها على دفع النجاسة، فإنها لا تُطهّر غيرها، فلا تُدفعها عن نفسها كاليسير. والثانية، أنها كالماء، لا ينجس منها ما بلغ القلّتين إلا بالتغيّر. قال حَرَب: سألت أحمد، قلت: كلب<sup>(٤٦)</sup> وَلَع في سَمْنٍ أو زيت؟ قال: إذا كان في آنية كبيرة، ومثل حُبٍّ أو نحوهِ، رَجَوْتُ أن لا يكونَ به بَأْسٌ وَيُوكَل<sup>(٤٧)</sup>، وإن كان في آنية صغيرة فلا يُعْجِبُنِي. وذلك لأنه كثيرٌ، فلم ينجس بالنجاسة من غير تغيّر كالماء. والثالثة، ما أصله الماء، كالخَلِّ التَّمْرِى، يدفع النجاسة؛ لأن الغالب فيه الماء، ومالا فلا. والأوّلَى أَوْلَى<sup>(٤٨)</sup>.

**فصل:** فأما الماء المُسْتَعْمَلُ، وما كان طاهراً غير مُطَهَّرٍ من الماء، فإنه يدفع النجاسة عن نفسه إذا كَثُرَ؛ لقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ حَبْتًا». ويَحْتَمِلُ أن ينجس، لأنه طاهرٌ غير مُطَهَّرٍ، فأشبهه الخَلِّ.

**فصل:** إذا كان الماء كثيراً، فوقع في جانب منه نجاسة، فتغيّر بها، نظرت فيما لم يتغيّر، فإن نقص عن القلّتين فالجميع نجس؛ لأن المتغيّر نجس<sup>(٤٩)</sup> بالتغيّر، والباقي تنجس بملاقاته، وإن زاد عن القلّتين فهو طاهرٌ.

---

= والترمذى، في: باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧. والنسائي، في: باب الفأرة تقع في السمن، من كتاب الفروع والعنوة. المجتبى ١٥٧/٧. (٤٥) في حاشية م: هذه رواية معمر، وقد جزم البخارى وغيره بأنها غلط، وأنه اضطرب في متنها وسندها، وإنما قال النبى ﷺ: «ألقوها وما حولها وكلوه». وانظر كلام الترمذى على الحديث، في سننه. عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧، ٣٠٤.

(٤٦) في الأصل: «كل كلب».

(٤٧) لم ترد ولو العطف في الأصل.

(٤٨) في حاشية م أنه اختار الأشد الأعسر، وأن التحقيق قول الشيخ تقي الدين ابن تيمية، أن قول معمر متروك، وأن السمن ونحوه لا ينجس إلا بالتغير كالماء. انظر تفصيل ذلك في الفتاوى ٢١/٤٨٨ - ٤٩٨.

(٤٩) في م: «تنجس».

وقال ابن عَقِيل، وبعضُ الشافعية: يكون نجساً أيضاً، وإن كَثُرَ<sup>(٥٠)</sup> وتباعدت أقطارُه؛ لأنه ماءٌ رَاكِدٌ بعضُه نجسٌ، فكانَ جميعُه نجساً، كما لو تقاربت أقطارُه، ولأنَّ المتغيَّرَ مائعٌ نجسٌ، فينجسُ ما يُلَاقِيه، ثم تنجسُ بذلك ما يُلَاقِيه إلى آخره. فإن اضطربَ فزال التغيُّرُ زال التنجيسُ؛ لزوالِ علته.

ولنا قولُ النبي ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجَّسْ شَيْءٌ». وقوله ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجَّسُ شَيْءٌ». وغيرُ المتغيَّرِ قد بلغَ القُلْتَيْنِ ولم يتغيَّر، فيدخلُ في عمومِ الأحاديث، ولأنه ماءٌ كثيرٌ لم يتغيَّر بالنجاسة، فكان طاهراً، كما لو لم يتغيَّر منه شيءٌ، ولأنَّ العِلَّةَ في نجاسةِ الماءِ الكثيرِ التغيُّرُ/ فقط، فيختصُّ التنجيسُ بمحلِّ العِلَّةِ، كما لو تغيَّر بعضُه بطاهرٍ، فلا يصحُّ القياسُ على ما إذا كان غيرُ المتغيَّرِ ناقصاً عن القُلْتَيْنِ؛ لأنه قليلٌ ينجسُ بمجرَّدِ المُلاقاةِ للنجاسة، بخلاف الكثير.

وأما تباعدُ الأقطارِ وتقاربُها فلا عبرةَ بها، إنما العبرةُ بكونِ غيرِ المتغيَّرِ قليلاً أو كثيراً،<sup>(٥١)</sup> فلا يمتنعُ<sup>(٥٢)</sup> الحُكْمُ بطهارةِ الماءِ المُلاصِقِ للنجاسة، بدليل ما لو كان فيه كَلْبٌ أو مَيِّتَةٌ، فإنَّ المُلاصِقَ له طاهرٌ، وإن منعت طهارته فالْمُلاصِقُ لِلْمُلاصِقِ طاهرٌ، وعلى قياس قولهم ينبغي أن يتنجسَ البحرُ إذا تغيَّرَ جانبه، والماءُ الجارى، وكلُّ ما تغيَّرَ بعضُه، ولا قائل به، وقد قال أحمدُ في المَصَانِعِ<sup>(٥٣)</sup> التي بطريقِ مكة: لا يُنَجَّسُ تلكَ شيءٌ.

**فصل:** ولا فَرْقٌ بين يَسِيرِ النجاسةِ وكثيرِها، وسواء كان اليسيرُ ممَّا يُدْرِكُه الطَّرْفُ أو لا يدركُه من جميعِ النجاسات، إلَّا أنَّ ما يُغْفَى عن يسيره في الثَّوبِ، كاللِّمِّ ونحوه، حكمُ الماءِ المُتَنَجِّسِ به حكمُه في الغَفْوِ عن يسيره، وكلُّ نجاسةٍ ينجسُ بها الماءُ يصيرُ حُكْمُه حُكْمَهَا؛ لأنَّ نجاسةَ الماءِ ناشئةٌ عن نجاسةِ الواقع، وقرعٌ عليها، والفرعُ يثبت له حكمُ أصله.

(٥٠) في م: «كبر».

(٥١ - ٥٢) في الأصل: «ولا يمتنع».

(٥٣) المصنوع: ما يصنع لجمع الماء، كالبركة والصهرج، وبأقْي توضيحه في شرح المسألة الخامسة.

وقيل عن الشافعي: إنَّ ما لا يدرُكه الطُّرْفُ من النجاسة مَغْفُوءٌ عنه؛ لِلْمَشَقَّةِ  
 اللاحقةِ به. ونصُّ في موضعٍ على أنَّ الذُّبابَ إذا وقع على خلَاءٍ رقيقٍ، أو بَوْلٍ، ثم  
 وقع على الثَّوبِ، غُسِلَ موضِعُه، ونجاسةُ<sup>(٥٣)</sup> الذُّبابِ مما لا يدرُكها<sup>(٥٤)</sup> الطُّرْفُ،  
 ولأنَّ دليلَ التَّنَجِّيسِ لا يُفَرِّقُ بين يسيرِ النجاسةِ وكثيرِها، ولا بين ما يُدرُكه  
 الطُّرْفُ وما لا يدرُكه، فالتَّفرُّيقُ تَحَكُّمٌ بغيرِ دليلٍ، وما ذكروه من الْمَشَقَّةِ غيرُ  
 صحيحٍ، لأنَّا إنما نَحْكُمُ بنجاسةٍ ما عَلِمْنَا وُصُولَ النجاسةِ إليه، ومع العلم  
 لا يفتَرِقَانِ في المشقة، ثم إنَّ المشقةَ حِكْمَةٌ لا يجوزُ تعليلُ الحُكْمِ بِمُجَرِّدِهَا، وجعلُ  
 ما لا يدرُكه الطُّرْفُ ضابطاً لها غيرُ صحيحٍ، فإنَّ ذلك إنما يُعَرَّفُ بِتَوْقِيفٍ، أو  
 اعتبارٍ الشَّرْعِ له في مَوْضِعٍ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما.

**فصل:** والعُدَيَّانِ إذا اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ بِسَاقِيَةٍ بَيْنَهُمَا، فَمَا مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ  
 كَثِيرٌ، فَهُمَا مَاءٌ وَاحِدٌ، حُكْمُهُمَا<sup>(٥٥)</sup> حُكْمُ الْعُدَيِّ الْوَاحِدِ، إِنْ بُلِغَا جَمِيعاً قُلَّتَيْنِ لَمْ  
 يَتَنَجَّسْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ، وَإِنْ لَمْ يُلْغَا<sup>(٥٦)</sup> تَنَجَّسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِوُقُوعِ  
 النجاسةِ/ فِي أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا رَاكِدٌ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، أَشْبَهَ الْعُدَيِّ الْوَاحِدِ.

**فصل في الماءِ الجارى:** يُقَالُ عَنْ أَحَدٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَاءِ  
 الْجَارِيِ وَالرَّائِكِدِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي حَوْضِ الْحَمَّامِ: قَدْ قِيلَ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِيِ. وَقَالَ  
 فِي الْبَيْرِ يَكُونُ لَهَا مَادَّةٌ: هُوَ وَقِفٌ لَا يَجْرِي، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَجْرِي. فَعَلَى هَذَا  
 لَا يَتَنَجَّسُ الْجَارِي إِلَّا بِتَغْيِيرِهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ، وَلَمْ<sup>(٥٦)</sup> نَعْلَمْ فِي تَنَجِّيسِهِ نَصّاً  
 وَلَا إجماعاً، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
 «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، وَقَوْلُهُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ  
 عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ».

(٥٣) في م: نجاسة .

(٥٤) في م: يدرُكه .

(٥٥) في م: حُكْمُهَا . « يُلْغَاها » .

(٥٦) في م: « ولا » .

فإن قيل: قد ورد الشرع بتنجيس قليله؛ بقوله<sup>(٥٧)</sup> عليه السلام: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

قلنا: هذا حجة على طهارته؛ لأن ماء الساقية بمجموعه قد بلغ القلتين، فلا يحمل الخبث، وتخصيص الجزية منه بهذا التقدير تحكّم لا دليل عليه، ثم الخبر إنما ورد في الماء الراكد، ولا يصح قياس الجارى عليه، لقوته بجريانه وأصله بمادته، ثم الخبر إنما يدل بمنطوقه على نفى النجاسة عما بلغ القلتين، وإنما يستدلّ ها هنا بمفهومه، وقضاء حق المفهوم يحصل بمخالفة ما دون القلتين لما بلغهما، وقد حصلت المخالفة بكون ما دون القلتين يفترق فيه الماء الجارى والراكد في التنجيس، وما بلغهما لا يختلّف، وهذا كاف.

وقال القاضى، وأصحابه: كل جرّة من الماء الجارى معتبرة بنفسها، فإذا كانت النجاسة جارية مع الماء، فما أمامها طاهر؛ لأنها لم تصل إليه، وما خلفها طاهر؛ لأنه لم يصل إليها، والجرّة التى فيها النجاسة إن بلغت قلتين فهى طاهرة، إلا أن تتغير بالنجاسة، وإن كانت دون القلتين فهى نجسة، وإن كانت النجاسة واقعة في جانب النهر، أو قراره، أو في وهدية<sup>(٥٨)</sup> منه، فكل جرّة تمر عليها إن كانت دون القلتين فهى نجسة، وإن كانت الجرّة<sup>(٥٩)</sup> قلتين فهى طاهرة، إلا أن تتغير.

والجرّة: هى الماء الذى فيه النجاسة، وما قرب منها من خلفها وأمامها، ممّا العادة أنشارها إليه إن كانت ممّا ينتشر، مع ما يحاذى ذلك كله ممّا بين طرفي النهر، فإن كانت النجاسة ممتدة فلكل جزء منها مثل تلك الجرّة المعتبرة للنجاسة القليلة، ولا يجعل جميع ما يحاذيها جرّة واحدة، لئلا يفضى إلى تنجيس الماء الكثير بالنجاسة القليلة، ونفى التنجيس عن الكثير مع وجود النجاسة

١٣ ظ

(٥٧) في م : « لقوله » .

(٥٨) الوهدية : المكان المظلم .

(٥٩ - ٥٨) في م : « بلغت » .

الكثيرة، فَإِنَّ الْمُحَاذِيَّ للكثيرة كثيرٌ فلا يَتَجَسُّسُ، والمُحَاذِيَّ للقليلة قليلٌ فيتَجَسَّسُ، فَإِنَّا لو فَرَضْنَا كلياً في جانبِ نهرٍ، وشُغرةً منه في الجانبِ الآخرِ، لَكَانَ المُحَاذِيَّ للشُّغرة لا يبلُغُ قُلَّتَيْنِ؛ لِقَلَّةِ مَا يَحَاذِيهَا، والمُحَاذِيَّ للكلبِ يبلُغُ قِلَالاً، وقد ذكر القاضى وابنُ عَقِيلٍ، أَنَّ الْجِرْيَةَ المُحَاذِيَّةَ لِلنَّجَاسَةِ فيما بين طَرَفَيِ النهرِ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على مَا ذَكَرْنَاهُ، لما بَيَّنَّاهُ.

فإن قيل: فهذا يُفَضِّى إلى التَّسْوِيَةِ بين النجاسةِ الكثيرةِ والقليلةِ.  
قُلْنَا: الشَّرْعُ سَوَّى بينهما في المَاءِ الرَّائِدِ، وهو أَصْلٌ، فَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بينهما في الجَارِي، الذى هو قَرَعٌ.

**فصل:** فإن كان في جانبِ النهرِ ماءٌ واقِفٌ، مائِلٌ عن سَنَنِ المَاءِ، مُتَّصِلٌ بالجارى، أو كان في أرضِ النهرِ وَهْدَةٌ، فيها ماءٌ واقِفٌ، وكان ذلك مع الْجِرْيَةِ الْمُقَابِلَةِ له دونِ الْقُلَّتَيْنِ، تَجَسَّسًا جميعاً بوجُودِ النجاسةِ في أحدهما؛ لِأَنَّهُ ماءٌ مُتَّصِلٌ دونِ الْقُلَّتَيْنِ، فيَتَجَسَّسُ بها جميعه كالرَّائِدِ. وإن كان أحدهما قُلَّتَيْنِ لم يَتَجَسَّسْ واحدٌ منهما ما دامَا مُتَلَاقِيَيْنِ إِلَّا بالتَغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْقُلَّتَيْنِ تَدْفَعُ النجاسةَ عن نفسيهما، وعمَّا لاقَتْهُ. ثم لا يَحُلُو مِنْ كَوْنِ النجاسةِ في النهرِ، أو في الواقِفِ، فإن كانت في النهرِ وهو قُلَّتَانِ فهو طَاهِرٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وكذلك الواقِفُ، وإن كان دونِ الْقُلَّتَيْنِ فهو تَجَسَّسٌ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ للواقِفِ، فإذا حَاذَاهُ طَهَّرَ بِاتِّصَالِهِ بِهِ، فإذا فَارَقَهُ عادَ إلى التَّجَسُّسِ؛ لِقِلَّتِهِ مع وُجُودِ النجاسةِ فيه. وإن كانت النجاسةُ في الواقِفِ لم يَتَجَسَّسْ بِحَالٍ، لِأَنَّهُ لا يَزَالُ هو وما لَاقَاهُ قُلَّتَيْنِ. فإن كان الواقِفُ دونِ الْقُلَّتَيْنِ، وَالْجِرْيَةُ كذلك، إِلَّا أَنهما بِمَجْمُوعِهِمَا يَزِيدَانِ عن الْقُلَّتَيْنِ، وكانت النجاسةُ في الواقِفِ، لم يَتَجَسَّسْ واحدٌ منهما؛ لِأَنهما مع ما ثَلَاثِيَّهِ أَكْثَرُ مِنْ قُلَّتَيْنِ. وإن كانت في النهرِ، فقياسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّ يَتَجَسَّسُ الواقِفُ، وَالْجِرْيَةُ التى فيها النجاسةُ، وَكُلُّ ما يَمُرُّ بِعَظْمَا بالواقِفِ؛ لِأَنَّ الْجِرْيَةَ التى فيها النجاسةُ كانت نَجِسةً قَبْلَ مُلَاقَاةِ الواقِفِ، ثم تَجَسَّسَ<sup>(٦٠)</sup> بها/ الواقِفُ؛ لِكَوْنِهِ ماءً دونِ الْقُلَّتَيْنِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ماءٌ تَجَسَّسَ، ولم تَطْهَرْ

الْجِرْيَةُ؛ لأنها بمنزلة ماءٍ نَجِسٍ صُبَّ عَلَى ما دون الْقُلْتَيْنِ، فلمَّا صار الواقِفُ نَجِساً نَجَسَ ما يَمُرُّ عليه، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحَكَّمَ بظَهارةِ الْجِرْيَةِ حَالُ مُلاقاَتِها للواقِفِ، ولا يَتَنَجَّسُ الواقِفُ بها، لأنَّه ماءٌ كَثِيرٌ لم يَتَغَيَّرْ فلا يَنْجُسُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ». وهذا مذهبُ الشافعيِّ.

وهذا كُلُّه ما لم يَتَغَيَّرْ، فإنَّ تَغَيَّرَ فهو نَجِسٌ، وحكْمُه حكمُ أَغْيَانِ النجاسةِ، فإذا كان الواقِفُ مُتَغَيِّراً وحده فالْجِرْيَةُ التي تَمُرُّ به إن كانت قُلْتَيْنِ فهي طَاهِرَةٌ، وإن كانت دون الْقُلْتَيْنِ فهي نَجِسَةٌ، وإن كانت الْجِرْيَةُ مُتَغَيَّرَةً، والواقِفُ قُلْتَانِ، فهو طَاهِرٌ، وإلَّا فهو نَجِسٌ، وإن كان بعضُ الواقِفِ مُتَغَيِّراً وبعضُه غيرَ مُتَغَيَّرٍ، وكان غيرَ المُتَغَيَّرِ مع الْجِرْيَةِ الْمُلاقِيَةِ له <sup>(٦١)</sup> قُلْتَيْنِ لم يَنْجُسْ؛ لأنَّه ماءٌ زَائِدٌ عن الْقُلْتَيْنِ لم يَتَغَيَّرْ، فكان طَاهِراً، كما لو كانت الْجِرْيَةُ قُلْتَيْنِ، وإن كان المُتَغَيَّرُ من <sup>(٦٢)</sup> الواقِفِ يَلِي الجُرَيْتَيْنِ <sup>(٦٣)</sup> وغيرَ المُتَغَيَّرِ لا يَلِيه ولا يَتَّصِلُ به من أَعْلَى الْمَاءِ ولا من <sup>(٦٤)</sup> أَسْفَلِهِ، ولا مِنْ نَاحِيَةٍ مِنْ تَوَاجِيهِ، وكُلُّ واحدٍ منهما دون الْقُلْتَيْنِ، فينبغي أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ نَجِساً؛ لأنَّ كُلَّ ما يُلَاقِي الْمَاءَ النَّجِسَ لا يَبْلُغُ الْقُلْتَيْنِ، وإن اتَّصَلَ به مِنْ نَاحِيَةٍ فَكُلُّ ما لم يَتَغَيَّرْ طَاهِراً إِذَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ؛ لأنَّه كَالْعَدِيدَيْنِ اللَّذَيْنِ بَيْنَهُمَا سَاقِيَةٌ، وإن شَكَّ في ذلك فالْمَاءُ طَاهِرٌ؛ لأنَّ الْأَصْلَ الطَّهارةُ، فلا تَزُولُ بِالشُّكِّ، واللَّهِ أَعْلَمُ.

فصل: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْجِرْيَاتُ في مَوْضِعٍ، فإن كان مُتَغَيِّراً بِالنَّجاسةِ فهو نَجِسٌ، وإن كَثُرَ، وإن كان في بعضِ الْجِرْيَاتِ ماءٌ طَاهِرٌ متواتراً <sup>(٦٥)</sup> يَبْلُغُ قُلْتَيْنِ، إمَّا سابقاً وإمَّا لاحقاً، فالْجَمِيعُ طَاهِرٌ. ما لم يَتَغَيَّرْ؛ لأنَّ الْقُلْتَيْنِ تَدْفَعُ النجاسةَ عن نَفْسِها، وعَمَّا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ. وإن كان المَجْتَمِعُ دون الْقُلْتَيْنِ، وفي بعضِ الْجِرْيَاتِ شَيْءٌ نَجِسٌ، فَالْكُلُّ نَجِسٌ في ظاهِرِ المذهبِ. وإن كان قُلْتَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْجِرْيَاتِ كُلَّها

(٦١) سقط من : الأصل .

(٦٢) في م : منه ٢ .

(٦٣) في م : الجارى ٢ .

(٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) في م : متوال ٢ .

نَجَسَةً ، أو بعضَ الْجِرْيَاتِ طَاهِرٌ وبعضُهَا نَجِسٌ ، ولا يتوَالَى مِنَ الطَّاهِرِ قُلْتَانِ ، فظَاهِرُ المَذْهَبِ أَنَّ الجَمِيعَ نَجِسٌ ، وإن كَثُرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ، وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ » . ولأنَّهُ ماءٌ كَثِيرٌ لم يَتَغَيَّرْ بالنَّجَاسَةِ ، فكان طَاهِرًا ، كما لو كان مُتَغَيِّرًا/فزال تَغْيِيرُهُ ١٤ ط بِمُكْنِهِ .

ولنا أَنَّهُ انْضَمَّ النَّجِسُ إِلَى النَّجِسِ ، فصَارَ الجَمِيعُ نَجَسًا كغَيْرِ الْمَاءِ ، وَإِذَا (٦٦) كَانَ بعضُ الْجِرْيَاتِ طَاهِرًا ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، فهو مِمَّا لَا يَدْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فعن غَيْرِهِ أَوَّلَى .

فإن كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا مُتَغَيِّرًا بالنَّجَاسَةِ ، فزال تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ ، طَهَّرَ الجَمِيعُ ، وإن زال بمَاءٍ طَاهِرٍ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، أو بِاجْتِمَاعِ مَاءٍ نَجِسٍ إِلَيْهِ ، فظَاهِرُ المَذْهَبِ أَنَّهُ نَجِسٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فلا يَدْفَعُهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَطْهَرُ ؛ لَأَنَّهُ أَزَالَ عِلَّةَ التَّنَجِّيسِ ، فَأَزَالَ التَّنَجِّيسَ ، كما لو زال بِنَزْجٍ أو بِمُكْنِهِ .

**فصل : في تطهير الماء النجس ، وهو ثلاثة أقسام :**

أحدها ، ما دون الْقُلْتَيْنِ ، فتنظيره بالمُكَائِرَةِ بِقُلْتَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ ، إمَّا أَنْ يُصَبَّ فِيهِ ، أو يُنْبَعُ فِيهِ ، فيزولُ بهما تَغْيِيرُهُ إِنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا ، وإن لم يكن مُتَغَيِّرًا طَهَّرَ بِمُجَرَّدِ الْمُكَائِرَةِ ؛ لِأَنَّ الْقُلْتَيْنِ لَا تَحْمِلُ الْحَبَثَ ، وَلَا تَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، ولذلك لو وَرَدَ عَلَيْهَا مَاءٌ نَجِسٌ لم يُنَجِّسْنَاهَا ، ما لم تَتَغَيَّرْ بِهِ ، فكذلك إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِمَا طَهَارَةً مَا اخْتَلَطَتَا (٦٧) بِهِ .

القسم الثاني ، أَنْ يَكُونَ وَفْقَ الْقُلْتَيْنِ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ بالنَّجَاسَةِ ، فَيَطْهَرُ بِالْمُكَائِرَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرُ ، الثاني أَنْ يَكُونَ مُتَغَيِّرًا فَيَطْهَرُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ بِالْمُكَائِرَةِ الْمَذْكُورَةِ (٦٨) إِذَا أَزَالَتْ التَّغْيِيرَ (٦٨) ، أو بِتَرْكِهِ حَتَّى يَزُولَ تَغْيِيرُهُ بِطَوَّلِ مُكْنِهِ .

(٦٦) في م : « وإن » .

(٦٧) في الأصل : « اختلطت » .

(٦٨ - ٦٨) سقط من : الأصل .

القسم الثالث، الرَّائِدُ عن القُلَّتَيْنِ، فله حالان، أحدهما، أن يكون نَجَسًا بغير التَّغْيِيرِ، فلا طريقَ إلى تطهيره بغير المَكَاثِرَةِ، الثانى أن يكون مُتَغَيَّرًا بالنَّجَاسَةِ، فتنظيفُهُ بأحدِ أمورٍ ثلاثة؛ المَكَاثِرَةُ، أو زَوَالُ تَغْيِيرِهِ بِمُكْنَيْهِ، أو أن يَنْزَحَ منه ما يزُولُ به التَّغْيِيرُ، ويبقى بعد ذلك قُلَّتَانِ فصَاعِدًا، فإنه إن بَقِيَ ما دون القُلَّتَيْنِ، قَبْلَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ، لم يَبْقَ التَّغْيِيرُ عِلَّةَ تَنْجِيسِهِ؛ لأنه تَنْجَسَ بدونه، فلا يزُولُ التَّنْجِيسُ بِزَوَالِهِ، ولذلك طَهَرَ الكَثِيرُ بِالنَّزْحِ وطُولُ الْمُكْنِ، ولم يَطْهَرِ القَلِيلُ، فَإِنَّ الكَثِيرَ لما كانت عِلَّةُ تَنْجِيسِهِ<sup>(٦٩)</sup> التَّغْيِيرُ زَالَ تَنْجِيسُهُ بِزَوَالِ عِلَّتِهِ، كَالْخَمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا، والقَلِيلُ عِلَّةُ تَنْجِيسِهِ الْمُلَاقَاةُ لَا التَّغْيِيرُ، فلم يُؤَثِّرْ زَوَالُهُ فِي زَوَالِ التَّنْجِيسِ.

**فصل:** وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَكَاثِرَةِ صَبُّ الْمَاءِ دَفْعَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لَكِنْ يُوصِلُ الْمَاءَ عَلَى مَا يُمَكِّنُهُ مِنَ الْمِبَالِغَةِ<sup>(٧٠)</sup>، إِمَّا مِنْ سَاقِيَةٍ، وَإِمَّا ذَلُوءًا فَذَلُوءًا، أَوْ يَسِيلُ إِلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ، أَوْ يَنْبُعُ قَلِيلًا قَلِيلًا، حَتَّى يَلْعُ قُلَّتَيْنِ فَيَحْصُلَ بِهِ التَّطْهِيرُ.

**فصل:** فَإِنْ كُوِّزَ بِمَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ، فزَال تَغْيِيرُهُ، أَوْ طُرِحَ فِيهِ تَرَابٌ أَوْ مَائِعٌ غَيْرُ الْمَاءِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فزَال تَغْيِيرُهُ بِهِ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَطْهَرُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، فَغَنَ غَيْرُهُ أَوْلَى، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَهُورٍ، فَلَا يَحْصُلُ بِهِ الطَّهَارَةُ كَالْمَاءِ النَّجِسِ. وَالثَّانِي، يَطْهَرُ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ نَجَاسَتِهِ التَّغْيِيرُ، وَقَدْ زَالَ، فَيَزُولُ التَّنْجِيسُ، كَمَا لَوْ زَالَ بِمُكْنَيْهِ، وَكَالْخَمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا.

**فصل:** وَلَا يَطْهَرُ غَيْرُ الْمَاءِ مِنَ الْمَائِعَاتِ بِالتَّطْهِيرِ، فِي قَوْلِ الْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِلَّا الزُّبْتُ؛ فَإِنَّهُ لِقُوَّتِهِ وَتَمَاسُكِهِ يَجْرِي مَجْرَى الْجَامِدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ السَّمَنِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْفَأْرَةُ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَوْ كَانَ إِلَى تَطْهِيرِهِ طَرِيقٌ لَمْ يَأْمُرْ بِإِرَاقَتِهِ.

وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ أَنْ مَا يَتَأَثَّرُ بِتَطْهِيرِهِ كَالزُّبْتِ، يَطْهَرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَ غَسْلُهُ

(٦٩) فِي الْأَصْلِ: «نَجَاسَتُهُ».

(٧٠) فِي م: «الْمَابِغَةُ».



بالماء، فيطهر به، كالجامد، وطريق تطهيره جعله في ماء كثير، ويخاض فيه حتى يصيب الماء جميع أجزائه، ثم يترك حتى يغلو على الماء، فيؤخذ، وإن تركه في جرة وصب عليه ماء، فخاصه به، وجعل لها بُرْلاً<sup>(٧١)</sup> يخرج منه الماء، جاز، والخبر ورد في السمن، ويحتمل أن لا يمكن تطهيره؛ لأنه يجمد في الماء، ويحتمل أن النبي ﷺ ترك الأمر بتطهيره لمشقة ذلك، وقلة وقوعه.

**فصل:** وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائعاً نجس، وإن كان جامداً كالسمن الجامد أخذت النجاسة بما حولها فألقيت، والباقي طاهر؛ لما روت ميمونة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ سئل عن فارة سقطت في سمن، فقال: «ألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم» رواه البخاري<sup>(٧٢)</sup>. وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سئل عن الفارة تموت في السمن، فقال: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه» أخرجه الإمام أحمد، في «مستدرك»، وإسناده على شرط «الصحيحين».

وحذّ الجامد الذي لا تسرى النجاسة إلى جميعه، هو المتأسيك الذي فيه قوة ١٥ ظ  
تنتقل النجاسة عن<sup>(٧٣)</sup> الموضع الذي وقعت عليه النجاسة إلى ماسواه.  
قال المروذي: قيل لأبي عبد الله في الدوشاب<sup>(٧٤)</sup>. يعني: يقع فيه نجاسة؟ قال:

(٧١) البرال: الموضع المثقوب في الإناء.

(٧٢) في: باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء، من كتاب الوضوء، وفي: باب إذا وقعت الفارة في السمن الجامد أو الذائب، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١٨٨/١، ١٢٦/٧. وأخرجه أبو داود، في: باب في الفارة تقع في السمن، من كتاب الأطعمة، سنن أبي داود ٣٢٧/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في الفارة تموت في السمن، من أبواب الأطعمة. عارضة الأخوذى ٣٠٠/٧. والنسائي، في: باب الفارة تقع في السمن، من كتاب الفرع والعترة. المجتبى ١٥٧/٧. والدرامي، في: باب الفارة تقع في السمن، من كتاب الوضوء، وفي: باب الفارة تقع في السمن فماتت، من كتاب الأطعمة. سنن الدرامي ١٨٨/١، ١٠٩/٢. والإمام أحمد، في المسند ٣٢٩/٦، ٣٣٠، ٣٣٥.

(٧٣) في الأصل: «رواه»، وتقدم الحديث، في صفحة ٤٤.

(٧٤) في الأصل: «من».

(٧٥) هو نبيذ النمر، معرب. انظر: شفاء الغليل ٩٩.

إذا كان كثيراً أُخِذَ<sup>(٧٦)</sup> ماخُولُهُ، مِثْلُ السَّمْنِ.

وقال ابن عَقِيلٍ: حَذَّ الْجَامِدُ مَا إِذَا فُتِحَ وَعَاوُهُ لَمْ تَسِيلْ أَجْزَاؤُهُ.  
وظاهر ما رَوَيْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ خِلَافَ هَذَا؛ فَإِنَّ الدُّشَابَ لَا يَكَادُ يَبْلُغُ هَذَا،  
وَسَمْنُ الْحِجَازِ لَا يَكَادُ يَبْلُغُهُ، وَالْمَقْصُودُ بِالْجَمُودِ أَنْ لَا تَسْرِيَ النَّجَاسَةُ<sup>(٧٧)</sup>، وَهَذَا  
حَاصِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِ.

**فصل:** وَإِنْ تَنَجَّسَ الْعَجِينُ وَغَوَّهُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَطْهِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهُ،  
وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَعَ السَّمْسِمُ أَوْ شَيْءٌ مِنَ الْحَبُوبِ فِي الْمَاءِ النَّجِسِ، حَتَّى انْتَفَخَ وَابْتَلَّ، لَمْ  
يُطَهَّرْ. قِيلَ لِأَحْمَدَ، فِي سَمْسِمٍ تَقَعَ فِي تَيْغَارٍ<sup>(٧٨)</sup>، فَوَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ، فَمَاتَتْ؟ قَالَ: لَا  
يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ. قِيلَ لَهُ: <sup>(٧٩)</sup>أَفُيُغْسَلُ مَرَاراً حَتَّى يَذْهَبَ ذَلِكَ الْمَاءُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ  
ابْتَلَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، لَا يَنْفَى مِنْهُ وَإِنْ غُسِلَ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي الْعَجِينِ وَالسَّمْسِمِ: يُطْعَمُ التَّوَاضِيعُ، وَلَا يُطْعَمُ لِمَا  
يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. يَعْنِي لِمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ قَرِيباً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ: يُطْعَمُ الدَّجَاجُ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يُطْعَمُ الْبَهَائِمُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يُطْعَمُ شَيْئاً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ شُحُومِ الْمَيْتَةِ تُطْلَى  
بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَنْصَبُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ،<sup>(٨١)</sup> وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ.

(٧٦) فِي م: «أُخِذُوا».

(٧٧) فِي م: «أَجْزَاءُ النَّجَاسَةِ».

(٧٨) فِي النِّسْخِ: «تَيْغَارٌ». وَالتَيْغَارُ، كَتَيْغَالٍ: الْإِجَانَةُ، وَهِيَ إِنَاءٌ، تَغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ.

(٧٩) سَقَطَ مِنْ م.

(٨٠) النَّاضِحُ: الْبَعِيرُ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْضَحُ الْمَاءَ، أَيْ يَحْمِلُهُ مِنْ غَيْرِ أَوْ بِرِ لَسْقَى الزَّرْعِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ

فِي كُلِّ بَعِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الْمَاءَ.

(٨١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٠/٣ =

ولنا ما رَوَى أحمدُ، بإسناده، عن ابن عمر، رضى الله عنهما، أن قوماً اختَبَرُوا  
 مِنْ آبَارِ الَّذِينَ <sup>(٨٢)</sup> ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ <sup>(٨٣)</sup>، فقال النبي ﷺ: «أَغْلِقُوا النَّوَاضِجَ» <sup>(٨٤)</sup>  
 اخْتَجَّ به أحمد. وقال في كَسْبِ الْحَجَامِ: «أَطْعِمُهُ نَاضِحَكَ أَوْ رَقِيقَكَ». <sup>(٨٤)</sup> وقال  
 أحمد: ليس هذا بِمَيْتَةٍ. يعنى أن نَهَى رسول الله ﷺ إنما تناوَل الميتة، وليس هذا  
 بداخل في التَّهْيِ، ولا في معناها، ولأن استعمال شُحُومِ المَيْتَةِ فيما سُئِلَ عنه النبي  
 ﷺ يُفْضِي إلى تَعْدَى نَجَاسَتِهَا، واستعمال ما ذَهَبَتْ به من الجلود، فيكون  
 مُسْتَعْمِلاً لِلنَّجَاسَةِ، وليس كذلك ههنا؛ فَإِنَّ نَجَاسَةَ هذا لا تَعْدَى أَكْلَهُ.

قال أحمد: ولا يُطْعَمُ لشيءٍ يُؤْكَلُ في الحال، ولا يُخْلَبُ لَبَنُهُ، لئلا يَتَنَجَّسَ به، <sup>١٦</sup>  
 ويصير كالجَلَّالِ <sup>(٨٥)</sup>.

٥ - مسألة؛ قال: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ التَّجَاسَةُ بَوْلًا أَوْ عَذِرَةً مَائِعَةً فَإِنَّهُ يَتَجَسُّ، إِلَّا  
 أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَصَانِعِ الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَمَا أَشَبَّهَا مِنَ الْمِيَاهِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي لَا  
 يُمْكِنُ نَزْحُهَا، فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَتَجَسُّ شَيْءٌ).

= ومسلم، في: باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم  
 ١٢٠٧/٣. وأبو داود، في: باب في ثمن الحمر، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢/٢٥١.  
 والترمذى، في: باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام، من كتاب البيوع. عارضة الأحوذى  
 ٥/٣٠٠. والنسائى، في: باب بيع الخنزير، من كتاب البيوع، وباب النهى عن الانتفاع بشحوم الميتة،  
 من كتاب الفرع والعقبة. المجتبى ٧/٢٧٣، ٧/١٥٦. وابن ماجه، في: باب ما لا يحل بيعه، من  
 كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٣٢. والإمام أحمد، في المسند ٢/٢١٣، ٣/٣٢٤، وبنحوه في  
 ٢/٣٦٢، ٣/٥١٢، ٣/٣٢٦.

(٨٢ - ٨٢) في الأصل: «مسخو». <sup>(٨٣)</sup> انظر: المسند ٢/١١٧، ومعجم الطبرانى ٢/٩١، والجامع الكبير للسيوطى ١/١٢٣.

(٨٤) أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في كسب الحجام، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى  
 ٥/٢٧٧، ٢٧٨. وابن ماجه، في: باب كسب الحجام، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه  
 ٢/٧٣٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الحجامة وأجرة الحجام، من كتاب الاستئذان. الموطأ  
 ٢/٩٧٤. والإمام أحمد، في المسند ٣/٣٠٧، ٣٨١، ٤/١٤١، ٥/٤٣٥، ٤٣٦. <sup>(٨٥)</sup> أى الذى يأكل العذرة.

يعنى بالمصانع: البركة التى صُبغت مَوْرِدًا للحاج، يشربون منها، يجتمع فيها ماء كثير يَكْفِيهِمْ<sup>(١)</sup> ويفضل عنهم، فتلك لا يَتَنَجَّسُ بشيء من النجاسات ما لم تتغير، لا نعلم أحداً خالف فى هذا. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الماء الكثير، مثل الرجل<sup>(٢)</sup> من البحر ونحوه، إذا وقعت فيه نجاسة، فلم يُغَيَّرْ له لو نأ ولا طعماً ولا ريحاً، أنه بحاله يُطَهَّرُ منه، فأما ما يُمكنُ نزعُه إذا بلغ قُلَّتَيْنِ فلا يَتَنَجَّسُ بشيء من النجاسات، إلّا بِبَوْلِ الْآدَمِيِّينَ، أو عَذْرَتِهِم المائعة؛ فإن فيه روايتين عن أحمد، أشهرهما: أنه يَتَنَجَّسُ بذلك.

روى نحو هذا عن على، والحسن البصرى. قال الحلال: وحُذِّثنا عن على رضى الله عنه بإسناد صحيح، أنه سئل عن صبى بال فى بئر، فأمرهم أن ينزفوها<sup>(٣)</sup>، ومثل ذلك عن الحسن البصرى.

ووجه ذلك: ما روى أبو هريرة، عن النبى ﷺ، أنه قال: «لَا يُؤْلَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِى لَا يَجْرَى، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وفى لفظ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ». صحيح. وللبخارى: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». وهذا متناولٌ للقليل والكثير، وهو خاص فى البول،<sup>(٥)</sup> وأصح من خبر<sup>(٦)</sup> القلتين فيتعين تقديمه.

والرواية الثانية، أنه لا يَتَنَجَّسُ ما لم يتغير، كسائر النجاسات، اختارها أبو الخطاب، وابن عَقيْل، وهذا مذهب الشافعى، وأكثر أهل العلم لا يفرقون بين البول وغيره من النجاسات؛ لقول النبى ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْ». ولأن نجاسة<sup>(٧)</sup> بول الآدمى لا تزيد على نجاسة بول الكلب،<sup>(٨)</sup> وهو<sup>(٩)</sup> لا

(١) سقط من : م .

(٢) الرجل من البحر : خليجه .

(٣) فى م : « ينزفوها » .

(٤) تقدم فى مسألة ٣ ، صفحة ٣٢ ، وانظر أيضا ٣٤ ، ٤٢ .

(٥) فى م : « بالبول » .

(٦) فى م : « حديث » .

(٧) سقط من : م .

(٨ - ٩) فى الأصل : « ثم » .

يَتَجَسَّسُ الْقُلَّتَيْنِ، فَبَوَّلُ الْآدَمِيَّ أَوَّلَى، وَحَدِيثُ أُمِّ هُرَيْرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ، بِدَلِيلٍ مَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا بَلَغَ الْقُلَّتَيْنِ، أَوْ يُحْصَى بِخَبَرِ الْقُلَّتَيْنِ، فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ بِخَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالرَّأْيِ وَالتَّحْكُمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَأنَّهُ لَوْ تَسَاوَى / الْحَدِيثَانِ لَوَجِبَ الْعُدُولُ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ النَّجَاسَاتِ. ١٦ ط

**فصل:** ولم أجذ عن إمامنا، رحمه الله، ولا عن (٩) أحد من (١) أصحابنا، تُحْدِثُ مَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ، بِأَكْثَرِ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِمَصْنَعِ مَكَّةَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّائِدِ مِنْ أَبَارِ الْمَدِينَةِ عَلَى قِلَّةٍ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمَصْنَعِ لَمْ تُكُنْ، إِنَّمَا أُخْدِثَتْ. وَقَالَ الْأَثَرُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمَصْنَعِ الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ؟ فَقَالَ: لَيْسَ يَتَجَسَّسُ تِلْكَ عِنْدِي بَوْلٌ وَلَا شَيْءٌ إِذَا كَثُرَ الْمَاءُ، حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ (١٠) الْمَصْنَعِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ بَرٍّ بَالَ فِيهَا إِنْسَانٌ؟ قَالَ: تُنَزَّحُ حَتَّى تُغْلِبَهُمْ. قُلْتُ: مَا حُدِّثَ؟ قَالَ: لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَزْحِهَا. وَقِيلَ لِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ: الْغَدِيرُ يُبَالُ فِيهِ؟ قَالَ: الْغَدِيرُ أَسْهَلُ. وَلَمْ يَرَّ بِهِ بِأَسْأَ، وَقَالَ فِي الْبَرِّ، يَكُونُ لَهَا مَادَّةٌ: هُوَ وَاقِفٌ لَا يَجْرِي لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَجْرِي. يَعْنِي أَنَّهُ يَتَجَسَّسُ بِالْبَوْلِ فِيهِ إِذَا أُمْكِنَ نَزْحُهُ.

**فصل:** ولا فَرَقَ بَيْنَ الْبَوْلِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. قَالَ مُهَنَّادٌ (١١): سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ بَرٍّ غَزِيرَةٍ وَقَعَتْ فِيهَا خِرْقَةٌ أَصَابَهَا بَوْلٌ؟ قَالَ: تُنَزَّحُ. وَقَالَ فِي قَطْرَةٍ بَوْلٍ وَقَعَتْ فِي مَاءٍ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ سَائِرَ النَّجَاسَاتِ لَا فَرَقَ بَيْنَ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا.

**فصل:** إِذَا كَانَتْ بَرٌّ الْمَاءُ مِلَاصِقَةً لِبَرٍّ فِيهَا بَوْلٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَشَكَّ فِي وَصُولِهَا إِلَى الْمَاءِ، فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ. قَالَ أَحْمَدُ: يَكُونُ بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَالُوَةِ مَا لَمْ يُغَيَّرْ طَعْمًا وَلَا رِيحًا - وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ - فَلَا

(٩ - ٩) سقط من : م .

(١٠) في م زيادة : « تلك » .

(١١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَهْنَادٌ بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ السُّلَمِيُّ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، رَوَى عَنْهُ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا فَخَّرَ بِهِ، وَكُتِبَ عَنْهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، بَعْضُهَا عَشْرَجِيَّةٌ، مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ .

طبقات الخنابلة ١ / ٣٤٥ - ٣٨١ .

بِأَسَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ، وَإِنْ أَحَبَّ  
عِلْمَ حَقِيقَةِ ذَلِكَ فَلْيَطْرَحْ فِي الْبِئْرِ النَّجِسَةِ نِفْطًا، فَإِنْ وَجَدَ رَائِحَتَهُ فِي الْمَاءِ عَلِمَ  
وُضُوءَهُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وإن تغيَّرَ الماءُ تَغْيَرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ لَهُ سَبَبُ آخَرٍ، فَهُوَ  
نَجِسٌ؛ لِأَنَّ الْمُلَاصَقَةَ سَبَبٌ، فَيُحَالُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، وَمَا عَدَاهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ.

وَلَوْ وَجَدَ مَاءً مُتَغَيِّرًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَبَ تَغْيَرِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ، وَإِنْ  
غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ.

وإن وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا تَغْيَرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ <sup>(١٢)</sup> مِنْهَا فَهُوَ نَجِسٌ؛

<sup>(١٣)</sup> لِأَنَّ سَبَبَ التَّغْيَرِ بِالنِّجَاسَةِ قَدْ وَجَدَ، فَلَا يُحَالُ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ <sup>(١٤)</sup> التَّغْيَرُ لَا

يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ / الْوَاقِعَةِ فِيهِ، لِكَثْرَتِهِ وَقِلَّتِيهَا، أَوْ لِمُخَالَفَتِهِ لَوُثْنِهَا أَوْ <sup>١٧</sup>  
طَعْمِهَا، فَهُوَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّا لَمْ <sup>(١٥)</sup> نَعْلَمْ لِلنِّجَاسَةِ سَبَبًا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ شَيْءٌ.

**فصل:** وَإِنْ تَوَضَّأَ مِنَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ، وَصَلَّى، ثُمَّ وَجَدَ فِيهِ نَجَاسَةً، أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ

مَاءٍ كَثِيرٍ، ثُمَّ وَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا بِنَجَاسَةٍ، وَشَكَّ؛ هَلْ كَانَ قَبْلَ وَضُوءِهِ، أَوْ بَعْدَهُ؟

فَالْأَصْلُ صِحَّةُ طَهَارَتِهِ <sup>(١٥)</sup> وَصَلَاتِهِ <sup>(١٦)</sup>، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ وَضُوءِهِ بِأَمَارَةٍ

أَعَادَ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ النِّجَاسَةَ قَبْلَ وَضُوءِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَكَانَ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ، أَوْ كَانَ قُلَّتَيْنِ

فَنَقَصَ بِالِاسْتِعْمَالِ، أَعَادَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَقْصُ الْمَاءِ.

**فصل:** إِذَا نَزَحَ مَاءُ الْبِئْرِ النَّجِسِ، فَتَبَعَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَاءٌ، أَوْ صُبَّ فِيهِ، فَهُوَ

طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أَرْضَ الْبِئْرِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَرْضِ الَّتِي تَطْهَرُ بِالْمُكَثَّرَةِ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهَا،

وَإِنْ نَجَسَتْ جَوَانِبُ الْبِئْرِ، فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ <sup>(١٧)</sup> أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ <sup>(١٨)</sup>، فَأَشْبَهَ رَأْسَ الْبِئْرِ.

(١٢) فِي زِيَادَةٍ: «التَّغْيَرُ».

(١٣ - ١٤) مَكَانُهُ فِي م: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ».

(١٥) فِي م: «وَلَا».

(١٥ - ١٥) سَقَطَ مِنْ م، وَهُوَ فِي: الْأَصْلُ، أ.

(١٦ - ١٦) فِي م: «نَجَسَ»، وَالْمَثْبُوتُ فِي: الْأَصْلُ، أ.

والثانية، لا يجب؛ <sup>(١٧)</sup> لأن المشقة تُلحق <sup>(١٧)</sup> بذلك، فعُفِيَ عنه، كَمَحَلَّ الاستنجاء، وأسفل الخداء.

**فصل:** <sup>(١٨)</sup> قال محمد بن يحيى <sup>(١٩)</sup>: سألت أبا عبد الله عن قُبُورِ الحجارة التي للروم <sup>(٢٠)</sup> يَجِيءُ المطرُ فيصيرُ فيها، ويشربون من ذلك، ويتوضَّؤون؟ قال: لو غُسِلْتُ كيف تُغسَلُ! إنَّما <sup>(٢١)</sup> يَجِيءُ المطرُ إلا أن يكونَ قد غسَلَهَا مرَّةً أو مرَّتَيْنِ. والأولى الحكمُ بطهارتها؛ لأنَّ هذه قد أصابها الماءُ مرَّاتٍ لا يُحصَى عدُّها، وجرى على حيطانها من ماءِ المطر ما يُطهرُها بعضه، ولأنَّ هذه يَشُقُّ غُسْلُهَا، فأشبهت الأرضَ التي تطهرُ بمجيئِ المطرِ عليها.

٦ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْيَسِيرِ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، مِثْلُ الدَّبَابِ وَالْعَقْرَبِ وَالْخُنْفَسَاءِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَلَا يَنْجَسُهُ).  
النفسُ ها هنا: الدَّم، يعنى: ما ليس له دَمٌ سائل، والعربُ تسمي الدم نفساً، قال الشاعر <sup>(٢٢)</sup>:

أُبَيِّتُ أَنْ بَنِي سَحِيمٍ أَدْخَلُوا      أَيْبَائَهُمْ تَأْمُرَ نَفْسَ الْمُنْذِرِ  
يعنى: دَمُهُ <sup>(٢٣)</sup>. ومنه قيل للمرأة: نَفْسَاءُ؛ لِسَيْلانِ دَمِهَا عند الولادة، وتقول

---

(١٧ - ١٧) في م: للمشقة اللاحقة ، ، والمثبت في: الأصل ، ا .

(١٨) سقط من: م .

(١٩) أبو جعفر محمد بن يحيى الكحال المتطبب البغدادي ، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد ، وكان يقدمه ويكرمه ، وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة حسان مشبعة . من رجال القرن الثالث . طبقات الخنابلة ١ / ٣٢٨ .

(٢٠) في ا : ١ في الروم .

(٢١) في م : الماء ؟ ، للمثبت في: الأصل ، ا .

(١) هو أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه ٤٧ .

(٢) التامور : دم القلب ، وعم بعضهم به كل دم . وقال الأصمعي : أى مهجة نفسه ، وكانوا قتلوه . اللسان ( ت م ر ) .

العرب: تُفِست<sup>(٣)</sup> المرأة. إذا حاضت، وتُفِست من النفاس.  
وكل ما ليس له دم سائل؛ كالذي ذكره الخرقى، من «حيوان البر»، أو  
١٧ ظ حيوان البحر،<sup>(٤)</sup> العلق، والديدان، والسرطان، ونحوها، لا يتنجس بالموت، ولا  
يتنجس الماء إذا مات فيه، في قول عامة الفقهاء؛ قال ابن المنذر: لا أعلم في ذلك  
خلافاً، إلا ما كان من أحد قولي الشافعي، قال فيها قولان؛ أحدهما، يتنجس قليل  
الماء. قال بعض أصحابه: وهو القياس. والثاني، لا يتنجس. وهو الأصح للناس.  
فأما الحيوان في نفسه فهو عنده نجس،<sup>(٥)</sup> قولاً واحداً<sup>(٦)</sup>. لأنه حيوان لا يؤكل  
لحمه<sup>(٧)</sup> لا<sup>(٨)</sup> لحرمته، فينجس بالموت، كالبلبل والحمار.  
ولنا قول النبي ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْلُقه، فَإِنْ فِي أَحَدٍ  
جَنَاحَيْه دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ». رواه البخاري، وأبو داود<sup>(٩)</sup>، وفي لفظ: «إِذَا  
وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسه كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْه؛ فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْه

(٣) من باب تعب. ونقل عن الأصمعي «تُفِست» بالياء للمفعول أيضاً، وليس بمشهور في الكتب.  
المصباح المنير.

(٤ - ٤) في م: «الحيوان البري».

(٥) في م: «منه».

(٦ - ٦) سقط من: أ.

(٧) من: الأصل.

(٨) سقط من: أ.

(٩) بلفظ «فليمقله» أو «فامقلوه» أخرجه أبو داود، في: باب الذباب يقع في الطعام، من كتاب  
الأطعمة. سنن أبي داود ٣٢٨/٢. وابن ماجه، في: باب يقع الذباب في الإناء، من كتاب الطب.  
سنن ابن ماجه ١١٥٩/٢. والسنائي، في: باب الذباب يقع في الإناء، من كتاب الفرع والعقوبة.  
المجتبى من السنن ١٥٨/٧. والإمام أحمد، في المسند ٢٤/٣، ٦٧.

وللفظ: «فليغمسه» أخرجه البخاري، في: باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم.. إلخ، من كتاب  
بدء الخلق، وفي: باب إذا وقع الذباب في الإناء، من كتاب الطب. صحيح البخاري ١٥٨/٤،  
١٨١/٧. وابن ماجه، في: باب يقع الذباب في الإناء، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه  
١١٥٩/٢. والدارمي، في: باب الذباب يقع في الطعام، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمي  
٩٩/٢. والإمام أحمد، في المسند ٢٢٩/٢، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٣، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٨٨،  
٤٤٣، ٣٩٨.



سَمَاءُ، وَفِي الْآخِرِ شِفَاءً». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.  
قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَقْلُهُ لَيْسَ بِقَتْلِهِ.

قلنا: اللفظ عام في كل شراب بارد، أو حار، أو دهن، مما يموت بعنسه فيه،  
فلو كان يُنجس الماء كان أمراً بإفساده، وقد روى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَلْمَانَ:  
«يَا سَلْمَانُ، أَيُّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَتْ فِيهِ ذَابَةٌ لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ، فَهُوَ  
الْحَلَالُ: أَكَلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَوَضُوؤُهُ». وهذا صريح. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ،<sup>(١٠)</sup>  
وَالدَّارَقُطْنِيُّ،<sup>(١١)</sup> قَالَ التِّرْمِذِيُّ: يَرْوِيهِ يَفِيئُهُ،<sup>(١٢)</sup> وَهُوَ يُدَلِّسُ<sup>(١٣)</sup>، فَلِذَا رَوَى عَنْ  
الثَّقَاتِ جَوْدَ.<sup>(١٤)</sup> وَلَأنَّهُ لَا نَفْسَ لَهُ<sup>(١٥)</sup> سَائِلَةٌ، لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنَ النِّجَاسَةِ، فَأَشْبَهَ دَوْدَ الْخُلِّ  
إِذَا مَاتَ فِيهِ، فَإِنَّهُمْ سَلَّمُوا ذَلِكَ وَنَحْوَهُ، أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ الْمَائِعَ الَّذِي تَوَلَّدَ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ  
يُؤَخَّذَ ثُمَّ يُطْرَحَ فِيهِ، أَوْ يَشُقُّ الْإِخْتِرَازُ مِنْهُ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا  
يَنْجُسُ، لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ نَجِساً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجِساً لَتَجَسَّ كَسَائِرُ النِّجَاسَاتِ.  
**فصل:** فَإِنْ غَيَّرَ الْمَاءُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ؛ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ  
مِنْهُ، كَالْحَرَادِ يَتَسَاقَطُ فِي الْمَاءِ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ كَوَرَقِ الشَّجَرِ الْمُتَنَائِرِ فِي الْمَاءِ، يُغْفَى  
عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ مِنْهُ، كَالَّذِي يُلْقَى فِي الْمَاءِ قَصِداً، فَهُوَ كَالْوَرَقِ  
الَّذِي يُلْقَى فِي الْمَاءِ.

ولو تَغَيَّرَ الْمَاءُ بِحَيَوَانٍ مُدَكِّئٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصِيبَ نَجَاسَةً، فَقَدْ نَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ  
مَنْصُورٍ، قَالَ: سَأَلَ أَحْمَدُ عَنْ شَاةٍ مَذْبُوحَةٍ، وَقَعَتْ فِي مَاءٍ/ فَتَغْيِيرُ رِيحِ الْمَاءِ؟ قَالَ:  
لَا بِأَسَ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ نَجَاسَةٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ أُمِّي: وَأَمَّا

(١٠) لم نجده في سنن الترمذي، وإنما هو عند البيهقي، في: باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء  
القليل، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢٥٣/١. وانظر: حاشيته الدر النقي، وانظر أيضا:  
نصب الرأية ١١٥/١.

(١١) في: باب كل طعام وقعت فيه ذابة ليس لها دم، من كتاب الطهارة. سنن الدار قطنى ٣٧/١.

(١٢) أى: ابن الوليد بن صائد. انظر ترجمته في الميزان ٣٣١/١.

(١٣) في م: مدلس.

(١٤ - ١٥) في م: و لأن ما لانفس.

السَّمَكُ إِذَا غَيَّرَ الْمَاءَ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

**فصل:** ذكر ابن عقيل، فيمن ضرب حيواناً مأْكولاً، فوقَعَ في ماءٍ، ثم وجده مَيِّتاً، ولم يَعْلَمْ؛ هل مات بِالْجِرَاحَةِ، أَوْ بِالْمَاءِ، فَلَمَّا عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَيَوَانُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحَظَرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجِرَاحَةُ مُوجِبَةً، فَيَكُونُ الْحَيَوَانُ أَيْضاً مُبَاحاً؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِالْجِرَاحِ وَالْمَاءِ طَاهِرٌ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ دَمٌ.

**فصل:** الحيوان ضربان: ما ليسَتْ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، وَهُوَ نَوْعَانِ: مَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ، فَهُوَ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيِّتاً، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. الثَّانِي، مَا يَتَوَلَّدُ مِنَ النِّجَاسَاتِ، كَدَوْدِ الْحُشِّ<sup>(١٥)</sup> وَصَرَاصِرِهِ، فَهُوَ نَجِسٌ حَيًّا وَمَيِّتاً؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ النِّجَاسَةِ فَكَانَ نَجِساً، كَوَلَدِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ.

قال أحمد، في رواية الْمَرْوُذِيِّ: صَرَاصِيرُ الْكَنْيْفِ وَالْبَالُوْعَةِ، إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ الْحُبِّ، صُبَّ، وَصَرَاصِيرُ الْبُيْرِ لَيْسَتْ بِقَدْرَةٍ، وَلَا تَأْكُلُ الْعِدْرَةَ.

الضرب الثاني، ماله نَفْسٌ سَائِلَةٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا، مَا تُبَاحُ مَيِّتُهُ، وَهُوَ السَّمَكُ وَسَائِرُ حَيَوَانِ الْبَحْرِ الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، فَهُوَ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيِّتاً، لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُبَيِّحْ أَكْلُهُ، وَإِنْ غَيَّرَ الْمَاءَ لَمْ يَمْنَعْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ.

النوع الثاني، مَا لَا تُبَاحُ مَيِّتُهُ غَيْرَ الْأَدَمِيِّ؛ كَحَيَوَانِ الْبَرِّ الْمَأْكُولِ، وَغَيْرِهِ، وَحَيَوَانِ الْبَحْرِ الَّذِي يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، كَالضَّفْدَعِ، وَالتَّمْسَاحِ، وَشِبْهِهِمَا، فَكُلُّ ذَلِكَ يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ، وَيَنْجُسُ الْمَاءَ الْقَلِيلُ إِذَا مَاتَ فِيهِ، وَالكَثِيرُ إِذَا غَيَّرَهُ. وَهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يَوْسُفَ.

---

(١٥) أصل الحش: البستان، الفتح أكثر من الضم، وبيت الحش مجاز؛ لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، فلما اتخذوا الكنف وجعلوها خلفاً عنها أطلقوا عليها ذلك الاسم. المصباح المنير.

(١٦) ق م: كحيوان.

(١٧) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي، الإمام الزاهد، جمع العلم والفقه والأدب، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة. الجواهر المضية ٣٢٤/٢ - ٣٢٦.

وقال مالك، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، في الضُّفْدَع: إذا ماتت في الماء لا تُفسِدُهُ؛ لأنها تعيش في الماء. أَشْبَهَتْ السَّمَكَ.  
ولنا أنها تُنَجِّسُ غَيْرَ الماءِ، فَتُنَجِّسُ الماءَ، كحيوان البرِّ، ولأنه حيوان له نَفْسٌ سائلة، لا تُباح مِيتَتُهُ. فَأَشْبَهَ طَيْرَ الماءِ، وَيُقَارِقُ السَّمَكَ؛ فإنه مُباحٌ، ولا يُنَجِّسُ غيرَ الماءِ.

النوع الثالث، الآدَمِيُّ، الصحيح في المذهب أنه طاهرٌ حياً وميتاً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن أحمد: أنه سُئِلَ عن بئرٍ وَقَعَ فيها إنسانٌ، فمات؟ قال: يُنْزَحُ حَتَّى يَغْلِبَهُمْ. وهو مذهب أبي حنيفة، قال: يَنْجَسُ وَيَطْهَرُ بِالْعَسَلِ؛ لأنه حيوانٌ له نَفْسٌ سائلة، فَتُجَسَّ بالموتِ، كسائر الحيوانات. وللشافعي قولان، كالرَّوَايَتَيْنِ.

والصحيح ما ذكرنا أولاً؛ لِلْخَيْرِ، ولأنه آدَمِيٌّ، فلم يَنْجَسْ بالموتِ، كالثَّيِّدِ؛ ولأنه لو نُجِسَ بالموتِ لم يَطْهَرُ بِالْعَسَلِ، كسائر الحيوانات التي تُنَجِّسُ بالموتِ<sup>(١٨)</sup>، ولم يُفَرِّقْ أصحابنا بين المسلم والكافر؛ لامتثالهما في الآدَمِيَّةِ، وفي حال الحياة، ويَحْتَمِلُ أن يَنْجَسَ الكافر بموته؛ لأن الخير إنما وَرَدَ في المسلم، ولا يصحُّ قياسُ الكافر عليه، لأنه لا يُصَلَّى عليه، وليس له حُرْمَةٌ كحرمة المسلم.

**فصل:** وَحُكْمُ أَجْزَاءِ الْآدَمِيِّ وَأَبْعَاضِهِ حُكْمُ جُمْلَتِهِ، سواءً انفصلت في حياته أو بعد موته؛ لأنها أجزاء من جُمْلَةٍ. فكان حكمها كسائر الحيوانات الطاهرة والنَجْسة، ولأنها يُصَلَّى عليها، فكانت طاهرة كجُمْلَتِهِ.  
وذكر القاضي أنها نَجْسة، رواية واحدة؛ لأنها لا حُرْمَةٌ لها، بدليل أنه لا يُصَلَّى عليها.

ولا يصحُّ هذا؛ فإنَّ لها حُرْمَةً، بدليل أن كَسَرَ عَظْمِ المَيِّتِ ككسر عَظْمِ الحَيِّ، وَيُصَلَّى عليها إذا وَجِدَتْ من المَيِّتِ، ثم تَبَطَّلَ بِشَهِيدِ المعركة، فإنه لا يُصَلَّى عليه، وهو طاهرٌ.

فصل: وفي الوزغ<sup>(١٩)</sup> وَجْهَان:

أحدهما، لا يَنْجُسُ بالموت؛ لأنه لا نَفْسَ له سائلة، أَشْبَهَ الْعَقْرَبَ، ولأنه إن شَكَّ في نَجَاسَتِهِ فالماء يَتَّقَى عَلَى أَصْلِهِ في الطهارة.

والثاني، أنه يَنْجُسُ؛ لما رُوِيَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كَانَ يَقُولُ: إن مَائِثَ الْوَزْغَةِ أو الْفَارَةَ في الْحَبِّ يُصَبُّ مَا فِيهِ، وإذا مَاتَتْ في بَيْتٍ فَانْتَرَحَهَا حَتَّى تُغْلِبَكَ.

فصل: وإذا مَاتَ في الماءِ حَيَوَانٌ لَا يُعْلَمُ، هل يَنْجُسُ بالموت أم لا؟ فالماء طَاهِرٌ. لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ، وَالنَجَاسَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا، فَلَا نَزْوُلٌ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يُشَكُّ فِي نَجَاسَةِ سُورِهِ وَطَهَارَتِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

٧ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَتَوَضَّأُ بِسُورٍ كُلِّ بَهِيمَةٍ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا، إِلَّا السُّتُورُ<sup>(١)</sup>) وَمَادُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ).

١٩٩ /السُّورُ. فَضْلَةُ الشُّرْبِ. وَالْحَيَوَانُ قِسْمَانِ: نَجِسٌ، وَطَاهِرٌ. فَالنَّجِسُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا، مَا هُوَ نَجِسٌ، رَاوِيَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ الْكَلْبُ، وَالْخَنَزِيرُ، وَمَاتُوا لَدُنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَهَذَا نَجِسٌ؛ غَيْثُهُ، وَسُورُهُ، وَجَمِيعُ مَا خَرَجَ مِنْهُ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي السُّورِ خَاصَّةً. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَدَاوُدُ<sup>(٣)</sup> سُوْرُهُمَا طَاهِرٌ، يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُشْرَبُ، وَإِنْ وَلَعَا فِي طَعَامٍ لَمْ يَحْرُمَ أَكْلُهُ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يَتَوَضَّأُ بِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ.

(١٩) الوزغ: هو ما يعرف باسم أبرص.

(١) السُّور: الهر.

(٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨، ٥٩.

(٣) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري الفقيه الزاهد، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وتوفي بها سنة سبعين ومائتين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٢.

وقال عَبْدَةُ بن أبي لُبَابَةَ<sup>(٤)</sup>، والثَّوْرِيُّ، وابن المَاجِشُونُ<sup>(٥)</sup>، وابن مَسْلَمَةَ<sup>(٦)</sup>:  
يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ.

قال مالك: وَيُغَسِّلُ الْإِنَاءَ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ تَعْبُدًا.  
وَاخْتَجَّ بَعْضُهُمْ عَلَى طَهَارَتِهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهُ أَمْسِكُنْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ولم يَأْمُرْ بِغَسْلِ مَا أَصَابَهُ فَمَهُ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ، وَعَنِ الطَّهَارَةِ بِهَا؟ فَقَالَ: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ» وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ فَكَانَ طَاهِرًا كَالْمَأْكُولِ.

ولنا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>، وَلِمُسْلِمٍ: «فَلْيُرْقَهُ»، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَارٍ<sup>(٩)</sup>. وَلَوْ كَانَ سُورُهُ طَاهِرًا لَمْ تَجُزْ لِرَاقَتِهِ، وَلَا وَجِبَ غَسْلُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا وَجِبَ غَسْلُهُ تَعْبُدًا، كَمَا تُغَسَّلُ أَعْضَاءُ الْوَضُوءِ وَتُغَسَّلُ الْيَدُ مِنَ نَوْمِ اللَّيْلِ.

قُلْنَا: الْأَصْلُ وَجُوبُ الْغَسْلِ مِنَ النِّجَاسَةِ؛ بِدَلِيلِ سَائِرِ الْغَسْلِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ تَعْبُدًا لَمَا أُمِرَ بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ، وَلَمَّا اخْتَصَّ الْغَسْلُ بِمَوْضِعِ الْوُلُوءِ؛ لِغُيُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِنَاءِ كُلِّهِ. وَأَمَّا غَسْلُ الْيَدِ مِنَ النَّوْمِ<sup>(١٠)</sup> فَإِنَّمَا أُمِرَ بِهِ لِلِاخْتِيَاظِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ قَدْ

(٤) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِةُ بن أبي لُبَابَةَ الْأَسَدِيُّ الْغَضَائِرِيُّ، مَوْلَاهُمْ، كُوفِي ثَقَّةٌ، نَزَلَ دِمَشْقَ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو وَغَيْرِهِمَا. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٦/٤٦١، ٤٦٢.

(٥) أَبُو مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ بن عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْفَقِيهُ الْمَالِكِيُّ، كَانَ عَلَيْهِ مَدَارُ الْفَتَوَى فِي زَمَانِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. الدِّيَاخُ الْمَذْهَبِ ٢/٦، ٧.

(٦) أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بن مَسْلَمَةَ بن مُحَمَّدٍ، أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ حُجَّةٌ فِي الْعِلْمِ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ. الدِّيَاخُ الْمَذْهَبِ ٢/١٥٦.

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤.

(٨) تَقْدِيمٌ فِي صَفْحَةِ ١٧.

(٩) قِيَامٌ: مَرَّاتٍ، وَالْمَلِيتُ فِي: الْأَصْلِ، وَصَحِيحٌ مُسْلِمٌ.

(١٠) قِيَامٌ: نَوْمُ اللَّيْلِ.

أصابها نجاسة، فيَتَجَسَّسُ الماءَ، ثم تنجس أعضاؤه به، وغسل أعضاء الوضوء شرعاً للوضوء والنظافة ليكون العبد في حال قيامه بين يدي الله سبحانه وتعالى على أحسن حال وأكملها، ثم إن سلّمنا ذلك، فإنما عهدنا التَّعَبُّدَ في غسل اليدين، أما الآيَةُ والثَّيَابُ فإنما يجب غسلها من النجاسات، وقد رُوِيَ في لفظ: «طهور إناء» ١٩ ط أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعًا». / أخرجه أبو داود<sup>(١١)</sup>، ولا يكون الطهور<sup>(١٢)</sup> إلّا في محلّ الطهارة.

وقولهم: إن الله تعالى أمر بأكل ما أمسكه الكلب قبل غسله. قلنا: الله تعالى أمر بأكله، والنبي ﷺ أمر بغسله، فيعمل بأمرهما، وإن سلّمنا أنه لا يجب غسله فلا نه يشق، فغفَى عنه، وحدّثهم قضيّة في عين، يحتمل أن الماء المستول عنه كان كثيراً، ولذلك قال في موضع آخر، حين سئل عن الماء، وما ينوبه من السباع: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»،<sup>(١٣)</sup> ولأن الماء لا ينجس إلا بالتغيّر على رواية لنا، وشربها من الماء لا يغيّره، فلم ينجسه ذلك<sup>(١٤)</sup>.

النوع الثاني، ما اختلّف فيه، وهو سائر سباع البهائم، إلّا السَّوَرُ وما دونها في الخلقة، وكذلك جوارح الطير، والحمّار الأهلّي والبغل؛ فعن أحمد: أن سورها نجس، إذا لم يجد غيره تيمّم، وتركه.

وروي عن ابن عمر: أنه كره سُرَّ الحمار. وهو قول الحسن، وابن سيرين، والشَّعْبِيّ، والأَوْزَاعِيّ، وحماد<sup>(١٥)</sup>، وإسحاق.

وعن أحمد رحمه الله: أنه قال في البغل والحمار: إذا لم يجد غير سورها تيمّم

(١١) في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٧، ١٨، وتقدم تحريجه.

(١٢) في م: «الطهر».

(١٣) (١٣ - ١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الحبر العلامة، وكان صاحب آثار، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٤ - ٣١٩.

(١٥) أبو إسماعيل حماد بن مسلم بن أبي سليمان الكوفي، أحد أئمة الفقهاء، وشيخ أبي حنيفة، توفي سنة عشرين ومائة. الجواهر المضية ٢/ ١٥٠ - ١٥٢.

معه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وهذه الرواية تدل على (١٦) القول بطهارة (١٧) سُورِهما ، لأنه لو كان نجساً لم تجز الطهارة به . وروى عن إسماعيل بن سعيد : لا بأس بسُورِ السَّبَاع ؛ لأنَّ عمر قال في السَّبَاع : تَرُدُّ علينا ، وتَرُدُّ عليها (١٨) .

ورخص في سُورِ جميع ذلك الحسن ، وعطاء ، والزُّهرى ، ويحيى الأنصارى (١٩) ، وبُكر بن الأشج (٢٠) ، وربيع (٢١) ، وأبو الزناد (٢٢) ، ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر ؛ لحديث أبي سعيد في الحيض (٢٣) ، وقد روى عن جابر أيضاً (٢٤) ، وفي حديث آخر عن جابر ، أنَّ النبي ﷺ سئل : أنتوضأ بما أفضلت الحمُر ؟ قال : «نعم ، وبما أفضلت السَّبَاع كُلُّهَا» رواه الشافعي ، في «مُسْتَدَه» (٢٥) ، وهذا نص ، ولأنَّه حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة ، فكان طاهراً كالشاة .

ووجه الرواية الأولى ، أنَّ النبي ﷺ سئل عن الماء ، وما ينوبه من السَّبَاع ؟ فقال : «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْ» . ولو كانت طاهرة لم يحده بالقُلَّتَيْنِ ، وقال

---

(١٦ - ١٧) في م : « طهارة » ، والمثبت في : الأصل ، ١ .

(١٧) انظر : باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ / ٣٢٧ .

(١٨) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى المدني الفقيه ، روى عن أنس بن مالك وخلق ، وولى

قضاء المنصور ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازي ٦٦ . العبر ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(١٩) أبو عبد الله بكر بن عبد الله بن الأشج القرشي مولاهم المدني ، نزيل مصر ، ثقة صالح ، توفي سنة

سبع عشرة ومائة ، وقيل غير ذلك . طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩١ - ٤٩٣ .

(٢٠) أبو عثمان ربيعة بن فروخ ( أبي عبد الرحمن ) المدني ، ربيعة الرأي ، أدرك الصحابة ، وعنه أخذ مالك

ابن أنس ، وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازي ٦٥ ، العبر ١ / ١٨٣ .

(٢١) أبو الزناد عبد الله بن دكوان المدني الفقيه ، توفي سنة ثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي

٦٥ ، ٦٦ .

(٢٢) تقدم في صفحة ٤٠ .

(٢٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحيض ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه ١ / ١٧٣ .

(٢٤) مسند الإمام الشافعي بحاشية الأم ٤ / ٤ ، ٥ ، وترتيب مسند الشافعي ، للسندی ٢٢ ، وفيه : « وبما

أفضله » .

النبي ﷺ في الحُمُرِ يومَ حَيَّيَر: «إِنَّهَا رَجَسٌ»<sup>(٢٥)</sup>. ولأنه حيوانٌ حَرَمٌ أَكَلَهُ، لا لَحَرَمِيَّتِهِ، يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ غَالِبًا، أَشْبَهَ الْكَلْبَ، وَلِأَنَّ السَّبَاعَ وَالْجَوَارِحَ الْغَالِبَ عَلَيْهَا أَكَلَ الْعَيْنَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ، فَتَنَجَّسَ أَفْوَاهُهَا، وَلا يَتَحَقَّقُ وَجُودُ مُطَهَّرٍ لَهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْضَى بِنَجَاسَتِهَا، كَالْكَلابِ، / وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ، عِنْدَ مَنْ يَرَى نَجَاسَةَ سُورِ الْكَلْبِ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ يُرْوَاهُ ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢٦)</sup>. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٢٧)</sup> وَهُوَ كَذَّابٌ.

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: طَهَارَةُ الْبِغْلِ وَالْحِمَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَبُهَا، وَتُرَكَّبُ فِي زَمَانِهِ، وَفِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُمَا مِمَّا<sup>(٢٨)</sup> لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُمَا لِمُقْتَنِيهِمَا. فَأَشْبَهَا السُّتُورَ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢٩)</sup> فِي الْحُمُرِ<sup>(٣٠)</sup>: «إِنَّهَا رَجَسٌ» أَرَادَ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ بِكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي<sup>(٣١)</sup> الْحُمُرِ<sup>(٣٢)</sup> وَالْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ إِنَّهَا «رَجَسٌ»<sup>(٣٣)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَحْمَهَا الَّذِي

(٢٥) أخرجه البخاري ، في : النبی عن لحم الحمر الإنسية فقط ، وفي : باب لحم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازی . صحيح البخاری ١٢٣/ ٧ ، ١٢٤ ، ١٦٧/ ٥ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٤٠/ ٣ . والنسائي ، في : باب سور الحمار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٤٩/ ١ . وابن ماجه ، في : باب لحم الحمر الوحشية ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٦/ ٢ . والدارمی ، في : باب لحم الحمر الأعلية ، من كتاب الأضاحی . سنن الدارمی ٨٧/ ٢ .  
(٢٦) في التاريخ الكبير ٢٧١/ ١ ، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المديني الأنصاري ، وكان موجودا سنة ستين ومائة .

(٢٧) إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد الشجري ، روى عن أبيه ، وعنه البخاري في غير الصحيح ، وغیره . انظر : ميزان الاعتدال ٧٤/ ١ ، تهذيب التهذيب ١٧٦/ ١ .

(٢٨) سقط من : م .

(٢٩) - ٢٩ ) سقط من : م .

(٣٠) - ٣٠ ) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣١) سورة المائدة ٩٠ .



كان في قدورهم، فإنه نجس<sup>(٣٢)</sup>، لأن<sup>(٣٣)</sup> ذبح ما لا يحل أكله لا يطهره.

القسم الثاني؛ طاهر في نفسه، وسؤره وعرقه، وهو ثلاثة أضرب:  
الأول، الآدمي، فهو طاهر، وسؤره طاهر، سواء كان مسلماً أو كافراً، عند  
عامة أهل العلم، إلا أنه حكى عن النحوي أنه كره سؤر الحائض، وعن جابر  
ابن زيد، لا يتوضأ منه، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن<sup>(٣٤)</sup> لا  
يتجسس<sup>(٣٥)</sup>». وعن عائشة، أنها كانت تشرب من الإناء، وهي حائض، فيأخذ  
رسول الله ﷺ فيضع فاه على موضع فيها، فيشرب، وتتعرق العرق<sup>(٣٥)</sup> فيأخذ  
فيضع فاه على موضع فيها. رواه مسلم<sup>(٣٦)</sup>، وكانت تغسل رأس رسول الله ﷺ  
وهي حائض. متفق عليه<sup>(٣٧)</sup>، وقال لعائشة: «ناوليني الحمرة<sup>(٣٨)</sup> من المسجد»

(٣٢) في م : رجس .

(٣٣) في م : فلان .

(٣٤ - ٣٥) في م : ليس بنجس ، والصواب في : الأصل ، ١ ، وتقدم في صفحة ٣٣ .

(٣٥) عرق العظم عرقاً ، من باب قل : أكلت ماعليه من اللحم . المصباح المير .

(٣٦) في ١ : البخاري ومسلم ، خطأ .

وأخرجه مسلم ، في : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها .. إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم  
١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ . والنسائي ، في : باب سؤر الحائض ، وفي : باب مؤكلة الحائض والشرب من سؤرها ،  
من كتاب الطهارة ، وفي باب سؤر الحائض ، وفي : باب مؤكلة الحائض والشرب من سؤرها ، من كتاب  
الحيض . المجتبى ١ / ٤٩ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ . وأبو داود ، في : باب في مؤكلة الحائض  
وجامعتها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في مؤكلة الحائض  
وسؤرها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١١ ، والداري ، في : باب الحائض تمشط زوجها ،  
من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ٢٤٦ . وإمام أحمد ، في المسند ٦ / ٦٢ ، ٦٤ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢١٤ .  
(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، من كتاب الاحتكاف . صحيح البخاري  
٣ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم  
١ / ٢٤٤ . والنسائي ، في : باب غسل الحائض رأس زوجها ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب غسل  
الحائض رأس زوجها ، من كتاب الحيض . المجتبى ١ / ١٢١ ، ١٥٩ . والداري ، في : باب الحائض  
تمشط زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ٢٤٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥٥ ،  
١٧٠ ، ٢٣٠ .

(٣٨) الحمرة : هي السجادة ، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده ؛ من حصير أو نسيجة من  
خوص ، وصيت حمرة ؛ لأنها تحمر الوجه ، أي تغطيه .

قالت : إِنِّي حَائِضٌ . قال : «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» (٣٩).

الضرب الثاني، ما أُكِلَ لَحْمُهُ؛ فقال أبو بكر ابن المُنْذِر : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ سُورَ ما أُكِلَ لَحْمُهُ بِجَوَازِ شَرْبِهِ، وَالْوُضُوءُ بِهِ.

فَإِنْ كَانَ جَلًّا لَا يَأْكُلُ النِّجَاسَاتِ . فذكر القاضي فيه (٤٠) روايتين؛ إحداهما : أَنَّهُ نَجِسٌ . والثانية : طاهر . فيكونُ هذا من النوع الثاني من الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ ..

الضرب الثالث، السُّورُ وما دونها في الْخِلْقَةِ؛ كَالْفَأْرَةِ، وَابْنِ عِرْسٍ (٤١)، فهِذَا وَنَحْوُهُ مِنْ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ سُورُهُ طاهر، بِجَوَازِ شَرْبِهِ وَالْوُضُوءُ بِهِ . وَلَا يُكْرَهُ . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ، / وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْهَرِّ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَهُ . رَوَى (٤٢) عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ كَرِهَهُ، وَكَذَلِكَ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى.

وقال أبو هُرَيْرَةَ : يُغَسَّلُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ (٤٣).

(٣٩) أخرجه مسلم ، في : باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها ... إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٥/١ . وأبو داود ، في : باب الحائض تناول من المسجد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦٠/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١٦/١ . والنسائي ، في : باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب استخدام الحائض ، من كتاب الحيض . المجتبى ١٢٠/١ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٧/١ . والدارمي ، في : باب الحائض تيسط الخمرة ، وفي : باب الحائض تمشط زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٩٧/١ ، ٢٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٠/٢ ، ٤٥/٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ .

(٤٠) سقط من : م .

(٤١) ابن عرس ، بالكسر : دويبة تشبه الفأرة .

(٤٢) في م : « وقد روى » .

(٤٣) في م : « المنذر » ، والمثبت في : الأصل ، ا .

وقال الحسن، وابن سيرين: يُغَسَّلُ مَرَّةً.

وقال طاووس<sup>(٤٤)</sup>: يُغَسَّلُ سَبْعًا، كالكلب.

وقد رَوَى أبو داود، بإسناده، عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث، وقال: «إِذَا وَلَعَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ<sup>(٤٥)</sup> غُسِلَ مَرَّةً».

ولنا ما رَوَى عن كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وكانت تحت أبي قتادة، أن أبا قتادة دخل عليها، فسكَّبت له وَضُوءًا، قالت: فجاءت هَرَّةٌ فَأَصْنَعِي<sup>(٤٦)</sup> لها الإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قالت كَبْشَةُ: فرأيتُ أَنْظُرَ إليه، فقال: أَتُعْجِبِينَ يَا بِنْتَ أَخِي؟ فقلتُ: نعم. فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ». أخرجه أبو داود<sup>(٤٧)</sup> والنسائي، والترمذي<sup>(٤٨)</sup>، وقال<sup>(٤٩)</sup>: هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وهذا أَحْسَنُ شَيْءٍ في الباب.<sup>(٥٠)</sup> وهذا قد<sup>(٥١)</sup> دَلَّ بِلَفْظِهِ عَلَى نَفْيِ الْكَرَاهَةِ عَنْ سُورِ الْهَرَّةِ، وَتَعْلِيلِهِ عَلَى نَفْيِ الْكَرَاهَةِ عَمَّا دُونَهَا مِمَّا يَطُوفُ عَلَيْنَا. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ، عن عائشة، قالت: كُنْتُ أَتَوَضَّأُ أَنَا

---

(٤٤) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان البجلي الجندی، من فقهاء التابعين، وكان جليلاً، توفي بمكة حاجاً سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٧٣، المعبر ١٣٠/١، ١٣١.

(٤٥) في م: «الهرة»، والثبت في: الأصل، ١، وسنن أبي داود.

وأخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١. وكذلك أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في سور الكلب من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٣٣/١، وهو فيه بلفظ: «الهرة».

(٤٦) أصغى لها الإِنَاءَ: أماله.

(٤٧—٤٨) أخرجه أبو داود، في: باب سور الهرة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٨/١. والنسائي، في باب سور الهرة، من كتاب الطهارة، وفي: باب سور الهرة، من كتاب المياه. المجتبى ٤٨/١، ١٤٥، والترمذي، في: باب ما جاء في سور الهرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٧/١.

وكذلك أخرجه ابن ماجه، في: باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣١/١. والدارمي، في: باب الهرة إذا ولغت في الإِنَاءِ، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٨٨، ١٨٧/١. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٦/٥، ٣٠٣، ٣٠٩.

(٤٨) انظر: عارضة الأحوذى ١٣٨/١.

(٤٩—٤٩) في م: «وقد».

ورسول الله ﷺ من إناء، قد أصابَتْ منه الهَرَّةُ قَبْلَ ذَلِكَ<sup>(٥٠)</sup>. وعن عائشة، أنها قالت: إِنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ»<sup>(٥١)</sup> [إِنَّمَا هِيَ<sup>(٥٢)</sup> مِنَ الطُّوَافِينَ عَلَيْكُمْ]. وقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥٣)</sup>.

**فصل:** إذا أَكَلَتِ الهَرَّةُ نَجَاسَةً ثم شَرِبَتْ من ماءٍ يَسِيرٍ بَعْدَ أَنْ غَابَتْ، فالْمَاءُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى عَنْهَا النِّجَاسَةَ، وَتَوَضَّأَ<sup>(٥٤)</sup> مِنْ فَضْلِهَا<sup>(٥٥)</sup>، مَعَ عِلْمِهِ بِأَكْلِهَا النِّجَاسَاتِ. وَإِنْ شَرِبَتْ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ، فَقَالَ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ: يَنْجُسُ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مُتَيَقِّنَةً، أَشَبَّهُ مَا لَوْ أَصَابَهُ بَوْلٌ.

وقال أبو الحسن الأَمِيدِيُّ: ظاهرُ مذهبِ أصحابنا أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ تَغِبْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَفَى عَنْهَا مُطْلَقًا، وَعَلَّلَ بَعْدَهُ إِمْكَانَ الْاِخْتِرَازِ عَنْهَا، وَلَأَنَّا حَكَمْنَا بِطَهَارَةِ سُورِهَا بَعْدَ<sup>(٥٦)</sup> الغَيْبَةِ فِي مَكَانٍ لَا يَحْتَمِلُ وُروْدَهَا عَلَى مَاءٍ كَثِيرٍ / يُطَهِّرُ فَاقًا، وَلَوْ اخْتَمَلَ ذَلِكَ فَهُوَ شَكٌّ لَا يُزِيلُ يَقِينَ النِّجَاسَةَ، فَوَجِبَ إِحَالَةُ الطَّهَارَةِ عَلَى الْعَفْرِ عَنْهَا، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا قَبْلَ الْغَيْبَةِ.

**فصل:** وَإِنْ وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ أَوْ الهَرَّةُ وَغَوْهَا، فِي مَائِعٍ، أَوْ مَاءٍ يَسِيرٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ حَيَّةً، فَهُوَ طَاهِرٌ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ الذَّائِبِ، فَلَمْ تُمْت؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى<sup>(٥٧)</sup> قَالَ: إِذَا كَانَ حَيًّا فَلَا شَيْءَ، إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْمَيْتِ.

وقيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْجُسَ إِذَا أَصَابَ الْمَاءَ مَعْرَجَهَا؛ لِأَنَّ مَعْرَجَ النِّجَاسَةِ نَجَسٌ، فَيَنْجُسُ بِهِ الْمَاءُ.

(٥٠) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ .

(٥١) (٥١ - ٥٢) فِي م: «إِنَّمَا». وَالثَّبْتُ فِي: الْأَصْلُ، ١، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ .

(٥٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ .

(٥٣) (٥٣ - ٥٤) فِي م: «بِفَضْلِهَا» .

(٥٤) فِي م: «مَعَ» .

(٥٥) سَقَطَ مِنْ م: .

ولنا أن الأصل «<sup>٥٦</sup> طهارة الماء »، وإصابة الماء لموضع النجاسة مشكوك فيه، فإن المخرج ينضم إذا وقع الحيوان في الماء، فلا يزول اليقين بالشك.

**فصل:** كل حيوان فحكّم جلده وشعره وعرقه ودنعه ولعابه حكم سُورِه في الطهارة والنجاسة؛ لأن السور إنما يثبت فيه حكم النجاسة في الموضع الذي <sup>(٥٧)</sup> نجس بملاقته <sup>(٥٧)</sup> لعاب الحيوان وجسمه، فلو كان طاهراً كان سُورُه طاهراً، وإذا كان نجساً كان سُورُه نجساً.

٨ - مسألة؛ قال: (وكل إناء حلّت فيه نجاسة؛ من ولوغ كلب، أو بول، أو غيره، فإنه يُغسل سبع مرات إحداهن بالتراب).  
النجاسة تنقسم قسمين:

أحدهما؛ نجاسة الكلب والخنزير والمتولد منهما، فهذا لا يختلف المذهب في أنه يجب غسلها سبعاً، إحداهن بالتراب، وهو قول الشافعي.  
وعن أحمد: أنه يجب غسلها ثمانياً، إحداهن بالتراب. وروى ذلك عن الحسن؛ لحديث عبد الله بن المغفل، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فأغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة بالتراب». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.  
والرواية الأولى أصح<sup>(٢)</sup>، ويحمل هذا الحديث على أنه عدّ التراب ثامنة؛ لأنه

(٥٦ - ٥٦) في م: «الطهارة».

(٥٧ - ٥٧) في م: «ينجس لملاقته».

(١) في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٥.

وكذلك أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٨. والنسائي، في: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٤٧. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٠. والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/١٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٨٦، ٥/٥٦.

وبلفظ «أولاهن بالتراب» أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في سور الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١/١٣٣. والنسائي، في: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه. المجتبى من السنن ١/١٤٤، ١٤٥.

(٢) تقدمت في صفحة ١٧.

وإن وُجِدَ مع إحدَى العَسَلَاتِ فهو جِنْسٌ آخَرُ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ.  
وقال أبو حنيفة: لا يجبُ العَدْدُ في شيءٍ من النجاسات، وإنما يُغَسَّلُ حتى يَغْلِبَ  
على الظَّنُّ نَقَاؤُهُ من النجاسة؛ لَأَنَّهُ رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ في الْكَلْبِ يَلُغُ في  
الإناء: «يُغَسَّلُ ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا»<sup>(٣)</sup> فلم يُعَيِّنْ عَدَدًا. ولأنها نجاسة، فلم  
يجب فيها العَدْدُ، كما لو كانت على الأرض.

ولنا ما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ  
أُحْدِثُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ، وَأَبْنِ دَاوُدَ: «أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ». وحديثُ عبد الله بن الْمُعَقَّلِ، الذي ذكرناه. وحديثُهُم<sup>(٤)</sup> يَرْوِيهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بِنِ  
الصُّحَّاكِ، وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>. وقد رَوَى غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ: «فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». وعلى  
أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنَ الرَّاوِي، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ، وَيُعْمَلَ بِغَيْرِهِ. وأما الأَرْضُ  
فإنَّه سُوِّمِعَ في غَسْلِهَا لِلْمَشَقَّةِ، بخلاف غيرها.

**فصل:** فإن جعل مكان التُّرَابِ غيره؛ من الأَشْنَانِ،<sup>(٦)</sup> والصَّابُونِ،  
والتُّخَالَةِ<sup>(٧)</sup>، ونحو ذلك، أو غَسَلَهُ غَسْلَةً ثَامِنَةً، فقال أبو بكر: فيه وجهان:  
أحدهما، لا يُجْزِئُهُ؛ لَأَنَّهُ طَهَارَةٌ أَمَرَ فِيهَا بِالتُّرَابِ، فلم يَقَمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ،  
كَالتَّيْمِيمِ، ولأنَّ الأَمْرَ بِهِ تَعَبَّدٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ، فلا يجوزُ القِيَّاسُ فِيهِ.  
والثَّانِي يُجْزِئُهُ؛ لأنَّ هذه الأشياءُ أَبْلَغُ مِنَ التُّرَابِ في الإِزَالَةِ، فَنَصَّهُ عَلَى التُّرَابِ

(٣) أخرجه الدارقطني، في: باب ولوغ الكلب في الإناء، من كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٤) سقط من: م.

(٥) في حاشية م: «هذا غلط فقد رواه مسلم وغيره من طرق ليس عبد الوهاب هذا منها، بل هي مجمع على صحتها».

وعبد الوهاب هذا هو أبو الحارث عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمى العرضى الحمصى. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٦٧٩/٢، ٦٨٠، وتهذيب التهذيب ٤٤٦/٦ - ٤٤٨.

وانظر نصب الرأية ١/١٣١. في تصحيح الحديث الآخر الذي رواه أبو هريرة.

(٦) الأشنان، بضم الهزلة والكسر لغة: مغرب، يقال له بالعربية: الحُرْضُ. المصباح المنير.

(٧) التُّخَالَةُ: قشر الحب.

ثَنِيَّةٌ عَلَيْهَا، وَلأنَّهُ جَامِدٌ أَمَرَ بِهِ فِي إِزَالَةِ النَجَاسَةِ، فَالْحَقُّ بِهِ مَا يُمَازِلُهُ كَالْحَجَرِ فِي الْإِسْتِجْمَارِ .

فَأَمَّا الْعَسَلَةُ الثَّامِنَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقُومُ مَقَامَ التُّرَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَصْدُ بِهِ تَقْوِيَةُ الْمَاءِ فِي الْإِزَالَةِ فَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالثَّامِنَةِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أُبْلَغَ فِي الْإِزَالَةِ، وَإِنْ وَجِبَ تَعَبُّدُ أَمْتِنَعُ إِبْدَالُهُ، وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِ التُّرَابِ عِنْدَ عَدَمِهِ، أَوْ إِفْسَادِ الْمَحَلِّ الْمَغْسُولِ بِهِ، فَأَمَّا مَعَ وُجُودِهِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ بِهِ<sup>(٨)</sup> فَلَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ<sup>(٩)</sup> .

الْقِسْمُ الثَّانِي؛ نَجَاسَةُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ، فَفِيهَا رَوَايَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ الْعَدُّ فِيهَا قِيَاساً عَلَى نَجَاسَةِ الْوُلُوغِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: أُمِرْنَا بِغَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعًا . فَيَنْصَرَفُ إِلَى أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَالثَّانِيَةِ، لَا يَجِبُ الْعَدُّ، بَلْ يُجْزَى فِيهَا الْمُكَاتَرَةُ بِالمَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدِّ، بَحِثْ تَزُولُ عَيْنُ النَجَاسَةِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ، قَالَ: كَانَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْبَوْلِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْأَلُ حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَالْغُسْلُ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(١٠)</sup> وَأَبُو دَاوُدَ . فِي «سُنَنِهِ»<sup>(١١)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ، إِلَّا أَنَّ فِي رَوَاتِهِ أَيُّوبَ بْنَ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«إِذَا أَصَابَ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ/ فَلْتَقْرِصْهُ/ ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١٢)</sup>، وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِعَدِّ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، أَنَّ أَمْرًا

(٨) سقط من : م .

(٩) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي ، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسه ومفتيهم ، صاحب المصنفات ، التوفي سنة ثلاث وأربعمائة . تاريخ بغداد ٣٠٣/٧ ، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧ .

(١٠) انظر : الفتح الرباني ١٩٨/٢ .

(١١) في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٧/١ .

(١٢) تقدم في صفحة ١٧ .

رَكِبْتُ رِذْفَ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى نَاقَتِهِ، فَلَمَّا نَزَلْتُ إِذَا عَلَى حَقِيئَتِهِ شَيْءٌ مِنْ دِمَهِهَا، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَجْعَلَ فِي الْمَاءِ مِلْحًا، ثُمَّ تُغْسِلُ بِهِ الدَّمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣)، وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِعَدَدٍ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَغْرَابِيِّ سَجَلٌ مِنْ مَاءٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٤)، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْعَدَدِ (١٥)، وَلِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ غَيْرُ الْكَلْبِ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا الْعَدَدُ، (١٦) كَنَجَاسَةِ الْأَرْضِ (١٧).

وَرُوي أَنَّ الْعَدَدَ لَا يُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ مِنَ الْبَدَنِ، وَيُعْتَبَرُ فِي مَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ وَبَقِيَّةِ الْمَحَالِّ. قَالَ الْحَلَالُ: هَذِهِ الرُّوَايَةُ وَهَمٌّ. وَلَمْ يَثْبُتْهَا.

فَإِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الْعَدَدِ، فَفِي قَدْرِهِ رِوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، سَبْعٌ؛ لِمَا قَدَّمْنَا. وَالثَّانِيَةِ، ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاقَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٧)، إِلَّا قَوْلَهُ «ثَلَاثًا» انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ (١٨). أَمَرَ بِغَسْلِهَا ثَلَاثًا؛ لِيَرْفَعَ وَهْمَ النِّجَاسَةِ، وَلَا يَرْفَعُ وَهْمَ النِّجَاسَةِ إِلَّا مَا يَرْفَعُ حَقِيقَتَهَا. وَقَدْ رُوي أَنَّ النِّجَاسَةَ فِي مَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ تَظْهَرُ بِثَلَاثٍ، وَفِي غَيْرِهِ تَظْهَرُ بِسَبْعٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْإِسْتِنْجَاءِ تَتَكَرَّرُ فِيهِ النِّجَاسَةُ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّخْفِيفَ، وَقَدْ اجْتَزَتْ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَحْجَارٍ، مَعَ أَنَّ الْمَاءَ أَبْلَغُ فِي الْإِزَالَةِ، فَأَوَّلَى أَنْ يَجْتَزِيَ فِيهَا ثَلَاثٌ غَسَلَاتٍ.

قَالَ الْقَاضِي: الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ مَا اخْتَارَ الْخِرَقِيُّ، وَهُوَ وُجُوبُ الْعَدَدِ فِي جَمِيعِ النِّجَاسَاتِ.

فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجِبُ الْعَدَدُ لِمِجِبِّ الثَّرَابِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْنَا: لَا يَجِبُ الْعَسَلُ سَبْعًا؛

(١٣) في: باب الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٧٤، ٧٥.

كما رواه الإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٨٠.

(١٤) تقدم في صفحة ١٧، ١٨.

(١٥) في ١: «بعدد».

(١٦ - ١٧) سقط من: م.

(١٧) تقدم في صفحة ٤٠.

(١٨ - ١٩) سقط من: الأصل.



لأنَّ الأصلَ عَدَمُ وجوبه، ولم يَرِدِ الشَّرْعُ به إِلَّا في نجاسةِ الوُلُوغِ.  
 وإن قلنا بوجوبِ السَّبْعِ، ففي وجوبِ التُّرابِ وَجْهان: أحدهما، يجب؛ قياساً  
 على الوُلُوغِ. والثاني، لا يجب؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ بِالْعَسَلِ لِلدَّمِ وغيره، ولم يأْمُرْ  
 بالترابِ إِلَّا في نجاسةِ الوُلُوغِ، فوجب أن يُقْتَصَرَ عليه، ولأنَّ التُّرابَ إن أَمِرَ به تَعَبُداً  
 وجب قَصْرُه على محلِّه، وإن أَمِرَ به لِمَعْنَى في الوُلُوغِ لِلزَّوْجَةِ فيه لا تَنْقِلِعُ إِلَّا  
 بالتُّرابِ، فلا يُوجَدُ ذلك في غيره.

والمُسْتَحَبُّ أن يَجْعَلَ التُّرابَ في العَسَلَةِ الأولى؛ لموافَقَتِهِ لَفْظِ الْخَبَرِ، وليأتِيَ  
 الماءُ عليه بعده فيَنْظِفُه، ومتى غَسَلَ به أَجْزَأَه؛ لأنَّه رُوِيَ في حديث: «إِخْذَاهُنَّ  
 بالتُّرابِ». وفي حديث: «أَوْلاَهُنَّ». وفي حديث: «فِي الثَّانِيَةِ». / فيدُلُّ على أنَّ  
 محلَّ التُّرابِ مِنَ الْعَسَلَاتِ غَيْرُ مَقْصُودٍ.

**فصل:** إذا أصاب المَحَلَّ نجاساتٌ متساويةٌ في الحُكْمِ فهي كنجاسةٍ واحدةٍ،  
 وإن كان بعضها أَغْلَظَ، كالوُلُوغِ مع غيره، فالْحُكْمُ لأغْلَظِها، ويدخُلُ فيه ما دونه.  
 ولو غَسَلَ الإِنَاءَ دون السَّبْعِ، ثم وَلَعَ فيه مَرَّةً أُخْرَى، فغَسَلَه سَبْعاً، أَجْزَأُ؛ لأنَّه  
 إذا أَجْزَأَ عَمَّا يُمَاتِلُ فَعَمَّا دُونَهُ أَوْلَى.

**فصل:** وإذا غَسَلَ محلَّ الوُلُوغِ<sup>(١٩)</sup> فأصاب ماءٌ بعضَ الْعَسَلَاتِ محللاً آخَرَ،  
 قبل تَمَامِ السَّبْعِ، ففيه وَجْهان:

أحدهما، يجب غَسْلُه سَبْعاً، وهو ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ، واختيارُ ابنِ حامِدٍ،  
 لأنها نجاسةٌ، فلا يُرَاعَى فيها حُكْمُ المَحَلِّ الذي انفصلت عنه، كنجاسةِ الأَرْضِ  
 ومَحَلِّ الإِسْتِنْجَاءِ. وظاهرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يجبُ غَسْلُها بالتُّرابِ، وإن كان المَحَلُّ  
 الذي انفصلت عنه قد غُسِلَ بالتُّرابِ؛ لأنها نجاسةٌ أصابت غيرَ الأرضِ، فأشْبِهَتْ  
 الأولى.

والثاني، يجب غَسْلُه مِنَ الأولى سِتّاً، ومن الثانيةِ حَمْساً، ومن الثالثةِ أَرْبَعاً،

(١٩) ف م : « النجاسة » .

كذلك إلى آخره؛ لأنها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع، فطهرت به<sup>(٢٠)</sup> في مثله، كالنجاسة على الأرض، ولأن المنفصل بعض المتصل، والمتصل يظهر بذلك، فكذلك المنفصل، وتنفارق المنفصل عن الأرض ومحل الاستنجاء؛ لأن العلة في خفتها المحل، وقد زالت عنه، فزال التخفيف، والعلة في تخفيفها ههنا قصور حكمها بما مر عليها من الغسل. وهذا لازم لها<sup>(٢١)</sup> حيث كانت<sup>(٢٢)</sup>، ثم إن كانت قد انفصلت عن محل غسيل بالتراب غسيل محلها بغير تراب، وإن كانت الأولى بغير تراب غسِلَتْ هذه بالتراب<sup>(٢٣)</sup>. وهذا اختيار القاضي، وهو أصح إن شاء الله تعالى<sup>(٢٤)</sup>.

**فصل:** ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب، أو يده، أو رجله، أو شعره، أو غير ذلك من أجزائه؛ لأن حكم كل جزء من أجزاء الحيوان حكم بقية أجزائه، على ما قررناه، وحكم الخنزير حكم الكلب؛ لأن النص ورد<sup>(٢٥)</sup> في الكلب، والخنزير شر منه وأغلظ منه<sup>(٢٦)</sup>؛ لأن الله تعالى نص على تحريمه، وأجمع<sup>(٢٧)</sup> المسلمون على ذلك، وحرم اقتناؤه.

**فصل:** وغسل النجاسة يختلف باختلاف محلها؛ إن كانت جسماً لا يتشرب النجاسة كالآنية، فعسله بإمرار<sup>(٢٨)</sup> الماء عليه كل مرة غسله، سواء كان بفعل آدمي أو غير فعله، مثل أن ينزل عليه ماء المطر، أو يكون في نهر جارٍ، فتمر عليه جريات النهر، فكل جرية تمر عليه غسله؛ لأن القصد غير معتبر، فأشبهه/مالو صبه آدمي بغير قصد، وإن وقع في ماء قليل راكيد نجسه ولم يطهر، وإن كان كثيراً

و٢٣

(٢٠) سقط من : م .

(٢١ - ٢٢) في م : « حسب ما كان » .

(٢٢ - ٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٣) في م : « وقع » .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥) في أ : « واتفق » .

(٢٦) في م : « بمرور » .

اِخْتَسِبَ بَوَاضِعُهُ فِيهِ وَمُرُورِ الْمَاءِ عَلَى أَجْزَائِهِ غَسْلَةً، فَإِنْ خَضَخَصَهُ فِي الْمَاءِ وَخَرَّكَهَ بِحَيْثُ يَمُرُّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ غَيْرِ التِّي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهُ، اِخْتَسِبَ بِذَلِكَ غَسْلَةً ثَانِيَةً، كَمَا لَوْ مَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَاتٌ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي. وَإِنْ كَانَ الْمَغْسُولُ إِنَاءً فَطَرِحَ فِيهِ الْمَاءُ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ غَسْلَةً حَتَّى يُفَرِّغَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِي غَسْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسَعُ قُلْتَيْنِ فَصَاعِدًا، فَمَلَأَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ إِدَارَةَ الْمَاءِ فِيهِ تُجْرَى مُجْرَى الْغَسَلَاتِ، لِأَنَّ أَجْزَاءَهُ تَمُرُّ عَلَيْهَا جَرِيَاتٌ مِنَ الْمَاءِ غَيْرِ التِّي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو مَرَّتْ عَلَيْهَا جَرِيَاتٌ مِنْ مَاءٍ جَارٍ.

وقال ابن عَقِيل: لَا يَكُونُ غَسْلُهُ إِلَّا بِتَفْرِيعِهِ مِنْهُ أَيْضًا.

وإِنْ كَانَ الْمَغْسُولُ جِسْمًا تَدْخُلُ فِيهِ أَجْزَاءُ النَجَاسَةِ، لَمْ يُحْتَسَبْ بَرَفْعِهِ مِنَ الْمَاءِ غَسْلَةً، إِلَّا بَعْدَ عَصْرِهِ، وَعَصَرُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَإِنْ كَانَ بِسَاطًا ثَقِيلًا أَوْ زَلِيًّا<sup>(٢٧)</sup>، فَعَصَرَهُ بِتَقْلِيلِهِ وَدَقَّهُ.

**فصل:** مَا أَزِيلَتْ بِهِ النَجَاسَةُ، إِنْ ائْتَفَصَلَ مُتَغَيِّرًا بِالنَجَاسَةِ، أَوْ قَبْلَ طَهَارَةِ الْمَحَلِّ، فَهُوَ نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ بِالنَجَاسَةِ<sup>(٢٨)</sup> فَيَنْجُسُ بِهَا<sup>(٢٩)</sup>، أَوْ مَاءً قَلِيلًا لَاقَى مَحَلًّا نَجِسًا لَمْ يُطَهِّرْهُ، فَكَانَ نَجِسًا، كَمَا لَوْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ. وَإِنْ ائْتَفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ مِنَ الْغَسْلَةِ الَّتِي طَهَّرَ بِهَا الْمَحَلَّ، فَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ أَرْضًا فَهُوَ طَاهِرٌ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْوَبٌ مِنْ مَاءٍ. يُطَهِّرُ الْأَرْضَ الَّتِي بَالَ عَلَيْهَا، فَلَوْ كَانَ الْمُتَفَصِّلُ نَجِسًا لَنَجَسَ بِهِ مَا ائْتَشَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَتَكَثَّرَ النَجَاسَةُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَرْضِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ قَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: أَصْحُهُمَا أَنَّهُ طَاهِرٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ ائْتَفَصَلَ عَنْ مَحَلِّ مَحْكُومٍ بِطَهَارَتِهِ، فَكَانَ طَاهِرًا، كَالْغَسْلَةِ الثَّامِنَةِ، وَأَنَّ الْمُتَفَصِّلَ بَعْضُ الْمُتَصِّلِ، وَالْمُتَصِّلُ طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَجِسٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَاخْتَارَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ

(٢٧) فِي الْأَصْلِ، م: «زَلِيًّا»، وَالثَّلَاثُ فِي: أ. وَالزَّلِيَّةُ، بِكَسْرِ الزَّاءِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ: نَوْعٌ مِنَ الْبَسِطِ، وَالْجَمْعُ الزَّلَالُ.

(٢٨ - ٢٩) سَقَطَ مِنْ: م.

حامد؛ لأنه ماء قليل، لَأَقَى مَحَلًّا نَجِسًا، أَشْبَهَ مَا لَمْ يُطَهَّرْهَا.

قال أبو بكر: <sup>(٢٩)</sup> إِنَّمَا يُحَكِّمُ بَطْهَارَةَ الْمُتَفَصِّلِ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا كَانَتْ قَدْ تَشِفَّتْ أَغْيَانُ الْبَوْلَةِ، <sup>(٣٠)</sup> فَإِنْ كَانَتْ أَغْيَانُهَا قَائِمَةً، فَجَرَى الْمَاءُ عَلَيْهَا، طَهَّرَهَا. وَفِي الْمُتَفَصِّلِ رَوَاتَانِ، كَالْمُتَفَصِّلِ عَنْ غَيْرِ الْأَرْضِ. قَالَ: وَكَوْنُهُ نَجِسًا أَصَحُّ فِي كَلَامِهِ.

<sup>(٣١)</sup> قَالَ الْمَصْنُفُ: <sup>(٣٢)</sup> وَالْأَوَّلَى الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ بَوْلٍ الْأَعْرَابِيِّ عَقِيبَ بَوْلِهِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ نَشَافَهُ.

٢٣٣ **فصل:** إِذَا غَسَلَ بَعْضَ الثَّوْبِ النَّجِسِ، جَازَ، وَيُطَهَّرُ الْمَغْسُولُ دُونَ / غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ يَغْمَسُ بَعْضُهُ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ رَاكِدٍ يَغْرُكُهُ فِيهِ، نَجَسَ الْمَاءُ، وَلَمْ يُطَهَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْمَسُهُ فِي الْمَاءِ صَارَ نَجِسًا، فَلَمْ يُطَهَّرْ مِنْهُ شَيْءًا، وَإِنْ كَانَ يَصُبُّ عَلَى بَعْضِهِ فِي جَفْنَةٍ طَهَّرَ مَا طَهَّرَهُ، وَكَانَ الْمُتَفَصِّلُ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَلَاقِيَ الْمَاءَ الْمُتَفَصِّلَ جِزءٌ غَيْرُ مُغْسُولٍ <sup>(٣٣)</sup>، فَيَنْجَسُ بِهِ.

**فصل:** إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمَرْأَةِ مِنْ <sup>(٣٤)</sup> دِمِّ حَيْضِهَا، اسْتَحَبَّ أَنْ تَحْتَبَّ بِظُفْرِهَا، لِنُزْهِبِ خُشُونَتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصَهُ لِيَلِينَ لِلْغَسْلِ، ثُمَّ تَغْسِلُهُ بِالْمَاءِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَأَسْمَاءُ فِي دِمِّ الْحَيْضِ: «حُتَيْه، ثُمَّ اقْرُصِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣٥)</sup>. فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى إِزَالَتِهِ بِالْمَاءِ جَازَ، فَإِنْ لَمْ يَزُلْ لَوْنُهُ، وَكَانَتْ إِزَالَتُهُ تَشَقُّ أَوْ يَتَلِفُ الثَّوْبُ وَيَضُرُّهُ، عُفِيَ عَنْهُ <sup>(٣٥)</sup> لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ <sup>(٣٥)</sup>». وَإِنْ

(٢٩) في م: «أبو الخطاب»، والثبت في: الأصل، ١. وأبو بكر هو أحمد بن محمد بن هارون الخلال.

(٣٠) في م: «البول»، والثبت في: الأصل، ١.

(٣١ - ٣٢) من: ١: وحدها.

(٣٢) في م: «المغسول».

(٣٣) سقط من: م.

(٣٤) انظر ما تقدم في صفحة ١٧، ولم يروه بهذا اللفظ البخاري.

(٣٥ - ٣٥) سقط من: الأصل، والحدِيث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، في: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في

حيضها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٨٨.

اسْتَعْمَلْتُ فِي إِزَالَتِهِ شَيْئاً يُزِيلُهُ كَالْمِلْحِ وَغَيْرِهِ، فَحَسَنْ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ غِفَّارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهَا عَلَى حَقِيَّتِهِ، فَحَاضَتْ، قَالَتْ: فَنَزَلْتُ، فَإِذَا بَهَا دَمٌ مِنِّي، فَقَالَ: «مَالِكٌ؟ لَعَلَّكَ تَفْسِدُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ تَخِذِي إِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَجِي فِيهِ وَلِحَاءً، ثُمَّ اغْسِيلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيَّةَ مِنَ الدَّمِ»<sup>(٣٦)</sup>.

قال الخطَّابِيُّ: فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْمِلْحِ، وَهُوَ مَطْعُومٌ، فِي غَسْلِ الثَّوْبِ وَثِقَاتِهِ مِنَ الدَّمِ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ غَسْلُ الثِّيَابِ بِالْعَسَلِ، إِذَا كَانَ يُفْسِدُهُ<sup>(٣٧)</sup> الصَّابُونَ، وَبِالْحُلِّ إِذَا أَصَابَهُ<sup>(٣٨)</sup> الْجَبَرُ، وَالتَّذْلُكُ بِالنُّخَالَةِ، وَغَسْلُ الْأَيْدِي بِهَا، وَالبَطِيخِ وَدَقِيقِ الْبَاقِلَاءِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هَا قُوَّةُ الْجَلَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل:** فَإِذَا كَانَ فِي الْإِنَاءِ حَمَرٌ أَوْ شِبْهُهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ الَّتِي يَتَشَرَّبُهَا الْإِنَاءُ، ثُمَّ مَتَى يُجْعَلُ فِيهِ مَائِعٌ سِوَاهُ ظَهَرُ فِيهِ طَعْمُ النَّجَاسَةِ،<sup>(٣٩)</sup> أَوْ لَوْ نَهَى لَمْ يَطْهَرْ بِالْعَسَلِ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ لَا يَسْتَأْصِلُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ<sup>(٤٠)</sup> مِنْ جِسْمِ الْإِنَاءِ، فَلَمْ يَطْهَرْهُ، كَالسَّمْسِمِ إِذَا ابْتُلَّ بِالنَّجَاسَةِ.

قال الشيخ أبو الفرج المَقْدِسِيُّ<sup>(٤١)</sup> فِي «الْمُبْهَجِ»<sup>(٤٢)</sup>: آيَةُ الْخَمْرِ مِنْهَا الْمَرْفُتُ، فَتَطْهَرُ بِالْعَسَلِ؛ لِأَنَّ الزَّرْفَ يَمْنَعُ وَصُولَ النَّجَاسَةِ إِلَى جِسْمِ الْإِنَاءِ، وَمِنْهَا

(٣٦) أخرجه أبو داود، في: باب الاختصال من الحيض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١، ٧٥.

وكذلك أخرجه الإمام أحمد، في المسند ٣٨٠/٦.

(٣٧) في م: «يفسدها»، والمثبت في: الأصل، ١، ومعالم السنن ٩٦/١.

(٣٨) في م: «أصابها»، والمثبت في: الأصل، ومعالم السنن.

(٣٩ - ٣٩) سقط من: ١.

(٤٠) أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الحنبل، شيخ الشام في وقته، له تصانيف

عدة في الفقه والأصول، تولى سنة ست وثمانين وأربعمائة. طبقات الحنابلة ٢/٢٤٨، ٢٤٩، ذيل

طبقات الحنابلة ١/٦٨ - ٧٣، العبر ٣/٣١٢.

(٤١) ذكر البغدادى أنه في فروع الحنابلة. إيضاح المكنون ٢/٤٢٥.

ما ليس بمُزْفَرٍ، فيُشْرَبُ أجزاء النجاسة، فلا يطهر بالتطهير، فإنه متى ترك فيه مائع أظهر<sup>(١٧)</sup> فيه طعم الخمر ولوته.

٩ - مسألة: قال: (وَإِذَا كَانَ مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِنَاءَانِ؛ نَجِسٌ وَطَاهِرٌ، وَاشْتَبَهَا عَلَيْهِ، أَرَأَيْتَهُمَا، وَيَتَيَمَّمُ).

٢٤ و إنما خصَّ حالة السفر بهذه المسألة؛ لأنها الحالة التي يجوز التيمم فيها، / ويُعَدُّ فيها الماء غالباً، وأراد: إذا لم يجد ماءً غير الإِنَاءَيْنِ المُشْتَبِهَيْنِ، فإنه متى وجد ماءً طهوراً غيرهما تَوَضَّأَ به، ولم يَجْزِ التَّحَرُّى ولا التَّيَمُّمُ، بغير خلاف.

ولا تخلو الآيتَةُ المُشْتَبِهَةُ مِنَ حَالَيْنِ:  
أحدهما، أن لا يَرِيدَ عددُ الطاهر على النجس، فلا خِلافٌ في المذهب أنه لا يجوزُ التَّحَرُّى فيهما.

والثاني، أن يَكْثُرَ عددُ الطاهر<sup>(١٨)</sup>؛ فذهب أبو علي التَّجَادُ<sup>(١٩)</sup>، من أصحابنا، إلى جَوَازِ التَّحَرُّى فيها. وهو مذهب أبى حنيفة؛ لأنَّ الظاهر إصَابَةُ الطاهر، لأنَّ جِهَةً<sup>(٢٠)</sup> الإِبَاحَةَ قد تَرَجَّحَتْ، فجاز التَّحَرُّى، كما لو اشْتَبَهَتْ عليه أُخْتُهُ في نِسَاءٍ بِصُفْرِ.

وظاهرُ كلام أحمد: أنه لا يجوزُ التَّحَرُّى فيها بحال. وهو قولُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ<sup>(٢١)</sup>. وقولُ الْمُزَنِيِّ<sup>(٢٢)</sup>، وأبى ثَوْرٍ.

وقال الشافعي: يَتَحَرَّى، وَيَتَوَضَّأُ بِالْأَغْلَبِ عِنْدَهُ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ

(١٧) في ١، م: «ظهر».

(١٨) في م: «الطاهرات».

(١٩) أبو علي الحسين بن عبدالله النجاد الصغير البغدادي، كان فقيها معظما، إماما في أصول الدين وفروعه، توفي سنة ستين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٠ - ١٤٢، المعبر ٢/ ٣٢١.

(٢٠) في الأصل: «حجة».

(٢١) في الأصل: «الصحابة».

(٢٢) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وصاحب المختصر، توفي سنة أربع وستين ومائتين. طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٩٣ - ١٠٩.

لِلصَّلَاةِ، فَجَازَ التَّحَرُّى مِنْ أَجْلِهِ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ الْقِبْلَةُ، وَلَأنَّ الطَّهَارَةَ تُؤَدَّى بِالْيَقِينِ تَارَةً، وَبِالظَّنِّ أُخْرَى، وَلِهَذَا جَازَ التَّوَضُّؤُ بِالْمَاءِ الْقَلِيلِ الْمُتَغَيَّرِ، الَّذِى لَا يَعْلَمُ سَبَبُ تَغْيَرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ: يَتَوَضَّأُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وُضوءًا، وَيُصَلِّى بِهِ. <sup>(٦)</sup> وَبِهِ <sup>(٧)</sup> قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ أَداءَ فَرَضِهِ بِيقينٍ، فَلِزَمَهُ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِطَاهُورٍ، وَكَأَنَّ لَوْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، أَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الثِّيَابُ.

وَلَمَّا أَنَّهُ اشْتَبَهَ الْمُبَاحُ بِالْمَحْظُورِ، فِيمَا لَا تُبَيِّحُهُ الضَّرُورَةُ، فَلَمْ يَجُزِ التَّحَرُّى، كَمَا لَوْ اسْتَوَى الْعَدَدُ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَوَلًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَدْ سَلَّمَهُ، وَاعْتَدَرَ أَصْحَابُهُ بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الطَّهَارَةِ.

قُلْنَا: وَهَذَا الْمَاءُ قَدْ زَالَ عَنْهُ أَصْلُ الطَّهَارَةِ، وَصَارَ نَجَسًا، فَلَمْ يَتَّقِ لِلأَصْلِ الزَّائِلِ أَثَرٌ، عَلَى أَنَّ الْبَوْلَ قَدْ كَانَ مَاءً، فَلَهُ أَصْلٌ فِي الطَّهَارَةِ، كَهَذَا الْمَاءِ النَّجَسِ. وَقَوْلُهُمْ: إِذَا كَثُرَ الطَّاهِرُ تَرَجَّحَتْ الْإِبَاحَةُ. يَبْطُلُ بِمَا إِذَا اشْتَبَهَتْ أَخْتَهُ فِي مَائَةٍ أَوْ مِئَتَةِ بِمَذَكِّيَاتٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّحَرُّى، وَإِنْ كَثُرَ الْمُبَاحُ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَبَهَتْ فِي نِسَاءٍ مَضْرٍ، فَإِنَّهُ يَشْتَقُّ اجْتِنَابَهُنَّ جَمِيعًا، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ. وَأَمَّا الْقِبْلَةُ فَيُباحُ تَرْكُهَا لِلضَّرُورَةِ، كَحَالَةِ الْخَوْفِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي السَّفَرِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَلَأنَّ قِبْلَتَهُ مَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ بِظَنِّهِ، وَلَوْ بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَأِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَأَمَّا الْمُتَغَيَّرُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يَعْلَمُهُ، فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ / اسْتِنَادًا إِلَى ط ٢٤ أَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحَرٍّ. وَفِي مَسْأَلَتِنَا عَارِضُ يَقِينِ الطَّهَارَةِ يَقِينِ النِّجَاسَةِ، فَلَمْ يَتَّقِ لَهُ حُكْمٌ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ. ثُمَّ يَبْطُلُ قِيَاسُهُمْ بِمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بَوَلًا وَالْآخَرُ مَاءً.

وَيَذُلُّ عَلَى صِحِّهِ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ وَصَلَّى، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْآخَرَ هُوَ الطَّاهِرُ، فَتَوَضَّأَ بِهِ وَصَلَّى مِنْ غَيْرِ غَسْلِ أَثَرِ

الأول، فقد عَلِمْنَا أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ يَقِينًا، وَإِنْ غَسَلَ أَثَرُ الْأَوَّلِ فِيهِ حَرَجٌ وَتَقْضُ لَا جَهَادَهُ بِاجْتِهَادِهِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ بِاطْلَةٍ، لَا بَعَيْنَهَا، فَيَلْزُمُهُ إِعَادَتُهُمَا، فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَدْ تَوَضَّأَ بِمَا يَتَقَدَّهُ نَجَسًا.

وَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ فَبَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ يُفَضِّلُ إِلَى تَنْجِيسِ نَفْسِهِ يَقِينًا، وَبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِجْمَاعًا.

وَمَا قَالَهُ ابْنُ مَسْلَمَةَ <sup>(٧)</sup> فِيهِ حَرَجٌ <sup>(٧)</sup>، وَيُطْلُ بِالْقِبْلَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ.

**فصل: وهل يجوز له التيمم قبل إراقتيهما؟**

على روايتين:

أحدهما، لا يجوز؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا بَيِّنًا، فَلَمْ يَجْزْ لَهُ التَّيْمُمُ مَعَ وَجُودِهِ. فَإِنْ خَلَطَهُمَا، أَوْ أَرَاقَهُمَا، جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا.

والثانية، يجوزُ التَّيْمُمُ قَبْلَ ذَلِكَ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّاهِرِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي بَرٍّ لَا يُمَكِّنُهُ اسْتِقَاؤُهُ، وَإِنْ اخْتَارَ إِلَيْهِمَا لِلشَّرْبِ لَمْ تَجِبْ إِرَاقَتُهُمَا، بَغَيْرِ خِلَافٍ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُمُ لَوْ كَانَا طَاهِرَيْنِ، فَمَعَ الْاِسْتِبَاهُ أَوَّلَى. وَإِذَا أَرَادَ الشَّرْبُ تَحَرَّى وَشَرِبَ مِنَ الطَّاهِرِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهَا ضَرُورَةٌ تُبِيحُ الشَّرْبَ مِنَ النَّجَسِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، فَمِنْ الَّذِي يَظُنُّ طَهَارَتَهُ أَوَّلَى.

وإن لم يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَةُ أَحَدِهِمَا شَرِبَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ اسْتَبْهَتْ مِثْقَةُ بِمَذْكَاةٍ <sup>(٨)</sup> فِي حَالِ الاَضْطِرَّارِ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا، فَإِنَّهُ إِذَا جَازَ اسْتِعْمَالُ النَّجَسِ، فَاسْتَعْمَالَ مَا يَظُنُّ طَهَارَتَهُ أَوَّلَى.

وَإِذَا شَرِبَ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ أَكَلَ مِنَ الْمُشْتَبِهَاتِ، ثُمَّ وَجَدَ مَاءً طَهُورًا، فَهَلْ يَلْزُمُهُ غَسْلُ فِيهِ؟

(٧ - ٧) فِي الْأَصْلِ : « فَرَج » .

(٨) فِي : « بِمَذْكَاةٍ » .



يَحْتَمِلُ وجهين: أحدهما، لا يَلْزَمُهُ؛ لأن الأصل طهارة<sup>(٩)</sup> فيه، فلا يزول عن ذلك بالشك. والثاني يَلْزَمُهُ؛ لأنه محلّ مُنِعَ استعماله من أجل النجاسة، فلزمه غسل أثره، كالمُتَيَّنِّ.

**فصل:** وإذا عَلِمَ عَيْنَ النَجْسِ اسْتِحْبَابَ إِرَاقَتِهِ لِيُزِيلَ الشَّكَّ عَنْ نَفْسِهِ. وإن احتاج إلى الشُّرْبِ شَرِبَ مِنَ الطَّاهِرِ، وَيَتَيَمَّمُ إذا لم يجد غيرَ النَجْسِ. / وإن خاف العطشَ في ثاني الحال، فقال القاضي: يتوضأ بالطاهر<sup>(١٠)</sup> ويحسب النجس؛ لأنه<sup>(١١)</sup> ليس بمحتاج<sup>(١٢)</sup> إلى شربه في الحال، فلم يجز التيمم مع وجوده.

والصحيح، إن شاء الله، أنه<sup>(١٣)</sup> يريق النجس<sup>(١٤)</sup> ويتيمم؛ لأن وجود النجس كعدمه عند الحاجة إلى الشرب في الحال، وكذلك في المآل، وخوف العطش في إباحة التيمم كحقيقته.

**فصل:** وإن اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته، توضأ من كل واحد منهما وضوءاً كاملاً، وصلى بالوضوءين صلاة واحدة. لا أعلم فيه خلافاً؛ لأنه أمكنه أداء فرضه يقيين، من غير حرج فيه، فليزمه، كما لو كانا طهورين<sup>(١٥)</sup> ولم يكفه أحدهما، وفارق ما إذا كان نجساً؛ لأنه يُنَجِّسُ أعضاءه يقيناً، ولا يأمن أن يكون النجس هو الثاني، فيبقى نجساً، ولا تصح صلاته، فإن احتاج إلى أحد الإناءين للشرب تحرى، فتوضأ بالطهور عنده، وتيمم معه ليحصل له اليقين. والله أعلم.

**فصل:** وإن اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة، لم يجز التحرى، وصلى في كل ثوب بعدد النجس، وزاد صلاة. وهذا قول ابن الماجشون.

(٩) سقط من: م .

(١٠) في م: «الماء الطاهر» .

(١١ - ١٢) في م: «غير محتاج» .

(١٢ - ١٣) في م، أ: «يحسب الطاهر» .

(١٣) في م: «طاهرين» .

وقال أبو نُورٍ، والمُرْنِيُّ: لا يُصَلِّي في شيءٍ منها، كالأواني.  
وقال أبو حنيفة، والشافعي: يَتَحَرَّى فيها، كَقَوْلِهِمْ في الأواني والقِبْلَةِ.  
ولنا أنه أَمَكَنَهُ أدَاءُ قَرْضِهِ بَيِّقِينَ من غيرِ حَرَجٍ فَيَلْزِمُهُ، كما لو اشْتَبَهَ الطُّهُورُ  
بِالطَّاهِرِ، وكما لو نَسِيَ صَلَاةً من يومٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَهَا.

والفرق بين هذا وبين الأواني النَّجِسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ اسْتِعْمَالَ  
النَّجِسِ يَنْتَجِسُ بِهِ، وَيَمْنَعُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ، وهذا بخلافه. الثاني، أَنْ  
الثُّوبَ النَّجِسَ ثَبَّاحٌ لَهُ <sup>(١٤)</sup> الصَّلَاةُ فِيهِ إِذَا لم يَجِدْ غَيْرَهُ، والماءُ النَّجِسُ بخلافه.

والفرق بينه وبين القِبْلَةِ مِنْ وَجْهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّ القِبْلَةَ يَكْثُرُ الاِشْتِبَاهُ فِيهَا، فَيَشُقُّ  
اعْتِبَارُ الْيَقِينِ، فَسَقَطَ دَفْعاً لِلْمَشَقَّةِ، وهذا بخلافه. الثاني، أَنَّ الاِشْتِبَاهَ هُنَا حَصَلَ  
بَتَقْرِيطِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ تَعْلِيمُ النَّجِسِ أَوْ غَسْلُهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ فِي القِبْلَةِ.  
الثالث، أَنَّ القِبْلَةَ عَلَيْهَا أدَلَّةٌ مِنَ النُّجُومِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِهَا، فَيَصِحُّ الاجْتِهَادُ  
فِي طَلَبِهَا، وَيَقْوَى دَلِيلُ الإِصَابَةِ لَهَا، بِمِثْلِ لَا يَبْقَى احْتِمَالُ الْخَطَأِ إِلَّا وَهْمٌ ضَعِيفٌ،  
بخلافِ الثِّيَابِ.

**فصل:** فَإِنْ لم يَعْلَمْ عَدَدَ النَّجِسِ، صَلَّى فِيمَا يَتَيَقَّنُ بِهِ أَنَّهُ صَلَّى فِي/ثَوْبٍ طَاهِرٍ، ٢٥  
فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ وَشَقُّ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَتَحَرَّى فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ دَفْعاً لِلْمَشَقَّةِ.  
وَالثَّانِي لَا يَتَحَرَّى؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْدُرُ جِدًّا، فَلَا يُفَرِّدُ بِحُكْمٍ، وَيُسْحَبُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ <sup>(١٥)</sup>  
الغالب.

**فصل:** وَإِنْ وَرَدَ مَاءٌ فَأُخْبِرَهُ بِنَجَاسَتِهِ صَبِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ، لَمْ يَلْزِمُهُ قَبُولُ  
خَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَلَا الرُّوَايَةِ، فَلَا يَلْزِمُهُ قَبُولُ خَبَرِهِ، كَالطِّفْلِ  
وَالْمَجْنُونِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ بِالْغَا عَاقِلًا مُسْلِمًا غَيْرَ مَعْلُومٍ فَسْتَفْهُ، وَعَيَّنَ سَبَبَ  
النَّجَاسَةِ، لَزِمَ قَبُولُ خَبَرِهِ، سَوَاءً كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، مَعْلُومَ الْعَدَالَةِ  
أَوْ مُسْتَوْرٍ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ، فَأَشْبَهَ الْخَبَرَ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ. وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في م، أ: « دليل »

سببها، فقال القاضي: لا يلزم<sup>(١٦)</sup> قبول خبره؛ لاحتمال اعتقاده نجاسة<sup>(١٧)</sup> الماء بسبب لا يعتقده المخبر، كالحنفى يرى نجاسة الماء الكثير، والشافعى يرى نجاسة<sup>(١٨)</sup> الماء اليسير بما لا نفس له سائلة، والموسوسى الذى يعتقده نجاسته بما لا يُنجسه. ويحتمل أن يلزم قبول خبره، إذا اتفقت هذه الاحتمالات فى حقه.

**فصل:** فإن أخبره أن كلباً ولع فى هذا الإناء، لزم قبول خبره، سواء كان بصيراً أو ضريباً؛ لأن للضريب طريقاً إلى العلم بذلك بالخبر والجس.

وإن أخبره أن كلباً ولع فى هذا الإناء ولم يبلغ فى هذا. وقال آخر: لم يبلغ فى الأول، وإنما ولع فى الثانى. وجب اجتنابهما، فيقبل قول كل واحد منهما فى الإثبات دون النفى؛ لأنه يجوز أن يعلم كل واحد منهما ما خفى على الآخر، إلا أن يُعينا وقتاً معيناً، ولباً واحداً، يضيئ الوقت عن شربه منهما، فيتعارض قولاهما، ويسقطان، ويباح استعمال كل واحد منهما. فإن قال أحدهما: شرب من هذا الإناء. وقال الآخر: نزل ولم يشرب. قُدم قول المثبت، إلا أن يكون لم يتحقق شربه، مثل الضريب الذى يخبر عن جسسه، فيقدم قول البصير؛ لأنه أعلم.

**فصل:** إذا سقط على إنسان من طريق ماء، لم يلزمه السؤال عنه؛ لأن الأصل طهارته، قال صالح: سألت أبى عن الرجل يمر بالموضع، فيقطر عليه قطرة أو قطرتان؟ فقال: إن كان مخرجاً - يعنى خلاءً - فاغسله، وإن لم يكن مخرجاً فلا يُسأل عنه؛ فإن عمر، رضى الله عنه، مر هو وعمرو بن العاص على حوض، فقال عمرو: يا صاحب الحوض، أترد على حوضك السباع؟ فقال عمر: يا صاحب الحوض، لا تُخبرنا، فإننا نرد عليها، وترد علينا. رواه مالك، فى «الموطأ»<sup>(١٩)</sup>.

(١٦) فى م: «يلزمه».

(١٧ - ١٨) سقط من: الأصل.

(١٩) فى باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٣/١، ٢٤، ورواه الدارقطنى، فى: باب الماء المتغير، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ٣٢/١. وتقدم بعضه فى صفحة ٦٧.

٢٦ و فإن سأل، فقال ابن عَقِيل: لا يَلْزَمُ الْمَسْئُولَ رَدُّ الْجَوَابِ؛ لَخَبَرِ عُمَرَ، /  
وَيَحْتَجِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ، فَلَزِمَهُ الْجَوَابُ، إِذَا عَلِمَ، كَمَا لَوْ  
سَأَلَهُ<sup>(١٩)</sup> عَنِ الْقِبْلَةِ. وَخَبَرُ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُؤْرَ السَّبَّاحِ غَيْرُ نَجَسٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١٩) في م : لا سئل .

## باب الآنية

١٠ - مسألة، قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَكُلُّ جِلْدٍ مَيْتَةٍ دُبِغٌ أَوْ لَمْ يُدْبِغْ فَهُوَ نَجِسٌ) لا يختلف المذهب في نجاسة جلد<sup>(١)</sup> الميتة قبل الدبغ، ولا نعلم أحداً خالف فيه، وأما بعد الدبغ فالمشهور في المذهب أنه نجس أيضاً، وهو إحدى الروایتين عن مالك، ويروى ذلك عن عمر وابنه عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، وعمران بن حصين، وعائشة، رضي الله عنهم.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة. وروى نحو هذا عن عطاء، والحسن، والشعمي، والنخعي، وقادة<sup>(٢)</sup>، ويحيى الأنصاري، وسعيد بن جببر، والأوزاعي، والليث، والثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وروى ذلك عن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، رضي الله عنهم، مع اختلافهم فيما هو طاهر في الحياة، وهو مذهب الشافعي، وهو يرى طهارة الحيوانات كلها، إلا الكلب والخنزير، فيطهر عنده كل جلد إلا جلدهما. وله في جلد الآدمي وجهان.

وقال أبو حنيفة: يطهر كل جلد بالدبغ، إلا جلد الخنزير. وحكى عن أبي يوسف: أنه يطهر كل جلد. وهو رواية عن مالك، ومذهب من حكّم بطهارة الحيوانات كلها؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، ولأن رسول الله ﷺ وجد شاة ميتة أعطيها مولاة

(١) سقط من: م.

(٢) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قدامة السدوسي، حافظ العصر، وقادة المفسرين والمحدثين، توفي سنة سبع عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ - ٢٨٣.

(٣) بهذا اللفظ رواه مسلم، في: باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٧/١. وأبو داود، في: باب في أهب الميتة، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٨٦/٢. =

لَمَيِّمُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا». وَفِي لَفِظٍ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا قَدْ بَغَوْهُ فَاتَّقَعُوا بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَلأنَّهُ إِنَّمَا تُجَسَّ بِاتِّصَالِ الدَّمَاءِ وَالرُّطُوبَاتِ بِهِ بِالْمَوْتِ، وَالذَّنْبُ يُزِيلُ ذَلِكَ، فَيَرْتُدُّ الْجِلْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ.

وَلَنَا مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ: «إِنِّي كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، فَإِذَا أَتَاكُمْ<sup>(٥)</sup> كِتَابِي هَذَا فَلَا تُتَّقِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٦)</sup>، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي

ظ ٢٦

= وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمَوْطَأُ ٢/٤٩٨.

وَبَلْفَظٍ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طَهَرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٢٧/٧، ٢٣٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَقِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمُجْتَبَى ١٥٣/٧. وَالدَّرِمِيُّ، فِي بَابِ الْاسْتِمْتَاعِ بِجُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَاحِيِّ. سَنَنِ الدَّرِمِيِّ ٨٥/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٩/١، ٢٧٠، ٣٤٣.

وَفِي طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ بِالدَّبَاغِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْكُتُبِ. وَانْظُرْ: مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٢٢٧/١، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٢، ٤٧٦/٣، ٤٧٦/٥، ٦/٥، ٧٣/٦، ١٠٤، ١٤٨، ١٥٣.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تَدْبِغَ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ، وَفِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٨/٢، ١٠٧/٣، ١٢٤/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ بِالدَّبَاغِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٦/١، ٢٧٧. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ قِيَامِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٦/٢، ٣٨٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٤/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَقِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمُجْتَبَى ١٥١/٧، ١٥٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ لِبْسِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١٩٣/٢. وَالدَّرِمِيُّ، فِي: بَابِ الْاسْتِمْتَاعِ بِجُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَاحِيِّ. سَنَنِ الدَّرِمِيِّ ٨٦/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمَوْطَأُ ٢/٤٩٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ: ٢٦٢/١، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٢٩/٦. وَانْظُرْهُ أَيْضًا فِي: ٢٢٧/١، ٢٧٧، ٣٢٧، ٣٣٤/٦.

(٥) فِي أ، م: «جَاءَكُمْ».

(٦) فِي: بَابِ مَنْ رَوَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِإِهَابِ الْمَيِّتَةِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٧/٢. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ =

«مُسْتَدِيرُهُ»<sup>(٧)</sup> وقال<sup>(٨)</sup> الإمام أحمد<sup>(٩)</sup>: إسنَادٌ جَيِّدٌ، يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ<sup>(١٠)</sup>، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَا نَاكِسٌ رُسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ<sup>(١١)</sup>؛ وَهُوَ نَاسِخٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي آخِرِ عُمَرُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَفْظُهُ ذَالٌ عَلَى سَبْقِ التَّرْجِيصِ، وَأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ، لِقَوْلِهِ: «كُنْتُ رَخِصْتُ لَكُمْ». وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كِتَابٍ لَا يُعْرَفُ حَامِلُهُ. قُلْنَا: كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ كَلَفْظُهُ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكْتُبِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَحَدٍ، وَقَدْ كَتَبَ إِلَى مُلُوكِ الْأَطْرَافِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ فَلَزِمَتْهُمْ الْحُجَّةُ بِهِ، وَحَصَلَ لَهُ الْبَلَاغُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لَمْ تَلْزَمْهُمْ الْإِجَابَةُ، وَلَا حَصَلَ بِهِ بَلَاغٌ، وَلَكَانَ لَهُمْ عُذْرٌ فِي تَرْكِ الْإِجَابَةِ؛ لِجَهْلِهِمْ بِحَامِلِ الْكِتَابِ وَعَدَالَتِهِ، وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ»<sup>(١٢)</sup>. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَيِّتَةِ، فَكَانَ مُحَرَّمًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ﴾<sup>(١٣)</sup>. فَلَمْ يَطْهَرِ بِالذَّبْحِ كَاللَّحْمِ، وَلِأَنَّهُ حُرِّمَ بِالْمَوْتِ، فَكَانَ نَجِسًا كَمَا قَبْلَ الذَّبْحِ.

---

=الأحوذى ٢٣٤/٧، ٢٣٥. والنسائي، في: باب ما يذبح به جلود الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٥/٧. وابن ماجه، في: باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١١٩٤/٢.

(٧) المسند ٣١١، ٣١٠/٤.

(٨ - ٨) من: م.

(٩) سقط من: أ.

(١٠) انظر ما مر في تخریج الحديث السابق.

قال الترمذی: وسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا ذَكَرَ فِيهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ، وَكَانَ يَقُولُ: هَذَا آخِرُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لِمَا اضْطُرُّوا فِي إِسْنَادِهِ؛ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ فَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُمْ مِنْ جِهْنَةَ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذَى ٢٣٥/٧، ٢٣٦.

(١١) جمع الجوامع، للسيوطي ٩٠٧/١.

(١٢) سورة المائدة ٣.

وقولهم: إنه إنما نُجَسَّسَ لاثِّصال<sup>(١٣)</sup> الدِّماءِ والرُّطوباتِ به، غيرُ صحيح؛ لأنه لو كان نُجَسَّساً لذلك لم يَنْجَسْ ظاهرُ الجِلْدِ، ولا مادَّ كَاهِ المَجُوسِيِّ والْوَتْنِيِّ، ولا ما قَدْ يَنْفَتِنِ، ولا مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ؛ لِعَدَمِ عِلَّةِ التَّنَجِيسِ، وَلَوْجَبَ الحُكْمُ بِنَجَاسَةِ الصَّيِّدِ الَّذِي لم تَنْسَقِحْ دَمَاؤُهُ ورُّطوباتُهُ. ثم كيف يَصِحُّ هذا عنمَدَ الشَّافِعِيِّ، وهو يَحْكُمُ بِنَجَاسَةِ الشَّعْرِ والصُّوفِ والعَظْمِ؟ وأبو حنيفة يُطَهِّرُ جِلْدَ الكَلْبِ، وهو نَجَسٌ في الحَيَاةِ.

**فصل:** هل يجوز الانتفاعُ به في اليابسات؟

فيه روايتان: إحداهما: لا يجوز؛ لقوله: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ»، وقوله: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ».

والثانية: يجوزُ الانتفاعُ به؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «<sup>(١٤)</sup> أَلَا أُخَذُوا إِهَابُهَا فَاتْتَفَعُوا بِهِ؟»<sup>(١٥)</sup>. وفي لفظ: «أَلَا أُخَذُوا إِهَابُهَا فَذَبَعُوهُ فَاتْتَفَعُوا بِهِ»، ولأنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، لَمَّا فَتَحُوا فَارَسَ، انتَفَعُوا بِسُرُوجِهِمْ وأَسْلِحَتِهِمْ، وذَبَائِحِهِمْ مَيْتَةً، ولأنَّه انتفاعٌ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، أَشَبَهَ الاِصْطِيَاذَ بِالْكَلْبِ، وَرُكُوبَ الْبِغْلِ وَالْحِمَارِ.

**فصل:** فأما جلودُ السباع، فقال / القاضى: لا يجوزُ الانتفاعُ بها قَبْلَ الذَّبْحِ، ولا بَعْدَهُ. وبذلك قال الأَوْزَاعِيُّ، ويزيد بن هارون<sup>(١٥)</sup>، وابن المُبارك، وإسحاق، وأبو ثورٍ.

وروى عن عمرَ وعليٍّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، كَرَاهِيَةَ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ، وَكَرِهَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَكَمُ، وَمُكْحُولٌ، وَإِسْحَاقُ.

(١٣) في م: «: باتصال».

(١٤ - ١٥) سقط من: الأصل، ١. وتقدم تخرُّج الحديث في صفحة ٩٠.

(١٥) أبو خالد يزيد بن هارون الواسطي الحافظ، توفي سنة ست ومائتين. العبر ٣٥٠/١.

(١٦) أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي الفقيه، صاحب أُنَى حنيفة، المتوفى سنة تسع وتسعين ومائة. الجواهر المضية، برقم ١٩٨٠.



وَكَرِهَ الْإِنْتِفَاعَ بِجُلُودِ السَّنَانِيرِ عِطَاءً، وَطَاوَسَ، وَمُجَاهَدٌ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ<sup>(١٧)</sup>.  
 وَرَخَّصَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ جَابِرٌ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَعُرْوَةَ، أَنَّهُمْ رَخَّصُوا  
 فِي الرُّكُوبِ عَلَى جُلُودِ الثُّمُورِ، وَرَخَّصَ فِيهَا الزُّهْرِيُّ.  
 وَأَبَاحَ الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ؛ لِأَنَّ  
 الثَّعَالِبَ تُفْذَى فِي الْإِحْرَامِ، فَكَانَتْ مُبَاحَةً، وَلَمَّا ثَبَتَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى طَهَارَةِ جُلُودِ  
 الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ.

وَلَنَا مَا رَوَى أَبُو رَيْحَانَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الثُّمُورِ.  
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَوَادَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١٨)</sup>، وَعَنْ مُعَاوِيَةَ، وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ، أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٩)</sup>  
 وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَفْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢٠)</sup> وَرَوَاهُ  
 أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢١)</sup>، وَلَفْظُهُ<sup>(٢٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ  
 نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَيْتَةِ.

---

(١٧) أَبُو مُسْلِمٍ عُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِي، أَسْلَمَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِتِينَ وَلَمْ يَرِهِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ  
 اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْفَرَائِضِ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ٨٠، الْعَبَرُ ١/٧٩.

(١٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي جُلُودِ الثُّمُورِ وَالسَّبَاعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ، وَفِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي  
 الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْحَاتِمِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٨/٢، ٤١٠. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ رُكُوبِ  
 الثُّمُورِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٢٠٥/٢. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النِّتْفِ، مِنْ كِتَابِ  
 الزَّيْنَةِ. الْمَجْتَبَى ١٢٣/٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ٩٢/٤، ٩٣، ٩٩، ١٣٤.

(١٩) فِي: بَابِ فِي جُلُودِ الثُّمُورِ وَالسَّبَاعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٨/٢. كَمَا رَوَاهُ  
 النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمَجْتَبَى مِنْ السَّنَنِ  
 ١٥٦/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٠١/٤.

(٢٠) فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧١/٧.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمَجْتَبَى  
 ١٥٦/٧. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ لَيْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٨٥/٢.

وَفِي النَّبِيِّ عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ انْظُرْ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٠١/٤، ٧٤/٥، ٧٥.

(٢١) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ الْأَسْبَقِ.

(٢٢) فِي الْأَصْلِ: « وَلَفْظٌ ».

وَأَمَّا الثَّعَالِبُ فَيُنْتَى حُكْمُهَا عَلَى جِلْدِهَا، وَفِيهَا رَوَاتِنَانِ، كَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي جُلُودِهَا؛ فَإِنْ قُلْنَا بِتَخْرِيمِهَا فَحُكْمُ جُلُودِهَا حُكْمُ جُلُودِ بَقِيَّةِ السَّبَاعِ، وَكَذَلِكَ السَّنَانِيرُ الْبَرِّيَّةُ، فَأَمَّا الْأَهْلِيَّةُ فَمُحَرَّمَةٌ، وَهَلْ تَطْهَرُ جُلُودُهَا بِالذَّبَاغِ؟ يُخْرَجُ عَلَى رَوَاتِنَيْنِ.

**فصل:** إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ الْجُلُودِ بِالذَّبَاغِ لَمْ يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ، <sup>(٢٣)</sup> وَيَطْهَرُ مَا كَانَ طَاهِرًا حَالَ الْحَيَاةِ <sup>(٢٤)</sup>، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يَطْهَرُ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَطْهَرُ إِلَّا مَا كَانَ مَأْكُولَ اللَّحْمِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَوْرَاعِيِّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَائِهِ» <sup>(٢٥)</sup>. فَشَبَّهَ الذَّبْعَ بِالذَّكَاءِ؛ وَالذَّكَاءُ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ، وَلَأنَّهُ أَحَدُ الْمُطَهَّرِينَ لِلْجِلْدِ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي غَيْرِ مَأْكُولٍ كَالذَّبْحِ <sup>(٢٥)</sup>.

وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ/ أَنَّ كُلَّ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ يَطْهَرُ بِالذَّبْعِ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ فِي ذَلِكَ، وَلَأنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ» يَتَنَاوَلُ الْمَأْكُولَ وَغَيْرَهُ، وَخَرَجَ مِنْهُ مَا كَانَ نَجِسًا فِي الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ <sup>(٢٦)</sup> الذَّبْعَ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي دَفْعِ نَجَاسَةِ حَادِثَةٍ بِالْمَوْتِ، فَيَبْقَى فِيهَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ.

وَحَدِيثُهُمْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ التَّطْيِيبَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: رَائِحَةُ ذَكِيَّةٍ، أَى: طَيِّبَةٍ، وَهَذَا يُطَيَّبُ الْجَمِيعَ، وَيُدُلُّ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ أَضَافَ الذَّكَاءَ إِلَى الْجِلْدِ خَاصَّةً، وَالَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْجِلْدُ هُوَ تَطْيِيبُهُ وَطَهَارَتُهُ، أَمَّا الذَّكَاءُ الَّتِي هِيَ الذَّبْحُ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الْحَيَوَانِ كُلِّهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ الطَّهَارَةَ، فَسَمَّى الطَّهَارَةَ ذَكَاءً، فَيَكُونُ اللَّفْظُ عَامًّا فِي كُلِّ جِلْدٍ، فَيَتَنَاوَلُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ.

(٢٣ - ٢٤) سقط من: م.

(٢٤) أخرجه النسائي، في: باب جلود الميتة، من كتاب الفرع والعنبر. المجتبى ١٥٣/٧، ١٥٤.

والإمام أحمد، في: المسند ٤٧٦/٣، ٧٤، ٦/٥. وبنحوه في المسند ٢٧٧/١، ٣٧٢، ٤٧٦/٣، ٦/٥.

(٢٥) في م: «الذبح».

(٢٦) في م، أ: «لكون».

**فصل:** ولا يَحِلُّ أكله بعد الدَّبْعِ، في قول أكثر أهل العلم، وحكى عن ابن حامد: أنه يَحِلُّ. وهو وَجْهٌ لأصحاب الشافعي؛ لقوله: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَائُهُ»، ولأنه معنى يُفِيد الطهارة في الجلد، فأَبَاحَ الْأَكْلَ كالدَّبْعِ.

ولنا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾، والجلد منها، وقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٧)</sup>، ولأنه جزءٌ مِنَ الْمَيْتَةِ، فُحْرِمَ أَكْلُهُ كسائر أجزائها، ولا يَلْزَمُ مِنَ الطهارة إِبَاحَةُ الْأَكْلِ، بدليل الْحَبَائِثِ مَا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ، ثم لَا يُسْمَعُ قِيَاسُهُمْ فِي تَرْكِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

**فصل:** ويجوز بَيْعُهُ، وإِجَارَتُهُ، والانتِفَاعُ بِهِ فِي كُلِّ مَا يُمَكِّنُ الانتِفَاعُ بِهِ فِيهِ<sup>(٢٨)</sup>، سِوَى الْأَكْلِ؛ لَأنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكِيِّ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ. ولا يجوز بَيْعُهُ قَبْلَ دَبْعِهِ؛ لَأنَّهُ نَجِسٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِهِ، فَأَشْبَهَ الْخَنْزِيرَ.

**فصل:** وَيُفْتَقَرُ مَا يُدْبَعُ بِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُنْتَشِطًا لِلرُّطُوبَةِ، مُنْقِيًا لِلْحَبِثِ، كَالشَّبِّ<sup>(٢٩)</sup> وَالْقَرْظِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ طَاهِرًا، فَإِنْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يُطَهَّرِ الْجِلْدُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مِنْ نَجَاسَةٍ، فَلَمْ تَحْصُلْ بِنَجْسٍ، كَالِاسْتِجْمَارِ وَالْعُسْلِ. وَهَلْ يُطَهَّرُ الْجِلْدُ بِمَجَرَّدِ الدَّبْعِ قَبْلَ غَسْلِهِ بِالْمَاءِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا، لَا تَحْصُلُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جِلْدِ الشَّاةِ الْمَيْتَةِ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ»<sup>(٣٠)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣١)</sup>، وَلَأنَّ مَا يُدْبَعُ بِهِ نَجَسٌ بِمُلَاقَاةِ الْجِلْدِ، فَإِذَا انْدَبَعَ الْجِلْدُ بَقِيَتْ / الْآلَةُ نَجِيسَةً، فَتَبْقَى نَجَاسَةُ الْجِلْدِ لِمُلَاقَاتِهَا لَهُ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِالْعُسْلِ.

٢٨ و

(٢٧) انظر ما تقدم في صفحة ٩٠ .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) الشب : من الجواهر التي أنبتا الله تعالى في الأرض ، يدبغ به ، يشبه الزجاج .

(٣٠) القرظ : حب يخرج في غلف كالعَدَس من شجر العضاء ، يدبغ به .

(٣١) في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٧/٢ . كما رواه النسائي ، في :

باب ما يدبغ به من جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعنبرة . المجتبى ١٥٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٤/٦ .

والثاني، يطهر؛ لقوله عليه السلام: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ». ولأنه طَهَّرَ  
بِاتِّقَالِهِ، فلم يَفْتَقِرْ إلى استعمالِ الماء، كالخُمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا.

والأَوَّلُ أَوَّلَى، والخبر والمعنى يَدْلَانِ عَلَى طَهَارَةِ غَيْبِهِ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ  
وُجُوبِ غَسَلِهِ مِنْ نَجَاسَةِ ثَلَاثِيهِ، كَمَا لَوْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ سِوَى آلَةِ الدَّبْنِ، أَوْ أَصَابَتْهُ آلَةُ  
الدَّبْنِ بَعْدَ فَضْلِهِ عَنْهَا.

**فصل:** وَلَا يَفْتَقِرُ الدَّبْنُ إِلَى فِعْلِ؛ لَأَنَّهُ إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَأَشْبَهَتْ غَسْلَ الْأَرْضِ،  
فَلَوْ وَقَعَ جِلْدٌ مَيْتَةٍ فِي مَذْبُغَةٍ، بِغَيْرِ فِعْلِ، فَاذْدَبْنِ، طَهَّرَ، كَمَا لَوْ نَزَلَ مَاءُ السَّمَاءِ عَلَى  
أَرْضٍ نَجِيسَةٍ، طَهَّرَهَا.

**فصل:** وَإِذَا ذُبِيعَ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ كَانَ جِلْدُهُ نَجِسًا. وهذا قولُ الشافعي.  
وقال أبو حنيفة، ومالك: يطهر؛ لقول النبي ﷺ: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَاتُهُ». أَيْ:  
كَذَكَاتِهِ، فَشَبَّهَ الدَّبْنُ بِالدَّكَاءِ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبِّهِ، فَإِذَا طَهَّرَ الدَّبْنُ  
مَعَ ضَعْفِهِ فَالدَّكَاءُ أَوَّلَى، وَلِأَنَّ الدَّبْنُ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ بَعْدَ وُجُودِهَا، وَالدَّكَاءُ تُمْنَعُهَا،  
وَالْمَنْعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ.

ولنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ افْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَرُكُوبِ الثُّمُورِ، وَهُوَ  
عَامٌّ فِي الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ ذُبِيعٌ لَا يُطَهَّرُ اللَّحْمَ، فَلَمْ يُطَهَّرِ الْجِلْدَ، كَذُبِيعِ  
الْمَجُوسِيِّ. أَوْ ذُبِيعٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَأَشْبَهَ الْأَصْلَ، وَالْخَبَرُ قَدْ أَجَبَنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى،  
ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الدَّبْنُ إِنَّمَا يُؤْتَرُ فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ، فَكَذَلِكَ مَا شَبَّهَ بِهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ  
يُؤْتَرُ فِي تَطْهِيرِ غَيْرِهِ، فَلَا يَلِزَمُ حُصُولُ التَّطْهِيرِ بِالدَّكَاءِ، لَكَوْنِ الدَّبْنِ مُزِيلًا لِلْحَبَثِ  
وَالرُّطُوبَاتِ كُلِّهَا، مُطْبِئًا لِلْجِلْدِ عَلَى وَجْهِ يَتَهَيَّأُ بِهِ لِلْبَقَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ،  
وَالدَّكَاءُ لَا يَحْصُلُ بِهَا ذَلِكَ، فَلَا يُسْتَعْتَى بِهَا عَنِ الدَّبْنِ.

وقولهم: الْمُشَبَّهُ أَضْعَفُ مِنَ الْمُشَبِّهِ بِهِ. غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي صِفَةِ  
الْحُورِ: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيضٌ مَكْنُونٌ﴾<sup>(٣٢)</sup>. وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْضِ، وَالْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ  
تُشَبَّهُ بِالظُّلْمَةِ وَبَقَرَةِ الْوَحْشِ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الدَّبْنُ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ

(٣٢) سورة الصافات ٤٩.

مُتَوَعٍّ، فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجِلْدَ لَمْ يَنْجُسْ؛ لَمَا ذَكَرُوهُ<sup>(٣٣)</sup>، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَإِنَّ الذَّبْحَ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا. ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ/ بِذَّبْحِ الْمُجُوسِيِّ وَالْوَيْثِيِّ وَالْمُخْرَمِ، وَبَتَرِكَ<sup>(٣٤)</sup> التَّسْمِيَةِ، وَمَا شَقَّ يَنْصَفَيْنِ.

**فصل:** ظاهر المذهب، أنه لا يظهر شيء من النجاسات بالاستحالة، إلا الخمرة، إذا انقلبت بنفسها خلاً<sup>(٣٥)</sup>، وما عداها<sup>(٣٦)</sup> لا يظهر؛ كالنجاسات إذا اجترقت وصارت رماداً، والخنزير إذا وقع في الملائحة وصار ملحاً، والدخان المتروقي من وقود النجاسة، والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل ثم قطر، فهو نجس.

ويخرج أن تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياساً على الخمرة إذا انقلبت، وجلود الميتة إذا دُبغت، والجلالة إذا حُبست. والأول ظاهر المذهب. وقد نهي إمامنا رحمه الله عن الخبز في ثوب شوي فيه خنزير.

١١- مسألة، قال: (وَكَذَلِكَ آيَةُ عِظَامِ الْمَيِّتَةِ). يعني: أنها نجسة. وجملة ذلك، أن عظام الميتة نجسة، سواء كانت ميتة ما يؤكل لحمه<sup>(١)</sup>، أو ما لا يؤكل لحمه، كالغيلة، ولا يظهر بحال. وهذا مذهب مالك، والشافعي، وإسحاق. وكره عطاء، وطاوس، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، رضي الله عنهم، عظام الغيلة.

ورخص في الانتفاع بها محمد بن سيرين، وغيره، وابن جريج؛ لما روى

(٣٣) في م : ذكرناه .

(٣٤) في ا : والفروك .

(٣٥) من : م .

(٣٦) في م : عداها . وما في الأصل ، يعود الضمير إلى الخل .

(١) سقط من : م .

أبو داود<sup>(٦)</sup>، بإسناده عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: <sup>(٧)</sup> «اشترِ<sup>(١)</sup> لِفَاطِمَةَ<sup>(٥)</sup> قِلَادَةً مِنْ عَصَبِ<sup>(٦)</sup> وَسِوَارَيْنِ مِنْ عَاجٍ».

ولنا قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾. والعظم من جُمْلَتِهَا، فيكون مُحَرَّمًا، والفيل لا يؤكل لحمه فهو نجس على كل حال، وأما الحديث، فقال الخطائبي: قال الأصمعي: العاج الذُّبُلُ<sup>(٧)</sup>. ويقال: هو عظم ظهر السلحفاة البحرية<sup>(٨)</sup>.

وذهب مالك إلى أن الفيل إن ذُكِّيَ فعظمه طاهر، وإلا فهو نجس؛ لأن الفيل مأكول عنده، وهو غير صحيح؛ لأن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع. <sup>(٩)</sup> «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»، والفيل أعظمها ناباً.

(٢) في: باب ماجاء في الانتفاع بالعاج، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٤/٢، ٤٠٥. ورواه أيضا الإمام أحمد، في: المسند ٢٧٥/٥.

(٣) سقط من: م.

(٤) في م: «اشترى».

(٥) في م زيادة: «رضي الله عنها».

(٦) ذكرها ابن الأثير بسكون الصاد، ثم نقل عن الخطابي في المعالم قوله: إن لم تكن الثياب الجانية فلا أدرى ما هي، وما أرى أن القلادة تكون منها. ونقل عن أبي موسى: يحتمل عندي أن الرواية إنما هي العصب، بفتح الصاد، وهي أطناب مفاصل الحيوانات، وهو شيء مدور، فيحتمل أنهم كانوا يأخذون عصب بعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز، فإذا ييس يتخذون منه القلائد. ونقل عنه أيضا، عن بعض أهل اليمن، أن العصب سن دابة بحرية تسمى فرس فرعون، يتخذ منها الخرز وغير الخرز من نصاب سكين وغيره، ويكون أبيض. النهاية ٢٤٥/٣.

(٧) في القاموس: والذبل: جلد السلحفاة البحرية أو البرية، أو عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها الأسورة والأمشاط.

(٨) معالم السنن ٢١٢/٤. وفيه بعد هذا: «وأما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم أنياب الفيلة، وهو ميتة لا يجوز استعماله».

(٩) - ٩) في م: «رواه مسلم».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب ألبان الأثني، من كتاب الطب. صحيح البخاري ١٨١/٧. ومسلم، في: باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، من كتاب الصيد =

فَأَمَّا عِظَامُ بَقِيَّةِ الْمَيْتَاتِ، فذهب الثَّوْرِيُّ، وأبو حنيفة، إلى طهارتها؛ لأن الموت لا يُجْلِّها فلا تَنْجُسُ به، كالشَّعْرِ، ولأنَّ عِلَّةَ التَّنَجِّيسِ في اللحم والجِلْد اتِّصَالُ الدَّمَاءِ والرُّطوباتِ به، ولا يُوجَدُ ذلك في العظام.

٢٩ / ولنا قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup> وَمَا يَحْيَا فَبِهِمُوتُ؛ ولأنَّ دَلِيلَ الْحَيَاةِ الْإِحْسَاسُ وَالْأَلَمُ، وَالْأَلَمُ في الْعِظْمِ أَشَدُّ مِنَ الْأَلَمِ في اللحم والجِلْد، وَالضَّرْسُ يَأْلَمُ، وَيَلْحَقُ الضَّرْسُ، وَيُجْسُّ بِبَرْدِ الْمَاءِ وَحَرَارَتِهِ، وَمَا تَحْلُهُ الْحَيَاةُ بِحُلَّةِ الْمَوْتِ؛ إِذْ كَانَ الْمَوْتُ مُفَارَقَةً الْحَيَاةِ، وَمَا يَحْلُهُ الْمَوْتُ يَنْجُسُ بِهِ كَاللَّحْمِ. قال الحسنُ لبعض أصحابه، لَمَّا سَقَطَ ضِرْسُهُ: أَشْعُرْتُ أَنْ بَعْضِي مَاتَ الْيَوْمَ! وَقَوْلُهُمْ: إِنْ سَبَّ التَّنَجِّيسِ اتِّصَالُ الدَّمَاءِ والرُّطوباتِ. قد أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى.

**فصل: والقرنُ والظفرُ والحافرُ كالعظمِ،** إِنْ أَخِذَ مِنْ مُذَكِّي فَهُوَ طَاهِرٌ؛ وَإِنْ أَخِذَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ نَجِسٌ؛ لقولُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا يُقَطَّعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وقال: حديثٌ حسنٌ غريبٌ. وكذلك ما يتساقطُ مِنَ

= صحيح مسلم ١٥٣٣/٣. وأبو ذؤود، في: باب النبی عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٩/٢، ٣٢٠. والترمذی، في: باب ماجاء في كراهية أكل المصبورة، من أبواب الصيد، وفي: باب ماجاء في الانتفاع بآنية المشركين، من أبواب السير، وفي: باب ماجاء في الأكل في آنية الكفار، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذی ٢٦٦/٦، ٥٠/٧، ٢٩٨. والنسائي، في: باب تحريم أكل السباع، من كتاب الصيد، وفي: باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الصيد، وفي: باب إباحة أكل لحوم الدجاج، من كتاب الصيد، المجتبى ١٧٧/٧، ١٨١، ١٨٢. وابن ماجه، في: باب أكل كل ذي ناب من السباع. سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢. والدارمی، في: باب ما لا يؤكل من السباع، من كتاب الأطعمة ٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٧/١، ١٩٣/٤، ١٩٤.

(١٠) سورة يس ٧٨، ٧٩. ولم يرد في الأصل، ١: وهو بكل خلق عليم.

(١١) في: باب ما قطع من الحي فهو ميت، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذی ٢٧٣/٦. وكذلك رواه أبو داود، في: باب في صيد قطع منه قطعة، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ١٠٠/٢. وابن ماجه، في: باب ما قطع من البهيمه وهي حية، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٢/٢، والدارمی، في: باب في الصيد يبين منه العضو، من كتاب الصيد. سنن الدارمی ٩٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٨/٥.

قُرُونِ الْوُغُولِ فِي حَيَاتِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّصِلٌ، مَعَ عَدَمِ الْحَيَاةِ فِيهِ، فَلَمْ يَنْجُسْ بِفَضْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَا بِمَوْتِ الْحَيَوَانِ كَالشَّعْرِ. وَالْخَبَرُ أُريدَ بِهِ مَا يُقْطَعُ مِنَ الْبَيْمَةِ مِمَّا فِيهِ حَيَاةٌ؛ لِأَنَّهُ بِفَضْلِهِ يَمُوتُ، وَتَفَارِقُهُ الْحَيَاةُ، بِخِلَافِ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَمُوتُ بِفَضْلِهِ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِالشَّعْرِ. وَمَا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ لَا بَأْسَ بِعِظَامِهِ كَالسَّمَكِ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ كَتَذَكِّيَةِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ.

**فصل:** وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَعْتُهَا<sup>(١٢)</sup> نَجِسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَرَوَى أَنَّهُ طَاهِرَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَدَاوُدَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَكَلُوا الْجُبْنَ لَمَّا دَخَلُوا الْمَدَائِنَ<sup>(١٣)</sup>، وَهُوَ يُعْمَلُ بِالْإِنْفَعَةِ، وَهِيَ تُؤْخَذُ مِنْ صِغَارِ النَّعْزِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّبَنِ، وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

وَلَمَّا أَنَّهُ مَائِعٌ فِي وَغَاءِ نَجِسٍ، فَكَانَ نَجِسًا، كَمَا لَوْ حُلِبَ فِي وَغَاءِ نَجِسٍ، وَلَأنَّهُ لَوْ أَصَابَ الْمَيْتَةَ بَعْدَ فَضْلِهِ عَنْهَا لَكَانَ نَجِسًا، فَكَذَلِكَ قَبْلَ فَضْلِهِ، وَأَمَّا الْمَجُوسُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَتَوَلَّوْنَ الذَّبْحَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ جَزَارُهُمُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَلَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَكَانَ الْإِحْتِمَالُ مَوْجُودًا، فَقَدْ كَانَ فِيهِمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَالْأَصْلُ الْجِلُّ، فَلَا يَزُولُ بِالشُّكِّ، / وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ الَّذِينَ قَدِمُوا الْعِرَاقَ مَعَ خَالِدٍ، كَسَرُوا حَيِشًا مِنْ أَهْلِ فَارَسَ، بَعْدَ أَنْ نَصَبُوا الْمَوَائِدَ وَوَضَعُوا طَعَامَهُمْ لِيَأْكُلُوا، فَلَمَّا فَرَّغَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ جَلَسُوا فَأَكَلُوا ذَلِكَ الطَّعَامَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ لَحْمًا، فَلَوْ حُكِمَ بِنَجَاسَةِ مَا ذُبِحَ<sup>(١٤)</sup> فِي بَلَدِهِمْ<sup>(١٥)</sup> لَمَّا أَكَلُوا مِنْ لَحْمِهِمْ شَيْعًا، وَإِذَا حَكَمُوا بِجِلِّ اللَّحْمِ فَالْجُبْنُ أَوْلَى، وَعَلَى هَذَا لَوْ دَخَلَ أَرْضًا

ط ٢٩

(١٢) الْإِنْفَعَةُ، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَنْقِيلِ الْحَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَغْفِيْفِهَا. وَهِيَ لِكُلِّ ذِي كَرَشٍ شَيْءٌ يَسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِهِ أَصْفَرٌ يَعْصِرُ فِي صَوْفَةٍ مَبْتَلَةٍ فِي اللَّبَنِ فَيُغْلِظُ كَالْجُبْنِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ.

(١٣) الْمَدَائِنُ: مَدَنٌ مَجْتَمِعَةٌ بَنَاهَا الْفَرَسُ بَيْنَ الْفَرَاتِ وَدِجْلَةَ، تَوَسَّطُوا بِهَا مَصْبَ الْفَرَاتِ فِي دِجْلَةَ، ثُمَّ نَحَلَ عَنْهَا النَّاسَ إِلَى الْكُوفَةِ وَبَصْرَةَ وَوَاسِطَ وَبَغْدَادَ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَنَّ الْمَسْمُومَ بِهَذَا الْأَسْمِ فِي زَمَانِهِ بَلَدِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالْقَرْيَةِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ سِتَّةَ فَرَاسِخَ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٤٥/٤ - ٤٤٧.

(١٤ - ١٥) فِي م: بِلَدِهِمْ.



فيها مجوسٌ وأهل كتاب، كان له أكلُ جُنَهِمٍ وَلَحِيهِم، اِخْتِجَاجاً يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ وصحابته .

فصل : وإن ماتت الدَّجاجةُ، وفي بطنها بيضةٌ قد صَلَبَ قِشْرُها، فهي طاهرةٌ . وهذا قولُ أُنَى حنيفة، وبعضُ الشافعيةِ، وابنُ المُنْذِرِ .

وكرهها عليُّ بنُ أُنَى طالب، وابنُ عمر، ورَبِيعَةُ، ومالك، واللَّيْثُ، وبعضُ الشافعيةِ؛ لأنها جُزْءٌ مِنَ الدَّجاجةِ .

ولنا أنها بيضةٌ صَلَبَةُ الْقِشْرِ، طَرَأَتِ النجاسةُ عليها، فَأَشْبَهَ ما لو وَقَعَتْ في ماءٍ نَجِسٍ .

وقولهم : إنها جزءٌ منها . غيرُ صَحِيحٍ، وإنما هي مُودَعَةٌ فيها، غيرُ مُتَّصِلَةٍ بها، فَأَشْبَهَتْ الْوَلَدَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا مِنَ الْمَيْتَةِ، ولأنها خارجةٌ من حيوانٍ يُحْلَقُ منها مثلُ أَصْلِهَا، أَشْبَهَتْ الْوَلَدَ الْحَيَّ، وكرههُ الصَّحابةُ لها محمولةٌ على كراهةِ التَّنْزِيهِ، اسْتِقْذَاراً، ولو وَضِعَتِ الْبَيْضَةُ تَحْتَ طَائِرٍ، فَصَارَتْ فَرْخاً، كان طاهراً بِكُلِّ حَالٍ . فإن لم تَكْمُلِ الْبَيْضَةُ، فقال بعضُ أصحابنا : ما كان قِشْرُهُ أَبْيَضَ، فهو طاهرٌ . وما لم يَبْيَضْ قِشْرُهُ فهو نَجِسٌ؛ لأنه ليس عليه حَائِلٌ حَصِينٌ . واختار ابنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ؛ لأنَّ الْبَيْضَةَ عليها غَاشِيَةٌ رَقِيقَةٌ كَالْجُلْدِ، وهو الْقِشْرُ قَبْلَ أَنْ يَقْوَى، فلا يَنْجُسُ منها إِلَّا ما كان لَاقِيَ النجاسةَ، كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ تَطْهَرُ إِذَا غُسِلَتْ؛<sup>(١٥)</sup> لأن لها مِنْ الْقُوَّةِ ما يَمْتَنِعُ تَدَاخُلَ أَجْزَاءِ النجاسةِ فيها، بخلافِ السَّمَنِ .

١٢ - مسألة، قال : (وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ).<sup>(١)</sup>

أراد بِالكَرَاهَةِ التَّحْرِيمَ، ولا خلافَ بين أصحابنا في أن استعمال آتية الذهب والفضة حرامٌ، وهو مذهبُ أُنَى حنيفة، ومالك، والشافعيةِ، ولا أعلمُ فيه

(١٥) في م : « غسّلها » .

(١) في م زيادة : « فإن فعل كره » .

٣٠. خلافاً<sup>(٢)</sup>، /لأن النبي ﷺ قال: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». ونهى عن الشرب في آية الفضة، وقال: «مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ». وقال عليه الصلاة والسلام: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ<sup>(٣)</sup> الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، والنَّهْيُ<sup>(٥)</sup> يَفْتَضِي التحريم، وذكر في ذلك وعيداً شديداً، «يَفْتَضِي التحريم»<sup>(٦)</sup>، وَيُرَوَّى «نَارُ جَهَنَّمَ» بَرَفَعِ الرَّاءَ وَنَصَبِهَا؛ فَمَنْ رَفَعَهَا نَسَبَ الْفَعْلَ إِلَى النَّارِ، وَمَنْ نَصَبَهَا أَضْمَرَ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ، وجعل النَّارَ مفعولاً، تقديره: يُجْرَجُ الشَّارِبُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ. والعلَّةُ في تحريم الشرب فيها ما يتضمَّنه ذلك مِنَ الْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، وهو موجودٌ في الطهارة منها، واستعمالها كيفما كان، بل إذا حُرِّمَ في غير العبادَةِ ففيها أَوْلَى.

فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهَا، أَوْ اغْتَسَلَ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

(٢) في حاشية م: «الخلاف ثابت عن داود، حتى في الأكل، وعن معاوية بن قرة، حتى في الشرب. والحديث خاص بالأكل والشرب، فقياس كل استعمال عليه قياس مع الفارق. كما حققه الشوكاني في نيل الأوطار، وقال: إن الأصل الحل المعتضد بالبراءة الأصلية، وقد أيده حديث: ولكن عليكم بالفضة فالعوا بها لعباً. رواه أحمد وأبو داود».

(٣) في م زيادة: «الذهب و». وليس في مصادر التخریج.

(٤) أخرجهم البخاري، في: باب الأكل في إناء مفضض، من كتاب الأطعمة، وفي: باب الشرب في آية الذهب، وباب آية الفضة، من كتاب الأشربة، وفي: باب لبس الحرير واغترائه للرجال، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٩٩/٧، ١٤٦، ١٩٣. ومسلم، في: باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة.. إلخ، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٣٤/٣، ١٦٣٥، والنسائي، في: باب النهي عن لبس الديباج، من كتاب الزينة. المجتبى ١٧٥/٨. وابن ماجه، في: باب الشرب في آية الفضة، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١١٣٠/٢. والدارمي، في: باب الشرب في المفضض، من كتاب الأشربة. سنن الدارمي ١٢١/٢. والإمام مالك في: باب النهي عن الشرب في آية الفضة والنفخ في الشراب، من كتاب صفة النبي ﷺ. الموطأ ٩٢٤/٢، ٩٢٥. والإمام أحمد، في:

٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠٢، ٣٠١، ٩٨/٦، ٣٢١/١

(٥) في م: «نهي والنهي».

(٦ - ٦) من: الأصل، ١.

أحدهما، تَصِيحُ طهارته. وهو قولُ الشافعي، وإسحاق، وابن المنذر، وأصحابِ الرأي؛ لأنَّ فِعْلَ الطهارة وماءها لا يتعلَّق بشيءٍ من ذلك، أَشَبَّه الطهارة في الدارِ المَعْصُوبَةِ.

والثاني، لا يصحُّ. اختاره أبو بكر؛ لأنه اسْتَعْمَلَ الْمُحَرَّمَ في العبادة، فلم يصحَّ، كالصلاة في الدارِ المَعْصُوبَةِ.

والأوَّلُ أَصَحُّ، ويُفَارِقُ هذا الصلاة في الدارِ المَعْصُوبَةِ؛ لأنَّ أفعال الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود، في الدارِ المَعْصُوبَةِ، مُحَرَّمٌ؛ لَكَوْنِهِ تَصَرُّفًا في مِلْكٍ غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ، وشُعْلًا له، وأفعالُ الوضوءِ؛ من الغَسْلِ، والمَسْحِ، ليس بِمُحَرَّمٍ، إذ ليس هو اسْتِعْمَالًا لِلْإِنَاءِ، ولا تَصَرُّفًا فيه، وإنما يَقَعُ ذلك بعدَ رَفْعِ المَاءِ من الإِنَاءِ، وفَصْلِهِ عنه، فأشَبَّه ما لو عَرَفَ بآنيةِ الفضةِ في إِناءٍ غَيْرِهِ، ثم تَوَضَّأَ به، ولأنَّ المكانَ شَرْطٌ للصلاة، إذ لا يُمْكِنُ وُجُودُهَا في غيرِ مكانٍ، والإِنَاءُ ليس بشرطٍ، فأشَبَّه ما لو صَلَّى وفي يده نَحَاتَمٌ ذَهَبٍ.

**فصل:** فإنَّ جَعَلَ آنيةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَصْبًا لماءِ الوضوءِ، يَتَفَصَّلُ الماءُ عن أعضائه إليه، صَحَّ الوضوءُ؛ لأنَّ الْمُتَفَصِّلَ الذي يَقَعُ في الآنيةِ قد رَفَعَ الحدثَ، فلم يَزُلْ ذلك بوقوعِهِ في الإِنَاءِ. وَيَحْتَمِلُ أن تكونَ / كالتى قَبْلَهَا؛ لأنَّ الفَخْرَ والخَيْلَاءَ ٣٠ ط وكَسَرَ قُلُوبَ الفقراءِ يَحْصُلُ باستعمالِهِ هُنا؛ كحصولِهِ في التى قَبْلَهَا، وفِعْلُ الطهارةِ يَحْصُلُ هُنا قَبْلَ وُصولِ الماءِ إلى الإِنَاءِ، وفي التى قَبْلَهَا بعدَ فَصْلِهِ عنه، فهى مِثْلُها في المعنى، وإن اُفْتَرَقَا في الصُّورَةِ.

**فصل:** وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ آنيةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. وَحَكِيٌّ عن الشافعي أنَّ ذلك لا يَحْرُمُ؛ لأنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ بِتَحْرِيمِ الاستعمالِ، فلا يَحْرُمُ الاتِّخَاذُ، كما لو اتَّخَذَ الرجلُ ثِيَابَ الحريرِ.

ولنا، أنَّ ما حَرَّمَ استعمالُهُ مُطْلَقًا حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ عَلَى هَيْئَةِ الاستعمالِ، كالطَّبُورِ<sup>(٧)</sup>، وأَمَّا ثِيَابُ الحريرِ فَإِنَّمَا لا تَحْرُمُ مُطْلَقًا، فَإِنَّمَا تُبَاحُ لِلنِّسَاءِ، وَتُبَاحُ

(٧) الطَّبُورُ : فارسى معرب ، وهى من آلات اللّهو ذات عنق طويل لها أوتار .

التجارة فيها، ويحرم استعمال الآنية مطلقاً في الشرب والأكل وغيرهما؛ لأن النص ورد بتحريم الشرب والأكل، وغيرهما في معنهما.

ويحرم ذلك على الرجال والنساء؛ لعموم النص فيهما، ووجود معنى التحريم في حقهما، وإنما أبيض التحلي في حق المرأة؛ لحاجتها إلى التزيين للزوج، والتجمل عنده، وهذا يختص الحلّي، فتحص الإباحة به.

**فصل:** فأما المضبب<sup>(٨)</sup> بالذهب أو الفضة، فإن كان كثيراً فهو محرم بكل حال؛ ذهباً كان أو فضة، لحاجة أو لغيرها. وبهذا قال الشافعي.

وأباح أبو حنيفة المضبب، وإن كان كثيراً؛ لأنه صار تابعاً للمباح، فأشبه المضبب باليسير.

ولنا أن هذا فيه سرف وخيلاء، فأشبه الخالص، ويطلق ما قاله بما إذا اتخذ أبواباً من فضة أو ذهب، أو زخفاً، فإنه يحرم، وإن كان تابعاً، وفارق<sup>(٩)</sup> اليسير، فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم.

إذا ثبت هذا، فاختلف أصحابنا؛ فقال أبو بكر: يباح اليسير من الذهب والفضة؛ لما ذكرنا. وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير من الذهب، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه، كأثف الذهب، وما ربط به<sup>(١٠)</sup> أسنائه.

وأما الفضة فيباح منها اليسير؛ لما روى أنس، أن قدح رسول الله ﷺ انكسر، فأخذ مكان الشعب سلسلة من فضة. رواه البخاري<sup>(١١)</sup>؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، وليس فيه سرف ولا خيلاء، فأشبه الضبة من الصفر<sup>(١٢)</sup>. قال القاضي:

---

(٨) المضبب: ما صنعت له ضبة من حديد أو صفر أو غيرهما يشتبه به.

(٩) في م: «أو فارق».

(١٠) سقط من م.

(١١) في: باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه.. إلخ، من كتاب الخمس. صحيح البخاري ١٠١/٤. وانظر: باب الشرب من قدح النبي ﷺ وأنيته، من كتاب الأشربة. صحيح البخاري ١٤٧/٧.

(١٢) الصفر: النحاس.

ويُباح ذلك مع / الحاجة وعَدَمِها؛ لِمَا ذَكَرْنَا، إِلَّا أَنْ مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ لَا يُبَاحُ كَالْحَلَقَةِ؛ وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ كَالضَّيِّعَةِ يُبَاحُ.

وقال أبو الخطَّاب: لَا يُبَاحُ الْيَسِيرُ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي تَشْيِيعِ الْقَدَحِ فِي مَوْضِعِ الْكَسْرِ، وَهُوَ لِحَاجَةٍ، وَمَعْنَى الْحَاجَةِ أَنْ تَدْعُوَ الْحَاجَةَ إِلَى مَا فَعَلَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَتُكْرَهُ مُبَاشَرَةُ مَوْضِعِ الْفَضِيَّةِ بِالِاسْتِعْمَالِ؛ كَيْلَا يَكُونَ مُسْتَعْمِلاً لَهَا. وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ بِأَبْسَاطٍ مِنْ هَذَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

**فصل:** فَأَمَّا سَائِرُ الْآيَةِ فَمُبَاحُ اتِّخَاذِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا، سِوَاهُ كَانَتْ ثَمِينَةً، كَالْيَاقُوتِ وَالْبِلُّورِ <sup>(١٣)</sup> وَالْعَفِيقِ وَالصُّفْرِ وَالْمَخْرُوطِ مِنَ الزُّجَاجِ، أَوْ غَيْرِ ثَمِينَةٍ، كَالْحَشَبِ وَالْحَزَفِ وَالْجُلُودِ.

وَلَا تُكْرَهُ <sup>(١٤)</sup> اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنْهَا <sup>(١٥)</sup> فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ فِي الصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرُّصَاصِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَخْتَارَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَتَغَيَّرُ فِيهَا، وَرُوِيَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تُكْرَهُ رِيحَ النُّحَاسِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، فِي أَخَذِ قَوْلَيْهِ: مَا كَانَ ثَمِينًا لِنَفَاسَةِ جَوْهَرِهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْأَثْمَانِ ثَنِيَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، وَلِأَنَّ فِيهِ سَرَفًا وَخِيَلًا وَكَسْرَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، فَكَانَ مُحَرَّمًا كَالْأَثْمَانِ.

وَلَنَا مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً

(١٣) فِي الْبِلُّورِ لِفَتَانٍ : كَسْرُ الْبَاءِ مَعَ فَحِّ الْلامِ مِثْلُ سَنُورٍ ، وَفَتْحُ الْبَاءِ مَعَ ضَمِّ الْلامِ وَهِيَ مُشَدَّدَةٌ فِيمَا مِثْلُ تَنُورٍ .

(١٤ - ١٥) فِي الْأَصْلِ : « اسْتِعْمَالُهَا » .

في ثَوْرٍ مِنْ صُفْرِ، فَتَوَضَّأَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،<sup>(١٥)</sup> وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، فِي «سُنَنِهِ»،<sup>(١٦)</sup> عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَمِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْرٍ مِنْ شَبِّهِ<sup>(١٧)</sup>. وَلَأَن الْأَصْلَ الْجِلُّ، فَيَبْقَى عَلَيْهِ.

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْأَثْمَانِ؛ لَوُجْهَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، أَن هَذَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا خَوَاصُّ النَّاسِ، فَلَا تَنْكَسِرُ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ بِاسْتِعْمَالِهِ، بِخِلَافِ الْأَثْمَانِ.

وَالثَّانِي، أَن هَذِهِ الْجَوَاهِرَ لِقَلَّتِهَا لَا يَحْصُلُ اتِّخَاذُ الْآيَةِ مِنْهَا إِلَّا نَادِرًا، فَلَا تُفْضَى إِبَاحَتُهَا إِلَى اتِّخَاذِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا، وَتَعْلُقُ التَّحْرِيمُ بِالْأَثْمَانِ الَّتِي هِيَ وَاقِعَةٌ فِي مِطْنَةِ الْكَثْرَةِ، فَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ، كَمَا تَعْلَقُ حُكْمُ التَّحْرِيمِ فِي اللَّبَاسِ بِالْحَرِيرِ، وَجَازَ اسْتِعْمَالُ الْقَصَبِ مِنَ الثِّيَابِ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى قِيَمَةِ الْحَرِيرِ، وَلَوْ<sup>(١٨)</sup> جَعَلَ فَصَّ خَاتِمِهِ جَوْهَرَةً ثَمِينَةً جَازَ، وَخَاتِمُ الذَّهَبِ حَرَامٌ، وَلَوْ جَعَلَ فَصَّهُ ذَهَبًا كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ قَلَّتْ قِيَمَتُهُ.

١٣ - / مسألة، قال: (وَصُوفُ الثَّمِينَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ). يَعْنِي: شَعَرَ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي حَيَاتِهِ وَصُوفُهُ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سَيَرِينَ، وَأَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالُوا: إِذَا غُسِلَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

(١٥) أخرجه البخاري، في: باب الغسل والوضوء في المَغْضَبِ والقِدْحِ والخشب والحجارة، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦١/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء بالصفَر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٩/١. وأبو داود، في: باب الوضوء في آتية الصفَر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١.

وأخرجه مسلم، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة، عن عبد الله بن زيد، ولم يذكر فيه نورا من صفَر. صحيح مسلم ٢١٠/١، ٢١١.

(١٦) في: باب الوضوء في آتية الصفَر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢/١.

(١٧) الشبه من المعادن: ما يشبه الذهب في لونه، وهو أرفع الصُّفَر.

(١٨) في م: «ولأنه لو».

وروى عن أحمد ما يدل على أنه نجس. وهو قول الشافعي؛ لأنه ينمو من الحيوان، فينجس بموته، كأعضائه.

ولنا ما روى عن النبي ﷺ، أنه قال: «لَا بَأْسَ بِمَسْلِكِ<sup>(١)</sup> الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِعَ، وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا إِذَا غَسِلَ». رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>، وقال: لم يأت به إلا يوسف بن السُّفَر، وهو ضعيف. ولأنه لا تفتقر طهارة مُنفصله إلى ذكاة أصله، فلم ينجس بموته، كأجزاء السمك والجراد، ولأنه لا يحلله الموت فلم ينجس بموت الحيوان، كبنيضه، والدليل على أنه لا حياة فيه، أنه لا ينجس ولا يألم، وهما دليل<sup>(٣)</sup> الحياة، ولو انفصل في الحياة كان طاهراً، ولو كانت فيه حياة لنجس بفصله؛ لقول النبي ﷺ: «مَا بَيْنَ مَنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ». رواه أبو داود بمعناه<sup>(٤)</sup>، وما ذكره ينتقض بالبيض، ويُفارق الأعضاء، فإن فيها حياة، وتنجس بفصلها في حياة الحيوان، والنمو بمجرده ليس بدليل الحياة، فإن الحشيش والشجر<sup>(٥)</sup> ينمو، ولا ينجس.

**فصل:** والریش كالشعر فيما ذكرنا؛ لأنه في معناه، فأما أصول الریش، والشعر، إذا كان رطباً إذا تيف من الميِّتة، فهو نجس؛ لأنه رطب في محل نجس، وهل يكون طاهراً بعد غسله؟ على وجهين:

أحدهما، أنه طاهر، كرؤوس الشعر إذا تنجس.

والثاني، أنه نجس؛ لأنه جزء من اللحم لم يستكمل شعراً ولا ريشاً.

**فصل:** وشعر الآدمي طاهر؛ متصلاً ومُنفصلاً، في حياة الآدمي وبعد موته.

وقال الشافعي، في أحد قوليّه: إذا انفصل فهو نجس.<sup>(٦)</sup> ولهم في شعر النبي ﷺ وجهان؛ أحدهما أنه نجس؛<sup>(٧)</sup> لأنه جزء من الآدمي انفصل في حياته، فكان

نجساً كعضوه.

(١) المسلك : الجلد .

(٢) في : باب الدباغ ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٤٧/١ .

(٣) في م : «دليلاً» .

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٩٩ .

(٥) سقط من : الأصل ، ١ .

(٦-٧) سقط من : م .

ولنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، قَالَ أَنَسُ: لَمَّا رَمَى النَّبِيُّ ﷺ، وَنَحَرَ نُسْكُهُ، نَازَلَ الْحَالِقُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ، فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَغَطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَازَلَهُ الشَّقُّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «الْحَلِقُ»<sup>(٨)</sup>، فَحَلَقَهُ، وَأَغَطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ،/ فَقَالَ: «أَقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup>. وَرَوَى أَنُ مَعَاوِيَةَ أَوْصَى أَنْ يُجْعَلَ نَصِيْبُهُ<sup>(١٠)</sup> مِنْهُ فِي يَوْمِهِ إِذَا مَاتَ، وَكَانَتْ فِي قَلَنْسُوَةِ خَالِدٍ شَعْرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَّا سَاغَ هَذَا، وَلَمَّا فَرَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِتَرْتُّبِهِ، وَيَحْمِلُونَهُ مَعَهُمْ تَبَرُّكًا بِهِ<sup>(١١)</sup>، وَمَا كَانَ طَاهِرًا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ طَاهِرًا وَمِنْ سِوَاهُ، كَسَائِرِهِ، وَلَأنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلُهُ طَاهِرٌ، فَمُنْفَصِلُهُ طَاهِرٌ، كَشَعْرِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أَعْضَاءِ الْآدَمِيِّ، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا نَجَاسَتَهَا، فَإِنَّهَا تَنْجَسُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ بِفَصْلِهَا فِي حَيَاتِهِ، بِخِلَافِ الشَّعْرِ.

**فصل:** وَكُلُّ حَيَوَانٍ فَشَعْرُهُ مِثْلُ بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ؛ مَا كَانَ طَاهِرًا فَشَعْرُهُ طَاهِرٌ «حَيًّا وَمَيِّتًا»<sup>(١٢)</sup>، وَمَا كَانَ نَجِسًا فَشَعْرُهُ كَذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَالَةِ الْحَيَاةِ وَحَالَةِ الْمَوْتِ، إِلَّا أَنَّ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهَا لِمَشَقَّةِ الْاِخْتِرَازِ مِنْهَا؛ كَالسَّنَّوْرِ، وَمَا دَوَّنَهَا فِي الْخِلْقَةِ، فِيهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا، أَنَّهَا نَجِسَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً مَعَ وَجُودِ عِلَّةِ التَّنَجِّيسِ لِإِعَارِضٍ،

(٧) فِي م: «أَحَلَقَهُ».

(٨) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ بَيَانِ أَنَّ السَّنَةَ يَوْمَ النُّحْرِ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٩٤٨/٣. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٥٧/١. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ الْحَلْقَ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةٌ الْأُحُوذِيُّ ١٤٦/٤.

(٩) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(١٠) هَذَا خَاصٌّ بِآثَارِ الرُّسُولِ ﷺ الْمُنْفَصِلَةِ مِنْ جَسَمِهِ؛ كَشَعْرِهِ، وَمَاءِ وَضُوئِهِ، وَعِرْقِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُ مَعَ غَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ مَعَ غَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١١-١٢) سَقَطَ مِنْ: م.



وهو الحاجة إلى الغُفْرِ عنها <sup>(١٢)</sup> المشقة التَّحْرُزِ منها <sup>(١٣)</sup>. وقد انْتَفَتِ الحاجة <sup>(١٤)</sup> إلى تطهيرها <sup>(١٥)</sup>. فَتَنَفَى الطَّهَارَةُ.

والثاني، هي طاهرة. وهذا أَصَحُّ؛ لأنها كانت طاهرة في الحياة، والموت لا يقتضي تنجيسها. فَبَقِيَ على <sup>(١٦)</sup> الطَّهَارَةِ. وما ذكرناه للوجه الأول لا يصح، لأننا لا نُسَلِّمُ وجودَ علَّةِ التَّنْجِيسِ، ولئن سَلَّمْنَاهُ غيرَ أَنَّ الشَّرْعَ أَلْغَاهُ، ولم يَثْبُتِ اعتباره في موضع، فليس لنا إثباتُ حُكْمِهِ بِالتَّحْكُمِ.

**فصل:** واختلفت الرواية عن أحمد في الحَرْزِ بِشَعْرِ الخنزير، فَرَوَى عنه كراهته، وحكى ذلك عن ابن سيرين، والحكم، وحَمَّاد، وإسحاق، والشافعي؛ لأنه استعمالٌ لِلْعَيْنِ التَّنْجِيسَةِ، ولا يَسَلِّمُ من التَّنْجِيسِ بها، فَحَرَّمَ الانتفاعَ بها، كجِلْدِهِ.

والثانية، يجوزُ الحَرْزُ به. قال: وباللَّيْفِ أَحَبُّ إلينا.

ورخص فيه الحسن، ومالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة؛ لأن الحاجة تَدْعُو إليه. وإذا حَرَزَ به شيئاً رَطْباً، أو كانت الشعرة رَطْبَةً نَجَسَ، ولم يَطْهَرْ إِلَّا بِالْعَسَلِ. قال ابن عَقِيل: وقد رَوَى عن أحمد، أنه لا بَأْسَ به. ولعله قال ذلك لأنه لا يَسَلِّمُ النَّاسُ منه، وفي تَكْلِيفِ غَسْلِهِ/ إتلافُ أموال الناس، فالظاهرُ أن أحمد إنما عَنَى لا بَأْسَ بِالْحَرْزِ، فأما الطَّهَارَةُ فلا بُدَّ منها. والله أعلم.

**فصل:** والمشركون على ضربين: أهل كتاب، وغيرهم.

فأهل الكتاب يُباحُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ وشرابهم، والأكلُ في آيَتِهِمْ، ما لم يتحقق نجاستها. قال ابن عَقِيل: لا تختلف الرواية في أنه لا يحرم استعمالُ أوانيهم؛ وذلك لقول الله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ﴾ <sup>(١٧)</sup>. ورَوَى عن عبد الله بن الْمُغَفَّل، قال: دُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرَ،

(١٢ - ١٣) في م: للمشفة. هـ.

(١٣ - ١٤) سقط من: م.

(١٤) سقط من: م.

(١٥) سورة المائدة ٥. ولم يرد في الأصل، أ: وطعامكم حل لهم هـ.

فالتزمتُهُ، وقلتُ: والله لا أُعْطَى أحداً منه شيئاً. فالتفتُ، فإذا رسولُ الله ﷺ يَتَسَيَّمُ. <sup>(١٦)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ <sup>(١٧)</sup>. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ يَهُودِيٍّ بِخُبْزٍ وَإِهَالَةٍ سِنِيَّةٍ <sup>(١٨)</sup>. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ» <sup>(١٩)</sup> وَكِتَابُ «الزَّهْدِ» <sup>(٢٠)</sup>، وَتَوْضُأً عَمْرٍ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ <sup>(٢١)</sup>.  
وَهَلْ يُكْرَهُ لَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِيهِمْ؟

عَلَى رَوَاتَيْنِ:

أَحَدَاهُمَا، لَا يُكْرَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالثَّانِيَةِ، يُكْرَهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُثَيْنِيُّ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضِي قَوْمٍ <sup>(٢٢)</sup> أَهْلُ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، <sup>(٢٣)</sup> وَأَقْلُ

(١٦ - ١٧) سقط من: الأصل، ١.

ورواه مسلم، في: باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب، من كتاب الجهاد ١٣٩٣/٣. وأخرجه البخاري بمعناه، في: باب ما يصب من الطعام في أرض الحرب من كتاب الخمس، وفي: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازي، وفي باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١١٦/٤، ٧٢/٥، ١٢٠/٧.

وأخرجه أبو داود، في: إباحة الطعام في أرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٦٠/٢. والنسائي، في: باب ذبائح اليهود، من كتاب الضحايا. المجتبى ٢٠٩/٧. والدارمي، في: باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنيمة، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٣٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٤، ٥٦/٥.

(١٧) الإهالة: الودك المذاب، والسنخة: المتغيرة الریح.

(١٨) في الجزء الثالث، صفحة ٢١١.

(١٩) الذي ورد في الزهد صفحة ٣٠ حديث أنس: مشيت إلى رسول الله ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة.

(٢٠) انظر: الأم ٧/١.

(٢١) سقط من: الأصل، ١.

(٢٢) أخرجه البخاري، في: باب صيد القوس، وباب مجاء في الصيد، وباب آنية الجيوس والمينة، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١١١/٧، ١١٤، ١١٧. ومسلم، في: باب الصيد بالكلاب، المعلمة، من كتاب الصيد. صحيح مسلم ١٥٣٢/٣. وأبو داود في: باب الأكل في آنية أهل =

أحوال النَّهْيِ الْكَرَاهَةُ،<sup>(٢٣)</sup> ولأنهم لا يَتَوَرَّعُونَ عن النجاسة، ولا تَسَلَّمُ آيَتُهُمْ من أَطْعِمَتِهِمْ، وأَدْنَى مَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ الْكَرَاهَةُ،<sup>(٢٤)</sup> وَأَمَّا ثِيَابُهُمْ فَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ، أَوْ عَلاَ مِنْهَا؛ كَالْعَمَامَةِ وَالطَّيْلَسَانِ<sup>(٢٥)</sup> وَالثَّوبِ الْفَوْقَانِيِّ، فَهُوَ طَاهِرٌ، لَا بَأْسَ بَلْبُسِهِ، وَمَا لَاقَى عَوْرَاتِهِمْ؛ كَالسَّرَاوِيلِ وَالثَّوبِ السُّفْلَانِيِّ وَالْإِزَارِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ. يَعْنِي: مَنْ صَلَّى فِيهِ. فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، وَجُوبُ الْإِعَادَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي. وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، الْإِزَارَ<sup>(٢٦)</sup> وَالسَّرَاوِيلَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَعَبَّدُونَ<sup>(٢٧)</sup> بِتَرْكِ النَجَاسَةِ، وَلَا يَتَحَرَّزُونَ مِنْهَا، فَالظَّاهِرُ نَجَاسَةُ مَا وَلِيَ مَخْرَجَهَا. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْحَطَّابِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشُّكِّ.

الضرب الثاني، غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُمْ الْمَجُوسُ، وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ، وَنَحْوُهُمْ، فَحُكْمُ ثِيَابِهِمْ حُكْمُ ثِيَابِ أَهْلِ الدِّمَةِ، وَأَمَّا أَوَانِيهِمْ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ آيَتِهِمْ، لِأَنَّ أَوَانِيَهُمْ لَا تَخْلُو مِنْ أَطْعِمَتِهِمْ، وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ، فَلَا تَخْلُو أَوَانِيَهُمْ مِنْ وَضْعِهَا فِيهَا.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: حُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَثِيَابُهُمْ وَأَوَانِيَهُمْ طَاهِرَةٌ، مُبَاحَةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ، / مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ نَجَاسَتَهَا. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

و ٣٣

= الْكِتَابُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنْ أَيْ دَلِيلُ ٣٢٧/٢ . وَالتَّرْمِذِيُّ ، قَ : بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ ، وَفَ : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْفَاعِ بِأَنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ ، وَفَ : بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنِيَةِ الْكُفَّارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٥٢/٦ ، ٥١/٧ ، ٢٩٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، قَ : بَابُ صَيْدِ الْكَلْبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، قَ : بَابُ الشَّرْبِ فِي أَنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ ، سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٢٣٤/٢ ، ٢٣٤ . وَالإِمَامُ أَحْمَدُ ، قَ : الْمُسْنَدُ ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥ .

(٢٣ - ٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٤) الطَّيْلَسَانُ ؛ مَثَلَةُ اللَّامِ ؛ كَسَاءٌ ، مَعْرَبٌ .

(٢٥) قَ فِي مَ : «الْأَزَرُ» .

(٢٦) كَذَا وَرَدَ بِالنَّسْخِ .

وأصحابه تَوَضَّؤُوا مِنْ مَرَادَةٍ (٢٧) مُشْرِكَةٍ. (٢٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٨). وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشُّكِّ.

وظاهر كلام أحمد، رحمه الله، مثل قول القاضي، فإنه قال في المَجُوسِ: لَا يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ إِلَّا الْفَاكَهُةُ. لَأَنَّ الظَّاهِرَ نَجَاسَةُ آنِيَتِهِمُ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي أَطْعَمَتِهِمْ، فَأَشْبَهَتْ السَّرَاوِيلَ مِنْ ثِيَابِهِمْ.

وَمَنْ يَأْكُلُ الْخَنْزِيرَ مِنَ النَّصَارَى، فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُمْ أَكْلَهُ، أَوْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، أَوْ يَذْبَحُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ وَنَحْوِهِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِإِتِّفَاقِهِمْ فِي نَجَاسَةِ أَطْعَمَتِهِمْ. وَمَتَى شُكٌّ فِي الْإِنَاءِ؛ هَلِ اسْتَعْمَلُوهُ فِي أَطْعَمَتِهِمْ، أَوْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوهُ، فَهُوَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ.

وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَنْسِبُهُ الْكُفَّارُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، إِنَّمَا كَانَ لِبَاسُهُمْ مِنْ نَسِيجِ الْكُفَّارِ.

فَأَمَّا ثِيَابُهُمْ، الَّتِي يَلْبَسُونَهَا، فَأَبَاحَ الصَّلَاةَ فِيهَا الثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي ثَوْبِ الْكُفَّارِ: يَلْبَسُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ صَلَّى فِيهِ يُعِيدُ، مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ.

وَلَنَا أَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وَلَمْ تَرْتَجَعْ جِهَةُ التَّنَجِيسِ فِيهِ، فَأَشْبَهَ مَا نَسَجَهُ الْكُفَّارُ.

**فصل: وثبأح الصلاة في ثياب الصبيان، مالم تُتَيَقَّنْ نَجَاسَتُهَا. وبذلك قال الثَّوْرِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛** لِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ رَوَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى

---

(٢٧) فِي الْأَصْلِ: «إِدَاوَةٌ» .

(٢٨ - ٢٨) مِنْ: م .

وَلَمْ نَجِدْهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ . وَانْظُرْ تَعْلِيقَ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَبْيَانِيِّ عَلَيْهِ، فِي: «أَرْوَاءِ الْغَلِيلِ ٧٢/١ - ٧٤» . وَقَوْلُهُ: «وَالْمُؤَلَّفُ» - أَيْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ سَالِمَ بْنِ ضُويَانَ - تَبِعَ فِيهِ مَجْدُ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَغْنَى أَسْبَقَ مِنْ مَجْدِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، حَيْثُ تَوَلَّى سَنَةَ عَشْرِينَ وَسِتِّائَةً، وَتَوَلَّى مَجْدُ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَضَرِ، ابْنَ تَيْمِيَّةٍ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَسِتِّائَةً .

وهو حاملٌ أمانة بنتُ أبي العاصي بن الربيع. مُتَّفَقٌ عليه،<sup>(٢٩)</sup> وكان النبي ﷺ يُصَلِّيْ فإِذَا سَجَدَ وَثَبَ الحَسَنُ والحسينُ عَلَى ظَهْرِهِ.<sup>(٣٠)</sup>

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اِحْتِمَالِ غَلْبَةِ النَجَاسَةِ لَهُ.

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبِ الْمَرْأَةِ الَّذِي تَحِيضُ فِيهِ؛ إِذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ إِصَابَةُ النَجَاسَةِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وَالتَّوَقُّيُ لَذَلِكَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ إِصَابَةَ النَجَاسَةِ إِيَّاهُ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣١)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَعْرِنَا وَلُحُفِنَا.

وَلُعَابُ الصَّبْيَانِ طَاهِرٌ، وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَامِلَ الْحَسَنِ<sup>(٣٢)</sup> بِنِ عَالِي<sup>(٣٣)</sup> عَلَى عَاتِقِهِ، وَلُعَابُهُ يَسِيلُ عَلَيْهِ.<sup>(٣٤)</sup> وَحَمَلُ أَبُو بَكْرٍ الْحَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ، وَلُعَابُهُ يَسِيلُ، وَعَلَى إِلَى جَانِبِهِ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ:  
وَأَبَايَ شَيْبَةَ النَّبِيِّ لَا شَيْبَةً بَعْلِي  
وعَلَى يَضْحَكُ.<sup>(٣٥)</sup>

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب رحمة الولد وتقبيله ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٣٧/١ ، ٨/٨ . ومسلم ، في : باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ، من كتاب المساجد : صحيح مسلم ٣٨٥/١ . وأبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة ، سنن أبي داود ٢١٠/١ ، ٢١١ . والنسائي ، في : باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٠/٣ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١٧٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٤/٥ .

(٣٠) انظر : باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ، من كتاب الصلاة ، في سنن النسائي . المجتبى ١٨٢/٢ ، والمسند ، للإمام أحمد ٤٩٤/٣ ، ٤٦٧/٦ .

(٣١) في : باب الصلاة في شعر النساء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الصلاة في شعر النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٨٨/١ ، ١٥٠ . وأخرج نحوه الترمذي ، في : باب كراهية الصلاة في لحف النساء ، من أبواب الجمعة وبقية أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٠/٣ .

(٣٢ - ٣٣) سقط من : م .

(٣٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب اللعاب يصبب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٩/٢ ، ٤٠٦ ، ٤٦٧ .

(٣٤ - ٣٥) من : م . وأخرجه البخاري ، في : باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٢٢٧/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨/١ .

**فصل:** وإذا صَبَغَ فِي حُبِّ صَبَّاحٍ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ، سِوَاكَ  
الصَّبَّاحِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا<sup>(٣٥)</sup>. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَإِنْ تَحَقَّقَتْ  
نَجَاسَتُهُ طَهَّرَ بِالغَسْلِ، وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الدَّمِ: «لَا يَضُرُّكَ  
أَثَرُهُ»<sup>(٣٦)</sup>.

٣٣ ظ / **فصول في الفطرة:** رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرَةُ  
خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ».   
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٧)</sup>. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكِ،  
وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأُظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ، وَحُلُّي الْعَائَةِ،  
وَإِتْقَاصُ الْمَاءِ». قَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ: وَتَسْيِثُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
الْمُضْمَضَةُ<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٥) في م: كافرًا .

(٣٦) تقدم في صفحة ٨٠ .

(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب قص الشارب ، وباب تقليم الأظفار ، من كتاب اللباس ، وفي :  
باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان : صحيح البخاري ٢٠٦/٧ ،  
٨١/٨ . ومسلم ، في : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢١/١ ، ٢٢٢ . وأبو  
داود ، في : باب في أخذ الشارب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٢/٢ . والترمذي ، في : باب  
مآء في تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ٢١٥/١٠ . والنسائي ، في : باب ذكر  
الفطرة ، الاختان ، تقليم الأظفار ، تنف الإبط ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب من السنن الفطرة ،  
وباب ذكر الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٧/١ ، ١٨ ، ١١١/٨ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في :  
باب الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٧/١ . والإمام مالك ، في : باب مآء في السنة  
من الفطرة ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٢١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩/٢ ،  
٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩ . وانظره أيضا في ١١٨/٢ ، ٢٦٤/٤ .

(٣٨) أخرجه مسلم ، في : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٣/١ .  
وأبو داود ، في : باب السواك من الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٣/١ . والنسائي ، في :  
باب من السنن الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٠٩/٨ ، ١١٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في  
تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ٢١٦/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٧/٦ .  
ويأتي تفسير البراجم في صفحة ١١٩ .

الاستِحْدَاد: خَلَقَ الْعَانِيَةَ، <sup>(٣٩)</sup> اسْتَفْعَالَ مِنَ الْحَدِيدِ. <sup>(٣٩)</sup>  
 وَائْتِقَاصُ الْمَاءِ: الْاسْتِنْجَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَقْطَعُ التَّوَلَّ وَيُرُدُّهُ.  
 قَالَ أَبُو دَوَادٍ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ، قَالَ: خَمْسُ كُلِّهَا  
 فِي الرَّأْسِ. ذَكَرَ مِنْهَا الْفَرْقُ. وَلَمْ يَذْكُرْ إِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ. <sup>(٤٠)</sup>  
 قَالَ أَحْمَدُ: الْفَرْقُ سُنَّةٌ. قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُشْهَرُ نَفْسُهُ! قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ قَدْ <sup>(٤١)</sup>  
 فَرَّقَ، وَأَمَرَ بِالْفَرْقِ.

**فصل:** فَأَمَّا الْخِتَانُ فَوَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ، وَمَكْرُمَةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ  
 بِوَاجِبٍ عَلَيْهِنَّ. هَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَحْمَدُ: الرَّجُلُ أَشَدُّ، وَذَلِكَ أَنَّ  
 الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَخْتَتِنْ، فَتَلِكِ الْجِلْدَةُ مَدْلَاةٌ عَلَى الْكَمَرَةِ، وَلَا يُنْقَى مَا تَمَّ، وَالْمَرْأَةُ  
 أَهْوَنُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُشَدُّ فِي أَمْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ لَا حَجَّ لَهُ وَلَا  
 صَلَاةَ. يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَخْتَتِنْ، وَالْحَسَنُ يُرَخِّصُ فِيهِ، يَقُولُ: إِذَا أَسْلَمَ لَا يُبَالِي أَنْ لَا  
 يَخْتَتِنْ. يَقُولُ: أَسْلَمَ النَّاسُ؛ الْأَسْوَدُ، وَالْأَبْيَضُ، لَمْ يُفْتَشْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَخْتَتِنُوا.  
 وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ: أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ، فَلَوْلَا أَنَّ الْخِتَانَ وَاجِبٌ <sup>(٤٢)</sup> لَمْ  
 يَجْزِ هُنَاكَ حُرْمَةُ الْمُخْتُونِ بِالنَّظَرِ إِلَى عَوْرَتِهِ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَأنَّهُ مِنْ شِعَارِ الْمُسْلِمِينَ،  
 فَكَانَ وَاجِبًا، كَسَائِرِ شِعَارِهِمْ، وَإِنْ أَسْلَمَ رَجُلٌ كَبِيرٌ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ  
 الْخِتَانَ، <sup>(٤٣)</sup> سَقَطَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْعُسْلَ وَالْوُضُوءَ وَغَيْرَهُمَا يَسْقُطُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ

(٣٩ - ٣٩) سقط من : ١

(٤٠) باب السواك من الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٣/١ . ورواه البيهقي ، في :  
 باب السنة في الأخذ من الأظفار والشارب ... إلخ ، من كتاب الطهارة سنن البيهقي ١٤٩/١ .

(٤١) سقط من : الأصل .

(٤٢) في الأصل ، ١ : فرض .

(٤٣) في م : من الختان .

منه، فهذا أولى. وإن أمن على نفسه لزمه فعله، قال حنبل: <sup>(٤٤)</sup> سألت أبا عبد الله عن الذمى إذا أسلم، ترى له أن يطهر بالختانة؟ قال: لا يذ له من ذلك. قلت: وإن كان كبيراً أو كبيرة؟ قال: أحب إلي أن يتطهر؛ لأن الحديث: «اغتثن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة»، <sup>(٤٥)</sup> قال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾. <sup>(٤٦)</sup>

وَيُشْرَعُ الْخِتَانُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ أَيْضاً. قال أبو عبد الله: حديث النبي ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ» <sup>(٤٧)</sup> فيه بيان أن النساء كن يحنثن، وحديث عمر: «إِنَّ خِتَانَةَ حَتَّتْ، فَقَالَ: «أَبْقَى مِنْهُ شَيْئاً إِذَا حَفَضَتْ». وَرَوَى الْحَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، وَمَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ». <sup>(٤٨)</sup> وعن جابر بن زيد مثل ذلك موقوفاً عليه، وروى عن النبي

و ٣٤

(٤٤) أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، كان ثقة ثبتاً صدوقاً، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. طبقات الخاتبة ١/٤٣ - ١٤٥، المعبر ٥١/٢.

(٤٥) أخرجه البخاري، في: باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، من كتاب الأنبياء، وفي: باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط، من كتاب الاستبذان. صحيح البخاري ١٧٠/٤، ٨١/٨، ومسلم، في: باب فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨٣٩/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٣٢٢/٢، ٤١٨، ٤٣٥.

(٤٦) سورة الحج ٧٨. وجاء في الأصل، ١: «اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم». وهو خطأ، إنما ذلك قوله تعالى، في سورة آل عمران ٩٥: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

(٤٧) أخرجه البخاري، في: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١، ٢٧٢. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. والترمذي، في: باب ماجاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٦٤، ١٦٥. والنسائي، في: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٩٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والإمام مالك، في: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٤٥ - ٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٨/٢، ١١٥/٥، ٤٧/٦، ٩٧، ١١٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٦١، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٦٥.

(٤٨) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٧٥/٥. وانظر الجامع الكبير، للسيوطي ١/٤٠٩.



ﷺ، أنه قال لِلْخَافِضَةِ: «أُشِمِّي وَلَا تَنْهَكِي»<sup>(٤٩)</sup> فَإِنَّهُ أَخْطَى لِلزَّوْجِ، وَأَسْرَى  
لِلزَّوْجَةِ»<sup>(٥٠)</sup>.

وَالْخَفْضُ: خِتَانَةُ الْمَرْأَةِ.

**فصل:** وَالِاسْتِخْدَاثُ: حَلَقُ الْعَانَةِ. وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ، وَيَنْفَحِشُ  
بِتَرْكِه، فَاسْتَحَبَّ إِزَالَتَهُ، وَبَأَى شَيْءَ أَزَالِهِ صَاحِبُهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ إِزَالَتَهُ.  
قِيلَ لِأَيُّ عَبْدِ اللَّهِ: تَرَى أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ سِفْلَتَهُ بِالْمِقْرَاضِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْصِ؟ قَالَ:  
أَرْجُو أَنْ يُجْزَى، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَنَفَّ  
عَائَتِهِ؟ قَالَ: وَهَلْ يَقْوَى عَلَى هَذَا أَحَدٌ؟ وَإِنْ أَطْلَى بُنُورَهُ<sup>(٥١)</sup>، فَلَا بَأْسَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا  
يَدْعُ أَحَدًا إِلَى غُورَتِهِ، إِلَّا مَنْ يَجِلُّ لَهُ الْإِطْلَافُ عَلَيْهَا، مِنْ زَوْجَةٍ، أَوْ أُمَةٍ. قَالَ  
أَبُو الْعَبَّاسِ النَّسَائِيُّ: «ضَرَبْتُ لِأَيُّ عَبْدِ اللَّهِ نُورَهُ، وَنُورَتُهُ بِهَا، فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى عَائَتِهِ  
نُورَهَا هُوَ. وَرَوَى الْحُلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كُنْتُ أَطْلِي ابْنَ عَمَرٍ، فَمِذَا بَلَغَ  
عَائَتَهُ نُورَهَا هُوَ بِيَدِهِ. وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: «<sup>(٥٢)</sup> كَانَ أَبُو  
عَبْدِ اللَّهِ لَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ، وَإِذَا احْتَاكَ إِلَى الثَّوْرَةِ تَنَوَّرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَصْلَحَتْ لَهُ غَيْرَ  
مَرَّةٍ نُورُهُ تَنَوَّرَ بِهَا، وَاشْتَرَيْتُ لَهُ جِلْدًا لِيَدَيْهِ<sup>(٥٣)</sup>، فَكَانَ يَدْخُلُ يَدَيْهِ<sup>(٥٣)</sup> فِيهِ، وَيُنَوِّرُ

(٤٩) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: شَبَّهَ الْقَطْعَ السَّيْرَ بِالْحَمَامِ الرَّائِحَةِ، وَالنَّهْكَ بِالْمَبَالِغَةِ فِيهِ، أَيْ أَقْطَعُ بَعْضَ النُّوَاةِ  
وَلَا تَتَصَافِلُهَا. الْهَيْئَةُ: فِي: بَابِ الْخِتَانِ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ. مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ١٧٢/٥. وَقَالَ: رَوَاهُ

(٥٠) ذَكَرَهُ الْهَيْثُمِيُّ، فِي: بَابِ الْخِتَانِ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ. مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ١٧٢/٥. وَقَالَ: رَوَاهُ  
الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.  
وَرَوَاهُ بِاخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخِتَانِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنَ أَيْ  
دَاوُدَ ٦٥٧/٢.

(٥١) الثَّوْرَةُ: حَجَرُ الْكَلَسِ، ثُمَّ غَلِبَتْ عَلَى أَخْلَاطِ تَضَافُ إِلَى الْكَلَسِ مِنْ زَرْنِخٍ وَغَيْرِهِ، وَتُسْتَعْمَلُ  
لِإِزَالَةِ الشَّعْرِ.

(٥٢) الْخَبَرُ فِي: مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ٢٧٥.

(٥٣) فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «يَدُهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

نَفْسَهُ . وَالْحَلَقُ أَفْضَلُ لِمُوَافَقَتِهِ الْخَيْرَ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ : هُوَ مِمَّا أَخَذْتُمَا مِنَ النَّبِيِّينَ .  
يعنى : التَّوَرَةَ .

**فصل :** وَتُتْفُ الْإِبْطُ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَمَحُشُ بِتَرْكِهِ . وَإِنْ أَرَاكَ الشَّعْرَ  
بِالْحَلَقِ أَوْ التَّوَرَةِ جَارَ ، وَتُتْفُ أَفْضَلُ لِمُوَافَقَتِهِ الْخَيْرَ ، قَالَ حَرْبٌ : قُلْتُ لِإِسْحَاقَ :  
تُتْفُ الْإِبْطُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ بِتَوَرَةٍ ؟ قَالَ : تُتْفُ إِنْ قَدَّرَ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَتَفَاحَشُ إِذَا تَرَكَهَا ،  
وَرُبَّمَا حَكَ بِهَ الْوَسْخُ ، فَيَجْتَمِعُ تَحْتَهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَنَبِّئَةِ ، فَتَصِيرُ رَائِحَةٌ ذَلِكَ فِي  
رُءُوسِ الْأَصَابِعِ . وَرُبَّمَا مَنَعَ وَصُولَ مَاءِ<sup>(٥٤)</sup> الطَّهَّارَةِ إِلَى مَائِحَتِهِ ، وَقَدْ رَوَيْنَا فِي  
خَيْرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا لِي لَا أَسْهُو ؟ وَأَنْتُمْ تَذْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا<sup>(٥٥)</sup> » وَرُفِعَ<sup>(٥٦)</sup>  
أُحَدِّثُكُمْ / بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأُتْمَلِيهِ<sup>(٥٧)</sup> . وَمَعْنَاهُ : أَنَّ إِحْدَكُمْ يُطِيلُ أَظْفَارَهُ ثُمَّ يَحْكُ بِهَا  
رُفْعُهُ وَمَوَاضِعَ التَّنِينَ ، فَتَصِيرُ رَائِحَةٌ ذَلِكَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ  
مُسْتَسْلِلٍ قَدْ سَمِعْنَاهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْلُمُ أَظْفَارَهُ  
يَوْمَ الْحَمِيسِ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا عَلِيُّ ، قَصِّ الظُّفْرَ وَتُتْفُ الْإِبْطُ وَحَلِّقِ الْعَانَةَ يَوْمَ  
الْحَمِيسِ ، وَالتَّمْسِلُ وَالطَّبِيبُ وَاللِّبَاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ « مَنْ قَصَّ  
أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا لَمْ يَرَّ فِي عَيْنَيْهِ رَمْدًا<sup>(٥٨)</sup> » . وَفَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ بِأَنْ يَبْدَأَ

(٥٤) سقط من : م .

(٥٥) القلح ، بالتحريك : صفرة تعلو السنان ، ووسخ يركبها . والرجل أقْلَح ، والجمع قُلْح . النهاية ٩٩/٤ .

(٥٦) أراد بالرفع هنا : وسخ الظفر . وأصل الرفع بالضم والفتح : واحد الأرفاغ ، وهى أصول  
المغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوى الأعضاء وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق . النهاية  
٢٤٤/٢ .

(٥٧) قال الميشتى : رواه الطبراني والبيهقي باختصار ، ورجال البزار ثقات ، وكذلك رجال الطبراني  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . مجمع الزوائد ١٦٨/٥ .

(٥٨) فى حاشية م : « هذا الحديث غير ثابت . قال السخاوى فى المقاصد الحسنة : لم يثبت فى كيفية  
قص الأظافر ولا فى تعيين يوم له شىء عن النبى ﷺ ، وما يعزى لعل فباطل » . وانظر تذكرة  
الموضوعات ١٦٠ .

بِخَنْصَرِ الْيُمْنَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْإِبْهَامَ ثُمَّ الْبِنْصَرَ ثُمَّ السَّبَّابَةَ ثُمَّ الْبَائِبَهُامَ الْيُسْرَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْخَنْصَرَ ثُمَّ السَّبَّابَةَ ثُمَّ الْبِنْصَرَ .

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُ رُغُوسِ الْأَصَابِعِ بَعْدَ قَصِّ الْأَظْفَارِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْحَكَّ بِالْأَظْفَارِ قَبْلَ غَسْلِهَا يَضُرُّ بِالْجَسَدِ . وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ « غَسَلَ الْبَرَّاجِمَ » فِي تَفْسِيرِ الْفِطْرَةِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْبَرَّاجِمُ : الْعُقْدُ الَّتِي فِي ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، وَالرَّوَاجِبُ : مَا بَيْنَ الْبَرَّاجِمِ . قَالَ : (٥٩) تَنْظِيفُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَتَشَنُّجُ (٦٠) وَيَجْتَمِعُ فِيهَا الْوَسَخُ . (٦١)

وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُ مَا قَلَّمَ مِنْ أَظْفَارِهِ أَوْ أَرَأَلَ مِنْ شَعْرِهِ ، لَمَا رَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مِيلَ بِنْتِ مِشْرَحَ (٦٢) الْأَشْعَرِيَّةِ قَالَتْ : رَأَيْتُ أُمِّي يَقْلِمُ أَظْفَارَهُ وَيَذْفِيهَا ، وَيَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْعُلُ ذَلِكَ . (٦٣) وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : كَانَ يُعْجِبُهُ دَفْنُ الدَّمِ . وَقَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ أَيَذْفِيهِ أَمْ يَلْقِيهِ ؟ قَالَ : يَذْفِيهِ ، قُلْتُ : بَلَعَكَ فِيهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَذْفِيهِ . وَرَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَمَرَ بِدَفْنِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ ، وَقَالَ : « لَا يَتَلَعَّبُ (٦٤) بِهِ سَحْرَةُ بَنِي آدَمَ » . (٦٥) أَوْ كَمَا قَالَ : وَلَأنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ ، فَاسْتَحَبَّ دَفْنَهُ كَأَعْضَائِهِ . (٦٥)

**فصل:** وَاتَّخَاذُ الشَّعْرِ أَفْضَلُ مِنْ إِرْأَالِهِ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ ؟ فَقَالَ : سُنَّةٌ حَسَنَةٌ ، لَوْ أُمَكَّنْتَنَا اتَّخَذْنَاهُ . وَقَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ

(٥٩) سقط من : م .

(٦٠) في م : « تسخ » ، والصواب في : الأصل ، ا ، ومعالم السنن . ومعنى تشنج : تقبض .

(٦١) معالم السنن ٣١/١ .

(٦٢) انظر : الإكمال ، لابن ماکولا ٧/٧٩ ، ٢٥٢ .

(٦٣) قال الهيثمي : رواه البزار والطبرانی في الكبير والأوسط ، من طريق عبيد الله بن سلمة بن هرام ، عن أبيه ، وكلاهما ضعيف ، وأبوهُ وَثَقُ . مجمع الروائد ١٦٨/٥ .

(٦٤) في م : « يتلاعب » . والمثبت في : الأصل ، ا .

(٦٥ - ٦٥) سقط من : م . وهو في : الأصل ، ا .

ﷺ جُمَّةٌ. (٦٦) وقال: تَسْعَةُ من أصحابِ النبي ﷺ لهم شَعْرٌ. وقال: عَشْرَةٌ لهم جُمَمٌ. وقال في بعض الحديث: إن شَعَرَ النَّبِيِّ ﷺ كان إلى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. (٦٧) وفي بعض الحديث: إلى مَنْكِبَيْهِ. وَرَوَى البراءُ بن عازِبٍ، قال: ما رأيتُ (٦٨) مِنْ ذِي (٦٨) لِمَةٍ في حُلَّةٍ حُمْراءَ أَحْسَنَ من رسولِ الله ﷺ، له شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ. مُتَّفَقٌ عليه. (٦٩) وَرَوَى ابنُ عُمَرَ، عن النبي ﷺ، / قال: «رَأَيْتُ ابْنَ مَرْيَمَ لَهُ لِمَةٌ» (٧٠).

(٦٦) انظر: باب في صفة النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤. و: باب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجمعة، من كتاب الزينة. المجتبى من السنن، للنسائي ١١٥/٨، ١٥٩. والمسند، للإمام أحمد ٢٨١/٤، ٢٩٥.

(٦٧) وورد أيضا: «إلى أنصاف أذنيه» و«لا يجاوز شعره شحمة أذنيه». انظر: باب صفة النبي ﷺ، من كتاب المناقب، وباب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٢٨/٤، ٢٠٧/٧. وباب في صفة النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤. وباب الرخصة في الحلة الحمراء، من كتاب اللباس، وباب ماجاء في الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٧٤/٢، ٣٩٩. وباب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجمعة، من كتاب الزينة. المجتبى من السنن، للنسائي ١٥٨/٨ - ١٦٠. والمسند ١١٣/٣، ١٣٥، ١٥٧، ٢٠٣، ٢٤٩.

(٦٨ - ٦٩) في م: «ذاه»، والمثبت في الأصل: ا، ومصادر التخريج.

(٦٩) أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨. ومسلم، في: باب في صفة النبي ﷺ، وباب صفة شعر النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤، ١٨١٩. وأبو داود، في: باب ماجاء في الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٩/٢. والنسائي، في باب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجمعة، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٥/٨، ١١٦، ١٦٠. والترمذي، في باب ماجاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال، من أبواب اللباس، وفي: باب ماجاء في صفة النبي ﷺ، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ٢٢٨/٧، ١١٦/١٣. والإمام أحمد، في المسند ٢٩٠/٤، ٣٠٠.

وفي الباب عن أنس رضي الله عنه، أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨. والإمام أحمد، في المسند ١١٨/٣، ١٢٥، ٢٤٥، ٢٦٩.

(٧٠) أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس، وفي: باب رؤيا الليل، من كتاب التعبير. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨، ٤٣/٩. ومسلم، في: باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٥٤/١ - ١٥٦. والإمام مالك، في: باب ماجاء في صفة عيسى ابن مريم عليه السلام، والدجال. الموطأ ٩٢٠/٢. والإمام أحمد، في المسند ١٢٧/٢.

قال الحَلَّالُ: سألتُ أحمدَ بنَ يحيى - يعنى <sup>(٧١)</sup>تَعَلَّباً - عن اللَّمَّةِ؟ فقال: ما أَلَمْتُ بالأذُنِ. والْجَمَّةُ: ما طالَتْ. وقد ذَكَرَ البراءُ بنَ عازِبٍ في حَدِيثِهِ: أنْ شَعَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، وقد سَمَّاهُ لِمَةً.

وَيُسْتَحَبُّ أنْ يَكُونَ شَعْرُ الْإِنْسَانِ عَلَى صِفَةِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، إذا طَالَ فإِلَى مَنْكِبَيْهِ، وإنْ قَصُرَ <sup>(٧٢)</sup>فإِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. وإنْ طَوَّلَهُ فَلَا بَأْسَ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وقال أبو عُبَيْدَةَ: كانَ لَهُ عَقِصَتَانِ، <sup>(٧٣)</sup>وَعُثْمَانُ <sup>(٧٤)</sup>لَهُ عَقِصَتَانِ.

وقال وائِلُ بنُ حُجْرٍ: أتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ولى شَعْرٌ طَوِيلٌ، فَلَمَّا رَأَى قَالَ: «ذَبَابٌ ذَبَابٌ». <sup>(٧٥)</sup>فَرَجَعْتُ فَجَزَّزْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «لَمْ أَغْنِكَ، وَهَذَا أَحْسَنُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. <sup>(٧٦)</sup>

وَيُسْتَحَبُّ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ وإِكْرَامُهُ، لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ <sup>(٧٧)</sup>أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قال: <sup>(٧٨)</sup>«مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ». رواه أَبُو دَاوُدَ.

وَيُسْتَحَبُّ قَرَقُ الشَّعْرِ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَقَ شَعْرَهُ، وذكره مِنَ الْفِطْرَةِ في حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، <sup>(٧٩)</sup>وفى شُرُوطِ عَمْرِ عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ: أنْ لَا يَغْرِقُوا شُعُورَهُمْ، لِئَلَّا يَتَشَبَّهُوا بِالْمُسْلِمِينَ.

(٧١) سقط من: الأصل. وهو أبو العباس الشيباني، صاحب المصنفات في النحو واللغة، المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٨١، ١٨٢.

(٧٢) في الأصل: «قصره».

(٧٣) العقيصة: الشعر المعقوص، وهو نحو من المضمفور، وأصل المعقص: اللى، وإدخال أطراف الشعر في أصوله. النهاية ٢٧٥/٣.

(٧٤) في م زيادة: «كانت» وفي أ: «كان».

(٧٥) الذباب: الشؤم. وقيل: الشر الدائم. النهاية ١٥٢/٢.

(٧٦) في: باب كراهية كثرة الشعر، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١٢٠٠/٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب في تطويل الجملة، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٠/٢. والنسائي، في: باب الأخذ من الشارب، وباب تطويل الجملة، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٣/٨، ١١٧.

(٧٧ - ٧٨) في م: «يرفعه».

(٧٨) في: باب إصلاح الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٥/٢.

(٧٩) انظر ما تقدم في صفحة ١١٥.

**فصل: واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي خَلْقِ الرَّأْسِ.** <sup>(٨٠)</sup> فُرُوِيَ عَنْهُ <sup>(٨١)</sup> أَنَّهُ مَكْرُوءَةٌ، لَمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «سَيَمَاهُمْ التَّحْلِيْقُ». <sup>(٨٢)</sup> فَجَعَلَهُ عِلَامَةً لَهُمْ. وَقَالَ عُمَرُ لَصَبِيغٍ: لَوْ وَجَدْتُكَ مَخْلُوقًا لَضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنُكَ بِالسَّيْفِ. وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ». أَخْرَجَهُ <sup>(٨٣)</sup> الدَّارَقُطْنِيُّ، فِي «الْأَفْرَادِ»، <sup>(٨٤)</sup> وَرَوَى أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: <sup>(٨٥)</sup> «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَلَقَ» رَاوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. <sup>(٨٦)</sup> وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الَّذِي يَخْلُقُ رَأْسَهُ فِي الْمِصْرِ شَيْطَانٌ. قَالَ أَحْمَدُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ. وَرَوَى عَنْهُ: لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ لَكِنْ تَرَكَهُ أَفْضَلُ. قَالَ حَنْبَلٌ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي نَخْلُقُ رُءُوسَنَا فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَخْلُقُ فَلَا يَنْهَانَا، <sup>(٨٧)</sup> عَنْ ذَلِكَ، <sup>(٨٨)</sup> وَكَانَ هُوَ يَأْخُذُ رَأْسَهُ بِالْجَلَمَيْنِ <sup>(٨٩)</sup> وَلَا يَخْفِيهِ وَيَأْخُذُهُ وَسْطًا. وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى غُلَامًا قَدْ خَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ، فَتَهَاوَهُمْ عَنْ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ <sup>(٩٠)</sup> مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «اخْلُقْهُ كُلَّهُ أَوْ دَعُهُ كُلَّهُ». وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

(٨٠ - ٨١) في م: «فعنه».

(٨١) أخرجه البخاري، في: باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لاتباء حناجرهم، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١٩٨/٩. وأبو داود، في: باب في قتال الخوارج، من كتاب السنة. سنن أبي داود ٥٤٤/٢. والنسائي، في: باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس، من كتاب تحريم الدم. المجتبى ١١٠/٧. وابن ماجه، في: باب في ذكر الخوارج، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٦٢/١. والإمام أحمد، في المسند ٥/٣، ٦٤، ١٩٧، ٢٢٤، ٤٢٢/٤، ٤٢٥، ١٧٦/٥.

(٨٢) في م: «رواه».

(٨٣) أي: «الفوائد الأفراد». انظر: تاريخ التراث العربي ٤٢٢/١/١.

(٨٤ - ٨٥) سقط من: م.

(٨٥) في المسند ٣٩٦/٤. ولفظ: برى رسول الله ﷺ من خلق أو خرق أو سلق. تعنى في المصيبة، في المسند أيضا ٣٩٦/٤، ٤٠٤، ٤١١، ٤١٦.

(٨٦ - ٨٧) سقط من: م.

(٨٧) الجلم بالتحريك، والجلمان بلفظ التثنية: المقرض.

(٨٨) في م: «رواه». والحديث بهذا اللفظ ومعه ما يأتي أخرجه أبو داود، في: باب في=

ابن جَعْفَر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما جاءَ نَبِيُّ جَعْفَرُ أُمَهْلَ آلِ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيَهُمْ، ثُمَّ أَتَاهُمْ، فَقَالَ: «لَا تُبْكُوا عَلَيَّ أَحْيَى بَعْدَ الْيَوْمِ»، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُوا بَنِيَّ أَحْيَى»، / فَجِئْتُ بَنًا، قَالَ: «ادْعُوا لِي الْحَلَّاقَ»<sup>(٨٩)</sup>، فَأَمَرَ بَنًا فَحَلَقَ رُءُوسَنَا. رَوَاهُ<sup>(٩٠)</sup> أَبُو دَاوُدَ، وَالطَّيَالِسِيُّ<sup>(٩١)</sup>، وَلَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِصْالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ» يَعْنِي فِي الْمُصِيبَةِ، لِأَنَّ فِيهِ «أَوْ صَلَقَ»<sup>(٩٢)</sup> أَوْ حَرَقَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ<sup>(٩٣)</sup> فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ<sup>(٩٤)</sup> عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلْقِ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةً.

وَأَمَّا اسْتِصْالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ رَوَايَةً وَاحِدَةً. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا كَرِهُوا الْحَلْقَ بِالْمُوسَى وَأَمَّا بِالْمِقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لِأَنَّ أُدْلَةَ الْكَرَاهَةِ تَحْتَصُّ بِالْحَلْقِ.

**فصل:** فَأَمَّا حَلْقُ بَعْضِ الرُّأْسِ فَمَكْرُوهٌ. وَيُسَمَّى الْقَرْعُ، لما ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩٥)</sup> وَلَفْظُهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ وَقَالَ:

=الذَّوَابَةُ مِنْ كِتَابِ التَّرْجِلِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠١/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٨/٢. أَمَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ مَاجَاءُ فِي: بَابِ كِرَاهَةِ الْقَرْعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ. وَسَيَأْتِي (٨٩) فِي م: «الْحَالِقُ». وَالمُتَّبِعُ فِي: الْأَصْلِ، ١.

(٩٠ - ٩٠) فِي الْأَصْلِ، م: «أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ»، وَالمُتَّبِعُ فِي: ١. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي حَلْقِ الرُّأْسِ، مِنْ كِتَابِ التَّرْجِلِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠١/٢. (٩١) الصَّلَقُ: الصَّوْتُ الشَّدِيدُ. يَرِيدُ رَفْعَهُ فِي الْمَصَائِبِ وَعِنْدَ الْفَجِيعَةِ بِالْمَوْتِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ التَّوْحُّ. النِّهَايَةُ ٤٨/٣.

(٩٢ - ٩٢) سَقَطَ مِنْ م.

(٩٣) فِي: بَابِ فِي الذَّوَابَةِ، مِنْ كِتَابِ التَّرْجِلِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠١/٢. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخَصَةِ فِي حَلْقِ الرُّأْسِ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ. الْمِجْتَبَى ١١٢/٨. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْقَرْعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٠/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ كِرَاهَةِ الْقَرْعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٧٥/٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّهْنِ عَنِ الْقَرْعِ، وَبَابِ التَّهْنِ عَنْ أَنْ يَحْلُقَ بَعْضُ شَعْرِ الصَّبِيِّ وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ. الْمِجْتَبَى ١١٣/٨، ١٥٩. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: التَّهْنِ عَنِ الْقَرْعِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٢٠١/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ٤٠/٢، ٣٩، ٥٥، ٦٧، ٨٢، ٨٣، ١٠١، ١١٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٤.

«أَخْلَقَهُ كُلَّهُ أَوْ دَعَاهُ كُلَّهُ»<sup>(٩٤)</sup> وفي شروطِ عَمَرٍ على أَهْلِ الذَّمَّةِ: أَنْ يَخْلُقُوا مَقَادِمَ رُءُوسِهِمْ لِيَتَمَيَّزُوا بِذَلِكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ. فَمَنْ فَعَلَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ مُتَشَبِّهًا بِهِمْ.

**فصل:** وَلَا تُخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِي كَرَاهَةِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ رَأْسَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. قَالَ أَبُو مُوسَى: بَرِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،<sup>(٩٥)</sup> وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُخْلَقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.<sup>(٩٦)</sup> قَالَ الْحَسَنُ: هِيَ مُثَلَّةٌ. قَالَ الْأَنْثَرِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَعْجِزُ عَنْ شَعْرِهَا وَعَنْ مَعَالِجَتِهِ، أَتَأْخُذُهُ عَلَى حَدِيثٍ مَيْمُونَةٍ؟ قَالَ: لِأَيِّ شَيْءٍ تَأْخُذُهُ؟ قِيلَ لَهُ: لَا تَقْدِرُ عَلَى الدَّهْنِ وَمَا يُصْلِحُهُ وَتَقَعُ فِيهِ الدُّوَابُّ. قَالَ: إِذَا كَانَ لَاضْرُورَةٍ، فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

**فصل:** وَيُكْرَهُ تَنْفُ الثَّيْبِ، لَمَّا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ<sup>(٩٧)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ:<sup>(٩٨)</sup> نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنْفِ الثَّيْبِ، وَقَالَ: «لَئِنَّهُ نُورُ الْإِسْلَامِ»<sup>(٩٩)</sup> وَعَنْ طَارِقِ بْنِ حَبِيبٍ، أَنَّ حَجَّامًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى شَيْبَةً فِي لِحْيَتِهِ فَأَهْوَى إِلَيْهَا لِأَخْذِهَا، فَأُمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، وَقَالَ: «مَنْ

(٩٤) اللفظ في سنن أبي داود: «أخلقوه كله أو أتركوه كله».

(٩٥) أخرجه البخاري، في: باب ما ينهى عنه من الخلق عند المصيبة، من كتاب الجنائز. صحيح البخاري ١٠٣/٢. ومسلم، في: باب تحريم ضرب الخنود... إلخ، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٠٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٧/٤. وانظر ما تقدم من حديث أبي موسى، صفحة ١٢٢.

(٩٦) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في كراهية الخلق للنساء، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٤٧/٤. والنسائي، في: باب النهي عن خلق المرأة رأسها، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٣، ١١٢/٨.

(٩٧) سقط من: م. (٩٧ - ٩٧).

(٩٨) أخرجه أبو داود، في: باب في تنف الثيب، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٢/٢.

والترمذي، في: باب ما جاء في النهي عن تنف الثيب، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٦٠/١٠، ٢٦١. والنسائي، في: باب النهي عن تنف الثيب، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٨/٨.

وابن ماجه، في: باب تنف الثيب، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢.



شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ ثُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (٩٩) رَوَاهُ (١٠٠) الْخَلَّالُ فِي «جَامِعِهِ».

**فصل:** وَيُكْرَهُ حَلْقُ الْقَفَا لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ. قَالَ الْمُرُوزِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَلْقِ الْقَفَا. فَقَالَ: هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ. وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَخْلُقَ قَفَاهُ وَقْتَ الْحِجَامَةِ. (١٠١) وَرَوَى الْخَلَّالُ/ ٣٦ بِإِسْنَادِهِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حُمَيْدٍ، (١٠٢) قَالَ: حَفَّ الْقَفَا مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ. (١٠٣) وَأَمَّا حَفُّ الْوَجْهِ، فَقَالَ مُهَنَّاتٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَفِّ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لِلنِّسَاءِ. وَأَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ خِصَابُ الشَّيْبِ بَغَيْرِ السَّوَادِ، قَالَ أَحْمَدُ: إِنِّي لَأَرَى الشَّيْبَ الْمَخْضُوبَ فَافْرُحْ بِهِ. وَذَكَرَ رَجُلًا، فَقَالَ: لَمْ لَا تَخْتَضِبُ؟ فَقَالَ: اسْتَحْيَى. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! قَالَ الْمُرُوزِيُّ: قُلْتُ: يُحْكِي عَنْ بَشَرٍ بِنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ دَاوُدَ: (١٠٤) خَضَبْتُ؟ قُلْتُ: أَنَا لَا أَتَقَرَّغُ لَعْسِلِهَا فَكَيْفَ أَتَقَرَّغُ لَخِصَابِهَا! فَقَالَ: أَنَا أَتُكْرِ أَنْ يَكُونَ بَشَرٌ كَشَفَ عَمَلَهُ لَابْنِ دَاوُدَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ»، (١٠٥) وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ خَضَبَا،

---

(٩٩) فِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِ طَارِقِ بْنِ حَبِيبٍ . انظر : باب ماجاء في فضل من شاب شيبه في سبيل الله ، من أبواب الفضائل . عارضة الأحمدي بشرح صحيح الترمذي ١٣٠/٧ ، ١٣١ . و : باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، المجتبى من سنن النسائي ٢٣/٦ ، ٢٤ ، والمسند ، للإمام أحمد ١٧٩/٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ١١٣/٤ ، ٢٣٦ ، ٣٨٦ ، ٢٠/٦ . (١٠٠) فِي م : رَوَاهُ . (١٠١ - ١٠٢) سَقَطَ مِنْ : م . (١٠٣) الْفَسَائِي مَوْلَاهُم ، الدَّمَشَقِيُّ ، أَبُو أَحْمَدَ ، رَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ ، صَدُوقٌ ، لَا بَأْسَ بِهِ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٩٢/١١ ، ٩٣ .

(١٠٤) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيُّ ، الْفَقِيهَ ، أَحَدُ أَذْكِيَاءِ الْعَالَمِ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبِيقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيرَازِيِّ ١٧٥ ، ١٧٦ ، الْعَرَبُ ١٠٨/٢ . (١٠٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : باب ماجاء في الخضاب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحمدي ٢٥٤/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : باب الإذن بالخضاب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩١٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٦٥/١ ، ٢٦١/٢ ، ٣٥٦ ، ٤٩٩ ، ٢٤٧/٣ ، ٣٣٨ .

وَالْمُهَاجِرُونَ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لَعَسْلِهَا! وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِالْخِضَابِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَ هُوَ<sup>(١٠٥)</sup> مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ أَبِي رِمَّةَ<sup>(١٠٦)</sup> وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(١٠٧)</sup>.  
وَيُسْتَحَبُّ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ<sup>(١٠٨)</sup>؛ لِمَا رَوَى الْخَلَّالُ، وَابْنُ مَاجَهَ،

(١٠٥) سقط من : م .

(١٠٦) أبو رمة هو رقاعة بن يثرى البلوى ، ويقال عكسه . انظر تقريب التهذيب ٤٢٣/٢ .  
(١٠٧) حديث أبي ذر رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « إِنْ أَحْسَنْ مَا غُرِّمْتَ بِهِ الشَّيْبُ الْجَنَاءُ وَالْكُتْمُ » . أخرجه أبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ ، والترمذى ، في : باب ما جاء في الخضاب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٥٥/٧ . والنسائي ، في : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢٠/٨ . وابن ماجه ، في : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٧/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩ .

وحديث أبي هريرة تقدم ، وروى أبو هريرة أيضا عن النبي ﷺ : « إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالَهُمُومَ » . أخرجه البخارى ، في : باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي باب الخضاب ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٧/٤ ، ٢٠٧/٧ . ومسلم ، في : باب في مخالفة اليهود في الصبغ ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٦٣/٣ . والنسائي ، في : باب الإذن في الخضاب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٨/٨ ، ١١٩ ، وأبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٠/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٠٩ ، ٤٠١ .

وحديث أبي رمة ، قال : انطلقت مع أبي نحو النبي ﷺ ، فإذا هو ذو وفرة بها زُذُجٌ جَنَاءٌ . وعليه بردان أخضران . [ الردع : اللطخ ] . أخرجه أبو داود ، في : باب في الخضاب من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ١٦٣/٤ . والنسائي ، في : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . ثم روى قوله : ورأيتُه وقد لطخ لحيتَه بالصفرة . المجتبى ١٢١/٨ .

وحديثه أيضا ، قال : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبْنَى . فَقَالَ لِرَجُلٍ أَوْ لِأَيِّهِ : « مَنْ هَذَا ؟ » . قَالَ : ابْنَى . قَالَ : « لَا تَلْجِئْنِي عَلَيْهِ » . وَكَانَ قَدْ لَطَخَ لَحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْخِضَابِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرْجَلِ . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ١٦٣/٤ . وروى الإمام أحمد ، في : المسند ١٦٣/٤ ، عنه قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْضِبُ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ . وحديث أم سلمة رضى عنها يأتي .

(١٠٨) الكتم : نبت فيه حمرة يخلط بالوممة ، ويختضب به للسواد .

بإسنادهما عن عثمان<sup>(١٠٩)</sup> بن عبد الله بن موهب، قال: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَأُخْرِجَتْ إِلَيْنَا<sup>(١١٠)</sup> شِعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَحْضُوبًا بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ<sup>(١١١)</sup>. وَخَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْوَرَسِ وَالزُّعْفَرَانِ، لِأَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ قَالَ: كَانَ يَخْضَأُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَرَسَ<sup>(١١٢)</sup> وَالزُّعْفَرَانَ<sup>(١١٣)</sup>. وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخِي رَافِعٌ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، وَأَنَا مَحْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ، وَأَخِي مَحْضُوبٌ بِالصَّفْرَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَذَا يَخْضَأُ الْإِسْلَامَ، وَقَالَ لِأَخِي رَافِعٍ: هَذَا يَخْضَأُ الْإِيمَانَ.

وَيُكْرَهُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ. قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَبِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ<sup>(١١٤)</sup> بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيْرُوهُمَا وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ»<sup>(١١٥)</sup>. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١١٦)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ»<sup>(١١٧)</sup>

(١٠٩) في النسخ: «نعم». وهو خطأ. انظر ما يأتي في تخریج الحديث.

(١١٠) في م: «لنا».

(١١١) أخرجه البخاري، في: باب ما يذكر من الشيب من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ووقف به عند قولها: «محضوباً». وابن ماجه، في: باب الخضاب بالحناء، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١٠٩٦/٢، ١١٩٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٦/٦، ٣١٩، ٣٢٢.

(١١٢) الورس: نبت أصفر، يزرع باليمن، ويصنع به.

(١١٣) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤٧٢/٣.

(١١٤) الثغامة: شجرة بيضاء الثمر والزهر، ينبت بالجبال غالباً.

(١١٥) أخرجه مسلم، في: باب استحباب خضاب الشيء بصفرة أو حمره وتحريمه السواد، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٦٣/٣. وأبو داود، في: باب في الخضاب، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٣/٢. والسنائي، في: باب النهي عن الخضاب بالسواد، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٠/٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٣٨.

(١١٦ - ١١٧) في م: «مرفوعاً».

(١١٧) حواصل الحمام: صدورهما. ويغلب عليها السواد، وفي مسند أحمد أن قوله =

الْحَمَامَ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ». (١١٨) وَرَخَّصَ فِيهِ إِسْحَاقُ (١١٩) بِنِ رَاهُويَةَ (١٢٠) لِلْمَرْأَةِ تَتَزَيَّنُ بِهِ لَزْوَجِهَا.

ظ ٣٦

/ فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتَحِلَ وَثَرًا، وَيَدَّهْنَ غِيًّا، وَيَنْظُرَ فِي الْمِرَاةِ وَيَتَطَيَّبَ. قَالَ حَنْبَلٌ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَتْ لَهُ صَيِّفَةٌ فِيهَا مِرَاةٌ وَمُكْحَلَةٌ وَمِشْطٌ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ (١٢٠) قِرَاءَةِ جُزْئِهِ (١٢٠) نَظَرَ فِي الْمِرَاةِ وَانْتَحَلَ وَامْتَشَطَ، وَقَدْ رَوَى جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِنْيَدِ» (١٢١) فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ. (١٢٢) قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: كَيْفَ يَكْتَحِلُ الرَّجُلُ؟ قَالَ: وَثَرًا. وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ انْتَحَلَ فَلْيُؤْتِرْ،

= «كحواصل الحمام» من لفظ أحد رجال السند.

(١١٨) أخرجه أبو داود، في: باب ماجاء في خضاب السواد، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٤/٢. والنسائي، في: باب النبي عن الخضاب بالسواد، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧٣/١.

(١١٩ - ١٢٠) من: الأصل، ١.

(١٢٠ - ١٢٠) في م: «حزبه»، وفي الأصل: «قراءة حزبه»، والمثبت في: ١.

(١٢١) الإجماع: الكحل الأسود.

(١٢٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب الكحل بالإجماع، من كتاب الطب ١١٥٦/٢. وذكره الترمذی، في: باب ماجاء في الاكتحال، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٩/٧. ومثله عن ابن عمر، أخرجه ابن ماجه، في: باب الكحل بالإجماع، من كتاب الطب ١١٥٦/٢.

وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ تَحَيَّرَ أَكْحَالُكُمْ الْإِنْيَدُ، يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ». أخرجه أبو داود، في: باب في الأمر بالكحل، من كتاب الطب، وفي: باب في البياض، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٣٦/٢، ٣٧٣. والترمذی، في: باب ماجاء في الاكتحال، من أبواب اللباس، وفي: باب ماجاء في السعوط، من أبواب الطب. عارضة الأحوذى ٢٥٩/٧، ٢٥٥/٨. والنسائي، في: باب الكحل، من كتاب الزينة. المجتبى ١٢٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣١/١، ٢٤٧، ٢٧٤، ٣٢٨، ٣٦٣.

وفيه أيضا عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هودة الأنصاري، عن أبيه، عن جده، نحوه، أخرجه أبو داود، في: باب الكحل عند النوم للصلام، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٥٤/١. والدارمی، في: باب الكحل للصلام، من كتاب الصوم. سنن الدارمی ١٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧٦/٣، ٥٠٠.

مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». (١٢٣) والْوَثْرُ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ، وَقِيلَ:  
ثَلَاثٌ فِي الْيَمَنِ وَاثْنَتَانِ فِي الْيُسْرَى، لِيَكُونَ الْوَثْرُ حَاصِلًا فِي الْعَيْنَيْنِ مَعًا.  
وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ  
التَّرْجُلِ إِلَّا غِبًا. (١٢٤) قَالَ أَحْمَدُ: مَعْنَاهُ يَذْهَبُ يَوْمًا وَيَوْمًا لَا. وَكَانَ أَحْمَدُ يُعْجِبُهُ  
الطَّيْبُ، لِأَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ الطَّيْبَ وَيَتَطَيَّبُ كَثِيرًا.  
**فصل:** وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالنَّامِصَةَ  
وَالْمُتَمَنِّصَةَ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ. (١٢٥) فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
لَعَنَ فَاعِلَهَا وَلَا يَجُوزُ لَعْنُ فَاعِلِ الْمُبَاحِ.

(١٢٣) أخرجه أبو داود، في: باب الاستار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١.  
وابن ماجه، في: باب الارتداد للغائط والبول، من كتاب الطهارة، وفي باب: من استحبل وترا، من  
كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١٢١/١، ١١٥٧/٢. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من  
كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٦٩/١، ١٧٠. وأخرج صدره الإمام أحمد، في: المسند ٣٥١/١،  
٣٥٦. ونحوه في: ١٥٦/٤.

(١٢٤) أخرجه أبو داود، في: أول كتاب الرجل. سنن أبي داود ٣٩٤/٢. والترمذي، في: باب  
ما جاء في النهي عن الرجل إلا غيبا، من أبواب اللباس. عارضة الأحمدي ٢٥٨/٧. والنسائي، في:  
باب الرجل غيبا، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٤/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٤.

(١٢٥) أخرجه البخاري، في: باب المتفلجات للحسن وباب التمنصات، وباب الوصل في  
الشعر، وباب الموصولة، وباب المستوشمة، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢١٢/٧ - ٢١٤.  
ومسلم، في: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، من كتاب اللباس. صحيح مسلم  
١٦٧٦/٣ - ١٦٧٨. وأبو داود، في: باب في صلة الشعر، من كتاب الرجل. سنن أبي داود  
٣٩٦/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في مواصلة الشعر، من أبواب اللباس، وفي: باب ما جاء في  
الواصله والمستوصلة والواشمة والمستوشمة، من أبواب الأدب. عارضة الأحمدي ٢٦٢/٧، ٢٣٣/١٠.  
والنسائي، في: باب الواصلة، وباب المستوصلة، وباب التمنصات، وباب الواشمة، وباب  
المتفلجات، وباب لعن الواصلة والمستوصلة، وباب لعن الواشمة والمستوشمة، وباب لعن التمنصات  
والمتفلجات، من كتاب الزينة. المجتبى ١٢٥/٨ - ١٢٨، ١٦٣، ١٦٤. وابن ماجه، في: باب  
الواصله والواشمة، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٣٩/١، ٦٤٠. والدارمي، في: باب في  
الواصله والمستوصلة، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢٧٩/٢، ٢٨٠. والإمام أحمد، في:  
المسند ٤١٥/١، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٦٥، ٣٣٩/٢، ١١١/٦، ٢٢٨، ٢٥٠،  
٢٥٧، ٣٤٦، ٣٥٣.

والواصلَّة: هي التي تصلُّ شعرها بغيره، أو شعر غيرها. والمُستوصلَّة: الموصولُ شعرها بأمرها، فهذا لا يجوز للخبر، لما رَوَتْ عائشةُ رضي الله عنها، أنَّ امرأةً أتت النبي ﷺ، فقالت: إنَّ ابنتي عرسٌ وقد تمَرَّقَ<sup>(١٢٦)</sup> شعرها، أفأصيله؟ فقال النبي ﷺ: «لُعِنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ». فلا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر؛ لهذه الأحاديث، ولما روى عن معاوية، أن أخرج كُبةً<sup>(١٢٧)</sup> من شعر، فقال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذَا نِسَاءَهُمْ»<sup>(١٢٨)</sup>.

وأما وصله بغير الشعر، فإن كان بقدر ما تشدُّ به رأسها فلا بأس به، لأنَّ الحاجة داعيةٌ إليه، ولا يمكن التحرُّز منه. وإن كان أكثر من ذلك ففيه روايتان: إحداهما، أنه مكروه غير مُحَرَّم، لحديث معاوية في تخصيص التي تصلُّ بالشعر، فيمكن جعل ذلك تفسيراً للفظ العام،/ وبقيت الكراهة لمعوم اللفظ في سائر

٣٧

(١٢٦) في م . «تمرقق» . وتمرَّق الشعر : انتثر وتساقط من مرض أو غيره . النهاية ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ .

(١٢٧) أخرجه البخاري ، في : باب الوصل في الشعر ، وباب الموصولة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٢/٧ ، ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصله ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٦٧٦/٧ ، ١٦٧٧ . والنسائي ، في : باب لعن الواصلة والمستوصله ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٣/٨ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الواصلة والواضحة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٤٠/١ .

(١٢٨) الكية : الجماعة .

(١٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٢/٧ ، ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصله . صحيح مسلم ١٦٧٩/٣ . وأبوداود ، في : باب في صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٢/١٠ . والنسائي ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٢/٨ . والإمام مالك ، في : باب السنة في الشعر ، من كتاب الشعر . الموطأ ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٨/٤ .

الأحاديث، ورَوَى عنه (١٣٠) أنه قال: لا تَصِلُ المرأةُ بِرَأْسِها الشَّعْرَ ولا الْقَرَائِمَ (١٣١) ولا الصُّوفَ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن الْوِصَالِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَصِلُ فَهُوَ وَصَالٌ، وَرَوَى (١٣٢) فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِها شَيْئاً. وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ هَوَلاءَ الَّذِينَ يُمَشِّطُونَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصِلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِقَرَائِمٍ وَأَمَشِّطُهَا، فَتَرَى لِي أَنْ أُحْجَّ مِمَّا اكْتَسَبْتُ؟ قَالَ: لَا. وَكَرِهَ كَسْبُهَا، وَقَالَ لَهَا: يَكُونُ مِنْ مَالٍ أَطْيَبَ مِنْ هَذَا.

وَالظَاهِرُ: أَنَّ الْمَحْرَمَ إِنَّمَا هُوَ وَصَلُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّذْلِيسِ وَاسْتِعْمَالِ الشَّعْرِ الْمُخْتَلَفِ فِي تَجَاسُّتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ، لَعَدَمِ هَذِهِ الْمَعَانِي فِيهَا، وَحُصُولِ الْمَصْلَحَةِ مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لِرُؤُوسِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

**فصل: فَأَمَّا النَّائِمَةُ:** فَهِيَ الَّتِي تَنْتِفُفُ الشَّعْرَ مِنَ الْوَجْهِ، وَالْمُتَنَمِّصَةُ: الْمَتَوَفُّ شَعْرُهَا بِأَمْرِهَا، فَلَا يَجُوزُ لِلْحَبْرِ. وَإِنْ حُلِقَ الشَّعْرُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي التَّنْفِيفِ. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَأَمَّا الْوَاشِئَةُ: فَهِيَ الَّتِي تَبْرُدُ الْأَسْنَانَ بِبِمَرَّةٍ وَتُخَوِّهِ؛ لِتُحَدِّدَهَا وَتُفَلِّجَهَا وَتُحَسِّنَهَا، وَالْمُسْتَوْشِئَةُ: الْمَفْعُولُ بِهَا ذَلِكَ بِإِذْنِهَا، وَفِي تَخْبِيرِ آخَرَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِئَةَ وَالْمُسْتَوْشِئَةَ» (١٣٣) وَالْوَاشِئَةُ: الَّتِي تُغْرِزُ جِلْدَهَا بِإِبْرَةٍ،

(١٣٠) أَيْ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(١٣١) الْقَرَائِمُ: ضِفَائِلُ مِنْ شَعْرٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ لِإِبْرَيْسَمٍ، تَصِلُ بِهِ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا. الْنَهْيَةُ ٥١/٤.

(١٣٢) ١٣٢ - ١٣٢) سَقَطَ مِنْ: م. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٦/٣.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الْبَلَّاسِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٧٩/٣.

(١٣٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ غَنِّ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَفِي: تَفْسِيرِ سُورَةِ الْخَشْرِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَالتَّكَاحِ الْفَاسِدِ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِي: بَابِ الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ، وَبَابِ الْوَصْلِ فِي الشَّعْرِ، وَبَابِ الْمُتَمَصِّصَاتِ، وَبَابِ الْمَوْصُولَةِ، وَبَابِ الْوَاشِئَةِ، وَبَابِ الْمُسْتَوْشِئَةِ، وَبَابِ مَنْ لَعَنَ الْمَصُورَ، مِنْ كِتَابِ الْبَلَّاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١١/٣، ١٨٤/٦، ٧٩/٧، ٢١٢ - ٢١٤، ٢١٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ... إلخ، مِنْ: =

ثم<sup>(١٣٤)</sup> تحشوه كَحَلًا. والمُسْتَوْشِمَةُ: التي يُفَعَّلُ بها ذلك.

---

= كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٧٧/٣. وأبو داود، في: باب صلة الشعر، من كتاب الرجل . سنن أبي داود ٣٩٦/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في مواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في الوصلة والمستوصلة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧ ، ٢٣٣/١٠ . والنسائي ، في : باب إحلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليظ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الوصلة ، وباب المستوصلة ، وباب المتشعات ، وباب لعن الواحمة والمتشمة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢١/٦ ، ١٢٥/٨ - ١٢٧ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الوصلة والواحمة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٩/١ . والدارمي ، في : باب في الوصلة والمستوصلة ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٣/١ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٣٣٩/٢ ، ٣٠٩/٤ ، ٢٥٠/٦ .

(١٣٤) سقط من : م .



## باب السَّوَاكِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ

١٤ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: (وَالسَّوَاكُ سُنَّةٌ، يُسْتَحَبُّ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ السَّوَاكَ سُنَّةً غَيْرَ وَاجِبٍ، وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوُجُوبِهِ إِلَّا إِسْحَاقُ وَدَاوُدُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ<sup>(١)</sup>.

وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ لَا أَنَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، يَعْنِي لِأَمْرِهِمْ أَمْرًا يُجَازِي؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ إِنَّمَا تَلْحَقُ بِالْإِجَابِ لَا بِالنَّدْبِ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي حَدِيثِهِمْ أَمْرٌ نَذْبٍ/ وَاسْتِحْبَابٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخُصُوصِ، جَمْعًا بَيْنَ الْحَبَرَيْنِ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٢/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِهِ «إِذَا قَعَمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» الْآيَةَ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٦٨/١، ١٦٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٥/٥.

وَفِي م: «أَمَرَ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَفِي: بَابِ سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّامِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ. وَفِي: بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوْ، مِنْ كِتَابِ التَّحْنِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥/٢، ٤٠، ١٠٦/٩. وَلَيْسَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٠/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١١/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٣٨/١، ٣٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي السَّوَاكِ الْعَشِيِّ لِلصَّامِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ١٦/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٥/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٤/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ٦٦/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥١٧، ٨٠/١، ٢٤٥/٢، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٦٠، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٣١، ١١٦، ١١٤/٤، ١١٦، ١٩٣/٥، ٤١٠، ٣٢٥/٦، ٤٢٩.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، لِحَثِّ النَّبِيِّ ﷺ وَمُواظَبَتِهِ عَلَيْهِ، وَتَرْغِيبِهِ فِيهِ وَنَذَرِهِ إِلَيْهِ، وَتَسْمِيَتِهِ إِيَّاهُ مِنَ الْفِطْرَةِ فِيمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(٣)</sup>، وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَاكِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَأْذِنُكَ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُخْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٥)</sup>.

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ: عِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِلخَيْرِ الْأَوَّلِ. وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ؛ لِمَا رَوَى حَدِيثُهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ<sup>(٦)</sup> يَشْوُصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>، يَعْنِي: يَغْسِلُهُ، يُقَالُ: شَاوَصَهُ، يَشْوُصُهُ<sup>(٨)</sup>، وَمَا صَهُ: إِذَا

(٣) المسند ٣/١، ١٠.

وأخرجه، عن عائشة، رضى الله عنها، البخارى، فى: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٤٠/٣. والنسائى، فى: باب التّرجيب فى السواك، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٥/١. والدارمى، فى: باب السواك مطهرة للفم، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ١٧٤/١. والإمام أحمد، فى المسند ٤٧/٦، ٦٢، ١٢٤، ١٤٦، ٢٣٨.

وأخرجه، عن ابن عمر، رضى الله عنهما، الإمام أحمد، فى: المسند ١٠٨/٢.

(٤) فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١. وأخرجه النسائى، فى: باب السواك فى كل حين، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٧/١. وابن ماجه، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٤١/٦، ٤٢، ١١٠، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٢، ٢٣٧.

(٥) فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٦/١.

وروى الإمام أحمد نحوه، فى: المسند ٢٦٣/٥.

(٦) فى ١: «النوم».

(٧) أخرجه البخارى، فى: باب السواك، من كتاب الوضوء، وفى: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفى: باب طول القيام فى صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٧٠/١، ٥/٢، ٦٤. ومسلم، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١، ٢٢١. وأبو داود، فى: باب السواك لمن قام من الليل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٤/١. والنسائى، فى: باب السواك إذا قام من الليل، من كتاب الطهارة، وفى: باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٣/١، ١٧٢/٣. وابن ماجه، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والدارمى، فى: باب =

عَسَلَهُ، وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ لا يَرُقُّدُ من لَيْلٍ أو نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسْوَكُ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup>، ولأنه إذا نام يَنْطَبِقُ فَوْهُ فَتَغْيِرُ رَائِحَتُهُ. وعند ثَعْيَرٍ رَائِحَةٌ فِيهِ بِمَا كُؤِلَ أو غَيْرِهِ؛ لَأَنَّ السَّوَاكَ مَشْرُوعٌ لِإِزَالَةِ رَائِحَتِهِ وَطُطْيَبِهِ.

**فصل:** وَيَسْتَاكُ عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِسَانِهِ، قال أبو موسى: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْنَهُ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup>، وقال عليه السلام: «إِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي»<sup>(١١)</sup>. ويستاك عَرْضًا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَأَدْهِنُوا غَبًّا، وَاسْتَجْلُوا وَثْرًا»<sup>(١٢)</sup>. وَلِأَنَّ السَّوَاكَ طَوْلًا مِنْ أَطْرَافِ الْأَسْنَانِ إِلَى عَمُودِهَا رِمَا أَدْمَى اللَّثَّةَ وَأَفْسَدَ الْعُمُودَ. وَيُسْتَحَبُّ التَّيَامُنُ فِي سِوَاكِهِ،

= السواك عند التهجّد، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/١٧٥. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧.

(٨) زيادة من: م.

(٩) في: باب السواك لمن قام بالليل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٢١، ١٦٠.

(١٠) بهذا اللفظ أخرجه أبو داود، في: باب كيف يستاك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٢. وب نحوه أخرجه مسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٠. والنسائي، في: باب كيف يستاك من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٤١٧.

أما المتفق عليه، فهو حديث أبي موسى: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتُرُّ بِسِوَاكِ يَبْذُرُ أَعْيُنَ، والسواك في: كَأَنَّهُ يَتَهَوَّجُ. حيث أخرجه البخاري، في: باب السواك، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/٧٠. ومسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٠.

(١١) تقدم في الصفحة السابقة.

(١٢) قال الزرقاني: لا أصل له بهذا اللفظ. نعم ورد معناه في أحاديث. مختصر المقاصد الحسنة ٥٦. وقال ابن الدبيع: قال ابن الصلاح: بحث عنه فلم أجده أصلاً، ولا ذكر له في شيء من كتب الحديث، والجملة الأولى منه رواها أبو نعيم في كتاب السؤال، من حديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا، ولا يستاك طَوْلًا. وفي مسنده، عبد الله بن حكيم، وهو متروك، والجملة الثانية صحيحها الترمذي وابن حبان، من حديث عبد الله بن مغفل، قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبًّا، والجملة الثانية عن أبي داود، عن أبي هريرة، رفعه: «مَنْ اسْتَحْلَلَ فَلْيُؤَيِّرْ، مَنْ قَلَّ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ». تمييز الطيب من الخبيث =

لأن عائشة، رضى الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٣)</sup>. وَيَغْسِلُهُ بِالْمَاءِ لِيُزِيلَ مَا عَلَيْهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السَّوَّكَ لِأَغْسِلَهُ<sup>(١٤)</sup>، فَأُبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ، ثُمَّ أَذْفَعُهُ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٥)</sup>. وَرَوَى عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آيَاتٍ مُحَرَّمَةٍ / مِنَ اللَّيْلِ: إِنَاءٌ لِطُهُورِهِ، وَإِنَاءٌ لِسِوَاكِهِ، وَإِنَاءٌ لِشَرَابِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١٦)</sup>.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ السَّوَّكَ عُودًا كَيْنَا يُنْقَى الْقَمِّ، وَلَا يَجْرَحُهُ، وَلَا يَضُرُّهُ، وَلَا يَتَفَتَّتُ فِيهِ، كَالْأَرَاكِ وَالْعَرُجُونِ، وَلَا يُسْتَاكُ بِعُودِ الرُّمَانِ وَلَا الْآسِ وَلَا

---

= وقد مرت أحداث السواك: وانظر للرجل غباً ما أخرجه أبو داود، في: أول كتاب الرجل. سنن أبي داود ٣٩٤/٢. والترمذى، في: باب ماجاء عن النبي عن الرجل إلا غبا، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٨/٧. والنسائي، في: باب الرجل غبا، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٤/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٤. وعن الاكتحال وترا، ما أخرجه أبو داود، في: باب الاستنار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١. وابن ماجه، في: باب الارتياح للبول والغائط، من كتاب الطهارة، وفي: باب من اكحل وترا، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١٢٢/١، ١١٥٧/٢. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٦/٢، ٣٧١، ١٥٦/٤.

(١٣) أخرجه البخارى، في: باب التيمن في الوضوء والغسل، من كتاب الوضوء، وفي: باب التيمن في دخول المسجد وغيره، من كتاب الصلاة، وفي: باب التيمن في الأكل وغيره، من كتاب الأطعمة، وفي: باب يبدأ الثعل باليمين، وباب الرجل، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٥٣/١، ١١٦، ٨٩/٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢١١. ومسلم، في: باب التيمن في الطهور وغيره، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٦/١. وأبو داود، في: باب في الانتعال، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٩٠/٢. والترمذى، في: باب ما يستحب من التيمن في الطهور، من أبواب الجمعة وما يليه من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٨٦/٣. والنسائي، في: باب بأى الرجلين يبدأ بالغسل، وباب التيمن في الطهور، من كتاب الطهارة، وفي: باب التيامن في الرجل، من كتاب الزينة. المجتبى ٦٧/١، ١٦٨، ١٦١/٨. وابن ماجه، في: باب التيمن في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٤/٦، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٢، ٢١٠. وفي النسخ: «التيامن» مكان: «التيمن».

(١٤) في م: «أغسله». والمثبت في: الأصل، ١. وسنن أبي داود.

(١٥) في: باب غسل السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٣/١.

(١٦) في: باب تغذية الإناء، من كتاب الطهارة، وفي: باب تخمير الإناء، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١٢٩/١، ١١٢٩/٢.

الأغواد الذكيّة؛ لأنه روى عن قبيصة بن ذؤيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تخللوا بعود الریحان، ولا الرمان، فإنهما يحرکان عرق الجذام». رواه محمد ابن الحسين الأزدي الحافظ بإسناده<sup>(١٧)</sup>، وقيل: السواك بعود الریحان يضر بلحم الفم. وإن استاك بأصبعه أو خرقة، فقد قيل: لا يصبب السنة؛ لأن الشرع لم يرد به، ولا يحصل الإنقاء به حصوله بالعود، والصحيح أنه يصبب بقدر ما يحصل من الإنقاء، ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها. والله أعلم.

وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي<sup>(١٨)</sup>، أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي<sup>(١٩)</sup>، أخبرنا أبو الحسين ابن بشران<sup>(٢٠)</sup>، أخبرنا ابن البخترى<sup>(٢١)</sup>، حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح<sup>(٢٢)</sup>، حدثنا خالد بن خدّاش<sup>(٢٣)</sup>، حدثنا محمد بن المثنى<sup>(٢٤)</sup>، حدثني بعض أهلي، عن أنس بن مالك، أن رجلاً من بني عمرو بن

---

(١٧) أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي، نزل بغداد، وحدث بها، وكان حافظاً، صنف كتباً في علوم الحديث، في حديثه غرائب ومناكير. توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وسبعين وثلاثمائة بالموصل. تاريخ بغداد ٢/٢٤٣، ٢٤٤، تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧، العمر ٢/٣٦٧، ٣٦٨.

(١٨) أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري البغدادي، الحنبل، قاضي المارستان، عارف بالعلوم، متفنن، نظر في كل علم، وكان سماعه صحيحاً، توفي سنة خمس ومائة وخمسة. العمر ٤/٩٦، ٩٧، ذيل طبقات الخنابلة ١/١٩٢-١٩٨.

(١٩) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي البغدادي، الفقيه الواعظ، شيخ الخنابلة، المتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. العمر ٣/٣٢٠، ذيل طبقات الخنابلة ١/٧٧-٨٥.

(٢٠) أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي، كان صدوقاً، تام المروعة، ظاهر الديانة، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة. تاريخ بغداد ١٢/٩٨، ٩٩، العمر ٣/١٢٠.

(٢١) لعله أبو عمرو محمد بن أحمد بن جعفر النيسابوري المزكي الحافظ، صاحب الأربعين المروية، كان من حفاظ الحديث المبرزين في المذاكرة، توفي سنة ست وتسعين وثلاثمائة. العمر ٣/٦١، ٦٢.

(٢٢) أبو بكر أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، صدوق، لا بأس به، توفي بسر من رأى، سنة إحدى وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٤/٢٨، ٢٩.

(٢٣) خالد بن خدّاش بن عجلان المهلبی مولا هم ابصری، نزل بغداد، روى عن مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وعدة، وثق، وهو صدوق، توفي سنة ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين ومائتين. تاريخ بغداد ٨/٣٠٧-٣٠٤، ميزان الاعتدال ١/٦٢٩.

(٢٤) أبو موسى محمد بن المثنى بن قيس العنزي البصري الزّمين الحافظ، ثقة، ثبت، صدوق، صالح الحديث، توفي سنة سبع وستين ومائة. تاريخ بغداد ٣/٢٨٣-٢٨٥، ميزان الاعتدال ٤/٢٤.

عَوَف، قال: يَارَسُوْلَ اللهِ، إِنَّكَ رَعَبْتَنَا فِي السَّوَاكِ، <sup>(٢٥)</sup> فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قال: «أَصْبَعَيْكَ» <sup>(٢٦)</sup>، سِوَاكَ عِنْدَ وَضُوئِكَ، أَمْرُهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ، إِنَّهُ لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا يَتَّبِعُ لَهُ، وَلَا أَجَرَ لِمَنْ لَا حَسَنَةَ لَهُ.

١٥ - مسألة؛ قال: (إلا <sup>(٢٧)</sup>) أَنْ يَكُونَ صَائِماً، فَيَمْسِكَ مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ).

قال ابن عَقِيل: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ السَّوَاكُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَهَلْ يُكْرَهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا يُكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَرِوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: يَسْتَأْذِنُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الظُّهْرِ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَلِأَنَّ السَّوَاكَ إِنَّمَا اسْتَحَبَّ لِإِزَالَةِ رَائِحَةِ الْفَمِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» <sup>(٢٨)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ

(٢٥-٢٥) سقط من: الأصل.

(٢٦) كذا في النسخ ولعله على تقدير: «هما سواك».

(٢٧) في م: «ولا».

(٢٨) أخرجه البخاري، في: باب فضل الصوم، وباب هل يقول إني صائم إذا شتم، من كتاب الصوم، وفي: باب ما يذكر في المسك، من كتاب اللباس، وفي: باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، وباب حدثني محمد بن عبد الرحيم، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ٣/٣١، ٣٤، ٢١١/٧، ١٧٥/٨، ١٩٢. ومسلم، في: باب فضل الصيام، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٨٠٦، ٨٠٧. وأبو داود، في: باب في فضل الصيام، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٢/٢٤. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل الصوم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣/٢٩٤. والنسائي، في: باب فضل الصيام، وباب الاختلاف على أبي صالح، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب. المجتبى ٤/١٣٢، ١٣٤-١٣٦، ١٣٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في فضل الصيام، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٢٥. والدارمي، في: باب في فضل الصيام، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/٢٤. والإمام مالك، في: باب جامع الصيام، من كتاب الصيام. الموطأ ١/٣١٠. والإمام أحمد، في: المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٠٣، ٤٠، ١٣٠/٤، ٢٠٢، ٢٤٠/٦.

حَسَنٌ<sup>(٢٩)</sup>. وإزالة المُسْتَطَابِ مَكْرُوءَةٌ، كَدَمِ الشُّهْدَاءِ وَشَعَثِ الْإِحْرَامِ. والثانية لا يُكْرَهُ، وَرَخَّصَ فِيهِ غُدُوءَ وَعَشِيًّا النَّحْيُ، وابن سيرين، وغُرُوءَ،/ ومالك، ٣٨ ظ وأصحاب الرأي. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وابن عَبَّاسٍ، وعائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ فِي السَّوَاكِ، وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَيْرَ خِصَالٍ الصَّائِمِ السَّوَاكُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣٠)</sup>. وقال عامرُ بن ربيعة: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ<sup>(٣١)</sup>. قال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦ - مسألة: قال: (وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا الْإِنَاءُ ثَلَاثًا). غَسَلَ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ مَسْنُونٌ فِي الْجُمْلَةِ، سَوَاءٌ قَامَ مِنَ النَّوْمِ أَوْ لَمْ يَقَمْ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تُغَمَّسُ فِي الْإِنَاءِ وَتُنْقَلُ الْوُضُوءَ إِلَى الْأَعْضَاءِ، فَقَبْلَ غَسْلِهِمَا اخْتِرَازُ<sup>(٣٢)</sup> لَجَمِيعِ الْوُضُوءِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَإِنْ عَثَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَفَّ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: دَعَا بِإِنَاءٍ<sup>(٣٣)</sup> فَافْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٤)</sup>. وكذلك وَصَفَ عَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ زَيْدٍ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(٣٥)</sup>، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عِنْدَ غَيْرِ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، بَغَيْرِ خِلَافٍ

(٢٩) تمام كلام الترمذی: «صحيح غريب». عارضة الأحوذی ٢٩٦/٣.

(٣٠) في: باب ماجاء في السواك والكحل للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٦/١.

(٣١) أخرجه أبو داود، في: باب السواك للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٥٢/١. والترمذی، في:

باب ماجاء في السواك للصائم، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذی ٢٥٥/٣. والإمام أحمد، في: المسند

٤٤٥/٣.

(٣٢) في م: «إحراز».

(٣٣) في م: «بالماء».

(٣٤) أخرجه البخاری، في: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، وباب المضمضة في الوضوء، من كتاب الوضوء.

صحيح البخاری ٥١/١، ٥٢. ومسلم، في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم

٢٥٠/١. وأبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥.

(٣٥) انظر: باب غسل اليدين، وباب صفة الوضوء، وباب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء،

وباب ذكر غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، وباب إزالة الجنب الأذى عن جسده بعد غسل يديه، من كتاب

الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٥٩/١، ٦٠، ١٠٩، ١١٠. وانظر: باب الرجل يستيقظ من منامه هل

يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، وباب ماجاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه

١٣٨/١، ١٣٩، ١٩٠.

تَعَلَّمَهُ، فَأَمَّا عِنْدَ الْقِيَامِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، فَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي وُجُوبِهِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَجُوبُهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عَنْهُ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثُ يَدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٦)</sup>، وَفِي لَفْظِ الْمُسْلِمِ: «فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وَضُوءٍ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا». وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَنَهْيُهُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ. وَرَوَى أَنْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُثَنَّى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ»<sup>(٣٧)</sup>. الْآيَةُ. قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ<sup>(٣٨)</sup> فِي تَفْسِيرِهَا: إِذَا قُمْتُمْ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ<sup>(٣٩)</sup>. وَلِأَنَّ الْقِيَامَ مِنَ النَّوْمِ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْآيَةِ، وَقَدْ أَمَرَ بِالْوَضُوءِ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ فِي أَوَّلِهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي حُصُولَ الْإِجْرَاءِ بِهِ؛ وَلِأَنَّهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمٍ، فَاشْتَبَهَ الْقَائِمُ مِنَ نَوْمِ النَّهَارِ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ، لِتَفْخِيلِهِ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثُ يَدِهِ»/ وَطَرِيقَانِ الشُّكِّ عَلَى يَقِينِ الطَّهَارَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا، كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ التَّنَذِيرَ.

**فصل:** وَلَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ، وَسَوَى الْحَسَنِ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ فِي الْوُجُوبِ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ».

وَلَنَا أَنَّ فِي الْحَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ نَوْمِ اللَّيْلِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثُ

(٣٦) تقدم في صفحة ٤٠.

(٣٧) سورة المائدة ٦.

(٣٨) أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوي العمري مولا هم، كان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله ﷺ، وله «تفسير». توفي سنة ست وثلاثين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣١٦/٥.

(٣٩) سقط من: م. وانظر ما يأتي في أول الفصل التالي، وانظر لقول زيد بن أسلم: تفسير الطبري ١٠/١٠، وتفسير القرطبي ٨٢/٦.



يَدُهُ، وَالْمَيْتُ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ<sup>(٤٠)</sup> خَاصَّةً، وَلَا يَصِيحُ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ لِوُجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ تَعَبْدًا، فَلَا يَصِيحُ تَعْدِيَّتُهُ. الثَّانِي، أَنَّ اللَّيْلَ مَظَنَّةُ النَّوْمِ وَالِاسْتِغْرَاقِ فِيهِ وَطُولُ مُدَّتِهِ، فَاحْتِمَالُ إِصَابَةِ يَدِهِ لِتَنَجَّاسِهِ لَا يَشْعُرُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ احْتِمَالِ ذَلِكَ فِي نَوْمِ النَّهَارِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِ: الْحَدِيثُ فِي الْمَيْتِ بِاللَّيْلِ، فَأَمَّا النَّهَارُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

**فصل:** فَإِنْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، فَعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يُوجِبْ غَسْلَهَا، لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَوْجَبَهُ قَالَ: إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا يَدْفَعُ التَّنَجَّاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، لَمْ يُؤَثِّرْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ الْحَبَثَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُهْرِيقَ الْمَاءُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ إِرَاقَتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ التَّنَهَى عَنْ غَمْسِ الْيَدِ فِيهِ يَذُلُّ عَلَى تَأْثِيرِهِ فِيهِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ابْنُ الْمُسْلِمِ الْمُكَبَّرِيُّ<sup>(٤١)</sup> فِي الْخَبَرِ زِيَادَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ أَذْخَلَهَا قَبْلَ الْغَسْلِ أَرَأَى الْمَاءَ». وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَزُولَ طَهُورِيَّتُهُ وَلَا تَجِبَ إِرَاقَتُهُ؛ لِأَنَّ طَهُورِيَّةَ الْمَاءِ كَانَتْ ثَابِتَةً بَيِّنِينَ، وَالْعَمْسُ الْمُحَرَّمُ لَا يَفْتَضِي إِبْطَالَ طَهُورِيَّتِهِ<sup>(٤٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَوْهَمُ التَّنَجَّاسَةِ، فَالَوْهَمُ لَا يَزُولُ بِهِ يَقِينُ الطَّهُورِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَقِينُ الطَّهَارَةِ، فَكَذَلِكَ لَا يُزِيلُ الطَّهُورِيَّةَ، فَإِنَّمَا لَمْ تَحْكَمْ بِنَجَاسَةِ الْيَدِ وَلَا الْمَاءِ، وَلِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ فَيَا لَوْهَمِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَعَبْدًا فَتَقْتَصِرُ عَلَى مُقْتَضَى الْأَمْرِ وَالتَّنَهَى، وَهُوَ وَجُوبُ الْغَسْلِ وَتَحْرِيمُ الْعَمْسِ، وَلَا يُعَدَّى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَصِيحُ قِيَاسُهُ عَلَى رَفْعِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَلِأَنَّ مِنْ شَرْطِ تَأْثِيرِ غَمْسِ الْمُخْدَبِ أَنْ يَتَوَى رَفْعَ الْحَدِيثِ، وَلَا فَرْقَ هَهُنَا بَيْنَ أَنْ يَتَوَى أَوْ لَا يَتَوَى.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، فَهَلْ تُبْطَلُ طَهُورِيَّتُهُ؟ / ٣٩ ط عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

(٤٠) فِي م: «بِاللَّيْلِ».

(٤١) هُوَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُكْبَرِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، يَعْرِفُ بِابْنِ الْمُسْلِمِ، مَعْرِفُهُ بِالْمَذْهَبِ الْمَعْرُوفَةِ الْعَالِيَةِ، وَلَهُ التَّصَانِيفُ السَّائِرَةُ، تَوَفَى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١٦٣/٢ - ١٦٦.

(٤٢) فِي ١: «طَهُورِيَّةَ الْمَاءِ».

**فصل:** وَحُدَّ الْيَدِ الْمَأْمُورِ بِغَسْلِهَا مِنَ الْكُوعِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمُطْلَقَةَ فِي الشَّرْعِ تَتَنَاوَلُ ذَلِكَ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٤٣)</sup>، وَإِنَّمَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ مِنْ مَفْصِلِ الْكُوعِ، وَكَذَلِكَ التَّيْمُ<sup>(٤٤)</sup> يَكُونُ فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعِ، وَالذِّبَّةُ الْوَاجِبَةُ فِي الْيَدِ تَجِبُ عَلَى مَنْ قَطَعَهَا مِنْ مَفْصِلِ<sup>(٤٥)</sup> الْكُوعِ. وَغَمَسُ بَعْضِهَا، وَلَوْ أَصْبَحَ أَوْ ظَهَرَ مِنْهَا، كَغَمَسِ جَمِيعِهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ الْمَنْعُ بِجَمِيعِهِ تَعَلَّقَ بِبَعْضِهِ، كَالْحَدِّ وَالنَّجَاسَةِ. وَالثَّانِي لَا يَمْنَعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ التَّهَيُّ تَنَاوَلَ غَمَسَ جَمِيعِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ مَانِعاً كَوْنُ بَعْضِهِ مَانِعاً، كَمَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ سَبَباً كَوْنُ بَعْضِهِ سَبَباً<sup>(٤٦)</sup>، وَغَمَسُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا دُونَ الثَّلَاثِ كَغَمْسِهَا قَبْلَ غَسْلِهَا<sup>(٤٧)</sup>؛ لِأَنَّ التَّهَيُّ بَاقٍ<sup>(٤٨)</sup> لَا يَزُولُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا.

**فصل:** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ يَدِ النَّائِمِ مُطْلَقَةً أَوْ مَشْدُودَةً بِشَيْءٍ، أَوْ فِي جَرَابٍ، أَوْ كَوْنِ النَّائِمِ عَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ أَحْمَدُ إِذَا نَامَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ؟ قَالَ: السَّرَاوِيلُ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا انْتَبَهَ أَخَذَكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا». يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِعُمُومِهِ. وَلِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عَلِقَ<sup>(٤٩)</sup> عَلَى الْمَطْلَئَةِ لَمْ يُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ الْحِكْمَةِ، كَالْعِدَّةِ الْوَاجِبَةِ لَاسْتِبْرَاءِ الرَّحِمِ، تَجِبُ فِي حَقِّ الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ، وَكَذَاكَ الْاسْتِبْرَاءُ، مَعَ أَنَّ احْتِمَالَ النَّجَاسَةِ لَا يَنْحَصِرُ فِي مَسِّ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْبَدَنِ بَثْرَةٌ أَوْ دُمْلٌ، وَقَدْ يَحُلُكُ جَسَدَهُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ دَمٌ<sup>(٥٠)</sup> بَيْنَ أَظْفَارِهِ<sup>(٥١)</sup>، أَوْ يَخْرُجُ

(٤٣) سورة المائدة ٣٨.

(٤٤) في م: «في التيمم».

(٤٥) سقط من: الأصل.

(٤٦) سقط من: الأصل.

(٤٧) سقط من: م.

(٤٨) في م: «تعلق».

(٤٩) سقط من: الأصل.

من أَنفِهِ دَمٌ، وقد تكون نَجِسَةً قَبْلَ تَوْمِهِ فَيَنْتَسِي نَجَاسَتَهَا لِطُولِ تَوْمِهِ، على أَنَّ الظَّاهِرَ عند مَنْ أُوجِبَ الغَسْلُ أَنَّهُ تَعَبُدٌ؛ لَا لِعِلَّةِ التَّنَجِيسِ، ولهذا لم يَحْكَمْ بِنَجَاسَةِ الْيَدِ وَلَا الْمَاءِ، فَيَعْمُ الْوُجُوبُ كُلُّ مَنْ تَنَاوَلَهُ الْحَبْرُ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ الْقَائِمُ مِنَ «تَوْمِ اللَّيْلِ»<sup>(٥٠)</sup> صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ<sup>(٥١)</sup>؛ لَا يَنْدَرِي أَيْنَ بَاقَتْ يَدُهُ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْغَمْسِ إِنَّمَا يَثْبُتُ<sup>(٥٢)</sup> مِنَ الْخَطَابِ<sup>(٥٣)</sup>، وَلَا خِطَابَ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْغَسْلِ هَاهُنَا تَعَبُدٌ، وَلَا تَعَبُدٌ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَلِأَنَّ غَمْسَهُمْ لَوْ أَثَّرَ فِي الْمَاءِ لَأَثَّرَ فِي جَمِيعِ زَمَانِهِمْ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ الْمُرِيْلَ لِحُكْمِ<sup>(٥٤)</sup> الْمَنْعِ مِنْ شَرْطِهِ النَّيَّةِ، وَمَا هُمْ مِنْ أَهْلِهَا. وَلَا تَعْلَمُ قَائِلًا بِذَلِكَ.

٤٠ و

**فصل:** وَالتَّوْمُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَمْرُ بِغَسْلِ الْيَدِ مَائِقِضُ الْوُضُوءِ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ فِي التَّوْمِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ مَا زَادَ عَلَى نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَاقِيًا إِلَّا بِذَلِكَ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلَفَةٍ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَا يَكُونُ بَاقِيًا بِهَا، وَهَذَا يُلْزِمُهُ دَمٌ، بِخِلَافِ مَنْ دَفَعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَمَا ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا جَاءَ مُزْدَلَفَةٌ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بَاقِيًا بِهَا، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا بَاقَتْ بِهَا ذُونَ النَّصْفِ.

**فصل:** وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّيَّةِ عِنْدَ مَنْ أُوجِبَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ تَعَبُدٌ<sup>(٥٥)</sup>، فَاشْتَبَهَ الْوُضُوءَ وَالْغَسْلَ. وَالثَّانِي: لَا يَفْتَقِرُ<sup>(٥٦)</sup> إِلَى النَّيَّةِ<sup>(٥٧)</sup>؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِوَهْمِ النَّجَاسَةِ، وَلَا تُعْتَبَرُ فِي غَسْلِهَا النَّيَّةُ، وَلِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ الْغَسْلُ، وَقَدْ أَتَى

(٥٠-٥١) في م: «النوم».

(٥١) في م زيادة: «لأنه».

(٥٢-٥٣) في م: «بالخطاب».

(٥٣) في م: «من حكم».

(٥٤) في م: «تعبدية».

(٥٥-٥٦) سقط من: الأصل.

به، والأمر بالشيء يقتضى حصول الإجزاء به. ولا يقتصر الغسل إلى تسمية. وقال أبو الخطاب: يقتصر إليها قياساً على الوضوء. وهذا بعيد؛ فإن التسمية في الوضوء غير واجبة في الصحيح، ومن أوجبها<sup>(٥٦)</sup> فائماً أوجبها<sup>(٥٧)</sup> تعبدًا، فيجب قصرها على محلها؛ فإن التعبد به فرع التعليل، ومن شرطه كون المعنى معقولاً، ولا يمكن إلحاقه به لعدم الفرق، فإن الوضوء أكد، وهو في أربعة أعضاء، وسببه غير سبب غسل اليد.

**فصل:** ولو انغمس الجنب في ماء كثير، أو توضأ في ماء كثير، يغمس فيه أعضائه، ولم يتو غسل يديه من نوم الليل، صح غسله وضوؤه، ولم يجزه عن غسل اليد من نوم الليل عند من أوجب النية في غسلها؛ لأن بقاء النجاسة على العضو لا يمنع رفع الحديث، فلو غسل أشفه أو يده في الوضوء، وهو نجس، لا رافع حديثه، وبقاء الحديث على الوضوء لا يمنع رفع حديث آخر؛ بدليل ما لو توضأ الجنب بتوى رفع الحديث الأصغر، أو اغتسل ولم يتو الطهارة الصغرى، صححت المنوية دون غيرها، وهذا لا يخرج عن شبهه بأحد الأمرين.

**فصل:** إذا وجد ماء قليلاً ليس معه ما يعترف به ويذاه نجستان، فقال أحمد: لا بأس أن يأخذ بغيره ويصب على يده. وهكذا لو أمكنه غمس خرقه أو غيرها وصبه على يديه<sup>(٥٧)</sup> فعل ذلك. فإن لم يمكنه شيء من ذلك يئمه وتركه؛ لأن لا ٤٠. ينجس الماء ويتنجس به. وإن<sup>(٥٨)</sup> كان لم يغسل يديه من نوم الليل توضأ منه، عند من يجعل الماء باقياً على إطلاقه. ومن جعله مستعملاً، قال: يتوضأ به ويتيمم معه. ولو استيقظ المحبوس من نومه فلم يدر؛ أهو من نوم النهار أو الليل؟ لم يلزمه غسل يديه؛ لأن الأصل عدم الوجوب، فلا توجه بالشك.

(٥٦-٥٧) سقط من: الأصل.

(٥٧) في م: ويده.

(٥٨) في م: وفان.

## ١٧ - مسألة؛ قال: (والتَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْوُضُوءِ)

ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَسْنُونَةٌ فِي «طَهَارَاتِ الْحَدِيثِ»<sup>(١)</sup> كُلِّهَا. رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَقَالَ الْحَلَّالُ: الَّذِي اسْتَقَرَّتِ الرِّوَايَاتُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. يَعْنِي إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ. وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَعَنْهَا وَاجِبَةٌ فِيهَا كُلُّهَا؛ الْوُضُوءُ، وَالْغُسْلُ، وَالتَّيْمُمُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ وَإِسْحَاقَ؛ لَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup> أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَحْسَنُ. وَهَذَا نَفَى فِي نَكْرَةٍ يَفْتَضِي أَنْ لَا يَصِحَّ وَضُوءُهُ بِغَيْرِ<sup>(٤)</sup> التَّسْمِيَةِ. وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى: أَنَّهَا طَهَارَةٌ، فَلَا تَقْتَضِي إِلَى التَّسْمِيَةِ، كَالطَّهَارَةِ مِنَ النَّجَاسَةِ، أَوْ عِبَادَةٍ، فَلَا تَجِبُ فِيهَا التَّسْمِيَةُ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ. وَالْأَحَادِيثُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ يَثْبُتُ فِي هَذَا حَدِيثٌ، وَلَا أُعْلَمُ فِيهَا<sup>(٥)</sup> حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup>: ضَعْفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَدِيثَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَقَالَ: أَقْوَى شَيْءٍ فِيهِ حَدِيثُ كَثِيرٍ<sup>(٧)</sup> بِنِ زَيْدٍ<sup>(٨)</sup>، عَنْ

(١-١) في م: «طهارة الأحداث».

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في التسمية على الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب في التسمية عند الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذي ٤٣/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في التسمية في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٠/١. والدارمي، في: باب التسمية في الوضوء، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١٨/٢، ٤١٣/٣، ٧٠/٤، ٣٨٢/٥، ٣٨٢/٦.

(٣) أي: الخدري. وانظر: نصب الرأية ٤/١.

(٤) في م: «بدون».

(٥) في م: «فيه».

(٦) الأحمطي البغدادي، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة. طبقات الحنابلة ١٣٨/١.

(٧-٧) سقط من الأصل. وهو الأسلمي. انظر: تهذيب التهذيب ٣٣٨/٣.

رُئِيَ - يعنى حَدِيثُ أبى سَعِيدٍ - ثم ذكر رُبَيْحاً، أى مَنْ هُوَ؟ وَمَنْ أبُوهُ؟ فقال:  
يعنى الذى يَرَوِى حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. يعنى أَنَّهُمْ مَعْجُوهُولُونَ، وَضَعْفٌ إِسْنَادُهُ.  
وإن صَحَّ ذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ عَلَى تَأْكِيدِ الِاسْتِحْبَابِ وَتَفْيِ الْكَمَالِ بِدَوْنِهَا، كَقَوْلِهِ: «لا  
صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٨)</sup>

**فصل:** وإن قلنا بِوجوبِهَا فتركها عَمْدًا، لم تَصِحَّ طَهَارَتُهُ، لَأنَّهُ تَرَكَ واجِبًا فِي  
الطَّهَارَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ النَّيَّةَ. وإن تَرَكَهَا سَهْوًا صَحَّتْ طَهَارَتُهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي  
رواية أبى داود؛ فإنه قال: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْتَلٍ: إِذَا نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ؟  
قال: أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ/ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وهذا قولُ إِسْحَاقَ، فعلى هذا إِذَا ذَكَرَهَا<sup>(٩)</sup> فِي  
أَثْنَاءِ طَهَارَتِهِ أَتَى بِهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا غَفَى عَنْهَا مَعَ السَّهْوِ فِي جُمْلَةِ الْوُضُوءِ  
فَقَبِيَ بَعْضُهُ أَوَّلَى. وإن تَرَكَهَا عَمْدًا حَتَّى غَسَلَ غُضُوًّا لم يَغْتَدِّ بِغَسْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لم يَذْكُرْ  
اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَعَ الْعَمْدِ. وقال الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ: إِذَا سَمِيَ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَجْزَأَهُ.  
يَعْنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى وَضُوئِهِ. وقال بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا  
تُسْقَطُ بِالسَّهْوِ لِعُمُومِ الْحَبْرِ، وَقِيَاسًا لَهَا<sup>(١٠)</sup> عَلَى سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ. وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى؛  
لِقَوْلِهِ ﷺ: «غَفَى لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ»<sup>(١١)</sup>، وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ تَتَغَايَرُ  
أَفْعَالُهَا، فَكَانَ فِي وَاجِبَاتِهَا مَا يَسْقُطُ بِالسَّهْوِ كَالصَّلَاةِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى سَائِرِ  
وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تَأَكَّدُ وَجوبُهَا، بِخِلَافِ التَّسْمِيَةِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ هِيَ قَوْلُ «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا، كَالتَّسْمِيَةِ  
الْمَشْرُوعَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَعِنْدَ أَكْلِ الطَّعَامِ وَشُرْبِ الشَّرَابِ، وَمَوْضِعُهَا<sup>(١٢)</sup> بَعْدَ  
النِّيَّةِ قَبْلَ أَفْعَالِ الطَّهَارَةِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ قَوْلٌ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَةِ، فَيَكُونُ<sup>(١٣)</sup>

(٨) بَاقِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ بَابِ الْإِمَامَةِ.

(٩) ق: م: «ذَكَرَ».

(١٠) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ «وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا» الْآخِي، سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(١١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ طَلَاكِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٦٥٩/١.

وَقَدْ بَيَّنَّ الزَّيْلَعِيُّ طَرَفَهُ، وَمِنْ أَخْرَجَهُ، بِتَفْصِيلِ وَافٍ، فِي: نَصَبِ الزَّايَةِ ٦٤/٢-٦٦.

(١٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

بعد النية، لتشتمل النية جميع واجباتها، وقبل أفعال الطهارة، ليكون مسمياً على جميعها، كما يسمى على الذبيحة قبل<sup>(١)</sup> ذبحها.

## ١٨ - مسألة؛ قال: (والمبالغة في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً)

معنى المبالغة في الاستنشاق: اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف، ولا يجعله سغوطاً، وذلك سنة مستحبة في الوضوء، إلا أن يكون صائماً فلا يستحب، لا تعلم في ذلك خلافاً. والأصل في ذلك ما روى عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه، قال: قلت: يارسول الله، أخبرني عن الوضوء. قال: «أسبغ الوضوء، وتحلل بين الأصابع، وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» رواه أبو داود، والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: حديث حسن صحيح. ولأنه من أعضاء الطهارة، فاستحببت المبالغة فيه كسائر أعضائها.

**فصل: المبالغة مستحبة في سائر أعضاء الوضوء؛ لقوله ﷺ: «أسبغ الوضوء». والمبالغة في المضمضة إدارة الماء في أعماق الفم وأقصىه وأشدقيه، ولا يجعله وجوراً<sup>(٢)</sup> لم يمجه، وإن ابتلعه جاز؛ لأن الغسل قد حصل. والمبالغة في سائر الأعضاء بالتخليل، ويتبع المواضع التي يتب عنها الماء بالدلك والعرك ومجاورة موضع الوجوب بالغسل. وقد روى نعيم بن عبد الله<sup>(٣)</sup>، أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد أن يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه**

(١٣) في م: «وقت».

(١) أخرجه أبو داود، في: باب الاستنثار، من كتاب الطهارة، وفي باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٣١/١، ٥٥٢. والترمذي، في: باب في تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة، وفي: باب ماجاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٥٦/١، ٣١٢/٣.

كما أخرجه النسائي، في: باب المبالغة في الاستنشاق، وباب الأمر بتخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١، ٦٧. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، وباب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٢/١، ١٥٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣/٤، ٢١١.

(٢) الوجور: الدواء يوجر في الفم.

(٣) المنجبر، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يجمع المسجد، وهو ثقة. تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٥.

٤١ ظ حتى رَفَعَ إِلَى السَّائِقِينَ، ثُمَّ قَالَ: / سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أُمْتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَى أَبُو الْحَازِمِ <sup>(٤)</sup> عَنْهُ قَرِيبًا مِنْ هَذَا، وَقَالَ: سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تُبْلَغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>.

## ١٩ - مسألة؛ قال: (وتُحْلِلُ اللَّحِيَّةَ)

وَجُمَلُهُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّحِيَّةَ إِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً تُصِفُ الْبَشْرَةَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهَا. وَإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَاطِحَتِهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهَا. وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَأَنَسُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ <sup>(١)</sup>. قَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا تَرَكَ تَحْلِيلَ لِحْيَتِهِ عَامِدًا أَعَادَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ <sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَذْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ <sup>(٤)</sup> وَحَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ <sup>(٥)</sup> وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ». وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضِيَّهِ بَعْضَ الْعَرَكِ، ثُمَّ شَبَكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٥)</sup>.

(٤) يعنى سلمان الأشجعي الكوفي، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: تهذيب التهذيب ١٤٠/٤.  
(٥) كذا جاء في النسخ، ولم نجده عند البخاري، وأخرجه مسلم، في: باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٩/١. والنسائي، في: باب حلية الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧١/٢.

(١) أبو السائب عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، صالح ثقة، توفي سنة ست وثلاثين ومائة. العبر ١٨٤/١، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧-٢٠٧.

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٩/١. وأخرجه ابن ماجه أيضا، في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٨/١.

(٣) في: باب تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢٢/١.

(٤-٥) سقط من: م.

(٥) في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٩/١.



وقال غطاء وأبو ثور: يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ شُعُورِ الْوَجْهِ <sup>(٦)</sup> وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا كَمَا يَجِبُ فِي الْجَنَابَةِ، وَلأنَّهُ مَأْمُورٌ بِغَسْلِ الْوَجْهِ <sup>(٧)</sup> فِي الْوُضُوءِ كَمَا أَمَرَ بِغَسْلِهِ فِي الْجَنَابَةِ، فَمَا وَجِبَ فِي أَحَدِهِمَا وَجِبَ فِي الْآخَرِ بِمِثْلِهِ.

ومذهب أكثر أهل العلم أن ذلك لا يَجِبُ، ولا يَجِبُ التَّحْلِيلُ؛ وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي تَرْكِ التَّحْلِيلِ ابْنُ عَمَرَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَطَاوُسُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ <sup>(٨)</sup>، وَمُجَاهِدٌ، وَالْقَاسِمُ <sup>(٩)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ <sup>(١٠)</sup>، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ <sup>(١١)</sup>، وَابْنُ الْمُنِيرِ <sup>(١٢)</sup>؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّحْلِيلَ، وَأَكْثَرُ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْكِهِ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أَخْلَفَ بِهِ فِي وَضُوءِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ فِي كُلِّ وَضُوءٍ لَتَقَلَّهَ كُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَتَرَكُهُ لَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ مَائِثَةِ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَثِيفَ اللَّحْيَةِ فَلَا يَبْلُغُ الْمَاءُ مَائِثَةَ شَعْرٍهَا بِلَوْنِ التَّحْلِيلِ وَالْمُبَالَغَةِ، وَفِعْلُهُ لِلتَّحْلِيلِ <sup>(١٣)</sup> فِي بَعْضِ أَحْيَانِهِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: قال يعقوب <sup>(١٤)</sup>: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ التَّحْلِيلِ؟ فَأَرَانِي مِنْ تَحْتِ لِحْيَتِهِ،

(٦-٦) سقط من: الأصل.

(٧) أبو العالية رفع بن مهراون الرياحي مولاهم، البصري، المقرئ المفسر، توفي سنة ثلاث وتسعين. العبر ١٠٨/١، تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣-٢٨٦.

(٨) في م: «وأبو القاسم». ونحشى أن يكون: «وأبو القاسم محمد بن علي». فإن محمد بن علي الآتي كنيته أبو القاسم.

وهو أبو محمد القاسم بن محمد بن (أبي بكر الصديق) عبد الله القرشي التيمي، وهو أحد الفقهاء السبعة، وكان ثقة، عالماً، ورعاً، كثير الحديث، توفي سنة ست ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٣/٥-٦٠.

(٩) أي: ابن الحنفية. وهو أبو القاسم محمد بن علي بن (أبي طالب) عبد مناف القرشي الهاشمي، كان ورعاً، كثير العلم، توفي سنة ثمانين. سير أعلام النبلاء ١١٠/٤-١٢٩.

(١٠) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه الشام بعد الأوزاعي، وكان صالحاً قانتاً، توفي سنة سبع وستين ومائة. العبر ٢٥٠/١.

(١١-١١) في م: «والمنذر».

(١٢) في م: «التحليل».

(١٣) لعله: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدى الدورق، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه، وصنف «المسند»، توفي سنة اثنين وخمسين ومائتين. طبقات الحنابلة ٤١٤/١، ٤١٥.

فَحَلَّلَ بِالْأَصَابِعِ. وَقَالَ حَنْبَلٌ: مِنْ تَحْتِ ذَقْنِهِ مِنْ أَسْفَلِ الذَّقَنِ، يُحَلَّلُ جَانِبَيْ لِحْيَتِهِ جَمِيعًا بِالْمَاءِ، وَيَمْسَحُ جَانِبَيْهَا وَبَاطِنَهَا. وَقَالَ أَبُو الْحَارِثِ <sup>(١٤)</sup>: قَالَ <sup>(١٥)</sup> أَحْمَدُ: إِنْ شَاءَ حَلَّلَهَا مَعَ وَجْهِهِ، <sup>(١٦)</sup> وَإِنْ شَاءَ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَهَّدَ بَقِيَّةِ شُعُورِ وَجْهِهِ <sup>(١٧)</sup> وَيَمْسَحَ مَاقِيَهُ؛ لِيُرْوَلَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ كُحْلٍ أَوْ غَمَصٍ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٨)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِيَيْنِ.

٢٠ - مسألة؛ قال: (وَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا لِلْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا) الْمُسْتَحَبُّ: أَنْ يَأْخُذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا. <sup>(١٩)</sup> قَالَ أَحْمَدُ: أَنَا أَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا <sup>(٢٠)</sup>. وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: هَذَا الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الْأَنْحِبَارِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو أُمَامَةَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ». رَوَاهُنَّ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢١)</sup>، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالرَّبِيعُ بْنُتِ مُعَوَّذٍ، وَالْمُقَدَّمُ بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. رَوَاهُنَّ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢٢)</sup>. وَلَنَا أَنَّ إِفْرَادَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ قَدْ <sup>(٢٣)</sup> رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَدْ ذَهَبَ الزُّهْرِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ وَظَاهِرُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ. وَقَالَ

(١٤) هو أحمد بن محمد الصائغ. وتقدم في صفحة ٢١.

(١٥) في الأصل: «سألت».

(١٦-١٧) سقط من: الأصل.

(١٧) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١.

(١٨-١٩) سقط من: الأصل.

(٢٠) في: باب الأذنان من الرأس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٢/١. كما أخرج حديث أبي أمامة أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١. والترمذي، في: باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٤/١.

(٢١) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١-٢٩.

(٢٢) سقط من: الأصل.

الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: لَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ وَلَا مِنَ الرَّأْسِ. فَفِي إِفْرَادِهِمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ خُرُوجٌ مِنْ بَعْضِ<sup>(٥)</sup> الْخِلَافِ، فَكَانَ أَوَّلَى. وَإِنْ مَسَحَهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

**فصل:** قَالَ الْمُرُودِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَسَحَ رَأْسَهُ، وَلَمْ أَرَهُ يَمْسَحُ عَلَى عُنُقِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: «أَلَا تَمْسَحُ<sup>(٦)</sup> عَلَى عُنُقِكَ؟» قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَوْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هُوَ مَوْضِعُ الْعُلِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ هَكَذَا يَمْسَحُ النَّبِيُّ ﷺ، لَمْ<sup>(٧)</sup> يَفْعَلْهُ. وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ زِيَادَةٌ. وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّ فِيهِ رِوَايَةً أُخْرَى: أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ. وَاجْتَنَبَ بَعْضُهُمْ أَنْ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «امْسَحُوا أَعْنَاقَكُمْ مَخَافَةَ الْعُلِّ». وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ أُنَى إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ مَسَحَ قَفَاهُ. وَوَهْنُ الْخَلَّالِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ، وَقَالَ: هِيَ وَهْمٌ. وَقَدْ أَنْكَرَ أَحْمَدُ حَدِيثَ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْقَذَالِ<sup>(٨)</sup>. / وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا. وَذَكَرَ أَنْ سُفْيَانَ<sup>(٩)</sup> كَانَ يُنْكِرُهُ، وَأَنْكَرَهُ يَحْيَى<sup>(١٠)</sup> أَيْضًا. وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَعْرِفُهُ،<sup>(١١)</sup> وَلَا رَوَاهُ<sup>(١٢)</sup> أَصْحَابُ السُّنَنِ.

**فصل:** وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ غَسَلَ دَاخِلَ الْعَيْنَيْنِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَمِيَ مِنْ كَثَرَةِ إِدْخَالِ الْمَاءِ فِي عَيْنَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِذَا مَا يُسْتَحَبُّ

(٥) سقط من: م.

(٦-٦) في م: «اتمسح».

(٧) في م: «ولم».

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٨١/٣.

(٩) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، الإمام الكبير، حافظ العصر، المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٤٠٠/٨-٤١٨.

(١٠) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٧١/١١-٩٦.

(١١-١١) في م: «ولم يروه».

ذلك في الغسل، نصَّ عليه أحمد في مواضع؛ وذلك لأنَّ غُسلَ الجنابة أبلغ، فإنه يعمُّ جميع البدن، وتُغسل فيه يواطنُ الشعور الكثيفة، وماتحت الجفنتين وتحوهما، ودخل العينين من جملة البدن الممكن غسله، فإذا لم يجب فلا أقلَّ من أن يكون مستحباً. والصحيح أن هذا ليس بمسنون في وضوء ولا غسل؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يفعله، ولا أمر به، وفيه ضرر، وما ذكر عن ابن عمر دليل على كراهته؛ لأنه ذهب ببصره، وفعل ما يخاف منه ذهاب البصر أو نقصه من غير ورود الشرع به إذا لم يكن محرماً، فلا أقلَّ من أن يكون مكروهاً.

## ٢١ - مسألة؛ قال: (وتخليل مائتين الأصابع)

تخليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مسنون، وهو في الرجلين أكذ؛ لقول النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «أسبغ الوضوء وتخلل الأصابع». وهو حديث صحيح<sup>(١)</sup>، وقال المستورد بن شداد: رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ ذلك أصابع رجله بخنصره. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وقال: لا تعرفه إلا من حديث ابن لهيعة<sup>(٣)</sup>. ويستحب أن يخلل أصابع رجله بخنصره لهذا الحديث، ويبدأ في تخليل اليمنى من خنصرها إلى إبهامها، وفي اليسرى من إبهامها إلى خنصرها؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يحبُّ التيمُّن<sup>(٤)</sup> في وضوئه. وفي هذا تيمُّن<sup>(٥)</sup>.

**فصل: ويستحب أن يعرك رجله بيده، ويتعهد عقبيه، والمواضع التي يزلُّ**

(١) وتقدم في المسألة رقم ١٨، صفحة ١٤٧

(٢) رواه أبو داود، في: باب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢/١. وابن ماجه، في: باب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٧/١.

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري الحافظ الفقيه القاضي، توفي سنة أربع وسبعين ومائة. العمر ٢٦٤/١، ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٣٧٣/٥ - ٣٧٩.

(٤) في م: «التيامن».

(٥) في م: «تيامن».

عنها الماء، قال أبو داود: قلت لأحمد: إذا تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ، فَأَخْرَجَهَا؟ قال: يَتَّبِعِي أَنْ يُمِرَّ يَدُهُ عَلَى رِجْلِهِ، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ. قلت: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، يُجْزئُهُ؟ قال: أَرْجُو أَنْ يُجْزئَهُ مِنَ التَّحْلِيلِ<sup>(٦)</sup> أَنْ يُحْرِكَ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا زَلَقَ الْمَاءَ عَنِ الْجَسَدِ فِي الشَّتَاءِ.

قِيلَ لَهُ: مَنْ تَوَضَّأَ/يُحْرِكَ خَاتِمَهُ؟ قال: إِنْ كَانَ ضَيْقًا لَا بُدَّ أَنْ يُحْرِكَه، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا يَدْخُلُ<sup>(٧)</sup> الْمَاءُ أَجْزَأَهُ، وَقَدْ رَوَى أَبُو رَافِعٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتِمَهُ<sup>(٨)</sup>. وَإِذَا شَكَّ فِي وُصُولِ الْمَاءِ إِلَى مَائِحَتِهِ وَجَبَ تَحْرِيكُهُ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولَ الْمَاءِ «إِلَى مَائِحَتِهِ»<sup>(٩)</sup>، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَصُولِهِ. وَإِنْ التَّفَّ بَعْضُ أَصَابِعِهِ عَلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُتَّصِلًا، لَمْ يَجِبْ فَضْلُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى، لِأَنَّهُمَا صَارَتَا كَأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا<sup>(١٠)</sup> وَجَبَ إِبْصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا بَيْنَهُمَا.

## ٢٢ - مسألة: قال: (وَعَسَلُ الْمَيَّامِ قَبْلَ الْمَيَّاسِرِ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ - فِيمَا عَلِمْنَا - فِي اسْتِحْبَابِ الْبِدَاءِ بِالْيَمْنَى، وَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ بَدَأَ بَيْسَارِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ. وَأَصْلُ الاسْتِحْبَابِ فِي ذَلِكَ<sup>(١١)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ ذَلِكَ، وَيَفْعَلُهُ، فَرَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي تَتَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٢)</sup>. وَعَنْ

(٦) فِي الْأَصْلِ: «التَّخْلِيلُ».

(٧) فِي مِ زِيَادَةَ: «فِيهِ».

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ تَغْلِيلِ الْأَصَابِعِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/١٥٣.

(٩-٩) فِي مِ: «إِلَيْهِ».

(١٠) فِي مِ: «مُلْتَصِقًا».

(١١) فِي مِ زِيَادَةَ: «مَارُوِي».

(١٢) تَقْدِمُ فِي الْمَسْأَلَةِ ١٤، صَفْحَةُ ١٣٦

أَبَى هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَءُوا بِمَيمَانِكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٣)</sup>. وَحَكَى عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ: فَبَدَأَ بِالْيَمَنِ قَبْلَ الْيُسْرَى. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup>. وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْعُضْوِ الْوَاحِدِ، وَكَذَا الرَّجْلَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُيَدِيكُم﴾، ﴿وَأَرْجُلُكُم﴾ <sup>(٥)</sup>. وَلَمْ يُفَصَّلْ، وَالْفُقَهَاءُ يُسَمُّونَ أَعْضَاءَ الْوَضُوءِ أَرْبَعَةً، يَجْعَلُونَ الْيَدَيْنِ عُضْوًا، وَالرَّجْلَيْنِ عُضْوًا، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْعُضْوِ الْوَاحِدِ.

---

(٣) في: باب التيمن في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤١.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب في الانتعال، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٢/٣٩٠.  
(٤) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٢٤-٢٦.  
(٥) سورة المائدة ٦.

## باب فَرَضِ الطَّهَّارَةِ

٢٣ - مسألة: قال: (وَفَرَضُ الطَّهَّارَةِ مَاءٌ طَاهِرٌ، وَإِزَالَةُ الْحَدَثِ)

أَرَادَ بِالطَّاهِرِ: الطُّهُورَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى أَنَّ الطَّهَّارَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْمَاءِ الطُّهُورِ. وَعَنَى بِإِزَالَةِ الْحَدَثِ الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ أَوْ بِالْأَحْجَارِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَيَّدَ ذَلِكَ بِحَالَةِ وُجُودِ الْحَدَثِ، كَمَا تَقَيَّدَ اشْتِرَاطُ الطَّهَّارَةِ بِحَالَةِ وُجُودِهِ. وَسَمَّى هَذَيْنِ فَرَضَيْنِ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُضُوءِ، وَشَرَائِطُ الشَّيْءِ وَاجِبَةٌ لَهُ، وَالوَاجِبُ هُوَ الْفَرَضُ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ.

ط ٤٣

وظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ: اشْتِرَاطُ الْاسْتِنْجَاءِ لِصِحَّةِ الْوُضُوءِ، فَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ لَمْ يَصِحَّ كَالْتِيَمِ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَصِحُّ الْوُضُوءُ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ، وَيَسْتَجْمِرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْأَحْجَارِ، أَوْ يَغْمِلُ فَرَجَهُ بِحَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ. وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَصَحُّ، وَهِيَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَلَمْ تُشْتَرَطْ لِصِحَّةِ الطَّهَّارَةِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ.

فَأَمَّا التَّيَمُّمُ قَبْلَ الْاسْتِجْمَارِ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ وَجْهًا وَاجِدًا؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَإِنَّمَا ('يُبِيحُ الصَّلَاةَ')، وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يُمْكِنُ إِزَالَتُهَا لَا تَبَاحُ لَهُ الصَّلَاةُ، فَلَمْ تَصِحَّ بَيَّةُ الْاسْتِجْمَارِ كَالْتِيَمِ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ طَهَّارَةٌ فَأُشْبِهَتْ طَهَّارَةً<sup>(١)</sup> الْوُضُوءِ، وَالْمَنْعُ مِنَ الْإِبَاحَةِ لِمَانَعٍ آخَرَ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ التَّيَمُّمِ، كَمَا لَوْ تَيَمَّمَ فِي مَوْضِعٍ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ تَيَمَّمَ مَنْ عَلَى نَوْبِهِ نَجَاسَةٌ أَوْ عَلَى بَدَنِهِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ. ('وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَوْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ مِنْ بَدَنِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى الْفَرْجِ')؛ لِأَنَّ

(١-١) في م: «أبيح للصلاة».

(٢) سقط من: م.

(٣-٣) سقط من: الأصل.

ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ. وَالْأَشْبَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، كَمَا لَوْ افْتَرَقَا فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ، وَلَئِنْ تَجَاسَّاهُ الْفَرْجُ سَبَبٌ وَجُوبُ التَّيْمُمِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِقَائِلِهَا مَانِعاً مِنْهُ، بِخِلَافِ سَائِرِ التَّجَاسَّاتِ.

#### ٢٤ - مسألة؛ قال: (وَالنِّيَّةُ لِلطَّهَارَةِ)

يعنى نِيَّةُ الطَّهَارَةِ. وَالنِّيَّةُ: الْقَصْدُ، يَقَالُ: نَوَّكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ. إِذَا (١) قَصَدَكَ بِهِ. وَنَوَيْتُ السَّقْرَ. أَيْ: قَصَدْتَهُ، وَعَزَمْتَ عَلَيْهِ.

وَالنِّيَّةُ مِنْ شَرَائِطِ الطَّهَارَةِ لِلْأَحْدَاثِ كُلِّهَا، لَا يَصِحُّ وُضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ وَلَا تَيْمُمٌ، إِلَّا بِهَا. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ لِلتَّيْمُمِ (٢)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (٣) الْآيَةُ، ذَكَرَ الشَّرَائِطَ، وَلَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطاً لَذَكَرَهَا، وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَتَقْضِي الْآيَةُ حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ، فَلَمْ تَقْتَضِرْ إِلَى النِّيَّةِ كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ.

وَلَنَا مَا رَوَى عُمَرُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ (٤) قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (٥)، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانُوئٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦)، فَتَقَى أَنْ يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ / شَرْعِيٌّ بِدُونِ النِّيَّةِ،

(١) فِي م: «أَيْ».

(٢) فِي م: «فِي التَّيْمُمِ».

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

(٤) سَقَطَ مِنْ م.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «بِالنِّيَّةِ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي: بَابِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ، وَفِي: بَابِ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، وَفِي: بَابِ مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَهُ مَانُوئٌ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَفِي: بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ إلخ (الترجمة)، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِي: بَابِ النِّيَّةِ فِي الْأَيْمَانِ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ، وَفِي: كِتَابِ الْإِكْرَاهِ (الترجمة)، وَفِي: بَابِ =



ولأنها طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ، فلم تُصَيِّحْ بغير نِيَّةٍ<sup>(٧)</sup> كالْتِيْمٍ، أو عبادة، فافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ كالصَّلَاةِ<sup>(٨)</sup>، والآية حُجَّةٌ لَنَا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. أى: للصَّلَاةِ، كما يُقَالُ: إِذَا لَقِيَْتَ الْأَمِيرَ فَتَرَجَّلْ. أى: له. وإذا رَأَيْتَ الْأَسَدَ فَاحْذَرْ. أى: منه. وَقَوْلُهُمْ: ذَكَرَ كُلَّ الشَّرَائِطِ. قُلْنَا: إِنَّمَا ذَكَرَ أَرْكَانَ الْوُضُوءِ، وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَهُ كَأَيَّةِ التَّيْمُمِ. وَقَوْلُهُمْ: مُقْتَضَى الْأَمْرِ حُصُولُ الْإِجْرَاءِ. قُلْنَا: بَلْ مُقْتَضَاهُ وَجُوبُ الْفِعْلِ، وَهُوَ وَاجِبٌ، فَاشْتَرَطَ لِصِحَّتِهِ شَرْطَ آخَرَ، بِدَلِيلِ التَّيْمُمِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا طَهَارَةٌ. قُلْنَا: إِلَّا أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنُوبَةً، لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةٌ لَهُ،<sup>(٩)</sup> وَأَمَّا تَبَالُ لَأَمْرِهِ، وَلَا يَحْصُلُ<sup>(١٠)</sup> ذَلِكَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ.

**فصل: وَمَحَلُّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ؛** إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ، وَمَحَلُّ الْقَصْدِ الْقَلْبُ، فَمَتَى اعْتَقَدَ بَقَلْبِهِ أَجْرَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِلِسَانِهِ<sup>(١١)</sup> وَإِنْ لَفَظَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ تَحْطُرِ النِّيَّةُ بَقَلْبِهِ لَمْ يَجْزِهِ. وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا اعْتَقَدَهُ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ صِحَّةَ مَا اعْتَقَدَهُ<sup>(١٢)</sup> بِقَلْبِهِ.

**فصل: وَصِفَتُهَا أَنْ يَقْصِدَ بِطَهَارَتِهِ اسْتِبَاحَةَ شَيْءٍ لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِهَا،** كَالصَّلَاةِ

= في ترك الحيل. صحيح البخارى ٢/١، ١٩١/٣، ٧٢/٥، ٤/٧، ٥٨، ١٧٥/٨، ٢٥/٩، ٢٩. ومسلم، فى: باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، من كتاب الإمامة. صحيح مسلم ٣/١٥١٥، ١٥١٦. وأبو داود، فى: باب فيما عني به الطلاق والنيات، من كتاب الطلاق، سنن أبى داود ١/٥١٠. والنسائى، فى: باب النية فى الوضوء، من كتاب الطهارة، وفى: باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه، من كتاب الطلاق، وفى: باب النية فى البين، من كتاب الأيمان. المجتبى ١/٥١١، ١٢٩/٦، ١٢/٧، ١٣. وابن ماجه، فى: باب النية، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ٢/١٤١٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فىمن يقاتل رياءاً وللدنيا، من كتاب فضائل الجهاد. عارضة الأحوذى ٧/١٥١، ١٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٥، ٤٣.

(٧-٧) سقط من: م.

(٨-٨) فى الأصل: «وامتنال أمره لا يحصل».

(٩-٩) فى م: «وإن لم».

(١٠) فى الأصل: «قصده».

وَالطَّوَافِ وَمَسَّ الْمُصْحَفِ، أَوْ يَتَوَى<sup>(١١)</sup> رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَمَعْنَاهُ إِزَالَةُ الْمَانِعِ مِنْ<sup>(١٢)</sup> كُلِّ فِعْلٍ يَنْتَقِرُ إِلَى الطَّهَّارَةِ. وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ وَافَقْنَا فِي<sup>(١٣)</sup> اشْتِرَاطِ النَّيَّةِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا<sup>(١٤)</sup>. فَإِنْ تَوَى بِالطَّهَّارَةِ مَا لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَّارَةُ؛ كَالْتَّبَرُّدِ وَالْأَكْلِ وَالتَّبَيُّعِ وَالتَّكَاجِ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يَتَوَى الطَّهَّارَةَ الشَّرْعِيَّةَ، لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَى الطَّهَّارَةَ، وَلَا مَا يَتَضَمَّنُ نِيَّتَهَا، فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ<sup>(١٥)</sup>، كَالَّذِي لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا. وَإِنْ تَوَى تَجْدِيدَ الطَّهَّارَةِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُحَدِّثًا، فَهَلْ تَصِيحُّ طَهَّارَتُهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا تَصِيحُّ؛ لِأَنَّهُ تَوَى طَهَّارَةً شَرْعِيَّةً، فَتَبَيَّنَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَا تَوَاهُ، وَلِلْخَبَرِ<sup>(١٦)</sup>، وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ تَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ. وَالثَّانِيَةُ لَا تَصِيحُّ طَهَّارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ وَلَا مَا يَتَضَمَّنُهُ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ<sup>(١٧)</sup> تَوَى التَّبَرُّدَ. وَإِنْ تَوَى مَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَّارَةُ وَلَا تُشْتَرَطُ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانِ وَالتَّوَمِّ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَصْلُهُمَا، إِذَا تَوَى تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ وَهُوَ مُحَدِّثٌ، وَالْأَوَّلَى صِحَّةُ طَهَّارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَى شَيْئًا مِنْ/ ضَرُورَتِهِ<sup>(١٨)</sup> صِحَّةُ الطَّهَّارَةِ، وَهُوَ الْفُضَيْلَةُ الْحَاصِلَةُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَهُوَ عَلَى طَهَّارَةٍ، فَصَحَّتْ طَهَّارَتُهُ، كَمَا لَوْ تَوَى بِهَا مَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا، وَلِأَنَّهُ تَوَى طَهَّارَةً شَرْعِيَّةً، فَصَحَّتْ لِلْخَبَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هَذَا بِمَا لَوْ تَوَى بِطَهَّارَتِهِ مَا لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَّارَةُ. قُلْنَا: إِنْ تَوَى طَهَّارَةً شَرْعِيَّةً، مِثْلَ إِنْ قَصَدَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ<sup>(١٩)</sup> طَهَّارَةً شَرْعِيَّةً<sup>(٢٠)</sup>، أَوْ قَصَدَ أَنْ لَا يَزَالَ عَلَى وَضُوءٍ، فَهُوَ كَمَسَّ أَلْتَنَا، وَتَصَحُّحُ طَهَّارَتِهِ. وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ نَظَافَةً

(١١) فِي م: «وَيَتَوَى».

(١٢) فِي م: «بَيْنَ».

(١٣) فِي م: «عَلَى».

(١٤) فِي م: «الْخِلَافَ».

(١٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(١٦) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ: م.

(١٧) فِي م: «لَمْ».

(١٨) فِي م: «ضَرُورَةً».

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

أَعْضَائِهِ مِنْ وَسَخٍ أَوْ طِينٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ تَصِحَّ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهَا، <sup>(٢٠)</sup> وَإِنْ نَوَى <sup>(٢١)</sup> وَضُوءًا مُطْلَقًا أَوْ طَهَارَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا صَحَّتْ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَالطَّهَارَةَ <sup>(٢٢)</sup> بِإِطْلَاقِهِمَا إِنَّمَا يَنْصَرَفُ <sup>(٢٣)</sup> إِلَى الْمَشْرُوعِ، فَيَكُونُ نَاوِيًا لِلْوُضُوءِ شَرْعِيًّا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَا يُبَاحُ بِدُونِ الطَّهَارَةِ، أَشْبَهَ قَاصِدَ الْأَكْلِ، وَالطَّهَارَةُ تُنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ مَشْرُوعٌ وَإِلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ تَصِحَّ مَعَ التَّرَدُّدِ. وَإِنْ نَوَى بِطَهَارَتِهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَتَبَرَّيدَ أَعْضَائِهِ، صَحَّتْ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّيدَ يَحْتَصِلُ بِدُونِ النِّيَّةِ، فَلَمْ يُؤْثِرْ هَذَا الْأَشْيَرَاكُ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِالصَّلَاةِ الطَّاعَةَ وَالْخَلَاصَ مِنْ خَصَمِهِ. وَإِنْ قَصَدَ الْجُنُبَ بِالْغُسْلِ اللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ ارْتَفَعَ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لذلِكَ.

**فصل:** وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهَا شَرَطٌ لَهَا، فَيُعْتَبَرُ وُجُودُهَا فِي جَمِيعِهَا، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ غَسْلِ كَفِّهِ، لِيَتِمَّ النِّيَّةُ مَسْنُونِ الطَّهَارَةِ وَمَقْرُوضَهَا. فَإِنْ غَسَلَ كَفِّهِ قَبْلَ النِّيَّةِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا. وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بِالزَّمَنِ الْبَسِيرِ، كَقَوْلِنَا فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ لَمْ يُجْزِهِ ذلِكَ. وَيُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النِّيَّةِ إِلَى آخِرِ طَهَارَتِهِ؛ لِتَكُونَ أَفْعَالُهُ مُفْتَرِنَةً بِالنِّيَّةِ، فَإِنْ اسْتِصْحَبَ حُكْمَهَا أَجْزَأُ. وَمَعْنَاهُ: أَنْ لَا يَنْوِيَ قَطْعَهَا. وَإِنْ عَزَبَتْ عَنْ خَاطِرِهِ، وَذَهَلَ عَنْهَا، لَمْ يُؤْثِرْ ذلِكَ فِي قَطْعِهَا؛ لِأَنَّ مَا اسْتَشْرَطَتْ لَهُ النِّيَّةُ لَا يَبْطُلُ بِعُزُوبِهَا، وَالذُّهُولُ عَنْهَا، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ. وَإِنْ قَطَعَ نِيَّتَهُ فِي أَثْنَائِهَا مِثْلَ أَنْ يَنْوِيَ أَنْ لَا يُنِمَّ طَهَارَتَهُ، أَوْ <sup>(٢٤)</sup> نَوَى جَعَلَ الْغُسْلَ لغيرِ الطَّهَارَةِ، لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى مِنْ طَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَحِيحًا، فَلَمْ يَبْطُلْ بِقَطْعِ النِّيَّةِ بَعْدَهُ، كَمَا لَوْ نَوَى/ قَطَعَ النِّيَّةَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ، وَمَا أَنَّى

٥٠ ر

(٢٠ - ٢٠) فِي الْأَصْلِ: «وَلَوْ قَصَدَ».

(٢١ - ٢١) فِي م: «إِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِطْلَاقَهُمَا».

(٢٢) فِي م: «وَإِنْ».

به<sup>(٢٣)</sup> من الغسل بعد قطع النية لا<sup>(٢٤)</sup> يعتد به؛ لأنه وجد بغير شرطه. فإن أعاد غسله نية قبل طول الفصل، صححت طهارته؛ لوجود أفعال الطهارة كلها متوالية متوالية. وإن طال الفصل، اتبنت ذلك على وجوب الموالاة في الوضوء، فإن قلنا: هي واجبة. بطلت طهارته؛ لفواتها، وإن قلنا: هي غير واجبة. أتمها.

**فصل:** وإن شك في النية في أثناء الطهارة لزمه استئنافها؛ لأنها عبادة شك في شرطها وهو فيها، فلم يصح كالصلاة، إلا أن النية إنما هي القصد، ولا يعتبر مقارنتها، فمهما علم أنه جاء ليتوضأ أو أراد<sup>(٢٥)</sup> فعل الوضوء مقارناً له أو سابقاً عليه قريباً منه فقد وجدت النية، وإن شك في وجود ذلك في أثناء الطهارة لم يصح مافعله منها، وهكذا إن شك في غسل عضو أو مسح رأسه، كان حكمه حكم من لم يأت به، لأن الأصل عدمه، إلا أن يكون ذلك وهماً كالوسواس، فلا يلتفت إليه. وإن شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة لم يلتفت إلى شكه؛ لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها، أشبه الشك في شرط الصلاة، ويحتمل أن تبطل الطهارة؛ لأن حكمها باق، بدليل بطلانها بمبطلاتها، بخلاف الصلاة. والأول أصح؛ لأنها كانت محكوماً بصحتها قبل شكه، فلا يزول ذلك بالشك، كما لو شك في وجود الحديث المبطل.

**فصل:** وإذا وضأه غيره اعتبرت النية من المتوضئ دون المتوضئ؛ لأن المتوضئ هو المخاطب بالوضوء، والوضوء يحصل له بخلاف المتوضئ، فإنه آلة لا يخاطب به<sup>(٢٦)</sup>، ولا يحصل له شيء<sup>(٢٧)</sup> فأشبه الإناء أو حامل الماء إليه.

**فصل:** وإذا توضأ وصلى الظهر، ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر، ثم علم أنه ترك مسح رأسه، أو واجباً في الطهارة في أحد الوضوءتين، لزمه إعادة الوضوء

(٢٣) سقط من: م.

(٢٤) في م: «والم».

(٢٥) في م: «وآراد».

(٢٦) سقط من: م.

وَالصَّلَاتَيْنِ مَعًا؛ لَأَنَّهُ تَيَقَّنَ بَطْلَانِ أَحَدِ الصَّلَاتَيْنِ لَا يَغْنِيهَا. وَكَذَا لَوْ تَرَكَ وَاجِبًا فِي  
وُضُوءٍ إِحْدَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهُ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَوَاتِ  
الْخَمْسِ؛ لَأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً مِنْ خَمْسٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا فَلَزِمَتْهُ<sup>(٢٧)</sup>، كَمَا لَوْ نَسِيَ  
صَلَاةً فِي يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، وَإِنْ كَانَ الْوُضُوءُ الثَّانِي<sup>(٢٨)</sup> تَجْدِيدًا لَا عَنْ حَدَثٍ،  
وَقُلْنَا إِنْ التَّجْدِيدُ لَا يَرْفَعُ/ الْحَدَثَ، فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ كَعَدَمِهِ. وَإِنْ قُلْنَا: يَرْفَعُ  
الْحَدَثَ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الْأُولَى إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً فَصَلَّوْا<sup>(٢٩)</sup>  
كُلُّهَا صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ لَمْ تَبْطُلْ بِالتَّجْدِيدِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَقَدْ ارْتَفَعَ  
الْحَدَثُ بِالتَّجْدِيدِ.

٢٥ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلُ الْوَجْهِ، وَهُوَ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا  
اتَّخَذَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ وَإِلَى أَصُولِ الْأُذُنَيْنِ، وَيَتَعَاهَدُ الْمَفْصِلَ، وَهُوَ مَا بَيْنَ  
اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنِ)

عَسَلُ الْوَجْهِ وَاجِبٌ بِالنِّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: «مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ»،  
أَيُّ فِي غَالِبِ النَّاسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ كُلُّ أَحَدٍ<sup>(٢)</sup> بِنَفْسِهِ، بَلْ لَوْ كَانَ أَجْلَحَ يَنْحَسِرُ شَعْرُهُ  
عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ، عَسَلَ إِلَى حَدِّ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي الْغَالِبِ، وَالْأَفْرَعُ الَّذِي يَنْزِلُ شَعْرُهُ  
إِلَى الْوَجْهِ، يَجِبُ عَلَيْهِ عَسَلُ الشَّعْرِ الَّذِي يَنْزِلُ عَنْ حَدِّ الْغَالِبِ. وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ  
إِلَى أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ يُغْسَلَانِ مَعَهُ؛ لقوله ﷺ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ<sup>(٣)</sup>  
وَصَوَّرَهُ<sup>(٤)</sup> وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ». أَضَافَ السَّمْعَ إِلَيْهِ كَمَا أَضَافَ الْبَصَرَ. (رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>)

(٢٧) فِي الْأَصْلِ: «فَلَزِمَتْهُ».

(٢٨) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢٩) فِي م: «فَصَلَّاهُ».

(١) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «وَحْدَهُ».

(٢) فِي م: «وَاحِدَهُ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لِلَّهِ الَّذِي».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥) (٥٠-٥١) سَقَطَ مِنْ: م.

وقال مالك: ما بين اللحية والأذن ليس من الوجه ولا يجب غسله؛ لأن الوجه ما حصل به المواجهة، وهذا لا يواجه به. قال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: لا أعلم أحدا من فقهاء الأئصار قال بقول مالك هذا.

ولنا على الزهري قول النبي ﷺ: «الأذنان من الرأس». وفي حديث ابن عباس، والربيع، والمقدام، أن النبي ﷺ مسح أذنيه مع رأسه. وقد ذكرناهما<sup>(٧)</sup>. ولم يحك أحد أنه غسلهما مع الوجه، وإنما أضافهما إلى الوجه لمجاورتيهما له، والشيء يسمى باسم ما جاوره.

ولنا على مالك أن هذا من الوجه في حق من لا لحية له، فكان منه في حق من له لحية كسائر الوجه. وقوله: إن الوجه ما يحصل به المواجهة. قلنا: وهذا يحصل به المواجهة من<sup>(٨)</sup> الغلام.

وستحبب تعاقد هذا الموضع بالغسل؛ لأنه مما يفعل الناس عنه، قال المروذي: أراني أبو عبد الله ما بين أذنه وصدغه، وقال: هذا موضع ينبغي أن يتعاقد. وهذا الموضع مفصل اللحي من الوجه، فلذلك سماه الخرقى مفصلاً.

**فصل:** ويدخل في الوجه العذار، وهو الشعر الذي على العظم الثاني الذي هو سمت صمّاج الأذن، وما انحط عنه إلى ويد الأذن. والعارض: وهو ما نزل عن حدّ العذار، وهو الشعر الذي على اللحيين. قال الأصمعي<sup>(٩)</sup> والمفضل بن

= وأخرجه مسلم، في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها. صحيح مسلم ٥٣٥/١. والترمذي، في: باب ما يقول في سجود القرآن، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٦٠/٣. والنسائي، في: باب نوع آخر من الدعاء في السجود، من التطبيق. المجتبى ١٧٥/٢، ١٧٦. وابن ماجه، في: باب سجود القرآن، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٣٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٧، ٣١، ٣٠.

(٦) أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عبد الله التمرى القرطبي، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة. الديباج المذهب ٣٦٧/٢ - ٣٧٠.

(٧) في المسألة رقم ٢٠، صفحة ١٥.

(٨) في م: «في».

(٩) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، الراوية، اللغوى، كان الرشيد يسميه شيطان الشعر، توفي سنة ست عشرة ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٢١٨ - ٢٢٤.

سَلَمَة<sup>(١٠)</sup>: مَا جَاوَزَ وَيَدَ الْأُذُنِ عَارِضٌ. وَالذَّقْنُ: مَجْمَعُ اللَّحْيَتَيْنِ. فَهَذِهِ الشُّعُورُ  
الْثَلَاثَةُ مِنَ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُهَا مَعَهُ. وَكَذَلِكَ الشُّعُورُ الْأَرْبَعَةُ، وَهِيَ الْحَاجِبَانِ،  
وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ، وَالْعَنْقَقَةُ، وَالشَّارِبُ. فَأَمَّا الصَّدْعُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي بَعْدَ انْتِهَاءِ  
الْعِدَارِ، وَهُوَ مَا يَحِاذِي رَأْسَ الْأُذُنِ وَيَنْزِلُ عَنْ رَأْسِهَا قَلِيلًا، وَالتَّرْعَتَانِ، وَهُمَا مَا  
أَنْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنَ الرَّأْسِ<sup>(١١)</sup> مُتَصَاعِدًا فِي جَانِبَيْ الرَّأْسِ، فَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ.  
وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الصَّدْعِ وَجْهًا آخَرَ، أَنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعِدَارِ،  
أَشْبَهَ الْعَارِضَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الرُّبَيْعَ بَنَتْ مُعَوِّذٌ قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ يَتَوَضَّأُ<sup>(١٢)</sup> فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ، وَصَدَعَتْهُ وَأَذْنِيهِ، مَرَّةً  
وَاحِدَةً<sup>(١٣)</sup>. فَمَسَحَهُ مَعَ الرَّأْسِ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ<sup>(١٤)</sup> غَسَلَهُ مَعَ الْوَجْهِ<sup>(١٥)</sup>، وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ  
يَتَّصِلُ<sup>(١٦)</sup> بِشَعْرِ الرَّأْسِ<sup>(١٧)</sup> لَا يَخْتَصُّ الْكَبِيرَ، فَكَانَ مِنَ الرَّأْسِ، كَسَائِرِ نَوَاحِيهِ،  
وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِيَاسِ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ، وَلَيْسَ هُوَ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِنَا<sup>(١٨)</sup>.

فَأَمَّا التَّخْذِيفُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الدَّاخِلُ فِي الْوَجْهِ مَا بَيْنَ انْتِهَاءِ الْعِدَارِ وَالتَّرْعَةِ، فَهُوَ  
مِنَ الْوَجْهِ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛<sup>(١٩)</sup> لِأَنَّهُ شَعْرٌ بَيْنَ بَيَاضِ الْوَجْهِ، فَأَشْبَهَ الْعِدَارَ<sup>(٢٠)</sup>.  
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِهِ،<sup>(٢١)</sup> لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَلِّهِ، أَشْبَهَ  
الصَّدْعَ<sup>(٢٢)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَكَانَ مِنَ الْوَجْهِ،  
فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ، كَسَائِرِ الْوَجْهِ.

(١٠) أَبُو طَالِبٍ الْمُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ الضُّبِّيُّ الْغُلَوِيُّ، كَانَ فُهِمًا فَاضِلًا، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ. إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ  
٣١١-٣٠٥/٣.

(١١) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «مَنَاعًا».

(١٢) فِي م: «تَوَضَّأَ». وَالمَثْبُوتُ فِي: الْأَصْلِ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ.

(١٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨/١.

(١٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(١٥) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ».

(١٦) فِي م: «مُتَّصِلٌ».

(١٧-١٨) فِي م مَكَانَهُ: «فَكَانَ مِنْهُ».

(١٨-١٩) سَقَطَ مِنْ م.

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ م.

**فصل:** وهذه الشُّعُورُ كُلُّهَا إِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً لَا تَصِفُ الْبَشَرَةَ، أُجْزَأُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا. وَإِنْ كَانَتْ تُصِفُ الْبَشَرَةَ، وَجَبَ غَسْلُهَا مَعَهُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا كَثِيفًا وَبَعْضُهَا خَفِيفًا، وَجَبَ غَسْلُ بَشَرَةِ الْخَفِيفِ مَعَهُ وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ. أَوْمًا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ ذَكَرَ فِي / الشَّارِبِ، وَالْعَنْفَقَةِ، وَالْحَاجِبَيْنِ، وَأَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ، وَلِخِيَةِ الْمَرْأَةِ، وَجْهًا آخَرَ فِي وَجُوبِ غَسْلِ بَاطِنِهَا، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً، لِأَنَّهَا لَا تَسْتُرُ مَا تَحْتَهَا عَادَةً، وَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ كَانَ نَادِرًا، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَلَنَا أَنَّهُ شَعْرٌ سَاتِرٌ لِمَا تَحْتَهُ، أَشَبَّهَ لِخِيَةِ الرَّجُلِ، وَدَعَاؤُ التُّذْرَةِ فِي الْحَاجِبَيْنِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ، غَيْرُ مُسْلِمٍ، بَلِ الْعَادَةُ ذَلِكَ.

٤٦ ظ

**فصل:** وَمَتَى غَسَلَ هَذِهِ الشُّعُورَ، ثُمَّ زَالَتْ عَنْهُ، أَوْ انْقَلَعَتْ جِلْدَةً مِنْ بَدَنِهِ<sup>(٢٠)</sup>، أَوْ قَصَّ ظُفْرَهُ أَوْ انْقَلَعَ، لَمْ يُوَظَّرْ فِي طَهَارَتِهِ. قَالَ يُوسُفُ بْنُ عُيَيْدٍ<sup>(٢١)</sup>: مَا زَادَهُ ذَلِكَ إِلَّا طَهَارَةً. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحَكَى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ<sup>(٢٢)</sup> أَنَّ ظُهُورَ بَشَرَةِ الْوَجْهِ بَعْدَ غَسْلِ شَعْرِهِ يُوجِبُ غَسْلَهَا، قِيَاسًا عَلَى ظُهُورِ قَدَمِ الْمَسِيحِ عَلَى الْخُفِّ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ انْتَقَلَ إِلَى الشَّعْرِ أَصْلًا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ الْبَشَرَةَ دُونَ الشَّعْرِ، لَمْ يُجْزَءْ، بِخِلَافِ الْخُفَّيْنِ فَإِنَّهُمَا بَدَلٌ يُجْزَىءُ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ دُونَهُمَا،<sup>(٢٣)</sup> فَإِذَا كَانَ أَصْلًا أَشَبَّهَ مَا لَوْ انْكَشَطَتْ مِنَ الْوَجْهِ بَعْدَ غَسْلِهِ<sup>(٢٤)</sup>.

**فصل:** وَيَجِبُ غَسْلُ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا نَزَلَ مِنْهَا عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ طَوْلًا وَغَرْضًا؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ

(٢٠) فِي م: «يَدَيْهِ».

(٢١) يُوسُفُ بْنُ عُيَيْدٍ بَنِ دِينَارِ الْعَبْدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ زَمَانِهِ عُلَمَاءَ وَفَضَلَاءَ، وَحَفَظًا وَإِتْقَانًا، مَعَ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ. تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً. الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ٢/٤٤٢، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤٤٢/١١-٤٤٥.

(٢٢) أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدِ الطَّبْرِيُّ، الْمُفَسِّرُ الْمُؤَرِّخُ، كَانَ مِنْ أَفْرَادِ الدَّهْرِ عُلَمَاءَ، وَذَكَاءَ، وَكَثْرَةَ تَصَانِيفَ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَمَّةِ الْاجْتِهَادِ، تَوَفَّى سَنَةَ عَشَرَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. سِمْ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٤/٢٦٧-٢٨٢.

(٢٣) سَقَطَ مِنْ: م.



خارج عن محلّ الفرض، فأشبه ما نزل من شعر الرأس عنه. وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجب غسل اللحية الكثيفة؛ لأن الله تعالى إنما أمر بغسل الوجه، وهو اسم<sup>(٢٤)</sup> لبشرة الوجه<sup>(٢٥)</sup> التي تحصل بها المواجهة، والشعر ليس ببشرة، وما تحته لا تحصل به المواجهة. وقد قال الحلال: الذي ثبت عن أبي عبد الله، رحمه الله، في اللحية أنه لا يغسلها وليست من الوجه البتة. قال: وروى بكر بن محمد<sup>(٢٦)</sup>، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد الله: أيما أعجب إليك غسل اللحية أو التحليل؟ فقال: غسلها ليس من السنة، وإن لم يحلل أجزاءه. وهذا<sup>(٢٧)</sup> ظاهر مذهب أبي حنيفة<sup>(٢٨)</sup> في الرواية التي ذكرت عنه. ويحتمل أنه أراد ما خرج عن حدّ الوجه منها، وهو<sup>(٢٩)</sup> قول لأبي حنيفة<sup>(٣٠)</sup>، وأخذ قول الشافعي، والمشهور عن أبي حنيفة أن عليه غسل الأربع من اللحية، بناء على أصله في مسح الرأس. وظاهر مذهب أحمد، الذي عليه أصحابه، وجوب غسل اللحية/ كلها مما هو ثابت في محلّ الفرض، ٤٧ ر سواء حاذى محلّ الفرض أو تجاوزّه، وهو ظاهر كلام الشافعي. وقول أحمد في نفى غسل، أراد به غسل باطنها، أي غسل باطنها ليس من السنة، وقد روى أن النبي ﷺ رأى رجلاً قد غطى لحيته في الصلاة، فقال: «اكشف وجهك؛ فإن اللحية من الوجه<sup>(٣١)</sup>». ولأنه ثابت في محلّ الفرض يدخل في اسمه ظاهراً، فأشبهه اليد الزائدة، ولأنه يواجه به، فيدخل في اسم الوجه، ويفارق شعر الرأس، فإن النازل عنه لا يدخل في اسمه،<sup>(٣٢)</sup> والخف لا يجب مسح جميعه، بخلاف ما نحن فيه<sup>(٣٣)</sup>.

(٢٤-٢٥) في م: «البشرة».

(٢٥) أبو أحمد بكر بن محمد النسائي البغدادي، كان الإمام أحمد يقدمه ويكرمه، وعنده مسائل كثيرة سمعها منه، وبعضها عن أبيه. انظر: طبقات الحنابلة ١/ ١١٩، ١٢٠.

(٢٦-٢٧) في م: «ظاهره مثل مذهب أبي حنيفة».

(٢٧-٢٨) في م: «قول أبي حنيفة».

(٢٨) لم نجده.

(٢٩-٣٠) سقط من: الأصل.

**فصل:** يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرِيدَ فِي مَاءِ الْوَجْهِ؛ لِأَن فِيهِ غُضُونًا وَشُعُورًا وَدَوَاحِلَ وَخَوَارِجَ، لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهِمَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَفَرَكَهَا تَسْتَنُّ عَلَى وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠). وَقَوْلُهُ: «تَسْتَنُّ» يَعْنِي (٣١): تَسِيلُ وَتَنْصَبُ. قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: يُؤْخَذُ لِلْوَجْهِ أَكْثَرُ مِمَّا يُؤْخَذُ لِعَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ (٣٢): كَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ، ثُمَّ يَصْبُهُ، ثُمَّ يَعْسِلَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: هَذَا مَسْنُوعٌ، وَلَكِنَّهُ يَعْسِلُ غَسْلًا. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ» (٣٣).

## ٢٦ - مسألة؛ قال: (وَالْقَمُّ وَالْأُتْفُ مِنَ الْوَجْهِ).

يَعْنِي أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ جَمِيعًا: الْغُسْلُ، وَالْوُضُوءُ؛ فَإِنَّ غَسْلَ الْوَجْهِ وَاجِبٌ فِيهِمَا. هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَإِسْحَاقُ، وَحُكَيْي عَنْ عَطَاءٍ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى (١) أَنَّ الْاسْتِنْشَاقَ وَحْدَهُ وَاجِبٌ (٢). قَالَ الْقَاضِي: الْاسْتِنْشَاقُ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَتَيْنِ، رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِرْ» (٣). وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ (٤): «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ

(٣٠) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٦/١.

(٣١) في م: «أى».

(٣٢) أبو بكر محمد بن الحكم الأحول، كان قد سمع من الإمام أحمد، ومات قبل موته بثمان عشرة سنة، وكان أبو عبد الله يوح بالشئ إليه من الفتيا، لا يوح به لكل أحد. توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين. طبقات الحنابلة ٢٩٥/١، ٢٩٦.

(٣٣) تقدم في المسألة رقم ١٩، صفحة ١٤٨.

(١-٢) في م: «في الاستنشاق وحده أنه واجب».

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الاستنثار في الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. ومسلم، =

فَلْيَجْعَلْ فِي أَثْنِهِ مَاءً لِيَسْتَنْشِرَ<sup>(٤)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. وَلِمُسْلِمٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ<sup>(٦)</sup>». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،<sup>(٧)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْشِرُوا مَرَّتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا<sup>(٨)</sup>». وَهَذَا أَمْرٌ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَلَأَنَّ الْأَثْفَ لَا يَزَالُ مَفْتُوحًا،/ ٤٧ ط  
وَلَيْسَ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> غِطَاءٌ يَسْتُرُهُ، بِخِلَافِ الْقِمِّ. وَقَالَ غَيْرُ الْقَاضِي، عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى: إِنَّ الْمَضْمَنَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الْكُبْرَى، مَسْنُونَانِ فِي الصُّغْرَى. وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لَأَنَّ الْكُبْرَى يَجِبُ فِيهَا غَسْلُ كُلِّ مَا أُمْكَنَ مِنَ الْبَدَنِ كِبَاطِنِ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَلَا يَمْسَحُ فِيهَا عَنِ الْحَوَائِلِ، فَوَجِبَا فِيهَا، بِخِلَافِ الصُّغْرَى. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ، وَإِنَّمَا هُمَا مَسْنُونَانِ فِيهِمَا. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَالْحَكَمِ<sup>(١٠)</sup>، وَحَمَّادٍ<sup>(١١)</sup>، وَقَتَادَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «عَشْرَ

---

= في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. والنسائي، في: باب الأمر بالاستنثار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٣/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥١٨/٢.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الاستجمار وتراء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. ومسلم، في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. وأبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣١/١. والنسائي، في: باب اتخاذ الاستنشاق، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٢/٢، ٢٧٨.

والذي ورد: «ثُمَّ لَيْتَشْرَ» و«ثُمَّ لَيْتَشْرَ» و«ثُمَّ لَيْتَشْرَ».

(٥) أخرجه مسلم، في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار. صحيح مسلم ٢١٢/١.

(٦-٦) مكان هذا في م: «مرفوعاً».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣١/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٢، ٣١٥، ٢٢٨/١.

(٨) في م: «وله».

(٩) هو أبو مطيع البلخي، وتقدم في صفحة ٩٢.

(١٠) سقط من: الأصل.

من الفِطْرَةِ<sup>(١١)</sup>»، وذكرَ منها المَضْمَضَةُ والاستِنْشَاقُ، والفِطْرَةُ: السُّنَّةُ، وذكرَه  
لهما من الفِطْرَةِ يَدُلُّ على مُحَالَفَتِهِمَا لِسَائِرِ الوُضُوءِ، ولأنَّ الفَمَّ والأَنْفَ عُضْوَانِ  
باطِنَانِ، فلا يَجِبُ غَسْلُهُمَا كِبَاطِنِ اللِّحْيَةِ وَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، ولأنَّ الْوَجْهَ مَا تَحْصُلُ  
به الْمُوَاجَهَةُ، وَلَا تَحْصُلُ الْمُوَاجَهَةُ بِهِمَا. ولنا مَارُوثٌ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ». رواه  
أبو بكر<sup>(١٢)</sup> في «الشَّافِي» بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ  
عَائِشَةَ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(١٣)</sup>. ولأنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْصِيًّا، ذَكَرَ أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَمَدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا تَدُلُّ عَلَى  
وُجُوبِهِمَا، لَأَنَّهُمَا فِعْلُهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا وَتَقْصِيلًا لِلْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي كِتَابِ  
اللَّهِ<sup>(١٤)</sup> تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمَا عُضْوَانِ مِنَ الْوَجْهِ، وَلَا يَشُقُّ غَسْلُهُمَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، وَكَالْحَذِّ. مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الطَّاهِرِ أَنَّ  
الصَّائِمَ لَا يُفْطِرُ بِوَضْعِ الطَّعَامِ فِيهِمَا وَيَفْطُرُ بِوُضُوءِ الْقِيَاءِ إِلَيْهِمَا، وَلَا تُنْشَرُ<sup>(١٥)</sup>  
حُرْمَةُ الرِّضَاعِ بِوُضُوءِ اللَّبَنِ إِلَيْهِمَا، وَلَا يَجِبُ الْحَذُّ بِتَرْكِ الْحَمْرِ فِيهِمَا، وَيَجِبُ  
غَسْلُهُمَا مِنَ النَّجَاسَةِ<sup>(١٦)</sup>، وَكَوْنُهُمَا مِنَ الْفِطْرَةِ لَا يَنْفِي وَجُوبَهُمَا، لِاشْتِمَالِ  
الْفِطْرَةِ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِيهَا الْخِتَانُ، وَهُوَ وَاجِبٌ،  
<sup>(١٧)</sup> وَعَقْفُهُمَا عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، أَوْ اقْتِرَانُهُمَا بِهِ، لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ، بِدَلِيلِ  
الْخِتَانِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ  
الَّذِي آتَاكُمْ﴾. وَالْكِتَابَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَالْإِيْتَاءُ وَاجِبٌ<sup>(١٨)</sup>.

(١١) تقدم في المسألة ١٣، صفحة ١١٤.

(١٢) أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الخنيلي، المعروف بعلام الحلال، كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، منسج الرواية، توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. طبقات الخنابلة ١١٩/٢ - ١٢٧.

وكتابه «الشافى» في الحديث. انظر: كشف الظنون ١٠٢٢.

(١٣) في: باب ماروى في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداءة بهما أول الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٨٤/١.

(١٤) (١٤ - ١٤) سقط من: م.

(١٥) أنشزه: رفعه، وركب بعضه على بعض، أى لا تثبت الحرمة.

(١٦ - ١٦) سقط من: م. والآية هي الثالثة والثلاثون من سورة النور.

**فصل: والمضمضة: إدارة الماء في الفم.** والاستنشاق: اجتذاب الماء بالنفسي ٤٨ و إلى باطن الأنف. والاستنثار: إخراج الماء من أنفه. ولكن يُعبر بالاستنثار عن الاستنشاق؛ لكونه من لوازمه. ولا يجب إدارة الماء في جميع الفم، ولا إصصال الماء إلى جميع باطن الأنف، وإنما ذلك مبالغة مستحبة في حق غير الصائم، وقد ذكرناه في سني الطهارة. وإذا أدار الماء في فيه فهو مخير بين مجبه وبلعه؛ لأن المقصود قد حصل به، فإنه جعله في فيه يتنوى رفع الحديث الأصغر، ثم ذكر أنه جنب، فتوى رفع الحديثين، ارتفعاً جميعاً؛ لأن الماء لا يثبت له حكم الاستعمال إلا بعد الانصصال، ولو كان الماء قد لبث في فيه حتى تحلل من ريقه ماء يُغيره لم يمنع؛ لأن التغير في محل الإزالة لا يمنع، أشبه ما لو تغير الماء على عضوه بعجين عليه.

**فصل: ويستحب أن يتمضمض ويستنشق بيمنه، ثم يستنثر بيسراه؛ لما روى عن عثمان، رضي الله عنه، أنه توضأ، فدعا بماء فغسل يديه ثلاثاً، ثم عرف بيمينه، ثم رفعها إلى فيه، فمضمض واستنشق بكف واحدة، واستنثر بيسراه، وفعل ذلك ثلاثاً - ثم ذكر سائر الوضوء - ثم قال: إن النبي ﷺ توضأ لنا كما توضأت لكم، فمن كان سائلاً عن وضوء رسول الله ﷺ فهذا وضوؤه<sup>(١٧)</sup>. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>(١٨)</sup>، بإسناده. وعن علي، رضي الله عنه، أنه أدخل يده اليمنى في الإناء، فملاً كفّه فتمضمض، واستنشق، ونثر بيده اليسرى، ففعل ذلك ثلاثاً، ثم قال: هذا وضوء نبي الله ﷺ. رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي»، وَالتَّسَائِي<sup>(١٩)</sup>.**

(١٧) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥. وانظر: ما أخرجه البخاري، في: باب الوضوء ثلاثاً، وباب المضمضة في الوضوء، من كتاب الوضوء، في: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٥١/١، ٥٣، ٤٠/٣. ومسلم، في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١، ٢٠٥. والنسائي، في: باب المضمضة والاستنشاق، وباب حد الغسل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٦/١، ٥٧، ٦٨. وابن ماجه، في: باب ثواب الطهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والدارمي، في: باب الوضوء ثلاثاً، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٨/١، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٤. (١٨) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الحافظ، صاحب «السنن»، المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٠ - ٥٩٠.

(١٩) أخرجه النسائي، في: باب بأى اليدين يستنثر، وباب غسل الوجه، وباب عدد غسل الوجه، وباب =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَشَقَّ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، قَالَ الْأَثَرُمُ:  
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ: أَيُّمَا أُعْجِبُ إِلَيْكَ، الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ بِغَرْفَةٍ  
 وَاحِدَةٍ، أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ؟ قَالَ: بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. وَذَلِكَ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
 حَدِيثِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(٢٠)</sup>، أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْخَلَ يَدَيْهِ<sup>(٢١)</sup> التَّوْرَ فَمَضَّمَضَ<sup>(٢٢)</sup> وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،  
 يُمَضَّمَضُ وَيَسْتَنْشِرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَفِي لَفْظٍ: تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَرَ  
 ثَلَاثًا ثَلَاثًا مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي لَفْظٍ: فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَّ مِنْ  
 كَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ، أَنَّهُ مَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَّ  
 وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: فَمَضَّمَضَ ثَلَاثًا<sup>(٢٣)</sup> وَاسْتَنْشَقَّ  
 ثَلَاثًا<sup>(٢٤)</sup> مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَابْنُ مَاجَهَ. فَإِنْ شَاءَ الْمُتَوَضِّعُ تَمَضَّمَضَ

ظ ٤٨

= غسل اليدين وباب عدد غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٨/١، ٦٠، ٦٨. وأخرجه أبو داود،  
 في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٥/١، ٢٦. والترمذي، في: باب  
 ماجاء في وضوء النبي ﷺ كيف كان، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦٤/١. والإمام أحمد، في:  
 المسند ٧٨/١، ٨٢، ٨٣، ١١٠، ١١٣، ١٢٣-١٢٥، ١٢٧، ١٣٥، ١٤١، ١٥٤، ١٥٧.

(٢٠) حديث عبد الله بن زيد بروايته، أخرجه البخاري، في: باب مسح الرأس كله، وباب غسل الرجلين إلى  
 الكعبين، وباب من مضممض واستنشق من غرفة واحدة، وباب مسح الرأس مرة واحدة، وباب الغسل  
 والوضوء في المخضب إلخ، وباب الوضوء من التور، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٨/١، ٦١.  
 ومسلم، في: باب في وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٠/١، ٢١١. وأبو داود، في:  
 باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. والترمذي، في: باب المضمضة  
 والاستنشاق من كف واحدة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٦/١، ٤٧. والنسائي، في: باب حد  
 الغسل، وباب صفة مسح الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦١/١. وابن ماجه، في: باب المضمضة  
 والاستنشاق من كف واحد، وباب ماجاء في مسح الرأس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٩/١،  
 ١٥٠. والدارمي، في: باب الوضوء مرتين، وباب ماكان رسول الله ﷺ يأخذ لرأسه ماءً جديداً، من كتاب  
 الوضوء. سنن الدارمي ١٨٠/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ  
 ١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٨/٤، ٣٩، ٤١، ٤٢. وانظر ماتقدم في المسألة ١٢، صفحة ١٠٥.

(٢١-٢٢) في: م في التور فتمضضمض.

والتور: القدح. وقيل: الطست.

(٢٣) سقط من: الأصل.

واستَشَقَّ من ثلاثِ عَرَفَاتٍ، وإن شاء فَعَلَ ذلك ثَلَاثًا بَعْرَةً واحدةً؛ لما ذَكَرْنَا مِنَ الأحَادِيثِ. وإن أَفْرَدَ المَضْمَنَةَ بثلاثِ عَرَفَاتٍ، والاستِشْقَ بثلاثٍ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ قد رُوِيَ في حَدِيثِ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ المَضْمَنَةِ والاستِشْقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٣)</sup>. وَلِأَنَّ الكِفْيَةَ في الغَسْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

**فصل:** ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بينهما وَيَتَنَ غَسْلُ بَقِيَّةِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُمَا من أَجْزَائِهِ، وَلَكِنِ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَدَّ بهما قَبْلَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ بَدَأَ بهما إِلَّا شَيْئًا نَادِرًا. وهل يَجِبُ التَّرْتِيبُ والمُوالاةُ بينهما وبين سائِرِ الأَعْضَاءِ غَيْرِ الْوَجْهِ؟ على رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا نَجِبٌ، وهو ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ، فَوَجِبَ غَسْلُهُمَا قَبْلَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِلْآيَةِ، وَقِيَاسًا عَلَى سائِرِ أَجْزَائِهِ. والثَّانِيَةُ لا تَجِبُ، بل لو تَرَكَهُمَا في وُضُوءِهِ وَصَلَّى<sup>(٢٤)</sup> تَمَضَّمَ واستَشَقَّ وأَعَادَ الصَّلَاةَ ولم يُعِدِ الوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى الْبِقْدَامُ بنُ مُعْدِيكَرَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْتَى بِوُضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفْيَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ<sup>(٢٥)</sup> وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ<sup>(٢٥)</sup> ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَّمَ واستَشَقَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٦)</sup>. وَلِأَنَّ وُجُوبَهُمَا بغيرِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(٢٧)</sup> في الْقُرْآنِ<sup>(٢٧)</sup>، لِأَنَّ في آيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِزَادَةِ التَّرْتِيبِ. ولم يُوجَدْ ذلك فِيهِمَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَتَسِي المَضْمَنَةُ وَحَدَّهَا؟ قال: الاستِشْقُ عِنْدِي آكَدُ<sup>(٢٨)</sup>، وذلك لِصِحَّةِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ بِخُصُوصِهِ. قال أَصْحَابُنَا: وهل يُسَمَّيانِ فَرَضًا مع وُجُوبِهِمَا؟ على

(٢٣) في: باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١.

(٢٤) في الأصل زيادة: «ثم».

(٢٥) ٢٥-٢٥ سقط من: م.

(٢٦) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. ووضع قوله «ثم تمضمض

واستشق ثلاثاً» بين معقوفين، وجاء بعد قوله: «فغسل كفيه ثلاثاً». ولعله تصرف من الناشر.

(٢٧) ٢٧-٢٧ سقط من: م.

(٢٨) في الأصل: «أو كده».

رَوَاتَيْنِ. وهذا يَنْبَغِي عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْوَاجِبِ، هَلْ يُسَمَّى قَرْضاً أَوْ لَا؟  
وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُسَمَّى قَرْضاً، فَيُسَمَّيَانِ هَهُنَا قَرْضاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ وَيُدْخِلُ الْمِرْقَتَيْنِ فِي الْغَسَلِ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي وَجُوبِ غَسَلِ الْيَدَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُيَدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِدْخَالُ الْمِرْقَتَيْنِ فِي الْغَسَلِ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَابْنُ دَاوُدَ: لَا يَجِبُ. وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ زُفَرٍ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسَلِ إِلَيْهِمَا، وَجَعَلَهُمَا غَايَتَهُ بِحَرْفِ ﴿إِلَى﴾، وَهُوَ لِاتِّهَاءِ الْغَايَةِ، فَلَا يَدْخُلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ثُمَّ اتَّمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٢)</sup>. / وَلَنَا مَارُوَى بْنُ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ إِلَى مِرْقَتَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا بَيَّانٌ لِلْغَسَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّ «إِلَى» تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. أَيْ مَعَ قُوَّتِكُمْ، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وَ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>. فَكَانَ فِعْلُهُ مُبَيَّنّاً. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ «إِلَى» لِلْغَايَةِ. قُلْنَا: وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «مَعَ»، قَالَ الْمُبَرِّدُ<sup>(٧)</sup>: إِذَا كَانَ الْحَدُّ مِنْ جِنْسِ الْمَحْدُودِ دَخَلَ فِيهِ، كَقَوْلِهِمْ: بَعَثَ هَذَا الثَّوْبَ مِنْ هَذَا الطَّرْفِ

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) سورة البقرة ١٨٧.

(٣) ذكر أبو الفرج ابن قدامة، في الشرح الكبير ٥٩/١، أَنَّ الدارقطني أَخْرَجَهُ. وَهُوَ فِي: بَابِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ الدَارِقُطِيُّ ٨٣/١. وَفِيهِ: الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ. قَالَ الدَارِقُطِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

(٤) سورة هود ٥٢.

(٥) سورة النساء ٢.

(٦) سورة آل عمران ٥٢. وَانْظُرْ: الْجَنَى الدَّائِي، لِلْمَرَادِيِّ ٣٨٥، ٣٨٦، وَالْأَزْهَرِيَّةُ، لِلْهَرَوِيِّ ٢٨٢.

(٧) أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الْعَالِمُ الشَّهِيرُ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، صَاحِبُ «الْمُقْتَضَبِ»، وَ«الْكَامِلِ»، التَّوْفِي سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النُّحَوِيِّينَ ٥٣-٦٥.



إلى هذا الطَّرْف.

**فصل:** وإنْ خُلِقَ له إصْبَعٌ زائدة، أو يَدٌ زائدة في مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَجَبَ غَسْلُهَا مع الْأَصْلِيَّةِ؛ لأنها نَابِتَةٌ فيه، أَشْبَهَتْ التَّوَلُّوْلَ<sup>(٨)</sup>، وإنْ كانت نَابِتَةً في غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ كالْعَضِدِ أو الْمَنْكِبِ، لم يَجِبْ غَسْلُهَا، سواءَ كانت قَصِيرَةً أو طَوِيلَةً؛ لأنها في غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَتْ شَعْرَ الرَّأْسِ إِذَا نَزَلَ عَنِ الْوَجْهِ، وهذا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ وَابْنِ عَقِيلٍ. وقال الْقَاضِي: إنْ كَانَ بَعْضُهَا يُحَاذِي مَحَلَّ الْفَرْضِ غَسَلَ مَا يُحَاذِيهِ مِنْهَا. والأَوَّلُ أَصَحُّ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ<sup>(٩)</sup> في ذلك، كَنَحْوِ مِمَّا ذَكَرْنَا. وإنْ لم يَعْلَمْ الْأَصْلِيَّةُ مِنْهَا وَجِبَ غَسْلُهَا جَمِيعاً؛ لَأَنَّ غَسْلَ إِحْدَاهُمَا وَاجِبٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ يَقِيناً إِلَّا بِغَسْلِهَا، فَوَجِبَ غَسْلُهَا، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ غَيْرُهَا.

**فصل:** وإنْ انْقَلَعَتْ<sup>(١٠)</sup> جِلْدَةٌ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، حَتَّى تُدَلَّتْ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لَأَنَّ أَصْلَهَا في مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَتْ الإِصْبَعَ الزَّائِدَةَ، وإنْ تَقَلَّعَتْ<sup>(١١)</sup> مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ حَتَّى صَارَتْ مُتَدَلِّيةً مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، لم يَجِبْ غَسْلُهَا؛ قَصِيرَةً كَانَتْ أو طَوِيلَةً بِلَا إِخْلَافٍ، لأنها في غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ. وإنْ تَقَلَّعَتْ<sup>(١٢)</sup> مِنْ أَحَدِ الْمَحَلِّينِ، فَالْتَحَمَ رَأْسُهَا فِي الْآخَرِ، وَبَقِيَ وَسَطُهَا مُتَجَاوِياً، صَارَتْ كَالنَّابِتَةِ فِي الْمَحَلِّينِ، يَجِبُ غَسْلُ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْهَا<sup>(١٣)</sup> مِنْ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَغَسَلَ مَا تَحْتَهَا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ.

**فصل:** وإنْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنْ دُونِ الْمِرْفَقِ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ. وإنْ قُطِعَتْ مِنَ الْمِرْفَقِ غَسَلَ الْعَظْمَ الَّذِي هُوَ طَرَفُ الْعَضِدِ؛ لَأَنَّ غَسْلَ الْعَظْمَيْنِ

(٨) التَّوَلُّول: حِلْمَةُ الثَّدْيِ، وَبَعْضُ صَغِيرِ صِلْبٍ مُسْتَدِيرٍ.

(٩) في م: «الرأى». والصواب في: الأصل. وانظر اختلافهم في: المجموع شرح المذهب ١/٣٨٧، ٣٨٨.

(١٠) في م: «تعلقت».

(١١) في م: «تعلقت».

(١٢) سقط من: م.

الْمُتَلَقِّينَ مِنَ الذَّرَّاجِ وَالْعَصِيدِ وَاجِبٌ، فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا غَسَلَ الْآخَرَ. وَإِنْ كَانَ مِنْ فَوْقِ الْمِرْفَقَيْنِ سَقَطَ الْغَسْلُ لِعَدَمِ مَحَلِّهِ. فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ فَوَجَدَ مَنْ يُوضِّعُهُ مُتَبَرِّعاً لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ/ قَادِرٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِّعُهُ إِلَّا بِأَجْرِ يَفْدِرُ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ أَيْضاً، كَمَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ الْمَاءِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْزَمَهُ اسْتِئْجَارُ مَنْ يَقِيمُهُ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ. وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْأَجْرِ، أَوْ لَمْ يَفْدِرْ عَلَى مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ. وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُمِمْهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِّعُهُ، لَزِمَهُ التَّمِيمُ، كَعَادِمِ الْمَاءِ إِذَا وَجَدَ التُّرَابَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافاً.

**فصل:** إِذَا كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا تَصِيحُ طَهَارَتُهُ حَتَّى يُزِيلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مِنَ الْيَدِ اسْتَرَّتْ بِمَا لَيْسَ مِنْ خِلْقَةِ الْأَصْلِ سِتْرًا مَنَعَ إِبْصَالَ الْمَاءِ إِلَيْهِ، مَعَ إِمْكَانِ إِبْصَالِهِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ بِهِ، فَأَشْبَهَ مَالُو كَانَ عَلَيْهِ شَمْعٌ أَوْ غَيْرُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسْتَرُّ عَادَةً، فَلَوْ كَانَ غَسَلُهُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَابَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ كَوْنَهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ قُلُوحًا، وَرَفَعُوا أَحَدَهُمْ بَيْنَ أُنْمَلَيْتِهِ وَظُفْرِهِ<sup>(١٣)</sup>. يَعْنِي أَنَّ وَسَخَ أَرْفَاقِهِمْ تَحْتَ أَظْفَارِهِمْ يَصِلُ إِلَيْهِ رَائِحَةُ نَتْنِهَا، فَعَابَ عَلَيْهِمْ نَتْنُ رِيحِهَا، لَا بَطْلَانَ طَهَارَتِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مُبْطِلًا لِلطَّهَارَةِ كَانَ ذَلِكَ أَهَمًّا مِنْ نَتْنِ الرَّيْحِ، فَكَانَ أَحَقَّ بِالْبَيَانِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا يَسْتَرُّ عَادَةً، أَشْبَهَ مَا يَسْتَرُّهُ الشَّعْرُ مِنَ الْوُجْهِ.

**فصل:** وَمَنْ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءٍ يَسِيرٍ يَعْتَرِفُ مِنْهُ بِيَدِهِ، فَغَرَفَ مِنْهُ عِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ، لَمْ يُؤْثَرِ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بَغْرَفِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُوَضِّعُ غَسْلِ الْيَدِ، وَهُوَ نَائِلٌ لِلْوُضُوءِ وَلِغَسْلِهَا<sup>(١٤)</sup>، فَأَشْبَهَ مَالُو

(١٣) تقدم في صفحة ١١٨.

(١٤) في م: «بغسلها».

غَمَسَهَا فِي الْمَاءِ يَتَوَيَّ غَسَلَهَا فِيهِ . وَلَنَا أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ <sup>(١٥)</sup> فِي صِفَةِ  
وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَذَكَرَ وَضُوءَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَغَسَلَ  
وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَجَهَا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ. وَفِي  
حَدِيثِ عَثْمَانَ <sup>(١٦)</sup>: ثُمَّ غَرَفَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَصَبَّ <sup>(١٧)</sup> عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى، فَغَسَلَهَا  
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى: رَوَاهُمَا سَعِيدٌ. وَحَدِيثُ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُ، وَكُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ  
يَحْكُ أَنَّهُ تَحَرَّرَ مِنْ اغْتِرَافِ الْمَاءِ بِيَدِهِ فِي مَوْضِعٍ غَسَلَهَا، وَلَوْ كَانَ هَذَا يُفْسِدُ الْمَاءَ/  
و ٥٠  
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَقَّ بِمَعْرِفَتِهِ، وَلَوْ جَبَّ عَلَيْهِ بَيَانُهُ لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ هَذَا  
لَا يُعْرَفُ بِدُونِ الْبَيَانِ، وَلَا يَتَوَقَّاهُ إِلَّا مُتَحَذِّقٌ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِفَ  
لَمْ يَقْصِدْ بَعْمَسَ يَدِهِ إِلَّا الْاِغْتِرَافَ دُونَ غَسَلِهَا، فَأَشْبَهَ مَنْ يَعْصُ فِي الْبِرِّ لِتَرْقِيَةِ  
الدَّلْوِ وَعَلَيْهِ جَنَابَةٌ لَا يَقْصِدُ غَيْرَ تَرْقِيَتِهِ، وَنَبْئَةُ الْاِغْتِرَافِ عَارِضَتْ نَبْئَةَ الطَّهَارَةِ  
فَصَرَفَتْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ٢٨ - مسألة، قال: (وَمَسَحَ الرَّأْسَ)

لَاخِلَافٌ فِي وَجُوبِ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمْسَحُوا  
بِرُءُوسِكُمْ﴾ <sup>(١)</sup>. وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَجُوبُ مَسْحِ جَمِيعِهِ  
فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ. وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ <sup>(٢)</sup> الْخَرَقِيِّ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ:  
يُجْزِئُ مَسْحَ بَعْضِهِ. قَالَ أَبُو الْحَارِثِ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: فَإِنْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَتَرَكَ  
بَعْضَهُ؟ قَالَ: يُجْزِئُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى الرَّأْسِ كُلِّهِ! وَقَدْ ثَقُلَ عَنْ سَلَمَةَ  
ابْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، وَابْنَ عَمَرَ مَسَحَ الْيَاوُغَ. وَمِمَّنْ قَالَ  
بِمَسْحِ الْبَعْضِ الْحَسَنُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، إِلَّا

(١٥) تقدم في صفحة ١٧٠.

(١٦) تقدم في صفحة ١٦٩.

(١٧) سقط من: الأصل.

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) في م: «كلام».

أَنَّ الظَّاهِرَ عَنْ أَحَدٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي حَقِّ الرَّجُلِ، وَجُوبِ الاسْتِعَابِ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ يُجْزِيهَا مَسْحُ مُقَدِّمِ رَأْسِهَا. قَالَ الْخَلَّالُ: الْعَمَلُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا إِنْ مَسَحَتْ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا أَجْزَأُهَا. وَقَالَ مُهَنَّا: قَالَ أَحْمَدُ: أَرَجُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَسْهَلُ. قُلْتُ لَهُ: وَلَمْ؟ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُمَسِّحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا<sup>(٣)</sup>. وَاحْتَجَّ مَنْ أَجَازَ مَسْحَ الْبَعْضِ بِأَنَّ الْمُغْيِرَةَ بِنَ شُعْبَةَ، رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعِمَامَتِهِ<sup>(٤)</sup>. وَأَنَّ عُثْمَانَ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ لَهُ مَاءً جَدِيداً، حِينَ حَكَى وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٥)</sup>. رَوَاهُ سَعِيدٌ؛ وَلَأنَّ مَنْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ يُقَالُ: مَسَحَ بِرَأْسِهِ، كَمَا يُقَالُ: مَسَحَ بِرَأْسِ التَّيْمِ وَقَبْلَ رَأْسِهِ.

وَرَعَمَ بَعْضُ مَنْ يَنْصُرُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْيِضِ، فَكَانَهُ قَالَ: وَامْسَحُوا بَعْضَ رُءُوسِكُمْ، وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وَالْبَاءُ لِلْإِنْصَاقِ، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَامْسَحُوا رُءُوسَكُمْ. فَتَنَازَلَ الْجَمِيعُ. كَمَا قَالَ فِي التَّيْمِ: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾. وَقَوْلُهُمْ: الْبَاءُ لِلتَّبْيِضِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ بَرَّهَانَ<sup>(٦)</sup>: مَنْ رَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ تُفِيدُ التَّبْيِضَ فَقَدْ جَاءَ أَهْلُ اللَّغَةِ/ بِمَا لَا يَعْرِفُونَهُ<sup>(٧)</sup>. وَخَبَرْتُ الْمُغْيِرَةَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَوَضَّأَ مَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ، وَهَذَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنّاً لِلْمَسْحِ لِلْمَأْمُورِ بِهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ اللَّفْظِ مَجَازٌ لَا يُعَدَّلُ إِلَيْهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

٥٠ ظ

(٣) انظر: باب مسح المرأة رأسها، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٢/١.

(٤) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١، والترمذي، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣١، والنسائي، في: باب صفة الوضوء—غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٥، ٦٥، ٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥.

(٥) تقدم في صفحة ١٦٩.

(٦) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري النحوي اللغوي، التوفي سنة ست وخمسين وأربع مائة.

إنباه الرواة ٢١٣/٢—٢١٥.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٣٦/٣، وإملاء مائت به الرحمن ٢٠٨/١.

**فصل:** وإذ قلنا بَجَوَازِ مَسْحِ الْبَعْضِ، فَمِنْ أَى مَوْضِعٍ مَسَحَ أَجْزَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ رَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَىءُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ عَنِ الرَّأْسِ، لِأَنَّهُمَا تَبَعٌ، فَلَا يُجْزَىءُ بِهِمَا عَنِ الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ عَنِ أَى عَبْدٍ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا، وَإِنْ وَجَبَ الْاسْتِيعَابُ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا عَلَيْهِ الشَّعْرُ.

وَإِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي قَدْرِ الْبَعْضِ الْمُجْزَىءِ، فَقَالَ الْقَاضِي: قَدَّرَ النَّاصِيَّةَ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ نَاصِيَّتَهُ. وَحَكَى أَبُو الْحَطَّابِ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يُجْزَىءُ إِلَّا مَسْحُ أَكْثَرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ الْكَامِلِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزَىءُ مَسْحُ رُبْعِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُجْزَىءُ مَسْحُ<sup>(٨)</sup> مَا يَبْقَى عَلَيْهِ الْاسْمُ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ. وَحَكَى عَنْهُ: لَوْ مَسَحَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ، وَحَكَى عَنْهُ: لَوْ مَسَحَ شَعْرَةً، أَجْزَاؤُهُ، لَوْ قُوعَ الْاسْمِ عَلَيْهَا. وَوَجْهُ مَا قَالَه الْقَاضِي: أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ يَصْلُحُ بَيَانًا لِمَا أَمَرَ بِهِ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ.

**فصل:** وَالْمُسْتَحَبُّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنْ يُبَلَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَضَعُ طَرَفَ إِخْدَى سَبَابِغِهِ عَلَى طَرَفِ الْأُخْرَى وَيَضَعُهُمَا عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ، وَيَضَعُ الْإِبْهَامَيْنِ عَلَى الصَّدْغَيْنِ، ثُمَّ يُبْرِئُ يَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ. كَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَزِيدٍ فِي وَصْفِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>. وَكَذَلِكَ وَصَفَ الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِيكَرَبٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٠)</sup>. فَإِنْ كَانَ ذَا شَعْرٍ يَخَافُ أَنْ يَنْتَفِشَ بَرْدُ يَدَيْهِ لَمْ يَرُدَّهُمَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ فَإِنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَنْ لَهُ شَعْرٌ إِلَى مَنْكِبَيْهِ، كَيْفَ يَمَسَحُ فِي الْوُضُوءِ؟ فَأَقْبَلَ أَحْمَدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ مَرَّةً، وَقَالَ: هَكَذَا، كَرَاهِيَةً أَنْ يَنْتَشِيرَ شَعْرُهُ. يَعْنِي أَنَّهُ يَمَسَحُ إِلَى قَفَاهُ وَلَا يَرُدُّ يَدَيْهِ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثٌ عَلَى هَكَذَا. وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ، كَمَا رَوَى عَنِ الرَّبِيعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(٨) سقط من: الأصل.

(٩) تقدم تخريجه في حاشية صفحة ١٧٠.

(١٠) تقدم أيضا في صفحة ١٧١.

٥١ و عليه السلام تَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَمَسَحَ الرَّأْسَ<sup>(١١)</sup> كُلَّهُ مِنْ فَرَقِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاجِيَةٍ لِمَصَبِّ الشَّعْرِ لَا يُحَرِّكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ. رواه أبو داود. وسُئِلَ أَحْمَدُ: كَيْفَ تُمْسَحُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا. وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُقَدِّمِهِ، ثُمَّ رَفَعَهَا فَوَضَعَهَا حَيْثُ مِنْهُ بَدَأُ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُؤَخَّرِهِ. وَكَيْفَ مَسَحَ بَعْدَ اسْتِيعَابِ قَدْرِ الْوَاجِبِ أَجْزَأَهُ.

**فصل:** وَلَا يُسْنُّ تَكَرُّارُ<sup>(١٢)</sup> «مَسَحِ الرَّأْسِ»<sup>(١٣)</sup> فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمر، وَابْنِ سَالِمٍ، وَالتَّحْمِيصِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ، وَالْحَكَمَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يُسْنُّ تَكَرُّارَهُ. وَيَحْتَمِلُهُ. كَلَامُ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «الثَّلَاثُ أَفْضَلُ». وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّهُمْ يَقُولُ: مَسَحَ الرَّأْسَ مَسْحَةً وَاحِدَةً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُمَسَّحُ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup> رَوَى عَنْ شَيْبَانَ بْنِ سَلَمَةَ<sup>(١٥)</sup>، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام فَعَلَّ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. وَرَوَى عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمر، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَأَبُو مَالِكٍ، وَالرَّبِيعُ، وَأَبِيُّ بَنْ كَعْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا<sup>(١٥)</sup>. وَفِي حَدِيثِ أَبِي، قَالَ: «هَذَا وَضُوءِي

(١١) فِي م: «رَأْسِهِ». وَتَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٠.

(١٢-١٣) فِي الْأَصْلِ: «الْمَسْحُ».

(١٣) فِي: بَابُ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ عليه السلام، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٥/١. وَانْظُرْ: بَابُ الْوَضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٤٤/١.

(١٤) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ «أَنَّهُ». وَلَيْسَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(١٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجَ أَحَادِيثِ عُثْمَانَ وَعَلَى وَالرَّبِيعِ صَفْحَاتِ ١٥٠، ١٦٩، وَأَحَادِيثَ عُثْمَانَ وَعَلَى وَابْنِ عُمر وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ وَالرَّبِيعَ بَنْتَ مَعُودَ، أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَهَ، فِي:

بَابِ الْوَضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٤٤/١، ١٤٥.

وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي». رواه ابن ماجه<sup>(١٦)</sup>، ولأنَّ الرَّأْسَ أَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ، فَسَنَ تَكَرَّرُهَا فِيهِ كَالْوُجْهِ. وَلَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٧)</sup>. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقَالَ: هَذَا وَضُوءُ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١٨)</sup>. وَكَذَلِكَ وَصَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(١٩)</sup>، وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوعِ، وَالرُّبَيْعُ، كُلُّهُمْ، قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَحِكَايَتُهُمْ لَوْضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ لِإِثْبَارٍ عَنِ الدَّوَامِ، وَلَا يُدَاوِمُ إِلَّا عَلَى الْأَفْضَلِ الْأَكْمَلِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حِكَايَةُ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ خَالَ تَحْلُوتِهِ، وَلَا يَفْعَلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَّا الْأَفْضَلَ. وَلَأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يُسَنَّ تَكَرُّارَهُ، كَالْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيَّةِ، وَسَائِرِ الْمَسْحِ، وَلَمْ يَصِحَّ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ شَيْءٌ صَرِيحٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٠)</sup>: أَحَادِيثُ عُثْمَانَ الصُّحَّاحِ كُلُّهَا تُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالُوا فِيهَا: وَمَسَحَ رَأْسَهُ<sup>(٢١)</sup>. وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا، كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ: مَسَحَ

٥١ ظ

(١٦) في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤٥، ١٤٦. وأخرجه الترمذى، في باب ماجاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا، من أبواب الطهارة؛ حيث قال: «وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وأبي أمامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي». عارضة الأحوذى ١/٦١.

(١٧) تقدم صفحة ١٧٠.

(١٨) عارضة الأحوذى ١/٦٥.

(١٩) حديث ابن عباس أخرجه البخارى، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٥١. والترمذى، في: باب ماجاء في الوضوء مرة مرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٥٩. وأبو داود، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والنسائى، في: باب الوضوء مرة مرة، وباب مسح الأذنين، وباب مسح الأذنين مع الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٥٤، ٦٣. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء مرة مرة. سنن ابن ماجه ١/٥٩. والدارمى، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٧٧. والإمام أحمد في المسند ٢/٣٩.

(٢٠) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٢٤، ٢٥.

(٢١) في م: «برأسه». والمثبت في: الأصل، وسنن أبي داود.

رَأْسَهُ ثَلَاثًا. رواه يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ، فَقَالَ: تَوَضَّأَ ثَلَاثًا. فَقَطَّ (٢٢).  
وَالصَّحِيحُ عَنْ عُثْمَانَ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ (٢٣). وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا. هَكَذَا  
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ سِوَى  
عُثْمَانَ، فَلَمْ يَصِحَّ، فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ رَوَوْا (٢٤) أَحَادِيثُنَا وَهِيَ صَحَاحٌ، فَلَيَزُمُ مِنْ ذَلِكَ  
ضَعْفُ مَا خَالَفَهَا، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرُوا فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.  
أَرَادُوا بِهَا مَا سِوَى الْمَسْحِ؛ فَإِنْ رَوَّاهَا حِينَ فَصَّلُوا (٢٥) قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً  
وَاحِدَةً. وَالتَّفْصِيلُ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْإِجْمَالِ، وَيَكُونُ تَفْسِيرًا لَهُ، وَلَا يُعَارِضُ بِهِ،  
كَالْخَاصِّ مَعَ الْعَامِّ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِالتَّيَمُّمِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ مَسَحَ مَرَّةً لِبَيِّنِ الْجَوَازِ، وَمَسَحَ  
ثَلَاثًا ثَلَاثًا (٢٦) لِبَيِّنِ الْأَفْضَلِ (٢٧)، كَمَا فَعَلَ فِي الْغَسَلِ، فَتَقِلُّ الْأُمُورُ ثَقُلًا صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ  
تَعَارُضٍ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ. قُلْنَا: قَوْلُ الرَّاَوِيِّ: هَذَا طُهُورٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يُدُلُّ عَلَى  
أَنَّهُ طَهُورُهُ عَلَى الدَّوَامِ؛ وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِنَّمَا ذَكَرُوا صِفَةَ وَضُوءِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِتَعْرِيفِ سَائِلِهِمْ وَمَنْ حَضَرَهُمْ كَيْفِيَّةَ وَضُوءِهِ فِي دَوَامِهِ، فَلَوْ  
شَاهَدُوا وَضُوءَهُ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى لَمْ يُطْلَقُوا هَذَا الْإِطْلَاقَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُمْ لَمْ  
يُشَاهِدُوا غَيْرَهُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ تَذْلِيلًا وَإِيهَامًا بِغَيْرِ الصَّوَابِ، فَلَا يُظَنُّ ذَلِكَ بِهِمْ،  
وَتَعَيَّنَ حَالُ الرَّاَوِيِّ لِغَيْرِ الصَّحِيحِ عَلَى الْغَلَطِ لَا غَيْرِ، وَلَأَنَّ الرُّوَاةَ إِذَا رَوَوْا  
حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَاتَّفَقَ الْحِفَاطُ مِنْهُمْ عَلَى صِفَةٍ، وَخَالَفَهُمْ فِيهَا  
وَاحِدٌ، حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْغَلَطِ، وَإِنْ كَانَ ثِقَةً حَافِظًا، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا  
بِذَلِكَ!

**فصل:** إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى بَشْرَةِ الرَّأْسِ، وَلَمْ يَمْسَحْ عَلَى الشَّعْرِ، لَمْ يُجْزِئْهُ، لِأَنَّ

(٢٢) آخر كلام أبي داود. وهو بمعناه في الأخير وليس بلفظه.

(٢٣) في م: «رأسه».

(٢٤) في م: «وأرواه».

(٢٥) في م: «فصلوها».

(٢٦) سقط من م.

(٢٧) في الأصل: «الفضل».



الْفَرْضَ انتَقَلَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يُجْزَ مَسْحُ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ أَوْصَلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ اللَّحْيَةِ/ ولم ٥٢  
يُغْمَلُ ظَاهِرُهَا. وَإِنْ نَزَلَ شَعْرُهُ عَنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَمَسَحَ عَلَى النَّازِلِ مِنْ  
مَنَابِتِهِ، لَمْ يُجْزَئْهُ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ مَا تَرَأَسَ وَعَلَا، وَلَوْ رَدَّ هَذَا النَّازِلَ وَعَقَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ  
لَمْ يُجْزَئْهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَازِلٌ رَدَّهُ إِلَى أَغْلَاهُ. وَلَوْ نَزَلَ  
عَنْ مَنَابِتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَمَسَحَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ عَلَى مَحَلِّ  
الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَئِنْ هَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِكُلِّ ذِي شَعْرٍ. وَلَوْ خَضَبَ  
رَأْسَهُ بِمَا يَسْتَرُّهُ أَوْ طَبَّخَهُ، لَمْ يُجْزَئْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخِضَابِ وَالطَّبْنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي  
الْخِضَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمَسْحْ عَلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً  
فَمَسَحَ عَلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل: وَيَمَسْحُ رَأْسَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مَا فَضَّلَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ.** وهذا <sup>(٢٨)</sup> قول أبي  
حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢٩)</sup>. وَجَوَزَهُ  
الْحَسَنُ، وَعُرْوَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ، وَيَخْرُجُ لَنَا مِنْ ذَلِكَ  
إِذَا قُلْنَا: إِنَّ <sup>(٣٠)</sup> الْمُسْتَعْمَلَ لَا يَخْرُجُ عَنْ طَهْوَرِيَّتِهِ، سَبَبُ الْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ.  
وَلَنَا: مَارُوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ  
يَدِيهِ. وَكَذَلِكَ حَكَى عَلِيُّ وَمُعَاوِيَةُ، زَوَاهُنْ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣١)</sup>، قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣٢)</sup>: وَقَدْ

(٢٨) في م: «وهو».

(٢٩) عارضة الأحوذى ٥٤/١.

(٣٠) سقط من: م.

(٣١) حديث عبد الله بن زيد أخرجه مسلم، في: باب في وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. صحيح  
مسلم ٢١٠/١، ٢١١. وأبو داود، في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود  
٢٧/١. والترمذي، في: باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى  
٥٣/١. والدارمي، في: باب كان رسول الله ﷺ يأخذ لرأسه ماء جديدا، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي  
١٨٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩/٤، ٤٠-٤٢.

وحديث علي ومعاوية أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن  
أبي داود ٢٥١/٢٨.

(٣٢) عارضة الأحوذى ٥٣/١، ٥٤.

رُويَ من غير<sup>(٣٣)</sup> وجه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً. وَلَأَنَّ الْبَلَلَ الْبَاقِي فِي يَدِهِ مُسْتَعْمَلٌ، فَلَا يُجْزَىءُ الْمَسْحُ بِهِ، كَمَا لو فَصَلَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ.

**فصل:** فَإِنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِدَلٍّ مَسْحِهِ، فَعَلَى وَجْهَيْهِ: أَحَدُهُمَا، لَا يُجْزَىءُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَسَحَ وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَلَأَنَّهُ أَخَذَ تَوْعِي الطَّهَارَةَ، فَلَمْ يُجْزَىءُ عَنِ التَّوَعُّعِ الْآخَرِ، كَالْمَسْحِ عَنِ الْغُسْلِ. وَالثَّانِي، يُجْزَىءُ؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ جُنُباً فَانْتَعَسَ فِي مَاءٍ يَتَوَيَّ الطَّهَارَتَيْنِ، أَجْزَأُهُ مَعَ عَدَمِ الْمَسْحِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَدَّثُ الْأَصْغَرُ مُتَفَرِّداً، وَلَأَنَّ فِي صِفَةِ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْحاً. وَلَأَنَّ الْغُسْلَ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسْحِ، فَإِذَا أَتَى بِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزَىءَ، كَمَا لو اغْتَسَلَ يَتَوَيَّ بِهِ الْوُضُوءَ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُبَمِّرْ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ. فَأَمَّا إِنْ أَمَرَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مَعَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْمَسْحِ. وَقَدْ رُويَ عَنْ مُعَاوِيَةَ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأً، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ عَرَفَ غَرْفَةً/ مِنْ مَاءٍ فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ، حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ. ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٤)</sup>. وَلَوْ حَصَلَ عَلَى رَأْسِهِ مَاءُ الْمَطَرِ، أَوْ صَبَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِ يَقْصِدُ بِذَلِكَ الطَّهَارَةَ، أَوْ كَانَ قَدْ صَمَدَ لِلْمَطَرِ، أَجْزَأُهُ. وَإِنْ حَصَلَ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ أَجْزَأُهُ أَيْضاً؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ بَغَيْرِ قَصْدٍ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي الْمَاءِ، فَمَتَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْبَلَلِ وَمَسَحَ بِهِ فَقَدْ مَسَحَ بِمَاءٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ، فَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ، كَمَا لو حَصَلَ بِقَصْدِهِ. فَإِنْ لَمْ يَمْسَحْ بِيَدِهِ، وَقَلْنَا إِنْ الْغُسْلُ يَقُومُ مَقَامَ الْمَسْحِ، نَظَرْنَا؛ فَإِنْ قَصَدَ حُصُولَ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ أَجْزَأُهُ إِذَا جَرَى الْمَاءُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزَىءُ. وَإِنْ قَلْنَا لَا يُجْزَىءُ الْغُسْلُ عَنِ الْمَسْحِ، لَمْ يُجْزَىءُ بِحَالٍ.

**فصل:** وَإِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ بِخَرْقَةٍ مَبْلُوءَةٍ، أَوْ خَشَبِيَّةٍ، أَجْزَأُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَقَدْ فَعَلَهُ، فَأَجْزَأُهُ، كَمَا لو مَسَحَ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ غَيْرِهِ، وَلَأَنَّ

٥٢ ظ

(٣٣) سقط من: م.

(٣٤) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

مَسَحَهُ بِيَدِهِ غَيْرَ مُشْتَرِطٍ، بِدَلِيلِ مَالِهِ مَسَحَهُ بِيَدٍ غَيْرِهِ. والثاني، لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ. وَإِنْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً مَبْلُوءَةً فَابْتَلَّ بِهَا<sup>(٣٥)</sup> رَأْسَهُ، أَوْ وَضَعَ خِرْقَةً ثُمَّ بَلَّهَا حَتَّى ابْتَلَّ شَعْرَهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَسْحٍ وَلَا غَسْلٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ بَلَّ شَعْرَهُ قَاصِداً لِلوُضُوءِ، فَأَجْزَأَهُ، كَمَا لَوْ غَسَلَهُ. وَإِنْ مَسَحَ بِاصْبِعٍ أَوْ اصْبَعَيْنِ أَجْزَأَهُ إِذَا مَسَحَ بِهِمَا مَا يَجِبُ مَسْحُهُ كُلَّهُ. وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى وَجُوبِ الِاسْتِيعَابِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِاصْبِعِهِ، فَأَمَّا إِنْ اسْتَوَعَبَهُ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بِبَعْضِ يَدِهِ، أَشْبَهَ مَسْحَهُ بِكُلِّهِ.

**فصل: والأذنان من الرأس، فقياس المذهب وجوب مسحهما مع مسحه.**  
وقال الخليل: كُلُّهُمَا حَكَوْا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فِيمَنْ تَرَكَ مَسْحَهُمَا عَامِداً أَوْ نَاسِياً، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا تَبَعَ لِلرَّأْسِ، لَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الرَّأْسِ دُخُولُهُمَا فِيهِ، وَلَا يُشْبِهَانِ بَقِيَّةَ أَجْزَاءِ الرَّأْسِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ مَسْحِهِ عِنْدَ مَنْ اجْتَرَأَ بِمَسْحِ بَعْضِهِ، وَالْأَوَّلَى مَسْحُهُمَا مَعَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ، فَرَوَتْ الرُّبُوعُ، أَنَهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ، مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصَدَّغِيهِ وَأُذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(٣٦)</sup>/ وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ<sup>(٣٧)</sup> وَأُذْنِيهِ ظَاهِرُهُمَا وَباطِنُهُمَا<sup>(٣٨)</sup>. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُ الرُّبُوعِ صَحِيحَانِ<sup>(٣٩)</sup>. وَرَوَى الْقُدَامِيُّ بَيْنَ مَعْدٍ يَكْرِبُ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذْنِيهِ، وَأَدْخَلَ اصْبِعَيْهِ فِي صِمَاغَيْ<sup>(٤٠)</sup> أُذْنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤١)</sup>. فَيُسْتَحَبُّ أَنْ

(٣٥) سقط من: الأصل.

(٣٦) تقدم تخريج حديث الربيع صفحة ١٥٠.

(٣٧) في م: «رأسه».

(٣٨) أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذی ٥٤/١.

(٣٩) عبارة الترمذی: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح». وسبق ذلك قوله بعد روايته حديث ابن عباس: «وفي الباب عن الربيع».

(٤٠) في سنن أبي داود: «صماخ». والصماخ: خرق الأذن.

(٤١) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

يُدْخِلُ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاحِي أَذُنَيْهِ، وَيَمْسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ بِإِبْهَامَيْهِ<sup>(٤٢)</sup>. وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ بِالْعَضَارِيفِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ مِنْهُ بِالشَّعْرِ، وَالْأُذُنَ أَوَّلَى.

٢٩ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَفَّيْنِ، وَهُمَا الْعِظَامَانِ النَّائِبَانِ) عَسَلَ الرَّجُلَيْنِ وَاجِبٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي كَيْلَى<sup>(١)</sup>: اجْتَمَعَ<sup>(٢)</sup> أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى. وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا غَسَلَتَيْنِ وَمَسَحَتَيْنِ. وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ الْحَجَّاجِ: اغْسِلُوا الْقَدَمَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وَخَلِّلُوا مَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَبَثِ مِنْ قَدَمَيْهِ. فَقَالَ أَنَسٌ: صَدَّقَ اللَّهُ، وَكَذَّبَ الْحَجَّاجُ. وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَحُكِيَ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْوُضُوءُ مَغْسُولَانِ وَمَسْهُوَحَانِ، فَالْمَسْهُوَحَانِ يَسْقُطَانِ فِي التَّيْمُمِ.

وَلَمْ نَعْلَمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ بِالْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ. أَنَّهُ قَالَ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْعَسَلِ<sup>(٥)</sup>، وَاجْتَنَحَ

(٤٢) فِي الْأَصْلِ: «بِرَاحَتَيْهِ».

(١) أَبُو عِيْسَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ الْإِمَامُ الْحَافِظُ، كَانَ أَصْحَابُهُ يَعْظُمُونَهُ كَأَنَّهُ أَمِيرٌ، تَوَفَّى سَنَةَ الثَّنِينَ وَثَمَانِينَ وَقَبْلَ سَنَةِ ثَلَاثٍ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٢٦٢/٤ - ٢٦٧.

(٢) فِي م: «أَجْمَعَ».

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

(٤) فِي م: «مِنْ».

(٥) نَصُّ عِبَارَةِ الطَّبْرِيِّ: «فَإِذَا كَانَ الْمَسْحُ الْمَعْنِيَانِ اللَّذَانِ وَصَفْنَا: مِنْ عُمُومِ الرَّجُلَيْنِ بِالْمَاءِ، وَخُصُوصِ بَعْضِهِمَا بِهِ، وَكَانَ صَحِيحًا بِالْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ الَّتِي سَنَذَكُرُهَا بَعْدَ، أَنْ مَرَادَ اللَّهِ مِنْ مَسْحِهِمَا الْعُمُومُ، وَكَانَ لِعُمُومِهِمَا بِذَلِكَ مَعْنَى الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ، فَيَبِينُ صَوَابُ قِرَاءَةِ الْقَرَاءَتَيْنِ جَمِيعًا، أَعْنَى النِّصْبِ فِي الْأَرْجُلِ وَالْخَفْضِ؛ لِأَنَّ فِي عُمُومِ الرَّجُلَيْنِ بِمَسْحِهِمَا بِالْمَاءِ غَسْلَهُمَا، وَفِي إِمْرَارِ الْيَدِ وَمَقَامِ الْمَقَامِ الْيَدِ عَلَيْهِمَا مَسْحَهُمَا، فَوَجْهُ صَوَابِ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ =

بظاهر الآية، وبما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ، قال: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنْتَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَصَبَّ عَلَى وَجْهِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(٦)</sup>، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَخَذَ مِلءَ كَفٍّ مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُوَ مُتَّعِلٌ<sup>(٧)</sup>. رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَقَالَ أَيْضًا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى كِطَامَةً قَوْمٍ<sup>(٨)</sup> بِالطَّائِفِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ<sup>(٩)</sup>. قَالَ هُشَيْمٌ: كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

وَلَمَّا أَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَعُثْمَانُ، حَكَا/ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَا: فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ. وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ: ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١٠)</sup>. وَفِي لَفِظٍ: ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا<sup>(١١)</sup>، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرُّبِيعُ بِنْتُ مُعَوِّذٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ

---

= ذلك نصبا لما في ذلك من معنى عمومها بإمرار الماء عليهما. ووجه صواب قراءة من قرأه خفضا، لما في ذلك من إمرار اليد عليهما، أو ما قام مقام اليد، مسح بهما.

تفسير الطبري (شاذر) ٦٣/١٠.

ولعل نقل المؤلف عن ابن جرير في القسم المفقود من كتابه اختلاف الفقهاء.

(٦) في الأصل: «مرة».

(٧) ذكر السيوطي في أول مسند ابن عباس حديثا مقاربا لهذا يختلف معه في بعض ألفاظه. الجامع الكبير ٤٤٤/٢، وذكر أن ابن أبي شيبة أخرجه، وهو عنده في: باب في الوضوء كم هو مرة، من كتاب الطهارة ٩/١. وانظر: باب مسح الأذنين مع الرأس إلخ، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٣/١. وأخرج الحديث بنحو مما ورد هنا أبو داود، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١.

(٨) الكطامة: الميضأة، وفم الوادي، وبئر يجنب بئر بينهما مجرى يبطن الأرض.

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب حدثنا مسدد وعباد بن موسى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨/٤.

(١٠) في م: «عليه».

(١١) في الأصل: «ثلاث مرات».

ابن عمر. رَوَاهُنَّ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ<sup>(١٢)</sup>. وعن عُمر رضى الله عنه، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفَرٍ مِنْ قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ». فَارْجَعَ فَتَوَضَّأَ<sup>(١٣)</sup> ثُمَّ صَلَّى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٤)</sup>. وفي لفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، وَفِي ظَهَرِ قَدَمِهِ لُتْمَةٌ قَدَّرَ الذَّرْهَمَ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٥)</sup>، وَالْأَثَرُمُ، قَالَ الْأَثَرُمُ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ. قُلْتُ لَهُ: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّأُونَ وَأَعْقَابُهُمْ ثُلُوحٌ<sup>(١٦)</sup>، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وعن عائشة، وَأَبَى هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُنَّ مُسْلِمٌ<sup>(١٧)</sup>. وقد ذَكَرْنَا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَحْلِيلِ

(١٢) انظر تخریج هذه الأحادیث فيما تقدم صفحات ١٧٠، ١٦٩، ١٥٠.

(١٣) سقط من: الأصل. وهو في بعض الروایات.

(١٤) في: باب وجوب استيعاب جميع أجزاء عمل الطهارة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٥/١. وأخرجه أبو داود، في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. وابن ماجه، في: باب من توضأ فترك موضعا لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١١/١، ٢٣. كما أخرجه أبو داود وابن ماجه، عن أنس، في الموضوعين السابقين. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٦/٣.

(١٥) في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من توضأ فترك موضعا لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢٤/٣.

(١٦) تلوح: أي تلمع.

(١٧) روى مسلم حديث عبد الله بن عمرو، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٤/١. كما أخرجه البخاري، في: باب من رفع صوته بالعلم، وباب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم، من كتاب العلم، وفي: باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٣٥٢، ٣٥١/١. وأبو داود، في: باب في إسباغ الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢٢/١. والنسائي، في: باب لإيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٦/١. وابن ماجه، في: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١. والدارمي، في: باب ويل للأعقاب من النار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٩/١. والإمام أحمد، في المسند ١٩٣/٢، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٦. كما روى مسلم حديث عائشة، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٣/١، ٢١٤. وابن ماجه، في: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١ =

الأصابع، وأنه كان يَعْزُّكُ أَصَابِعَهُ بِخَنْصَرِهِ بَعْضَ الْعَرِّكِ، وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ، فَإِنَّ الْمَمْسُوحَ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الْاسْتِيعَابِ وَالْعَرِّكِ. وأما الآية، فقد رَوَى عِكْرِمَةُ، عن ابن عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾. قال: عادَ إِلَى الْغَسْلِ<sup>(١٨)</sup>. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيِّ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَأُونَهَا كَذَلِكَ. وَرَوَى ذَلِكَ كُلُّهُ سَعِيدٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَامِرٍ<sup>(١٩)</sup>، فَتَكُونُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْيَدَيْنِ فِي الْغَسْلِ. وَمَنْ قَرَأَهَا بِالْجَرِّ فَلِلْمُجَاوِزَةِ،<sup>(٢٠)</sup> كَمَا أَتَشَدُّوا<sup>(٢١)</sup>:

---

= والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨١/٦، ٨٤، ٩٩، ١١٢، ١٩٢، ٢٥٨.

وروى مسلم حديث أبي هريرة، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٤/١، ٢١٥. كما أخرجه البخاري، في: باب غسل الأعتاب، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٣/١. والترمذي، في: باب ماجاء ويل للأعتاب من النار، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٨/١. والنسائي، في: باب إيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٦٦/١. وابن ماجه، في: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١. والدارمي، في: باب ويل للأعتاب من النار، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٢/٢، ٢٨٤، ٣٨٩، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٣٠، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٨.

وأخرجه، عن جابر، ابن ماجه، في: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٦/٣، ٣٩٠. وأخرجه، عن معيقب، الإمام أحمد، في: المسند ٤٢٦/٣، ٤٢٥/٥. كما أخرجه، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، الإمام أحمد، في: المسند ١٩١/٤. قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، وجابر، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومعيقب، وخالد بن الوليد، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاصي، ويزيد بن أبي سفيان. وذكر ابن ماجه أنه فيه عن: خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاصي.

(١٨) أي عاد الأمر إلى الغسل. انظر: تفسير الطبري ٥٥/١٠.

(١٩) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، الإمام الكبير، مقرر الشام، المتوفى سنة ثمان عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥، ٢٩٣، معرفة القراء الكبار ٩٩/١.

(٢٠) في م: «كما قال وأنشدوا».

والبيتان اللذان استشهد بهما لامرئ القيس، من معلقته المشهورة، وهما في ديوانه، الأول في صفحة ٢٥، والثاني في صفحة ٢٢. وهما من الشواهد النحوية. انظر: معجم شواهد العربية، للأستاذ عبد السلام هارون ٣٠٥/١.

كَانَ ثَبِيرًا فِي عَرَائِينَ وَبِهِ كَبِيرٌ أَنَسَى فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(٢١)</sup>  
وَأَنشَد:

وَوَلَّ طَهَاءَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ  
جَرَّ قَدِيرًا، مَعَ الْعَطْفِ لِلْمَجَاوِرَةِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ  
عَذَابَ يَوْمِ الْيَمِّ﴾<sup>(٢٢)</sup>. جَرَّ الْيَمَّا، وَهُوَ صِفَةُ الْعَذَابِ الْمَنْصُوبِ، لِمَجَاوَرَتِهِ  
و ٥٤ الْمَجْرُورِ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: جَحَرُ ضَبٍّ حَرِبٍ. / وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهَا مُحْتِمَلًا وَاجَبَ  
الرُّجُوعُ إِلَى بَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُذَلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ  
عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ<sup>(٢٣)</sup>: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٢٤)</sup>. فَكَبَتْ بِهَذَا أَنَّ  
(٢٥) اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِالْغَسْلِ لَا بِالْمَسْحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَسْحِ الْغَسْلَ  
الْخَفِيفَ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْعَرَبُ تُسَمِّي خَفِيفَ الْغَسْلِ مَسْحًا، فَيَقُولُونَ:  
تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ. أَيْ تَوَضَّأْتُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ، وَتَحْدِيدُهُ  
بِالْكُفَّيْنِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْغَسْلَ، فَإِنَّ الْمَسْحَ لَيْسَ بِمَحْدُودٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَطَفَهُ عَلَى الرَّأْسِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْمَسْحِ. قُلْنَا: قَدْ افْتَرَقَا  
مِنْ وَجْهِهِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْمَسْحَ فِي الرَّأْسِ شَعْرٌ يَشْقُ غَسْلُهُ، وَالرَّجُلَانِ بِخِلَافِ  
ذَلِكَ، فَهُمَا أَشْبَهُ بِالْمَغْسُولَاتِ. وَالثَّانِي، أَنَّهُمَا مَحْدُودَانِ بِحَدِّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَأَشْبَهَا  
الْيَدَيْنِ. وَالثَّالِثُ، أَنَّهُمَا مُعَرَّضَتَانِ لِلْحَبْثِ لِكَوْنِهِمَا يُوطَأُ بِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ،

(٢١) رواية الديوان لصدر البيت:

• كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَذَقَهُ •

والبجاء: كساء مخطوط. وخفض «مزمل» وهو صفة لـ «كبير»، لمجاورته «بجاء» المنخفض.

(٢٢) سورة هود ٢٦.

(٢٣) في النسخ: «عنيسة». وهو أبو نجيح عمرو بن عيسى بن عامر السلمى، أسلم قديماً بمكة، وكان أخ أُمى ذرٍ  
لأمه، توفى في أواخر خلافة عثمان. تهذيب التهذيب ٦٩/٨.

(٢٤) ذكر الحديث بطوله السيوطى، في الجامع الكبير ٥٨٢/٢. وقال: أخرجه سعيد بن منصور.

(٢٥) ٢٥-٢٥ في م: «النبى ﷺ».



بِخِلَافِ الرَّأْسِ. وَأَمَّا حَدِيثُ أُوسٍ فِي (٢٦) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ (٢٧).  
فَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَسْلَ الْخَفِيفَ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: أَخَذَ مِلءَ  
كَفٍّ مِنْ مَاءٍ فَرَشَ عَلَى قَدَمَيْهِ. وَالْمَسْحُ يَكُونُ بِالْبَلِيلِ لَا بِرَشِّ الْمَاءِ.

فَأَمَّا قَوْلُ الْخِرَقِيِّ: «وَهُمَا الْعِظْمَانِ الْبَاقِيَانِ». فَأَرَادَ أَنَّ الْكَعْبَيْنِ هُمَا اللَّذَانِ فِي أَسْفَلِ  
السَّاقِ مِنْ جَانِبَيْ الْقَدَمِ. وَحُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: هُمَا فِي مُشْطِ  
الْقَدَمِ، وَهُوَ مَعْقِدُ الشَّرَاكِ مِنَ الرَّجْلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. فَيُدُلُّ  
عَلَى أَنَّ فِي الرَّجْلَيْنِ كَعْبَيْنِ لَا غَيْرَ، وَلَوْ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ كَانَتْ كِعَابُ الرَّجْلَيْنِ  
أَرْبَعَةً، فَإِنَّ لِكُلِّ قَدَمٍ كَعْبَيْنِ. وَلَنَا: أَنَّ الْكِعَابَ الْمَشْهُورَةَ فِي الْعُرْفِ هِيَ الَّتِي  
ذَكَرْنَاهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْكَعْبُ الَّذِي فِي أَصْلِ الْقَدَمِ مُتَّهَى السَّاقِ إِلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ  
كِعَابِ الْقَنَا، كُلُّ عَقْدٍ مِنْهَا يُسَمَّى كَعْبًا. وَقَدْ رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الْجَدَلِيُّ (٢٨)، عَنْ  
الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَنْكِبِهِ  
بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ. رَوَاهُ الْخَلَّالُ (٢٩)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (٣٠). وَرَوَى أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ  
تُرْمِي كَعْبَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى تُذْمِبَهَا. / وَمُشْطُ الْقَدَمِ أَمَامُهُ. وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ حُجَّةٌ لَنَا؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ تُغْسَلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، إِذْ لَوْ  
أَرَادَ كِعَابَ جَمِيعِ الْأَرْجُلِ لَقَالَ: الْكِعَابَ، كَمَا قَالَ: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾.

فصل: وَيَلْزُمُهُ إِدْخَالُ الْكَعْبَيْنِ فِي الْعَسْلِ، كَقَوْلِنَا فِي الْمَرَافِقِ فِيمَا مَضَى.

٣٠ - مسألة: قَالَ: (وَيَأْتِي بِالطَّهَارَةِ غُضُوًّا بَعْدَ غُضُوٍّ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى)  
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ أَحْمَدَ. لَمْ أَرُ

(٢٦) سقط من: م.

(٢٧) تقدم في صفحة ١٨٥.

(٢٨) هو الحسين بن الحارث الكوفي، ثقة. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٣٣/٢.

(٢٩) وأخرجه أبو داود، في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٣/١.

(٣٠) في ترجمة باب إلقاء المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري

١٨٥/١.

عَنْهُ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ. وَحَكَى أَبُو  
الْخَطَّابِ رِوَايَةَ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ غَيَّرَ وَاجِبٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ،  
وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ. وَرَوَى  
عَنْ عَلِيٍّ وَمَكْحُولٍ، وَالتَّحْمِي، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، فِيمَنْ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ،  
فَرَأَى فِي لِحْيَتِهِ بَلَدًا: يَمْسَحُ رَأْسَهُ بِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ غَسْلِ رِجْلَيْهِ. وَاخْتَارَهُ  
ابْنُ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ الْأَعْضَاءِ، وَعَطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِوَاقِ  
الْجَمْعِ، وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ كَانَ مُمْتَثِلًا، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ  
مَسْعُودٍ: مَا بَالِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا بَأْسَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلَيْكَ  
قَبْلَ يَدَيْكَ فِي الْوُضُوءِ. وَلَنَا أَنْ فِي الْآيَةِ قَرِينَةٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا التَّرْتِيبُ؛ فَإِنَّهُ  
أَدْخَلَ مَمْسُوحًا بَيْنَ مَعْسُوكَيْنِ، وَالْعَرَبُ لَا تَقْطَعُ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ إِلَّا لِغَائِلَةٍ،  
وَالْغَائِلَةُ هَهُنَا التَّرْتِيبُ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُ اسْتِحْبَابُ التَّرْتِيبِ. قُلْنَا: الْآيَةُ مَا سَبَقَتْ  
إِلَّا لِبَيَانِ الْوَاجِبِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا مِنَ السُّنَنِ، وَلَأَنَّهُ مَتَى اقْتَضَى اللَّفْظُ  
التَّرْتِيبَ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَلَأَنَّ كُلَّ مَنْ حَكَى وَضُوءَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَكَاهُ مُرْتَبًا، وَهُوَ مُفَسَّرٌ لِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَوْضُؤًا مُرْتَبًا،  
وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»<sup>(١)</sup>. أَيْ بِحَيْثُوهُ، وَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ  
وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا عَنَيْنَا بِهِ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى، لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مِنَ  
الْكِتَابِ وَاحِدٌ. ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ،  
فَقِيلَ لَهُ: أَحَدُنَا يَسْتَعْجِلُ، فَيَغْسِلُ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا. حَتَّى يَكُونَ/ كَمَا أَمَرَ  
اللَّهُ تَعَالَى، وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يُعْرَفُ لَهَا أَصْلٌ.

و ٥٥

**فصل:** وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، لِأَنَّ  
مَخْرَجَهُمَا فِي الْكِتَابِ وَاحِدٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾.

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة، عن ابن عمر،  
قال: توضع رسول الله ﷺ واحدة، فقال: «هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به»... إلخ. سنن ابن  
ماجه، ١٤٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/٢.

وَالْفُقَهَاءُ يُعَدُّونَ الْيَدَيْنِ عُضْوًا، وَالرَّجْلَيْنِ عُضْوًا، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْعُضْوِ  
الوَاحِدِ، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

**فصل:** وإذا نَكَسَ وَضُوءُهُ، فَبَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِمَا  
غَسَلَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَعَ بَقَاءِ نِيَّتِهِ أَوْ بَعْدَهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ اخْتَسَبَ لَهُ  
بِهِ، ثُمَّ يُرْتَّبُ الْأَعْضَاءُ الثَّلَاثَةُ. وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ  
وَرِجْلَيْهِ، أَعَادَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ  
ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، صَحَّ وَضُوءُهُ إِلَّا غَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَإِنْ نَكَسَ وَضُوءَهُ جَمِيعَهُ، لَمْ  
يَصِحَّ لَهُ <sup>(٢)</sup> إِلَّا غَسَلَ وَجْهَهُ. وَإِنْ تَوَضَّأَ مُنْكَسًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، صَحَّ وَضُوءُهُ،  
يَحْصُلُ لَهُ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلُ عُضْوٍ إِذَا كَانَ مُتَقَارِبًا. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مِثْلُ مَا  
ذَكَرْنَا. وَلَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَصِحَّ لَهُ إِلَّا غَسَلَ وَجْهَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرْتَّبْ.  
وَإِنْ انْقَمَسَ فِي مَاءٍ جَارٍ فَلَمْ يَمُرَّ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا جَرِيَةً وَاحِدَةً فَكَذَلِكَ. وَإِنْ مَرَّ  
عَلَيْهِ أَرْبَعُ جَرَيَاتٍ، وَقَلْنَا: الْغَسْلُ يُجْزِئُ عَنِ الْمَسْحِ. أَجْزَاهُ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ أَرْبَعَ  
مَرَّاتٍ. وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا أَخْرَجَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ  
مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ أَخْرَجَ مِنَ الْمَاءِ، أَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بَانْفِصَالِ الْمَاءِ عَنِ  
الْعُضْوِ، وَنَصُّ أَحْمَدَ فِي رَجُلٍ أَرَادَ الْوُضُوءَ فَانْقَمَسَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ أَخْرَجَ مِنَ الْمَاءِ، فَعَلَيْهِ  
مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ جَارِيًا فَمَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَّةٌ  
وَاحِدَةٌ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَغْسِلُ <sup>(٣)</sup> رِجْلَيْهِ. وَإِنْ اجْتَمَعَ الْحَدَّثَانِ، سَقَطَ  
التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ. عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

**فصل:** ولم يَذْكُرِ الْخِرْقِيُّ الْمُؤَالَاةَ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، نَصٌّ عَلَيْهَا فِي  
مَوَاضِعَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. قَالَ الْقَاضِي: وَنَقَلَ حَنْبَلٌ،  
عَنْ أَحْمَدَ، أَنَهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ. وَهَذَا قَوْلُ/ أَيْ حَنِيفَةٍ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ٥٥ ط

(٢) سقط من: م.

(٣-٣) في م: ٥ وغسل ٥.

غَسَلَ الْأَعْضَاءِ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ جَازَ، وَلَٰئِذَا لَمْ يَحْدِ الطَّهَارَتَيْنِ، فَلَمْ تَجِبِ الْمَوَالَةُ فِيهَا كَالْغُسْلِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ تَعَمَّدَ التَّفْرِيقَ بَطُلَ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَنَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لَمْعَةً قَدَرِ الذَّرْهَمِ لَمْ يُصِيبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ<sup>(٤)</sup>. وَلَوْ لَمْ تَجِبِ الْمَوَالَةُ لِأَجْزَائِهِ غَسْلُ اللَّمْعَةِ، وَلَٰئِذَا عِبَادَةُ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ، فَاشْتَرَطَتْ لَهَا<sup>(٥)</sup> الْمَوَالَةُ كَالصَّلَاةِ، وَالْآيَةُ ذَلَّتْ عَلَى وُجُوبِ الْغُسْلِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهُ، وَفَسَّرَ مُجْمَلَهُ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مُتَوَالِيًا، وَأَمَرَ تَارِكَ الْمَوَالَةِ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ، وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ بِمَنْزِلَةِ غَسْلِ غُضُوِّ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ.

**فصل: والموالة الواجبة أن لا يترك غسل غُضُوِّ حتى يَمْضِيَ زَمَنٌ يَجِفُ فِيهِ الْغُضُوُّ** الَّذِي قَبْلَهُ فِي الزَّمَانِ الْمُعْتَدِلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْرِعُ جَفَاؤُ الْغُضُوِّ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا<sup>(٦)</sup> يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ طَرَفَيْ الطَّهَارَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِيهِ<sup>(٧)</sup> رِوَايَةٌ أُخْرَى، إِنَّ حَدَّ التَّفْرِيقِ الْمُبْطِلَ مَا يَفْحُشُ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّدْ فِي الشَّرْعِ، فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ، كَالْإِحْرَازِ وَالتَّفْرِيقِ فِي الْبَيْعِ.

**فصل: وإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله بواجب في الطهارة أو مسنون، لم يعد تفريقاً، كما لو طوّل أركان الصلاة.** قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ فِي عِلَاجِ الْوُضُوءِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ لَوْ سَوَسَةً تَلَحُّقُهُ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي عِلَاجِ الْوُضُوءِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَبَثٍ أَوْ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الْمَسْنُونِ وَأَشْبَاهِهِ، عُدَّ تَفْرِيقًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَسْوسَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ وَلَا مَسْنُونٍ.

**٣١- مسألة: قال: (والوضوء مرةً مرةً يُجْزِئُ، والثلاث أفضل)**

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا لَمْ يُوقِفْ مَرَّةً وَلَا ثَلَاثًا، قَالَ: إِنَّمَا قَالَ

(٤) تقدم في صفحة ١٨٦ .

(٥) سقط من: م .

(٦) في م: «ولأنه» .

(٧) في م: «وفي» .

الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>:  
 الوضوء ثلاثاً ثلاثاً إلا غسَلَ الرجلين، فإنه يُنْقِصُهما. وقد رُوِيَ عن ابن عباس قال:  
 تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ / أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>. وقال: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وعن  
 عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا<sup>(٤)</sup>. قال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ عَلَى أَحْسَنُ شَيْءٍ  
 فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وقال سعيد: حَدَّثَنَا سَلَامُ الطَّوِيلُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ  
 مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، ثُمَّ  
 قَالَ: «هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ، وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ»، ثُمَّ تَحَدَّثَ  
 سَاعَةً، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَهُ ضَاعَفَ  
 اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ»، ثُمَّ تَحَدَّثَ سَاعَةً، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ:  
 «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ النَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِي»<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بِنِ  
 كَنْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَحَوُّ هَذَا، وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ<sup>(٦)</sup>، أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا

(١) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده، توفي سنة ست وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٩.

(٣) في: باب ماجاء في الوضوء مرتين مرتين، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦٠/١. وأخرجه أيضاً أبو داود، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٦٤/٢.

وأخرجه، عن عبد الله بن زيد، البخاري، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥١/١. والدارمي، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٧/١.

(٤) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦١/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٤/١. وانظر ما تقدم في مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩، وفي مسألة ٢٨، صفحة ١٧٨، والمسند ٨/٢.

(٥) تقدم بعضه في المسألة رقم ٣٠، وتقدم تخريجه هناك، صفحة ١٩٠.  
 وحديث ابن عمر في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، أخرجه أيضاً النسائي، في: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٢، ٣٩، ١٣٢.

(٦) في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١، ٢٠٥. وانظر تخريجه فيما تقدم، مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩.

بِوَضُوءٍ قَتَوَضًا وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَضَمَضَ<sup>(٧)</sup> وَاسْتَنْتَرَجَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: وَكَانَ<sup>(٨)</sup> عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوَضُوءُ أَسْبَغُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ.

**فصل:** وَإِنْ غَسَلَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ مَرَّةً وَبَعْضُهَا أَكْثَرَ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ جَازَ فِي الْبَعْضِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>.

**فصل:** قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمْنُ مَنْ أَزْدَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: تَشْدِيدُ الْوَضُوءِ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَوْ كَانَ هَذَا فَضْلًا لَأُوْتِرَ بِهِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوَضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا<sup>(١٠)</sup> الْوَضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا<sup>(١١)</sup> فَقَدْ أَسَاءَ<sup>(١٢)</sup> وَظَلَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(١٣)</sup>.

(٧) في م: «تضمض».

(٨) في الأصل: «فكان»، والمثبت في م، وصحيح مسلم، والنقل عنه.

(٩) تقدم تخريجه، مسألة ٢٦، صفحة ١٧٠.

(١٠) عند النسائي: «هكذا».

(١١) عند أبي داود زيادة: «أو نقص».

(١٢) عند النسائي زيادة: «وتمادى». وعند ابن ماجه: «فقد أساء أو تعدى أو ظلم».

(١٣) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والنسائي، في:

باب الاعتداء في الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٥/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في القصد في

الوضوء وكراهة التعدى فيه، من باب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٠/٢.

**فصل:** وإذا فَرَّغَ من وُضُوئِهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَرْفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ يَقُولَ: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ<sup>(١٤)</sup>، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ - أَوْ فَيَسْبِغُ - الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». وَرواه أَبُو بَكْرٍ الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ، وَفِيهِ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ» وَفِيهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَائِبِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»<sup>(١٥)</sup>.

**فصل:** وَلَا بَأْسَ بِالْمُعَاوَنَةِ عَلَى الْوُضُوءِ؛ لَمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، أَنَّهُ أَفْرَغَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَضُوئِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٦)</sup>، وَرَوَى عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: صَبَّيْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ. وَعَنْ أُمِّ عِيَّاشٍ، وَكَانَتْ أُمَةً لِرُقَيْيَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ أَوْضِيءُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ<sup>(١٧)</sup> وَأَنَا قَائِمَةٌ<sup>(١٨)</sup> وَهُوَ قَاعِدٌ. رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَةَ<sup>(١٩)</sup>. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى وَضُوئِي أَحَدٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ.

**فصل:** وَلَا بَأْسَ بِتَنْشِيفِ أَعْضَائِهِ بِالْمُنْدِيلِ مِنْ بَلَلِ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ، قَالَ الْحَلَّالُ: الْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّنْشِيفِ بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ

(١٤) في: باب الذكر المستحب عقب الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٠/١.  
وأخرجه أيضاً: أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا توضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٨/١.  
والنسائي، في: باب القول بعد الفراغ من الوضوء. المجتبى ٧٨/١. وابن ماجه، في: باب ما يقال بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٦/٤، ١٥٣.  
(١٥) انظر: باب ما يقال بعد الوضوء، من أبواب الطهارة، عند الترمذی. عارضة الأحوذی ٧١/١.  
(١٦) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٩/١.  
وأخرجه أيضاً النسائي، في: باب صفة الوضوء - غسل الكفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٥/١.  
والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٥٠، ٢٥٥.  
(١٧-١٨) في سنن ابن ماجه: «أنا قائم».  
(١٨) أخرجهما ابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١.

أَخَذَ الْبَيْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ عُثْمَانُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَنْسُ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَنَهَى عَنْهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَكَرِهَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ مِثْمُونَةٌ رَوَتْ<sup>(١٩)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ فَأَتَيْتُهُ بِالْبَيْدِيلِ، فَلَمْ يُرْذَها، وَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٠)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَتَرَكْنَا النَّبِيَّ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَتْرَكُ الْمُبَاحَ كَمَا يَفْعَلُهُ، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي» بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: مُنْكَرٌ مُتَكَرِّرٌ. وَرَوَى عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَيْتَاهُ بِمِلْحَقَةٍ وَرَسِيَّةٍ<sup>(٢١)</sup>، فَالتَّحَفَّ بِهَا<sup>(٢٢)</sup>. إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ<sup>(٢٣)</sup>. وَلَا يُكْرَهُ نَقْضُ الْمَاءِ عَنْ يَدَيْهِ؛ لِحَدِيثِ مِثْمُونَةٍ.

٥٧ و ٣٢ - /مسألة؛ قال: (وَإِذَا تَوَضَّأْنَا فَلِلْأَيْمَنِ صَلَّى فَرِيضَةٌ)

لَا أَعْلَمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّافِلَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى رَفْعِ الْحَدِّثِ كَالْفَرِيضَةِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ الْحَدِّثُ تَحَقَّقَ شَرْطُ الصَّلَاةِ وَارْتَفَعَ الْمَانِعُ، فَأُيِّحَ لَهُ الْفَرَضُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الطَّهَّارَةِ، كَمَسِّ الْمُصْحَفِ وَالطُّوُافِ، إِذَا تَوَضَّأَ لَهُ ارْتَفَعَ حَدُّهُ، وَصَحَّتْ طَهَّارَتُهُ، وَأُيِّحَ لَهُ سَائِرُ مَا يَخْتَاجُ إِلَى الطَّهَّارَةِ. وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى.

(١٩) في م: «قالت».

(٢٠) إنما رواه البخاري، في: باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري

٧٧/١. والنسائي، في: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة. المجتبى

١١٣/١. والدارمي، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩١/١.

(٢١) أي مصبوعة بالورس، وهو نبت كالسمسم.

(٢٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب التبديل بعد الوضوء وبعد الغسل. سنن ابن ماجه ١٥٨/١. والإمام أحمد،

في: المسند ٧/٦.

وفيهما: «فاشتمل بهما».

(٢٣) نص كلام الترمذي: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح في هذا الباب شيء. عارضة الأحوذى

٦٩/١.



**فصل: يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يُحَدِّثْ، وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا.** قال أحمد بن القاسم<sup>(١)</sup>: سألت أحمد بن الرجل<sup>(٢)</sup> صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد؟ قال: ما بأس بهذا إذا لم يتنقض وضوؤه! ما ظننت أحدا أنكروا هذا. وقال: صلى النبي ﷺ الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد. وروى أنس قال: كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة. قلت: وكيف كنتم تصنعون! قال: يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحَدِّثْ. رواه البخاري وأبو داود<sup>(٣)</sup>. وفي مسلم<sup>(٤)</sup>، عن بريرة قال: صلى النبي ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد، ومنسح على خفيه، فقال له عمر: إني رأيك صنعت شيئا لم تكن تصنعه، قال: «عمدا صنعتُهُ».

**فصل: وتُجْزِيهِ الْوُضُوءُ مُسْتَحَبٌّ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ**

(١) أحمد بن القاسم، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، حدث عن أبي عبيد، وعن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أشياء كثيرة من مسأله، وكان من أهل العلم والفضل. تاريخ بغداد ٣٤٩/٤، طبقات الخنابلة ٥٥١/١، ٥٦. (٢) في م: «رجل».

(٣) أخرجه البخاري، في: باب الوضوء من غير حدث، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٤/١. وأبو داود، بلفظ: كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصل الصلوات بوضوء واحد. في: باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٨/١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٧٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٢/٣، ١٩٤، ٢٦٠.

(٤) في: باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٢/١. وأخرجه أيضا أبو داود، في: باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. والترمذي، في: باب ماجاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٩/١. والنسائي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والدارمي، في: باب قوله: ﴿إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٨، ٣٥١/٥.

عيسى<sup>(٥)</sup>، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ؛ وَذَلِكَ لَمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَعَنْ غُطَيْفٍ<sup>(٦)</sup> الْهَذَلِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَوْمًا تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَوْ رِيضَةً أَمْ سُنَّةَ، الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ؟ فَقَالَ: لَا، لَوْ تَوَضَّأْتُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ بِهِ الصَّلَاةَ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحْدِثْ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ». وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٧)</sup>. وَقَدْ نَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ<sup>(٨)</sup>، عَنْ أَحْمَدَ: لَا فَضْلَ فِيهِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

**فصل:** وَلَا بَأْسَ بِالْوُضُوءِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُؤْذَ أَحَدًا بِوُضُوءِهِ، وَلَمْ يُبَلِّ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: أَبَاحَ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(٩)</sup> عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَعَوَّامُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ: وَبِهِ نَقُولُ، إِلَّا أَنْ يُبَلِّ مَكَائِلًا/ يَجْتَازُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنِّي أَكْرَهُهُ، إِلَّا أَنْ يَفْحَصَ الْحَصَى عَنِ الْبَطْحَاءِ، كَمَا فُعِلَ لِعَطَاءٍ وَطَاوُسٍ، فَإِذَا تَوَضَّأَ رَدَّ الْحَصَى عَلَيْهِ، فَإِنِّي لَا أَكْرَهُهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ؛ صَيَانَةً لِلْمَسْجِدِ عَنِ الْبُصَاقِ وَالْمُحَاطِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ فَضَلَاتِ الْوُضُوءِ.

٥٧ ظ

(٥) موسى بن عيسى الجصاص البغدادي، كان لا يتحدث إلا بمسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وشيخ سمعه من أبي سليمان الداراني في الزهد والورع، وكانت عنده مسائل كثيرة عن الإمام أحمد. تاريخ بغداد ٤٢/١٣، طبقات الختابة ٣٣٣/١، ٣٣٤.

(٦) في سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه: «أبي غطيف». وترجمه ابن حجر، في الكنى، فقال: أبو غطيف، ويقال غطيف، ويقال غضيف. تهذيب التهذيب ١٩٩/١٢.

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٥/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء على الطهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧١/١.

(٨) أبو الحسن علي بن سعيد بن جرير النسوي، كبير القدر، صاحب حديث، كان يناظر الإمام أحمد مناظرة شافية، روى عنه جزأين مسائل. طبقات الختابة ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٩-٩) في الأصل: «بن عمرو وابن حزم»، وفي م: «وابن عمرو وابن حزم». والصواب ما أثبتناه. وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري القاضي، ثقة، كثير الحديث توفي سنة مائة، وقبل بعد ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ٣٨/٢ - ٤٠.

### ٣٣ - مسألة؛ قال: (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء)

رُوِيَ الكَرَاهِيَةُ لذلك عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَالْحَسَنِ، وَالثَّعْمِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وقال الأَوْزَاعِيُّ: لا يقرأ إلا آية الرُّكُوبِ والتَّزُولِ: ﴿سَبِّحْنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي مُنزَلاً مُبَارَكاً﴾<sup>(٢)</sup>. وقال ابنُ عَبَّاسٍ: يقرأ وزده. وقال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يقرأ القرآن، أَلَيْسَ هُوَ فِي جَوْفِهِ! وَحَكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ: لِلْحَائِضِ الْقِرَاءَةُ دُونَ الْجُنُبِ؛ لِأَنَّ أَيَّامَهَا تَطُولُ، فَلَوْ<sup>(٣)</sup> مَنَعْنَاهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ نَسِيَتْ. ولنا: مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ، أَوْ قَالَ: يَحْجِزُهُ، عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ. رواه أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وعن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا تقرأ الحائضُ ولا الجنبُ شيئاً مِنَ الْقُرْآنِ». رواه أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>. وقال: يَرْوِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، [عن موسى بن عُقْبَةَ]<sup>(٦)</sup>، عن نَافِعٍ، وقد ضَعَّفَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَتَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الزخرف ١٣.

(٢) سورة المؤمنون ٢٩.

(٣) في م: «فإن».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب الجنب يقرأ القرآن، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٢/١. والنسائي، في: باب حجب الجنب من قراءة القرآن. المجتبى ١١٨/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٤/١، ١٠٧، ١٢٤، ولم يذكر لفظه الترمذی، وإنما روى حديث ابن عمر الآتي، ثم قال: وفي الباب عن علي. ولم يرد فيه النقل الذي ذكره المؤلف عنه. انظر: عارضة الأحوذى ٢١٢/١.

(٥) أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. ولم نجدّه عند أبي داود.

(٦) تكلمة من الترمذی. عارضة الأحوذى ٢١٣/١.

(٧) عبارة الترمذی: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث متاكير. كأنه ضَعَفَ روايته عنهم فيما ينفرد به، وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام.

وقال: إنما روايته عن أهل الشام. وإذا ثبت هذا في الجنب ففى الحائض أولى؛ لأن حَدَّثَهَا آكُذْ، ولذلك حَرَّمَ الوُطْءَ، وَمَنَعَ الصِّيَامَ، وَأَسْقَطَ الصَّلَاةَ، وَسَاوَاهَا في سَائِرِ أَحْكَامِهَا.

**فصل:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِم قِرَاءَةُ آيَةٍ. فَأَمَّا بَعْضُ آيَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنُ عَنْ غَيْرِهِ كَالْتِسْمِيَّةِ، وَالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَسَائِرِ الذِّكْرِ، فَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقُرْآنُ، فَلَا بَأْسَ؛ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَحْتَاجُونَ إِلَى التَّسْمِيَةِ عِنْدَ اغْتِسَالِهِمْ، وَلَا يُمْكِنُهُمُ التَّحَرُّزُ مِنْ هَذَا. وَإِنْ قَصَدُوا بِهِ الْقِرَاءَةَ أَوْ كَانَ مَاقَرَعُهُ شَيْئًا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ، وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَا خَرْفًا. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِي النَّهْيِ، وَلِأَنَّهُ قَرَأَ، فَمُنِعَ مِنْ قِرَاءَتِهِ، كَالْآيَةِ. وَالثَّانِيَةُ/ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْجَازُ، وَلَا يُجْزَىءُ فِي الْخُطْبَةِ، وَيَجُوزُ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقُرْآنُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَصِدَ.

**فصل:** وَلَيْسَ لَهُمُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٨)</sup>. وَرَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، وَبَيَّوْتُ أَصْحَابَهُ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبَيَّوْتُ عَنِ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup>. وَيُنَاحُ الْعُبُورُ لِلْحَاجَةِ؛ مِنْ أَخِذٍ شَيْءٍ، أَوْ تَرْكِهِ، أَوْ كَوْنِ الطَّرِيقِ فِيهِ، فَأَمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ. وَمِمَّنْ ثَقَلَتْ عَنْهُ الرُّخْصَةُ فِي الْعُبُورِ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ: لَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ بُدًّا، فَيَتَيَمَّمُ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(٨) سورة النساء ٤٣.

(٩) في: باب في الجنب يدخل المسجد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٣/١.

ﷺ: «لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا غَائِبِرَى سَبِيلٍ﴾، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمَنْهَى عَنْهُ إِبَاحَةٌ، وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «تَأْوِيلُنِي الْحُمْرَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ». قَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٠)</sup>. وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ جُنُبٌ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ. وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ أَيْضًا. وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

**فصل:** فَأَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، فَلَهُمُ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْعُبُورُ إِذَا أُمِنُوا تَلَوِثَ الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اغْتَسَفَتْ مَعَهُ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، وَرَبَّمَا وَضَعَتِ الطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١١)</sup>. وَلِأَنَّهُ حَدَّثَ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ فَلَمْ يَمْنَعِ اللَّبَثُ، كَخُرُوجِ الدَّمِ الْيَسِيرِ مِنْ أَنْفِهِ. فَإِنْ خَافَ تَلَوِثَ الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ الْعُبُورُ؛ فَإِنَّ الْمَسْجِدَ يُصَانُ عَنْ هَذَا، كَمَا يُصَانُ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ. وَلَوْ خَشِيتِ الْحَائِضُ تَلَوِثَ الْمَسْجِدِ بِالْعُبُورِ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ.

**فصل:** وَإِنْ خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا غَيْرَهُ، أَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْغُسْلُ وَلَا الْوُضُوءَ، تَيَمَّمَ، ثُمَّ أَقَامَ فِي / ٥٨ ظ الْمَسْجِدِ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ بِنِيقَاقٍ<sup>(١٢)</sup>، فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا غَائِبِرَى سَبِيلٍ﴾. يَعْنِي

(١٠) تقدم ترجمته، في صفحة ٦٩، ٧٠ وتقدم شرح «الحمرة» هناك.

(١١) في: باب الاعتكاف للمستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٥/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المستحاضة تعتكف، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٧٦/١ وابن ماجه، في: باب للمستحاضة تعتكف، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٦٦/١. والدارمي، في: باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣١/٦.

(١٢) الحسن بن مسلم بن نيقاق المكي، روى عن صفية بنت شيبة، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبیر، =

مُسَافِرِينَ لَا يَجِدُونَ مَاءً، فَيَتَيَمَّمُونَ. وقال بعض أصحابنا: يَلْبَثُ بِغَيْرِ تَيَمُّمٍ، لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ. وهذا غير صحيح؛ لأنه يخالف قَوْلَ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَأنَّ هَذَا أَمْرٌ يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ فَوَجِبَ التَّيَمُّمُ لَهُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا، كَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ. وقولهم: لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ. قلنا: إِلَّا أَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ مَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، فِي إِبَاحَةِ مَا يُسْتَبَاحُ بِهِ.

**فصل:** إِذَا تَوَضَّأَ الْجُنُبُ فَلَهُ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا وَإِسْحَاقَ. وقال أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ؛ لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ. وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِمَا رَوَى عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمٍ<sup>(١٣)</sup>، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ جُنُبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَدْخُلُ، فَيَتَحَدَّثُ. وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا يُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ، وَلَأنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ خَفَّ حُكْمُ الْحَدَّثِ، فَأَشْبَهَ التَّيَمُّمَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، وَذَلِيلٌ خِفَّتِهِ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْجُنُبَ بِهِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ، وَاسْتِجَابَهُ لِمَنْ أَرَادَ الْأَكْلَ وَمُعَاوَدَةَ الْوُطْءِ. فَأَمَّا الْخَائِضُ إِذَا تَوَضَّأَ فَلَا يُبَاحُ هَا اللَّبَثُ؛ لِأَنَّهُ وَضُوءُهَا لَا يَصِيحُ.

#### ٣٤ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَمَسُّ الْمُصْنَحُ إِلَّا طَاهِرٌ)

يعنى طاهراً من الحدثين جميعاً. روى هذا عن ابن عمر، والحسن، وعطاء، وطاوس، والشَّعْبِيِّ، والقاسم بن محمد، وهو قول مالِك، والشَّافِعِيِّ، وأصحابِ الرَّأْيِ، وَلَا نَعْلَمُ مَخَالَفًا لَهُمْ إِلَّا دَاوُدَ؛ فَإِنَّهُ أَبَاحَ مَسَّهُ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ آيَةً إِلَى قَيْصَرَ. وَأَبَاحَ الْحَكَمُ وَحَمَّادُ مَسَّهُ بظَاهِرِ الْكُفِّ؛ لِأَنَّ آلَةَ الْمَسِّ بَاطِنُ الْيَدِ، فَيَنْصَرِفُ النَّهْيُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا

= وغيرهم، ثقة، صالح الحديث، توفي قبل طاوس، وكانت وفاة طاوس سنة إحدى ومائة. تهذيب التهذيب ٣٢٢/٢.

(١٣) أى الذى رواه ابن المنذر. انظر ما تقدم فى الصفحة السابقة.

الْمُطَهَّرُونَ ﴿١﴾. وفي كتاب النبي ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ <sup>(١)</sup> «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» <sup>(٢)</sup>. وهو كتاب مشهور، رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» وَغَيْرِهِ، وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ، فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي كَتَبَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ/فَأَمَّا قَصْدُهَا الْمُرَاسَلَةُ، وَالْآيَةُ فِي الرِّسَالَةِ أَوْ كِتَابٍ فَقَدْ أَوْ نَحْوَهُ لَا تَمْنَعُ مَسَّهُ، وَلَا يَصِيرُ الْكِتَابُ بِهَا مُصْحَفًا، وَلَا تُثَبِّتُ لَهُ حُرْمَتُهُ، إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ مَسُّهُ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ جَسَدِهِ، فَأَشْبَهَ يَدَهُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنْ الْمَسَّ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِبَاطِنِ الْيَدِ؛ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَاقَى شَيْئًا فَقَدْ مَسَّهُ.

**فصل:** وَيَجُوزُ حَمْلُهُ بِعِلَاقَتِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَغَطَاءَ، وَطَاوُسَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْقَاسِمِ، وَأَبِي وَإِلٍ <sup>(٣)</sup>، وَالْحَكَمَ، وَحَمَادَ، وَمَنْعَ مِنْهُ الْأَوْرَاعِي، وَمَالِكَ، وَالشَّافِعِي، قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْمُصْحَفَ بِعِلَاقَتِهِ وَلَا فِي غِلَافِهِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُدْنَسُهُ، وَلَكِنْ تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ. وَاجْتَبَوْا بِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ مُخَدِّثٌ قَاصِدٌ لِحَمْلِ الْمُصْحَفِ، فَلَمْ يَجْزِ، كَمَا لَوْ حَمَلَهُ مَعَ مَسِّهِ. وَلَنَا: أَنَّهُ غَيْرُ مَاسٍّ لَهُ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ حَمَلَهُ فِي رَحْلِهِ، وَلَئِنْ تَنَهَّى إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْمَسَّ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ بِمَسٍّ، فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ التَّهْنُ، وَقِيَاسُهُمْ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ مَسَّهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُوجِدٍ فِي الْفَرْعِ، وَالْحَمْلُ لَا أَثَرَ لَهُ، فَلَا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِهِ. وَعَلَى هَذَا لَوْ حَمَلَهُ بِعِلَاقَةٍ أَوْ بِحَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِمَّا لَا يَتَّبِعُهُ فِي الْبَيْعِ، جَازٌ؛ لَمَا ذَكَرْنَا. وَعِنْدَهُمْ لَا يَجُوزُ. وَوَجْهُ الْمَذْهَبَيْنِ مَا تَقَدَّمَ.

(١) سورة الواقعة ٧٩.

وانظر: مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) جد أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الذي تقدم التعريف به منذ قليل وانظر لكتاب النبي ﷺ له

السيرة ٥٩٥/٤.

(٣) أخرجه الدارمي، في: باب لا طلاق قبل نكاح، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٦١/٢. والإمام

مالك، في: باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، من كتاب القرآن. الموطأ ١/١٩٩.

(٤) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان

وعلى وخلق من الصحابة والتابعين، ثقة، قال خليفة بن خياط: مات بعد الجماجم سنة اثنتين وثمانين. وقال

الواقدي: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. تهذيب التهذيب ٣٦١/٤-٣٦٣.

وَيَجُوزُ تَقْلِيلُهُ بَعْدَ وَمَسَّهُ بِهِ، وَكُتِبَ الْمُصْحَفُ بِيَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّهُ، وَفِي تَصْنِيفِهِ بِكُمِهِ رَوَاتَانِ. وَخَرَجَ الْقَاضِي فِي مَسِّ غَلَاظِهِ وَحَمَلِهِ بِعَلَاقَتِهِ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ بِنَاءً عَلَى مَسِّ بِكُمِهِ. وَالصَّحِيحُ: جَوَازُهُ؛ لِأَنَّ التَّهْيِئَةَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَسَّهُ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ بِمَسٍّ.

**فصل:** وَيَجُوزُ مَسُّ كُتُبِ التفسيرِ والفقهِ وغيرها، والرسائل، وإن كان فيها آيات من القرآن، بدليل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ كِتَابًا فِيهِ آيَةٌ، وَلَأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ مُصْحَفٍ، وَلَا تُثَبِّتُ لَهَا حَرْمَتُهُ. وَفِي مَسِّ صِبْيَانِ الْكُتَاتِبِ الْوَأَحْهُمُ الَّتِي فِيهَا الْقُرْآنُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ حَاجَةٌ، فَلَوْ اشْتَرَطْنَا الطَّهَارَةَ أَدَّى إِلَى تَثْفِيرِهِمْ عَنْ حِفْظِهِ. وَالثَّانِي، الْمَنْعُ؛ لِدُخُولِهِمْ فِي عُمُومِ الْآيَةِ. وَفِي الدَّرَاهِمِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، الْمَنْعُ، وَهُوَ مَذْهَبُ<sup>(٥)</sup> أَبِي حَنِيفَةَ. وَكَرِهَهُ غَطَاءُ، وَالْقَاسِمُ، وَالشَّعْبِيُّ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا، فَأُشْبِهَتْ الْوَرَقُ. وَالثَّانِي، الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُصْحَفِ، فَأُشْبِهَتْ كُتُبَ الْفِقْهِ، / ٥٩ ظ

وَلِأَنَّ فِي الْاِخْتِرَازِ مِنْهَا مَشَقَّةٌ، أَشْبَهَتْ أَلْوَاَحَ الصَّبْيَانِ.

**فصل:** وَإِنْ اِخْتِاجُ الْمُحَدِّثِ إِلَى مَسِّ الْمُصْحَفِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، تَيَمَّمَ، وَجَازَ مَسَّهُ. وَلَوْ غَسَلَ الْمُحَدِّثُ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ مَسُّهُ بِهِ قَبْلَ إِمَامٍ وَضُوءِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَهِّرًا إِلَّا بِغَسْلِ الْجَمِيعِ.

**فصل:** وَلَا يَجُوزُ الْمُسَافَرَةُ بِالْمُصْحَفِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ»<sup>(٦)</sup>.

(٥) فِي م: وَقَوْلُهُ.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ السَّفَرِ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٨/٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ النَّهْيِ أَنْ يَسَافِرَ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَرِ إِذَا خِيفَ وَقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٩٠/٣، ١٤٩١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمُصْحَفِ يَسَافِرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٥/٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ النَّهْيِ أَنْ يَسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٩٦١/٢. وَالْإِمَامُ الْمَالِكُ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَنْ يَسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ. الْمُوطَأُ ٤٤٦/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: السَّنَنِ ٦٢/٢، ٧، ١٠، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ١٢٨.



## باب الاستِطابة والحَدَث

الاستِطابة: هي الاستِنجاء بالماء أو بالأحجار، يقال: استَطَابَ، وأَطَابَ: إذا استَنْجَى؛ سَمِيَ اسِطِطَابَةً لِأَنَّهُ يُطِيبُ جَسَدَهُ بِإِزَالَةِ الْخَبَثِ عَنْهُ، قال الشاعر، يَهْجُو رَجُلًا<sup>(٧)</sup>:

يَا رَحْمًا قَاطَ عَلَى غُرُوبِ<sup>(٨)</sup>

يُعْجِلُ كَفَّ الْخَارِيءِ الْمُطِيبِ

والاستِنجاء: اسْتِفْعَالٌ مِنْ<sup>(٩)</sup> تَجَوَّثَ الشَّجَرَةَ، أَيْ: قَطَعْتُهَا، فَكَأَنَّهُ قَطَعَ الْأَذَى عَنْهُ، وقال ابنُ قُتَيْبَةَ: هو مأخوذٌ من التَّجَوُّةِ، وهي ما ارتفعَ من الأرضِ، لأنَّ مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ اسْتَتَرَ بِهَا. والاستِجْمَارُ: اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْجِمَارِ، وهي الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهَا فِي اسْتِجْمَارِهِ.

٣٥ - مسألة؛ قال: (وليس غلى مَنْ نَامَ أو خَرَجَتْ مِنْهُ رِيحٌ اسْتِنجَاءً)

لا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. قال أبو عبد الله: ليس في الرِّيحِ اسْتِنجَاءٌ؛ في كتاب الله، ولا في سُنَّةِ رَسُولِهِ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ<sup>(١٠)</sup>: «مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ الصَّغِيرِ»<sup>(١١)</sup>، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. إِذَا قُمْتُمْ

(٧) الرجز للأعشى أفي بصير ميمون بن قيس يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد وقومه، وهو في ديوانه ٢٦٥، واللسان (خ ر أ، ط ي ب، ق ي ظ، ر خ م) ١/٦٤، ٥٦٧، ٧/٤٥٧، ١٢/٢٣٥.

(٨) الرُّخْمَةُ: طائر أبيض على شكل النسر خلقته إلا أنه مبقع بسواد وبياض، وهو مما يأكل العذرة، وجمعه رُخْمٌ ورُخْمٌ. وقاظ بالمكان: إذا أقام به في الصيف. ورواية الديوان: «على يَتَخَوَّبُ». والينخوب: الجبان. ورواية اللسان: «على مطلوب».

(٩) في الأصل: «من الجمار وهي نجوت».

(١٠-١) سقط من م.

(٢) سقط من: الأصل. ولم نجده في الصغير بعد البحث حسب الطاقة. وهو في الجامع الصغير، للسيوطي ٢٩٨.

مِنَ النَّوْمِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ وَلَأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِالِاسْتِنْجَاءِ هُنَا نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ إِنَّمَا شَرَعَ لِإِزَالَةِ النُّجَاسَةِ، وَلَا نَجَاسَةَ هُنَا.

### ٣٦ - مسألة؛ قال: (والاستنجاء لما خرج من السبيلين)

هذا فيه إضمار، وتقديره: والاستنجاء واجب. فحذف خبر المبتدأ<sup>(١)</sup> اختصاراً، وأراد ما خرج غير الريح؛ لأنه قد بين حكمها، وسواء كان الخارج معتاداً، كالبول والغائط، أو نادراً، كالخصي والدود والشعر، رطباً أو يابساً. / ولو احتقن فرجعت أجزاء خرجت من الفرج، أو وطئ رجل امرأته دون الفرج فذب ماؤه إلى فرجها ثم خرج منه، فعليهما الاستنجاء على ظاهر كلام الخريفي، وقد صرح به القاضي وغيره. ولو أدخل البيل في ذكره، ثم أخرجه، لزمه الاستنجاء؛ لأنه خارج من السبيل، فأشبه الغائط المستحجر، والقياس أن لا يجب من ناشف لا ينجس المحل، للمعنى الذي ذكرنا في الريح، وهو قول الشافعي. وهكذا الحكم في الطاهر، وهو المني إذا حكمنا بطهارته. والقول بوجوب الاستنجاء في الجملة قول أكثر أهل العلم، وحكى عن ابن سيرين، فيمن صلى بقوم ولم يستنج: لا أعلم به بأساً. وهذا يحتمل أن يكون فيمن لم يلزمه الاستنجاء، كمن لزمه الوضوء لنوم أو خروج ريح، أو من ترك الاستنجاء ناسياً، فيكون موافقاً لقول الجماعة. ويحتمل أنه لم ير وجوب الاستنجاء. وهذا قول أبي حنيفة؛ لقول النبي ﷺ: «من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>؛ ولأنها نجاسة يكتفى فيها بالمسح، فلم تجب إزالتها

(١) في م: «الابتداء».

(٢) في: باب الاستنار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١.

كما أخرج نحوه في الاستجمار وترا البخاري، في: باب الاستنار في الوضوء، وباب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. والترمذي، في: باب ماجاء في المضضة والاستنار، من كتاب الطهارة. عارضة الأحمدي ٤٤/١. والنسائي، في: باب الرخصة في الاستطابة بمجر واحد، وباب الأمر =

كَيْسِيرِ الدِّمِ. وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْعَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: «لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>، وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ<sup>(٥)</sup>: «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. فَأَمَرَ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. وَقَالَ: «فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ». وَالْإِجْزَاءُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ، وَنَهَى عَنِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَالتَّهْنُ يَقْتَضِي التَّخْرِيمَ، وَإِذَا حَرَّمَ تَرْكُ بَعْضِ النَّجَاسَةِ فَتَرْكُ جَمِيعِهَا أَوْلَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». وَأَمَرَ بِالْعَدَدِ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ، وَقَوْلُهُ: «لَا حَرَجَ». يَعْنِي فِي تَرْكِ الْوِثْرِ، لَا فِي تَرْكِ<sup>(٦)</sup> الْاسْتِنْجَارِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْخَبَرِ الْوِثْرُ، فَيَعُودُ نَفْيُ الْحَرَجِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْاجْتِزَاءُ بِالْمَسْجِ فِيهِ فَلِمَسَقَّةِ الْمَسَلِ، لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ فِي مَحَلِّ الْاسْتِنْجَاءِ.

**فصل:** وهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ أَوْ الْأَحْجَارِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِيَ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُمَا أَتَكَرَّرا الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ. وَقَالَ

---

= بِالْإِسْتِثْنَاءِ. الْمَجْنَبِيُّ ٣٨/١، ٥٧. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ، وَبَابِ الْإِرْتِيَادِ لِلْبَوْلِ وَالْعَائِطِ، وَبَابِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١١٤/١، ١١٥، ١٢١، ١٤٢، ١٤٣. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ التَّسْتَرِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَابِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ وَالْإِسْتِنْجَارِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٦٩/١، ١٧٨. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْعَمَلِ فِي الْوُضُوءِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَوْطَأُ ١٩/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٦/٢، ٢٥٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٨، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٧١، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٦٣، ٣١٣/٤، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) فِي: بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٠/١.

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْاجْتِزَاءِ فِي الْاسْتِطَابَةِ بِالْحِجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْنَبِيُّ ٣٨/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْاسْتِطَابَةِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٣٣/٦.

(٤) فِي: بَابِ الْاسْتِطَابَةِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٣/١، ٢٢٤.

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْنَبِيُّ ٤٠/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ كَرَاهِيَةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ، مِنَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١١٥/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٣٩/٥.

(٥) سَقَطَ مِنَ: الْأَصْلِ. وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ. انْظُرِ التَّخْرِيجَ السَّابِقَ.

(٦) فِي م: «تَرْج». تَحْرِيفٌ.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَهَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا النِّسَاءُ! وَقَالَ غَطَاءٌ: غَسَلَ الدُّبُرَ مُحَدَّثٌ. وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. وَرَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ الْقَوْلَانِ جَمِيعاً. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ثُمَّ فَعَلَهُ، وَقَالَ لِنَافِعٍ: جَرَّبْنَا/ فَوَجَدْنَاهُ صَالِحًا. ٦٠ ط  
وَهُوَ مَذْهَبُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لَمَا رَوَى أَنَسٌ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الْخِلَاءَ فَأَحْجِلُ أَنَا وَغَلَامٌ تَحْوِي إِدَاوَةٌ<sup>(٧)</sup> مِنْ مَاءٍ وَغَتَزَةٌ<sup>(٨)</sup>، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>، وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: مَرُّنٌ أَزْوَاجُكُمْ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ<sup>(١٠)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ فِيهِ رِجَالٌ يُجْبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا»<sup>(١١)</sup> قَالَ: «كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْمَاءِ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةٍ<sup>(١٢)</sup>. وَلَأنَّهُ يَطْهَرُ الْمَحَلُّ، وَيُزِيلُ النِّجَاسَةَ، فَجَازَ، كَمَا لَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ عَلَى مَحَلٍّ آخَرَ. وَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ؛ لَمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَأنَّهُ يَطْهَرُ الْمَحَلُّ، وَيُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ. وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْحَجَرِ أَجْزَأُهُ، بَغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ؛ وَلَأنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَنْجِمَ بِالْحَجَرِ، ثُمَّ يَتْبَعَهُ الْمَاءُ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ جَمَعَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ

#### (٧) الإِدَاوَةُ: الْمُطَهَّرَةُ.

- (٨) العتزة؛ بالتحريك: عصا طويلة في أسفلها زج، ويقال رح صغير.  
(٩) أخرجه البخاري، في: باب حمل العتزة مع الماء في الاستنجاء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٠/١. ومسلم، في: باب الاستنجاء بالماء من التبرز، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٧/١. والنسائي، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٩/١. والدارمي، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧١/٣، ٢٠٣.  
(١٠) أخرجه الترمذي، في: باب الاستنجاء بالماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٧/١. والنسائي، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٩/١.  
(١١) سورة التوبة ١٠٨.  
(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١١/١. وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١.

إِلَى؛ لَأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَرُّنْ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَتَّبِعُوا الْحِجَارَةَ الْمَاءَ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ. اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، وَلَأَنَّ الْحَجَرَ يُرْبِلُ عَيْنَ النَّجَاسَةِ فَلَا تُصَيِّهَا يَدُهُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالمَاءِ فَيَطْهَرُ الْمَحَلُّ، فَيَكُونُ أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ وَأَحْسَنَ.

٣٧ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ لَمْ يَغْدُوا<sup>(١)</sup> مَخْرَجَهُمَا أَجْزَأُهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ إِذَا أُلْقِيَ بِهِنَّ، فَإِنْ أُلْقِيَ بِدُونِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجْزِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ بِالْعَدَدِ، وَإِنْ لَمْ يَنْقِ بِالثَّلَاثَةِ زَادَ حَتَّى يَنْقِيَ).

قوله: «يَغْدُوا مَخْرَجَهُمَا» يعنى الخارجين من السبيلين إذا لم يتجاوزا مَخْرَجَهُمَا. يُقال: يُقال: عَدَاكَ الشَّرُّ. أى: تجاوزَكَ. والمُرَاد، والله أعلم، إذا لم يتجاوز المخرج بما لم تُجْرِ العادة به، فَإِنَّ الِيسِيرَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ مُنْقِيَةٍ. ومعنى الإِنْقَاءِ إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ وَبَلَّتْهَا، بِحَيْثُ يَخْرُجُ الْحَجَرُ نَقِيًّا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرٌ إِلَّا شَيْئاً يَسِيرًا. وَيُشْتَرَطُ الْأَمْرَانِ جَمِيعاً؛ الْإِنْقَاءُ، وَالْإِكْمَالُ الثَّلَاثَةِ، أَتَاهُمَا وَجَدَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَكْفِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ: الْوَاجِبُ الْإِنْقَاءُ دُونَ الْعَدَدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». وَلَنَا قَوْلُ سَلْمَانَ: «لَقَدْ نَهَانَا - يعنى النَّبِيُّ ﷺ - أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ<sup>(٢)</sup>». ٦١ و ما ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَحَدِيثُهُمْ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى.

فصل: وإذا زاد على الثلاثة استحب أن لا يقطع إلا على وثري؛ لقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَيُسْتَجْمَرُ حَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا أَوْ مَزَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى شَفْعٍ مُنْقِيَةٍ، فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ جَازٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ».

(١) في الأصل هنا وفيما يأتي: «يعد». على الأفراد.

(٢) انظر ما تقدم صفحة ٢١٤ في تخریج الحديث عند مسلم.

**فصل:** وَكَيْفَمَا حَصَلَ الْإِنْفَاءُ فِي الْأَسْتِجْمَارِ أَجْزَأُهُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُمَرَّ الْحَجَرُ الْأَوَّلُ مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ <sup>(٣)</sup> الْيُمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا، ثُمَّ يُدِيرُهُ عَلَى الْيُسْرَى، حَتَّى <sup>(٤)</sup> يَرْجِعَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ؛ ثُمَّ يُمَرُّ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ؛ ثُمَّ يُمَرُّ الثَّالِثُ عَلَى الْمَسْرُوبَةِ <sup>(٥)</sup> وَالصَّفْحَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ!». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٦)</sup>. وَقَالَ: إِسْنَادُهُ <sup>(٧)</sup> حَسَنٌ. وَيَتَّبِعِي أَنْ يَغْمَّ الْمَحَلَّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْجَارِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَغْمَّ بِهِ كَانَ ذَلِكَ تَلْفِيفًا، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَكُونُ تَكَرُّرًا. ذَكَرَ هَذَا الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ <sup>(٨)</sup>، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَا: مَعْنَى الْحَدِيثِ الْبِدَايَةُ بِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ لِكُلِّ جِهَةٍ مَسْحَةٍ، لظَاهِرِ الْحَبَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل:** وَيُجْزِئُهُ الْأَسْتِجْمَارُ فِي النَّادِرِ <sup>(٩)</sup>، كَمَا يُجْزِئُهُ فِي الْمُعْتَادِ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ فِي النَّادِرِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذِّكْرِ مِنَ الْمَذْيِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الْأَثَارَ كُلَّهُا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَظِهَا وَأَسَانِيدِهَا لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ اسْتِنْجَاءٍ، إِنَّمَا هُوَ الْعَسَلُ؛ وَلِأَنَّ النَّادِرَ لَا يَتَكَرَّرُ، فَلَا يَشُقُّ <sup>(١٠)</sup> اِغْتِبَارُ الْمَاءِ فِيهِ، فَوَجِبَ، كَغَسْلِ غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. وَلَنَا أَنْ الْخَيْرَ عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ؛ وَأَنَّ الْأَسْتِجْمَارَ فِي النَّادِرِ إِنَّمَا وَجِبَ مَا صَحِّحَهُ مِنْ بِلَّةِ الْمُعْتَادِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَشُقَّ فَهُوَ فِي

(٣) الصفحة: جانب المخرج.

(٤) في م: «ثم».

(٥) المسربة؛ يفتح الراء وضمها: يجرى الحدث من الدبر.

(٦) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٦/١.

(٧) في سنن الدارقطني: «إسناده».

(٨) هو عبد الخالق بن عيسى، تقدم التعريف به، صفحة ٢٩.

(٩) النادر: القليل الوقوع

(١٠) في م: «يفيق».

مَحَلَّ الْمَشَقَّةِ، فَتُغْتَبَرُ مَقْلَّةُ الْمَشَقَّةِ دُونَ حَقِيقَتِهَا، كَمَا جَازَ الْإِسْتِجْمَارُ عَلَى نَهْرِ جَارٍ، وَأَمَّا الْمَذْيُ فَمُعْتَادٌ كَثِيرٌ، وَبِمَا كَانَ فِي بَعْضِ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنَ الْبَوْلِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>(١١)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ مَاءُ الْفَخْلِ، وَلِكُلِّ فَخْلٍ مَاءٌ». وَقَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ<sup>(١٢)</sup>: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَكُنْتُ أَكْثَرَ مِنْهُ الْإِسْتِسَالُ. وَلِهَذَا أَوْجَبَ/ مَالِكٌ مِنْهُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ لَا يُوجِبُهُ مِنْ ٦١ ظ  
التَّادِرِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ مَسَائِلِنَا، وَيَجِبُ غَسْلُ الذِّكْرِ مِنْهُ وَالْأُنْثَى فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ تَعْبُدًا. وَالْأُخْرَى لَآه لَا يَجِبُ، وَأَمْرُهُ ﷺ بِغَسْلِهِ لِلإِسْتِحْبَابِ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ مَا يُخْرَجُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل: ولا يَسْتَجِيرُ يَمِينُهُ؛ لِقَوْلِ سَلْمَانَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ لَيَنْهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ**  
**أَحَدُنَا يَمِينَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٣)</sup>، وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا**  
**يُمْسِكُنْ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ يَمِينَهُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٤)</sup>.**  
**فَإِنْ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنْ غَائِطٍ أَخَذَ الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ فَمَسَّحَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنْ**  
**الْبَوْلِ، وَكَانَ الْحَجَرُ كَبِيرًا، أَخَذَ ذِكْرَهُ بِشِمَالِهِ فَمَسَّحَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فَأَمْكَنَهُ أَنْ**

(١١) بِأَنِّي حَدِيثٌ عَلَى أَبِي طَالِبٍ، وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَابِ مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، مَسْأَلَةٌ ٤٢.

(١٢) فِي: بَابِ الْإِسْتِطَابَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٢٢٤/١.

وَعَنْ غَيْرِ سَلْمَانَ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى مِنْ السَّنَنِ ٤٠/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٠/٥، ٣١٠، ٤٣٧.

(١٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٠/١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٥/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ كِرَاهِيَةِ مَنْ الذِّكْرَ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ مَنْ الذِّكْرَ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ٢٦/١، ٣٩، ٤٠. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ كِرَاهِيَةِ مَنْ الذِّكْرَ بِالْيَمِينِ وَالْإِسْتِجْنَاءَ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١٣/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٥/٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١١.

يَضَعَهُ بَيْنَ عَقَبَيْهِ، أَوْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيَمْسَحُ ذَكَرَهُ عَلَيْهِ، فَعَلَّ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، أَمْسَكَه بِيَمِينِهِ، وَمَسَحَ بِيَسَارِهِ؛ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ. وَقِيلَ: يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ؛ لِيَكُونَ الْمَسْحُ بِغَيْرِ الْيَمِينِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُمَسِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ». وَإِذَا أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِالْيَمِينِ، وَمَسَحَ الذَّكَرَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ مَاسِحًا بِالْيَمِينِ، وَلَا مُمَسِّكًا لِلذَّكَرِ بِهَا، وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيُسْرَى، أَوْ بِهَا مَرَضٌ، اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ؛ لِلْحَاجَةِ. وَلَا يُكْرَهُ الاسْتِعَانَةُ بِهَا فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ. وَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ مَعَ الْغِنَى عَنْهُ، أَجْزَأُهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنُهِىٌّ عَنْهُ، فَلَمْ يُفِدْ مَقْصُودَهُ، كَمَا لَوْ اسْتَنْجَى بِالرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ، فَإِنَّ النَّهْيَ يَتَنَاوَلُ الْأَمْرَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرُّوْثَ آلَةُ الاسْتِجْمَارِ الْمُبَاشِرَةُ لِلْمَحَلِّ وَشَرْطُهُ، فَلَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُ الْمَنُهِىِّ عَنْهُ فِيهَا، وَالْيَدُ لَيْسَتْ الْمُبَاشِرَةُ لِلْمَحَلِّ وَلَا شَرْطًا فِيهِ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ بِهَا الْحَجَرَ الْمُلَاقِي لِلْمَحَلِّ، فَصَارَ النَّهْيُ عَنْهَا نَهْيَ تَأْدِيبٍ، لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ.

**فصل:** وَيَدُ الرَّجُلِ فِي الاسْتِنْجَاءِ بِالْقُبْلِ؛ لِئَلَّا تَتَلَوَّثَ يَدُهُ إِذَا شَرَعَ فِي الدُّبْرِ، لِأَنَّ قُبْلَهُ بَارِزٌ تُصِيبُهُ الْيَدُ إِذَا مَدَّهَا إِلَى الدُّبْرِ. وَالرَّأْيُ مُخَيَّرٌ فِي الْبَدَايَةِ بَأْيِهِمَا شَاءَتْ، لَعَلَّ ذَلِكَ فِيهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْكُثَ بَعْدَ الْبَوْلِ قَلِيلًا، وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى أَصْلِ الذَّكَرِ مِنْ تَحْتِ الْأُتُنَيْنِ، ثُمَّ يَسْلُبُهُ إِلَى رَأْسِهِ فَيَنْتَرُ<sup>(١٤)</sup> ذَكَرَهُ ثَلَاثًا بِرَفْقٍ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا تَوَضَّأْتَ فَضَعْ يَدَكَ فِي سِفْلِكَ، ثُمَّ اسْلُبْ مَائِمٌ حَتَّى يَنْزِلَ، وَلَا تَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ هَمِّكَ، وَلَا تَلْتَفِتْ/ إِلَى ظَنِّكَ. وَقَدْ رَوَى يَزَادُ الْيَمَانِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرِ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». <sup>(١٥)</sup> رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١٦)</sup>.

٦٢ و

(١٤) النتر، بالتاء: الجذب بجفاء. واستتر من بوله: اجتذبه، واستخرج بقبته من الذكر عند الاستنجاء. (١٥-١٥) سقط من الأصل. وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٤٧/٤. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الاستبراء بعد البول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٨/١.



وإذا استنجى بالماء ثم فرغ، استحب له ذلك يده بالأرض؛ لما روى عن ميمونة، أن النبي ﷺ فعل ذلك. رواه البخاري<sup>(١٦)</sup>. وروى أن النبي ﷺ قضى حاجته، ثم استنجى من ثوب، ثم<sup>(١٧)</sup> ذلك يده بالأرض. أخرجه ابن ماجه<sup>(١٨)</sup>. وإن استنجى عقيب انقطاع البول، جاز؛ لأن الظاهر انقطاعه، وقد قيل: إن الماء يقطع البول. ولذلك سمي الاستنجاء انقصاص الماء.

ويستحب أن يتوضأ على فرجه وسراويله؛ ليُرَيَّل الوسواس عنه. قال حنبل: سألت أحمد، قلت: أتوضأ وأستبرئ، وأجد في نفسي أنني قد أخذت بعد<sup>(١٩)</sup> قال: إذا توضأت فاستبرئ، وتخذ كفاً من ماء فرشه على فرجك، ولا تلتفت إليه، فإنه يذهب إن شاء الله. وقد روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «جاءني جبريل، فقال: يا محمد، إذا توضأت فاتتضح». وهو حديث غريب<sup>(٢٠)</sup>.

٣٨ - مسألة؛ قال: (والحشب والخرق وكل ما ألقى به فهو كالأحجار)

هذا الصحيح من المذهب، وهو قول أكثر أهل العلم. وفيه رواية أخرى، لا يجزئ إلا الأحجار. اختارها أبو بكر، وهو مذهب داود؛ لأن النبي ﷺ أمر بالأحجار، وأمره يقتضي الوجوب، ولأنه موضع رخصة ورد الشرع فيها بآلة مخصوصة، فوجب الاقتصار عليها، كالتراب في التيمم. ولنا ما روى أبو داود<sup>(١)</sup>.

(١٦) في: باب الغسل مرة واحدة، وباب المضمضة والاستنشاق في الجنابة، وباب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٣/١، ٧٤.

(١٧) في م: «وذلك».

(١٨) في: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١.

(١٩) في م: «بعده».

(٢٠) أخرجه الترمذي، في: باب في التوضيح بعد الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦٥/١.

وابن ماجه، في: باب ماجاء في التوضيح بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٧/١.

(١) في: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٠/١. وأخرجه أيضاً ابن ماجه، في:

باب الاستنجاء بالحجارة، والتي عن الروث والرمة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٤/١.

والدارمي، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٢/١. والإمام أحمد، في: المسند

٢١٣/٥، ٢١٤، ٢١٥.

عن خزيمة<sup>(٢)</sup>، قال: سئل النبي ﷺ عن الاستطابة، فقال: «ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع<sup>(٣)</sup>». فلولاً أنه أراد الحجر وما في معناه لم يستثن منها الرجيع، لأنه لا يحتاج إلى ذكره، ولم يكن لتخصيص الرجيع بالذكر معنى. وفي حديث سلمان، عن النبي ﷺ، إنه ليتها أن تستنجى بأقل من ثلاثة أحجار، وأن تستجمر برجيع أو عظم. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وتخصيص هذين بالنهي عنهما يدل على أنه أراد الحجارة، وما قام مقامها. وروى طاووس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إذا أتى أحدكم البراز فلينزله قبله الله، ولا يستقبلها ولا يستدبرها، وليستطب بثلاثة أحجار، أو ثلاثة أعواد، أو ثلاث خثيات من تراب». رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup>، وقال: ٦٢ ط وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً، والصحيح أنه مرسل/ ورواه سعيد، في «سننه» موقوفاً على طاووس. ولأنه متى ورد النص بشيء لمعنى مفعول، وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى، والمعنى ههنا إزالة غيب النجاسة، وهذا يحصل بغير الأحجار، كحصوله بها، وبهذا يخرج التيمم؛ فإنه غير مفعول، ولا بد أن يكون ما يستجمر به متيقياً؛ لأن الإلتقاء مشترط في الاستجمار، فأما الزلج كالزجاج والفحم الرغو وشبههما مما لا يتقى، فلا يجزئ؛ لأنه لا يحصل منه المقصود. ويشترط كونه طاهراً، فإن كان نجساً لم يجزه، وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يجزئه؛ لأنه يجفف كالطاهر. ولنا، أن ابن مسعود جاء إلى النبي ﷺ بحجرين وروثه يستجمر بها، فأخذ الحجرين وألقى الروث، وقال: «هذه ركس». رواه البخاري<sup>(٦)</sup>، وفي لفظ رواه الترمذي<sup>(٧)</sup>، قال: «إنها ركس». يعنى

(٢) أى ابن ثابت.

(٣) الرجيع: هو الخارج من الإنسان والحيوان، يشمل الروث والعذرة.

(٤) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/١.

(٥) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٧/١.

(٦) في: باب لا يستنجى بروث، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥١/١، وفيه: «هذا ركس».

وأخرجه أيضاً، بهذا اللفظ، النسائي، في: باب الرخصة في الاستطابة بحجرين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٧/١.

والإمام أحمد، في: المسند ٤١٨/١، ٤٦٥.

(٧) في: باب الاستنجاء بالحجرين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٣٤/١. وأخرجه أيضاً الإمام =

تَجَسَّأَ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَلأنَّهُ إِزَالَةُ تَجَسَّأَ، فَلَا يَحْصُلُ بِالتَّجَسَّأِ كَالْعَسَلِ، فَإِنْ اسْتَنْجَى بِتَجَسَّأَ اخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزِيَهُ الِاسْتِنْجَامُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ تَتَجَسَّأُ بِتَجَسَّأَ مِنْ غَيْرِ الْمُخْرَجِ، فَلَمْ يُجْزِئْ فِيهَا غَيْرُ الْمَاءِ، كَمَا لَوْ تَتَجَسَّأُ ابْتِدَاءً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النِّجَاسَةَ تَابِعَةٌ لِنِجَاسَةِ الْمَحَلِّ، فَزَالَتْ بِزَوَالِهَا.

### ٣٩ - مسألة؛ قال: (إِلَّا الرُّوثُ وَالْعِظَامُ وَالطَّعَامُ).

وَجُمْلَتُهُ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِنْجَامُ بِالرُّوثِ وَلَا الْعِظَامِ، وَلَا يُجْزِئُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَأَبَاحَ أَبُو حَنِيفَةَ الِاسْتِنْجَاءَ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يُجَفَّفَانِ التَّجَسَّأَ، وَيُتَّقِيَانِ الْمَحَلَّ، فَهُمَا كَالْحَجَرِ. وَأَبَاحَ مَالِكٌ الِاسْتِنْجَاءَ بِالطَّاهِرِ مِنْهُمَا. وَقَدْ ذَكَرْنَا نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُمَا، وَرَوَى مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِثْمًا لَكُمْ مِنَ الْجَنِّ». وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَسْتَنْجَى بِرُوثٍ أَوْ عَظْمٍ؛ وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ». وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ لِرُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، أَيْ بَكْرَةَ<sup>(٤)</sup>: «أَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ<sup>(٥)</sup> مُحَمَّدٍ». وَهَذَا عَامٌّ فِي الطَّاهِرِ مِنْهَا، وَالتَّنْهَى يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَعَدَمَ الْإِجْزَاءِ. فَأَمَّا الطَّعَامُ فَتَحْرِيْمُهُ مِنْ طَرِيقِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ النَّهْيَ عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ/، فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ،

= أَحْمَدُ، بِهَذَا اللَّفْظِ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٣٣٨، ٤٢٧، ٤٥٠.

(١) لَمْ يَجِدْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ. وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، فِي: بَابِ كِرَاهِيَةِ مَا يَسْتَنْجَى بِهِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَحْقَافِ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/٣٦، ١٤٣/١٢.

(٢) فِي: بَابِ الِاسْتِنْجَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ١/٥٦.

(٣) فِي: بَابِ مَا نَهَى عَنْهُ أَنْ يَسْتَنْجَى بِهِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٩. وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ٤/١٠٨، ١٠٩.

(٤) سَقَطَتِ الْكُتَيْبَةُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي مِ زِيَادَةَ: «دِينٍ». وَفِي التِّرْمِذِيِّ: «فَإِنْ مُحَمَّدًا - ﷺ - مِنْهُ بَرِيءٌ».

بَكْوَرِهِمَا زَادَ إِخْوَانِنَا مِنَ الْجِنَّ، فَرَأَدْنَا مَعَ عِظَمِ حُرْمَتِهِ أُولَى. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نَهَى  
عَنِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ، كُنْهِيَ هُنَا، وَلَمْ<sup>(٦)</sup> يَمْنَعْ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ ثُمَّ، كَذَا هُنَا.  
قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّهْيِ هُنَا لِمَعْنَى فِي  
شَرْطِ الْفِعْلِ، فَمَنْعَ صِحَّتِهِ، كَالْتَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ النَّجِسِ، وَتَمَّ لِمَعْنَى فِي آلَةِ  
الشَّرْطِ، فَلَمْ يَمْنَعْ كَالْوُضُوءِ مِنْ إِنَاءٍ مُحَرَّمٍ.

**فصل:** وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِنْجَاءُ بِمَا لَهُ حُرْمَةٌ؛ كَشَيْءٍ كُتِبَ فِيهِ فِقْهٌ، أَوْ حَدِيثٌ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتْكِ الشَّرِيعَةِ، وَالِاسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهَا، فَهُوَ فِي  
الْحُرْمَةِ أَعْظَمُ مِنَ الرُّوثِ وَالرِّمَةِ. وَلَا يَجُوزُ بِمُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ، كِيدِهِ وَعَقِبِهِ، وَذَنْبِ  
بَيْمَةٍ وَصُوفِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجْمَعُ الْمُسْتَجْمِرُ بِهِ سِتٌّ  
خِصَالٌ؛ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، جَامِدًا، مُنْقِيًا، غَيْرَ مَطْعُومٍ، وَلَا حُرْمَةً لَهُ، وَلَا  
مُتَّصِلٍ<sup>(٧)</sup> بِحَيَوَانٍ.

٤٠ - مسألة؛ قال: (وَالْحَجَرُ الْكَبِيرُ الَّذِي لَهُ ثَلَاثُ شُعَبٍ يَقُومُ مَقَامَ ثَلَاثَةِ  
أَحْجَارٍ)

وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رَوَاةٌ أُخْرَى: لَا يُجْزِئُ  
أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْمُنْذِرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا  
يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»، «وَلَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ».   
وَلَأَنَّهُ إِذَا اسْتَجْمَرَ بِحَجَرٍ تَنَجَّسَ؛ فَلَا يَجُوزُ الِاسْتِجْمَارُ بِهِ ثَانِيًا، كَالصَّغِيرِ. وَلَنَا،  
أَنَّهُ إِنْ اسْتَجْمَرَ ثَلَاثًا مُنْقِيَةً بِمَا وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُ الِاسْتِجْمَارِ، أَجْزَأَهُ، كَمَا لَوْ فَصَّلَهُ  
ثَلَاثَةً صِغَارًا وَاسْتَجْمَرَ بِهَا، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ إِلَّا فَصْلُهُ، وَلَا أَثَرَ لَذَلِكَ  
فِي التَّطْهِيرِ، وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي ثَلَاثَ مَسَاحَاتٍ بِحَجَرٍ دُونَ عَيْنِ الْأَحْجَارِ، كَمَا  
يَقَالُ: ضَرَبْتُهُ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ. أَيْ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ بِسَوْطٍ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْقُولٌ،  
وَمُرَادُهُ مَعْلُومٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ نَقْتَصِرْ عَلَى لَفْظِهِ فِي غَيْرِ الْأَحْجَارِ، بَلْ أَجْزَأَنَا الْحَشَبُ

(٦) فِي م: «فَلَمْ».

(٧) كَذَا، فَلَمْ يَمُطِفْ بَعْدَ لَا.

والجِرْقَ والمَدَرُ، والمعنى من ثَلَاثَةٍ حَاصِلٌ مِنْ ثَلَاثِ شُعَبٍ أَوْ مِنْ<sup>(١)</sup> مَسْجِدِهِ ذِكْرُهُ فِي صَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ، بِثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْهَا، أَوْ فِي حَائِطٍ، أَوْ أَرْضٍ، فَلَا مَعْنَى لِلْجُمُودِ عَلَى اللَّفْظِ مَعَ وُجُودِ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَقَوْلُهُمْ: تَنْجَسُ. قُلْنَا: إِنَّمَا تَنْجَسُ مَا أَصَابَ النُّجَاسَةَ، وَالِاسْتِجْمَارُ حَاصِلٌ بغيرِهِ، فَأَشْبَهُ/ مَا لَوْ تَنْجَسَ جَانِبُهُ بغيرِ الاستِجْمَارِ، وَلَأنَّهُ لَوْ اسْتَجْمَرَ بِهِ ثَلَاثَةٌ لَحَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْحَةٌ، وَقَامَ مَقَامُ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَجْمَرَ بِهِ الْوَاحِدُ، وَلَوْ اسْتَجْمَرَ ثَلَاثَةٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لِكُلِّ حَجَرٍ مِنْهَا ثَلَاثُ شُعَبٍ، فَاسْتَجْمَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ كُلِّ حَجَرٍ بِشُعْبَةٍ، أَجْزَأَهُمْ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ أَيْ بَكَرٍ أَنْ لَا يُجْزِئَهُمْ.

**فصل:** وَلَوْ اسْتَجْمَرَ بِحَجَرٍ، ثُمَّ غَسَلَ أَوْ كَسَرَ مَا تَنْجَسَ مِنْهُ، وَاسْتَجْمَرَ بِهِ ثَانِيًا، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ وَاسْتَجْمَرَ بِهِ ثَالِثًا، أَجْزَأُهُ؛ لِأنَّهُ حَجَرٌ يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ الْاسْتِجْمَارُ بِهِ، فَأَجْزَأُهُ كَثِيرُهُ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ أَيْ بَكَرٍ أَنْ لَا يُجْزِئُهُ؛ مُحَافَظَةً عَلَى صُورَةِ اللَّفْظِ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

#### ٤١ - مسألة: قال: (وَمَاعِدَا الْمَخْرَجِ فَلَا يُجْزِئُهُ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ).

وَبِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ. يَعْنِي إِذَا تَجَاوَزَ الْمَحَلَّ بِمَا لَمْ تَجْزِ بِهِ الْعَادَةُ، مِثْلُ أَنْ يَنْتَشِرَ إِلَى الصُّفْحَتَيْنِ وَامْتَدَّ فِي الْحَشْفَةِ، لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا الْمَاءُ؛ لِأنَّ الْاسْتِجْمَارَ فِي الْمَحَلِّ الْمُعْتَادِ خِصَّةً لِأَجْلِ الْمَسْحَةِ فِي غَسْلِهِ لِتَكَرُّرِ النُّجَاسَةِ فِيهِ، فَمَا لَا تَتَكَرَّرُ النُّجَاسَةُ فِيهِ لَا يُجْزِئُهُ فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ، كَسَاقِهِ وَفَخِذِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَبْعُرُونَ بَعْرًا، وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَثْلُطُونَ ثَلْطًا<sup>(١)</sup>، فَأَتْبِعُوا الْمَاءَ الْأَحْجَارَ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَكْفِي أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ»<sup>(٢)</sup>. أَرَادَ مَا لَمْ يُجَاوِزْ<sup>(٣)</sup>

(١) سقط من: م.

(١) أثر على رضى الله عنه في النهاية ٢٢٠/١، ولفظه فيها: «كانوا يبعرون بعرا، وأنتم تثلطون ثلطا». أى كانوا يتفوطون يابسا كالبحر؛ لأنهم كانوا قليلي الأكل والمأكل، وأنتم تثلطون رقيقا، وهو إشارة إلى كثرة المأكل وتنوعها.

(٢) انظر ما تقدم في صفحة ٢١٤.

(٣) في م: «يتجاوز»

مَحَلُّ الْعَادَةِ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا.

**فصل:** والمرأة البكر كالرجل؛ لأنَّ عُذْرَتَهَا تَمْنَعُ انْتِشَارَ الْبَوْلِ. فَأَمَّا الثَّيْبُ فَإِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ بِجَدَّةٍ فَلَمْ يَتَشِيرْ، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى مَخْرَجِ الْحَيْضِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الْحَيْضِ وَالْوَلَدِ غَيْرُ مَخْرَجِ الْبَوْلِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةٌ فِي حَقِّهَا، فَكَفَى فِيهِ الِاسْتِجْمَارُ، كَالْمُعْتَادِ فِي غَيْرِهَا، وَلِأَنَّ الْغَسْلَ لَوْ لَزِمَهَا، مَعَ اعْتِيَادِهِ، لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ، لَكُونَهُ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. وَإِنْ شَكَّ فِي انْتِشَارِ الْخَارِجِ إِلَى مَا يُوجِبُ الْغَسْلَ، لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَالْمُسْتَحَبُّ الْغَسْلُ اخْتِيَاظًا.

**فصل:** والأقْلَفُ إِنْ كَانَ مُرْتَبِقًا لَا تَخْرُجُ بَشَرَتُهُ مِنْ قُلْفَتِهِ فَهُوَ كَالْمُحْتَسَنِ، وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ كَشْفُهَا كَشَفَهَا، فَإِذَا بَالَ وَاسْتَجَمَرَ أَعَادَهَا، فَإِنْ تَنَجَّسَتْ بِالْبَوْلِ لَزِمَهُ غَسْلُهَا، كَمَا لَوْ انْتَشَرَ إِلَى الْحَشْفَةِ.

**فصل:** وَإِنْ انْسَدَّ الْمَخْرَجُ الْمُعْتَادُ وَانْفَتَحَ آخَرُ، لَمْ يُجْزِهِ الِاسْتِجْمَارُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ السَّبِيلِ الْمُعْتَادِ. وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُعْتَادًا. وَلَنَا، أَنَّ هَذَا نَادِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ النَّاسِ، فَلَمْ تَثْبُتْ فِيهِ أَحْكَامُ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَسَّهُ، وَلَا يَجِبُ بِالْإِيْلَاجِ فِيهِ حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ وَلَا غُسْلٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَأُشْبِهَ سَائِرَ الْبَدَنِ.

**فصل:** ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّ مَحَلَّ الِاسْتِجْمَارِ بَعْدَ الْإِنْقَاءِ طَاهِرٌ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْحُسَيْنِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَبُولُ وَيَسْتَبْرِئُ وَيَسْتَجِيرُ يَعْرِقُ فِي سَرَاوِيلِهِ؟ قَالَ: إِذَا اسْتَجَمَرَ ثَلَاثًا فَلَا بَأْسَ. وَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِذَا اسْتَنْجَيْتُ مِنَ الْغَائِطِ يُصِيبُ<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ الْمَاءَ مَوْضِعًا مَنَى آخَرَ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْ جَاءَ فِي الِاسْتِجْمَاعِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ، فَاسْتَنْجِ أَنْتَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، ثُمَّ لَا تُبَالِ مَا أَصَابَكَ مِنَ

(٤) أحمد بن الحسين بن حسان، من أهل سرمن رأى، صاحب الإمام أحمد، وروى عنه أشياء. طبقات الخنابلة ٣٩/١.

(٥) في الأصل زيادة: «ومن».

ذلك الماء. قال: وسألتُ أحمدَ عن رَشِّ الماءِ عَلَى الخُفِّ إذا لم يَسْتَجِيرِ الرَّجُلُ؟ قال: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَغْسِلَهُ ثَلَاثًا. وهذا قول ابنِ حَامِدٍ. وظاهرُ قَوْلِ المتأخِّرِينَ من أصحابنا أَنَّهُ نَجَسٌ، وهو قول الشَّافِعِيِّ، وأبَى حَنِيفَةَ. فلو قَعَدَ المُسْتَجِيرُ في ماءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ، ولو عَرَقَ كان عَرَقُهُ نَجَسًا؛ لأنَّهُ مَسَحَ لِلنَّجَاسَةِ، فلم يَظْهَرْ به مَحَلُّهَا كسائرِ المَسْحِ. وَوَجْهُ الأوَّلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِرُؤُثٍ وَلَا عَظْمٍ، فَإِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ». فَمَقْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ، ولأنَّ الصحابةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كان الغالبُ عليهم الاستنجاءُ، حتى إنَّ جماعةً منهم أنكَرُوا الاستنجاءَ بالماءِ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بَذْعَةً، وبِلَاذِهِمْ حَارَةً، والظاهرُ أَنَّهُمْ لَا يَسْلُمُونَ مِنَ العَرَقِ، فلم يُنْقَلْ عَنْهُمْ ثَوَقِي ذلك، ولا الاختِرَارُ منه، ولا ذِكْرُ لِدَلِكِ<sup>(٦)</sup> أَصْلًا، وقد ثَقُلَ عن ابنِ عُمَرَ، أَنَّهُ بَالٌ بِالْمَزْدَلِفَةِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَتَضَعَهَا فَرَجَهُ مِنْ تَحْتِ ثِيَابِهِ، وعن إبراهيمَ التَّحْمِيصِيِّ نَحْوُ ذلك، ولولا أَنَّهُمَا اعْتَقَدَا طَهَارَتَهُ مَا فَعَلَا ذلك.

**فصل:** إذا اسْتَنْجَى بالماءِ لم يَحْتَجْ إلى ثُرَابٍ. قال أحمد: يُجْزِيهِ الماءُ وَحْدَهُ. ولم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الثُّرَابَ مع الماءِ في الاستنجاءِ، ولا أَمَرَ بِهِ. فأما عَدَدُ العَسَلَاتِ فقد اِخْتَلَفَ عن أحمدَ فيها؛ فقال، في رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ: أَقَلُّ ما يُجْزِيهِ مِنَ الماءِ سِتْعَ مَرَّاتٍ. وقال، في رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ: وَلَكِنْ الْمَقْعَدَةُ يُجْزِيءُ أَنْ تُمَسَّحَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ تُغْسِلَ بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ولا يُجْزِيءُ عِنْدِي/ إذا ٦٤ كان في الجَسَدِ أَنْ يَغْسِلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وذلك لِمَا رَوَتْ عائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَغْسِلُ مَقْعَدَتَهُ ثَلَاثًا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٧)</sup>. وقال أبو داود: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ حَدِّ الاستنجاءِ بالماءِ؟ فقال: يُنْقَى. وظاهرُ هذا أَنَّهُ لَا عَدَدَ فِيهِ، إِنَّمَا الواجبُ الإِنْقَاءُ، وهذا أَصَحُّ؛ لأنَّهُ لم يَصِحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ في ذلك عَدَدٌ، ولا أَمْرٌ بِهِ، ولا بُدُّ مِنَ الإِنْقَاءِ عَلَى الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا، وهو أَنْ تَذْهَبَ زُلُوجَةُ<sup>(٨)</sup> النَّجَاسَةِ وَأَثَارُهَا.

(٦) في م: «ذلك».

(٧) في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٢٧.

وأخرجه أيضا الإمام أحمد، في: المسند ٦/٢١٠.

(٨) في م: «لزوجة». والرج، محرقة الزلق.

## فُصُولٌ فِي أَدَبِ التَّحَلِّي

لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْقَضَاءِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْعَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُولِّهَا ظَهْرَهُ، وَلَكِنْ<sup>(٩)</sup> شَرُّقُوا أَوْ غَرَّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بَنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا، وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup>. وَلِمُسْلِمٍ<sup>(١١)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا». وَقَالَ عُرْوَةُ<sup>(١٢)</sup> وَرَبِيعَةُ<sup>(١٣)</sup>، وَدَاوُدُ: يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا؛ لَمَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بَعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا<sup>(١٤)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى النَّسَجِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

(٩) سقط من: الأصل.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء، من كتاب الوضوء، وفي: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ٤٨/١، ١٠٩. ومسلم، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١. وأبو داود، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١. والترمذي، في: باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣/١. والنسائي، في: باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة، وباب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٣/١، ٢٤. وابن ماجه، في: باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢١/٥.

(١١) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١.

(١٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨، ٥٩.

(١٣) في م: «بن ربيعة» خطأ.

(١٤) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١. والترمذي، في: باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكيف، وإباحته دون الصحاري، من كتاب الطهارة سنن ابن ماجه ١١٧/١.



ولنا، أحاديثُ التَّهْيِ، وهى صَحِيحَةٌ؛ وَحَدِيثُ جَابِرٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَأَاهُ فِي الْبُتْيَانِ، أَوْ مُسْتَتِرًا بِشَيْءٍ، وَلَا يَثْبُتُ النَّسْخُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي نَذَكَّرُهَا. فَأَمَّا فِي الْبُتْيَانِ، أَوْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتَرُهُ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا لَا يَجُوزُ أَيْضًا. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ فِي التَّهْيِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِذْبَارُهَا فِي الْبُتْيَانِ، رُويَ ذَلِكَ عَنِ الْعَبَّاسِ، وَابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَقَدْ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي الْبُتْيَانِ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «<sup>(١٥)</sup> أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا»<sup>(١٦)</sup> اسْتَقْبِلُوا/ بِمَقْعَدَيْ الْقِبْلَةِ»<sup>(١٧)</sup>. رَوَاهُ ٦٥

أَصْحَابُ السُّنَنِ <sup>(١٧)</sup>. <sup>(١٨)</sup> وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ <sup>(١٩)</sup> الْمَسَانِيدِ؛ مِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَحْسَنَ مَا رَوَى فِي الرَّخْصَةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا؛ فَإِنَّ مَحْرَجَهُ حَسَنٌ. قَالَ أَحْمَدُ: عِرَاكٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ. فَلِذَلِكَ سَمَّاهُ مُرْسَلًا. وَهَذَا كُلُّهُ <sup>(٢٠)</sup> فِي الْبُتْيَانِ، وَهُوَ خَاصٌّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ. وَعَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى لِنَمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا تَأْسَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢١)</sup>. وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَامِّ،

(١٥-١٦) في سنن ابن ماجه: «أراهم فعلوها». وفي الأصل: «أقد فعلوها».

(١٦) أى حولوا موضع قضاء الحاجة إلى جهة القبلة، حتى يزول عن قلوبهم إنكار الاستقبال في البيوت، فيسرخ في قلوبهم جوازها فيها، ويفهموا أن النبي مخصوص بالصالحين.

(١٧) أخرجه ابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكيف، وإباحته دون الصحارى، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٧/٦.

(١٨-١٩) في الأصل: «وأصحاب».

(٢٠) في الأصل: «كان».

(٢١) في باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١.

وفيه جَمْعُ بين الأحاديث، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إليه. وعن أحمد: أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِدْبَارُ  
الْكَعْبَةِ فِي الثَّنِيَّانِ وَالْقَضَاءِ جَمِيعاً؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: رَقِيتُ يَوْمًا<sup>(٢١)</sup> عَلَى  
بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٢)</sup>.

**فصل:** وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ بِفَرْجِهِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ  
تَعَالَى. فَإِنْ اسْتَتَرَ عَنْهُمَا بَشْيَءٍ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَتَرَ عَنِ الْقِبْلَةِ جَازٌ، فَهُنَا أَوْلَى.  
وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ، لِئَلَّا تَرُدَّ عَلَيْهِ رَشَاشُ الْبَوْلِ، فَيَنْجَسَهُ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَتِرَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنْ وَجَدَ حَائِطًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ شَجَرَةً أَوْ  
بَعِيرًا اسْتَتَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا أَبْعَدَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ  
قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلَيْسَتْ تَسْتَتِرُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَبِيرًا مِنَ الرَّمْلِ  
فَلَيْسَتْ دِيرُهُ<sup>(٢٣)</sup>». وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ خَرَجَ وَمَعَهُ دَرَقَةٌ<sup>(٢٤)</sup>، ثُمَّ اسْتَتَرَ بِهَا،  
ثُمَّ بَالَ<sup>(٢٥)</sup>. وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ  
أَحَدٌ<sup>(٢٦)</sup>. وَالْبَرَّازُ: الْمَوْضِعُ الْبَارِزُ، سُمِّيَ قَضَاءُ الْحَاجَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُا تُقْضَى فِيهِ. وَعَنْ  
الْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَهَبَ أَبْعَدَ<sup>(٢٧)</sup>. رَوَى أَحَادِيثُ هَذَا

---

(٢١) سقط من: الأصل.

(٢٢) أخرجه البخاري، في: باب التبريز في البيوت، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٤٩/١. ومسلم،  
في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٥/١. والترمذي، في: باب الرخصة في استقبال  
القبة بغائط أو بول. عارضة الأحوذى ٢٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣/٢.

(٢٣) أخرجه أبو داود، في: باب الاستتار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١. وابن ماجه،  
في: باب الارتداد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٢/١. والدارمي، في: باب التستر  
عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧١/٢.

(٢٤) الدرة: الترس من جلد.

(٢٥) أخرجه أبو داود، في: باب الاستبراء من البول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١.

(٢٦) أخرجه أبو داود، في: باب التخلي عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. وابن  
ماجه، في: باب التباعد للبراز في القضاء. سنن ابن ماجه ١٢١/١.

(٢٧) أخرجه أبو داود، في: باب التخل عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. =

الفصل كلها أبو داود وابن ماجه. وقال عبد الله بن جعفر: كان أحب ما استتر به النبي ﷺ حاجته هدف أو حائش نخل<sup>(٢٨)</sup>. رواه ابن ماجه<sup>(٢٩)</sup>.

**فصل:** ويستحب أن يرثا دليوله موضعاً رخواً؛ لئلا يترشش عليه، قال/أبو موسى: ٦٥ ظ كنت مع النبي ﷺ ذات يوم، فأراد أن يتبول، فأثني دميماً<sup>(٣٠)</sup> في أصل حائط، فبال، ثم قال: «إذا أراد أحدكم أن يبول<sup>(٣١)</sup> فليترثد ليوله<sup>(٣٢)</sup>».

ويستحب أن يبول قاعداً؛ لئلا يترشش عليه، قال ابن مسعود: من الجفاء أن تبول وأنت قائم. وكان سعد بن إبراهيم<sup>(٣٣)</sup> لا يجيز شهادة من بال قائماً، قالت عائشة: من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً<sup>(٣٤)</sup>. قال الترمذي: هذا أصح شيء في الباب. وقد رويث الرخصة فيه

= والترمذي، في: باب ماجاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٧/١، وابن ماجه، في: باب التباعد للبراز في القضاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٠/١. والنسائي، في: باب الإبعاد عند لزادة الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢١/١. والدارمي، في: باب في الذهاب إلى الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٤/٤، ٢٣٧. وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد، أخرجه النسائي، في الموضوع السابق والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٣/٣.

(٢٨) حائش النخل: الملفت المجتمع منه.

(٢٩) في: باب الارتياح للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٣/١.

وأخرجه أيضاً مسلم، في: باب ما يستتر به لقضاء الحاجة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٣٠) الدمع: السهل اللين.

(٣١) في م: «يتبول».

(٣٢) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يتبول ليوله، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٦/٤، ٣٩٩.

(٣٣) سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري العوفي، قاضي واسط، المتوفى سنة إحدى ومائتين. العبر ٣٣٦/١.

(٣٤) أخرجه الترمذي، في: باب النهي عن البول قائماً، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٧/١. والنسائي، في: باب البول في البيت جالسا، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢٧/١. وابن ماجه، في: باب في البول قاعداً، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٦/٦، ١٩٢، ٢١٣.

عن عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ<sup>(٣٥)</sup>، وَأَنْسٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعُرْوَةُ. وَرَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَّاطَةَ<sup>(٣٦)</sup> قَوْمٌ، فَبَالَ قَائِمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ<sup>(٣٧)</sup>. وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَبْيِيحِ الْجَوَّازِ، وَلَمْ يَقْعَلْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(٣٨)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْجُلُوسِ فِيهِ. وَقِيلَ: فَعَلَ ذَلِكَ لِإِعْلَافِ كَانَتْ بِمَا بِيضِهِ. وَالْمَأْبُوضُ: مَا تَحْتَ الرُّكْبَةِ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَرْفَعَ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٩)</sup>، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ. وَلَآنَ ذَلِكَ أَسْتَرُّ لَهُ، فَيَكُونُ أَوَّلَى.

**فصل:** وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلِّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، وَلَا مُوَرِّدٍ مَاءٍ، وَلَا ظِلٍّ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ؛ لِمَا رَوَى مُعَاذٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَأَيْنِ الثَّلَاثَ؛ الْبَرَارَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤٠)</sup>، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(٣٥) أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيُّ الصَّحَابِيُّ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، اِخْتَلَفَ فِي وَفَاتِهِ سَنَةُ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ أَوْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ، وَمَوْلَدُهُ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِخَمْسِ سِنِينَ. مَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ ٢٥٢/١، ٢٥٣.

(٣٦) السَّبَّاطَةُ: الْكِنَاسَةُ.

(٣٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٦/١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٨/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٦/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخَصَةِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٠/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخَصَةِ فِي الْإِقْتِرَابِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَابِ الرِّخَصَةِ فِي الْبَوْلِ فِي الصَّحْرَاءِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْتَبَى ٢١/١، ٢٦. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَاجَةَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١١/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧١/١. وَإِلِمَامُ أَحْمَدَ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٨٢/٥، ٤٠٢.

(٣٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣٩) فِي: بَابِ كَيْفِ التَّكْشِيفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤/١. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْإِسْتِمَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١/١.

(٤٠) فِي: بَابِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي غَيَّبَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٦/١. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الْخَلَاءِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١٩/١. وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ. الْمُسْنَدُ ٢٢٩/١.

«اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ»<sup>(٤١)</sup>، قالوا: وما اللَّعَّانان؟<sup>(٤٢)</sup> يَأْرَسُولُ اللَّهِ؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤٣)</sup>. وَالْمَوْرِدُ: طَرِيقٌ.

ولا يُبُولُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ، فِي حَالِ كَوْنِ الثَّمَرَةِ عَلَيْهَا؛ لِئَلَّا تَسْقُطَ عَلَيْهِ الثَّمَرَةُ فَتَنْجَسَ بِهِ. فَأَمَّا فِي غَيْرِ حَالِ الثَّمَرَةِ فَلَا بَأْسَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَحَبَّ<sup>(٤٤)</sup> مَا اسْتَرَّ بِهِ لِحَاجَتِهِ<sup>(٤٥)</sup> هَذَفَ أَوْ حَاشَشَ نَحْلًا. وَلَا يُبُولُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤٦)</sup>، وَلَأَنَّ الْمَاءَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا نَجَسَهُ<sup>(٤٧)</sup>، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، فَرُبَّمَا تَغَيَّرَ بِتَكَرُّرِ الْبَوْلِ فِيهِ، فَأَمَّا الْجَارِي فَلَا يَجُوزُ التَّعَوُّطُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي مَنْ يَمُرُّ بِهِ. / وَإِنْ بَالَ فِيهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْبَوْلُ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ النَّبِيِّ ﷺ الرَّائِدِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَارِيَّ بِخِلَافِهِ. وَلَا يُبُولُ عَلَى مَا نَهَى عَنِ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَبْلَغُ مِنَ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ، فَالْنَّهْيُ ثُمَّ تَنْبِيْهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَوْلِ عَلَيْهِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يُبُولَ فِي شَقٍّ أَوْ نَقَبٍ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُبْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤٨)</sup>؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَوَانٌ يَلْسَعُهُ، أَوْ يَكُونُ مَسْكَنًا لِلْجِنِّ فَيَتَّذِي بِهِمْ، فَقَدْ حُكِيَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ<sup>(٤٩)</sup> بَالَ فِي جُبْرِ بِالشَّامِ، ثُمَّ اسْتَلْقَى مَيْتًا، فَسَمِعَتِ الْجِنَّ

(٤١) فِي النَّسخ: «اللاعنين»، «اللاعنان» والمثبت فِي صحيح مسلم.

(٤٢) فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ التَّخَلِّي فِي الطَّرِيقِ وَالظَّلَالِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صحيح مسلم ٢٢٦/١. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سنن أبي داود ٦/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٧٢/٢.

(٤٣-٤٤) فِي الْأَصْلِ: «مَا اسْتَرَّ بِحَاجَتِهِ». وَفِي م: «مَا اسْتَرَّ بِهِ إِلَيْهِ لِحَاجَتِهِ». وَاتَّبَعَهُ عَلَى الصَّوَابِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْهُ قَلِيلٌ.

(٤٤) تَقَدَّمَ تَحْرِيمُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٢، وَانْظُرْ: صَفْحَةُ ٣٤، وَصَفْحَةُ ٤٢.

(٤٥) فِي م: «وَتَنَجَسُ بِهِ».

(٤٦) فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْجُبْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سنن أبي داود ٧/١. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْجُبْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَمِعُ ٣٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٢/٥. وَبَعْدَهُ فِي م: زِيَادَةٌ: «لَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُغْفَلِ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي مُسْتَجِمِهِ» وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ، وَسَيَأْتِي.

(٤٧) ذَكَرَ الْقِصَّةَ الْمُهِمِّيَّةَ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. جَمْعُ الزَّوَالِدِ ٢٠٦/١، وَعَزَاهَا إِلَى =

تَقُولُ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْحَرْزِ رَجَّ سَعْدَ بْنِ عِبَادَةَ  
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ — سِي فَلَمْ نُحْطِئْهُ فَوَادَةَ

ولا يُبُولُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، فَإِنْ عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٤٨)</sup>،  
وَقَالَ<sup>(٤٩)</sup>: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِيسِيَّ، يَقُولُ: إِنَّمَا هَذَا فِي الْحَفِيرَةِ؛ فَأَمَّا  
الْيَوْمَ فَمُعْتَسَلَاتُهُمُ الْجَصُّ وَالصَّارُوجُ وَالْقِيرُ<sup>(٥٠)</sup>، فَإِذَا بَالَ وَأُرْسِلَ عَلَيْهِ الْمَاءُ، فَلَا  
بَأْسَ بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْبَصَاقَ عَلَى الْبَوْلِ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ، وَإِنْ الْبَوْلُ عَلَى النَّارِ  
يُورِثُ السَّقَمَ، وَتَوَقَّى ذَلِكَ كُلَّهُ أَوَّلَى. وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى مَوْضِعِ بَوْلِهِ، أَوْ  
يَسْتَنْجِيَ عَلَيْهِ؛ لِئَلَّا يَتَنَجَّسَ بِهِ.

**فصل:** وَيَعْتَمِدُ فِي حَالِ جُلُوسِهِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، لَمَا رَوَى سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ،  
قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ تُنْصِبَ الْيُمْنَى. رَوَاهُ  
الطَّبْرَانِيُّ<sup>(٥١)</sup>، فِي «الْمُعْجَم»؛ وَلَأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ، وَلَا يُطِيلُ الْمَقَامَ أَكْثَرَ  
مِنْ قَدْرِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْبَاسُورَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يُدْمِي  
الْكَبِدَ، وَرُبَّمَا آذَى مَنْ يَنْتَظِرُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطَى رَأْسُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ، وَلَأَنَّهُ حَالُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ فَيَسْتَحْيِي فِيهَا. وَيَلْبَسَ حِذَاءَهُ؛ لِئَلَّا تَتَنَجَّسَ

---

= الطبراني في الكبير، وهي فيه ١٩/٦. كما ذكرها ابن حجر، في: باب الاستنابة، من كتاب الطهارة. المطالب  
العالية ١٨/١.

(٤٨) رواه أبو داود، في: باب البول في المستحم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. وابن ماجه، في:  
باب كراهية البول في الغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١١/١. كما رواه الترمذي، في: باب  
ما جاء في كراهية البول في الغتسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٨/١. والنسائي، في: باب كراهية  
البول في المستحم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٦/٥.

(٤٩) أي ابن ماجه.

(٥٠) الجص: ماتطلى به البيوت من الكلس. والصاروج: النورة وأخلاطها التي تصرح بها الحياض  
والحمامات. والقير: الزفت، وهو مادة سوداء تطل بها السفن والإبل وغيرها.

(٥١) المعجم الكبير ١٦١/٧.

رَجُلَاهُ. وَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَاجَتِهِ إِلَّا بِقَلْبِهِ. وَكَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ،  
وَعِكْرَمَةُ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَالتَّحْمِي: لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ<sup>(٥٢)</sup> اللَّهُ تَعَالَى مَحْمُودٌ  
عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَيَذْكُرُ اللَّهُ أُولَى.  
فَإِذَا عَطَسَ حَمِدَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى، إِنَّهُ يَحْمَدُ  
اللَّهُ بِلِسَانِهِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ الْوَاجِبَ، فَمَا لَيْسَ  
بِوَاجِبٍ أَوْلَى. وَلَا يُسَلِّمُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى مُسَلِّمٍ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عُمرَ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى  
النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ يُوَلِّ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ<sup>(٥٣)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوَلِّ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ،  
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ  
ذَلِكَ لَمْ<sup>(٥٤)</sup> أَرُدَّ عَلَيْكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٥٥)</sup>. وَلَا يَتَكَلَّمُ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ،  
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ  
عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْقُثُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥٦)</sup>.  
**فصل:** إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ وَمَعَهُ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، اسْتَحَبَّ وَضْعَهُ.  
قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. رَوَاهُ ابْنُ

(٥٢) سقط من: م، وورد فيها: «لأن الله تعالى ذكره».

(٥٣) في م زيادة: «السلام».

وحديث ابن عمر أخرجه أبو داود، في: باب أبرد السلام وهو يول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود  
٤/١. والترمذي، في: باب في كراهية رد السلام غير متوضئ، من أبواب الطهارة. وفي: باب كراهية التسليم  
على من يول، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٣٢/١، ١٨٨، ١٨٧/١٠، والنسائي، في: باب  
السلام على من يول، من أبواب الطهارة. المجتبى ٣٤/١.

وفي الباب عن غير ابن عمر، انظر: سنن الترمذي، المواضع السابقة. و: باب رد السلام بعد الوضوء، من  
كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٣٤/١، ٣٥. و: باب الرجل يسلم عليه وهو يول، من كتاب الطهارة.  
سنن ابن ماجه ١٢٦/١. و: باب إذا سلم على الرجل وهو يول، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي  
٢٧٨/٢.

(٥٤) في الأصل: «فلا».

(٥٥) في: باب الرجل يسلم عليه وهو يول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٦/١.

(٥٦) في: باب كراهية الكلام عند الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤/١. كما أخرجه الإمام أحمد،  
في: المسند ٣/٣.

ماجه، وأبو داود<sup>(٥٧)</sup>، وقال: هذا حديث مُنكَرٌ. وقيل: إنما كان النبي ﷺ يَضَعُهُ؛ لَأَنَّ فِيهِ «عَمَدَ رَسُولِ اللَّهِ» ثلاثة أَسْطُر، فَإِنْ اخْتَفَظَ بِمَا مَعَهُ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَاخْتَرَزَ عَلَيْهِ مِنَ السُّقُوطِ، أَوْ أَدَارَ فَصَّ الْحَائِثِ إِلَى بَاطِنِ كَفِّهِ، فَلَا بَأْسَ. قَالَ أَحْمَدُ: الْحَائِثُ إِذَا كَانَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ يَجْعَلُهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، وَيَدْخُلُ الْخَلَاءُ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: <sup>(٥٨)</sup> «أَقْبَلَهُ هَكَذَا فِي بَاطِنِ كَفِّكَ» <sup>(٥٩)</sup> فَاقْبِضْ عَلَيْهِ. وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ، وَرَخَّصَ فِيهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ. وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ وَمَعَهُ الدَّرَاهِمُ: أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

**فصل:** وَيُقَدِّمُ رَجُلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ <sup>(٦٠)</sup>، وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. قَالَ أَحْمَدُ: يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ، وَمَا دَخَلْتُ قَطُّ الْمُتَوَضَّأَ وَلَمْ أَقْلِبْهَا، إِلَّا أَصَابَنِي مَا أَكْرَهُ. وَعَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦١)</sup>. وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْرٌ مَا بَيْنَ

(٥٧) أخرجه ابن ماجه، في: باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. وأبو داود، في: باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١. كما أخرجه النسائي، في: باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء، من كتاب الزينة. المجتبى ١٥٥/٨.

(٥٨-٥٩) في الأصل: «قل به هكذا في بطن كفك». وهو وجه، أى اجعله هكذا...

(٥٩) في القاموس: أى من ذكور الشياطين وإنثاتها.

ونقل السيوطي عن الخطابي، أن الخبث، بضم الباء جمع خبيث. قال: وعامة أهل الحديث يقولون: الخبث. ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب: الخبث مضمومة الباء. قال: وأما الخبث بالسكون فهو الشر. ثم أورد السيوطي الرد عليه. زهر الرنى ٢٣/١. وانظر ما يأتي من قول المصنف بعد قليل.

(٦٠) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول عند الخلاء، من كتاب الوضوء، وفي: باب الدعاء عند الخلاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخاري ٤٨/١، ٨٨/٨. ومسلم في: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٣/١. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١. والترمذي، في: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٢١/١. والنسائي، في: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٢/١. وابن =



الْجَنُّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ<sup>(٦١)</sup>». وعن أبي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْعِرُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ/ النَّجَسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». رواهما ابنُ مَاجَهَ<sup>(٦٢)</sup>. قال أبو عُبَيْدٍ: الْخُبْتُ بِسُكُونِ الْبَاءِ: الشَّرُّ. وَالْخَبَائِثُ: الشَّيَاطِينُ. وَقِيلَ: الْخُبْتُ، بِضَمِّ الْبَاءِ، وَالْخَبَائِثُ: ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثُهُمْ. فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي. وَرَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦٣)</sup>. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ»<sup>(٦٤)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

**فصل:** وَلَا بَأْسَ أَنْ يُوَلَّ فِي الْإِنَاءِ. قَالَتْ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ<sup>(٦٥)</sup> يُوَلُّ فِيهِ، وَيَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦٦)</sup>.

= ماجه، في: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. والدارمي، في: باب مايقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٩/٣، ١٠١، ٢٨٢.

(٦١) أخرجه الترمذي، في: باب ماذكر من التسمية عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. (٦٢) ٨٥/٣. وابن ماجه، في: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. (٦٣) تقدم تخرجه الأول، وأخرج الثاني، في الموضع نفسه.

(٦٤) في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. (٦٥) أخرجه أبو داود، في: باب مايقول الرجل إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. والترمذي، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١/١. وابن ماجه، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. والدارمي، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٥٥/٦.

(٦٥) عيدان، بفتح العين: جمع عيدانة، بفتح العين، وهى النخلة الطويلة المتجردة. وبكسر العين: جمع عود. ونقل السيوطى عن كتاب تنقيف اللسان: من كسر العين فقد أخطأ. يعنى لأنه أراد جمع عود، وإذا اجتمعت العيدان لا يتأتى منها قدح يحفظ الماء، بخلاف من فتح العين فإنه يريد قدحا من خشب هذه صفة ينقر ليحفظ ما يجمل فيه. زهر الرى ٣١/١. ولم نجد هذا فى تنقيف اللسان المطبوع.

(٦٦) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يول بالليل فى الإناء، ثم يضعه عنده، من كتاب الطهارة. سنن أبى =

## باب ما يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ

٤٢ - مسألة؛ قال أبو القاسم: (والذى يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ ما خَرَجَ مِنْ قُبُلِ أَوْ دُبُرِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُعْتَادٍ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالْمَنَى وَالْمَذْيَ وَالْوَذْيَ وَالرَّيْجَ، فَهَذَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِجْمَاعًا، قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الْغَائِطِ مِنَ الدُّبُرِ وَخُرُوجَ الْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ وَقُبُلِ الْمَرْأَةِ، وَخُرُوجَ الْمَذْيِ، وَخُرُوجَ الرَّيْجِ مِنَ الدُّبُرِ، أَحْدَثُ يَنْقُضُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا الطَّهَّارَةَ، وَيُوجِبُ الْوُضُوءَ، وَدَمُ الْاسْتِحْضَاءِ يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا فِي (١) قَوْلِ رَبِيعَةَ. الضَّرْبُ الثَّانِي: نَادِرٌ كَالْدَّمِ وَالذُّودِ وَالْحَصَا وَالشَّعْرِ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَيْضًا، وَبِذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ (٢)، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَكَانَ عَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو مِجْلَزٍ (٣)، وَالْحَكَمُ، وَحَمَّادٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، يَرَوْنَ الْوُضُوءَ مِنَ الذُّودِ يَخْرُجُ مِنَ الدُّبُرِ، وَلَمْ يُوجِبْ مَالِكُ الْوُضُوءَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، أَشَبَّهَ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ. وَلَنَا أَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، أَشَبَّهَ الْمَذْيَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ، فَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِهَا، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْتَحْضَاءَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَدُمُهَا نَادِرٌ (٤) غَيْرُ مُعْتَادٍ.

٦٧ ظ /فصل: وقد ثَقُلَ صَالِحٌ، عَنْ أَبِيهِ، فِي الْمَرْأَةِ يَخْرُجُ مِنْ فَرْجِهَا الرَّيْجُ، مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فِيهِ الْوُضُوءُ. وَقَالَ الْقَاضِي: خُرُوجُ الرَّيْجِ مِنَ الذَّكَرِ وَقُبُلِ الْمَرْأَةِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنَا فِي الرَّيْجِ يَخْرُجُ مِنْ

= داود ٦١/١. والنسائي، في: باب البول في الإناث، من كتاب الطهارة. المجيب ٣١/١. ولم نجده في سنن ابن ماجه.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط «وإسحاق» من: الأصل.

(٣) أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد البصري، تابعي، ثقة، له أحاديث، توفي سنة مائة، أو بعد المائة. تهذيب التهذيب ١١/١٧١، ١٧٢.

(٤) في م: «خارج».

الدَّكْرِ أَنْ لَا يَنْقُضَ؛ لِأَنَّ الْمَثَانَةَ لَيْسَ لَهَا مَنَفَذٌ إِلَى الْجَوْفِ، وَلَا جَعَلَهَا أَصْحَابُنَا جَوْفًا، وَلَمْ يَطْبُلُوا الصَّوْمَ بِالْحَقْنَةِ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ لِهَذَا وَجُودًا، وَلَا نَعْلَمُ وَجُودَهُ فِي حَقِّ أَحَدٍ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعْلَمُ وَجُودُهُ بِأَنْ يُحَسَّ الْإِنْسَانُ فِي ذِكْرِهِ ذَبِيحًا. وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ، وَالطَّهَارَةُ لَا تَنْتَقِضُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ قُدِّرَ وَجُودُ ذَلِكَ يَقِينًا نَقَضَ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، فَتَقَضَّ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْحَوَارِجِ.

**فصل:** وَإِنْ قَطُرَ فِي إِخْلِيلِهِ دُهْنًا، ثُمَّ عَادَ فَخَرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ نَجَسَةٍ تَصْنَعُهُ، فَيَنْتَقِضُ بِهَا الْوُضُوءُ، كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مُنْفَرِدَةً. وَلَوْ اخْتَشَى قُطُنًا فِي ذِكْرِهِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيْهِ بَلَلٌ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مُنْفَرِدًا لَنَقَضَ<sup>(٦)</sup>، فَكَذَلِكَ إِذَا خَرَجَ مَعَ غَيْرِهِ. فَإِنْ خَرَجَ نَاشِئًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْحَوَارِجِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْمَثَانَةِ وَالْجَوْفِ مَنَفَذٌ، فَلَا يَكُونُ خَارِجًا مِنَ الْجَوْفِ. وَلَوْ اخْتَفَى فِي ذُبْرِهِ، فَرَجَعَتْ أَجْزَاءُ خَرَجَتْ مِنَ الْفَرْجِ، نَقَضَتْ الْوُضُوءَ. وَهَكَذَا لَوْ وَطِئَ أَمْرَأَتَهُ دُونَ الْفَرْجِ، فَدَبَّ مَائِهِ، فَدَخَلَ الْفَرْجَ، ثُمَّ خَرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَعَلَيْهِمَا الْاسْتِنْجَاءُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَصْنَعُهُ مِنَ الْفَرْجِ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْهُ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، النِّقْضُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْخُرُوجِ، فَتَقَضَّ كَالْتَّوْمِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَيَقِّنَةٌ، فَلَا تَزُولُ عَنْهَا بِالشَّكِّ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُحْتَقِقُ قَدْ أَدْخَلَ رَأْسَ الزُّرَّاقَةِ<sup>(٧)</sup> ثُمَّ أَخْرَجَهُ، نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَدْخَلَ فِيهِ مِيلًا أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَتَقَضَّ، كَسَائِرِ الْخَارِجِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «ذَلِكَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «نَقَضَ».

(٧) الزُّرَّاقَةُ: الرَّحْمُ أَقْصَرُ مِنَ الْمَزْرَاقِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا آلَةُ لِلْحَقْنِ.

**فصل:** قال أبو الحارث: سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مفعده؟ قال: إن عليم أنه يظهر معها ندى تَوْضًا، وإن لم يعلم فلا شيء عليه. ويَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَرَادَ نَدَى يَنْفَصِلُ عنها؛ لأنه خارج من الفرج مُنْفَصِلٌ<sup>(٨)</sup>، فنَقَضَ كالحارج/ على الحصى، فأما الرطوبة اللازمة لها فلا تَنْقُضُ؛ لأنها لا تَنْفَكُ عن رطوبة، فلو نَقَضَتْ لَنَقَضَ خُرُوجُهَا على كُلِّ حالٍ، ولأنه شيء لم يَنْفَصِلْ عنها، فلم يَنْقُضْ كسائر أجزائها، وقد قالوا فيمن أخرج لِسَانَهُ وعليه بَلَلٌ، ثم أَدْخَلَهُ وابتلع ذلك البَلَلُ: «لم يَغْفِرْ»؛ لأنه لم يَثْبُتْ له حُكْمُ الْإِنْفِصَالِ. والله أعلم.

**فصل:** قد ذكرنا أَنَّ الْمَذْيَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وهو ما يَخْرُجُ زُلْجًا مُتَسَبِّبًا عند الشَّهْوَةِ، فيكون على رَأْسِ الذَّكَرِ. واختلفت الرواية في حُكْمِهِ، فروى أنه يُوجِبُ الْوُضُوءَ وَغَسَلَ الذَّكَرَ وَالْأُتَيْتَيْنِ؛ لما رَوَى أَن عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنَّ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِمَكَانِ أُتَيْتِهِ، فَأَمَرْتُ بِالْمَقْدَادِ ابْنِ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأُتَيْتَيْهِ، وَيَتَوَضَّأُ». رواه أبو داود<sup>(٩)</sup>. وفي لَفْظٍ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup>. وفي لَفْظٍ: «تَوَضَّأَ وَابْتَضَحَ فَرَجَكَ»<sup>(١١)</sup>. والأمر يقتضي الْوُجُوبَ؛ ولأنه خارج بسبب الشَّهْوَةِ، فأوجبَ غَسْلًا زَائِدًا على مُوجِبِ الْبَوْلِ كَالْمَنِيِّ، فعلى هذا يُجْزِئُهُ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ غَسْلٌ مُطْلَقٌ، فَيُوجِبُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْغَسْلِ، وقد ثَبَتَ في قوله في اللَّفْظِ الْآخَرِ: «وَابْتَضَحَ فَرَجَكَ»، وسواء غَسَلَهُ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَ

(٨) في م: «متصل».

(٩-٩) في م: «إنه لا يغفر».

(١٠) في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١، ٤٨. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٢٤/١، ١٢٦، ١٤٥.

(١١) أخرجه البخاري، في: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، من كتاب الوضوء، صحيح البخاري ٥٠/١، ٥٦. ومسلم، في: باب في المذي، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء من المذي، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١-١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/١.

(١٢) أخرجه مسلم، في: باب في المذي، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء من المذي، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١-١٧٦. والإمام أحمد في المسند ١٠٤/١.

غير مُرتَبط بالوضوء، فلم يَتَرْتَّب عليه، كغسل الجنابة<sup>(١٣)</sup>. والرواية الثانية، لا يَجِب أَكْثَرُ مِنَ الاسْتِنْجَاءِ وَالْوُضُوءِ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ؛ لَمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرَ مِنَ الْاِغْتِسَالِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١٤)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَئِنَّهُ خَارِجٌ لَا يُوجِبُ الْاِغْتِسَالُ. فَأَشْبَهَ الْوَدْيَ، وَالْأَمْرُ بِالتَّوَضُّعِ وَغَسْلِ الذِّكْرِ وَالْأُتَمِينَ مَحْمُولٌ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ. وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ». صَرِيحٌ فِي حُصُولِ الْإِجْزَاءِ بِالْوُضُوءِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

فَأَمَّا الْوَدْيُ، فَهُوَ مَاءٌ أَيْضُ تُحَيَّنْ، يُخْرَجُ بَعْدَ الْبَوْلِ كَبِيرًا. فَلَيْسَ فِيهِ وَفِي بَقِيَّةِ الْخَوَارِجِ إِلَّا الْوُضُوءُ. رَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: الْمَنِيُّ وَالْوَدْيُ وَالْمَذْيُ، أَمَّا الْمَنِيُّ فَفِيهِ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ فَفِيهِمَا إِسْبَاغُ الطَّهْرِ.

#### ٤٣ - /مسألة: قال: (وَمَخْرُوجُ الْبَوْلِ وَالْعَائِطُ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِمَا)

لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ أَنَّ الْعَائِطَ وَالْبَوْلَ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِخُرُوجِهِمَا مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِهِمَا، وَيَسْتَوِي قَلِيلُهُمَا وَكَثِيرُهُمَا، سَوَاءً كَانَ السَّبِيلَانِ مُنْسَدِّينِ أَوْ مَفْتُوحَيْنِ مِنْ فَوْقِ الْمَعْدَةِ أَوْ مِنْ تَحْتِهَا. وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ ائْتَدَّ الْمَخْرُجُ، وَانْفَتَحَ آخَرُ دُونَ الْمَعْدَةِ، لَزِمَ الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنْهُ قَوْلًا وَاحِدًا. وَإِنْ انْفَتَحَ فَوْقَ الْمَعْدَةِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ<sup>(١)</sup> الْوُضُوءَ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُهُ. وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَادُ بَاقِيًا، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنْ غَيْرِهِ، وَبَنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ<sup>(٢)</sup> لَا يَنْقُضُ. وَلَنَا عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ

(١٣) في م: «النجاسة».

(١٤) أخرجه أبو داود، في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٨/١. والتزمذي، في: باب في المذي يصيب الثوب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٧٥/١، ١٧٦.

(١) في الأصل: «ينتقض».

(٢) في الأصل: «السبيل».

مَنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ»<sup>(٣)</sup>، وقول صفوان بن عسال: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ، أَوْ سَفَرًا، أَنْ لَا تَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ.<sup>(٤)</sup> قال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح. وحقيقة الغائط: المكان المظلم، سُمِّيَ الخارج به لمجاورته إيَّاه، فإنَّ المُتَبَرِّزَ يَتَحَرَّاهُ لِحَاجَتِهِ، كما سُمِّيَ عِذْرَةً، وهى فى الحقيقة فناء الدار؛ لأنَّه كان يُطْرَحُ بِالْأَفْنِيَّةِ، فَسُمِّيَ بِهَا لِلْمُجَاوَرَةِ. وهذا من الأسماء العرفية التى صار المجاز فيها أشهر من الحقيقة، وعند الإطلاق يفهم منه المجاز، ويحمل عليه الكلام لشهرته، ولأنَّ الخارج غائطٌ وبولٌ، فنقضى، كما لو خرَّج من السبيل.

٤٤ - مسألة؛ قال: (وَرَوَّالُ الْعَقْلِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ «بَنُومٍ يَسِيرٌ» جَالِسًا أَوْ قَائِمًا)

رَوَّالُ الْعَقْلِ عَلَى ضَرَّتَيْنِ: نَوْمٍ، وَغَيْرِهِ؛ فَأَمَّا غَيْرُ النَّوْمِ، وَهُوَ الْجُنُونُ وَالْإِعْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْأَذْوِيَةِ الْمُزِيلَةِ لِلْعَقْلِ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ وَكَثِيرُهُ إِبْجَاعًا، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ؛ وَلَأنَّ هَؤُلَاءَ جِسْمُهُمْ أَبْعَدُ مِنْ جِسِّ النَّائِمِ، بِذَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَتَنَبَّهُونَ بِالِاتِّبَاهِ، فَفَى إِبْجَابِ الْوُضُوءِ عَلَى النَّائِمِ تَنْبِيْهُ عَلَى وَجُوبِهِ بِمَا هُوَ آكَدُ مِنْهُ. الضَّرْبُ الثَّانِي النَّوْمُ، وَهُوَ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فِي الْجُمْلَةِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا مَا حَكَّيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَأَبِي مَجْلَزٍ<sup>(٥)</sup> وَحُمَيْدِ الْأَعْرَجِ<sup>(٦)</sup>، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) أخرجه الترمذی، فى: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٢/١. والنسائى، فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

(١-١) فى الأصل: «النوم اليسير».

(٢) فى م: «وأبى مجاز» تحريف. وتقدم قريباً.

(٣) أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي القارى، ثقة صدوق، توفى سنة ثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب

٤٧، ٤٦/٣.

المُسَبِّب، أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ مِرَاراً مُضْطَجِعاً يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يُعِيدُ/الْوُضُوءَ. ٦٩ ر  
وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْحَدِيثُ مُشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا  
يُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ. وَلَنَا قَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ: لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبُزُولٍ وَنَوْمٍ.  
وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ  
وَكَاءُ السَّهِّ»<sup>(٤)</sup>، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٥)</sup>. وَلَأَنَّ النَّوْمَ مَظْنَّةُ  
الْحَدِيثِ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ، كَالِتَقَاءِ الْحِثَّانَيْنِ فِي وَجُوبِ الْعُسْلِ أَقِيمَ مَقَامَ الْإِثْرَالِ.

**فصل:** والنَّوْمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ: نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ  
وَكَثِيرُهُ، فِي قَوْلِ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِنَقْضِهِ بِالنَّوْمِ. الثَّانِي نَوْمُ الْقَاعِدِ، إِنْ كَانَ كَثِيراً  
نَقَضَ، رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَ يَسِيراً لَمْ يَنْقُضْ. وَهَذَا قَوْلُ حَمَّادٍ، وَالْحَكَمِ،  
وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَثُرَ، إِذَا كَانَ  
الْقَاعِدُ مُتَمَكِّناً<sup>(٦)</sup> مُفْضِياً بِمَحَلِّ الْحَدِيثِ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ، قَالَ: كَانَ  
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّوْنَ<sup>(٧)</sup>. قَالَ  
التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي لَفْظٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ  
يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تُحْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّوْنَ<sup>(٨)</sup>.  
وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، وَبِهِ يَتَخَصَّصُ عُمُومُ الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَلَأنَّهُ مُتَحَفِّظٌ  
عَنْ خُرُوجِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ، كَمَا لَوْ كَانَ نَوْمُهُ يَسِيراً. وَلَنَا عُمُومُ  
الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَإِنَّمَا خَصَّصْنَاهُمَا فِي الْيَسِيرِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانُ كَثْرَةِ

(٤) الوكاء: ماتشد به رأس القربة ونحوها. والسه: من أسماء الدبر.

(٥) أخرجه أبو داود، في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٦/١. وابن ماجه،  
في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند  
١١١/١.

(٦) في الأصل: ومتكئاً.

(٧) أخرجه مسلم، في: باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم  
٢٨٤/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٤/١.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٥/١.

ولا قِلَّةٌ، فَإِنَّ النَّائِمَ يَخْفِقُ رَأْسُهُ مِنْ يَسِيرِ النَّوْمِ، فَهُوَ يَقِينٌ فِي الْيَسِيرِ، فَيَعْمَلُ بِهِ مِنْهُ <sup>(٩)</sup>، وَمَازَادَ عَلَيْهِ فَوْ مُخْتَمَلٌ لَا يَتَرَكُ لَهُ الْعُمُومُ الْمُتَيَقِّنُ؛ وَلَأَنَّ تَقْضَ الْوُضُوءِ بِالنَّوْمِ مُعَلَّلٌ <sup>(١٠)</sup> بِإِفْضَائِهِ إِلَى الْحَدِيثِ، وَمَعَ الْكَثْرَةِ وَالْعَلَّةِ يُفْضَى إِلَيْهِ، وَلَا يُجَسُّ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْكَثِيرِ عَلَى الْيَسِيرِ، لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى الْحَدِيثِ. الثَّالِثُ مَاعِدَا هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، وَهُوَ نَوْمُ <sup>(١١)</sup> الْقَائِمِ وَالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي تَخْصِيصِهِ مِنْ عُمُومِ أَحَادِيثِ التَّقْضِ نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، لَكُنَّ الْقَاعِدُ مُتَحَفِظًا، لِاعْتِمَادِهِ بِمَحَلِّ الْحَدِيثِ إِلَى الْأَرْضِ، وَالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ يَنْفَرُجُ مَحَلُّ الْحَدِيثِ مِنْهَا. وَالثَّانِيَةُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا إِذَا كَثُرَ. ٦٩ ط

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ النَّوْمَ فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ لَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَثُرَ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَتَفَخَّخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي، فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتُ وَلَمْ أَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَفَاصِلُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٢)</sup>، وَلِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ. فَاشْتَبَهَتْ حَالُ الْجُلُوسِ. وَالظَّاهِرُ عَنْ أَحْمَدَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ، لِأَنَّهُمَا يَشْتَبِهَانِ فِي الْإِنْخِفَاضِ وَاجْتِمَاعِ الْمَخْرَجِ، وَرُبَّمَا كَانَ الْقَائِمُ أَبْعَدَ مِنَ الْحَدِيثِ لَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الِاسْتِثْقَالِ فِي النَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَثْقَلَ لَسَقَطَ. وَالظَّاهِرُ عَنْهُ فِي السَّاجِدِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْطَجِعِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرُجُ مَحَلُّ الْحَدِيثِ، وَيَعْتَمِدُ بِأَعْضَائِهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَيَتَهَيَّأُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ، فَاشْتَبَهَ الْمُضْطَجِعُ. وَالحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرُوهُ <sup>(١٣)</sup> مُنْكَرٌ. قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يُثَبِّتُ، وَهُوَ

(٩) سقط من: م.

(١٠) في م: «يعلل».

(١١) سقط من: م.

(١٢) في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤/٦١. وأخرجه أيضا الترمذی، في: باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١٠٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٦/١.

(١٣) في الأصل: «ذكرناه».



مُرْسَلٌ يَرْوِيهِ قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ. قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، لَيْسَ هَذَا مِنْهَا.

**فصل:** واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَاعِدِ الْمُسْتَبِيدِ وَالْمُحْتَبَى. فَعَنَى: لَا يَنْقُضُ يُسِيرُهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قِيلَ لَهُ: الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ؟ قَالَ: إِذَا طَالَ. قِيلَ: فَالْمُحْتَبَى؟ قَالَ يَتَوَضَّأُ<sup>(١٤)</sup>. قِيلَ: فَالْمُتَكَبِّرُ؟ قَالَ. الْإِتْكَاءُ شَدِيدٌ، وَالْمُتَسَانِدُ كَأَنَّهُ أَشَدُّ. يَعْنِي مِنَ الْإِخْتِيَاءِ. وَرَأَى مِنْهَا كُلَّهَا الْوُضُوءَ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ. يَعْنِي قَلِيلًا. وَعَنَى: يَنْقُضُ. يَعْنِي بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ كَالْمُضْطَجِعِ. وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ مُعْتَمِدًا بِمَحَلِّ الْحَدَثِ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ لَا يَنْقُضَ مِنْهُ إِلَّا الْكَثِيرُ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ انْتِفَاءِ النِّقْضِ فِي الْقَاعِدِ لَا تَفْرِيقَ فِيهِ، فَيُسَوَّى بَيْنَ أَحْوَالِهِ.

**فصل:** واخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النَّوْمِ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ فَقَالَ الْقَاضِي: لَيْسَ لِلْقَلِيلِ حَدٌّ يَرْجَعُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. وَقِيلَ: حَدُّ الْكَثِيرِ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ النَّائِمُ عَنْ هَيْئَتِهِ، مِثْلُ أَنْ يَسْقُطَ عَلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهَا أَنْ يَرَى حُلْمًا. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يُعْلَمُ<sup>(١٥)</sup> بِتَوْقِيفٍ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا، فَمَتَى وَجَدْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثَرَةِ، مِثْلُ سُقُوطِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِهِ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ. وَإِنْ شَكَّ فِي كَثَرَتِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَيَقِّنَةٌ، فَلَا تَزُولُ بِالشُّكِّ.

**فصل:** وَمَنْ لَمْ يُغْلَبْ عَلَى عَقْلِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ الْعَلَبَةَ/ عَلَى الْعَقْلِ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾<sup>(١٦)</sup>. السُّنَّةُ: ابْتِدَاءُ التَّعَاسِي فِي الرَّأْسِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَلْبِ صَارَ نَوْمًا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١٧)</sup>:

(١٤) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَتَوَضَّأُ». وَهُوَ يَعَارِضُ قَوْلَهُ الْآخِي: «وَرَأَى مِنْهَا كُلَّهَا الْوُضُوءَ».

(١٥) فِي م: «يَعْرِفُ».

(١٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٥٥.

(١٧) الْبَيْتُ لَعَدَى بْنِ الرَّقَاعِ، وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ (شَاكِر) ٢٥٥/٥. وَانْظُرْ لِتَحْرِيجِهِ وَشَرْحِهِ حَاشِيَتِهِ.

وَسَنَانُ أَقْصَدَةِ النَّعَاسِ فَرَّقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ  
وَلَأَنَّ النَّاقِضَ زَوَالَ الْعَقْلِ، وَمَتَى كَانَ الْعَقْلُ ثَابِتًا وَجِسَهُ غَيْرُ زَائِلٍ، مِثْلُ مَنْ  
يَسْمَعُ مَا يُقَالُ عِنْدَهُ وَيَفْهَمُهُ، فَلَمْ يُوجَدْ سَبَبُ النَّقْضِ فِي حَقِّهِ. وَإِنْ شَكَّ هَلْ نَامَ  
أَمْ لَا، أَوْ خَطَرَ بِيَالِهِ شَيْءٌ لَا يَدْرِي أَرَوْيَا أَوْ حَدِيثُ نَفْسٍ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ.

#### ٤٥ - مسألة؛ قال: (وَالْإِزْتِدَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ)

وجملة ذلك أَنَّ الرُّدَّةَ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتَبْطُلُ التَّيْمُمُ. وهذا قول الأوزاعي،  
وأبي ثورٍ. وهى الإِثْنَانُ بما يَخْرُجُ به عن الإسلام؛ إمَّا نُطْقًا، أَوْ اعْتِقَادًا، أَوْ شَكًّا  
يَنْقُلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَمَتَى عَاوَدَ إِسْلَامَهُ، وَرَجَعَ إِلَى دِينِ الْحَقِّ، فَلَيْسَ لَهُ الصَّلَاةُ  
حَتَّى يَتَوَضَّأَ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَضِّعًا قَبْلَ رُدَّتِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا  
يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِذَلِكَ. وَلِلشَّافِعِيِّ فِي بَطْلَانِ التَّيْمُمِ بِهِ قَوْلَانِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:  
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
فشَرَطَ الْمَوْتَ، وَلَأَنَّهَا طَهَارَةٌ، فَلَا تَبْطُلُ بِالرُّدَّةِ، كَالْعُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ. وَلَنَا: قَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتْ لَيْحِطُنَّ عَمَلَكْ﴾<sup>(٢)</sup>. وَالطَّهَارَةُ عَمَلٌ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ حُكْمًا  
تَبْطُلُ بِمُبْطِلَاتِهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَحْبِطَ بِالشَّرِكِ، وَلَأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ،  
فَأَفْسَدَهَا الشَّرِكُ، كَالصَّلَاةِ وَالتَّيْمُمِ، وَلَأَنَّ الرُّدَّةَ حَدَثٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ:  
الْحَدَثُ حَدَثَانِ؛ حَدَثُ اللَّسَانِ، وَحَدَثُ الْفَرْجِ، وَأَشَدُّهُمَا حَدَثُ اللَّسَانِ. وَإِذَا  
أُحْدِثَ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ بغيرِ وَضُوءٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدٍ كَمَ  
إِذَا أُحْدِثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَمَا ذَكَرُوهُ تَمَسُّكٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ،

(١) سورة البقرة ٢١٧.

(٢) سورة الزمر ٦٥.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب لا تقبل صلاة بغير طهور، من كتاب الوضوء، وفي: باب في الصلاة، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ٤٦/١، ٢٩/٩. ومسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١. وأبو داود، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٤/١. والترمذى، في: باب في الوضوء من الريح، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٨/٢، ٣١٨.

وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ الْمَوْتَ لِجَمِيعِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ حُبُوطُ الْعَمَلِ وَالْحُلُودُ فِي النَّارِ، وَأَمَّا غُسْلُ الْجَنَائِزِ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِبْطَالُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِسَبَبِ جَدِيدِ يَوْجِبُهُ، وَهَذَا يَجِبُ الْغُسْلُ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ الْغُسْلَ.

**فصل:** لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ مَاعِدَا الرُّدَّةِ مِنَ الْكَلَامِ؛ مِنَ الْكَذِبِ، وَالْغِيْبَةِ، وَالرَّفْثِ/ وَالْقَذْفِ، وَغَيْرِهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ مَنْ نَحْفَظُ ٧٠ ط قَوْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْقَذْفَ، وَقَوْلَ الزُّورِ، وَالْكَذِبَ، وَالْغِيْبَةَ، لَا تُوجِبُ طَهَارَةً، وَلَا تَنْقُضُ وُضُوءًا، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوَائِلِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْوُضُوءِ مِنَ الْكَلَامِ الْخَبِيثِ، وَذَلِكَ اسْتِحْبَابٌ عِنْدَنَا مِنْ أَمْرِهِ، وَلَا نَعْلَمُ حُجَّةً تُوجِبُ وُضُوءًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى» (٤) فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٥). وَلَمْ يَأْمُرْ فِي ذَلِكَ بِوُضُوءٍ.

**فصل:** وَلَيْسَ فِي الْفَهْقَةِ وَضُوءٌ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُزْرَةَ، وَعَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنَ الْفَهْقَةِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَالنَّحْعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو الْعَالِيَةِ (٦)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَجَاءَ ضَرِيرٌ فَتَرَدَّى فِي بَيْتِهِ، فَضَحِكَ طَوَائِفُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِينَ ضَحَكُوا أَنْ يُعِيدُوا

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) أخرجه البخاري، في: باب ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾. في تفسير سورة والنجم، من كتاب التفسير، وفي: باب من لم ير إكفار من كفر أخاه متأولا أو جاهلا، من كتاب الأدب، وفي: باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله، من كتاب الاستئذان، وفي: باب لا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ، من كتاب الأيمان. صحيح البخاري ١٧٦/٦، ٣٢٢/٨، ٨٢، ١٦٥. ومسلم، في: باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، من كتاب الأيمان. صحيح مسلم ١٢٦٧/٣، ١٢٦٨. وأبو داود، في: باب الحلف بالأنداد، من كتاب الأيمان. سنن أبي داود ١٩٨/٢، ١٩٩. والترمذي، في: باب حدثنا إسحاق بن منصور، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢٩/٧، ٣٠. والنسائي، في: باب الحلف باللات، من كتاب الأيمان. المجتبى ٧/٧، ٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٩/٢. وانظر: جمع الجوامع ٧٧٣/١.

(٦) تقدم التعريف به في صفحة ١٤٩.

الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ<sup>(٧)</sup>. وَرَوَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ بِأَسَانِيدٍ ضِعَافٍ<sup>(٨)</sup>، وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ، كَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ. وَلَنَا: أَنَّهُ مَعْنَى لَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَبْطُلْ دَاخِلَهَا كَالْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ وَلَا يُفْضَى إِلَيْهِ. فَأَشْبَهَ سَائِرَ مَا لَا يَبْطُلُ، وَلَئِنْ الْوُجُوبُ مِنَ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَصِحَّ<sup>(٩)</sup> عَنِ الشَّارِعِ فِي هَذَا إِيْجَابُ الْوُضُوءِ<sup>(١٠)</sup>، وَلَا فِي شَيْءٍ يُقَاسُ هَذَا عَلَيْهِ، وَمَا رَوَوْهُ مُرْسَلٌ لَا يَثْبُتُ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَأْخُذُوا بِمَرَاسِيلِ الْحَسَنِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، فَإِنَّهُمَا لَا يُتَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا. وَالْمُخَالَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَرُدُّ الْأَخْبَارَ الصَّحِيحَةَ لِمُخَالَفَتِهَا الْأَصُولَ<sup>(١١)</sup>، فَكَيْفَ<sup>(١٢)</sup> يُخَالَفُهَا هَهُنَا بِهَذَا الْخَبَرِ الضَّعِيفِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ!

#### ٤٦ - مسألة: قال: (وَمَسُّ الْفَرْجِ)

الْفَرْجُ: اسْمٌ لِمَخْرَجِ الْحَدِيثِ، وَيَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالذَّبْرَ وَقَبْلَ الْمَرَأَةِ، وَفِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ؛ فَتَذَكُّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُفْصَّلًا: وَتَبْدَأُ بِالْكَلَامِ فِي مَسِّ الذَّكَرِ، فَإِنَّهُ آكُذُّهَا. فَعَنْ أَحَدٍ فِيهِ رِوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُثْمَانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ، وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ<sup>(١)</sup>، وَعُرْوَةُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ<sup>(٢)</sup>، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ رَوَى أَيْضًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ

(٧) أخرجه الدارقطني، في: باب أحاديث الفقهة في الصلاة وعللها، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٦٢/١ - ١٦٤.

(٨) انظر: نصب الراية ٤٧/١ - ٥٤.

(٩) في م: «ينص».

(١٠) في م: «للوّضوء».

(١١) في م: «أصوله».

(١٢) في الأصل زيادة: «يرد».

(١) أبو سعيد أبان بن عثمان بن عفان الأموي التابعي، ثقة، من فقهاء المدينة، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك. وكانت وفاة يزيد سنة خمس ومائة. تهذيب التهذيب ٩٧/١.

(٢) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة رضى الله عنها، ثقة، مأمون، فاضل، عابد، توفي سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٢٨/٤ - ٢٣٠.

سيرين/، وأبي العالية. والرواية الثانية، لا وضوء فيه. روى ذلك عن علي، وعمار، وابن مسعود، وحذيفة<sup>(٣)</sup>، وعمران بن حصين<sup>(٤)</sup>، وأبي الدرداء<sup>(٥)</sup>، وبه قال ربيعة، والثوري، وابن المنذر، وأصحاب الرأي؛ لما روى قيس بن طلق، عن أبيه، قال: قدمنا على نبي الله ﷺ فجاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: «وهل هو إلا بضعة منك، أو مضعة منك!». رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، ولأنه عضو منه، فكان كسائرهم، ووجه الرواية الأولى ما روت بسرة بنت صفوان، أن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ»<sup>(٧)</sup>. وعن جابر مثل ذلك، وعن أم حبيبة، وأبي أيوب قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «من مس فرجه فليتوضأ». وفي الباب عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه<sup>(٨)</sup>. وقال أحمد: حديث بسرة وحديث أم

(٣) أبو عبد الله حذيفة بن إيمان (حسل) بن جابر العبسي الصحابي، من أعيان المهاجرين، وكان النبي ﷺ قد أسر إليه أسماء المناقذين، فسمى صاحب السر، توفي بعد عثمان بن عفان رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢ - ٣٦٩.

(٤) أبو نعيم عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي الصحابي، وكان ممن اعتزل الفتنة، ولم يحارب مع علي رضي الله عنه، توفي سنة الثنتين وخمسين. سير أعلام النبلاء ٥٠٨/٢ - ٥١٢.

(٥) أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، حاكم الأمة، وسيد القراء بدمشق، توفي سنة الثنتين وثلاثين. سير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢ - ٣٥٣.

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٤/١. والترمذي، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١١٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٣/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٢/٤، ٢٣.

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والترمذي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١١٤/١. والنسائي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة، وفي الباب نفسه من كتاب الغسل، المجتبى ٨٤/١، ١٧٧. وابن ماجه، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والدارمي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٤/١. والإمام مالك، في: باب

الوضوء من مس الفرج، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٦/٦، ٤٠٧.

(٨) في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٢/١. قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو. عارضة الأخوذى ١١٤/١.

حبيبة صحيحان. وقال الترميذي: حديث بُسْرَة حسن صحيح. وقال البخاري: أصح شيء في هذا الباب حديث بُسْرَة. وقال أبو زُرْعَة: حديث أم حبيبة أيضا صحيح، وقد روى عن<sup>(٩)</sup> بضعة عشر من الصحابة. فأما خبر قيس، فقال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم: قيس ممن<sup>(١٠)</sup> لا تقوم بروايته حجة. ثم إن حديثنا متأخر؛ لأن أبا هريرة قد زواه، وهو متأخر الإسلام، صحب النبي ﷺ أربع سنين، وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ وهم<sup>(١١)</sup> يؤسسون المسجد أول زمن الهجرة، فيكون حديثنا ناسخا له. وقياس الذكر على سائر البدن لا يستقيم؛ لأنه تتعلق به أحكام تنفرد بها؛ من وجوب الغسل بإيلاجه والحذ والمهر، وغير ذلك.

**فصل:** فعلى رواية النقضي لا فرق بين العامد وغيره. وبه قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو أيوب، وأبو خيثمة<sup>(١٢)</sup>؛ لعموم الخبر. وعن أحمد: لا يتنقض الوضوء إلا بمسه قاصداً مسه. قال أحمد بن الحسين: قيل لأحمد: الوضوء من مس الذكر؟ فقال: هكذا - وقبض على يده - يعني إذا قبض عليه. وهذا قول مكحول، وطائوس، وسعيد بن جبير، وحُميد الطويل<sup>(١٣)</sup>، قالوا: إن مسه يُريد وضوءاً، وإلا فلا شيء عليه؛ لأنه لمس، فلا يتنقض الوضوء من غير قصد كتمس النساء.

**فصل:** ولا فرق بين بطن الكف وظهره. وهذا قول عطاء، والأوزاعي، وقال مالك، والليث، والشافعي، وإسحاق: لا يتنقض مسه إلا بباطن كفّه؛ لأن ظاهر الكف ليس بآلة للمس، فأشبهه ماله مسه بفخذه. واحتج أحمد بحديث النبي

٧١ ظ

(٩) في م: «عنه».

(١٠) في م: «مما».

(١١) في الأصل: «وهو».

(١٢) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن خديج الجعفي الكوفي، كان حافظاً متقناً، توفي سنة الثنتين وقيل ثلاث وسبعين ومائة. تهذيب التهذيب ٣/٣٥١-٣٥٣.

(١٣) أبو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي، مولا هم، بصرى ثقة، توفي سنة الثنتين وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ٣/٣٨-٤٠.

ﷺ: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ فَلْيَتَوَضَّأْ». وفي لَفْظٍ «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ إِلَى ذَكَرِهِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ». رواه الشَّافِعِيُّ في مُسْنَدِهِ<sup>(١٤)</sup> وظَاهِرُ كَفِّهِ مِنْ يَدِهِ، وَالْإِفْضَاءُ: اللَّمَسُ<sup>(١٥)</sup> مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَلِأَنَّهُ جَزْءٌ مِنْ يَدِهِ تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْمُعَلَّقَةُ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدِ، فَأَشْبَهَ بِاطْنِ الْكَفِّ.

**فصل:** وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ. وعن أحمد أنه يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَدِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالْأُوزَاعِيُّ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُعَلَّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدِ فِي الشَّرْعِ لَا يَتَجَاوَزُ الْكُوعَ، بِدَلِيلِ قَطْعِ السَّارِقِ، وَغَسْلِ الْيَدِ مِنْ ثَوَمِ اللَّيْلِ، وَالْمَسْجِ فِي التَّيَمُّمِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّهُ قَيْدُهُ بِالْمَرَاقِفِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِآلَةٍ لِلْمَسِّ، أَشْبَهَ الْعَضْدَ، وَكَوْنُهُ مِنْ يَدِهِ يَنْطَلِقُ بِالْعَضْدِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

**فصل:** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَكَرِهِ وَذَكَرِ غَيْرِهِ. وقال داود: لَا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَرِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَالْأَخْبَارُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي ذَكَرِ نَفْسِهِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ. وَلَنَا، أَنَّ مَسَّ ذَكَرِ غَيْرِهِ مَعْصِيَةٌ، وَأَدْعَى إِلَى الشَّهْوَةِ، وَخُرُوجُ الْخَارِجِ، وَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ تَدْعُو إِلَى مَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ، فَإِذَا اتَّقَضَ بِمَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ فَبِمَسِّ ذَكَرِ غَيْرِهِ أَوَّلَى، وَهَذَا تَثْبِيهٌ يُقَدِّمُ عَلَى الدَّلِيلِ، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ خَيْرٍ بُسْرَةً: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

**فصل:** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَكَرِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. وبه قال عَطَاءٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وعن الزُّهْرِيِّ، وَالْأُوزَاعِيُّ: لَا وَضُوءَ عَلَى مَنْ مَسَّ ذَكَرَ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مَسُّهُ، وَالتَّنَظُّرُ إِلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَبِلَ زُبَيْبَةَ<sup>(١٦)</sup> الْحَسَنَ، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَّ زُبَيْبَةَ الْحَسَنِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَلَنَا غُمُومُ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ

(١٤) انظر: مسند الإمام الشافعي، بحاشية الأم ١٢/٦، وترتيب مسند الإمام الشافعي للسندی ٣٥/١. وليس فيهما: «فقد وجب عليه الوضوء، وفيهما: «فليتوضأ». والأول في مجمع الزوائد ٢٤٥/١.

(١٥) في الأصل: «المس».

(١٦) تصغير الزب، وهو الذكر بلغة أهل اليمن، وتدخله الهاء بعد التصغير. ولم نجد هذا الحديث فيما بين أيدينا.

فَلْيَتَوَضَّأْ، ولأنه ذَكَرَ آدَمِيَّ مُتَّصِلَ بِهِ، أَشْبَهَ الْكَبِيرَ، والخبر ليس بثابت. <sup>(١٧)</sup> ثم إن تَقْضَى اللَّمْسُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْقُبْلَةِ نَاقِضَةً <sup>(١٨)</sup>، ثم ليس فيه أنه صَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ فِي مَجْلِسِهِ، وَجَوَّازُ اللَّمْسِ وَالنَّظَرِ يَطْلُلُ بِذِكْرِ نَفْسِهِ.

**فصل:** وَفَرَجُ الْمَيْتِ كَفَرَجِ الْحَيِّ لِبَقَاءِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ، لِاتِّصَالِهِ بِجُمْلَةِ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ/ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَفِي الذِّكْرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِبَقَاءِ اسْمِ الذِّكْرِ. وَالْآخَرُ لَا يَنْقُضُ؛ لَذَهَابِ الْحُرْمَةِ، وَعَدَمِ الشَّهْوَةِ بِمَسِّهِ، فَأَشْبَهَ ثِيْلَ الْجَمَلِ <sup>(١٩)</sup>. وَلَوْ مَسَّ الْقُلْفَةَ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ قَبْلَ قَطْعِهَا، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِلْدَةِ الذِّكْرِ. وَإِنْ مَسَّهَا بَعْدَ الْقَطْعِ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ؛ لِرَوَالِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ.

**فصل:** فَأَمَّا مَسُّ حَلَقَةِ الدُّبُرِ، فَعَنْهُ رَوَاتَانِ أَيْضًا: إِحْدَاهُمَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ. قَالَ الْحَلَّالُ: الْعَمَلُ وَالْأَشْيَعُ فِي قَوْلِهِ وَحُجَّتِهِ، أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الدُّبُرِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْحَدِيثِ «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَذَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ مَسَّهُ، وَلَا يُقْضَى إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ. وَالثَّانِيَةُ، يَنْقُضُ. نَقَلَهَا أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ فَرَجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَلأنه أَحَدُ الْفَرَجَيْنِ، أَشْبَهَ الذِّكْرَ.

**فصل:** وَفِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا أَيْضًا رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ فَرَجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرَجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ» <sup>(٢٠)</sup>. وَلأنها آدَمِيَّةٌ مَسَّ فَرَجَهُ، فَانْتَقَضَ وَضُوءُهُ كَالرَّجُلِ. وَالْآخَرَى، لَا يَنْقُضُ. قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قِيلَ لِأَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ: فَالْجَارِيَةُ إِذَا مَسَّتْ فَرَجَهَا أَعْلَيْهَا وَضُوءٌ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا بَشْيَءٍ.

(١٧-١٨) سقط من: الأصل.

(١٨) ثيل الجمل، بالفتح والكسر: وعاء قضيبه، أو القضيب نفسه.

(١٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٢/٢.



قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَوَضَّأْ». فَتَبَسَّمَ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثُ الزُّبَيْدِيِّ<sup>(٢٠)</sup>، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ<sup>(٢١)</sup> بِذَلِكَ. وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَشْهُورَ فِي مَسِّ الذَّكَرِ، وَلَيْسَ مَسُّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا فِي مَعْنَاهُ؛ لَكَوْنِهِ لَا يَدْعُو إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ، فَلَمْ يَنْقُضْ.

**فصل:** فَأَمَّا لَمَسُّ فَرْجِ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّمَسُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ اللَّمَسُ مِنْهُ فَلَمَسَ أَحَدُ فَرْجَيْهِ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَلْمُوسُ خِلْفَةً زَائِدَةً. وَإِنْ لَمَسَهُمَا جَمِيعًا، وَقُلْنَا: لَا يَنْقُضُ وَضُوءُ الْمَرْأَةِ مَسَّ فَرْجِهَا. لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهُ<sup>(٢٢)</sup>؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةٌ مَسَّتْ فَرْجَهَا، أَوْ خِلْفَةً زَائِدَةً. وَإِنْ قُلْنَا: يَنْقُضُ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَرْجًا. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ رَجُلًا، فَمَسَّ الذَّكَرَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهُ. وَإِنْ مَسَّهُ لِشَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ مَسَّهُ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَقَدْ مَسَّهَا/ لِشَهْوَةٍ. وَإِنْ مَسَّ قَبْلَ الْمَرْأَةِ لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ خِلْفَةً زَائِدَةً مِنْ رَجُلٍ. وَإِنْ مَسَّهَا جَمِيعًا لِشَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الذَّكَرِ. وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَسَّ ذَكَرٍ رَجُلٍ أَوْ فَرْجِ امْرَأَةٍ. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ امْرَأَةً، فَلَمَسَتْ أَحَدَهُمَا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهَا. وَإِنْ لَمَسَتْ الذَّكَرَ لِشَهْوَةٍ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهَا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ خِلْفَةً زَائِدَةً مِنْ امْرَأَةٍ. فَإِنْ مَسَّتْ فَرْجَ الْمَرْأَةِ لِشَهْوَةٍ، انْتَبَنَى عَلَى مَسِّ الْمَرْأَةِ الرَّجُلَ لِشَهْوَةٍ؛ فَإِنْ قُلْنَا: يَنْقُضُ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهَا هُنَا لِدَلَالَةِ ذَلِكَ. وَإِلَّا لَمْ يَنْقُضْ. وَإِنْ مَسَّهَا جَمِيعًا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَقُلْنَا: إِنْ مَسَّ فَرْجَ الْمَرْأَةِ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهَا هُنَا، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ خُنْثَى مُشْكِلاً لَمْ يَنْقُضْ

(٢٠) يعنى أبا الغضيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي القاضي، ثقة، توفي سنة ست أو سبع وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ٥٠٢/٩، ٥٠٣.

(٢١) في م: «إسناده». وتقدم توثيقه، ولعل الإمام أحمد أراد حديثه هذا نفسه.

(٢٢) في م: «وضوؤها».

وُضُوؤُهُ، إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ فِي اللَّمْسِ. وَلَوْ مَسَّ أَحَدُ الْخُنْثَيْنِ ذَكَرَ الْآخَرِ، وَمَسَّ الْآخَرُ فَرْجَهُ، وَكَانَ (٢٣) اللَّمْسُ مِنْهُمَا لَشَهْوَةً (٢٤)، فَلَا وَضُوءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ يَقِينُ الطَّهَّارَةَ بَاقٍ فِي حَقِّهِ، وَالْحَدِيثُ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَجَمُّعاً أَمْرًا ثَنِيًّا، فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ لَامِسِ الذَّكَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلَيْنِ، فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ لَامِسِ الْفَرْجِ. وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرَ الْآخَرِ، احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا ثَنِيًّا، وَقَدْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خِلْفَةً زَائِدَةً مِنَ الْآخَرِ. وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُبْلَ الْآخَرِ، احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلَيْنِ.

**فصل:** وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ مَاعِدَا الْفَرْجَيْنِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ، كَالرَّفْعِ (٢٥) وَالْأُكْتَيْنِ (٢٦) وَالْإِنْبِطِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ (٢٧) قَالَ: مَنْ مَسَّ أُنْثْيَاهُ فَلْيَتَوَضَّأْ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: مَنْ مَسَّ مَا بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ فَلْيَتَوَضَّأْ. وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِي هَذَا، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِيهِ، وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَرَدَتِ السُّنَّةُ فِي اللَّامِسِ.

وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ فَرْجِ بَهِيمَةٍ. وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: عَلَيْهِ الْوُضُوءُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: مَنْ مَسَّ قُنْبَ (٢٨) حِمَارٍ، عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَمَنْ مَسَّ ثِيْلَ جَمَلٍ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَمَا قُلْنَا قَوْلَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى النَّقْضِ بِهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِهِ. /

٧٣

(٢٣) فِي م سَقَطَتْ وَاوِ الْعَطْفُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢٤) فِي م زِيَادَةٌ: هَؤُلَاءِ لغيرها.

(٢٥) الرِّفْعُ، بِالْفَتْحِ وَيَضُمُّ: وَسَخِ الطَّغْرِ وَوَسَخِ الْمَغَابِنِ وَأَصْلُ الْفَخْدِ.

(٢٦) الْأُنْثَيَانِ: الْحَصِيَّتَانِ.

(٢٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢٨) الْقَنْبُ، بِالضَّمِّ: جِرَابُ قَضِيبِ الدَّابَّةِ أَوْ ذِي الْحَافِرِ.

٤٧ - مسألة؛ قال: (والْقَيْءُ الْفَاحِشُ، وَالدَّمُ الْفَاحِشُ، وَالدُّودُ الْفَاحِشُ يُخْرَجُ مِنَ الْجُرُوحِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْبَدَنِ غَيْرَ السَّبِيلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: طَاهِراً، وَنَجِساً؛ فَالطَّاهِرُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى حَالٍ مَا، وَالنَّجِسُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فِي الْجُمْلَةِ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ، وَعَطَاءَ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَكَانَ مَالِكٌ، وَرَبِيعَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ، لَا يُوجِبُونَ مِنْهُ وَضُوءاً، وَقَالَ مَكْحُولٌ: لَا وَضُوءَ إِلَّا فِيمَا خَرَجَ مِنْ قُبُلٍ أَوْ ذُبُرٍ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ غَيْرِ الْمَخْرَجِ، مَعَ بَقَاءِ الْمَخْرَجِ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ نَقْضُ الطَّهَارَةِ، كَالْبَصَاقِ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهُ عَلَى مَحَلِّ النَّصِّ، وَهُوَ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، لَكُونَ الْحُكْمُ فِيهِ غَيْرَ مُعْلَّلٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَطَاهِرِهِ وَنَجِسِهِ؛ وَهَهُنَا بِخِلَافِهِ، فَامْتَنَعَ الْقِيَاسُ. وَلَنَا مَارَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ<sup>(١)</sup> فُلَيْتَوْضَأُ، فَلَقِيَتْ ثُوبَانُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقٍ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ<sup>(٢)</sup> ثُوبَانُ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءاً. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>(٤)</sup>. قِيلَ لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ ثُوبَانِ ثَبَتَ عِنْدَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَلَسَ<sup>(٥)</sup> أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ». قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>. وَأَيْضاً فَإِنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفاً فِي عَصَرِهِمْ،

(١-٢) سقط من: الأصل. ومكانه فيه: «وأفطر».

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء من القيء والرعاف، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٦/١.

(٣) عارضة الأحوذى ١٢٧/١.

(٤) قلَس: خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم.

(٥) أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ١/٣٨٥، ٣٨٦. ولفظه: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسَ أَوْ مَذَى، فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لْيَتَنَزَّهْ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ».

فَيَكُونُ إِجْمَاعاً، وَلأنَّهُ خَارِجٌ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطَهِيرِ، فَتَقْضَى الوُضُوءُ كَالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِمَا إِذَا انْتَفَحَ مَخْرَجٌ دُونَ الْمَعْدَةِ.

**فصل:** وَإِنَّمَا يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بِالْكَثِيرِ مِنْ ذَلِكَ دُونَ الْيَسِيرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّ الْيَسِيرَ يَنْقُضُ. وَلَا نَعْرِفُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْحَلَالُ فِي «جَامِعِهِ» إِلَّا فِي الْقُلُوبِ، وَاطَّرَحَهَا. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَنْقُضُ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الدِّمِّ: إِذَا كَانَ فَاجِشاً فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَابْنُ أَبِي أَوْفَى <sup>(٧)</sup> بَرَّقَ دَمًا ثَمَ قَامَ فَصَلَّى. وَابْنُ عَصْرٍ عَصَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ دَمٌ، وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ كَانَ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَنْفِهِ، وَابْنُ عَصْرٍ بَثْرَةً، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى عَصَرَ دُمًّا، وَابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا كَانَ فَاجِشاً، وَجَابِرٌ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي أَنْفِهِ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ الْعَشْرَةَ فِي أَنْفِهِ، وَأَخْرَجَهَا مُتَلَطِّخَةً بِالْدَّمِ. يَغْنَى <sup>(٨)</sup>: وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

٧٣ ظ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا سَالَ الدِّمُّ، فَفِيهِ الوُضُوءُ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى رَأْسِ الْخُرْجِ، لَمْ يَجِبْ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ» <sup>(٩)</sup>. وَلَنَا، مَا رَوَيْنَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا. وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١٠)</sup>، بِإِسْنَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الوُضُوءُ مِنَ الْقَطْرَةِ وَالْقَطْرَتَيْنِ» <sup>(١١)</sup>. وَحَدِيثُهُمْ لَا تُعْرَفُ صِحَّتُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَقَدْ تَرَكُوا الْعَمَلَ بِهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا كَانَ دُونَ مِلءِ الْفَمِ، لَمْ يَجِبِ الوُضُوءُ مِنْهُ.

(٦) أَبُو معاوية عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد الأسلمي الصحابي، شهد بيعة الرضوان، وهو آخر من بقى بالكوفة من الصحابة، توفي سنة ست وثمانين. أسد الغابة ١٨٣/٣.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) أخرج نحوه ابن ماجه، في: باب ماجاء في البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة وسنها ٣٨٦/١. والدارقطني، في: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٥٣/١ - ١٥٦. وانظر: نصب الرأية ٣٨/١.

(٩) في: باب في الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٥٧/١.

(١٠) لفظه عند الدارقطني: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دما سائلا»..

**فصل:** وظاهر مذهب أحمد أن الكثير الذي ينقض الوضوء لا حد له أكثر من أنه يكون فاحشاً. وقيل: يأبأ عبيد الله، ما قدر الفاحش؟ قال: ما فحش في قلبك. <sup>(١١)</sup> وقيل له: مثل أى شيء يكون الفاحش؟ [قال] <sup>(١٢)</sup> قال ابن عباس: ما فحش في قلبك <sup>(١٣)</sup>. وقد نقل عنه أنه سئل: كم الكثير؟ فقال: شبر في شبر. وفي موضع قال: قدر الكف فاحش. وفي موضع قال: الذي يوجب الوضوء من ذلك إذا كان مقدار ما يرفع الإنسان بأصابعه الخمس من القيح والصديد والقيء، فلا بأس به. ف قيل له: إن كان مقدار عشرة أصابع؟ فرآه كثيراً. قال الحلال: والذي استقر عليه <sup>(١٤)</sup> قوله في الفاحش، أنه على قدر ما يستفحشه كل إنسان في نفسه. قال ابن عقييل: إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس، لا المتبدلين، ولا المؤمنين، كما رجعنا في يسير اللقطة الذي لا يجب تعريضه إلى ما لا تتبعه نفوس أوساط الناس. ونص أحمد في هذا كما حكيناه، وذهب إلى قول ابن عباس، رضي الله عنه.

**فصل:** والقيح والصديد كالدم فيما ذكرناه، وأسهل وأخف منه حكماً عند أبي عبيد الله؛ لوقوع الاختلاف فيه، فإنه روى عن ابن عمر، والحسن، أنهم لم يروا القيح والصديد كالدم. وقال أبو مجلز في الصديد: لا شيء، إنما ذكر الله الدم المسفوح. وقال الأوزاعي في قرحة سال منها كغسالة اللحم: لا وضوء فيه. وقال إسحاق: كل ماسوى الدم لا يوجب وضوءاً. وقال مجاهد، وعطاء، وعروة، والشعبي، والزهرى، وقتادة، والحكم، والليث: القيح بمنزلة الدم. فلذلك خف حكمه عنده <sup>(١٥)</sup>، واختياره مع ذلك إلحاقه بالدم، وإثبات مثل حكمه فيه، <sup>٧٤ ر</sup> ولكن الذي يفحش منه يكون <sup>(١٦)</sup> أكثر من الذي يفحش من الدم.

(١١-١٢) سقط من الأصل، وتقدم بعضه، وبعضه ما يأتي في آخر الفصل.

(١٢) تكلمة يتم بها السياق.

(١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) أى عند أبي عبد الله.

(١٥) سقط من: الأصل.

**فصل:** والْقَلَسُ كَالْدَمِ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مِنْهُ مَا فَحَشَ. قَالَ الْخَلَّالُ: الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاحِشًا أَعَادَ الْوُضُوءَ مِنْهُ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْهُ فِيهِ الْوُضُوءُ إِذَا مَلَأَ الْفَمَ. وَقِيلَ عَنْهُ: إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ الْفَمِ لَا يَقَوِّضُ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الدُّودِ الْخَارِجِ مِنَ الْجَسَدِ، إِذَا كَانَ كَثِيرًا نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، لَمْ يَنْقُضْ، وَالْكَثِيرُ مَا فَحَشَ فِي النَّفْسِ.

**فصل:** فَأَمَّا الْجُشَاءُ فَلَا وَضُوءَ فِيهِ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، قَالَ مُهَنَّأٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ الرِّيحُ مِثْلَ الْجُشَاءِ الْكَثِيرِ؟ قَالَ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ الشَّاعَاةُ لَا وَضُوءَ فِيهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الرَّأْسِ أَوِ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ، أَشْبَهَتْ الْبُصَاقَ.

#### ٤٨ - مسألة؛ قال: (وَأَكُلَ لَحْمَ الْجَزُورِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَكْلَ لَحْمِ الْإِبِلِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَبِيئًا وَمَطْبُوحًا، عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا. وَبِهَذَا قَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ<sup>(١)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو حَنِيْفَةَ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ الْمُنْذِرِ،<sup>(٤)</sup> وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَهَبَ إِلَى هَذَا عَامَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ لَا مِمَّا يَدْخُلُ»<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى عَنْ

(١) أَبُو خَالِدٍ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ بْنِ جَنَادَةَ السَّوَالِي، لَهُ صَحِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَرَوَايَةُ أَحَادِيثَ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٨٦/٣ - ١٨٨.

(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ الْمُطَّلِي مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِي، صَاحِبُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣٣/٧ - ٥٥.

(٣) أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنِ بَكْرِ الْهَمِي النَّيْسَابُورِيُّ الْحَافِظُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٠/٥١٢ - ٥١٩.

وَهُوَ غَيْرُ أَمِيِّ مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى بْنِ كَثِيرِ الْبَرَبَرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، صَاحِبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، كَانَ كَبِيرَ الشَّأْنِ، وَافِرَ الْجَلَالَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ. انْظُرْ: سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٠/٥١٩ - ٥٢٥.

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنَ: الْأَصْلِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ =

جابر، قال: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup>. وَلَئِنَّهُ مَا كُوِّلَ أَشْبَهَ سَائِرِ الْمَأْكُولَاتِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ عَلِمَ وَسَمِعَ، فَهَذَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ، فَلَيْسَ هُوَ كَمَنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَذَرِي. قَالَ الْحَلَّالُ: وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَلَنَا مَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْهَا». وَسُئِلَ عَنْ لُحُومِ الْعَنَمِ، فَقَالَ: «لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا». <sup>(٧)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٨)</sup>. وَرَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(٩)</sup>، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(١٠)</sup> بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، وَلَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ». وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ <sup>(١١)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ فِيهِ حَدِيثَانِ

٧٤ ظ

= ١٥١/١. والبيهقي، في: باب التوضي من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٥٩/١. والمجتبى، في: باب ترك الوضوء مما مسست النار، من كتاب الطهارة. مجمع الزوائد ٢٥٢/١. وذكر أن الطبراني أخرجه في الكبير. (٦) في: باب ترك الوضوء مما مسست النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٣/١. والترمذي، في: باب في ترك الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٠/١. (٧-٧) في م: «رواه مسلم وأبو داود». وانظر ما يأتي.

وحدث البراء بن عازب أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والترمذي، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨/٤، ٣٠٣.

(٨) أخرجه مسلم، عن جابر بن سمرة، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٥/١. وأخرجه أيضا، عن جابر، ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٨، ٨٦/٥، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨. كما أخرجه عن ذى الغرة، في: المسند ٦٧/٤، ١١٢/٥.

(٩) في: المسند ٣٥٢/٤. وأخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة.

سنن ابن ماجه ١٦٦/١.

(١٠) في الموضوع السابق.

صَحِيحَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. وَحَدِيثُهُمْ  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ صَحَّ  
لَوَجِبَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ أَصَحَّ مِنْهُ وَأَخْصَّ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ،  
وَحَدِيثُ جَابِرٍ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا أَيْضًا؛ لِصِحِّهِ وَخُصُوصِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَحَدِيثُ  
جَابِرٍ مُتَأَخِّرٌ، فَيَكُونُ نَاسِخًا. قُلْنَا: لَا يَصِحُّ النَّسْخُ بِهِ لَوْجُوهُ أَرْبَعَةٍ؛ أَحَدُهَا، أَنَّ  
الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ نَسْخِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، أَوْ مَقَارِنُ  
لَهُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَرَنَ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ  
الْعِثَمِ، وَهِيَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ حَاصِلًا بِهَذَا النَّهْيِ، وَإِنَّمَا أَنْ  
يَكُونَ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ؛ فَإِنْ كَانَ بِهِ، فَلَا أَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ مُقَارِنٌ لِنَسْخِ  
الْوُضُوءِ مِمَّا غَرِبَتِ النَّارُ، فَكَيْفَ <sup>(١١)</sup> «يَجُوزُ أَنْ» يَكُونَ مَنْسُوخًا بِهِ؟ وَمِنْ شُرُوطِ  
النَّسْخِ تَأَخُّرُ النَّاسِخِ، وَإِنْ كَانَ النَّسْخُ <sup>(١٢)</sup> قَبْلَهُ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَنْسَخَ بِمَا قَبْلَهُ. الثَّانِي، أَنَّ  
أَكْلَ لُحُومِ الْإِبِلِ إِنَّمَا يَقْضَى؛ لِكَوْنِهِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، لَا لِكَوْنِهِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ،  
وَلِهَذَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَانَ نَيْعًا، فَنَسْخُ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِهِ نَسْخُ الْجِهَةِ  
الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ حُرِّمَتِ الْمَرْأَةُ لِلرِّضَاعِ، وَلِكُونِهَا رَبِيبَةً، فَنَسْخُ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ  
لَمْ يَكُنْ نَسْخًا لِتَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ. الثَّالِثُ، أَنَّ خَبَرَهُمْ عَامٌّ وَخَبَرُنَا خَاصٌّ، وَالْعَامُّ لَا  
يَنْسَخُ بِهِ الْخَاصُّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ <sup>(١٣)</sup> النَّسْخِ تَعَدُّلُ الْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْخَاصِّ  
وَالْعَامِّ مُمَكِّنٌ بِتَنْزِيلِ الْعَامِّ عَلَى مَا عَدَا مَحَلَّ التَّخْصِصِ. الرَّابِعُ: أَنَّ خَبَرَنَا صَحِيحٌ  
مُسْتَفِيدٌ، ثَبَّتَ لَهُ قُوَّةُ الصَّحَّةِ وَالِاسْتِفَاضَةِ وَالْخُصُوصِ، وَخَبَرُهُمْ ضَعِيفٌ؛ لَعَدَمِ  
هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا لَهُ. فَإِنْ قِيلَ: الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ فِي  
خَبَرِكُمْ يَحْتَمِلُ الِاسْتِحْبَابَ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْوُضُوءِ <sup>(١٤)</sup> قَبْلَ  
الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ <sup>(١٥)</sup> «غَسَلَ الْيَدَيْنِ»؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ إِذَا أَضْيِفَ إِلَى الطَّعَامِ، اقْتَضَى

(١١-١٢) سقط من: م.

(١٢) في م: «والناسخ».

(١٣) في م: «وشروط».

(١٤-١٥) سقط من: الأصل.

(١٥) في الأصل: «واليد».



غَسَلَ الْيَدَ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ، وَخُصَّ ذَلِكَ  
بَلْحِمِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ/ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالزُّهُومَةِ<sup>(١٦)</sup> مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ. قُلْنَا: أُمَّا الْأَوَّلُ  
فَمُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ. الثَّانِي، أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ حُكْمِ هَذَا اللَّحْمِ، فَأُجَابَ بِالْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ  
حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَلْبِيسًا عَلَى السَّائِلِ، لَا جَوَابًا. الثَّالِثُ، أَنَّهُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَنَهُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ هَهُنَا نَهْيُ  
الْإِجَابِ لَا التَّحْرِيمِ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ<sup>(١٧)</sup> عَلَى الْإِجَابِ، لِيَحْصَلَ الْفَرْقُ.  
وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَصِحُّ لَوْجُوهُ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا، أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى  
الاسْتِحْبَابِ، فَإِنَّ غَسَلَ الْيَدِ بِمُفْرَدِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ. الثَّانِي، أَنَّ  
الْوُضُوءَ إِذَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ الشَّارِعِ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ دُونَ  
اللُّغَوِيِّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ، أَنَّهُ إِذَا يَتَكَلَّمُ بِمَوْضُوعَاتِهِ. الثَّالِثُ، أَنَّهُ خَرَجَ جَوَابًا  
لِسُؤَالِ السَّائِلِ عَنْ حُكْمِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِهَا، وَالصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِهَا، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ  
ذَلِكَ سِوَى الْوُضُوءِ الْمُرَادِ لِلصَّلَاةِ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ غَسَلَ الْيَدَ لَمَّا فُرِّقَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ لَحْمِ الْغَنَمِ؛ فَإِنَّ غَسَلَ الْيَدِ مِنْهُمَا مُسْتَحَبٌّ، وَلِهَذَا قَالَ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ  
رَيْحٌ غَمَرٌ<sup>(١٨)</sup> فَأَصَابَهُ شَيْءٌ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ<sup>(١٩)</sup>». وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ زِيَادَةِ  
الزُّهُومَةِ فَأَمْرٌ بِسَيْرٍ، لَا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ تُصَرِّفُ بِهِ  
اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ بِقَدْرِ قُوَّةِ الظَّوَاهِرِ الْمُتْرُوكَةِ،  
وَأَقْوَى مِنْهَا، وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ، وَقِيَاسُهُمْ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّهُ طَرِدِيٌّ لَا مَعْنَى فِيهِ، وَائْتِزَاءٌ

(١٦) الزهومة: ريح لحم سمين متن.

(١٧) سقط من: م.

(١٨) الغمر: الدسم والزهومة من اللحم.

(١٩) أخرجه أبو داود، في: باب في غسل اليد من الطعام، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٢٣٠/٢.

والترمذي، في: باب ماجاء في كراهية البيوتة وفي يده ريح غمر، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى

٤٧/٨. وابن ماجه، في: باب من بات وفي يده ريح غمر، من كتاب الأطعمة. سنن ابن ماجه ١٠٩٦/٢.

والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٦٣، ٣٤٤، ٥٣٧.

الحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمَأْكُولَاتِ لِانْتِفَاءِ الْمُقْتَضَى، لَا لِكُوزِهِ مَأْكُولًا، فَلَا أَثَرَ لِكُوزِهِ مَأْكُولًا، وَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ مُخَالَفَتَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ بِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ تُخَالِفُ الْأُصُولَ؛ فَأَبُو حَنِيفَةَ أَوْجَبَهُ بِالْفَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا، بِحَدِيثٍ مِنْ مَرَّاسِيلِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَاهُ بِمَسْ الدَّكْرِ، بِحَدِيثٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، مُعَارِضٍ بِمِثْلِهِ دُونَ مَسْ<sup>(٢٠)</sup> بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، وَتَرَكَوا هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مُعَارِضَ لَهُ، مَعَ بُعْدِهِ عَنِ التَّائِيلِ، وَقُوَّةِ الدَّلَالَةِ فِيهِ، لِمُخَالَفَتِهِ لِقِيَاسِ طَرْدِيٍّ.

٧٥ ظ

**فصل:** وفي شُرْبِ/ لَبَنِ الْإِبِلِ رَوَاتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَالْبَائِهَا». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(٢١)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبَائِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَائِهَا»، وَسُئِلَ عَنِ الْبَائِ الْعَنَمِ، فَقَالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَائِهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢٢)</sup>، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٢٣)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا وَضُوءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي اللَّحْمِ. وَقَوْلُهُمْ: فِيهِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا صَحِيحَ فِيهِ سِوَاهُمَا، وَالْحُكْمُ هَهُنَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ فِيهِ.

وَفِيمَا سِوَى اللَّحْمِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَعِيرِ؛ مِنْ كَبِدِهِ، وَطَحَالِهِ، وَسَنَامِهِ، وَذُهِبِهِ، وَمَرْقِهِ، وَكَرْشِهِ، وَمُصْرَانِهِ، وَجَهَانِ: أَحَدُهُمَا، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ. وَالثَّانِي، يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْجَزُورِ، وَإِطْلَاقُ اللَّحْمِ فِي الْحَيَوَانِ يُرَادُ بِهِ جُمْلَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى لَحْمَ الْخِنْزِيرِ، كَانَ تَحْرِيمًا لَجُمْلَتِهِ، كَذَا هَهُنَا.

**فصل:** وَمَاعِدَا لَحْمِ الْجَزُورِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ لَا وَضُوءَ فِيهِ، سِوَاءَ مَسَّتْهُ النَّارُ أَوْ لَمْ تَمَسَّهُ. هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. رَوَى ذَلِكَ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَأَبِي بَنِ

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) وتقدم قريبا.

كَعْبٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وعامرُ بن ربيعة<sup>(٢٢)</sup>، وأبي الدرداء، وأبي أمية<sup>(٢٣)</sup>، وعامةُ الفقهاء، ولا تَعْلَمُ اليَوْمَ فِيهِ خِلَافًا. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى إِبْجَابِ الوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ<sup>(٢٤)</sup>، وَأَبُو مُوسَى، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٌ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو مِجَلَزٍ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَالْحَسَنُ، وَالزُّهْرِيُّ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، وَزَيْدٌ، وَعَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا الوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢٥)</sup>. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ»<sup>(٢٦)</sup>، وَقَوْلُ جَابِرٍ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٢) أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن كعب العنزي الصحافي، كان ممن هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرا والمشاهد كلها، وتوفي بعد قتل عثمان رضي الله عنه. أسد الغابة ١٢١/٣، ١٢٢.  
(٢٣) أبو أمية صدي بن عجلان بن الحارث الباهلي الصحافي، روى عن النبي ﷺ فأكثر، وتوفي سنة إحدى ومائة. أسد الغابة ٩٦/٣، ٩٦/٦، ١٧.  
(٢٤) أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري الصحافي، كان من الرماة من الصحابة. توفي سنة أربع وثلاثين. أسد الغابة ٢٨٩/٢، ٢٩٠، ١٨١/٦، ١٨٢.

(٢٥) في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الخيض. صحيح مسلم ٢٧٣/١، ٢٧٣.  
وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود، في: باب التشديد في الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٤/١. والترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٨/١. والتسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٥/٢، ٢٧١، ٤٢٧، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧٩، ٥٠٣، ٥٢٩.  
وحديث زيد أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٨/١. والتسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٩/١. والدارمي، في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٤/٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢.

وحديث عائشة أخرجه ابن ماجه، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٩/٦.  
(٢٦) تقدم هذا قريبا.

#### ٤٩ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْمَيِّتَ)

اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من غسل الميت؛ فقال أكثرهم بوجوبه، سواء كان المعسول صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، مسلماً أو كافراً. وهو قول ٧٦ و إسحاق، والنخعي، / وروى ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، فروى عن ابن عمر، وابن عباس أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء. وعن أبي هريرة، قال: أقل ما فيه الوضوء. ولا تعلم لهم مخالفاً في الصحابة. ولأن الغالب فيه<sup>(١)</sup> أنه لا يسلم الغاسل<sup>(٢)</sup> أن تقع يده على فرج الميت، فكان مظنة ذلك قائماً مقام حقيقته، كما أقيم النوم مقام الحدّث. وقال أبو الحسن التميمي: لا وضوء فيه. وهذا قول أكثر الفقهاء، وهو الصحيح إن شاء الله؛ لأن الوجوب من الشرع. ولم يرد في هذا نص، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فبقي على الأصل، ولأنه غسل آدمي. فأشبه غسل الحي. وماروى عن أحمد في هذا يحتمل على الاستحباب دون الإيجاب؛ فإن كلامه يقتضي نفى الوجوب، فإنه ترك العمل بالحديث المروى عن النبي ﷺ: «مَنْ عَسَلَ مَيِّتاً فَلْيَغْتَسِلْ»<sup>(٣)</sup>. وعمل ذلك بأن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة. فإذا لم يوجب الغسل بقول أبي هريرة، مع احتمال أن يكون من قول رسول الله ﷺ فلا ن لا يوجب الوضوء بقوله، مع عدم ذلك الاحتمال، أولى وأحرى.

#### ٥٠ - مسألة؛ قال: (وَمَلَأَ جِسْمَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ لِشَهْوَةٍ)

المشهور من مذهب أحمد، رحمه الله، أن لمس النساء لشهوة ينقض الوضوء، ولا ينقضه لغير شهوة. وهذا قول غلقة، وأبي عبيدة، والنخعي، والحكم،

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب الغسل من غسل الميت، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧٩/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذي ٢١٤/٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في غسل الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٦/٤، ٤٧٢، ٤٥٤، ٤٣٣، ٢٨٠/٢، ١٣٠، ١٠٣/١.

وَحَمَادٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَالشَّعْبِيُّ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ قَبْلَ لَشَهْوَةٍ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ قَبْلَ لِرَحْمَةٍ. وَمِمَّنْ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ فِي الْقُبْلَةِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَالثُّهْرِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَمَكْحُولٌ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّافِعِيُّ. قَالَ أَحْمَدُ: الْمَدَنِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ مَازَالُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْقُبْلَةَ مِنَ اللَّمَسِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، حَتَّى كَانَ بِأَخْرَجَةٍ وَصَارَ فِيهِمْ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالُوا: لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَيَأْخُذُونَ بِحَدِيثِ عُرْوَةَ، وَتَرَى أَنَّهُ غَلَطَ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ، لَا تَنْقُضُ اللَّمَسُ بِحَالٍ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَالْحَسَنُ، وَمُسْرُوقٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنَّ يَطَّأَهَا دُونَ الْفَرْجِ فَيَنْتَشِرُ فِيهَا، لَمَّا رَوَى حَبِيبٌ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، وَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةٍ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(١)</sup>. وَهُوَ حَدِيثٌ / مَشْهُورٌ، رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ<sup>(٢)</sup> ٧٦ ط عَنْ عَائِشَةَ أَيْضاً<sup>(٣)</sup>، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهَذَا شَرْعٌ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٤)</sup>. أَرَادَ بِهِ الْجَمَاعَ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَسَّ أُرِيدَ بِهِ الْجَمَاعُ<sup>(٥)</sup> فَكَذَلِكَ اللَّمَسُ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمُفَاعَلَةِ، وَالْمُفَاعَلَةُ لَا تَكُونُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ، أَنَّ اللَّمَسَ يَنْقُضُ بِكُلِّ حَالٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾،

(١) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٠/١. والترمذي، في: باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٨/١.

(٢) أبو أسماء إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي، كان من العباد، مات ولم يبلغ أربعين سنة، توفي سنة اثنتين وتسعين. تهذيب التهذيب ١٧٦/١، ١٧٧.

(٣) قال الترمذي: وقد روى إبراهيم التيمي، عن عائشة، أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ. وهذا لا يصح أيضاً، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة. عارضة الأحوذى ١٢٤/١، ١٢٥. وانظر ما يأتي من كلام الإمام أحمد.

(٤) سورة المائدة ٦.

(٥) في م بين معقوفين: «في آيات الطلاق». والمعنى به ماورد في الآيتين ٢٣٦، ٢٣٧ من سورة البقرة.

وَحَقِيقَةُ اللَّمَسِ مُلَاقَاةَ الْبَشَرَتَيْنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنِ الْجِنِّ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ: <sup>(٧)</sup>

• لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الْغِنَى •

وَقَرَأَهَا ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾. وَأَمَّا حَدِيثُ الْقُبْلَةِ فَكُلُّ طُرُقِهِ مَعْلُومَةٌ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: اخْلُ عَنِّي أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ شِبْهُ لَا شَيْءَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: تَرَى أَنَّهُ غَلَطَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا - يَعْنِي حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَحَدِيثَ عُرْوَةَ - فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ لَا<sup>(٨)</sup> يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ عَائِشَةَ، وَعُرْوَةُ الْمَذْكُورُ هُنَا عُرْوَةُ الْمُزْنِي<sup>(٩)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ عَائِشَةَ، كَذَلِكَ قَالَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمُزْنِي، لَيْسَ هُوَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا تَقْظَنُوا أَنَّ حَبِيبًا لَقِيَ عُرْوَةَ. وَقَالَ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَقْبَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ بَرًّا بِهَا، وَإِكْرَامًا لَهَا، وَرَحْمَةً، أَلَا تَرَى إِلَى مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَبِلَ فَاطِمَةَ. فَالْقُبْلَةُ تَكُونُ لِشَهْوَةٍ وَلِغَيْرِ شَهْوَةٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَبَّلَهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَاللَّمَسُ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمَسُّ زَوْجَتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَتَمَسُّهُ. وَلَوْ كَانَ نَاقِضًا لِلوُضُوءِ لَمْ يَفْعَلْهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ، وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اغْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup>. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتِرَ مَسْنِيَّ

(٦) سورة الجن ٨.

(٧) هو بشار بن برد، وهو صدر بيت، عجزه:

• وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدِي •

وينسب هذا البيت مع بيت بعده إلى عبد الله بن سالم الحياط. انظر: حلية الفقهاء ٥٦ وحاشيتها.

(٨) في م: ولم.

(٩) كذا ورد أيضا عند ابن حجر، في تهذيب التهذيب، وترجمته تدور حول هذا الحديث، قال ابن حجر: فعروة الزني هذا شيخ لا يدرى من هو، ولم أره في كتب من صنف في الرجال إلا هكذا، يعللون به هذه الأحاديث، ولا يعرفون من حاله بشئ. [كذا]. تهذيب التهذيب ١٨٩/٧، ١٩٠.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الفراش، وباب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد، وباب التطوع خلف المرأة، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما يجوز من العمل في الصلاة، من أبواب =

بِرَجْلِهِ<sup>(١١)</sup>. وَرَوَى الْحَسَنُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا فِي مَسْجِدِهِ فِي الصَّلَاةِ فَقَبِضَ عَلَى قَدَمِ عَائِشَةَ غَيْرَ مُتَلَدِّذٍ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ بِإِسْنَادِهِ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١٢)</sup>. وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَمِعَافَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ». رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٣)</sup>. وَصَلَّى/النَّبِيُّ ﷺ ٧٧ و  
حَامِلًا أُمَامَةً بَنَتْ أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ، إِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٤)</sup>. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْلُمُ مِنْ مَسْهَا، وَلَئِنَّهُ لَمَسَ لَعْنِ شَهْوَةٍ فَلَمْ يَنْقُضْ،

---

= العمل في الصلاة. صحيح البخارى ١٠٧/١، ١٣٦، ١٣٨، ٨١/٢. ومسلم، في: باب الاعتراض بين يدي المصلي، من كتاب الصلاة. ٣٦٦/١. وأبو داود، في: باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٦٣/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٥/١. وابن ماجه، في: باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٠٧/١. والدارمي، في: باب المرأة تكون بين يدي المصلي، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٢٨/١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في صلاة الليل، من كتاب صلاة الليل. الموطأ ١١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧/٦، ٥٥، ١٢٦، ١٣٤، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٧٥. (١١) انظر ماسبق من التخریج، والمسند ١٨٢/٦.

(١٢) لم يرد في المجتبى، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة. (١٣) في: باب ما يقال في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٢/١. وأخرجه أبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٣/١. والترمذي، في: باب في دعاء الوتر، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ٧٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة، وفي: باب نصب القدمين في السجود، وباب نوع آخر من باب الدعاء في السجود، من التطبيق، وفي: باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى، من كتاب الاستعاذة. المجتبى ٨٥/١، ١٦٦/٢، ١٧٦، ٢٥٠/٨. وابن ماجه، في: باب ماجاء في القنوت في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة، وفي: باب ما استعاذ منه رسول الله ﷺ، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٣٧٣/١، ١٢٦٣/٢. والإمام مالك، في: باب ماجاء في الدعاء، من كتاب مس القرآن. الموطأ ٢١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٨/٦، ٢٠١.

وفي الباب عن علي، رضى الله عنه، في ذكر دعاء رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود، في: باب القنوت في الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ٣٢٩/١. والنسائي، في: باب الدعاء في الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢٠٦/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٩٦/١، ١١٨، ١٥٠.

(١٤) أخرجه البخارى، في: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٣٧/١. ومسلم، في: باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، من كتاب المساجد ومواقع الصلاة. =

كَلَمْسِي ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ اللَّمَسَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا تَقْضَى لَهُ أَنَّهُ يُقْضَى إِلَى خُرُوجِ الْمَذْيِ<sup>(١٥)</sup> أَوْ الْمَنِيِّ<sup>(١٥)</sup>، فَاعْتَبِرْتَ الْحَالَةَ الَّتِي تُقْضَى إِلَى الْحَدِيثِ فِيهَا، وَهِيَ حَالَةُ الشَّهْوَةِ.

**فصل:** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَجْنَبِيَّةِ وَذَاتِ الْمَحْرَمِ، وَالْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْقُضُ لَمَسُ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، وَلَا الصَّغِيرَةِ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ لَمَسَهُمَا لَا يُقْضَى إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ، أَشْبَهَ لَمَسَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ<sup>(١٦)</sup>. وَلَنَا، عُمُومُ النَّصِّ، وَاللَّمَسُ النَّاكِضُ تُعْتَبَرُ فِيهِ الشَّهْوَةُ، وَمَتَى وَجَدْتَ الشَّهْوَةَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

فَأَمَّا لَمَسُ الْمَيْتَةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ. اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ، فَهِيَ كَالرَّجُلِ.

**فصل:** وَلَا يَخْتَصُّ اللَّمَسُ النَّاقِضُ بِالْيَدِ، بَلْ أَيْ شَيْءٍ مِنْهُ<sup>(١٧)</sup> لَأَنَّهُ شَيْئًا مِنْ بَشَرَتِهَا مَعَ الشَّهْوَةِ، اتَّقَضَ وَضُوءُهُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ غَضُوًّا أَصْلِيًّا، أَوْ زَائِدًا. وَحَكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: لَا يَنْقُضُ اللَّمَسُ إِلَّا بِأَحَدِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ. وَلَنَا، عُمُومُ النَّصِّ، وَالتَّخْصِصُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَلَا يَنْقُضُ مَسُّ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، وَلَا ظَفَرِهَا، وَلَا سِنَّهَا، وَهَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُهَا بِشَعْرِهِ وَلَا سِنَّهُ وَلَا ظَفَرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِتَطْلِيقِهِ وَلَا الظَّهَارَ. وَلَا يَنْجُسُ الشَّعْرُ بِمَوْتِ الْحَيَوَانِ، وَلَا يَقْطَعُهُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ.

**فصل:** وَإِنْ لَمَسَهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءُهُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

= صحيح مسلم ١/٣٨٥، ٣٨٦. وأبو داود، في: باب العمل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢١١. والسنن، في: باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ١/٣٠١.

والإمام مالك، في: باب جامع الصلاة، من كتاب السفر. الموطأ ١/١٧٠.

(١٥) لم يرد في الأصل.

(١٦) لم يرد في الأصل.



العلم. وقال مالك، والليث: يَنْتَقِضُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا رَقِيقًا. وكذلك قال ربيعة: إذا غَمَزَهَا مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ رَقِيقٍ لَشَهْوَةٍ؛ لَأَنَّ الشَّهْوَةَ مُوجُودَةٌ. وقال المروزي: لا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ ذَلِكَ غَيْرَ مَالِكٍ وَالْأَثَرِ. ولنا، أَنَّهُ لَمْ يَلْمَسْ جِسْمَ الْمَرْأَةِ؛ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمَسَ ثِيَابَهَا، وَالشَّهْوَةُ بِمُجَرَّدِهَا لَا تَكْفِي، كَمَا لَوْ مَسَّ رَجُلًا بِشَهْوَةٍ<sup>(١٧)</sup>، أَوْ وَجَدَتْ الشَّهْوَةُ مِنْ غَيْرِ لَمَسٍ.

**فصل:** وَإِنْ لَمَسَتْ امْرَأَةً رَجُلًا، وَوُجِدَتْ الشَّهْوَةُ مِنْهُمَا، فظاهرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ نَقْضُ وَضُوءِهِمَا، بِمِلَاقَةٍ بَشَرَتِهِمَا. وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَسَّتْ رُوحَهَا؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا، وَلَكِنْ هِيَ شَقِيقَةُ الرَّجُلِ. يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُولَ: لَأَنَّ الْمَرْأَةَ أَحَدُ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي اللَّمَسِ، فَهِيَ كَالرَّجُلِ. وَيَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ إِذَا وَجَدَتْ مِنْهُ الشَّهْوَةَ؛ لَأَنَّ مَا يَنْتَقِضُ بِالْبَقَاءِ الْبَشَرَتَيْنِ، لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ اللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، كَالْبَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَرْأَةِ، وَلَا وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَاتِبَيْنِ. وَوَجْهُ عَدَمِ النُّقْضِ أَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ بِالنُّقْضِ بِمِلَامَسَةِ النِّسَاءِ، فَيَتَنَاوَلُ اللَّامِسُ مِنَ الرِّجَالِ، فَيُخْتَصُّ بِهِ النُّقْضُ، كَلَمَسِ الْفَرْجَ، وَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْمَلْمُوسَ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ؛ لَأَنَّ اللَّمَسَ مِنَ الرَّجُلِ مَعَ الشَّهْوَةِ مِثْلُهُ لَخُرُوجِ الْمَذْيِ النَاقِضِ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، وَالشَّهْوَةُ مِنَ اللَّامِسِ أَشَدُّ مِنْهَا فِي الْمَلْمُوسِ، وَأَدْعَى إِلَى الْخُرُوجِ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا امْتَنَعَ النَّصُّ وَالْقِيَاسُ لَمْ يَبْقَ الدَّلِيلُ.

**فصل:** وَلَا يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِلَمَسِ غُضُوٍّ مَقْطُوعٍ مِنَ الْمَرْأَةِ؛ لِزَوَالِ الْأَسْمِ، وَخُرُوجِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ. وَلَا بِمَسِّ رَجُلٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا بِمَسِّ<sup>(١٨)</sup> الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْآيَةِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْآيَةِ، لَأَنَّ الْمَرْأَةَ مَحَلٌّ لَشَهْوَةِ الرَّجُلِ شَرْعًا وَطَبْعًا، وَهَذَا بِخِلَافِهِ. وَلَا بِمَسِّ الْبَيْهَمَةِ؛ لِذَلِكَ. وَلَا بِمَسِّ خُنْثَى مُشَكَّلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا وَلَا امْرَأَةً. وَلَا بِمَسِّ الْخُنْثَى لِرَجُلٍ

(١٧) في الأصل: «الشهوة».

(١٨) في الأصل: «المس».

أو امرأه؛ لذلك، والأصل الطهارة، فلا تزول بالشك. ولا أعلم في هذا كله خلافاً.

٥١ - مسألة؛ قال: (مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدِيثَ وَشَكَ فِي الطَّهَارَةِ، فَهُوَ عَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْهُمَا)

يعنى: إذا علم أنه تَوْضَأً، وشك هل أحدث، أو لا، بتى على أنه مُتَطَهِّرٌ. وإن كان مُحَدِّثاً فشك؛ هل تَوْضَأً، أو لا، فهو مُحَدِّثٌ. يبنى في الحالتين على ما علمه قَبْلَ الشَّكِّ، ويُلبى الشَّكِّ. وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، وأهل العِرَاقِ، والأَوْزَاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وسائر أهل العلم، فيما علمنا، إلَّا الحَسَنَ ومالكاً، فإن الحَسَنَ قال: إن شك في الحديث في الصَّلَاةِ، مضى فيها، وإن كان قَبْلَ الدُّخُولِ فيها، تَوْضَأً. وقال مالك: إن شك في الحديث إن كان يَسْتَتَكِحُهُ<sup>(١)</sup> كثيراً، فهو على وضوئه. وإن كان لا يَسْتَتَكِحُهُ<sup>(٢)</sup> كثيراً، تَوْضَأً؛ لأنَّه/ (٣) قد دخل في الصَّلَاةِ مَعَ الشَّكِّ.

٧٨ و

ولنا، ما رَوَى عبد الله بن رَئِدٍ قال: شَكَّى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ، قال: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. ولمُسْلِمٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ

(١) في م: «يلحقه» في الموضوعين.

ويستكحه: يغلبه ويتسلط عليه. ومنه قولهم: استكح النوم عيونهم. الأساس ٩٨٩.

(٢-٣) في م: «لا يدخل».

(٣) أخرجه البخاري، في: باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، وباب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدير، من كتاب الوضوء، وفي: باب من لم ير الوسائس ونحوها من المشتبهات، من كتاب البيوع. صحيح البخاري ٤٦/١، ٥٥، ٧١/٣. ومسلم، في: باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصل بطهارته تلك، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٦/١. وأبو داود، في: باب إذا شك في الحديث، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. والترمذي، في: باب في الوضوء من الريح، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ٩٨/١. والنسائي، في: باب الوضوء من الريح، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٣/١. وابن ماجه، في: باب لا وضوء إلا من حدث، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦٣.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، أخرجه ابن ماجه، في الموضوع السابق. والإمام أحمد، في: المسند ١٢/٣، ٣٧، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤. وانظر ما يأتي عن أبي هريرة.

فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ [شَيْءٌ] <sup>(٤)</sup> أَمْ لَا <sup>(٥)</sup>، فَلَا يَخْرُجُ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا <sup>(٧)</sup>. وَلَئِنْ كَانَ إِذَا شَكَّ تَعَارَضَ عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ، فَجَبَّ سُقُوطُهُمَا، كَالْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَتَا، وَيَرْجِعُ إِلَى الْيَقِينِ <sup>(٨)</sup>، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا، أَوْ يَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ، لِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَضْبُوتَةً بِضَابِطٍ شَرْعِيٍّ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، كَمَا لَا يُلْتَفَتُ الْحَاكِمُ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ الْمُتَدَاعِيَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

**فصل:** إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالْحَدَّثَ مَعًا، وَلَمْ يَعْلَمْ الْآخَرَ مِنْهُمَا، مِثْلَ مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مُتَطَهِّرًا مَرَّةً وَمُحَدِّثًا أُخْرَى، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا كَانَ بَعْدَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى حَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ أَنَّهُ قَدْ اتَّقَلَ عَنْ هَذَا الْحَدَّثِ إِلَى الطَّهَارَةِ، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ زَوَالَهَا، وَالْحَدَّثُ الْمُتَيَقَّنُ بَعْدَ الزَّوَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّهَارَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا، فَوُجُودُهُ بَعْدَهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ عَنِ طَهَارَةِ مُتَيَقِّنَةٍ بِشَكِّكَ، كَمَا لَوْ شَهِدْتَ بَيِّنَةً لِرَجُلٍ أَنَّهُ وَفَى زَيْدًا حَقَّهُ وَهُوَ مَائَةٌ، فَأَقَامَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِإِقْرَارِ خَصْمِهِ لَهُ بِمَائَةٍ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقُّ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارُهُ قَبْلَ الْاسْتِيْفَاءِ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّرًا فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ.

**فصل:** وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ نَقَضَ طَهَارَتَهُ وَتَوَضَّأَ عَنْ حَدِيثٍ، وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا، نَظَرَ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّرًا، فَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ نَقَضَ تِلْكَ الطَّهَارَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَنْ حَدِيثٍ مَعَ بَقَاءِ تِلْكَ الطَّهَارَةِ، وَنَقَضَ هَذِهِ الطَّهَارَةَ الثَّانِيَةَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ،

(٤) نكلمة من صحيح مسلم.

(٥) في م: «لم يخرج». والمثبت في: الأصل، وصحيح مسلم.

(٦) في صحيح مسلم: «يخرج».

(٧) أخرجه مسلم في الباب الذي سبق الإشارة إليه في الحاشية السابقة. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٢.

٤١٠، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٧١.

(٨) في م: «اليقين».

وإن كَانَ قَبْلَ الرِّوَالِ مُحَدَّثًا، فَهُوَ الْآنَ مُحَدَّثٌ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى  
الطَّهَارَةِ ثُمَّ نَقَضَهَا، وَالطَّهَارَةُ بَعْدَ نَقْضِهَا مَشْكُوكٌ فِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَهَذَا جَمِيعُ نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ. وَلَا تَنْتَقِضُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا  
أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ: فِي قِصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ،  
وَتَثْفِيفِ الْأَيْطِ، الْوُضُوءِ. وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِهِمْ، وَلَا نَعْلَمُ فِيمَا يَقُولُونَ  
حُجَّةً. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

٧٨ ط

## باب ما يوجب الغسل

قال أبو محمد بن برّي النحوي<sup>(٩)</sup>: غَسَلَ الْجَنَابَةَ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ. وقال ابن السكيت<sup>(١٠)</sup>: الْغُسْلُ: الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ. وَالْغُسْلُ: مَا غَسِلَ بِهِ الرَّأْسُ<sup>(١١)</sup>.

٥٢ - مسألة: قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَالْمَوْجِبُ لِلْغُسْلِ خُرُوجُ الْمَنِيِّ) الْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَالِكَ سِتْرَانِ، ومعناه أَنَّ جَمِيعَ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ هَذِهِ السُّتَةُ الْمُسَمَّاةُ: أَوَّلُهَا؛ خُرُوجُ الْمَنِيِّ، وهو الْمَاءُ الْغَلِيظُ الدَّافِقُ الَّذِي<sup>(١٢)</sup> يَخْرُجُ عِنْدَ اسْتِدَادِ الشَّهْوَةِ، وَمَنْنَى الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ. وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، بِإِسْنَادِهِ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ، أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ: الْمَرْأَةُ تَرَى فِي مَنَايِمِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَعْتَسِلْ». فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ. [قَالَتْ]<sup>(١٣)</sup>: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبْهُ! مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيِّهِمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشُّبْهُ»<sup>(١٤)</sup>. وَفِي لَفِظٍ أَنَّهَا قَالَتْ: هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ<sup>(١٥)</sup> غُسْلٍ إِذَا

(٩) أبو محمد عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المصري النحوي اللغوي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. إنباه الرواة ١١٠/٢، وفيات الأعيان ١٠٨/٣، ١٠٩.

(١٠) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، اللغوي النحوي، كتبه جيدة نافعة، قتل سنة أربع وأربعين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٢٠١-٢٠٣.

(١١) إصلاح المطلق ٣٣.

(١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) تكملة من صحيح مسلم وغيره.

(١٤) أخرجه مسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٠/١. والنسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلاً ما يرى الرجل. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٢، ١٢١/٣، ١٩٩.

(١٥) سقط من: م.

هِيَ اِحْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، فَخُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّافِقِ بِشَهْوَةٍ<sup>(٦)</sup>، يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي يَقْظَةٍ أَوْ فِي نَوْمٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup>. وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

**فصل:** فَإِنْ خَرَجَ شَيْبَةُ الْمَنِيِّ؛ لَمَرَضٍ أَوْ إِبْرَدَةٍ<sup>(٨)</sup> لَا عَنْ شَهْوَةٍ، فَلَا غُسْلَ فِيهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ. وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». وَقَوْلُهُ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(٩)</sup>. وَلَأَنَّهُ مَنِيٌّ خَارِجٌ فَأَوْجَبَ الْغُسْلَ، كَمَا لَوْ خَرَجَ حَالُ الْإِغْمَاءِ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنِيَّ الْمُوجِبَ لِلْغُسْلِ بِكَوْنِهِ أَيْضٌ غَلِيظًا، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «إِذَا فَضَحَتْ»<sup>(١٠)</sup> الْمَاءَ فَاعْتَسِلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١١)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ: «إِذَا رَأَيْتَ»<sup>(١٢)</sup> فَضَحَ الْمَاءِ

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الحياء في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفي: باب ما لا يستحي من الحق للفقهاء في الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٤٤/١، ٧٩، ٣٦/٨. ومسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥١/١. والنسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والدارمي، في: باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٥/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٠/٢، ٢٩٢/٦، ٣٠٢، ٣٠٦.

(٦) في الأصل زيادة: «ينقض الوضوء».

(٧) أي: «وهو قول عامة الفقهاء». انظر: عارضة الأحوذى ١٨٨/١.

(٨) في م: «برد». والإبردة، بالكسر: برد في الجوف.

(٩) أخرجه مسلم، في: باب إنما الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ما جاء أن الماء من الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٨/١. والنسائي، في: باب الذي يَحْتَلِمُ ولا يرى الماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٦/١. وابن ماجه، في: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والدارمي، في: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩/٣، ٤١٦/٥، ٤٢١.

(١٠) أي: دفقت.

(١١) في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١. والنسائي، في: باب الغسل من المني، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٩/١.

(١٢) سقط من: الأصل.

فَاغْتَسِلَ<sup>(١٣)</sup>». وَالْفَضْخُ: خُرُوجُهُ عَلَى وَجْهِ الشَّدَّةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ<sup>(١٤)</sup>: ٧٩ وَ خُرُوجُهُ بِالْعَجَلَةِ. وَقَوْلُهُ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». يَعْنِي الْاِحْتِلَامَ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ فِي الْاِحْتِلَامِ بِالشَّهْوَةِ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مَنْسُوخٌ، عَلَى أَنَّ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ كَوْنُهُ مَنِئًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنِئَ بِصِفَةٍ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي هَذَا.

**فصل:** فَإِنْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِئِ عِنْدَ الشَّهْوَةِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ، وَإِخْذَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَوْلِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَجُوبُ الْعُسْلِ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ يَرْجِعُ، وَأَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي فِي وَجُوبِ الْعُسْلِ خِلَافًا، قَالَ: لِأَنَّ الْجَنَابَةَ تُبَاعَدُ الْمَاءَ عَنْ مَحَلِّهِ، وَقَدْ وَجَدَ، فَتَكُونُ الْجَنَابَةُ مَوْجُودَةً، فَيَجِبُ الْعُسْلُ بِهَا، وَلَئِنْ الْعُسْلُ تَرَاعَى فِيهِ الشَّهْوَةُ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِانْتِقَالِهِ، فَأَشْبَهَ مَالُو ظَهَرَ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْأَغْتِسَالَ عَلَى الرُّوْيَةِ وَفَضَخِهِ، بِقَوْلِهِ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»، وَإِذَا فَضَخَتْ الْمَاءَ فَاغْتَسِلَ. فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِشْتِقَاقِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى جُنْبًا لِمَجَانِبَتِهِ الْمَاءَ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِخُرُوجِهِ مِنْهُ، أَوْ لِمَجَانِبَتِهِ الصَّلَاةَ أَوْ الْمَسْجِدَ أَوْ غَيْرَهُمَا؛ مِمَّا مَنَعَ مِنْهُ، وَلَوْ سُمِّيَ بِذَلِكَ مَعَ الْخُرُوجِ، لَمْ يَلْزَمَهُ وَجُودُ التَّسْمِيَةِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ، فَإِنَّ الْاِشْتِقَاقَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْأَطْرَادُ، وَمُرَاعَاةُ الشَّهْوَةِ لِلْحُكْمِ لَا يَلْزَمُ<sup>(١٥)</sup> مِنْهُ اسْتِقْلَالُهَا بِهِ، فَإِنْ أَحَدَ وَصَفَى الْعِلَّةَ وَشَرَطَ الْحُكْمَ مُرَاعَى لَهُ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِلَمْسِ النِّسَاءِ، وَبِمَا إِذَا وَجِدَتْ الشَّهْوَةُ هَهُنَا مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ؛ فَإِنَّ الشَّهْوَةَ لَا تَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعَ مُرَاعَاتِهَا فِيهِ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ هَهُنَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا انْتَقَلَ، لَزِمَ مِنْهُ الْخُرُوجُ، وَإِنَّمَا يَتَأَخَّرُ، وَلِلَّذَلِكَ يَتَأَخَّرُ الْعُسْلُ إِلَى حِينَ خُرُوجِهِ، فَعَلَى هَذَا إِذَا خَرَجَ الْمَنِئُ بَعْدَ

(١٣) أخرجه النسائي، في: باب الغسل من المنى، من كتاب الطهارة. المجيبى ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٥/١.

(١٤) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحارثي الجبلي الحافظ، تفقه على الإمام أحمد، وبرع، وصنف التصانيف الكثيرة. توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. العبر ٧٤/٢، طبقات الحنابلة ٨٦/١-٩٣.

(١٥) في م: «يلزمه».

ذلك لَزِمَهُ الغُسْلُ، سواءَ اغْتَسَلَ قَبْلَ خُرُوجِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ؛ لِأَنَّهُ مَنِىَّ خَرَجَ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلَ، كما لو خَرَجَ حَالَ ائْتِقَالِهِ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ وَلَمْ يَنْزَلْ، فَيَغْتَسِلْ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنِيُّ: عَلَيْهِ الغُسْلُ. وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يُجَامِعُ فَاسْتَيْقَظَ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئاً، فَلَمَّا مَشَى خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ، قَالَ: يَغْتَسِلُ. وَقَالَ الْقَاضِي فِي الذِّى أَحْسَنَ بِاِئْتِقَالِ الْمَنِيِّ، فَأَمْسَكَ ذِكْرَهُ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مُقَارَنَةِ شَهْوَةٍ بَعْدَ الْبَوْلِ: لَا<sup>(١٦)</sup> غُسْلَ عَلَيْهِ. رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْبَوْلِ فَعَلِي رَوَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْبَوْلِ غَيْرَ الْمَنِيِّ الْمُتَقِيلِ/ ظ ٧٩ خَرَجَ بَغَيْرِ شَهْوَةٍ، فَأَشْبَهَ الْخَارِجَ لِمَرْضِي، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَهُوَ ذَلِكَ الْمَنِيُّ الَّذِي ائْتَقَلَ. وَوَجَّهَ مَا قُلْنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْغُسْلِ عِنْدَ رُؤْيَا الْمَاءِ وَفَضْخِهِ، وَقَدْ وَجَدَ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى وَجُوبِ الغُسْلِ عَلَى الْمُجَامِعِ الَّذِي يَرَى الْمَاءَ بَعْدَ غُسْلِهِ، وَهَذَا مِثْلُهُ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى<sup>(١٧)</sup> أَنَّ مَنْ أَحْسَنَ بِاِئْتِقَالِ الْمَنِيِّ وَلَمْ يَخْرُجْ، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الغُسْلِ عَلَيْهِ بظُهُورِهِ، لِثَلَاثٍ يُغْضَى إِلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ ائْتِقَالِ الْمَنِيِّ لِشَهْوَةٍ وَخُرُوجِهِ.

**فصل:** فَأَمَّا إِنْ اخْتَلَمَ، أَوْ جَامَعَ، فَأَمْنَى، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيُّ، فَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. قَالَ الْخَلَّالُ: تَوَاتَرَتْ الرِّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، بَالٍ أَوْ لَمْ يَبُلْ، فَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ قَوْلُهُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَالْقَوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ إِلَّا عَنْ شَهْوَةٍ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ: إِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْبَوْلِ، فَلَا غُسْلَ فِيهِ، وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَهُ اغْتَسَلَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَّةُ مَاءٍ خَرَجَ بِالْدَفْقِ وَالشَّهْوَةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلَ كَالْأَوَّلِ، وَبَعْدَ الْبَوْلِ خَرَجَ بَغَيْرِ دَفْقٍ وَشَهْوَةٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَقِيَّتَهُ لَمَا تَخَلَّفَ بَعْدَ الْبَوْلِ، وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ، عَلَيْهِ

(١٦) فِي الْأَصْلِ: «فَلَا».

(١٧) سَقَطَ مِنْ: م.



الغُسلُ بكلِّ حالٍ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأنَّ الاِغْتِيَارَ بِخُرُوجِهِ كَسَائِرِ الْأَحْدَاثِ. وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ: لا غُسلَ عليه. روايةٌ واحدةٌ؛ لأنَّه جَنَابَةٌ وَاحِدَةٌ، فلم يَجِبْ به غُسلانٍ، كما لو خَرَجَ دَفْعَةً وَاحِدَةً. والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ<sup>(١٨)</sup> لأنَّ الخُرُوجَ يَصْلُحُ مُوجِباً لِلْغُسْلِ، وما ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بما إذا جَامَعَ فلم يُتْرَكْ، فَاغْتَسَلَ، ثم أُنْزِلَ، فَإِنْ أَحْمَدُ قد نَصَّ على وَجوبِ الغُسلِ عليه بالإِثْرالِ مع وَجوبِهِ بِالتَّقَاءِ الْخِثَائَيْنِ.

**فصل:** إِذَا رَأَى أَنَّهُ قد اخْتَلَمَ، ولم يَجِدْ مَنِيًّا، فلا غُسلَ عليه. قال ابنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ على هذا كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. لَكِنْ إِنْ مَشَى فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ، أَوْ خَرَجَ بَعْدَ اسْتِيقَاطِهِ، فعليه الغُسلُ. نَصَّ عليه أَحْمَدُ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كانَ اتَّقَلَّ، وتَخَلَّفَ خُرُوجُهُ إِلَى ما بَعْدَ الاسْتِيقَاطِ. وَإِنْ اتَّبَعَهُ فَرَأَى مَنِيًّا، ولم يَذْكُرْ اخْتِلَامًا، فعليه الغُسلُ. لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا أَيْضًا. وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ/ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَبِهِ قال ابنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ خُرُوجَهُ كانَ لِاخْتِلَامٍ نَسِيئِهِ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ صَلَّى الْفَجْرَ بِالْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُرْفِ<sup>(١٩)</sup> فَرَأَى فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا، فقال: ما أَرَانِي إِلَّا قد اخْتَلَمْتُ، فَاغْتَسَلَ، وَغَسَلَ ثَوْبَهُ، وَصَلَّى<sup>(٢٠)</sup>. وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عُثْمَانَ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَّلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا؟ قال: «يَغْتَسِلُ». وَعَنْ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قد اخْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ بَلَلًا، فقال: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢١)</sup>. وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، أَنَّ أُمَّ

(١٨) في م: «أنه لا يجب الغسل».

(١٩) الجرف: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة. معجم البلدان ٦٢/٢.

(٢٠) أخرجه البيهقي، في: باب الرجل يجد في ثوبه منيا ولا يذكر اختلاما، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٧٠/١.

(٢١) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجد البلة في ثوبه، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٤/١. وابن =

سَلِيمٌ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٢)</sup>، وهذا يُدُلُّ على أَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَرَى الْمَاءَ.

**فصل:** إِذَا اتَّبَعَ مِنَ التَّوَمِ فَوَجَدَ بَلَلًا لَا يَعْلَمُ هَلْ هُوَ مَنِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا وَجَدَ بَلَّةً اغْتَسَلَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ إِبْرَدَةٌ، أَوْ لَاعِبٌ أَهْلُهُ؛ فَإِنَّهُ رَبُّمَا خَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ. وكذلك إِنْ كَانَ انْتَشَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ بَتَذَكُرٍ<sup>(٢٣)</sup> أَوْ رُؤْيَا، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. وهو قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَذْيٌ، وَقَدْ وَجَدَ سَبَبَهُ، فَلَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مَعَ الشَّكِّ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ ذَلِكَ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ؛ لِخَبَرِ عَائِشَةَ، وَلَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ اخْتِلَامٌ. وقد تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مُوَاضِعٍ. وقال مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ حَتَّى يُوقِنَ بِالْمَاءِ الدَّافِقِ. قال قَتَادَةُ: يَشْمُهُ. وهذا هُوَ الْقِيَاسُ، وَلَأَنَّ الْيَقِينَ بَقَاءَ الطَّهَارَةِ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ. وَالْأَوَّلَى الْإِغْتِسَالُ؛ لِمُوَافَقَةِ الْخَبَرِ، وَإِزَالَةِ الشَّكِّ.

**فصل:** فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا، وَكَانَ مِمَّا لَا يَتَأَمُّ فِيهِ غَيْرُهُ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ اغْتَسَلَا حِينَ رَأَيَاهُ فِي ثَوْبَيْهِمَا، وَلَأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْهُ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَحَدِثِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَرَى أَمَارَةً تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلُهَا، فَيُعِيدُ مِنْ أَذْنَى نَوْمَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْهَا. وَإِنْ كَانَ الرَّائِي لَهُ غَلَامًا يُمَكِّنُ وُجُودَ الْمَنِيِّ مِنْهُ، كَابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَهُوَ كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ دَلِيلَهُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُجُودِ. وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ. فَأَمَّا إِنْ وَجَدَ الرَّجُلُ مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ يَتَأَمُّ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ، فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مُفْرَدًا يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ

= ماجه، في: باب من احتلم ولم ير بللا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٠/١. كما أخرجه الترمذى في: باب فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٧٢/١. والدارمى، في: من يرى بللا ولا يذكر احتلاما، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٥/١. والإمام أحمد،

في: المسند ٢٥٦/٦

(٢٢) تقدم قريبا.

(٢٣) في الأصل: «بتذكرة».

منه، / فَوُجُوبُ الْغُسْلِ عَلَيْهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْتِمَّ بِصَاحِبِهِ، لِأَنَّ  
أَحَدَهُمَا جُنُبٌ يَقِينًا، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُمَا، كَمَا لَوْ سَمِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَوْتَ  
رِيحٍ، يَظُنُّ أَنَّهَا مِنْ صَاحِبِهِ، أَوْ لَا يَدْرِي مِنْ أَيُّهُمَا هِيَ.

**فصل:** إِذَا وَطِئَ امْرَأَتَهُ ذُوْنَ الْفَرْجِ، فَدَبَّ مَاءُهَا إِلَى فَرْجِهَا، ثُمَّ خَرَجَ، أَوْ  
وَطِئَهَا فِي الْفَرْجِ، فَاعْتَسَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ مَاءُ الرَّجُلِ مِنْ فَرْجِهَا، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا.  
وَبِهَذَا قَالَ قَتَادَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: تَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> مَنِىَّ خَارِجٌ  
مِنْهُ <sup>(٢)</sup>، فَأَشْبَهَ مَاءَهَا. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنِىُّهَا، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْمَنِىِّ.

### ٥٣ - مسألة؛ قال: (وَالِيقَاءُ الْخِتَانَيْنِ)

يَعْنِي: تَغْيِيبَ الْحَشْتَقَةِ فِي الْفَرْجِ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْغُسْلِ، سَوَاءً كَانَا  
مُحْتَسِنَيْنِ أَوْ لَا، وَسَوَاءً أَصَابَ مَوْضِعُ الْخِتَانِ مِنْهُ مَوْضِعُ خِتَانِهَا أَوْ لَمْ يَصِبْهُ. وَلَوْ  
مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانِ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ فَلَا غُسْلَ بِالِاتِّفَاقِ. وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ  
الْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وَكَانَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يَقُولُونَ: لَا  
غُسْلَ عَلَى مَنْ جَامَعَ فَأُكْسِلَ. <sup>(١)</sup> (يَعْنِي: لَمْ يَنْزِلْ). وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَتْ رُحْصَةً رَخِصَةً فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ، قَالَ سَهْلُ  
ابْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّ «الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ» كَانَ رُحْصَةً أُرْخِصَ فِيهَا رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ،

(٢٤-٢٤) في م: «منى خرج».

(١-١) سقط من: م.

(٢) كذا ورد. وليس مما اتفق عليه البخاري ومسلم. والذي اتفقا عليه من حديث أبي بن كعب، أنه قال:  
يا رسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةُ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُغْسِلُ». أخرجه  
البخاري، في: باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨١/١. ومسلم، في:  
باب إنما الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٠/١.

أما نسخ «الماء من الماء» فقد اتفقا في حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ  
ثُمَّ جَهَّدَهَا فَقَدْ رَجِبَ الْغُسْلُ». أخرجه البخاري، في: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح  
البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب نسخ «الماء من الماء» من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١.

والتَّرمِذِيُّ، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قال: اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ الدَّفِيقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ، وقال الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ،<sup>(٤)</sup> قال، قال<sup>(٥)</sup> أَبُو موسى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّاهُ، أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَأَنَا أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ. قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَفِي حَدِيثٍ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ جَعَلَتْهُ نَكَالًا<sup>(٧)</sup>. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، وَجَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. زَادَ مُسْلِمٌ: «وإنْ لَمْ يَنْزِلْ».

(٣) من أول قوله «رواه الإمام أحمد» سقط من: الأصل، وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١١٥/٥، ١١٦. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٠/١. والترمذى، في: باب ماجاء في أن الماء من الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٧/١.

(٤-٥) في م: «قال».

(٥) حديث «إذا قعد بين شعبها الأربع» متفق عليه، من حديث أبي هريرة، كما مر في الصفحة السابقة، وكما يأتي بعد قليل، أما حديث أبي موسى الأشعري، عن عائشة، رضى الله عنها، فقد أخرجه مسلم، في: باب نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١. والإمام مالك، في: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٧/٦.

أما حديث عائشة رضى الله عنها في التقاء الختانيين، فقد أخرجه أيضا الترمذى، في: باب ماجاء في إذا التقى الختانان وجب الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٤/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في وجوب الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧/٦، ١١٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٦١، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٦٥.

(٦) انظر: مسند الإمام أحمد ١١٥/٥.

(٧) تقدم تخریج رواية الشيخين له. وأخرجه أيضا أبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. والنسائي، في: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٢/١. والدرامي، في: باب في مس الختان الختان، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ١٩٤/١. والإمام أحمد، في: =

قال الأزهري<sup>(٨)</sup>: أَرَادَ بَيْنَ شُعْبَتَيْ رِجْلَيْهَا/ وَشُعْبَتَيْ شَفْرَيْهَا<sup>(٩)</sup>. وَحَدِيثُهُمْ مَنْسُوخٌ ٨١ و  
بَدِيلٌ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

**فصل:** وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى كُلِّ وَاطِئٍ وَمَوْطُوءٍ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْغُسْلِ،  
سواءً كَانَ الْفَرْجُ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا، مِنْ كُلِّ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمِيٍّ<sup>(١٠)</sup>، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، طَائِعًا أَوْ  
مُكْرَهًا، نَائِمًا أَوْ يَقْظَانًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِوَطْءِ الْمَيِّتَةِ وَالْبَيْهَمَةِ؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ بِمَقْصُودٍ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ. وَلَنَا أَنَّهُ إِذَا لَاحَظَ  
فِي فَرْجٍ، فَوَجَبَ بِهِ الْغُسْلُ، كَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ فِي حَيَاتِهَا، وَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ الْمَيِّتَةِ<sup>(١١)</sup>  
دَاخِلٌ فِي غُصُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِوَطْءِ الْعُجُوزِ وَالشَّوْهَاءِ.

**فصل:** وَإِنْ أُولِجَ بَعْضُ الْحَشْفَةِ، أَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ فِي السَّرَّةِ، وَلَمْ  
يَنْزِلْ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ التِّقَاءُ الْحَتَائِنِ وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ. وَإِنْ انْقَطَعَتْ  
الْحَشْفَةُ، فَأُولِجَ الْبَاقِي مِنْ ذَكَرِهِ، وَكَانَ يَقْدِرُ الْحَشْفَةُ، وَجَبَ الْغُسْلُ، وَتَعَلَّقَتْ  
بِهِ أَحْكَامُ الْوَطْءِ؛ مِنَ الْمَهْرِ وَغَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ.

**فصل:** فَإِنْ أُولِجَ فِي قُبُلِ حَتْنِي مُشْكِلٍ، أَوْ أُولِجَ الْحَتْنِي ذَكَرُهُ فِي فَرْجٍ، أَوْ  
وَطِئَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ فِي قُبُلِهِ، فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ  
خِلْفَةً زَائِدَةً. فَإِنْ أُنْزِلَ الْوَاطِئُ أَوْ أُنْزِلَ الْمَوْطُوءُ مِنْ قُبُلِهِ، فَعَلِيَ مَنْ أُنْزِلَ الْغُسْلُ.  
وَيُثْبِتُ لِمَنْ أُنْزِلَ مِنْ ذَكَرِهِ حُكْمُ الرِّجَالِ، وَلِمَنْ أُنْزِلَ مِنْ قُبُلِهِ حُكْمُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ  
اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِذَلِكَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ،  
أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِالذَّكُورِيَّةِ بِالْإِنْزَالِ مِنْ ذَكَرِهِ، وَلَا بِالْأُنْثَوِيَّةِ بِالْخِيْضِ مِنْ فَرْجِهِ،  
وَلَا بِالْبُلُوغِ هَذَا. وَلَنَا، أَنَّهُ أَمَرَ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَحَدَ الصَّنَفَيْنِ، فَكَانَ دَلِيلًا عَلَيْهِ،

= المسند ٢/٢٣٤، ٣٩٣، ٣٤٧، ٤٧١، ٥٢٠.

(٨) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الأزهري الهروي اللغوي الإمام المشهور، صاحب «تهذيب اللغة»،  
المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة. وفیات الأعيان ٤/٣٣٤-٣٣٦.

(٩) انظر: تهذيب اللغة ١/٤٤٤.

(١٠) في الأصل: «بهم».

(١١) سقط من: الأصل.

كالبَوْلِ مِنْ ذَكَرِهِ أَوْ مِنْ قُبْلِهِ، وَلَأَنَّهُ أَنْزَلَ الْمَاءَ الدَّفِيقَ لَشَهْوَةٍ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». وَبِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ تَثَبُّتَ لَهُ الذُّكُورِيَّةُ أَوْ الْأُنْثَوِيَّةُ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ أَوْ الْمَوْطُوءُ صَغِيرًا، فَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ. وَقَالَ: إِذَا أَتَى عَلَى الصَّبِيِّ تَسْعَ سِنِينَ، وَمِثْلُهَا يُوطَأُ، وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ. وَسُئِلَ عَنِ الْعُلَامِ يُجَامِعُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَتَلْعَ، فَجَامَعَ الْمَرْأَةَ، يَكُونُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْغُسْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ: تَرَى <sup>(١٦)</sup> عَائِشَةَ حِينَ كَانَ يَطْوُهَا النَّبِيُّ ﷺ لَمْ تَكُنْ تَغْتَسِلُ! وَيُرَوَّى عَنْهَا: «إِذَا تَلَقَّى الْخِتَانَانِ/ وَجَبَ الْغُسْلُ». وَحَمَلَ الْقَاضِي كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَأْتَمُ، وَلَا هِيَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ الَّتِي تَجِبُ الطَّهَارَةُ لَهَا، فَأَشْبَهَتْ الْحَائِضَ. وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ؛ لِتَصْرِيحِهِ بِالْوُجُوبِ، وَذَمِّهِ قَوْلَ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَقَوْلُهُ: هُوَ قَوْلُ سَوَاءٍ. وَاحْتَجَّ بِفِعْلِ عَائِشَةَ، وَرَوَاتِهَا لِلْحَدِيثِ الْعَامِّ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَلَأَنَّهُمَا أَجَابَتْ بِفِعْلِهَا وَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، بِقَوْلِهَا: فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا. فَكَيْفَ تَكُونُ خَارِجَةً مِنْهُ! وَلَيْسَ مَعْنَى وَجُوبِ الْغُسْلِ فِي الصَّغِيرِ الثَّانِي بِتَرْكِهِ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ شَرَطُ لِيَصِحَّ الصَّلَاةُ، وَالطَّوَافُ، وَإِبَاحَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللُّبُّ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ الْبَالِغُ بِتَأْخِيرِهِ فِي مَوَاضِعٍ يَتَأَخَّرُ الْوَاجِبُ بِتَرْكِهِ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَخَّرَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَأْتُمْ، وَالصَّبِيُّ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَأْتُمْ بِالتَّأْخِيرِ، وَبَقِيَ فِي حَقِّهِ شَرَطًا، كَمَا فِي حَقِّ الْكَبِيرِ، وَإِذَا بَلَغَ كَانَ حُكْمُ الْحَدِيثِ فِي حَقِّهِ بَاقِيًا، كَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ فِي حَقِّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**٥٤ -** مسألة؛ قال: (وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، سَوَاءً كَانَ أَصْلِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا، اغْتَسَلَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ، وَجَدَّ مِنْهُ فِي زَمَنِ كُفْرِهِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ أَوْ لَمْ

٨١ ط

يُوجَدُ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُثَنِّ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يُسْتَحَبُّ  
 الْغُسْلُ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَجِدَتْ مِنْه جَنَابَةٌ زَمَنَ كُفْرِهِ، فَعَلِيهِ  
 الْغُسْلُ إِذَا أَسْلَمَ، سَوَاءً كَانَ قَدْ اغْتَسَلَ فِي زَمَنٍ كُفْرِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ. وَهَذَا مَذْهَبُ  
 الشَّافِعِيِّ. وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ الْغُسْلَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الْعَدَّةَ الْكَثِيرَ وَالْجَمَّ الْغَفِيرَ  
 أَسْلَمُوا، فَلَوْ أَمَرَ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْغُسْلِ، لَنَقَلَ ثَقُلًا مُتَوَاتِرًا أَوْ ظَاهِرًا، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ  
 مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ تُؤْخَذُ  
 مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ<sup>(٢)</sup>». وَلَوْ كَانَ الْغُسْلُ وَاجِبًا لَأَمَرَهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ  
 وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ. وَلَنَا مَارُوَى قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ  
 الْإِسْلَامَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَأَمْرُهُ  
 يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِلَّةِ الثَّقَلِ، فَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ أَوْجَبَ الْغُسْلَ عَلَى مَنْ  
 أَسْلَمَ بَعْدَ الْجَنَابَةِ فِي شِرْكِهِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَالِغَ لَا يَسْلَمُ مِنْهَا، ثُمَّ إِنَّ النَّخَرَ إِذَا  
 صَحَّ كَانَ حُجَّةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَرْطِ آخَرٍ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ،

و ٨٢

(١) كَذَا وَرَدَ فِي النسخ، وتَمَامُ الْحَدِيثِ: «اللَّهُ قَدْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صُلُوبٍ فِي كُلِّ نَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ  
 أَطَاعُوا فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: وَجوب الزكاة، وبَابِ أَخَذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا، مِنْ  
 كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي: بَابِ بَعَثَ إِلَى مُوسَى وَمَعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حِجَّةِ الْوُدَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي، وَفِي: بَابِ  
 مَا جَاءَ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْتُهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٠/٢،  
 ١٥٨، ٢٠٤/٥، ١٤٠/٩. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الدَّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشُرَائِعِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.  
 صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٥٠/١، ٥١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٦٦/١.  
 وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ وَجوب الزكاة، وبَابِ إِخْرَاجِ الزكاة مِنْ بِلَدٍ إِلَى بِلَدٍ، مِنْ كِتَابِ الزكاة. الْمُجْتَبَى ٤١، ٣/٥.  
 وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فَرَضِ الزكاة، مِنْ كِتَابِ الزكاة. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٥٦٨/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ  
 الزكاة، مِنْ كِتَابِ الزكاة. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٧٩/١. وَالإمامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٣/١.

(٣) السِدْرَةُ: شَجَرَةُ النَّبَقِ... وَإِذَا أُطْلِقَ السِدْرُ فِي الْغُسْلِ فَالْمُرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ فَيُؤْمَرُ بِالْغُسْلِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨٦/١.  
 وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَمَا لَا يُوجِبُهُ غَسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى  
 ٩١/١. كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْإِسْتِغْسَالِ عِنْدَمَا يَسْلَمُ الرَّجُلُ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ. عَارِضَةُ  
 الْأَحْوَذِيِّ ٨٤/٣. وَالإمامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦١/٥.

وَأَسِيدَ بْنِ حُضَيْرٍ، حِينَ ارْتَدَا الْإِسْلَامَ، سَأَلَا مُصْعَبَ بْنَ عَمِيرٍ، وَأُسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ: كَيْفَ تَصْنَعُونَ إِذَا دَخَلْتُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ؟ قَالَ: نَغْتَسِلُ، وَنَشْهَدُ شَهَادَةَ الْحَقِّ<sup>(٥)</sup>. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَفِيزًا، وَلَأنَّ الْكَافِرَ لَا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ جَنَابَةِ تَلَحُّقِهِ، وَنَجَاسَةِ نُصَيْبِهِ، وَهُوَ لَا يَغْتَسِلُ، وَلَا يَرْفَعُ حَدَّثَهُ إِذَا اغْتَسَلَ، فَأُقِيمَتْ مِظَنَّةُ ذَلِكَ مُقَامَ حَقِيقَتِهِ، كَمَا أُقِيمَ التَّوَمُّ مُقَامَ الْحَدِيثِ، وَالتَّقَاءُ الْجَنَابَيْنِ مُقَامَ الْإِنْزَالِ.

**فصل:** فَإِنْ أَجْنَبَ الْكَافِرُ ثُمَّ أَسْلَمَ، لَمْ يَلْزَمُهُ غُسْلُ الْجَنَابَةِ، سَوَاءً اغْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ. وَهَذَا قَوْلُ مَنْ أَوْجَبَ غُسْلَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَيْهِ الْغُسْلُ فِي الْحَالَيْنِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّكْلِيفِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْغُسْلِ، كَالصَّبَا وَالْجُنُونِ، وَاغْتِسَالُهُ فِي كُفْرِهِ لَا يَرْفَعُ حَدَّثَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْحَدِيثَيْنِ، فَلَمْ يَرْفَعْ فِي حَالِ كُفْرِهِ كَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ. وَحُكِيَ عَنْ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَأَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرْفَعُ حَدَّثَهُ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ نَبْءٍ مِنَ الصَّبِيِّ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ، فَلَمْ تَصِحَّ مِنْ كَافِرٍ، كَالصَّلَاةِ. وَلَنَا - عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ - أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَحَدًا بِغُسْلِ الْجَنَابَةِ مَعَ كَثَرَةِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْبَالِغِينَ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَلَأنَّ الْمِظَنَّةَ أُقِيمَتْ مُقَامَ حَقِيقَةِ الْحَدِيثِ، فَسَقَطَ حُكْمُ الْحَدِيثِ كَالسُّفْرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ الْمُسْلِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ قَيْسٍ. وَيُسْتَحَبُّ لِرَّازِلَةِ شَعْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَسْلَمَ، فَقَالَ: «اخْلُقْ». وَقَالَ لآخرَ مَعَهُ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>. وَأَقْلَّ أَحْوَالِ الْأَمْرِ الْاسْتِحْبَابُ.

## ٥٥ - مسألة؛ قال: (وَالطَّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ وَالتَّقَاسِ)

قال ابن عَقِيلٍ: هَذَا تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ الْمَوْجِبَ لِلْغُسْلِ فِي التَّحْقِيقِ هُوَ الْحَيْضُ

(٥) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام ٤٣٦/٢.

(٦) في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٦/١. والإمام أحمد، في:

المسند ٤١٥/٣.



والتَّفَاسُ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْحَدَثُ، وَانْقِطَاعُهُ شَرْطُ وُجُوبِ لِلْغُسْلِ وَصِحَّتِهِ، فَسَمَاءُ مُوجِبًا لِّلذَلِكَ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: انْقِطَاعُ دَمِ الْاسْتِحْضَاءِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ. وَالْمُبْطِلُ إِنَّمَا هُوَ الْحَدَثُ الْخَارِجُ، لَكِنْ عُفِيَ عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ زَالَتْ الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدِيثِ جَيِّدٌ، وَأُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْانْقِطَاعِ؛ لِظُهُورِهِ عِنْدَهُ. وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، فَقَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١). وَأَمَرَ بِهِ فِي حَدِيثٍ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثِ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ (٢)، وَأَمَرَ بِهِ فِي حَدِيثٍ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَسَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ، وَحَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، وَغَيْرُهُنَّ (٣)، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ (٤) يَعْنِي: إِذَا اغْتَسَلْنَ. مَنَعَ الزَّوْجَ وَطَأًا قَبْلَ الْغُسْلِ، فَذَلَّ عَلَى وَجْهِهِ عَلَيْهَا. وَالتَّفَاسُ كَالْحَيْضِ سَوَاءً؛ فَإِنَّ دَمَ التَّفَاسِ هُوَ دَمُ الْحَيْضِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ يَنْصَرِفُ إِلَى غِذَاءِ الْوَلَدِ، فَجِئْنَا خَرَجَ الْوَلَدُ خَرَجَ الدَّمُ (٥) لِعَدَمِ مُصْرِفِهِ،

(١) يَأْتِي الْحَدِيثُ بِتَامِهِ فِي بَابِ الْحَيْضِ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ غَسْلِ الدَّمِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ الْاسْتِحْضَاءِ، وَبَابِ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ، وَبَابِ إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيْضٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٦٦٦، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحْضَاءِ وَغَسْلِهَا وَصَلَاتِهَا، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٦٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ وَمَنْ قَالَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ...، وَبَابِ مَنْ رَوَى أَنَّ الْحَيْضَةَ إِذَا أُدْبِرَتْ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٦٣-٦٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْمُسْتَحْضَاءِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/١٩٧. وَالتَّسَانُفِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، وَبَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالْمُسْتَحْضَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ ذِكْرِ الْمُسْتَحْضَاءِ وَإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، وَبَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالْمُسْتَحْضَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمُجْتَمَعِيُّ ١/٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَاجَةَ فِي الْمُسْتَحْضَاءِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١/٢٠٣، ٢٠٤. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحْضَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَوْطَأُ ١/٦١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/٤٦٤. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي غَسْلِ الْمُسْتَحْضَاءِ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/١٩٨. (٢) تَأْتِي هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي بَابِ الْحَيْضِ، الْمَسَائِلُ ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٢.

(٤) مِنْ: م.

وَسُئِيَ نَفَاسًا.

**فصل:** فَأَمَّا الْوِلَادَةُ إِذَا عَرِيتَ عَنْ دَمٍ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْغُسْلُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ. وَقَالَ غَيْرُهُ: فِيهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِطْنَةٌ لِلنَّفَاسِ الْمَوْجِبِ، فَقَامَتْ مَقَامَهُ فِي الْإِجَابِ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، وَلِأَنَّهَا يُسْتَبْرَأُ بِهَا الرَّجْمُ، أَشْبَهَتْ الْخَيْضَ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَالْوَجْهَيْنِ. وَالْأَوَّلُ<sup>(٥)</sup> الصَّحِيحُ؛ فَإِنَّ الْوُجُوبَ بِالشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِالْغُسْلِ هُنَا، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ وَلَا مَنِيٍّ؛ وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْإِجَابِ بِهِذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مِطْنَةٌ. قُلْنَا: الْمَطْنُ إِنَّمَا يُعْلَمُ جَعْلُهَا مِطْنَةً بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَا نَصٌّ فِي هَذَا وَلَا إِجْمَاعٌ، وَالْقِيَاسُ الْآخَرُ مُجَرَّدُ طَرْدٍ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ، ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، فَلَيْسَ تَشْبِيهُهُ<sup>(٦)</sup> بِهِ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَوَّلَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ.

**فصل:** إِذَا كَانَ عَلَى الْحَائِضِ جَنَابَةٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ حَتَّى يَنْقَطَعَ خَيْضُهَا. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَا يَفِيدُ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ لِلجَنَابَةِ فِي زَمَنِ خَيْضِهَا، صَحَّ غُسْلُهَا، وَزَالَ حُكْمُ الْجَنَابَةِ. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: تَزُولُ الْجَنَابَةُ، وَالْخَيْضُ لَا يَزُولُ حَتَّى يَنْقَطَعَ الدَّمُ. قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: لَا تَغْتَسِلُ. إِلَّا عَطَاءٌ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْخَيْضُ أَكْبَرُ. قَالَ: ثُمَّ تَزُولُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: تَغْتَسِلُ. وَهَذَا لِأَنَّ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ لَا يَمْنَعُ ارْتِفَاعَ الْآخَرِ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَتْ الْمُحَدِّثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ.

٨٣ **فصل:** وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ غَسَلِ الْمَيْتِ/ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَعَائِشَةُ، وَالْحَسَنُ، وَالتَّحِيْمِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَعَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا قَالَا: مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ. وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ سَبْرِينَ، وَالزُّهْرِيُّ. وَاسْتَخَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ

(٥) مكان هذا في م: «الثاني لا يجب وهو»، والمثبت في الأصل، وما في م تكرر لما تقدم في أول الفصل.

(٦) في م: «تشبيهه».

الجُورَ جَانِيًّا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ<sup>(٧)</sup> فَلْيَتَوَضَّأْ<sup>(٨)</sup>». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا رَوَايَةَ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ، فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ الْكَافِرَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَغْتَسِلَ لِمَا غَسَلَ أَبَاهُ<sup>(٩)</sup>. وَلَنَا، قَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ<sup>(١٠)</sup>، قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَنْزِعَ حِفَافَتَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ<sup>(١١)</sup> إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ<sup>(١٢)</sup>. وَلَأَنَّهُ غُسِلَ آدَمِيُّ فَلَمْ يُوجِبِ الْغُسْلُ كَغُسْلِ الْحَيِّ، وَحَدِيثُهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَيْسَ فِي هَذَا حَدِيثٍ يَثْبُتُ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي وُجُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى مَنْ حَمَلَهُ. وَقَدْ ذُكِرَ لَعَائِشَةُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». قَالَتْ: وَهَلْ هِيَ إِلَّا أَغْوَاذُ حَمَلَهَا! ذَكَرَهُ الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ فِي الْوُضُوءِ مِنْ حَمَلِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجُورَ جَانِيًّا: لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ غَسَلَ أَبَا طَالِبٍ، إِذْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبَ قَوَارِيرُهُ، وَلَا تُحْدِثُنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي». قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَمَرَنِي فَأَغْتَسَلْتُ. وَقَدْ قِيلَ: يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ غُسْلِ الْكَافِرِ الْحَيِّ. وَلَا نَعْلَمُ لِقَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ حُجَّةً تُوجِبُهُ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ.

**فصل:** وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَامٍ،

(٧) فِي م: «حمل ميتا».

(٨) تقدم تخريجه في المسألة ٤٩، صفحة ٢٥٦، وهو يروى أيضا عن علي وعائشة والمغيرة.

(٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٠٣/١، ١٣٠.

(١٠) في النسخ: «الرازي» تحريف. وهو صحابي غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة، وسكن الكوفة.

انظر: أسد الغابة ٢٧/٣.

(١١) سقط من: الأصل.

(١٢) أخرجه الترمذي، في: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى

١٤٢/١. والنسائي، في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١.

وإبن ماجه، في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والإمام أحمد، في:

المسند ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

ولا أَعْلَمُ في هذا خِلَافاً. قال ابنُ المُنْذِرِ: ثَبِتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَسَلَ مِنْ (١٣) الإِغْمَاءِ (١٤). وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَلَأنَّ زَوَالَ الْعَقْلِ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْعُسْلِ، وَوُجُودُ الْإِثْرَالِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا تُزَوَّلُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ، فَإِنْ ثَبُتَ مِنْهُمَا الْإِثْرَالُ فَعَلَيْهِمَا الْعُسْلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ اخْتِلَامٍ، فَيَدْخُلُ فِي جُمْلَةِ الْمُوجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ، وَيُسْتَحَبُّ الْعُسْلُ مِنْ جَمِيعِ مَا نَفَيْتُمَا وَجُوبَ الْعُسْلِ مِنْهُ؛ لَوْجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ.

٥٦ - مسألة؛ قال: (وَالْحَائِضُ وَالْجُنُبُ وَالْمُشْرِكُ إِذَا غَمَسُوا أَيْدِيَهُمْ فِي الْمَاءِ، فَهُوَ طَاهِرٌ)

٨٣ ظ / أَمَّا طَهَارَةُ الْمَاءِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَاسَةٌ، فَإِنْ أَجْسَأَتْهُمْ طَاهِرَةٌ، وَهَذِهِ الْأَحْدَاثُ لَا تَقْتَضِي تَنْجِيسَهَا. قال ابنُ المُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ عَرَقَ الْجُنُبِ طَاهِرٌ، ثَبِتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ. وَقَالَتِ عَائِشَةُ: عَرَقُ الْحَائِضِ طَاهِرٌ. وَكُلُّ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَا يُحْفَظُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافُهُمْ. وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَفِيهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ: فَانْحَسَنْتُ مِنْهُ فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ؛ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٥). وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ إِلَيْهِ بَعْضُ نِسَائِهِ قَصْعَةً لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا. فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: إِنِّي غَمَسْتُ يَدَيَّ فِيهَا وَأَنَا جُنُبٌ. فَقَالَ: «الْمَاءُ لَا يُجَنِّبُ» (١٦). وَقَالَ لعائِشَةُ: «نَاوِلِينِي الْحُمْرَةَ

(١٣) في م: «عن».

(١٤) انظر: متأخره البخاري، في: باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١٧٦/١. ومسلم، في: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣١١/١. والسنائي، في: باب الائتلاف بالإمام يصلي قاعدا، من كتاب الإمامة. المجتبى ٧٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥١/٦، ٥٢/٢.

(١) تقدم في صفحة ٣٣.

(٢) تقدم في صفحة ٣١، ٣٣.

مِنَ الْمَسْجِدِ». فقالت: إني حائضٌ، قال: «إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». وكان رَسُولُ اللَّهِ يَشْرَبُ مِنْ سُورٍ عَائِشَةُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيهَا، وَتَعْرِقُ الْعِرْقَ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَيَأْخُذُهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيهَا. وكانت تَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حَائِضٌ<sup>(٣)</sup>، وَتَوْضَأُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَتَوْضَأُ عُمَرُ بْنُ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةً. وَأَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ يَهُودِيًّا دَعَاهُ إِلَى خُبْزٍ وَإِهَالَةِ سِنْحَةٍ<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّ الْكُفْرَ مَعْنَى فِي قَلْبِهِ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِي نَجَاسَةِ ظَاهِرِهِ كَسَائِرِ مَا فِي الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ. وَيَتَخَرَّجُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الَّذِي لَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَالْخِنْزِيرَ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَالْخِنْزِيرَ، وَمَنْ لَا تَحُلُّ ذَبِيحَتِهِمْ، كَمَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ فِي آيَتِهِمْ وَرِثَائِهِمْ.

**فصل:** وَأَمَّا طَهْوَرِيَّةُ الْمَاءِ، فَإِنَّ الْحَائِضَ وَالْكَافِرَ لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُمَا يَدَيْهِمَا فِي الْمَاءِ شَيْعًا؛ لِأَنَّ حَدَثَهُمَا لَا يَرْفَعُ. وَأَمَّا الْجُنُبُ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّعْمَسْ يَدَهُ فِي الْمَاءِ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْهَا<sup>(٥)</sup>، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَهْوَرِيَّتِهِ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي قَالَتْ: غَمَسْتُ يَدَيَّ فِي الْمَاءِ، وَأَنَا جُنُبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ». وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَرْفَعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، فَأَشْبَهَ غَمَسَ الْحَائِضِ. وَإِنْ تَوَيَّ رَفَعَ حَدِيثَهَا، فَحُكْمُ الْمَاءِ حُكْمُ مَالُو اغْتَسَلَ الْجُنُبُ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ. / وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا تَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لِيَعْتَرَفَ بِهَا، صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا. وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ إِذَا تَوَيَّ الْأَعْتَزَافَ لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْأَعْتَزَافِ مَنَعَ قَصْدَ غَسْلِهَا، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْمُتَوَضَّعِ إِذَا اعْتَرَفَ مِنَ الْإِنَاءِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ.

وإِنْ انْقَطَعَ خِيضُ الْمَرْأَةِ وَلَمْ تَغْتَسِلْ، فَهِيَ كَالْجُنُبِ، فِيمَا ذَكَّرْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ<sup>(٦)</sup> عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا؛ فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ، فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ يَعْمَسُ يَدَهُ

(٣) انظر لكل ذلك صفحة ٦٩، و صفحة ٧٠.

(٤) انظر لكل ما تقدم صفحات ١١٠-١١٢.

(٥) في م: «منها».

(٦) أي: اختلف.

في الإناء: إذا كانا نَظِيفَيْنِ، فلا بأسَ به. وقال في مَوْضِعِ آخَرَ<sup>(٧)</sup>: كُنْتُ لَا أَرَى بِهِ  
بِأَسَاءٍ، ثُمَّ خُدْتُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَكَأَنِّي تَهَيَّيْتُهِ.  
وَسُئِلَ عَنْ جُنُبٍ وَضِعَ لَهُ مَاءٌ فَأَدْخَلَ يَدَهُ يَنْظُرُ حَرَّهُ مِنْ بَرْدِهِ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ إَصْبَعًا  
فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بِأَسَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ أَجْمَعَ فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ. وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ  
يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَلَا مَا يَصُبُّ بِهِ عَلَى يَدِهِ، أَتَرَى أَنْ يَأْخُذَ بَفَمِهِ؟  
قَالَ: لَا، يَدُهُ وَفَمُهُ وَاحِدٌ. وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى  
الْكِرَاهَةِ الْمُجَرَّدَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنْ أَدْخَلَ الْجُنُبُ يَدَهُ  
فِي الْمَاءِ لَمْ يَفْسُدْ، وَإِنْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ فَسَدَ؛ لِأَنَّ الْجُنُبَ نَجِسٌ، وَعُفِيَ عَنْ يَدِهِ  
لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ. وَكَرِهَ النَّحْيِيُّ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْحَائِضِ. وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: لَا  
يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِسُورِهَا بِأَسَاءً؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ،  
وَمُجَاهِدٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ. وَقَدْ  
ذَلَّلْنَا عَلَى طَهَارَةِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُمَا  
اسْتَوَيَا فِيمَا إِذَا أَصَابَتْهُمَا نَجَاسَةٌ، فَاسْتَوَيَا فِي الْجَنَابَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ بِهِ؛ لِأَنَّ  
الْيَدَ يَرَادُ بِهَا الْأَغْيَرُافُ، وَقَصْدُهُ هُوَ الْمَانِعُ مِنَ جَعْلِ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا، وَهَذَا لَا يُوجَدُ  
فِي الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَرَفُ بِهَا، فَكَانَ غَمْسُهَا بَعْدَ إِزَادَةِ الْعَسَلِ اسْتِعْمَالًا لِلْمَاءِ.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٧ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ<sup>(١)</sup> الْمَرْأَةِ إِذَا خَلَتْ  
بِالْمَاءِ)

اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي وَضُوءِ الرَّجُلِ بِفَضْلِ طَهْوَرِ<sup>(٢)</sup> الْمَرْأَةِ  
إِذَا خَلَتْ بِهِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسَ<sup>(٣)</sup>

(٧) من: م.

(١) في م: طهوره.

(٢) في م: وضوءه.

(٣) عبد الله بن سرجس المزني، صحابي سكن البصرة، روى عن النبي ﷺ وعن الصحابة. تهذيب التهذيب

٢٣٣/٥، ٢٣٢/٥.

والحسن، وعُثَيْمِ بْنِ قَيْسٍ<sup>(٤)</sup>، وهو قول ابن عُمر في الحائض والجُنُب. قال أحمد: قد كرهه غير واحد من أصحاب النبي ﷺ،/ وأما إذا كان جميعاً فلا بأس. والثانية، يجوز الوضوء به للرجال والنساء. اختارها ابن عقيل، وهو قول أكثر أهل العلم؛ لما روى مسلم في صحيحه، قال: كان النبي ﷺ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ<sup>(٥)</sup>. وقالت مَيْمُونَةُ: اغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ، فَفَضَلْتُ فِيهَا فَضْلَهُ، فجاء النبي ﷺ يَغْتَسِلُ، فقلت: إني قد اغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فقال: «الماء ليس عليه جنابة»<sup>(٦)</sup>. ولأنه ماء طهور، جاز للمرأة الوضوء به، فجاز للرجل كفّضيل الرجل. ووجه الرواية الأولى ما روى الحكم بن عمرو، أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفَضْلِ طهور المرأة. قال الترمذي: هذا حديث حسن<sup>(٨)</sup>. ورواه أبو داود، وابن ماجه<sup>(٩)</sup>. قال الخطابي<sup>(١٠)</sup>: قال محمد بن إسماعيل: خبر الأقرع<sup>(١١)</sup> لا يصح. والصحيح في هذا خبر عبيد الله بن سرجس، وهو موقوف، ومن رفعه فقد أخطأ. قلنا: قد رواه أحمد، واحتج به، وهذا يُقدّم على الضعيف؛ لإحتمال أن يكون قد روى من وجه صحيح خفي على من ضعفه، وأيضاً فإنه قول جماعة من

(٤) غنيم بن قيس المازني، أدرك النبي ﷺ وراه. وقال أبو سعيد بن يونس: لا تصح له رواية ولا صحة. أسد الغابة ٣٤٣/٤.

(٥) في م زيادة: وضوءه.

(٦) أخرجه مسلم، في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد، إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٧/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٢/١.

(٧) تقدم في صفحة ٣١. وهو بهذا اللفظ عند الدارقطني، أخرجه في: باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٢/١.

(٨) أخرجه الترمذي، في: باب في كراهية فضل طهور المرأة. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨٢/١.

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب النبي عن الوضوء بفضل المرأة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٩/١. وابن ماجه، في: باب النبي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٢/١. كما أخرجه النسائي، في: باب النبي عن فضل وضوء المرأة، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٣/٤، ٦٦/٥.

(١٠) في معالم السنن ٤٢/١.

(١١) هو الحكم بن عمرو. كما جاء في معالم السنن.

الصَّحَابَةِ، قال أحمد: أَكْثَرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يقولون: إِذَا خَلَتْ بِالْمَاءِ فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ. فَأَمَّا حَدِيثُ مَيْمُونَةَ فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: أَفْنِيهِ؛ لِحَالِ سِمَاكِ<sup>(١٢)</sup>، لَيْسَ أَحَدٌ يَرْوِيهِ غَيْرُهُ. وَقَالَ: هَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَرْفَعُهُ. وَلَآئِهٖ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَخُلْ بِهِ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ.

**فصل:** واخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَفْسِيرِ الْخُلُوةِ بِهِ، فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ قَوْلًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُلُوةَ هِيَ أَنْ لَا يَخْضُرُهَا مَنْ لَا تَحْصُلُ الْخُلُوةُ فِي النَّكَاحِ بِحُضُورِهِ، سِوَاكَ كَانَ رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا عَاقِلًا؛ لِأَنَّهَا إِحْدَى الْخُلُوتَيْنِ، فَنَافَاها حُضُورُ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ كَالْآخَرَى. وَقَالَ الْقَاضِي: هِيَ أَنْ لَا يُشَاهِدَهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ، فَإِنْ شَاهَدَهَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلٌ كَافِرٌ، لَمْ تَخْرُجْ بِحُضُورِهِمْ عَنِ الْخُلُوةِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ الْخُلُوةَ اسْتِعْمَالُهَا لِلْمَاءِ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةِ الرَّجُلِ فِي اسْتِعْمَالِهِ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: إِذَا خَلَتْ بِهِ فَلَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُغْتَسِلَ هُوَ بِهِ. وَإِذَا شَرَعًا فِيهِ جَمِيعًا فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ وَذَلِكَ<sup>(١٣)</sup> لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ: اغْتَسِلَا جَمِيعًا؛ هُوَ هَكَذَا، وَأَنْتِ هَكَذَا — قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ<sup>(١٤)</sup> فِي إِشَارَتِهِ: كَانَ الْإِنَاءُ بَيْنَهُمَا — وَإِذَا خَلَتْ بِهِ فَلَا تَقْرُبْنَهُ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ. وَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ تُغْتَسِلُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يُغْتَرِفَانِ مِنْهُ جَمِيعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٥)</sup>، فَيُحْصَى بِهَذَا عُمُومُ ٨٥ وَ النَّهْيِ،/ وَبَقِيْنَا فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الْعُمُومِ.

(١٢) هُوَ أَبُو الْغَفِيرَةِ سِمَاكِ بْنُ حَرْبٍ بْنُ أَوْسٍ الذَّهَلِيُّ الْكُوفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً. انْظُرْ أَقْوَالَ الْأَكْمَةِ فِيهِ، فِي تَرْجُمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٢٣٣/٤ - ٢٣٤.

(١٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٤) لَعَلَّهُ يَعْنِي عَبْدَ الْوَاحِدَ بْنَ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ يَرْوِي عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، أَوْ سَنَةَ سَبْعٍ. انْظُرْ: تَذَكُّرُ الْخَفَافِ ٢٥٨/١.

(١٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ غَسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَبَابِ هَلْ يَدْخُلُ الْجَنْبُ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرِ الْجَنْبَةِ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ، وَفِي: بَابِ مَآوِطِيٍّ مِنَ التَّصْلُوبِ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٢/١، ٧٤، ٨٢، ٧٧/٢١٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنْبَةِ، وَغَسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٥٥/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوَضُوءِ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَبَابِ قَدْرِ الْمَاءِ الَّذِي يَجِزِي فِي الْغُسْلِ، مِنْ كِتَابِ =



**فصل:** فَإِنْ خَلَتْ بِهِ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهَا، أَوْ فِي تَجْدِيدِ طَهَارَةٍ، أَوْ اسْتِنْجَاءٍ، أَوْ غَسَلِ نَجَاسَةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ. وَالثَّانِي لَا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الْمُطْلَقَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى طَهَارَةِ الْحَدِيثِ الْكَامِلَةِ. وَإِنْ خَلَتْ بِهِ ذِمِّيَّةٌ فِي اغْتِسَالِهَا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا. هُوَ كَحُلُوءِ الْمُسْلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا أَذْنَى حَالًا مِنَ الْمُسْلِمَةِ وَأَبْعَدُ مِنَ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِغُسْلِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَهُوَ جِلٌّ وَطَيْهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَأَمَرُهَا بِهِ إِذَا كَانَ مِنْ جَنَابَةٍ. وَالثَّانِي لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهَا لَا تَصِحُّ، فَهِيَ كَتَبَرُ دَها. وَإِنْ خَلَتْ الْمَرْأَةُ بِالْمَاءِ فِي تَبَرُّدِهَا، أَوْ تَنْظِيفِهَا، أَوْ غَسَلِ ثَوْبِهَا مِنَ الْوَسَخِ، لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَهَارَةٍ.

**فصل:** وَإِنَّمَا تُؤَثِّرُ خَلْوَتُهَا فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ، وَمَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ خَلْوَتُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ النَّجَاسَةِ وَالْحَدِيثِ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ، فَوَهُمْ ذَلِكَ أَوَّلَى.

**فصل:** وَمَنْعُ الرَّجُلِ مِنَ اسْتِعْمَالِ فَضْلَةِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ تَعْبُدِيٌّ غَيْرُ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ. وَلِذَلِكَ يَبَاحُ لَامْرَأَةٍ سِوَاهَا التَّطَهُّرُ بِهِ فِي طَهَارَةِ الْحَدِيثِ، وَغَسَلِ النَّجَاسَةِ، وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ التَّهَيُّ اخْتَصَّ الرَّجُلَ وَلَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهُ، فَيجِبُ قَبْضُهُ عَلَى مَحَلِّ التَّهَيُّ، وَهَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ غَسْلُ النَّجَاسَةِ بِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ لَا يَرْفَعُ حَدَثَهُ، فَلَمْ يُزَلِ النَّجَسَ، كَسَائِرِ الْمَائِعَاتِ. وَالثَّانِي يَجُوزُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَدِيثِ

---

= الطهارة. سنن أبي داود. والترمذي، في: باب في وضوء الرجل والمرأة من إتياء واحد، من أبواب الطهارة، وفي: باب ماجاء في الجمعة واتخاذ الشعر، من كتاب اللباس. عارضة الاحوذى ٨١/١، ٢٥٧/٧. والنسائي، في: باب فضل الجنب، وباب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نساته من إتياء واحد، من كتاب الطهارة. وفي: باب الرخصة في فضل الجنب، من كتاب المياه، وفي: باب الدليل على أن لا توقت في الماء الذي يغتسل فيه، وباب اغتسال الرجل والمرأة من نساته من إتياء واحد، وباب الرخصة في اغتسال الرجل والمرأة من نساته من إتياء واحد، من كتاب الاغتسال. المجتبى ١٠٦، ١٤٦، ١٦٥، ١٦٦. وابن ماجه، في: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إتياء واحد، وباب ماجاء في غسل النساء من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٣/١، ١٩٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠/٦، ٣٧، ٤٣، ٦٤، ٩١، ١٠٣، ١١٨، ١٢٣، ١٢٩، ١٥٧، ١٦٨، ١٦١، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٩، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦٥، ٢٨١. وانظر: ماقدم في صفحة ٢٦.

والتَّجَاسَةِ، وَيُزِيلُهَا مِنَ الْمَحَالِّ كُلِّهَا إِذَا فَعَلَتْهُ الْمَرْأَةُ<sup>(١٦)</sup>، فَيَزِيلُهَا إِذَا فَعَلَهُ الرَّجُلُ، كَسَائِرِ الْمِيَاهِ، وَلَأَنَّهُ مَاءٌ يُزِيلُ التَّجَاسَةَ بِمُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ،<sup>(١٧)</sup> فَيَزِيلُهَا إِذَا فَعَلَهُ<sup>(١٧)</sup> الرَّجُلُ، كَسَائِرِ الْمِيَاهِ، وَالْحَدِيثُ لَا نَعْقِلُ عِلَّتَهُ، فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَاوردَ بِهِ لَفْظُهُ، وَنَحْنُو هَذَا يُحْكِي عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى<sup>(١٨)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١٦) سقط من: م.

(١٧-١٧) في الأصل: «يزيلها بمباشرة».

(١٨) أبو بردة عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، ابن أبي موسى، قاضي الكوفة، كان من أوعية العلم، حجة باتفاق، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النبلاء ٧/٥-٧.

## باب الغسل من الجنابة

٥٨ - مسألة؛ قال أبو القاسم: (وَإِذَا أُجْتَنِبَ غَسَلَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، يَرَوِي أَصُولُ الشَّعْرِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ)

قال القراء: يقال جُنِبَ<sup>(١)</sup> الرَّجُلُ وَاجْتَنَبَ وَتَجَنَّبَ<sup>(٢)</sup> وَاجْتَنَبَ، مِنَ الْجَنَابَةِ. وَلِغُسْلِ الْجَنَابَةِ صِفَتَانِ: / صِفَةُ إِنْجَزَاءٍ، وَصِفَةُ كَمَالٍ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْحَرْقِيُّ هُنَا صِفَةُ الْكَمَالِ. قال بعض أصحابنا: الْكَامِلُ يَأْتِي فِيهِ بَعْشَرَةُ أَشْيَاءٍ؛ النَّيَّةُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَغَسْلُ مَاهِهِ مِنْ أَدَى، وَالْوَضُوءُ، وَخِشْيُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا يَرَوِي بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ، وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، وَيَبْدَأُ بِشَقِ الْأَيْمَنِ، وَيَذَلُّكَ بِدَنِّهِ بِيَدِهِ، وَيَتَّقِلُ مِنْ مَوْضِعِ غُسْلِهِ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَلَّلَ أَصُولُ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ بِمَاءٍ قَبْلَ إِفَاضَتِهِ عَلَيْهِ. قال أحمد: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ مَا رَوَى عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُخَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدِهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَتْ مِمْوُئَةٌ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ،

(١) بضم النون وكسر ها.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) أخرجه البخاري؛ في: باب الوضوء قبل الغسل، وباب من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل، وباب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة، من كتاب الغسل ٧٢/١، ٧٣، ٧٤، ٧٦. ومسلم؛ في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٠٣/١ - ٢٥٥. وأبو داود؛ في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١. والنسائي؛ في: باب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء، وباب ذكر وضوء الجنب قبل الغسل، من كتاب الطهارة، وفي: باب الابتداء بالوضوء في غسل الجنابة، وباب ترك مسح الرأس في الوضوء من الجنابة، وباب استبراء البشرة في =

فَعَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ<sup>(٤)</sup> الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَقَاضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ<sup>(٥)</sup> ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ<sup>(٦)</sup>، فَأَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ، فَلَمْ يُرْذَاهَا، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>. وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كَثِيرٌ مِنَ الْخِصَالِ الْمُسَمَّاةِ، وَأَمَّا الْبِدَايَةُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ<sup>(٨)</sup>، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، ثُمَّ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>.

وَأَمَّا غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ بَعْدَ الْغُسْلِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ<sup>(٩)</sup> عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوْضِعِهِ؛ فَقَالَ فِي رَوَايَةٍ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَغْسِلَهُمَا بَعْدَ الْوُضُوءِ؛ لِحَدِيثٍ مِيمُونَةٍ. وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ:

---

= الغسل من الجنابة. المجتبى ١٠٩/١، ١١١، ١٦٨، ١٦٩. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١١٥/٦، ٢٣٧. (٤) في الأصل: «بيده بالأرض». وبكل روى، مرة «بيده الأرض»، وأخرى: «بيده بالأرض». (٥-٥) لم يرد في: الأصل.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب من توضأ في الجنابة، ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى، وباب نفوذ اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٧/١. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٤/١. والنسائي، في: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة، وفي: باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج، من كتاب الغسل. المجتبى ١١٣/١، ١٦٨. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٠/١. والترمذي، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٥/٦. (٧) الحلاب: إناء يحمل فيه، يسع قدر حلبة الناقة.

(٨) أخرجه البخاري، في: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٤، ٧٣/١. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٥/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١. والنسائي، في: باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، من كتاب الغسل. المجتبى ١٦٩/١. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٤/١. (٩) أي النقل.

الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ . وَفِيهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ اغْتِسَالِهِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ :  
غَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَهُ سَوَاءً . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحَادِيثِ  
فِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْغَسْلِ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَصْلُ الْغَسْلِ ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ .

٥٩ / - مسألة : قال : (وإنَّ غَسَلَ مَرَّةً ، وَغَمَّ بِالْمَاءِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ،  
أُجْزَأُهُ ، بَعْدَ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ وَيَسْتَشْقِ وَيَتَوَيَّ بِهَ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ ، وَكَانَ تَارِكاً  
لِلْإِحْتِيَارِ)

هذا المذكورُ صِفَةُ الْإِجْرَاءِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : «وَكَانَ تَارِكاً  
لِلْإِحْتِيَارِ» . يَعْْنِي إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا أُجْزَأَهُ مَعَ تَرْكِهِ لِلْأَفْضَلِ وَالْأَوَّلَى . وَقَوْلُهُ :  
«وَيَتَوَيَّ بِهَ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ» . يَعْْنِي أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْغَسْلُ غَنِمَا إِذَا تَوَاهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى : لَا يُجْزِئُهُ الْغَسْلُ عَنِ الْوُضُوءِ ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ الْغَسْلِ  
أَوْ بَعْدَهُ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْجَنَابَةَ  
وَالْحَدَّثَ وَجِدًا مِنْهُ ، فَوَجَبَتْ لَهَا الطَّهَارَتَانِ ، كَمَا لَوْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ<sup>(١)</sup> . وَلِنَا ؛ قَوْلُ  
اللَّهِ تَعَالَى : ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا  
عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٢)</sup> . جَعَلَ الْغَسْلَ غَايَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ  
يَجِبُ أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنْهَا ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup> ، فَتَدْخُلُ الصُّغَرَى فِي  
الْكُبْرَى ، كَالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ :<sup>(٤)</sup> الْمُغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ  
وَعَمَّ جَمِيعَ جَسَدِهِ ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا اقْتَضَى عَلَى الْجُنْبِ الْغَسْلَ  
مِنَ الْجَنَابَةِ ، دُونَ الْوُضُوءِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطْهَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> . وَهُوَ إِجْمَاعٌ  
لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغَسْلِ ،

(١) فِي م : «مُفْرَدَيْنِ» .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٣ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) انْظُرْ : الْأَسْتِذْكَارَ ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَآئِهٖ أَغْوَنَ عَلَى الْغُسْلِ، وَأَهْذَبَ فِيهِ. وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ<sup>(٦)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا عَنِ الْغُسْلِ. فَإِنْ تَوَاهَا ثُمَّ أَخَذَتْ فِي أَثْنَاءِ غُسْلِهِ، أَتَمَّ غُسْلَهُ، وَتَوَضَّأَ<sup>(٧)</sup>. وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ<sup>(٨)</sup>، وَالثَّوْرِيُّ. وَيُشَبِّهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ: يَسْتَأْنِفُ الْغُسْلَ. وَلَا يَصِيحُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ لَا يَنَافِي الْغُسْلَ، فَلَا يُؤَثِّرُ وَجُودُهُ فِيهِ، كَعَبْرِ الْحَدَّثِ.

**فصل:** وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى جَسَدِهِ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، إِذَا تَيَقَّنَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالثَّعْلَبِيِّ، وَالثَّعْلَبِيِّ، وَحَمَّادٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ/، وَقَالَ مَالِكٌ: إِمْرَارُ يَدِهِ إِلَى حَيْثُ تَنَالَ يَدُهُ وَاجِبٌ. وَنَحْوَهُ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ. وَقَالَ عَطَاءٌ، فِي الْجُنُبِ يُفِيضُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، قَالَ: لَا، بَلْ يَغْتَسِلُ غُسْلًا<sup>(٩)</sup>؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، وَلَا يُقَالُ: اغْتَسَلَ. إِلَّا لِمَنْ ذَلِكَ نَفْسَهُ، وَلَآئِ الْغُسْلُ طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ، فَوَجَبَ إِمْرَارُ الْيَدِ فِيهَا، كَالْتِمِصِّ. وَلَنَا، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ<sup>(١٠)</sup> ضَغْرَ رَأْسِي<sup>(١١)</sup>، أَفَأَقْضِيهِ لَغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٢)</sup>. وَلَآئِهٖ غُسْلٌ وَاجِبٌ، فَلَمْ يَجِبْ

(٦) أخرجه الترمذى، في: باب في الوضوء بعد الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من بعد الغسل، من كتاب الطهارة، وفي الباب نفسه، من كتاب الغسل. المجتبى ١١٣/١، ١٧١. وابن ماجه، في: باب في الوضوء بعد الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦٨/٦، ١٩٢، ٢٥٣، ٢٥٨.

(٧) في م: «ويتوضأ».

(٨) أبو محمد عمرو بن دينار، من فقهاء التابعين بمكة، توفي سنة ست وعشرين ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٧٠.

(٩) في م: «غسلان».

(١٠ - ١١) في الأصل: «ضغرى». والمثبت في: م، وصحيح مسلم.

(١١) في: باب حكم ضغائر المغسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه أبو داود، في: =

فيه إمرار اليد، كغسل النجاسة<sup>(١٢)</sup>، وما ذكروه في الغسل غير مُسلم؛ فإنه يُقال: غَسَلَ الإِنَاءَ. وإن لم يُمرَّ فيه<sup>(١٣)</sup> يَدُهُ، وَيُسَمَّى السَّيْلُ الْكَبِيرُ غَاسُولًا<sup>(١٤)</sup>، وَالتَّيْمُمُ أَمْرُنَا فِيهِ بِالْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِالتَّرَابِ، وَيَتَعَدَّرُ فِي الْغَالِبِ إِمْرَارُ التَّرَابِ إِلَّا بِالْيَدِ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ التَّيْمَةُ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ، وَلَا الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَهِيَ وَاجِبَانِ عِنْدَكُمْ. قُلْنَا: أَمَّا التَّيْمَةُ فَإِنَّهَا سَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلٍ<sup>(١٥)</sup> الْجَنَابَةِ، وَلَا يَكُونُ الْغُسْلُ لِلْجَنَابَةِ إِلَّا بِالتَّيْمَةِ، وَأَمَّا الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فَقَدْ دَخَلَا فِي عُمُومِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ». وَالْقَمُ وَالْأَنْفُ مِنْ جُمَّلَتِهَا.

**فصل:** وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ وَلَا الْمَوَالَاةُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ إِذَا قُلْنَا: الْغُسْلُ يُجْزِئُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا عِبَادَتَانِ دَخَلَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، فَسَقَطَ حُكْمُ الصُّغَرَى، كَالْعُمَرَةِ مَعَ الْحَجِّ. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ، قَالَ حَنْبَلٌ: سَأَلْتُهُ عَنْ جُنُبٍ اغْتَسَلَ عَلَيْهِ خَائِمٌ ضَيِّقٌ؟ قَالَ: يَغْتَسِلُ مَوْضِعَ الْخَائِمِ. قُلْتُ: فَإِنْ جَفَّ غُسْلُهُ؟ قَالَ: يَغْتَسِلُهُ، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوُضُوءِ، الْوُضُوءُ مَحْدُودٌ، وَهَذَا عَلَى الْجُمْلَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(١٦)</sup> قُلْتُ: فَإِنْ صَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ؟ قَالَ: يَغْتَسِلُ مَوْضِعَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ. وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ تَفْرِيقَ الْغُسْلِ مُبْطِلًا لَهُ، إِلَّا أَنَّ رَبِيعَةَ قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَارَى عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْغُسْلَ. وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ. وَاخْتَلَفَ<sup>(١٧)</sup> فِيهِ عَنْ مَالِكٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ

«باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٨/١. والترمذي، في: باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١٥٨/١. والنسائي، في: باب ذكر ترك المرأة نقض صفر رأسها عند اغتسالها من جنابة، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٠٨/١.

(١٢) في الأصل: «النجاسة».

(١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) ذكر المرتضى في استدراكه على صاحب القاموس. أن الغاسول جبال بالشام، وأن الغاسول أيضا الأشنان. تاج العروس ٤٦/٨.

(١٥) سقط من: م.

(١٦) سورة المائدة ٦.

(١٧) أى النقل.

أُولَى؛ لَأَنَّهُ غُسْلٌ لَا يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ، فَلَا تَجِبُ الْمُوَالَاةُ، كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ. فَلَوْ اغْتَسَلَ إِلَّا أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ، لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ بَاقٍ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْأَمِيدِيُّ، فَيَمَنْ غَسَلَ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَتْ: يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِإِنْفِرَادِهَا بِالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الرَّجْلَيْنِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْحَدِيثَيْنِ فِيهِمَا. ٨٧ و

**فصل:** فعلی هذا تكون واجبات الغسل شيئين لا غير؛ التَّيَّةُ، وَغُسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ التَّسْمِيَةِ فِي الْوَضُوءِ عَلَى مَاضِي، بَلْ حُكْمُهَا فِي الْجَنَابَةِ أَخْفَى؛ لِأَنَّ حَدِيثَ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا تَنَازَلَ بِصَرِيحِهِ الْوَضُوءَ لَا غَيْرَ.

**فصل:** إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل، كالخِيْضِ وَالْجَنَابَةِ، أَوْ الْيَقَاءِ الْخَتَانِيِّ وَالْإِنْتِزَالِ، فَنَوَاهُمَا بِطَهَارَتِهِ، أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ، وَأَبُو الزُّنَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَيُرَوَّى عَنْ الْحَسَنِ، وَالْحُجَّعِيِّ، فِي الْحَائِضِ الْجُنُبِ، تَغْتَسِلُ غُسْلَيْنِ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَمَاعِ إِلَّا غُسْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ، إِذْ هُوَ لَازِمٌ لِلْإِنْتِزَالِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَلَأَنَّهُمَا سَبَبَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ، فَأَجْزَأُ الْغُسْلُ الْوَاحِدَ عَنْهُمَا، كَالْحَدِيثِ وَالنَّجَاسَةِ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ اجْتَمَعَتْ أَخَذَتْ تَوْجِبُ الطُّهَارَةَ الصَّغْرَى؛ كَالْتَّوَمِّ، وَخُرُوجِ النَّجَاسَةِ، وَاللَّمْسِ، فَنَوَاهَا بِطَهَارَتِهِ أَوْ تَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ، أَوْ اسْتِيبَاحَةَ الصَّلَاةِ، أَجْزَأُهُ عَنِ الْجَمِيعِ. وَإِنْ تَوَى أَحَدَهَا، أَوْ تَوَى الْمَرْأَةُ الْخِيْضَ دُونَ الْجَنَابَةِ، فَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْآخَرِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا تُجْزِئُهُ عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ صَحِيحٌ تَوَى بِهِ الْفَرْضَ، فَأَجْزَأُهُ، كَمَا لَوْ تَوَى اسْتِيبَاحَةَ الصَّلَاةِ. وَالثَّانِي تُجْزِئُهُ عَمَّا تَوَاهُ دُونَ مَا يَتَوَى؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَائَتَى». وَكَذَلِكَ لَوْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ، هَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، مَضَى تَوْجِيهُهُمَا فِيمَا مَضَى.

**فصل:** إذا بَقِيَتْ لُفْعَةٌ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءُ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ



حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ<sup>(١٨)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ، فَرَأَى لُمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَدَلَّكَهَا بِشَعْرِهِ. قَالَ: نَعَمْ، أَخَذَ بِهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١٩)</sup>، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَصَلَّيْتُ، ثُمَّ اضْطَحَيْتُ<sup>(٢٠)</sup> فَرَأَيْتُ قَدْرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَسَحْتُ عَلَيْهِ بِيَدِكَ أَجْزَأَكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ أَيْضًا<sup>(٢١)</sup>. قَالَ مُهَنَّادٌ: وَذَكَرَ لِي أَحْمَدُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ رَأَى عَلَى رَجُلٍ مَوْضِعًا لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْصِرَ شَعْرَهُ عَلَيْهِ<sup>(٢٢)</sup>. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: يَأْخُذُ مَاءً جَدِيدًا، فِيهِ حَدِيثٌ لَا يُثَبَّتُ بِعَصْرِ شَعْرِهِ. وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَصَرَ لِمَتِهِ عَلَى لُمْعَةٍ كَانَتْ فِي جَسَدِهِ. قَالَ: ذَاكَ. وَلَمْ يُصَحِّحْهُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ إِذَا كَانَ مِنْ بَلَلِ الْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ، وَجَرَى مَائُهُ عَلَى تِلْكَ اللَّمْعَةِ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَهَا بِذَلِكَ الْبَلَلِ كَغَسَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٠ - مسألة؛ قال: (وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَّثَ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ)

ليس في حُصُولِ الْإِجْزَاءِ بِالْمُدِّ فِي الْوُضُوءِ وَالصَّاعِ فِي الْغُسْلِ خِلَافٌ نَعْلَمُهُ، وَقَدْ رَوَى سَفِينَةُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعَ<sup>(٢)</sup> مِنْ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup> مِنْ

(١٨) أبو نصر العلاء بن زياد بن مطر العدوي البصري، أرسل عن النبي ﷺ، كان من عُباد أهل البصرة وقرائهم، توفي سنة أربع وتسعين. تهذيب التهذيب ١٨١/٨، ١٨٢.

(١٩) في: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٤٣/١.

(٢٠) في سنن ابن ماجه: «أصبحت».

(٢١) في الموضوع السابق، صفحة ٢١٨.

(٢٢) انظر: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. وانظر ماتقدم في صفحة ١٨٦.

(١) مولى رسول الله ﷺ، أو هو مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، وهي أعتقه. أسد الغابة ٤١١/٢. (٢-٢) سقط من: الأصل.

الْجَنَابَةِ؛ وَيُوضَّئُهُ الْمُدُّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى أَنْ قَوْمًا سَأَلُوا جَابِرًا عَنِ الْمُسْتَلِّ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِيَنِي. فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَكْثَرُ<sup>(٤)</sup> شَعْرًا مِنْكَ، وَخَيْرٌ مِنْكَ. يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. وَفِيهِ أَنْبَاءٌ كَثِيرَةٌ صِحَاحٌ، وَالصَّاعُ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَالْمُدُّ: رُبْعُ ذَلِكَ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثُلُثٌ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ؛ لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ - وَهُوَ رَطْلَان - وَيَعْتَمِلُ بِالصَّاعِ<sup>(٦)</sup>. وَلَنَا، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِكَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ: «أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>.

(٣) في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل المرأة والرجل في إناء واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء بالمد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٥/١. والدارمي، في: باب كم يكفي في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢/٥. كما أخرجه، عن صفية بنت شيبة، أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٧/١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٦، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٨٠.

(٤) في م: «أولى».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الغسل بالصاع ونحوه، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٢/١. ومسلم، في: باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٣٥٩/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/١.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب الوضوء بالمد، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. ومسلم، في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨/١. وأبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء. من كتاب الطهارة. سنن أبي داود. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٣. وبلقظ: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمكوك، ويغتسل بخمسة مكايي، أو مكايك. أخرجه مسلم، في الموضع السابق ٢٥٧/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٧/١. والدارمي، في: باب كم يكفي في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١.

(٧) أخرجه البخاري، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٦٤/١. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أدنى إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦١/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في الحرم بخلق رأسه في إحرامه ماعليه، من كتاب الحج ١٧٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند =

قال أبو عُيَيْدٍ: ولا اختلاف بين الناس أَعْلَمُهُ في أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْبَعٍ، وَالْفَرْقُ سِتَّةُ عَشَرَ رِطْلًا، فَتَبَّتْ أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ. وَرُوي أَنَّ أَبَا يَوْسَفَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَسَأَلَهُمْ عَنِ الصَّاعِ؟ فَقَالُوا: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ. <sup>(٨)</sup> فَسَأَلَهُمُ الْحُجَّةَ، فَقَالُوا: عَدْنَا. فَجَاءَ مِنَ الْعَدِّ سَبْعُونَ شَيْخًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آخِذٌ صَاعًا تَحْتَ رِذَائِهِ، فَقَالَ: صَاعِي وَرِثْتُهُ عَنْ أَبِي، وَوَرِثَهُ أَبِي عَنْ جَدِّي، حَتَّى انْتَهَوْا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَرَجَعَ أَبُو يَوْسَفَ عَنْ قَوْلِهِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَوَاتِرٌ يُفِيدُ الْقَطْعَ، وَقَدْ تَبَّتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» <sup>(٩)</sup>. وَلَمْ يَثْبُتْ لَنَا تَغْيِيرُهُ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا انْفَرَدَ بِهِ مُوسَى بْنُ نَصْرِ <sup>(١٠)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. قَالَه الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١١)</sup>.

٨٨ و

**فصل: والرُّطْلُ الْعِرَاقِيُّ مِائَةٌ ذِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ، وَهُوَ تِسْعُونَ مِثْقَالًا. وَالْمِثْقَالُ ذِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ. هَكَذَا كَانَ قَدِيمًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ زَادُوا فِيهِ مِثْقَالًا، فَجَعَلُوهُ إِحْدَى وَتِسْعِينَ مِثْقَالًا وَكَمَلَ بِهِ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرْهَمًا، وَقَصَدُوا بِهِ الزِّيَادَةَ لِإِزَالَةِ كَسْرِ الدَّرْهَمِ. وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ مُوجُودًا وَقَدْ تَقْدِيرُ الْعُلَمَاءِ الْمُدَّ بِهِ، فَيَكُونُ الْمُدُّ جِئْنِيذُ مِائَةِ ذِرْهَمٍ وَإِحْدَى وَسَبْعِينَ ذِرْهَمًا وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ، وَذَلِكَ بِالرُّطْلِ الدَّمَشْقِيِّ، الَّذِي وَزْنُهُ سِتُّمِائَةِ ذِرْهَمٍ، ثَلَاثَةُ أَوَاقٍ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ أَوْقِيَّةٍ. وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ، فَيَكُونُ رِطْلًا وَأَوْقِيَّةً وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ أَوْقِيَّةٍ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ رِطْلٌ وَسَبْعُ رِطْلٍ.**

= ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢/٤ =

(٨-٨) في م: «فطالبهم بالحجة».

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب في قول النبي ﷺ: المكيال مكيال المدينة، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢٢٠/٢. والسنائي، في: باب كم الصاع، من كتاب الزكاة، وفي: باب الرجحان في الوزن، من كتاب البيوع.

المجتبى ٢٥٠/٧، ٤٠/٥.

(١٠) الحنفى، أبو عاصم.

(١١) في: باب ما يستحب للمتوضئ والمغتسل أن يستعمله من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني

٩٤/١.

## ٦١ - مسألة؛ قال: (فإن أُسْبِعَ يَدُونِهِمَا أَجْزَأَهُ)

مَعْنَى الإِسْبَاعِ أَنْ يَمَّحَ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ بِالْمَاءِ بَحِثَ يَجْرِي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْغُسْلُ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ الْغُسْلُ لَيْسَ الْمَسْحُ، فَإِذَا أَمَكْنَتْهُ أَنْ يَغْسِلَ غَسَلًا وَإِنْ كَانَ مَدًّا أَوْ أَقَلَّ مِنْ مَدٍّ، أَجْزَأُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ قِيلَ: لَا يُجْزِئُ دُونَ الصَّاعِ فِي الْغُسْلِ وَالْمَدُّ فِي الْوُضُوءِ. وَحُكِيَ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِئُ مِنَ الْوُضُوءِ مَدٌّ، وَمِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ»<sup>(١)</sup>. وَالتَّغْدِيرُ بِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِدُونِهِ. وَلَنَا، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغُسْلِ وَقَدْ أَتَى بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْزِئَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّائِهِ وَاحِدٌ، يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بَثْنَيْنِ مَدٍّ<sup>(٣)</sup>. وَحَدِيثُهُمْ إِنَّمَا دَلَّ بِمَفْهُومِهِ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ لِلتَّخْصِصِ فَايِدَةً سِوَى تَخْصِصِ الْحُكْمِ بِهِ، وَهُنَا إِنَّمَا خَصَّهُ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْغَالِبِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَنْطُوقٌ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ اتِّفَاقًا، وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ، عَنْ الْقَعْنَبِيِّ<sup>(٤)</sup>، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ<sup>(٥)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ<sup>(٦)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ

٨٨ ظ

(١) أخرجه أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة. سنن ابن ماجه ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٣.

(٢) في: باب القدر المستحب من الماء إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٦/١.  
(٣) أخرجه البيهقي، في: باب جواز نقصان عن المد في الوضوء والصاع في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٩٦/١. وأخرجه، عن أم عمارة أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٠/١.

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، من أهل المدينة، سكن البصرة، وكان من المتشفعة الحنشن، ولا يحدّث إلا بالليل. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين بالبصرة. الأنساب ٢٠٩/١٠.  
(٥) أبو محمد سليمان بن بلال المدني، كان بربريا جميلا عاقلا، وكان يفتي بالمدينة، وولي خراجها، توفي سنة اثنين وسبعين ومائة. العبر ٢٦١/١.

(٦) أبو محمد عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولا هم، ثقة، قليل الحديث، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة. تهذيب=

ابن المسيب، ورجلاً من أهل العراق يسأله عما يكفي الإنسان من غسل الجنابة؟ فقال سعيد: إن لي ثوراً يسع مدينتين من ماء ونحو ذلك، فأغتسل به، ويكفيني، ويفضل منه فضل. فقال الرجل: فوالله إنني لأستشير وأتمضمض بمدينتين من ماء<sup>(٧)</sup> ونحو ذلك<sup>(٨)</sup>. فقال سعيد بن المسيب: فيم تأمرني إن كان الشيطان يلعب بك؟ فقال له الرجل: فإن لم يكفيني، فأني رجل كما ترى عظيم. فقال له سعيد بن المسيب: ثلاثة أمداد. فقال: ثلاثة أمداد قليل. فقال له سعيد: فصاع. وقال سعيد: إن لي ركوة<sup>(٩)</sup> أو قدحا ميسع إلا نصف المدة ماء أو نحوه، ثم أبول ثم أتوضأ وأفضل منه فضلاً. قال عبد الرحمن: فذكرت هذا الحديث الذي سمعت من سعيد بن المسيب لسليمان بن يسار<sup>(١٠)</sup>، فقال سليمان: وأنا يكفيني مثل ذلك. قال عبد الرحمن: فذكرت ذلك لأبي عبيدة ابن عمار بن ياسر<sup>(١١)</sup>، فقال أبو عبيدة: وهكذا سمعنا من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال إبراهيم النخعي: إنني لأتوضأ من كوز الحب مرتين.

**فصل:** وإن زاد على المدة في الوضوء، والصاع في الغسل، جاز؛ فإن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد، من قدح يقال له: الفرق. رواه البخاري<sup>(١٢)</sup>. والفرق ثلاثة أصبع، وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يغتسل

= التهذيب ٢٣٠/٦، ٢٣١.

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) الركوة: دلو صغير.

(٩) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة، ويقال كان مكاتباً لأُم سلمة، كان من علماء الناس بعد ابن المسيب ومن فقهاء المدينة، مات سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٢٨/٤ - ٢٣٠.

(١٠) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي، أخو سلمة بن محمد، وقيل: هما واحد. وثقه ابن معين. تهذيب التهذيب ١٦٠/١٢، ١٦١.

(١١) في: باب غسل الرجل مع امرأته، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٢/١. كما أخرجه مسلم، في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض، صحيح مسلم ٢٥٥/١. وأبو داود، في: باب مقدار الماء الذي يجزئ في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١. والنسائي، في: باب ذكر القدر الذي يكفي به الرجل من الماء للغسل، وباب ذكر الدلالة على أنه لا وقت في ذلك، من كتاب الطهارة، وفي: باب الدليل على أنه لا توفيت في الماء الذي يغتسل فيه، من كتاب الغسل. المجتبى ١٠٥/١، ١٠٦، =

بالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضاً<sup>(١٢)</sup>

وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ، وَالزِّيَادَةُ الْكَثِيرَةُ فِيهِ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْآثَارِ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ؟». فَقَالَ: أَفْنَى الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١٣)</sup>. وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ: وَلَهَّان، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ»<sup>(١٤)</sup>. وَكَانَ يُقَالُ: مِنْ قِلَّةِ فَقْهِ الرَّجُلِ وَلَوْعُهُ بِالْمَاءِ.

٦٢ - مسألة؛ قال: (وَتُنْقَضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا لِغُسْلِهَا مِنَ الْخَيْضِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَقْضُهُ لِلْجَنَابَةِ<sup>(١)</sup> إِذَا أَرَوَتْ أَصُولَهُ)

٨٩ و نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. قَالَ مُهَنَّادُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَنْقِضُ شَعْرَهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: لَا. فَقُلْتُ لَهُ: فِي هَذَا شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدِيثٌ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(٢)</sup>. قُلْتُ: فَتَنْقِضُ شَعْرَهَا مِنَ الْخَيْضِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ تَنْقِضُهُ مِنَ الْخَيْضَةِ، وَلَا تَنْقِضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: حَدِيثُ أَسْمَاءَ<sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: لَا تَنْقِضُهُ. وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَوَى أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(٤)</sup>,

= ١٦٥. والدارمي، باب الرجل والمرأة يتسللان من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٩٢. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٤٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧/٦، ١٩٩.

(١٢) تقدم في صفحة ٢٩٤.

(١٣) في: باب مجاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدي فيه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤٧. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٢١.

(١٤) أخرجه الترمذی، في: باب كراهية الإسراف في الماء، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذی ١/٧٦. وابن ماجه، في الباب السابق، صفحة ١٤٦. والإمام أحمد، في: المسند ٥/١٣٦.

(١) في م: «من الجنابة».

(٢) تقدم في صفحة ٢٩٠.

(٣) يأتي حديث أسماء في صفحة ٣٠.

(٤) المسند ٦/٤٣.

حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن أبي الزبير، عن عبيد بن عمير، قال: بَلَغَ عائِشةُ أن عبد الله بن عمر، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا عَجِبًا<sup>(٥)</sup> لَأَبْنِي عُمَرَ، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ<sup>(٦)</sup>، لَقَدْ كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَغْتَسِلُ فَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ<sup>(٧)</sup>. وَاتَّفَقَ الْأُيُمَةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنْ نَقُضَهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِلْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ تُفَيْضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٨)</sup>، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي رَأْسِهَا حَشَوٌ أَوْ سِدْرٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، فَيَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا لَا يَمْنَعُ، لَمْ يَجِبْ، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا حُصِّتِ<sup>(٩)</sup> الْمَرْأَةُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ اخْتِصَاصُهَا بِكَثْرَةِ الشَّعْرِ وَتَوَفِيرِهِ وَتَطْوِيرِهِ. وَأَمَّا نَقُضُهُ لِلْعُسْلِ مِنَ الْخِيضِ فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وَجُوبِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَطَاوُسٍ؛ لَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا إِذْ كَانَتْ حَائِضًا: «خُذِي مَاءً وَسِدْرَكَ، وَامْتَشِطِي<sup>(١٠)</sup>». وَلَا يَكُونُ الْمَشْطُ إِلَّا فِي شَعْرِ غَيْرِ مَضْفُورٍ، وَلِلْبُخَارِيِّ<sup>(١١)</sup>: «انْقُضِي

(٥) في الأصل: «أبا عجا».

(٦) في م زيادة: «رءوسهن». وليست في المسند.

(٧) كما أخرجه مسلم، في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٦٠. وابن ماجه، في: باب ماجاء في غسل النساء من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٩٨.

(٨) وتقدم في صفحة ٢٩٠.

(٩) في م: «اختصت».

(١٠) أخرجه الدرامي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدرامي ١/١٩٧، بلفظ: «خذى ماءك وسدرك ثم اغتسلى وانقى، ثم صبي على رأسك حتى تبلغى شئون الرأس».

(١١) أخرجه البخاري، في: باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض، وباب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة، من كتاب الحيض، وفي: باب كيف تهل الحائض والنفساء إلخ، من كتاب الحج، وفي: باب العمرة ليلة الحصة وغيرها، وباب الاعتار بعد الحج بدون هدى، من كتاب العمرة، وفي: باب حجة الوداع، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١/٨٦، ٨٧، ١٧٢/٢، ٤/٣، ٥، ٢٢١/٥. كما أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم =

رَأْسِكَ وَامْتَشِطِي . « وَلَا بَيْنَ مَا جَهَ <sup>(١٢)</sup> » : « انْقَضَى شَعْرُكَ وَاعْتَسَلِي . » وَلَأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ نَقْضِ الشَّعْرِ لِيَتَحَقَّقَ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ، فَعُنِيَ عَنْهُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فَيَشُقُّ ذَلِكَ فِيهِ، وَالْحَيْضُ بِخِلَافِهِ، فَبَقِيَ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ فِي الْوَجُوبِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: هَذَا مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ،/ وَهُوَ الصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، <sup>٨٩</sup> ظ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرٍ رَأْسِي أَفَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١٣)</sup>. وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَقْيِ الْوُجُوبِ، وَرَوَتْ أَسْمَاءُ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غَسْلِ الْمَحِيضِ، فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا <sup>(١٤)</sup> فَتَطْهَرُ فَتُحْسِنُ الطَّهُّورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١٥)</sup>. وَلَوْ كَانَ النَّقْضُ وَاجِبًا لَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَلِأَنَّهُ مُوَضِّعٌ مِنَ الْبَدَنِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْحَيْضُ وَالْجَنَابَةُ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ،

---

= ٨٧٠/٢ - ٨٧٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤١٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْأَمْرِ بِنَقْضِ ضَفَرِ الرَّأْسِ عِنْدَ الْإِغْتِسَالِ لِلْإِحْرَامِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. وَفِي: بَابِ فِي الْمَهْلَةِ بِالْعَمَةِ نَحِيضٌ وَنَحَافٌ فَوْتَ الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. اِمْتَنَعَ ١٠٩/١، ١٢٩/٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْعَمَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٩٩٨/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ دَعْوِلِ الْخَائِضِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ ٤١٠/١، ٤١١، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٤/٦، ١٧٧، ١٩١، ٢٤٦. وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْآتِي: «دَعَى عِمْرَتَكَ...».

(١٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فِي الْخَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٠/١. (١٣) فِي: بَابِ حُكْمِ ضِفَائِرِ الْمُغْتَسِلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦٠/١. وَتَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ بِالْفَلْظِ الْأَوَّلِ، فِي صَفْحَةِ ٢٩٠. (١٤) فِي م: «وَسِدْرَهَا».

(١٥) فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ اسْتِعْمَالِ الْمُغْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِ فُرْصَةً مِنْ مَسِكَ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦١/١. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٧٥٠/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فِي الْخَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٠/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٤٧/٦، ١٤٨. وَشُؤُونَ الرَّأْسِ: مَوْصِلُ قِبَالَتِهَا.



وحديث عائشة، الذي رواه البخاري، ليس فيه أمرٌ بالغسل، ولو أمرت بالغسل لم يكن فيه حجة؛ لأن ذلك ليس هو غسل الحيض، إنما أمرت بالغسل في حال الحيض للإحرام بالحج؛ فإنها قالت: أذكر كني يوم عرفة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ، فقال: «دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي»<sup>(١٦)</sup>. وإن ثبت الأمر بالغسل حمل على الاستحباب، بما ذكرنا من الحديث، وفيه ما يدل على الاستحباب؛ لأنه أمرها بالمشط، وليس بواجب، فما هو من ضرورته أولى.

**فصل:** وغسل بشرة الرأس واجب، سواء كان الشعر كفيفاً أو خفيفاً، وكذلك كل مائحت الشعر، كجلد اللحية، وغيرها؛ لما روت أسماء، أنها سألت النبي ﷺ عن غسل الجنابة، فقال: «تأخذ إحدأك ماءً، فتطهر، فتحسين الطهور، أو تبلغ الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه حتى تبلع شئون رأسها، ثم تفيض عليها الماء». وعن علي، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل به من النار كذاً وكذا». قال علي: فممن عاديت شعري. قال: وكان يجز شعرة. رواه أبو داود<sup>(١٧)</sup>. ولأن مائحت الشعر بشرة، أمكن إيصال الماء إليها من غير ضرر، فلزمه كسائر بشرته.

**فصل:** فأما غسل ما استرسل من الشعر، وبَل ما على الجسد منه، ففيه وجهان / أحدهما؛ يجب، وهو ظاهر قول الأصحاب، ومذهب الشافعي؛ لما روى ٩٠ عن النبي ﷺ أنه قال: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر، وأنقوا البشرة». رواه أبو داود، وغيره<sup>(١٨)</sup>، ولأنه شعر نابت في محل الغسل، فوجب غسله،

(١٦) تقدم في صفحة ٢٩٩.

(١٧) في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٧/١. كما أخرجه ابن ماجه، في:

باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

(١٨) أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٧/١. والترمذي،

في: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١٦٦/١. وابن ماجه، في:

باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

كشعر الحاجبين وأهداب العينين. والثاني، لا يجب، ويَحْتَمِلُهُ كلامُ الخِرْقَى، وهو قول أبي حنيفة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَكْفِيكَ أَنْ تَحْجِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ»، مع إختبارها بِإِيَّاهُ بِشَدِّ ضَفَرِ رَأْسِهَا، ومثُلُ هذا لا يُبَلِّغُ الشَّعَرَ الْمَشْدُودَ ضَفْرَهُ في العادة، ولأنَّه لو وَجِبَ بُلُّهُ لَوَجِبَ نَقْضُهُ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْعُسْلَ قد أَتَى عليه، ولأنَّ الشَّعَرَ ليس مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانِ، بدليل أَنَّهُ لَا يَتَّحِسُ بِمَوْتِهِ، ولا حَيَاةِ فِيهِ، ولا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَسُّهُ مِنَ الْمَرْأَةِ، ولا تَطْلُقُ بِطَلَاقِهِ، فلم يَجِبْ غَسْلُهُ لِلْجَنَابَةِ كَثَابَتِهَا. وأما حديث: «بَلُّوا الشَّعَرَ». فيرويه الحارث بن وَجِيه<sup>(١٩)</sup> وحده، وهو ضعيف الحديث، عن مالِك بن دِينَار. وأما الْحَاجِبَانِ فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا؛ لأنَّ مِنْ ضُرُورَةِ غَسْلِ بَشَرَتَيْهِمَا غَسْلُهُمَا، وكذا كُلُّ شَعْرٍ مِنْ ضُرُورَةِ غَسْلِ بَشَرَتِهِ غَسْلُهُ، فَيَجِبُ غَسْلُهُ؛ ضُرُورَةٌ أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ. وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ غَسْلِهِ، فَتَرَكَ غَسْلَ بَعْضِهِ، لَمْ يَتِمَّ غَسْلُهُ. فَإِنْ قَطَعَ الْمَتْرُوكَ، ثُمَّ<sup>(٢٠)</sup> غَسَلَهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ فِي بَدَنِهِ شَيْءَ غَيْرِ مَغْسُولٍ. وَلَوْ غَسَلَهُ، ثُمَّ انْقَطَعَ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَوْضِعِ الْمَقْطُوعِ<sup>(٢١)</sup>. ولم يَفْقَدْ ذَلِكَ فِي غَسْلِهِ.

**فصل:** وغُسِّلَ الْحَيْضُ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ، إِلَّا فِي نَقْضِ الشَّعْرِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَتَأْخُذَ فُرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَّبِعَ بِهَا مَجْرَى الدَّمِ، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يَصُلُّ إِلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ فَرْجِهَا؛ لِيَقْطَعَ عَنْهَا زُفُورَةَ الدَّمِ وَرَائِحَتَهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِسْكَاً فَغَيْرَهُ مِنَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَلِأَمَاءٍ شَافٍ كَافٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنْ أَسْمَاءُ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ، فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ سِدْرَتَهَا وَمَاءَهَا، فَتَتَطَهَّرُ فَتُحَسِّنُ الطَّهَّورَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فُرْصَةً مُمَسَّكَةً، فَتَتَطَهَّرُ بِهَا». فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطَهَّرِي بِهَا». فَقَالَتْ عَائِشَةُ، كَأَنَّهَُا

(١٩) أبو محمد الحارث بن وجيه الراسبي البصري. انظر تضعيفه في تهذيب التهذيب ١٦٢/٢. وانظر قول الترمذی فيه، في موضعه من التخریج السابق.

(٢٠) م: «ثم».

(٢١) م: «القطع».

تُخْفِي ذَلِكَ: تَتَّبَعِي<sup>(٢٢)</sup> أَثَرَ الدَّمِّ. رواه مسلم<sup>(٢٣)</sup>. / الْفِرْصَةُ: هِيَ الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. ٩٠ ظ

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، أَوْ يَطَأُ ثَانِيًا، أَوْ يَأْكُلَ، أَنْ يَغْسَلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَوَضَّأُ إِلَّا غَسَلَ قَدَمَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ يَغْسِلُ كَفَيْهِ وَيَتَمَضَّمُضُ. وَحُكِيَ نَحْوُهُ عَنْ إِمَامِنَا، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَغْسِلُ كَفَيْهِ؛ لِمَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، وَهُوَ جُنْبٌ، غَسَلَ يَدَيْهِ. رواه أبو داود، والنسائي، وابنُ مَاجَهَ<sup>(٢٤)</sup>. وَقَالَ مَالِكٌ: يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ أَصَابَهُمَا أَذَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَنَامُ وَلَا يَمْسُ مَاءً، لِمَا رَوَى الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ، وَهُوَ جُنْبٌ، وَلَا يَمْسُ مَاءً. رواه أبو داود، وابنُ مَاجَهَ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(٢٥)</sup>. وَرَوَى أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»<sup>(٢٦)</sup>: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجْنِبُ، ثُمَّ يَنَامُ، وَلَا يَمْسُ مَاءً حَتَّى يَقُومَ بَعْدَ ذَلِكَ فَيُغْتَسِلَ. وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بَغْسِلٍ وَاحِدٍ<sup>(٢٧)</sup>. رواه الْبُخَارِيُّ<sup>(٢٨)</sup>، وَلأنَّهُ حَدَّثَ يُوجِبُ الْغُسْلَ، فَلَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ

(٢٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «بِهَا»، وَلَيْسَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ. وَفِي الصَّحِيحِ: «تَتَّبَعِينَ».

(٢٣) وَتَقْدِمُ صَفْحَةٌ ٣٠٠.

(٢٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْجَنْبِ يَأْكُلُ، وَبَابٍ مِنْ قَالَ: الْجَنْبُ يَتَوَضَّأُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٥٠/١، ٥١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، وَبَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَمِعُ ١١٤/١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابٍ مِنْ قَالَ يَجْزِيهِ غَسْلُ يَدَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١٩٥/١. كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٠٢/٦، ١١٩، ١٩٢، ٢٧٩.

(٢٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ [فِي] الْجَنْبِ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٥٢/١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابٍ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمْسُ مَاءً، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١٩٢/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابٍ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١١١/٦، ١٤٦، ١٧١.

(٢٦) الْمُسْنَدُ ٤٣/٦.

(٢٧-٢٨) سَقَطَ مِنَ: الْأَصْلِ. وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْجَنْبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ، وَفِي: بَابِ كَثْرَةِ النِّسَاءِ، وَبَابٍ مِنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسْلِ وَاحِدٍ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ =

مع بقائه، كالحيضي. ولنا، ما رَوَى أَنْ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْرَقْدُ أَحَدُنَا، وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٨)</sup>. وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢٩)</sup>. وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ. يَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٠)</sup>. فَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: يَنَامُ، وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَمْسُ مَاءً. فَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَيَرْوُونَ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ<sup>(٣١)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: أَبُو إِسْحَاقَ رَوَى عَنِ الْأَسْوَدِ حَدِيثًا خَالَفَ فِيهِ النَّاسَ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ عَنِ الْأَسْوَدِ مِثْلَ مَا قَدَّ قَالَ، فَلَوْ أَحَالَهُ عَلَى غَيْرِ الْأَسْوَدِ! وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ لَيْسَ فِيهِ/ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَحْمُولَةٌ

و ٩١

= ٧٩/١، ٤/٧، ٤٤. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إنخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. والترمذي، في: باب ماجاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣/١. والنسائي، في: باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، وفي: باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، من كتاب النكاح. المجتبى ١١٨/١، ٤/٦. وابن ماجه، في: باب ماجاء فيمن يغتسل من نسائه غسلا واحدا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٤/١. والدارمي، في: باب الذي يطوف على نسائه في غسل واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١.

(٢٨) أخرجه البخاري، في: باب نوم الجنب، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إنخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٨/١، ٢٤٩. وأبو داود، في: باب في الجنب ينام، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٠/١. والترمذي، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٨٢/١. والنسائي، في: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. المجتبى ١١٥/١. وابن ماجه، في: باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧/٢، ٤٦، ٧٩، ١٠٢، ١١٢، ٣٩٢.

(٢٩) أخرجه مسلم، في: باب جواز نوم الجنب إنخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء إذا أراد أن يعود توضع، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣٣/١. وابن ماجه، في: باب في الجنب إذا أراد العود توضع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣.

(٣٠) في: باب من قال: الجنب يتوضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥١/١.

(٣١) انظر: باب ماجاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحوذى ١٨٢/١.

على الجواز، وأحاديثنا تدلُّ على الاستِحْبَاب، فالْحَائِضُ حَدَّثُهَا قَائِمٌ، فلا وضوء مع ما يُتَافَاهُ، <sup>(٣٢)</sup> فلا مَعْنَى لِلْوُضُوءِ <sup>(٣٣)</sup>.

**فُصُولٌ فِي الْحَمَامِ:** بِنَاءُ الْحَمَامِ، وَبَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ، وَكِرَاؤُهُ، مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ فِي الَّذِي يَبْنِي حَمَامًا لِلنِّسَاءِ: لَيْسَ بِعَدِيلٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ كِرَا الْحَمَامِ؟ قَالَ: أَخْشَى. كَأَنَّهُ كَرِهَهُ. وَقِيلَ لَهُ، فَإِنْ اشْتَرَطَ عَلَى الْمُكَتْرِي أَنْ لَا يَدْخُلَهُ أَحَدٌ بَعِيرٍ إِلَّا رَأَى. فَقَالَ: وَيُضَيِّطُ هَذَا؟ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْجِبْهُ. وَإِنَّمَا كَرِهَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ فِعْلِ الْمُتَكْرَاتِ، مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَاتِ، وَمُشَاهَدَتِهَا، وَدُخُولِ النِّسَاءِ إِلَيْهَا.

**فصل:** فَأَمَّا دُخُولُهُ؛ فَإِنْ كَانَ الدَّائِلُ رَجُلًا يَسْلَمُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَاتِ، وَنَظَرَ النَّاسَ إِلَى عَوْرَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِدُخُولِهِ؛ فَإِنَّهُ يَرَوِي، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ حَمَامًا بِالْجُحْفَةِ. وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيُرَوَّى عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَّهُ دَخَلَ الْحَمَامَ. وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سَبْرِينَ يَدْخُلَانِ الْحَمَامَ، رَوَاهُ الْحَلَّالُ. وَإِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَسْلَمَ مِنْ ذَلِكَ، كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَقُوعَهُ فِي الْمَحْظُورِ، فَإِنْ كَشَفَ الْعَوْرَةَ وَمُشَاهَدَتَهَا حَرَامٌ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا تَأْتِي مِنْهَا وَمَا تَذَرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ، إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنَ <sup>(٣٤)</sup> النَّاسِ <sup>(٣٥)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ». وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَمْشُوا عُورًا». رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ <sup>(٣٦)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ فِي الْحَمَامِ عَلَيْهِ إِزَارٌ

(٣٢-٣٣) سقط من: الأصل.

(٣٣) سقط من: الأصل.

(٣٤) أخرجه أبو داود، في: باب [ما جاء في التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٤/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في حفظ العورة، من أبواب الأدب. عارضة الأخوذى ٢٣٨، ٢٣٣/١٠. وابن ماجه، في: باب التستر عند النكاح. من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٥، ٤. وروى البخاري طرفه «الله أحق أن يستحى منه من الناس». في: باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، من كتاب الغسل (الترجمة). صحيح البخاري ٧٨/١.

(٣٥) الأول أخرجه مسلم، في: باب تحريم النظر إلى العورات، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٢٦/١ = (الغنى ٢٠/١)

فادخله، وإلا فلا تدخل. وقال سعيد بن جبير: دخول الحمام بغير إزار حرام.

**فصل:** فأما النساء فليس لهن دخول، مع ما ذكرنا من الستر، إلا لعذر؛ من حيض، أو نفاس، أو مرض، أو حاجة إلى الغسل، ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها؛ لتعذر ذلك عليها، أو خوفها من مرض أو ضرر، فيباح لها ذلك، إذا غصت بصرتها، وستر عورتها. وأما مع عدم العذر، فلا؛ لما روى، أن رسول الله ﷺ قال: «ستفتح عليكم أرض العجم، وستجدون فيها حمامات، فامنعوا نساءكم، إلا حائضاً أو نفساء».<sup>(٣٦)</sup> وروى أن عائشة/ دخلت عليها نساء من أهل حمص، فقالت: لعلكن من النساء اللاتي يدخلن الحمامات، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت سترها بيننا وبين الله عز وجل»<sup>(٣٧)</sup>.

٩١ ظ

**فصل:** ومن اغتسل غريئاً بين الناس، لم يجز له ذلك؛ لأن كشفها للناس محرّم، لما ذكرنا، وإن كان خالياً جاز؛ لأن موسى، عليه السلام، اغتسل غريئاً<sup>(٣٨)</sup>.

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب [ما جاء] في التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٤/٢. والترمذي، في: باب في كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة، من أبواب الأدب. عارضة الأخوذي ٢٣٨/١٠. وابن ماجه، في: باب النبي أن يرى عورة أخيه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦٣/٣.

والثاني أخرجه مسلم، في: باب الاعتناء بحفظ العورة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٨/١. وأبو داود، في الموضوع السابق.

(٣٦) أخرجه أبو داود، في: باب النبي عن التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٣/٢. وابن ماجه، في: باب دخول الحمام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٣٣/٢.

(٣٧) أخرجه أبو داود، في الموضوع السابق، والترمذي، في: باب ماجاء في دخول الحمام، من أبواب الأدب. عارضة الأخوذي ٢٤٦/١٠. وابن ماجه، في الباب السابق. سنن ابن ماجه ١٢٣٤/٢. والدارمي، في: باب في النبي عن دخول المرأة الحمام، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤١/٦، ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧.

(٣٨) أخرجه البخاري في: باب من اغتسل غريئاً وحده، في الخلوة، من كتاب الغسل، وفي: باب حدثني إسحاق بن نصر، من كتاب الأنبياء. صحيح البخاري ٧٨/١، ١٩٠/٤. كما أخرجه الترمذي، في: تفسير سورة الأحزاب، من أبواب التفسير. عارضة الأخوذي ٩٦/١٢، ٩٧. والإمام أحمد، في: المسند ٥١٤/٢، ٥١٥.

رواه البخاري، وأيوب، عليه السلام، اغتسل عريانا<sup>(٣٩)</sup>. وإن ستره إنسان بثوب فلا بأس، فقد كان النبي ﷺ يستبرئ بثوب، ويعتسل<sup>(٤٠)</sup>، ويستحب التستر، وإن كان خالياً؛ لقول النبي ﷺ: «الله أحق أن يستحى منه»<sup>(٤١)</sup> من الناس.

**فصل: ويخرجته الغسل بماء الحمايم.** قال الخلأل: ثبت عن أصحاب أبي عبد الله، أن ماء الحمايم ينجيء أن يعتسل به، ولا يعتسل منه؛ وذلك أن الأصل الطهارة، فلا تزول بالشك. وقال أحمد: لا بأس بالوضوء من ماء الحمايم. وروى عنه أنه قال: لا بأس أن يأخذ من الأتوية. وهذا على سبيل الاحتياط، ولو لم يفعل جازاً؛ لأن الأصل الطهارة، وقد قال أحمد: ماء الحمايم عند طاهر، وهو بمنزلة الماء الجاري<sup>(٤٢)</sup>. وروى عنه<sup>(٤٣)</sup> الأثرم، أنه قال: من الناس من يشدد فيه، ومنهم من يقول: هو بمنزلة الماء الجاري؛ لأنه يتزف، يخرج الأول فالأول. قلت: يكون كالجاري، وهو يستبرئ في مكان قبل أن يخرج!؟ فقال: قد قلت لك فيه اختلاف.

(٣٩) أخرجه البخاري، في: باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة، من كتاب الغسل، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّ مَسْنِي الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾، من كتاب الأنبياء، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١/٧٨، ٤/١٨٤، ٩/١٧٥. والنسائي، في: باب الاستئثار عند الاغتسال، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٤/٢.

(٤٠) أخرجه البخاري، في: باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل، وباب نفق اليد من الغسل عن الجنابة، وباب التستر في الغسل عند الناس، من كتاب الغسل، وفي: باب الصلاة في الثوب الواحد، من كتاب الصلاة، وفي: باب أمان النساء وجوارهن، من كتاب الجزية، وفي: باب ما جاء في زعموا، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ١/٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٠، ٤/١٢٢، ٨/٤٦. ومسلم، في: باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، من كتاب الحيض، وفي: باب استحباب صلاة الضحى إلخ، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٢٦٥، ٢٦٦، ٤٩٨. والنسائي، في: باب ذكر الاستئثار عند الاغتسال، من كتاب الطهارة، وفي: باب الاغتسال في قصعة بها أثر العجين، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٠٥، ١٦٦. والترمذي، في: باب ما جاء في مرجا، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحمدي ١٠/١٩٤. وابن ماجه، في: باب التدليل بعد الوضوء وبعد الغسل، وباب ما جاء في الاستئثار عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٥٨، ٢٠١. والدارمي، في: باب صلاة الضحى، من كتاب الصلاة. سنن الدرامي ١/٣٣٩. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٥٥/٥، ١٧١، ٤٢١، ٦/٣٣٦.

(٤١) سقط من: الأصل. وتقدم الحديث قريباً.

(٤٢-٤٣) في م: «وقد روى عن».

وَأَرَاهُ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْتَاطَ بِمَاءٍ آخَرَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَّ لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا التَّغْيِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَنْجَسُ لَمْ يَكُنْ لِكُوزِهِ جَارِيًا أَثَرًا. وَيُدُلُّ أَيْضًا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ<sup>(٤٣)</sup> الْإِحْتِيَاظُ مَعَ الْحُكْمِ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ مَاءَ الْحَمَّامِ طَاهِرٌ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَفِيضُ مِنَ الْحَوْضِ وَيَخْرُجُ، فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي أَخِيرًا يَذْفَعُ مَا فِي الْحَوْضِ، وَيَثْبُتُ فِي مَكَانِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا فِي الْحَوْضِ كَبِيرًا، وَتَتَابَعَتْ عَلَيْهِ دُفْعٌ مِنَ الْمَاءِ صَافِيًا، لَرَأَتْ كُدُورَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل:** وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي الْحَمَّامِ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ حَسَنٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَا لَمْ يَرِدِ الْمَنْعُ مِنْهُ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ دَخَلَ الْحَمَّامَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أُخْيَانِهِ<sup>(٤٤)</sup>. فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: ٩٢ لَمْ يَبْنَ لَهُذَا. وَكَرِهَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ أَبُو وَائِلٍ، وَالشَّعْبِيُّ/ وَالْحَسَنُ، وَمَكْحُولٌ، وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ<sup>(٤٥)</sup>. وَلَمْ يَكْرَهُهُ الشَّعْبِيُّ، وَمَالِكٌ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي ذِكْرِ اللَّهِ فِيهِ. وَوَجْهَ الْأَوَّلِ، أَنَّهُ مَحَلٌّ لِلتَّكْشِيفِ، وَيُفْعَلُ فِيهِ مَا لَا يُسْتَحْسَنُ عَمَلُهُ فِي غَيْرِهِ، فَاسْتَحَبَّ صِبْيَانَةُ الْقُرْآنِ عَنْهُ<sup>(٤٦)</sup> وَإِنْ قَرَأَهُ فِي الْحَمَّامِ، فَلَا بَأْسَ<sup>(٤٧)</sup>؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ حُجَّةً تَمْنَعُ مِنْ قِرَائَتِهِ. فَأَمَّا التَّسْلِيمُ فِيهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ أَنَّنِي سَمِعْتُ فِيهِ شَيْعًا. وَالْأَوَّلَى جَوَازُهُ؛ لِذُخُولِهِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٣) في م: «استحباب».

(٤٤) أخرجه البخاري، في: باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، من كتاب الحيض، وفي: باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ٨٣/١، ١٦٣. ومسلم، في: باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٢/١. وأبو داود، في: باب في الرجل يذكر الله [تعالى] على غير طهور، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١. وابن ماجه، في: باب ذكر الله عز وجل على الخلاه والخاتم في الخلاه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٠/٦، ١٥٣.

(٤٥) أبو سعيد قبيصة بن ذؤيب بن عمرو الخزاعي، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة سبع وثمانين. طبقات الفقهاء، للشمرازي ٦٢.

(٤٦-٤٧) في م: «والأولى جواز القراءة فيه».

(٤٧) أخرجه مسلم، في: باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٧٤/١ =



**فصل: قال أحمد: لا يُعَجِّبُنِي أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ إِلَّا مُسْتَتِرًا؛ إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا.**  
وذلك لِمَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، أَنَّهُمَا دَخَلَا الْمَاءَ، وَعَلَيْهِمَا بُرْدَانِ، فَقِيلَ لهما  
فِي ذَلِكَ، فَقَالَا: إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا. وَلَأَنَّ الْمَاءَ لَا يَسْتَرُّ، فَتَبْدُو عَوْرَةً مَنْ دَخَلَهُ غُرِيَانًا.

---

= والترمذى، في: باب ماجاء في فضل إطعام الطعام، من أبواب الأطعمة، وفي: باب حدثنا أبو موسى محمد بن  
المنثري، من أبواب صفة القيامة، عارضة الأحوذى ٤٤/٨، ٤٥، ٣١٥/٩. وابن ماجه، في: باب في الإيمان،  
من المقدمة، وباب ماجاء في قيام الليل، من كتاب الإقامة، وباب إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وباب  
إفشاء السلام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢٦/١، ٤٢٣، ١٠٨٣/٢، ١٢١٧. والدارمي، في: باب  
فضل صلاة الليل، من كتاب الصلاة، وفي: باب في إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وفي: باب في إفشاء  
السلام، وباب في النهي عن الجلوس في الطرقات، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ١/٣٤١، ١٠٩/٢،  
٢٨٢، ٢٧٥. والإمام أحمد، في: المسند ١/١٦٥، ١٦٧، ١٥٦/٢، ١٧٠، ١٩٦، ٣٩١، ٤٤٢، ٤٩٥،  
٥١٢.

## بَابُ التَّيْمُمِ

التَّيْمُمُ فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٤٨)</sup>. وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ<sup>(٤٩)</sup>:

تَيَمَّمْتُ لِلْعَيْنِ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظَّلُّ عَرْمَضَهَا طَائِمِي<sup>(٥٠)</sup>  
وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(٥١)</sup>. أَيْ: اقْصِدُوهُ. ثُمَّ يُقَالُ فِي عَرَفِ  
الْفُقَهَاءِ إِلَى مَنْسُجِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّعِيدِ. وَهُوَ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ  
وَالِإِجْمَاعِ، أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا  
فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَأَمَّا السُّنَّةُ، فَحَدِيثُ عُمَارٍ وَغَيْرِهِ<sup>(٥٢)</sup>، وَأَمَّا  
الِإِجْمَاعُ، فَأُجْمِعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ فِي الْجُمْلَةِ.

٦٣ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ «أَبُو الْقَاسِمِ»: (وَيَتَيَمَّمُ فِي قَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ).

طَوِيلُ السَّفَرِ: مَا يُبِيحُ الْقَصَرَ وَالْفِطْرَ، وَقَصِيرُهُ: مَا دُونَ ذَلِكَ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ  
اسْمُ سَفَرٍ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ أَوْ مُتَبَاعِدَتَيْنِ. قَالَ الْقَاضِي: لَوْ  
خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ، فَفَارَقَ الْبُتْيَانَ وَالْمَنَازِلَ، وَلَوْ بِخَمْسِينَ خُطْوَةً جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ،

(٤٨) سورة البقرة ٢٦٧.

(٤٩) ديوانه ٤٧٦، في الشعر المنسوب إليه مما لم يرد في المخطوطات، وهو أيضا في: اللسان (ض ر ج، ع ر م  
ض) ٥/٢، ٣١٥/٧، ١٨٧/٧، ومجمع البلدان ٤٦٠/٣.

(٥٠) كذا ورد في النسخ: «تيممت للعين». والذي في الديوان والمصادر الأخرى: «تَيَمَّمْتُ الْعَيْنَ»، في  
حديثه عن ناقته، وقبل البيت:

وَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ هَمُّهَا وَأَنَّ الْبَيَاضَ مِنْ فَرَائِصِهَا دَامَ

وضارح: مكان في الطريق من اليمن إلى المدينة. والعرمض: الطحلب الذي يعلو الماء. وطام: عال.

(٥١) سورة المائدة ٦.

(٥٢) تأتي هذه الأحاديث في المسألة ٦٧ ومابعداها، وانظر لها أيضا: نصب الرأية ١٤٨/١ ومابعداها.

(١-١) سقط من: م.

وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَأَكُلَ الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ. فَيَبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ فِيهِمَا جَمِيعًا. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ قِيلَ: لَا يَبَاحُ إِلَّا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ. وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(١)</sup> يَدُلُّ بِمُطْلَقِهِ عَلَى إِبَاحَةِ التَّيْمُمِ فِي كُلِّ سَفَرٍ؛ وَلَأَنَّ السَّفَرَ الْقَصِيرَ يَكْثُرُ، فَيَكْثُرُ عَدَمُ الْمَاءِ فِيهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّيْمُمِ فِيهِ/ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ بِهِ الْفَرَضُ، كَالطَّوِيلِ.

ظ ٩٢

**فصل:** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَفَرِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ عَزِيمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، بِخِلَافِ بَقِيَةِ الرُّخْصِ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ لَا يَخْتَصُّ بِالسَّفَرِ، فَأُيِّحَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، كَمَسْجِدِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

**فصل:** فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءُ فِي الْحَضَرِ، بَانَ انْقِطَاعُ الْمَاءِ عَنْهُمْ، أَوْ حُسِبَ فِي بَعْضِهِ، فَعَلِيهِ التَّيْمُمُ وَالصَّلَاةُ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُصَلِّي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ السَّفَرَ لِحَوَازِ التَّيْمُمِ، فَلَا يَجُوزُ لغيرِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حُسِبَ فِي دَارِهِ، وَأُغْلِقَ عَلَيْهِ الْبَابُ<sup>(٢)</sup> بِمَنْزِلِ الْمُضَيِّفِ<sup>(٣)</sup>، أَيْتَيَّمٌ؟ قَالَ: لَا. وَلَنَا، مَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهْرُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ. فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسِسْهُ بِشَرَّتِهِ. فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»<sup>(٤)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِهِ مَحَلُّ التَّرَاعِ، وَلِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ، فَأُشْبِهَ الْمُسَافِرَ. وَالْآيَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ السَّفَرِ فِيهَا خَرَجَ مَخْرَجَ<sup>(٥)</sup> الْعَالِبِ، لِأَنَّ الْعَالِبَ؛ أَنَّ الْمَاءَ إِمَّا يُعْدَمُ<sup>(٦)</sup>، كَمَا ذُكِرَ، فِي السَّفَرِ، وَعَدَمُ وُجُودِ الْكَاتِبِ فِي الرَّهْنِ، وَلَيْسَا شَرْطَيْنِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ حُجَّةً فَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَرَى ذَلِيلَ

(٢) سورة المائدة ٦.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بِمَنْزِلَةِ الضَّيْفِ».

(٤) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ١٩، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ التَّيْمُمِ لِلْجَنَبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ١٩٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٤٦/٥، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «انْعَدَمَ».

الْخَطَابِ حُجَّةٌ، وَالْآيَةُ إِنَّمَا يُحْتَجُّ بِدَلِيلِ خَطَابِهَا. فعلى هذا إذا تَيَمَّمَ في الْحَضَرِ، وَصَلَّى، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْمَاءِ، فَهَلْ يُعِيدُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا يُعِيدُ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا عَذْرٌ نَادِرٌ، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ الْقَضَاءُ، كَالْخِيْضِ فِي الصُّومِ. وَالثَّانِيَةُ لَا يُعِيدُ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ، فَخَرَجَ مِنْ عَهْدَتِهِ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ الْمَشْرُوعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، فَأَشْبَهَ الْمَرِيضَ وَالْمُسَافِرَ، مَعَ أَنَّ عُمُومَ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ خِيسَ فِي الْمِصْرِ صَلَّى. وَلَمْ يَذْكُرْ إِعَادَةَ. وَذَكَرَ الرَّوَاتِبَيْنِ فِي غَيْرِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَدَمَ الْمَاءِ لِعَذْرِ نَادِرٍ، أَوْ يَزُولُ قَرِيبًا، كَرَجُلٍ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابُ، مِثْلَ الضَّيْفِ وَنَحْوِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَعْدَارِ الَّتِي لَا تَنْتَظِرُ؛ فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمُتَشَاغِلِ بِطَلَبِ الْمَاءِ وَتَحْصِيلِهِ. وَإِنْ كَانَ عَذْرًا مُتَعَدًّا، وَيُوجَدُ كَثِيرًا، كَالْمَحْبُوسِ، أَوْ مَنْ انْقَطَعَ الْمَاءُ فِي قَرْيَتِهِ، وَاجْتِنَاعُ إِلَى ٩٣ اسْتِقَاءِ الْمَاءِ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، فَلَهُ التَّيْمُمُ، وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ (٨) هَذَا/ عَادِمٌ لِلْمَاءِ يُعَذِّرُ مُتَظَاوِلَ مُعْتَادٍ، فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ، وَلِأَنَّ عَدَمَ هَذَا الْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ الْمُسَافِرِ لَهُ، فَالنَّصُّ عَلَى التَّيْمُمِ لِلْمُسَافِرِ تَنْبِيْهُ عَلَى التَّيْمُمِ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**فصل: وَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمِصْرِ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِهِ؛ لِحَاجَةٍ (٨)، كَالْحَرَاثِ، وَالْحَصَادِ، وَالْخَطَابِ، وَالصِّيَادِ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ مَعَهُ لَوْضُوئِهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَا مَاءَ مَعَهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ لِيَتَوَضَّأَ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ حَاجَتِهِ، فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ، فَأَشْبَهَ الْخَارِجَ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِكَوْنِهِ فِي أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِ (٩) الْمِصْرِ، فَأَشْبَهَ الْمُقِيمَ فِيهِ. فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ الَّتِي يُخْرُجُ إِلَيْهَا مِنْ عَمَلِ قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَجَهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ.**

(٧) فِي م: «وَلَا».

(٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٩) فِي الْأَصْلُ: «عَمَلٍ».

## ٦٤ - مسألة؛ قال: (إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَطَلَبَ الْمَاءَ فَأَغْوَرَهُ)

هذه ثلاثة شُرُوطٍ لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ:

أحدها؛ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ. فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مَكْتُوبَةً مُؤَدَّاةً لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا. وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ لَهَا فِي وَقْتِ نَهْيٍ عَنْ فِعْلِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لَهَا. وَإِنْ كَانَتْ فَائِتَةً جَازَ التَّيَمُّمُ لَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا جَائِزٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ التَّيَمُّمُ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ تُبَيِّحُ الصَّلَاةَ، فَأَبِيحَ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ، كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ أَنَّ التَّيَمُّمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، أَوْ يُحْدِثَ. فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَلَمْ يَجْزِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، أَوْ نَقُولُ: يَتَيَمَّمُ لِلْفَرَضِ فِي وَقْتٍ هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو تَيَمُّمٍ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ. وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَيُفَارِقُ التَّيَمُّمُ سَائِرَ الطَّهَارَاتِ؛ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ لِضَرُورَةٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي؛ طَلَبُ الْمَاءِ. وَهَذَا الشَّرْطُ وَإِعَاوُزُ الْمَاءِ إِنَّمَا يُشْتَرِطُ لِمَنْ يَتَيَمَّمُ لِعُذْرِ عَدَمِ الْمَاءِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ اشْتِرَاطُ طَلَبِ الْمَاءِ لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: لَا يُشْتَرِطُ الطَّلَبُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَأَنْفِكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِوُجُودِ الْمَاءِ قَرِيباً مِنْهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو طَلَبَ فَلَمْ يَجِدْ. /وَلَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، وَلَا يَثْبُتُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بِقَرْبِهِ مَاءٌ لَا يَعْلَمُهُ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أُمِرَ فِي الظَّهْرِ بِتَخْرِيرِ رَقَبَةٍ، قَالَ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»<sup>(٢)</sup>، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ الصَّيَّامُ حَتَّى يَطْلُبَ الرَّقَبَةَ، وَلَمْ يُعَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرَ

ظ ٩٣

(١) تقدم الحديث في صفحة ٢١.

(٢) سورة المجادلة ٤.

وَاجِدٌ، وَلَآئِهٖ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ مُخْتَصٌّ بِهَا، فَلَزِمَهُ الاجْتِهَادُ فِي طَلْبِهِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ، كَالْقَبْلَةِ.

**فصل:** وصِفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَطْلُبَ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ إِنْ رَأَى حُضْرَةً أَوْ شَيْئًا يُدُلُّ عَلَى الْمَاءِ قَصْدُهُ فَاسْتَبْرَأَهُ، وَإِنْ كَانَ يَقْرِبُهُ رَبْوَةً أَوْ شَيْءً قَائِمٌ أَنَاهُ وَطَلَّبَ عَنْدهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَظَرَ أَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَيسَارِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رِقْفَةٌ يُدُلُّ عَلَيْهِمْ طَلَّبَ مِنْهُمْ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ لَهُ خَبْرَةٌ بِالْمَكَانِ سَأَلَهُ عَنْ مِيَاهِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَادِمٌ. وَإِنْ دُلَّ عَلَى مَاءٍ لَزِمَهُ قَصْدُهُ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَ رِقْفَتِهِ، وَلَمْ يَفُتِ الْوَقْتُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

**فصل:** فَإِنْ طَلَّبَ الْمَاءَ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْوَقْتِ، فَعَلِيهِ إِعَادَةُ الطَّلَبِ بَعْدَهُ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّهُ طَلَّبَ قَبْلَ الْمُخَاطَبَةِ بِالتَّيْمُمِ، فَلَمْ يَسْقُطْ قَرْضُهُ، كَالشَّفِيعِ إِذَا طَلَّبَ الشَّفْعَةَ قَبْلَ الْبَيْعِ. وَإِنْ طَلَّبَ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَتَيَمَّمْ عَقِيْبَهُ، جَازَ التَّيْمُمُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ طَلَبٍ.

**الشَّرْطُ الثَّالِثُ؛** إِعْوَازُ الْمَاءِ بَعْدَ الطَّلَبِ. وَلَا خِلَافَ فِي اسْتِبْرَائِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَأَيْفِكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ». فَاسْتَرْطَ أَنْ لَا يَجِدَ الْمَاءَ، وَلِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، لَا<sup>(٤)</sup> يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَمَعَ وُجُودِ الْمَاءِ، لَا ضَرُورَةَ.

**فصل:** وَإِذَا وَجَدَ الْجُنُبَ مَا يَكْفِي بَعْضَ أَعْضَائِهِ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَيَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِيمَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ لَوْضُوئِهِ، وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ: يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ. وَبِهِ قَالَ عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَنَحْوُهُ قَالَ عَطَاءٌ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَحَمَادٌ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي: يَتَيَمَّمُ، وَيَتْرَكُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَا يَطْهَرُهُ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، كَالْمُسْتَعْمِلِ. وَلَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾،

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: وولاه.

وَحَبْرُ أَيْ ذَرٌّ، شَرَطَ فِي التَّيْمِيمِ عَدَمَ<sup>(٥)</sup> الْمَاءِ، وَهَذَا وَاجِدٌ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup>، / وَلِأَنَّهُ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يُمْكِنُهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَعْضِ جَسَدِهِ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ صَحِيحًا وَبَاقِيهِ جَرِيحًا، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الشَّرْطِ، فَلَزِمَهُ؛ كَالسُّتْرَةِ، وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وَلَا يُسَلَّمُ الْحُكْمُ فِي الْمُسْتَعْمَلِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلِأَنَّهُ لَا يُطَهَّرُ شَيْئًا مِنْهُ بِخِلَافِ هَذَا. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ قَبْلَ التَّيْمِيمِ؛ لِيَتَحَقَّقَ الْإِعْوَاظُ الْمُسْتَشَرُّ.

**فصل:** وَإِنْ وَجَدَ الْمُحَدِّثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ بَعْضَ مَا يَكْفِيهِ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا؛ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجُنُبِ، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الطَّهَّارَةِ بِالْمَاءِ، فَلَزِمَهُ كَالْجُنُبِ، وَكَمَا لَوْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وَبَعْضُهُ جَرِيحًا. وَالثَّانِي؛ لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ شَرَطَ فِيهَا، فَإِذَا غَسَلَ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ دُونَ بَعْضٍ، لَمْ يُقَدْ، بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ، وَلِذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَجْزَاءً<sup>(٧)</sup> غَسَلَ مَا لَمْ يَغْسِلْهُ فَقَطْ، وَفِي الْحَدِّثِ يَلْزِمُهُ اسْتِثْنَاؤُ الطَّهَّارَةِ، وَفَارَقَ مَا إِذَا كَانَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْبَدَنَ يُخَالِفُ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْوَاجِبِ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ رَقَبَةً لَزِمَهُ إِعْتَاقُهَا فِي كَفَّارَتِهِ، وَلَوْ مَلَكَ الْحُرُّ بَعْضَ رَقَبَةٍ لَمْ يَلْزِمَهُ إِعْتَاقُهَا. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْوَجْهَيْنِ.

**فصل:** وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ سَبْعٌ، أَوْ عُدُوٌّ، أَوْ حَرِيقٌ، أَوْ لِصٌّ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ بِمَجْمَعِ الْفُسَاقِ، تَخَافُ الْمَرَأَةُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْهُمْ، فَهِيَ

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عِنْدَ عَدَمِ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتِمَادِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٩. كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَرَضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٧٥/٢. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ وَجوبِ الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُنْتَهَى ٨٣/٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ اتِّبَاعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْمَقْدَمَةِ. سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٤٧/٢، ٢٥٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٥٥، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٨.

(٧) فِي م: «لَزِمَهُ».

عَادِمَتُهُ. وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: تَتَيَّمُّ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَتَيَّمُّ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، وَجْهًا وَاحِدًا، بَلْ لَا يَجِلُّ لَهَا الْمُضِيُّ إِلَى الْمَاءِ؛ لَمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلزَّنَا، وَهَكَذَا نَفْسُهَا وَعِزُّهَا، وَتَنَكُّسُ رُءُوسِ أَهْلِهَا، وَرُبَّمَا أَفْضَى إِلَى قَتْلِهَا، وَقَدْ أُبِيحَ لَهَا التَّيَّمُّ حِفْظًا لِلْقَلِيلِ مِنْ مَالِهَا، الْمُبَاجَ لَهَا بِذَلِكَ، وَحِفْظًا لِنَفْسِهَا مِنْ مَرَضٍ أَوْ تَبَاطُؤٍ بَرٍّ، فَهِيَ أَوْلَى. وَمَنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ عِنْدَ رَحْلِهِ، فَخَافَ أَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَاءِ ذَهَبَ شَيْءٌ مِنْ رَحْلِهِ، أَوْ شَرَدَتْ دَابَّتُهُ، أَوْ سُرِقَتْ، أَوْ خَافَ عَلَى أَهْلِهِ لَصًّا، أَوْ سَبْعًا، خَوْفًا شَدِيدًا، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَمَنْ كَانَ خَوْفُهُ جُبْنًا، لَا عَنْ سَبَبٍ يُخَافُ مِنْ مِثْلِهِ، لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ بِالتَّيَّمِّ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي رَجُلٍ يُخَافُ بِاللَّيْلِ، / وَلَيْسَ شَيْءٌ يُخَافُ مِنْهُ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُبَاحَ لَهُ بِالتَّيَّمِّ، وَيُعِيدُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَشْتَدُّ خَوْفُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَائِفِ لِسَبَبٍ. وَمَنْ كَانَ خَوْفُهُ لِسَبَبٍ ظَنَّهُ، فَتَبَيَّنَ عَدَمُ السَّبَبِ، مِثْلَ مَنْ رَأَى سَوَادًا بِاللَّيْلِ ظَنَّهُ غَدَا، فَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِغَدَا، أَوْ رَأَى كَلْبًا فَظَنَّهُ أَسَدًا أَوْ نَمْرًا، فَتَيَّمَّ وَصَلَّى، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ، فَهَلْ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا؛ لَا يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ اتَّمَّ بِمَا أَمَرَ بِهِ، فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ. وَالثَّانِي؛ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ تَيَّمَّ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُ التَّيَّمَّ، فَأُشْبِهَ مَنْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ، وَتَيَّمَّ.

**فصل:** وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يُتَاوَلُهُ الْمَاءَ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَاءِ فَأُشْبِهَ مَنْ وَجَدَ بِرَأْسِهِ لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَقِي بِهِ مِنْهَا. وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يُتَاوَلُهُ الْمَاءَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَهُوَ كَالْوَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَجِدُ مَا يَسْتَقِي بِهِ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ قَبْلَ مَجِيئِهِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَهُ التَّيَّمُّ، وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ فِي الْوَقْتِ، فَأُشْبِهَ الْعَادِمَ مُطْلَقًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَظِرَ مَجِيءَ مَنْ يُتَاوَلُهُ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ يَنْتَظِرُ حُصُولَ الْمَاءِ قَرِيبًا، فَأُشْبِهَ الْمُشْتَغِلَ بِاسْتِيقَاءِ الْمَاءِ وَتَحْصِيلِهِ.

**فصل:** إِذَا وَجَدَ بِرَأْسِهِ، وَقَدَّرَ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى مَائِهَا بِالتَّزَوُّلِ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ، أَوْ



الاجتراف بذلوا أو ثوب يئله ثم يعصيره. لزمه ذلك، وإن خاف فوت الوقت؛ لأن الاشتغال به كالاتغال بالوضوء. وحكم من في السبينة في الماء كحكم واجد البئر، وإن لم يمكنه الوصول إلى مائها إلا بمشقة، أو تغيير بالنفس، فهو كالعادم. وهذا قول الثوري، والشافعي، ومن تبعهم. ومن كان الماء قريباً منه، يمكنه تحصيله، إلا أنه يخاف فوت الوقت، لزمه السعى إليه والاشتغال بتحصيله، وإن فات الوقت؛ لأنه واجد للماء، فلا يباح له التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾.

**فصل:** وإن بذل له ماء يطهره، لزمه قبوله؛ لأنه قدر على استعماله، ولا منة في ذلك في العادة. وإن لم يجده إلا بمن لا يقدر عليه، فبذل له الثمن، لم يلزمه قبوله؛ لأن المنة تلتحق به. وإن وجدته<sup>(٨)</sup> يباح بمن مثله في موضعه، أو زيادة يسيرة، يقدر على ذلك، مع استغنائه عنه، لقوته ومؤنة سفره، لزمه شراؤه. وإن كانت الزيادة كثيرة تُجحف بماله، لم يلزمه شراؤه؛ لأن عليه ضرراً. وإن كانت كثيرة<sup>(٩)</sup>، لا تُجحف بماله، فقد توقف أحمد فيمن بذل له ماء يدينار، ومعه مائة. فيحتمل إذن وجهين: أحدهما، يلزمه شراؤه؛ لأنه واجد للماء، قادر عليه، فيلزمه استعماله بدلالة قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. والثاني؛ لا يلزمه شراؤه؛ لأن عليه ضرراً في الزيادة الكثيرة، فلم يلزمه بذلها، كما لو خاف لصاً يأخذ من ماله ذلك المقدار. وقال الشافعي: لا يلزمه شراؤه بزيادة يسيرة ولا كثيرة؛ لذلك. ولنا، قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وهذا واجد، فإن القدرة على ثمن العين كالقدرة على العين، في المنع من الاتقال إلى البذل، بدليل مالو بيعت بمن مثلهما، والرقية في كفارة الظهار، ولأن ضرر المال دون ضرر النفس، وقد قالوا في المريض: يلزمه الغسل، مالم يحف التلّف. فتحمل الضرر اليسير في المال أخرى. فإن لم يكن معه ثمنه، فبذل له بمن في الذمة يقدر على

(٨) في م: وجدوه.

(٩) في م: يسيرة.

أَدَاتِهِ فِي بَلَدِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِيَاذِهِ بِمَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي بَقَاءِ الدِّينِ فِي ذِمَّتِهِ، وَرُبَّمَا يَتَلَفُ مَالُهُ قَبْلَ أَدَائِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِهِ مَا يُؤَدِّي ثَمَنَهُ، لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا. وَإِنْ لَمْ يَتَذَلَّ لَهُ، وَكَانَ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ، لَمْ يُجْزَ لَهُ مُكَاتَرَتُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ، لِأَنَّ هَذَا لَهُ بَدَلٌ، وَهُوَ التَّيْمُّ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ فِي الْمَجَاعَةِ.

**فصل:** إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، فَأَرَاقَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ، فَتَجَاوَزَهُ، وَعَدِمَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، صَلَّى بِالتَّيْمِّ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَذُرُّكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، كَقَوْلِنَا، وَإِلَّا صَلَّى بِالتَّيْمِّ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ. فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَذُرُّكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ أَرَأَى الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ، ثُمَّ عَدِمَ الْمَاءَ، يَتَيَّمُ وَيُصَلِّي. وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بِتَيْمِّ صَحِيحٍ، تَحَقَّقَتْ شُرَائِطُهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَأَاهُ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَالثَّانِي: يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِوُضُوءٍ، وَهُوَ قَدْ فَوَّتَ الْقُدْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ، فَبَقِيَ فِي عَهْدَةِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تَصِحَّ الْهَبَةُ، وَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، فَلَوْ تَيَّمَّ مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ، لَمْ يَصِحَّ تَيْمُّهُ. وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُؤْهُوبُ لَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَأَاهُ.

**فصل:** / إِذَا نَسِيَ فِي رَحْلِهِ، أَوْ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَصَلَّى بِالتَّيْمِّ. فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَطَعَ فِي مَوْضِعٍ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يُجْزِئُهُ. وَعَنْ مَالِكٍ كَالْمَذْهَبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ النَّسْيَانِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَلَنَا، أَنَّهَا طَهَارَةٌ تُجِبُ مَعَ الذِّكْرِ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالنَّسْيَانِ، كَمَا لَوْ صَلَّى نَاسِيًا لِحَدِيثِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ، أَوْ صَلَّى الْمَاسِيحَ، ثُمَّ بَانَ لَهُ الْإِقْضَاءُ مُدَّةَ الْمَسْجِ قَبْلَ صَلَاتِهِ، وَيُفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ، وَهَهُنَا هُوَ مُفَرِّطٌ بِتَرْكِ الطَّلَبِ.

**فصل:** وَإِنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ، أَوْ كَانَ يَعْرِفُ بِقَرَأٍ فَضَاعَتْ عَنْهُ، ثُمَّ

وجدَها، فقال ابنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي. والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِدٍ لِلْمَاءِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَجَدَّوْا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَرَّرٍ، بِخِلَافِ النَّاسِي، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَعَ غَيْبِهِ، فَتَسْبِيهِ الْعَبْدُ حَتَّى صَلَّى سَيِّدُهُ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُعِيدَ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَيْرِهِ.

**فصل:** إِذَا صَلَّى، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ بِقُرْبِهِ بَيْتٌ أَوْ مَاءٌ، نُظِرَتْ، فَإِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً بَغِيرِ غَلَامَةٍ، وَطَلَبَ فَلَمْ يَجِدْهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَرَّرٍ. وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ ظَاهِرَةً، فَقَدْ قَرَّطَ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ.

٦٥ - مسألة؛ قال: (وَالِإِحْيَاءُ تَأْخِيرُ التَّيَمُّمِ)

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ أَوَّلَى بِكُلِّ حَالٍ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ إِنْ رَجَا وَجُودَ الْمَاءِ، وَإِنْ يَسَّرَ مِنْ وَجُودِهِ اسْتَحَبَّ تَقْدِيمُهُ. وَهُوَ مَذْهَبُ<sup>(١)</sup> مَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَإِقْفَاءُ وَجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ تَرْكُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ، لِأَمْرِ مَظْنُونٍ. وَلَنَا، قَوْلُ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي الْجَنَبِ: يَتَلَوَّمُ<sup>(٢)</sup> مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ. وَلِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ لِلصَّلَاةِ إِلَى بَعْدِ الْعِشَاءِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَيْلًا يَذْهَبَ خُشُوعُهَا وَحُضُورُ الْقَلْبِ فِيهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ، فَتَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الطَّاهِرَةِ الْمُشْتَرِطَةِ أَوَّلَى.

٦٦ - / مسألة؛ قال: (فَإِنْ تَيَمَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَصَلَّى، أَجْزَأُهُ، وَإِنْ أَصَابَ الْمَاءُ فِي الْوَقْتِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَادِمَ لِلْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، إِنْ

(١) فِي م: «قَوْلُهُ».

(٢) تَلَوَّمُ فِي الْأَمْرِ: تَمَكَّنَتْ وَانْتَبَهَرَ.

وَجَدَهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَنْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْوَقْتِ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَيْضًا إِعَادَةُ، سَوَاءٌ يَسَّرَ مِنْ وَجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودُهُ فِيهِ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ<sup>(١)</sup>، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّحْعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَكْحُولٌ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ. وَلَنَا، مَارُوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَنَسٍ سَعِيدٍ، أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ، وَأُجِزْتَ أَمَّا صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup>». وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ تَيَمَّمَ، وَهُوَ يَرَى بَيُوتَ الْمَدِينَةِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مَرْتَبَعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ، وَلأنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ كَمَا أَمَرَ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَلأنَّ عَدَمَ الْمَاءِ عَذْرٌ مُعْتَادَةٌ، فَإِذَا تَيَمَّمَ مَعَهُ يَجِبُ أَنْ يُسْقِطَ فَرَضَ الصَّلَاةِ كَالْمَرَضِيِّ، وَلأنَّهُ اسْتَقْطَعَ فَرَضَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يُعِدْ إِلَى ذِمَّتِهِ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ.

## ٦٧ - مسألة؛ قال: (وَالْتَيَمُّ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ)

الْمَسْنُونُ عِنْدَ أَحْمَدَ التَّيَمُّ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ. فَإِنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ جَازَ. وَقَالَ الْقَاضِي: الْإِجْزَاءُ يَخْصُلُ بِضَرْبَةٍ، وَالْكَمَالُ ضَرْبَتَانِ. وَالْمَنْصُوصُ مَا ذَكَرْتَاهُ، قَالَ

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، من فقهاء التابعين في المدينة، قال يحيى بن معين: مات أبو سلمة سنة أربع وتسعين. وقال الواقدي: سنة أربع ومائة. طبقات الفقهاء، للشَّيرَازِي ٦١.  
(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في التيمم يجد الماء بعدما يصل في الوقت، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٢/١. والنسائي، في: باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١. والدارمي، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٠/١.

الأثر: قلت لأبي عبد الله: التيمم ضربته واحدة؟ فقال: نعم، ضربته للوجه والكفين، ومن قال ضربتين، فإنما هو شيء زاده. قال الترمذي<sup>(١)</sup>: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم؛ منهم: علي، وعمار، وابن عباس، وعطاء، والشَّعْبِيُّ، ومَكْحُول، والأوزاعي، ومالك، وإسحاق. وقال الشافعي: لا يُعْزَى التيمم إلا بضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين. وروى ذلك عن ابن عمر، وإبنيه سالم<sup>(٢)</sup>، والحسن، والثوري، وأصحاب الرأي؛ ٩٦ ظ لما روى ابن الصمّة<sup>(٣)</sup>، أن النبي ﷺ تيمم، فمسح وجهه وذراعيه<sup>(٤)</sup>. وروى ابن عمر، وجابر، وأبو أمامة، أن النبي ﷺ قال: «التيمم ضربته للوجه، وضربته لليدين إلى المرفقين<sup>(٥)</sup>». ولأنه يدلُّ يؤيِّ به في محلِّ مبدله، وكان حده عنهما واحداً كالوجه. ولنا، ما روى عمار، قال: بعثنى النبي ﷺ في حاجة، فأجنبْتُ، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، ثم أتيت النبي ﷺ، فذكرت

(١) عارضة الأحوذى ٢٤٠/١.

(٢) أبو عمر سالم بن عبد الله بن جبر بن الخطاب. من فقهاء التابعين في المدينة، كان إليه الأمر بعد سعيد بن المسيب، توفي سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٦٢.

(٣) هو أبو الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي، وكان أبوه من كبار الصحابة. أسد الغابة ٥٩/٦، ٦٠.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٢/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨١/١. وأبو داود، في: باب في التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٩/١. والدارقطني، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٧٦/١، ١٧٧. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢٠٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/٤.

(٥) حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في: كتاب الطهارة. المستدرک ١٧٩/١، ١٨٠. والدارقطني، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٨٠/١ - ١٨٢. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ٢٠٧/١. وكذلك أخرج الثلاثة السابقون حديث جابر، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٨٠/١، ١٨١، ١٨٢، وسنن البيهقي ٢٠٧/١. كما أخرج الدارقطني عن علي أيضاً: «ضربة للوجه وضربة للذراعين». سنن الدارقطني ١٨٢/١. أما حديث أبي أمامة، فلم يذكره أحد من راجعنا كتبهم، وذكر الزيلعي في نصب الرابة ١٥١/١ مكانه حديث عائشة، وقال: رواه الزيار في مسنده. وانظر: باب ماجاء في التيمم، من أبواب الطهارة من سنن الترمذي. عارضة الأحوذى ٢٤٠/١. وباب في التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٩/١.

(المغنى ٢١/١)

ذلك له، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا»، ثم ضربَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَلأنَّهُ حُكِّمَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الذَّرَاعُ، كَقَطْعِ السَّارِقِ، وَمَسَّ الْفَرْجَ، وَقَدْ اخْتَجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَذَا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي التَّيْمِ: ﴿فَانْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> وَقَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٨)</sup>. وَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ مِنَ الْكَفَّيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ. يَعْْنَى التَّيْمُ. وَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ فَضَعِيفَةٌ. قَالَ الْحَلَّالُ: الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ جِدًّا، وَلَمْ يَرَوْهَا مِنْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٩)</sup>: يَرَوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَبِهِ يَعْزَفُ، وَمِنْ أَجْلِهِ يَضَعُفُ<sup>(١١)</sup> عِنْدَهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ<sup>(١٢)</sup>. وَحَدِيثُ ابْنِ الصَّمَّةِ صَحِيحٌ، لَكِنْ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ. فَيَكُونُ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ مَا عُلِّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ لَا يَتَنَاوَلُ الذَّرَاعَتَيْنِ.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب التيمم للوجه والكفين، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٣/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٠/١. وأبو داود، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٧/١. والنسائي، في: باب التيمم في الحضر، وباب نوع آخر من التيمم، وباب تيمم الجنب، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٣٥، ١٣٨، ١٣٩. وابن ماجه، في: باب ماجاء في التيمم بضربة واحدة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٨٨. وانظر: باب ماجاء في التيمم، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحوذى ٢٣٩/١.

(٧) سورة المائدة ٦.

(٨) سورة المائدة ٣٨. وفي الأصل: «في السارق»، على أن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾.

(٩) معالم السنن ١/١٠١.

(١٠) العبارة في معالم السنن: قالوا: وحديث ابن عمر لا يصح؛ لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيف جداً، لا يحتاج بمحدثه.

(١١) في م: «ضعف».

(١٢) نقول: إن ابن عبد البر، رغم هذا، انتصر للتيمم بضربتين، فقال في الاستذكار ١٣/٢: ولما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتعارضت، كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر القرآن، وهو يدل على ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، قياساً على الوضوء، واتباعاً لفعل عمر، رحمه الله.

ثم أحاديثهم لا تُعارض حديثنا؛ فإنها تُدُلُّ على جواز التيمم بضرتين، ولا ينفى ذلك جواز التيمم بضربة، كما أن وضوء النبي ﷺ ثلاثاً ثلاثاً لا ينفى الإجزاء بمرة<sup>(١٣)</sup>، وإن قيل: فقد روي في حديث عمار: إلى المِرْقَعَيْنِ. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَفَّيْنِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَعَيْنِ. قلنا: أمّا حديثه إلى المِرْقَعَيْنِ، فلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ<sup>(١٤)</sup>، وَشَكَّ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَنْصُور<sup>(١٥)</sup>: مَا تَقُولُ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذْكُرُ الذَّرَاعَيْنِ أَحَدَ غَيْرَكَ؟ فَشَكَّ، وَقَالَ: لَا أَذْرِي، أَذْكَرُ الذَّرَاعَيْنِ، أَمْ لَا؟ قَالَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ<sup>(١٦)</sup>. فَلَا يَثْبُتُ مَعَ الشَّكِّ، وَقَدْ أَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ، وَخَالَفَ بِهِ سَائِرُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فَكَيْفَ يُثَبَّتُ إِلَى/مِثْلِ هَذَا؟ وَهُوَ لَوْ أَتَفَرَّدَ لَمْ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهِ. ٩٧  
وَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَبَاطِلٌ، لَوْجُوهُ<sup>(١٧)</sup>: أَحَدُهَا، أَنَّ عَمَّاراً الرَّاوِيَّ لَهُ الْحَاكِي لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَفْتَى بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ. وَقَدْ شَاهَدَ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْفِعْلُ لَا اخْتِمَالَ فِيهِ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ قَالَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَهُمْ يَقُولُونَ ضَرْبَتَانِ. وَالثَّالِثُ، أَنَّنَا لَا نَعْرِفُ فِي اللَّغَةِ التَّعْيِيرَ بِالْكَفَّيْنِ عَنِ الذَّرَاعَيْنِ. وَالرَّابِعُ، أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَبْرَيْنِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ جَائِزٌ أَقْرَبُ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ وَأَسْهَلُ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَفِضُ بِالتَّيْمُمِ عَنِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ عَنِ الْمُبْدِلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ فِي أَرْبَعَةِ أَعْضَاءَ، وَالتَّيْمُمُ فِي عَضْوَيْنِ، وَكَذَا نَقُولُ فِي الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ، وَلَا الْمَضْمَنَةِ وَالْاسْتِنْشَاقَ.

**فصل:** وَلَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْزِئُ التَّيْمُمُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَبِضَرْبَتَيْنِ،

(١٣) في م: «مرة».

(١٤) أي: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي، أبو يحيى، متقن للحديث، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب ١٥٥/٤-١٥٧.

(١٥) أبو عتاب منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي، كان لا يروى إلا عن ثقة، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب ٣١٢/١٠-٣١٥.

(١٦) في: نوع آخر من التيمم، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٣٨.

(١٧) في الأصل: «بوجوه».

وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز أيضاً؛ لأن المقصود إبطال التراب إلى محل الفرض، فكيفما حصل جاز، كالوضوء.

**فصل:** فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب، نحو أن ينسف الريح عليه غباراً يعمه، فإن كان قصد ذلك، وأخضر التربة، احتمل أن يجزئته، كما لو صمد للقطر حتى جرى على أعضائه. والصحيح أنه لا يجزئته؛ لأنه لم يمسح به، وقد أمر الله تعالى بالمسح به. فإن مسح وجهه بما على وجهه، احتمل أن يجزئته؛ لأنه مسح بالتراب، واحتمل أن لا يجزئته؛ لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد والمسح به، ولم يأخذ الصعيد. وإن لم يكن قصد الريح، ولا صمد لها، فأخذ غير ما على وجهه، فمسح به وجهه، جاز. وإن أمر ما على وجهه منه على وجهه، لم يجزئه؛ لأنه لم يأخذ التراب لوجهه.

**فصل:** إذا غلا على يديه تراب كثير، لم يكره نفعه؛ فإن في حديث عمار، أن النبي ﷺ ضرب بكفيه الأرض، ونفع فيهما. قال أحمد: لا يضره فعل أو لم يفعل. وإن كان خفيفاً، فقال أصحابنا: يكره نفعه، رواية واحدة. فإن ذهب ما عليها بالنفخ، لم يجزئه حتى يعيد الضرب؛ لأنه مأمور بالمسح بشيء من الصعيد.

٦٨ - مسألة؛ قال: (ويضرب يديه على الصعيد الطيب، وهو التراب)

٩٧ ظ / وجملة ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. قال ابن عباس: الصعيد تراب الحرث. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَتَصْبِحُ صَعِيداً زَلَقاً﴾ (١) تراباً أملس. والطيب: الطاهر. وبهذا قال الشافعي، وإسحاق، وأبو يوسف، وداد. وقال مالك، وأبو حنيفة: يجوز بكل (٢) ما كان من جنس الأرض؛ كالثورة والزرنج (٣) والحجارة. وقال الأوزاعي: الرمل من الصعيد. وقال حماد

(١) سورة الكهف ٤٠.

(٢) في م زيادة: «حال».

(٣) الزرنج: حجر، منه ألوان عدة، يستعمله النفاشون والصيدلة. انظر: الجامع لمفردات الأدوية ١٦٠/٢.



ابن أبي سليمان: لا بأس أن يتيمم بالرُّخَام؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ بِالرَّمْلِ فَتُصَيِّبُنَا الْجَنَابَةُ، وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ»<sup>(٥)</sup>. وَلَأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> مِنْ جِنْسِي الْأَرْضِ، فَجَازَ التَّيْمُّ بِهِ كَالْتُّرَابِ. وَلَنَا، الْآيَةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَمَرَ بِالتَّيْمُّ بِالصَّعِيدِ، وَهُوَ التُّرَابُ، فَقَالَ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾، وَلَا يَخْصُلُ الْمَسْحُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا غُبَارٍ يَلْقَى بِالْيَدِ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيَ مَالٌ يُعْطَى نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيَائِ اللَّهِ، جُعِلَ لِيَ التُّرَابُ طَهُورًا». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(٧)</sup>، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ التُّرَابِ طَهُورًا لَذَكَرَهُ فِيمَا مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى حَذِيفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا طَهُورًا»<sup>(٨)</sup>. فَخَصَّ تُرَابُهَا بِكَوْنِهِ طَهُورًا، وَلِأَنَّ الطُّهَارَةَ اخْتَصَّتْ بِأَعْمِ الْمَائِعَاتِ وَجُودًا، وَهُوَ الْمَاءُ، فَتَخَصَّصَ بِأَعْمِ الْجَامِدَاتِ وَجُودًا، وَهُوَ التُّرَابُ، وَخَبِرَ أَبِي ذَرٍّ نَحْصَهُ بِحَدِيثِنَا، وَخَبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ<sup>(٩)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

**فصل:** وعن أحمد، رحمه الله، رواية أخرى، في السَّبْحَةِ وَالرَّمْلِ، أَنَّهُ يَجُوزُ

(٤) تقدم في صفحة ١٣ .

(٥) أخرجه البيهقي، في: باب ماروي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم إلخ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٢١٦/١، ٢١٧ . والإمام أحمد، في مسنده، انظر: الفتح الرباني ١٨٩/٢، ١٩٠ . وروى: «عليك بالتراب» .

(٦) في م: «وأنه» .

(٧) لم نجده في مسند الإمام الشافعي، المطبوع بمحاشية الجزء السادس من الأم، ولا بترتيب مسند الشافعي للسندی . وهو في مسند الإمام أحمد ١٥٨، ٩٨/١ . وانظر ماسبق في صفحة ١٣ .

(٨) حديث حذيفة أخرجه مسلم، في: باب مواضع الصلاة، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧١/١ .

(٩) أبو عبد الله المثني بن الصباح الإمامي الأتباوي المكي، مضطرب الحديث، ضعيف، توفي سنة تسع وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٥/١٠ - ٣٧ .

التَّيْمَمُ بِهِ . قال أبو الحارث : قال أحمد : أَرْضُ الْحَرْثِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِنْ تَيَمَّمَ مِنْ أَرْضِ السَّبْحَةِ أَجْزَأُهُ . قال القاضي : الْمَوْضِعُ الَّذِي أَجَازَ التَّيْمَمُ بِهَا إِذَا كَانَ لَهَا غُبَارٌ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي مَنَعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا غُبَارٌ . قال : وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي الرَّمْلِ مِثْلُ ذَلِكَ . ٩٨ و عنه أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْاضْطِرَارِّ / خَاصَّةً . قال : وَفِي رِوَايَةِ سَيْنْدِي<sup>(١٠)</sup> : أَرْضُ الْحَرْثِ أَجْوَدُ مِنَ السَّبْحِ ، وَمِنْ مَوْضِعِ الثُّورَةِ وَالْحَصَا ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ اضْطُرَّ أَجْزَأُهُ . قال الْخَلَّالُ : إِنَّمَا سَهَّلَ أَحْمَدُ فِيهَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا ، إِذَا كَانَتْ غَبَرَةً كَالْتُرَابِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَلْحَةً<sup>(١١)</sup> كَالْمِلْحِ ، فَلَا يَتَيَمَّمُ بِهَا أَصْلًا . وقال ابنُ أَبِي مُوسَى : يَتَيَمَّمُ عِنْدَ عَدَمِ التُّرَابِ بِكُلِّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، مِثْلُ الرَّمْلِ وَالسَّبْحَةِ وَالثُّورَةِ وَالْكُحْلِ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَيَصْلِي ، وَهَلْ يُعِيدُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ ذُقَّ الْحَزْفُ أَوْ الطَّيْنُ الْمُحَرَّقُ ، لَمْ يُجْزِ التَّيْمَمُ بِهِ ، لِأَنَّ الطَّبِيْعَ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ . وَكَذَا إِنْ نُحِتَ الْمَرْمَرُ<sup>(١٢)</sup> وَالْكُذَانُ<sup>(١٣)</sup> حَتَّى صَارَ غُبَارًا ، لَمْ يُجْزِ التَّيْمَمُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تُرَابٍ . وَإِنْ ذُقَّ الطَّيْنُ الصُّلْبُ كَالْأَرْمَنِ ، جَازَ التَّيْمَمُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تُرَابٌ .

**فصل :** فَإِنْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى لَبَدٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ جُوَالِقٍ أَوْ بَرْدَعَةٍ أَوْ فِي شَعِيرٍ ، فَعَلِقَ بِيَدَيْهِ غُبَارًا ، فَتَيَمَّمَ بِهِ ، جَازٌ . نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ . وَكَلَامُ أَحْمَدُ يَدُلُّ عَلَى اِغْتِبَارِ التُّرَابِ حَيْثُ كَانَ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَخْرَةٍ ، أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ ، أَوْ أَى شَيْءٍ كَانَ ، فَصَارَ عَلَى يَدَيْهِ غُبَارًا ، جَازَ لَهُ التَّيْمَمُ بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غُبَارٌ ، فَلَا يَجُوزُ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا

(١٠) سَنَدِي هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْخَوَاتِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، سَمِعَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ صَالِحَةً . وَهُوَ مِنْ جَوَارِ ابْنِ الْحَارِثِ ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْذُ قَلِيلٍ ، مَعَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . طَبَقَاتُ الْخِطَابَةِ ١/ ١٧٠ ، ١٧١ .

(١١) الْقَلْحُ ، بِالتَّحْرِيكِ : صَفْرَةُ الْأَسْتَنْ . يَعْنِي مُصْفَرَةً مِنْ جَدِّهَا .

(١٢) الْمَرْمَرُ : نَوْعٌ مِنَ الرَّخَامِ .

(١٣) الْكُذَانُ ، كُكْتَانٌ : حِجَارَةٌ رَخْوَةٌ كَالْمَدَرِ .

وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup>. وَرَوَى الْأَثَرُمُ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَتَيَّمُ بِالثَّلَجِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَضَفَّ سَرَجِهِ، أَوْ مَعْرَفَهُ<sup>(١٥)</sup> دَائِيَةً. وَأَجَازَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، التَّيَّمُ بِصَخْرَةٍ لَا عُبَارَ عَلَيْهَا، وَتُرَابٍ نَدَى لَا يَغْلُقُ بِالْيَدِ مِنْهُ عُبَارٌ. وَأَجَازَ مَالِكٌ التَّيَّمُ بِالثَّلَجِ، وَالْجَبْسِ، وَكُلِّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ التَّيَّمُ بِغُبَارِ اللَّيْلِ وَالثَّوْبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَرَبَ يَدَيْهِ تَفَحَّهْمَا. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَ«مِنْ» لِلتَّبَعِضِ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَمْسَحَ بِجُزْءٍ مِنْهُ، وَالتَّفْحُّ لَا يُزِيلُ الْغُبَارَ الْمُلاصِقَ، وَذَلِكَ يَكْفِي.

**فصل:** إِذَا خَالَطَ التُّرَابُ مَا لَا يَجُوزُ التَّيَّمُ بِهِ، كَالثُّورَةِ وَالزُّرْنِيخِ وَالْجَبْصِ، فَقَالَ الْقَاضِي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ، إِنْ كَانَتْ الْعَلَبَةُ لِلتُّرَابِ جَازٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَلَبَةُ لِلْمُخَالِطِ، لَمْ يَجُزْ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: /يَمْنَعُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا. ٩٨ ظ وهو مذهب الشَّافِعِيِّ. لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ فِي الْمَعْصِيَةِ، فَمَنْعَ وَصُولِ التُّرَابِ إِلَيْهِ. وَهَذَا فِيمَا يَغْلُقُ بِالْيَدِ، فَأَمَّا مَا لَا يَغْلُقُ بِالْيَدِ، فَلَا يَمْنَعُ، فَإِنْ أَحْمَدُ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّيَّمُ مِنَ الشَّعِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْيَدِ مِنْهُ مَا يَحُولُ بَيْنَ الْغُبَارِ وَبَيْنَهَا.

**فصل:** إِذَا كَانَ فِي طِينٍ لَا يَجِدُ تُرَابًا، فَحَكَّيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَأْخُذُ الطِّينَ، فَيَطْلِي بِهِ جَسَدَهُ. فَإِذَا جَفَّ تَيَّمَّ بِهِ. وَإِنْ خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ قَبْلَ جَفَافِهِ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَجِفُّ قَرِيبًا انْتَظَرَ جَفَافَهُ، وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ كَطَالِبِ الْمَاءِ الْقَرِيبِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ بِتَحْصِيلِهِ مِنْ بئرٍ وَنَحْوِهِ. وَإِنْ لَطَخَ وَجْهَهُ بِطِينٍ، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّعِيدِ، وَلِأَنَّهُ لَا عُبَارَ فِيهِ، أَشْبَهَ التُّرَابَ النَّدَى.

**فصل:** وَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَوَى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ

(١٤) في : باب التيمم في الحضرة، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٩/١ .

(١٥) معرفة دابته : منبت عُرفها من رقبته . النهاية ٢١٨/٣ .

أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي: لا يُصَلَّى حتى يَقْدِرَ، ثُمَّ يَقْضَى؛ لأنها عِبَادَةٌ لَا تُسْقَطُ الْقَضَاءُ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَصِيَامٍ<sup>(١٦)</sup> الْحَائِضِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُصَلَّى وَلَا يَقْضَى؛ لَأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الطَّهَارَةِ، فَلَمْ تُجِبْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، كَالْحَائِضِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: هَذِهِ رِوَايَةٌ مُنْكَرَةٌ عَنِ مَالِكٍ. وَذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِهِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّانِي يُصَلَّى عَلَى<sup>(١٧)</sup> حَسَبِ حَالِهِ، وَيُعِيدُ. وَلَنَا، مَا رَوَى مُسْلِمٌ، فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(١٨)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَنَسًا لِيَطْلُبَ قِلَادَةً أَضَلَّهَا عَائِشَةُ، فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَتَرَكْتَ آيَةَ التَّيْمُمِ. وَلَمْ يَنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَلَا أَمَرَهُمْ، بِإِعَادَةِ<sup>(١٩)</sup>. فَذُلَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فَلَمْ تُؤَخَّرِ الصَّلَاةُ عِنْدَ غَدَمِهَا، كَالسُّتْرَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِذَا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ، لَمْ يَلْزِمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لَأَنَّهُ فَقَدَ شَرْطَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ، وَلَأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ، فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ، وَلَأَنَّهُ شَرْطٌ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ فَيُسْقَطُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ، كَسَائِرِ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا، وَلَأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ عَلَى حَسَبِهِ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ، كَالْعَاجِزِ/ عَنِ السُّتْرَةِ إِذَا صَلَّى غُرْبَانًا، ٩٩ و

(١٦) فِي الْأَصْلِ: «كَطَهَارَةٍ».

(١٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٨) فِي: بِبَابِ التَّيْمُمِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٩/١. وَأُخْرِجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا، مِنْ كِتَابِ التَّيْمُمِ، وَفِي: بَابِ فَضْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي: بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ اسْتِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَفِي: بَابِ اسْتِعَارَةِ الْقِلَادَةِ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٠/١، ٣٧/٥، ٣٧/٦، ٥٧/٧، ٢٩/٧، ٢٠٤. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّيْمُمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٧٦/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَا الصَّعِيدَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُنْتَجَى ١٤٠/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّبَبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١٨٨/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ التَّيْمُمِ مَرَّةً، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكُ ٥٧/٦.

(١٩) فِي م: «بِإِعَادَةِ».

والعاجز عن الاستقبال إذا صَلَّى إلى غيرِها<sup>(٢٠)</sup>، والعاجز عن القيام إذا صَلَّى جالساً، وقياسُ أُنَى حنيفة على الحائِض في تأخيرِ الصَّيَّام لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الصَّوْمَ يدخله التأخيرُ، بخلاف الصلاة، بدليل أنَّ المُسافرَ يُؤخِّرُ الصَّوْمَ دون الصلاة، ولأنَّ عَدَمَ الماءِ لو قام مقامُ الحَيْضِ لَأُسْقَطَ الصلاةُ بالكُلِّيَّةِ؛ ولأنَّ قِيَّاسَ الصلاةِ على الصلاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَّاسِها على الصَّيَّامِ، وأما قِيَّاسُ مالِكٍ فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٢١)</sup>. وقِيَّاسُ الطَّهَّارَةِ على سائِرِ شرائطِ الصلاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَّاسِها على الحائِضِ، فإنَّ الحَيْضَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ يَتَكَرَّرُ عَادَةً، والعَجْزُ هُنَا عَذْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُعْتَادٍ، فلا يَصِحُّ قِيَّاسُهُ على الحَيْضِ، ولأنَّ هَذَا عَذْرٌ نَادِرٌ فَلَمْ يُسْقَطِ الْفَرْضُ، كِنَسْيَانِ الصلاةِ وَقَدْ سائِرِ الشَّرُوطِ. والله تعالى أعلم.

#### ٦٩ - مسألة؛ قال: (وَيَتَوَى بِهِ الْمَكْتُوبَةُ)

لا نعلمُ خلافاً في أنَّ التَّيْمُمَ لا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ، غيرَ ما حَكَّيَ عن الأَوْزَاعِيِّ، والحسين بن صالح<sup>(٢٢)</sup> أَنَّهُ يَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ. وسائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ على إيجابِ النِّيَّةِ فيه. وَمِمَّنْ قال ذلك: ربيعةٌ، ومالكٌ، والليثُ، والشَّافِعِيُّ، وأبو عُبَيْدٍ، وأبو ثَوْرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وأصحابُ الرَّأْيِ؛ وذلك لِمَا ذَكَرْنَا في الوُضوءِ، وَيَتَوَى اسْتِباحَةَ الصلاةِ. فَإِنْ تَوَى رَفَعَ الْحَدَّثَ لَمْ يَصِحَّ؛ لَأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ. قال ابنُ عُيَيْدٍ الْبَرِّ<sup>(٢٣)</sup>: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ على أَنَّ طَهَّارَةَ التَّيْمُمِ لَا تَرْفَعُ الْحَدَّثَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ. بل متى وَجَدَهُ أعادَ الطَّهَّارَةَ، جُنُبًا كان أو مُحْدِثًا. وهذا مذهبُ مالِكٍ، والشَّافِعِيِّ، وغيرِهما، وحَكَّيَ عن أُنَى حنيفة أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ؛ لَأَنَّهُ طَهَّارَةٌ عن حَدَثٍ يُبِيحُ الصَّلَاةَ، فَيَرْفَعُ الْحَدَّثَ، كطهارةِ الماءِ. ولنا، أَنَّهُ لو وَجَدَ الْمَاءَ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ الَّذِي

(٢٠) أُنَى: إلى غير القبلة.

(٢١) تقدم في صفحة ٣١٥.

(١) أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حي الهمداني، قال عنه الإمام أحمد: صحيح الرواية، يتفق، صائن لنفسه في الحديث والورع. توفي سنة سبع وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشرازي ٨٥.

(٢) الاستذكار ١٤/٢.

كَانَ قَبْلَ التَّيْمِيمِ، إِنْ كَانَ جُنُبًا، أَوْ مُحْدِثًا، أَوْ امْرَأَةً حَائِضًا، وَلَوْ رَفَعَ الْحَدَّثَ لَأَسْتَوَى الْجَمِيعُ؛ لَأَسْتَوَيْتِهِمْ فِي الْوُجْدَانِ، وَلَأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَلَمْ تَرْفَعِ الْحَدَّثَ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَهَذَا فَارَقَ الْمَاءَ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِنْ تَوَى بِتَيْمِيمِهِ فَرِيضَةً، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَضِ وَالتَّغْلِيلِ، سِوَاءَ تَوَى فَرِيضَةً مُعَيَّنَةً أَوْ مُطْلَقَةً. فَإِنْ تَوَى تَغْلِيًّا أَوْ صَلَاةً مُطْلَقَةً، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ إِلَّا نَافِلَةً. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ يَصِحُّ بِهَا التَّغْلِيلُ، فَصَحَّ بِهَا الْفَرَضُ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا «لِكُلِّ أَمْرٍ»<sup>٣</sup> مَأْتَوَى. وَهَذَا «مَأْتَوَى»<sup>٤</sup> الْفَرَضُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ، وَفَارَقَ طَهَارَةَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْحَدَّثَ الْمَانِعَ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ، فَيُبَاحُ لَهُ جَمِيعُ مَا يَمْتَنِعُهُ الْحَدَّثُ. وَلَا يَلْزَمُ اسْتِباحَةُ التَّغْلِيلِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَعْلَى مَا فِي الْبَابِ، فَنِيَّتُهُ تَضُمَّنَّ نِيَّةَ مَادُونِهِ، وَإِذَا اسْتَبَاحَهُ اسْتَبَاحَ مَادُونَهُ تَبَعًا.

**فصل:** إِذَا تَوَى الْفَرَضَ اسْتَبَاحَ كُلِّ مَا يُبَاحُ بِالتَّيْمِيمِ مِنَ التَّغْلِيلِ، قَبْلَ الْفَرَضِ وَبَعْدَهُ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَمَسِّ الْمُصْنَحِفِ، وَاللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ بِصَلَاةٍ غَيْرِ رَاتِبَةٍ. وَحَكِي نَحْوُهُ عَنْ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيلَ تَبِعٌ لِلْفَرَضِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَتَّبِعُ. وَلَنَا، أَنَّهُ تَطَوُّعٌ، فَأُبَيِّحُ لَهُ فِعْلَهُ إِذَا تَوَى الْفَرَضَ، كَالسُّنَنِ الرَّاتِبَةِ وَكَأَبَعْدِ الْفَرَضِ. وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ تَبِعٌ. قُلْنَا: إِنَّمَا هُوَ تَبِعٌ فِي الْاسْتِباحَةِ، لَا فِي الْفِعْلِ، كَالسُّنَنِ الرَّاتِبَةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِهَا. وَإِنْ تَوَى نَافِلَةً أُبَيِّحَتْ لَهُ، وَأُبَيِّحُ لَهُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَمَسَّ الْمُصْنَحِفِ، وَالطَّوَّافِ؛ لِأَنَّ النَّافِلَةَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ الطَّاهَرَاتَيْنِ مُشْتَرِطَتَانِ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَفِي اشْتِرَاطِهِمَا لِمَا سِوَاهَا خِلَافٌ، فَيَدْخُلُ الْأَذَى فِي الْأَعْلَى، كَدُخُولِ النَّافِلَةِ فِي الْفَرِيضَةِ، وَلِأَنَّ التَّغْلِيلَ يَشْتَمِلُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَنِيَّةُ التَّغْلِيلِ

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ: «لِأَمْرٍ». وَتَقْدِمُ.

(٤-٤) فِي م: «لَمْ يَتَوَى».

تَشْمَلُهُ. وَإِنْ تَوَى شَيْعاً مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّنْفُلُ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَذْنَى، فَلَا يَسْتَبِيحُ الْأَعْلَى بَيْنَهُ، كَالْفَرَضِ مَعَ الثُّغْلِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلطَّوَافِ أُبِيحَ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَاللُّبُّثُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ صَلَاةٌ، وَيُسْتَرْطُ لَهُ الطَّهَارَتَانِ، وَلَهُ ثَقُلٌ وَفَرَضٌ، وَيَدْخُلُ فِي ضَمَنِهِ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ. وَإِنْ تَوَى أَحَدَهُمَا لَمْ يَسْتَبِحِ الطَّوَافُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا. وَإِنْ تَوَى فَرَضَ الطَّوَافِ، اسْتَبَاحَ ثَقْلَهُ. وَإِنْ تَوَى ثَقْلَهُ، لَمْ يَسْتَبِحِ فَرَضَهُ كَالصَّلَاةِ. وَإِنْ تَوَى بَتِيمِهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لِكُونِهِ جَنْباً، أَوِ اللَّبْثُ<sup>(٥)</sup> فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ مَسَّ الْمُصْحَفِ، لَمْ يَسْتَبِحْ غَيْرَ مَائُوَاهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَائُوهُ». وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَ ذَلِكَ، وَلَا مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، فَلَمْ يَسْتَبِحْهُ، كَمَا لَا يَسْتَبِيحُ الْفَرَضُ إِذَا لَمْ يَتَوَ.

١٠٠ /فصل: وَإِنْ تَيَمَّمَ الصَّبِيُّ لِأَخَذِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، ثُمَّ بَلَغَ، لَمْ يَسْتَبِحْ بَتِيمِهِ فَرَضاً؛ لِأَنَّ مَائُوَاهُ كَانَ ثَقُلًا، وَيُبَاحُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِهِ، كَالْوَتَى بِهِ الْبَالِغُ الثَّقُلُ. فَأَمَّا إِنْ تَوَّضَّأَ قَبْلَ الْبُلُوغِ، ثُمَّ بَلَغَ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ<sup>(٦)</sup> فَرَضاً وَثَقُلًا؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لِلتَّنْفُلِ يُبِيحُ فِعْلَ الْفَرَضِ.

#### ٧٠ - مسألة: قَالَ: (فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ)

لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهَا<sup>(١)</sup>، وَاسْتِعَابُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>، لَا يَسْقُطُ مِنْهَا إِلَّا الْمَضْمُضَةُ وَالْاسْتِنْشَاقُ، وَمَانَعَتِ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةُ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>: يُجْزِئُهُ إِنْ لَمْ يَصِبْ إِلَّا بَعْضُ وَجْهِهِ

(٥) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ نَوَى اللَّبْثَ».

(٦) سَقَطَ مِنْ: م.

(١) فِي م: «جَمِيعُهَا»، مِنْهَا.

(٢) يَعْنِي الْإِمَامُ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ الْحَافِظَ، كَانَ يَسْرِدُ مِنْ حِفْظِهِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣٧٨/٩ - ٣٨٤.

وبعض كَفَّهِ. ولنا، قَوْلُهُ تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾، <sup>(٣)</sup> والباء زائدة، فصار كَأَنَّهُ قال: فَامْسَحُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ <sup>(٤)</sup>. فيَجِبُ تَعْمِيْمُهُمَا، كما يَجِبُ تَعْمِيْمُهُمَا بِالْعَسَلِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. فَيَضْرِبُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِباطِنِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ، وظَاهِرُ كَفِّهِ إِلَى الْكُوعَيْنِ بِباطِنِ رَاحَتَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسَحَ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيُخْلَلُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَلَيْسَ بِفَرْضٍ؛ لِأَنَّ فَرْضَ الرَّاحَتَيْنِ قَدْ سَقَطَ بِإِمْرَارِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ. قال ابنُ عُقَيْلٍ: رَأَيْتُ التَّيْمَمَ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَدْ اسْقَطَ تَرْتِيْبًا مُسْتَحَقًّا فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِمَسْحِ بَاطِنِ يَدَيْهِ قَبْلَ مَسْحِ وَجْهِهِ، وَكَيْفَمَا مَسَحَ بَعْدَ اسْتِيعَابِ مَحَلِّ الْفَرْضِ أَجْزَأَهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِضَرْبَةٍ، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَكْثَرَ.

**فصل:** وَإِنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَعَيْنِ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ بِالْأُولَى وَجْهَهُ، وَيَمْسَحُ بِالثَّانِيَةِ يَدَيْهِ، فَيَضَعُ بَطْنَ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيُمِرُّهَا عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ قَبَضَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ، وَيُمِرُّهَا إِلَى مِرْقَعِهِ، ثُمَّ يُدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ، وَيُمِرُّهَا عَلَيْهِ، وَيَرْفَعُ إِبْهَامَهُ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ أَمَرَ الْإِبْهَامَ عَلَى ظَهْرِ إِبْهَامِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى يَدَهُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيُخْلَلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِمَا، وَلَوْ مَسَحَ إِلَى الْمِرْقَعَيْنِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَكْثَرَ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ مَحَلَّ التَّيْمَمِ بِالْعُبَارِ، فَجَازٌ، كَمَا لَوْ مَسَحَهُ بِضَرْبَتَيْنِ.

**فصل:** فَإِنْ بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ شَيْءٌ لَمْ يَصِلْهُ التَّرَابُ، أَمَرَ يَدَهُ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>، مالم <sup>١٠٠</sup> يَفْصِلْ رَاحَتَهُ، <sup>(٥)</sup> فَإِنْ فَصَلَ رَاحَتَهُ <sup>(٥)</sup>، وَكَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهَا غُبَارٌ، جَازٌ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا. وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ عَلَيْهَا غُبَارٌ، اخْتِجَازٌ إِلَى ضَرْبَةٍ أُخْرَى. وَإِنْ كَانَ الْمُتْرُوكُ مِنَ الْوَجْهِ مَسَحَهُ، وَأَعَادَ مَسْحَ يَدَيْهِ، لِيَحْصَلَ التَّرْتِيْبُ. وَإِنْ تَطَاوَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا، وَقُلْنَا

(٣-٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «عليهما».

(٥-٥) سقط من: الأصل.



بُجُوبِ الْمَوَالَةِ، اسْتَأْنَفَ التَّيْمُ، لِتَحْصُلِ الْمَوَالَةِ. وَيَرْجَعُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَقَصْرِهِ إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرْتَاهُ فِي الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ التَّيْمَ فَرَعَ عَلَيْهَا. وَالْحُكْمُ فِي التَّسْمِيَةِ كَالْحُكْمِ فِي التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ.

**فصل:** وَيَجِبُ مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَطَّعُ مِنْهُ السَّارِقُ، أَوْ مَا أَحْمَدُ إِلَى هَذَا لَمَّا سُئِلَ عَنِ التَّيْمِ، فَأَوْمَأَ إِلَى كَفِّهِ وَلَمْ يُجَاوِزْهُ، وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. مِنْ أَيْنَ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ؟ أَلَيْسَ مِنْ هُنَا؟ وَأَشَارَ إِلَى الرُّسْغِ. وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ هَذَا، فَعَلَى هَذَا، إِنْ كَانَ أَقْطَعَ مِنْ فَوْقِ الرُّسْغِ سَقَطَ مَسْحُ الْيَدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونِهِ مَسَحَ مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَفْصِلِ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْقَطْعِ. قَالَ: وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الرُّسْغَيْنِ فِي التَّيْمِ كَالْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ مِنَ الْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، غَسَلَ مَا بَقِيَ، كَذَا هُنَا يَمْسَحُ الْعَظْمَ الْبَاقِيَ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَسْقُطُ الْفَرَضُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْكَفَّ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي السَّرِقَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ التُّرَابِ عَلَيْهِ. وَمَسْحُ الْعَظْمِ الْبَاقِيَ مَعَ بَقَاءِ الْكَفِّ إِنَّمَا كَانَ ضَرُورَةً اسْتِيعَابَ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، فَإِذَا زَالَ الْأَصْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ، سَقَطَ مَا وَجَبَ لِضَرُورَتِهِ، كَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ غَسْلُ الْوَجْهِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ، وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ الصِّيَامُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ. وَإِنْ أَوْصَلَ التُّرَابُ إِلَى مَحَلِّ الْفَرَضِ بِخَرْقَةٍ أَوْ خَشَبَةٍ، فَقَالَ الْقَاضِي: يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ آلَتَهُ، فَلَا يَتَعَيَّنُّ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ بِخَرْقَةٍ رَطْبَةٍ. وَإِنْ مَسَحَ مَحَلَّ الْفَرَضِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ بِنِصْفِ يَدِهِ، أَجْزَأُهُ، إِذْ كَانَتْ يَدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِنْ يَمَّمَهُ غَيْرُهُ جَاوِزًا، كَمَا لَوْ وَضَّاهُ غَيْرُهُ، وَتُعْتَبَرُ النَّيَّةُ فِي الْمَتَّيْمِ دُونَ الْمَتَّيْمِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْأَجْزَاءِ وَالْمَنْعُ بِهِ.

٧١ - / مسألة؛ قال: (وإن كَانَ مَا ضَرَبَ يَدَيْهِ غَيْرَ طَاهِرٍ لَمْ يُجْزِهِ)

لا نعلم في هذا خلافاً. وبه قال الشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، إلا أن الأوزاعي، قال: إن تيمم بتراب المقبرة وصلى، مضت صلاته. ولنا، قول الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾. والتجسس ليس بطيب، ولأن التيمم طهارة، فلم يجز يغير طاهر، كالوضوء، فأما المقبرة فإن كانت لم تئبش، فترابها طاهر، وإن كان تئبشها والدفن فيها تكرر، لا يجوز التيمم بترابها؛ لاختلاطه بصديد الموتى ولغوهم. وإن شك في تكرر الدفن فيها، أو في نجاسة التراب الذي تيمم به، جاز التيمم به؛ لأن الأصل الطهارة، فلا يزول بالشك، كما لو شك في طهارة الماء. فصل: ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع واحد يغير خلاف، كما يجوز أن يتوضأ جماعة من حوض واحد. فأما ما تنأثر من الوجه واليدين بعد مسحهما به، ففيه وجهان: أحدهما، يجوز التيمم به؛ لأنه لم يرفع الحدث. وهذا قول أئمة حنيفة. والثاني، لا يجوز؛ لأنه مستعمل في طهارة أبحاث<sup>(١)</sup> الصلاة، أشبه الماء المستعمل في الطهارة. وللشافعي وجهان، كهذين.

٧٢ - مسألة؛ قال: (وإذا كَانَ بِهِ قَرْحٌ أَوْ مَرَضٌ مَخُوفٌ، وَأَجْنَبٌ، فَخَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ أَصَابَهُ الْمَاءُ، غَسَلَ الصَّحِيجَ مِنْ جَسَدِهِ، وَتَيَمَّمَ لِمَا لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ) هذه المسألة دالة على أحكام: منها، إباحة التيمم للجنب، وهو قول جمهور العلماء، منهم: علي، وابن عباس، وعمر بن العاص، وأبو موسى، وعمار، وبه قال الثوري، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وإسحاق، وابن المنذر، وأصحاب الرأي. وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للجنب، ونحوه عن عمر، رضي الله عنهما. وروى البخاري<sup>(٢)</sup> عن شقيق بن سلمة، أن أبا موسى ناظر ابن مسعود في ذلك، واحتج عليه بحديث عمار، وبآية التي في المائدة، قال: فما ذرى عبد الله

(١) في الأصل: «أباح».

(٢) في: باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٥/١، ٩٦.

ما يقول، فقال: إنا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إذا برّد على أحدهم الماء أن يدعّه ويتيمّم<sup>(٣)</sup>. وقال الترميذي<sup>(٤)</sup>: ويروى عن ابن مسعود أنّه رجع عن قوله. ومما يدلّ على إباحة التيمّم للجنب: ما روى عمران بن حصّين، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم، فقال: «يا فلان، ما منعك أن تصلّى مع القوم؟» فقال: أصابتنى جنابة، ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد، فإنه يكفيك»<sup>(٥)</sup>. ١٠١ ظ

متفق عليه<sup>(٦)</sup>. وحديث أبي ذر<sup>(٧)</sup>، وعمر بن العاص، وحديث جابر<sup>(٨)</sup> في الذي أصابته الشجّة، ولأنّه حدّث فيجوز له التيمّم، كالحدّث الأصغر.

ومنها، أن الجريح والمرّيض إذا خاف على نفسه من استعمال الماء،<sup>(٩)</sup> جاز له<sup>(١٠)</sup> التيمّم، هذا قول أكثر أهل العلم؛ منهم ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وطاوس، والنخعي، وقتادة، ومالك، والشافعي. ولم يَرخص له عطاء في التيمّم إلا عند عدم الماء؛ لإظهار الآية، ونحوه عن الحسن في المجذور الجنب، قال: لا بدّ من الغسل. ولنا، قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>. وحديث عمرو بن العاص حين تيمّم من خوف البرد، وحديث ابن عباس<sup>(١٢)</sup>، وجابر في الذي أصابته الشجّة،

(٣) سقط من: الأصل. وهي في الصحيح.

(٤) في: باب ماجاء في التيمّم للجنب إذا لم يجد الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٣/١.

(٥) أخرجه البخارى، في: باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، وباب حدثنا عبدان، من كتاب التيمّم. صحيح البخارى ٩٣/١، ٩٦. ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٧٤/١. والنسائي، في: باب التيمّم بالصعيد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٣٩/١. والدارمي، في: باب التيمّم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٣٤/٤.

(٦) تقدم في صفحة ٣١١.

(٧) يأتي حديث عمرو بن العاص، في صفحة ٣٤٠، وحديث جابر، في صفحة ٣٣٦، ٣٣٧.

(٨-٨) في م: «فله».

(٩) سورة النساء ٢٩.

(١٠) يعنى حديث أبى الجهم بن الحارث بن الصمة، الذى رواه عنه ابن عباس، وتقدم في صفحة ٣٢١، وذكر البخارى في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، من كتاب التيمّم، أن ابن عباس أمّ وهو متيمّم. صحيح البخارى ٩٣/١. وانظر أيضا تخريج حديث ابن عباس الآتى صفحة ٣٣٧.

ولأنه يُباح له التيمم إذا خاف العطش، أو خاف من سبغ، فكذلك ههنا، فإن الخوف لا يَحْتَلِفُ، وإنما اختلفت جهاته.

**فصل:** واختلف في الخوف المبيح للتيمم، فروى عن أحمد: لا يبيحه إلا خوف التلّف. وهذا أحد قولَي الشافعي. وظاهر المذهب: أنه يُباح له التيمم إذا خاف زيادة المرض، أو تباطؤ البرء، أو خاف شيئاً فاجشاً، أو ألماً غير مُحْتَمَل. وهذا مذهب أبي حنيفة، والقول الثاني للشافعي. وهو الصحيح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾. ولأنه يجوز له التيمم إذا خاف ذهاب شيء من ماله، أو ضرراً في نفسه؛ من لص، أو سبغ، أو لم يجد الماء إلا بزيادة على ثمن مثله كثيرة، فلأن يجوز ههنا أولى، ولأن ترك القيام في الصلاة، وتأخير الصيام، لا يتحصّر في خوف التلّف، وكذلك ترك الاستقبال، فكذا ههنا. فأما المريض أو الجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء، مثل من به الصداع والحمى الحارة، أو أمكنه استعمال الماء الحار، ولا ضرر عليه فيه، لزمه ذلك؛ لأن إباحة التيمم لنفي الضرر، ولا ضرر عليه ههنا. وحكى عن مالك، ودาวود إباحة التيمم للمريض مطلقاً؛ لظاهر الآية. ولنا، أنه واجد للماء، لا يستتبرئ باستعماله، فلم يَجْزُ له التيمم، كالصحيح، والآية اشترط فيها غدم الماء، فلم يَتَنَازَلْ محلّ النزاع، على أنه لا بدّ فيها من إضمار الضرورة، والضرورة إنما تكون عند الضرر.

ومنها أن الجريح والمريض إذا أمكنه غسل بعض جسده دون بعض، لزمه غسل ما أمكنه، وتيمم للباقي. وبهذا قال الشافعي. / وقال أبو حنيفة، ومالك: إن كان أكثر بدنه صحيحاً غسله، ولا يَتَيَمَّمُ<sup>(١١)</sup>، وإن كان أكثره جريحاً، تيمم ولا غسل عليه؛ لأن الجمع بين البدل والمبدل لا يجب، كالصيام والإطعام. ولنا، ما روى جابر، قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا شجة في وجهه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة،

١٠٢

(١١) في م: «تيمم عليه».

وَأَنْتَ تُقَدِّرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ، فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا، إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِمَّمَ، وَيَعَصَّبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً»<sup>(١٢)</sup>، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا<sup>(١٣)</sup>، ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup>، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ<sup>(١٥)</sup>. وَلَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْجَسَدِ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ بِشَيْءٍ إِذَا اسْتَوَى الْجِسْمُ كُلُّهُ فِي الْمَرَضِ أَوِ الصَّحَّةِ. فَيَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَكْثَرِ، فَإِنَّ حُكْمَهُ لَا يَسْقُطُ بِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مُتَّفَقٌ<sup>(١٦)</sup> بِالْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ مَعَ غَسْلِ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَيُقَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ هَذَا، فَإِنَّ التَّيْمُمَ بَدَلٌ عَمَّا لَا يَصِيهُهُ الْمَاءُ، دُونَ مَا أَصَابَهُ.

**فصل: ما لا يُمكنُ غَسْلُهُ مِنَ الصَّحِيحِ إِلَّا بِاتِّشَارِ الْمَاءِ إِلَى الْجَرِيحِ، حُكْمُهُ**  
حُكْمُ الْجَرِيحِ، فَإِنْ لَمْ يُمكنْهُ ضَبْطُهُ، وَقَدَّرَ أَنْ يَسْتَتِيبَ مَنْ يَضْبِطُهُ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ، فَأُجْزَأُهُ التَّيْمُمُ عَنْهُ كَالْجَرِيحِ.

**فصل: إذا كان الجريحُ جُنُبًا، فهو مُحَرَّرٌ، إِنْ شَاءَ قَدَّمَ التَّيْمُمَ عَلَى الْغُسْلِ، وَإِنْ شَاءَ آخَرَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّيْمُمُ لِعَدَمِ مَا يَكْفِيهِ لِجَمِيعِ أَعْضَائِهِ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ لِلْعَدَمِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ<sup>(١٧)</sup> إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْمَاءِ<sup>(١٨)</sup>. وَهُنَا التَّيْمُمُ لِلْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْجَرِيحِ<sup>(١٩)</sup>، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَأَنَّ**

(١٢) سقط من: م.

(١٣) في م: «عليه».

(١٤) في: باب [في] الجروح يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٢/١.

(١٥) أخرجه أبو داود في الموضع السابق، كما أخرجه ابن ماجه، في: باب في الجروح تصبیه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٩/١. والدارمي، في: باب الجروح تصبیه الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٠/١.

(١٦) في م: «ينتقض».

(١٧-١٨) في م: «مع وجود».

(١٩) في م: «الجرح».

الْجَرِيحُ يَعْلَمُ أَنَّ التَّيْمَمَ بَدَلٌ عَنْ<sup>(١٩)</sup> غَسْلِ<sup>(٢٠)</sup> الْجُرْحِ، وَالْعَادِمُ لِمَا يَكْفِي جَمِيعَ أَعْضَائِهِ لَا يَعْلَمُ الْقَدْرَ الَّذِي يَتَيَّمُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَفَرَاغِهِ، فَلَزِمَهُ تَقْدِيمُ اسْتِعْمَالِهِ. وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ يَتَطَهَّرُ لِلْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ، فَيَجْعَلُ التَّيْمَمَ فِي مَكَانِ الْغُسْلِ الَّذِي يَتَيَّمُّ بَدَلًا عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي وَجْهِهِ بَحِثٌ لَا يُمْكِنُهُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ، لَزِمَهُ التَّيْمَمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَيَّمُّ لِلْوُضُوءِ. وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ وَجْهِهِ خَيْرٌ بَيْنَ غَسْلِ صَحِيحٍ وَجْهِهِ ثُمَّ يَتَيَّمُّ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَيَّمَّمَ ثُمَّ يَغْسِلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ وَيَتَيَّمَّمَ وَضُوءَهُ. وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي غُضُوٍ آخَرَ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ كَانَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ. وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، اخْتِجَاجٌ فِي كُلِّ غُضُوٍ إِلَى تَيْمَمٍ فِي مَحَلِّ غَسْلِهِ، لِيَنَحْصَلَ التَّرْتِيبُ. وَلَوْ غَسَلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَتَيَّمَّمُ لَهُ وَلِيَدَيْهِ تَيْمَمًا وَاحِدًا، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى سَقُوطِ الْفَرْضِ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي حَالِ<sup>(٢١)</sup> وَاحِدَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هَذَا بِالتَّيْمَمِ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ، حَيْثُ يَسْقُطُ الْفَرْضُ عَنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ جُمْلَةً وَاحِدَةً. قُلْنَا: إِذَا كَانَ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ، فَالْحُكْمُ هَا<sup>(٢٢)</sup> ذُوْنَهَا، وَإِنْ كَانَ عَنْ بَعْضِهَا، نَابَ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضُ، فَاعْتَبِرْ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيمَا يَنْوِبُ عَنْهُ مِنَ التَّرْتِيبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ هَذَا التَّرْتِيبُ؛ لِأَنَّ التَّيْمَمَ طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ، فَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّهَارَةِ الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ كَانَ الْجَرِيحُ جُنُبًا، وَلَئِنَّهُ يَتَيَّمَّمُ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَتَيَّمَّمَ عَنْ كُلِّ غُضُوٍ فِي مَوْضِعِ غَسْلِهِ، كَمَا لَوْ يَتَيَّمَّمُ عَنْ جُمْلَةِ الْوُضُوءِ، وَلَئِنْ فِي هَذَا حَرَجًا وَضَرَرًا، فَيَنْدَفِعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢٣)</sup>. وَحَكَى الْمَاورِدِيُّ، عَنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَحَكَى ابْنُ الصَّبَّاحِ<sup>(٢٤)</sup> عَنْهُ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(١٩) في م: «على».

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) في م: «حالة».

(٢٢) في الأصل: «له».

(٢٣) سورة الحج ٧٨.

(٢٤) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ، الشافعي، صاحب «الشامل» في فقه =

**فصل:** وَإِنْ تَيَمَّمَ الْجَرِيحُ لِجُرْحٍ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَلَمْ تَبْطُلْ طَهَارَتُهُ بِالْمَاءِ إِنْ كَانَتْ غُسْلًا لِبَجَانَةٍ أَوْ نَحْوِهَا؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ وَالْمُؤَالَاةَ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ فِيهَا. وَإِنْ كَانَتْ وُضُوءًا، وَكَانَ الْجُرْحُ فِي وَجْهِهِ، خُرَجَ بَطْلَانُ الْوُضُوءِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا؛ فَمَنْ أَوْجَبَ التَّرْتِيبَ أَبْطَلَ الْوُضُوءَ هُنَا؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ الْعَضْوِ الَّذِي نَابَ التَّيَمُّمُ عَنْهُ بَطَلَتْ، فَلَوْ لَمْ يَبْطُلْ فِيمَا بَعْدَهُ لَتَقَدَّمَ طَهَارَةُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُوتُ التَّرْتِيبُ. وَ[مَنْ] <sup>(٢٥)</sup> لَمْ يُوجِبِ التَّرْتِيبَ لَمْ يَبْطُلِ الْوُضُوءُ، وَجَوَزَ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَا غَيْرَ. وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ، أَوْ فِيهِمَا، فَعَلَى قَوْلٍ مَنْ لَا يُوجِبُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، لَا تَجِبُ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا، وَعَلَيْهِ التَّيَمُّمُ وَحْدَهُ. وَمَنْ أَوْجَبَ التَّرْتِيبَ، فَقِيَاسُ قَوْلِهِ: أَنْ يَكُونَ فِي الْمُؤَالَاةِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الْمُؤَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ، وَفِيهَا رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تَجِبُ، فَتَجِبُ هُنَا، وَيَبْطُلُ الْوُضُوءُ لِفَوَاتِهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَا تَجِبُ، فَيَكْفِيهِ التَّيَمُّمُ/ وَحْدَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، وَجْهًا <sup>و ١٠٣</sup> وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُمَا طَهَارَتَانِ، فَلَمْ تَجِبِ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا، كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ، وَلِأَنَّ فِي إِجْبَائِهَا حَرَجًا، فَيَتَنَفَّى بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ <sup>(٢٦)</sup>.

**فصل:** وَإِنْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ، وَأَمَكَّنَهُ أَنْ يُسَخِّنَ الْمَاءَ، أَوْ يَسْتَعْمِلَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَأْمَنُ الضَّرَرَ، مِثْلُ أَنْ يُغْسِلَ عُضْوًا عُضْوًا، وَكُلَّمَا غَسَلَ شَيْئًا سَتَرَهُ، لَزِمَهُ ذَلِكَ. وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، تَيَمَّمَ وَصَلَى فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ غَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ: يُغْتَسِلُ، وَإِنْ مَاتَ، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَذْرًا. وَمُقْتَضَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ أَحَدُهُمْ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَدْعُهُ.

== الشافعية، وهو الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية، توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٥ - ١٣٤.

(٢٥) تكملة يوضح بها السياق.

(٢٦) سورة الحج، الآية الأخيرة.

وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٢٨)</sup>. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٩)</sup>، وَأَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيْمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، أَصَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ، وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا. وَسَكَوْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَى الْخَطَا، وَلَئِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، فَأَيِّحَ لَهُ التَّيْمُمُ كَالْجَرِيحِ وَالْمَرِيضِ، وَكَأَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ عَطَشًا أَوْ لِسًا أَوْ سُبُعًا فِي طَلَبِ الْمَاءِ. وَإِذَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا، لَا يَلْزَمُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ الْمُثَنَّبِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرٍو، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ، وَلَوْ وَجَبَتْ لِأَمْرِهِ بِهَا، وَلَئِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، أَشَبَّهَ الْمَرِيضَ، وَلَئِنْ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ<sup>(٣٠)</sup>، فَاشْتَبَهَ<sup>(٣١)</sup> سَائِرَ مَنْ يُصَلِّي بِالتَّيْمُمِ. وَالثَّانِيَةِ، يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ عُدُّ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَصَلٍّ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْإِعَادَةَ، كِنَسْيَانِ الطَّهَارَةِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَيُفَارِقُ نَسْيَانِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ بِهِ<sup>(٣٢)</sup>، وَإِنَّمَا ظَنُّ أَنَّهُ أَتَى بِهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا/ فَعَلَى رَوَايَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَضَرَ مَطْنَةُ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْخِيحِ الْمَاءِ، وَدُخُولِ الْحَمَامَاتِ، بِخِلَافِ السَّفَرِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعِيدُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَعَلَى قَوْلَيْنِ.

١٠٣ ظ

(٢٧) سورة النساء ٢٩.

(٢٨) سورة البقرة ١٩٥.

(٢٩) في: باب إذا خاف الجنب البرد، أتيتم؟ من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨١/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٠٣/٤. وأخرجه البخاري في ترجمة باب إذا خاف على نفسه المرض إلخ، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٥/١.

(٣٠) سقط من: الأصل.

(٣١) في الأصل: «أشبهه».



٧٣ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا تَيَمَّمَ صَلَّى الصَّلَاةَ الَّتِي حَضَرَ وَقْتُهَا، وَصَلَّى بِهِ قَوَائِتُ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ، وَالتَّطَوُّعَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى)

المذهب أَنَّ التَّيَمُّمَ يَطْلُبُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَدُخُولِهِ، وَلَعَلَّ الْخِزْفَنِيَّ إِنَّمَا عَلَّقَ بُطْلَانَهُ، بِدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى تَجَوُّزاً مِنْهُ، إِذَا كَانَ خُرُوجُ وَقْتِ الصَّلَاةِ مُلَازِماً لِدُخُولِ وَقْتِ الْأُخْرَى، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاجِدٍ، وَهُوَ وَقْتُ الْفَجْرِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْفَكاً عَنْ دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَيَطْلُبُ التَّيَمُّمَ بِكُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّخَمِيُّ، وَقَتَادَةَ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ، وَرَبِيعَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى الْمِمْوْنِيُّ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمَتَمِّمِ، قَالَ: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي أَنْ يَتَمِّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّ الْقِيَاسَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، أَوْ يُحْدِثَ؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنْبِ. يَعْنِي قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا بَاذِرُ، الصَّبِيُّ الطَّبِيبُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ بِشَرْتِكَ»<sup>(٢)</sup>. وَهُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ جَعْفَرٍ، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ تُبَيِّحُ الصَّلَاةَ، فَلَمْ تَقْدَرْ بِالْوَقْتِ كَطَهَارَةِ الْمَاءِ. وَلَنَا، مَا رَوَى الْحَارِثُ<sup>(٣)</sup>، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: التَّيَمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَابْنُ عَمْرٍ قَالَ: تَيَمُّمٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ؛ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ لَيْسَتْ لِلضَّرُورَةِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَالْحَدِيثُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُشْبِهُ الْوُضُوءَ فِي إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، وَيَلْزُمُهُ<sup>(٤)</sup> التَّسَاوِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. إِذَا تَبَتْ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا تَوَيَّ

(١) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران، وتقدم في صفحة ٢١.

(٢) تقدم، في صفحة ٣١١.

(٣) أبو زهير الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، كان منهما غالباً في التشيع، وإهيا في الحديث، وقال ابن أبي داود: كان الحارث أفتة الناس، وأحسب الناس، وأفرض الناس، تعلم الفرائض من علي. توفي سنة خمس

وستين. تهذيب التهذيب ١٤٥/٢-١٤٧.

(٤) في م: «ولا يلزم».

بَيِّنْمِهِ مَكْتُوبَةٌ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ مَا شَاءَ مِنَ الصَّلَوَاتِ<sup>(٥)</sup>، فَيُصَلِّيَ الْحَاضِرَةَ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَيَقْضِي فَوَائِتَ، وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا. هَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُصَلِّيُ بِهِ فَرَضَيْنِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يُصَلِّيُ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلْآخَرَى. وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمَا؛ لَمَّا رَوَى عَنْ<sup>(٦)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: مِنْ/السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلْآخَرَى. وَهَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يَجْمَعُ بَهَا بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي وَقْتَيْنِ. وَلَنَا، أَنَّهَا طَهَارَةٌ صَحِيحَةٌ، أَبَاحَتْ فَرَضًا، فَأَبَاحَتْ فَرَضَيْنِ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَلِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَرَضِ الْأَوَّلِ تَيَمُّمٌ صَحِيحٌ مُبِيحٌ لِلتَّطَوُّعِ، نَوَى بِهِ الْمَكْتُوبَةَ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فَرَضًا، كَحَالَةِ إِبْتَدَائِهِ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ فِي الْأَصُولِ، إِنَّمَا تَتَقَبَّدُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ، كَطَهَارَةِ الْمَاسِيحِ عَلَى الْخُفِّ، وَهَذِهِ فِي النَّوَافِلِ، وَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَلِأَنَّ<sup>(٧)</sup> كُلَّ تَيَمُّمٍ أَبَاحَ صَلَاةَ أَبَاحَ مَا هُوَ مِنْ نَوْعِهَا، بِدَلِيلِ صَلَوَاتِ<sup>(٨)</sup> النَّوَافِلِ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَيُرْوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرَةَ<sup>(٩)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ<sup>(١٠)</sup> أَنْ لَا يُصَلِّيَ<sup>(١١)</sup> بِهِ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَوَاتٍ مِنَ التَّطَوُّعِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ؛ فَرَضٍ، وَنَفْلِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ وَقْتَيْنِ، لِطُلَانِ التَّيَمُّمِ، بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى مِنْهَا.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْجَرْقَى إِنَّمَا ذَكَرَ قَضَاءَ الْفَوَائِتِ وَالتَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَمْعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ<sup>(١٢)</sup>، وَكَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْجَمْعُ بَيْنَ

(٥) فِي م: «الصلوة».

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٨) سَقَطَ مِنْ: م.

(٩) الْحَسَنُ بْنُ عَمْرَةَ الْكُوفِيُّ الْفَقِيه، مَوْلَى بَجِيلَةَ، قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: كَانَ لَهُ فَضْلٌ، وَغَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ. جَرَّحَهُ

سَفِيَّانٌ وَشُعْبَةُ، تَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٥١٣/١ - ٥١٥.

(١٠) (١٠ - ١٠) سَقَطَ مِنْ: م.

(١١) فِي م: «الصلاتين».

الصَّلَاتَيْنِ. وهو مذهب أبى ثَوْرٍ. والصَّحِيحُ جَوَازُ الْجَمْعِ؛ <sup>(١١)</sup> لما ذَكَرْنَا مِنْ الْأَوَّلَةِ، وَلأنَّ مَا أَبَاحَ فَرَضَيْنِ فَائِتَيْنِ مَا أَبَاحَ <sup>(١٢)</sup> فَرَضَيْنِ فِي الْجَمْعِ <sup>(١٣)</sup>، كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ. وقال المَاورِديُّ: لَيْسَ لِلْمُتِمِّمِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الثَّانِيَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى تِمِّمٍ، وَالتِّمُّمُ يَفْتَقِرُ إِلَى طَلَبٍ، وَالتَّلَبُّ يَقْطَعُ الْجَمْعَ، وَمِنْ شَرْطِهِ الْمُوَالَاةُ - يَعْنِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - وَهَذَا يُبْنِى أَنْ يَتَّقَيِدَ بِالْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى، فَأَمَّا الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ، فَلَا تُشْتَرَطُ لَهُ الْمُوَالَاةُ فِي الصَّحِيحِ.

فإن قيل: فكيف يُمكنُ قضاءُ الفَوَائِثِ، وَالتَّرْتِيبُ شَرْطٌ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ عَلَى الْحَاضِرَةِ، فَكَيْفَ تَتَأَخَّرُ الْفَائِتَةُ عَنْهَا؟ قلنا: يُمكنُ ذَلِكَ لِوُجُوبِهِ: أَحَدُهَا، أَنْ يُقَدِّمَ الْفَائِتَةَ عَلَى الْحَاضِرَةِ. الثَّانِي، أَنْ يَنْسِيَ الْفَائِتَةَ، ثُمَّ يَذْكُرَهَا بَعْدَ الْحَاضِرَةِ. الثَّالِثُ، أَنْ يَحْشَى فَوَاتَ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ، فَيُصَلِّيَهَا، ثُمَّ يُصَلِّيَ فِي بَقِيَّةِ الْوَقْتِ فَوَائِثَ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ إِذَا كَثُرَتِ الْفَوَائِثُ بَحِثٌ لَا يُمكنُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْحَاضِرَةَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَيُقَدِّمَهَا عَلَى الْفَوَائِثِ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهَا عَلَى بَعْضِ الْفَوَائِثِ، فَلَا فَايِدَةَ فِي تَأْخِيرِهَا، وَلأنَّهُ لَوْ لَزِمَ تَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، لَلَزِمَ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ <sup>(١٤)</sup> بِالْكُلِّيَّةِ.

٧٤ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا خَافَ الْعَطَشَ حَبَسَ الْمَاءَ وَتِمَّمَ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)

قال ابنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، وَخَشِيَ الْعَطَشَ، أَنَّهُ يَبْقَى مَاءُهُ لِلشُّرْبِ، وَيَتِمِّمُ؛ مِنْهُمْ عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَطَاوُسٌ، وَقَتَادَةُ، وَالضُّحَّاكُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلأنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ

(١٢-١٣) سقط من: الأصل.

(١٣) أى: هو ما أباح فرضين.

(١٤) في م: «للحاضرة».

اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، فَأَيِّحَ لَهُ التَّيَمُّمُ، كَالْمَرِيضِ.

**فصل:** وإنَّ خَافَ عَلَى رَفِيقِهِ، أَوْ رَقِيقِهِ، أَوْ بَهَائِمِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ رَفِيقِهِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ، وَالْخَائِفُ عَلَى بَهَائِمِهِ خَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ، فَاشْتَبَهَ مَالُو وَجَدَ مَاءَ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُ لِصٍّ أَوْ سَبْعٍ يَخَافُهُ عَلَى بَهِيمَتِهِ أَوْ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ.

وإنَّ وَجَدَ عَطْشَانٌ يَخَافُ ثَلْفَهُ، لَزِمَهُ سَقْيُهُ، وَيَتَيَمَّمُ. قِيلَ لِأَحْمَدَ: الرَّجُلُ مَعَهُ إِذَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ لِلْوُضُوءِ، فَرَى قَوْمًا عِطَاشًا، أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ يَسْقِيَهُمْ أَوْ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: يَسْقِيَهُمْ. ثُمَّ ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَحْسِبُونَ الْمَاءَ لِشْفَائِهِمْ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي: لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ. وَلَنَا، أَنَّ حُرْمَةَ الْآذِمِيِّ تُقَدَّمُ عَلَى الصَّلَاةِ، بِدَلِيلِ مَالُو رَأَى حَرِيقًا، أَوْ غَرِيقًا، فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ ضَيْقٍ وَفَتْحًا، لَزِمَهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ، وَالْخُرُوجُ لِإِنْقَاذِهِ، فَلَأَنَّهُ يُقَدِّمُهَا عَلَى الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ أَوْ لَى، وَقَدْ رَوَى فِي الْخَبَرِ، أَنَّ بَعْثًا أَصَابَهَا الْعَطَشُ، فَتَزَلَّتْ بِرَأٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، فَلَمَّا صَعِدَتْ رَأَتْ كَلْبًا يَلْحَسُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ أَصَابَ هَذَا مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ مَا أَصَابَنِي. فَتَزَلَّتْ فَسَقَّتْهُ بِمَوْقِهَا<sup>(١٥)</sup>، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهَا<sup>(١٦)</sup>. فَإِذَا كَانَ هَذَا الْأَجْرُ مِنْ سَقْيِ الْكَلْبِ، فَغَيْرُهُ أَوْلَى.

**فصل:** وإذا وَجَدَ الْخَائِفُ مِنَ الْعَطَشِ مَاءً طَاهِرًا، وَمَاءً نَجَسًا، يَكْفِيهِ أَحَدُهُمَا لِشُرْبِهِ، فَإِنَّهُ يَحْسِبُ الْمَاءَ الطَّاهِرَ لِشُرْبِهِ، وَيُرِيقُ النَّجَسَ إِنْ اسْتَعْنَى عَنْ شُرْبِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَتَوَضَّأُ بِالطَّاهِرِ، وَيَحْسِبُ النَّجَسَ لِشُرْبِهِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَاءً طَاهِرًا مُسْتَعْنَى عَنْ شُرْبِهِ. فَاشْتَبَهَ مَالُو كَانَ مَاءً كَثِيرًا طَاهِرًا. وَلَنَا، أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ، وَلَا عَلَى مَا يَجُوزُ لَهُ شُرْبُهُ سِوَى هَذَا الطَّاهِرِ، فَجَازَ لَهُ حَبْسُهُ إِذَا خَافَ

(١٥) الموق: خفف غليظ بليس فوق الحف.

(١٦) أخرجه البخاري، في: باب حدثنا أبو الجان، من كتاب الأنبياء. صحيح البخاري ٢١١/٤. ومسلم،

في: باب فضل ساق البهائم المحترمة وإطعامها، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٦١/٤. والإمام أحمد، في:

المسند ٥٠٧/٢.

الْعَطَشَ، كما لو لم يكن معه سِوَاهُ. وإنَّ وجدهما وهو عَطَشَانُ، شَرِبَ الطَّاهِرَ، وَأَرَأَى النَّجِسَ إِذَا اسْتَعْنَى عَنْهُ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ قَبْلَهُ. وقال بعضُ الشَّافِعِيَّةِ: إنَّ كَانَ فِي الْوَقْتِ شَرِبَ النَّجِسَ؛ لَأَنَّ الطَّاهِرَ مُسْتَحَقُّ الطَّهَارَةِ، فهو كَالْمَعْدُومِ. / وليس بِصَحِيحٍ؛ لَأَنَّ شَرِبَ النَّجِسِ حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الطَّاهِرُ مُسْتَحَقًّا لِلطَّهَارَةِ إِذَا اسْتَعْنَى عَنْ شُرْبِهِ، وهذا غيرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ شُرْبِهِ، وَوُجُودُ النَّجِسِ كَعَدَمِهِ؛ لِتَحْرِيمِ شُرْبِهِ.

**فصل:** وإذا كان الماءُ مَوْجُوداً إِلَّا أَنَّهُ <sup>(١٧)</sup> اشْتَعَلَ بِتَحْصِيلِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ فَاتَّ الْوَقْتُ، لم يَبْحَ لَهُ التَّيْمُمُ، سِوَاءَ كَانَ حَاضِراً أَوْ مُسَافِراً، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ: لَهُ التَّيْمُمُ. رَوَاهُ عَنْهُمَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ <sup>(١٨)</sup>. قَالَ الْوَلِيدُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَالِكٍ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ <sup>(١٩)</sup>، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالُوا: يَغْتَسِلُ، وَإِنْ طَلَعَتْ الشَّمْسُ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ <sup>(٢٠)</sup>، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَهَذَا رَاجِدٌ لِنَاءِ، وَلِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمَاءِ، فَلَمْ يَجْزْ لَهُ التَّيْمُمُ، كَالْوَلَدِ لَمْ يَحْفَ قَوْتُ الْوَقْتِ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فَلَمْ يَبْحَ تَرْكُهَا خِيفَةً قَوْتُ وَقْتِهَا، كَسَائِرِ شَرَائِطِهَا. وَإِنْ خَافَ قَوْتُ الْعِيدِ، لَمْ يَجْزْ لَهُ التَّيْمُمُ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَهُ التَّيْمُمُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ قَوْتُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَاشْتَبَهَ الْعَادِمَ. وَلَنَا، الْآيَةُ وَالْحَبِيرُ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى. وَإِنْ خَافَ قَوْتُ الْجَنَازَةِ، فَكَذَلِكَ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَالْأُخْرَى، يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ، وَيُصَلِّيُ عَلَيْهَا. وَبِهِ قَالَ النَّحْشِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّيْثُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ،

(١٧) فِي م: «وَإِذَا».

(١٨) أَبُو الْعَبَّاسِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، مَعْدُودُ الْمُتَمِّمِينَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً. الْعَبَرِ ٣١٩/١.

(١٩) أَبُو الْحَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْقُرَشِيُّ، ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ ٦٧.

(٢٠) مِنَ الْآيَةِ ٤٣ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ، وَالْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

وأصحاب الرؤى؛ لأنه لا يُمكنُ استِذْراكُها بالوضوء، فأشبهَ العَادمَ. وقال الشعبيُّ: يُصَلِّي عليها من غير وضوء ولا تيمم؛ لأنها لا رُكوع فيها ولا سُجود، وإنَّما هي دُعَاء، فأشبهتِ الدُّعَاءَ في غير الصَّلَاة. ولنا، قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوٍ»<sup>(٢١)</sup>. وقوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(٢٢)</sup>. وقولُ اللَّهِ تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، ثم أباح تركَ الغُسلِ مشروطاً بِعَدَمِ الماءِ، بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، فما لم يُوجِدِ الشَّرْطُ يَتَيَمَّمْ على قَضِيَّةِ الْعُمومِ.

## ٧٥ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا نَسِيَ الْجَنَابَةَ وَتَيَمَّمَ لِلْحَدِيثِ لَمْ يُجْزِهِ)

وبهذا قال مالك، وأبو ثور. وقال أبو حنيفة، والشافعيُّ: يُجْزِيهِ؛ لأنَّ طهَارَتهما واحدة، فسَقَطَتْ إِحْدَاهُمَا بِفِعْلِ الْأُخْرَى كَالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ. ولنا، قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وإنَّما «لِكُلِّ امْرِئٍ»<sup>(١)</sup> مَا نَوَى، وهذا لم يَنْوِ الْجَنَابَةَ، فلم يُجْزِهِ عنها، ولأنَّهما سَبَابَانِ مُخْتَلِفَانِ، فلم تُجْزِ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ولأنَّهما طَهَارَتَانِ، فلم تُتَأَدَّ إِحْدَاهُمَا بِنِيَّةِ الْأُخْرَى، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وفَارَقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الْحَدُّ الْأَصْغَرُ، ولهذا تُجْزِي نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ.

**فصل:** وإن تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ، لم يُجْزِهِ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ؛ لما ذَكَرْنَا. وَالْخِلَافُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا، فعلى هذا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ مَا تَيَمَّمَ لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَالْجَنَابَةِ

(٢١) أخرجه مسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١. وأبو داود، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة ١٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨/١. والنسائي، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصدقة من غلول، من كتاب الزكاة. المجتبى ٧٥/١، ٤٢/٥. وابن ماجه، في: باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٠/١. والدارمي، في: باب لا تقبل الصلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠/٢، ٣٩، ٥١، ٥٧، ٧٣، ٧٤/٥، ٧٥.

(٢٢) تقدم في صفحة ٢٣٨.

(١-١) في الأصل: «لأمرئ».

والْحَيْضِ وَالنَّجَاسَةِ؛ فَإِنْ نَوَى الْجَمِيعَ تَيَمَّمَ وَاحِدَ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ وَاحِدًا، فَاشْتَبَهَ طَهَارَةُ الْمَاءِ، وَإِنْ نَوَى بَعْضَهَا أَجْزَأَهُ عَنِ الْمَنْوِيِّ دُونَ مَاسِوَاهُ، وَإِنْ كَانَ التَّيَمُّمُ عَنْ جُرْحٍ فِي غُضُوٍّ مِنْ أَعْضَائِهِ، نَوَى التَّيَمُّمَ عَنْ غَسَلِ ذَلِكَ الْغُضُوِّ.

**فصل:** وإذا تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ دُونَ الْحَدَثِ، أُبِيحَ لَهُ مَا يُبَاحُ لِلْمُحْدِثِ، مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ تُبَحِّ لَهُ الصَّلَاةُ، وَالطَّوُافُ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ. وَإِنْ أَخَذَتْ لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي تَيَمُّمِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْغُسْلِ، فَلَمْ يُؤْثَرْ الْحَدَثُ فِيهِ، كَالْغُسْلِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ، ثُمَّ أَخَذَتْ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَثِ، وَبَقِيَ تَيَمُّمُ الْجَنَابَةِ بِحَالِهِ، وَلَوْ تَيَمَّمتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ حَيْضِهَا لِحَدَثِ الْحَيْضِ، ثُمَّ أَجْتَنَبَتْ، لَمْ يَحْرُمُ وَطُوعُهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ تَيَمُّمِ الْحَيْضِ بَاقٍ، وَلَا يَتَطَلَّ بِالرُّطْبَةِ؛ لِأَنَّ الرُّطْبَةَ إِنَّمَا يُوجِبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنْ قُلْنَا كُلَّ صَلَاةٍ نَحْتَاجُ إِلَى تَيَمُّمٍ، احتَاجَ كُلُّ وَطْءٍ إِلَى تَيَمُّمٍ يَخُصُّهُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٧٦ - مسألة؛ قال: (وإذا وجد المتيم الماء، وهو في الصلاة، خرج فتوضأ، أو اغتسل إن كان جنباً، واستقبل الصلاة)

المشهور في المذهب أن المتيم إذا قدر على استعمال الماء بطل تيممه، سواء كان في الصلاة أو خارجاً منها؛ فإن كان في الصلاة بطلت، لبطلان طهارته، يلزمه استعمال الماء، فيتوضأ إن كان محدثاً، ويغتسل إن كان جنباً. وبهذا قال الثوري، وأبو حنيفة. وقال مالك، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر: إن كان في الصلاة، مضى فيها. وقد روى ذلك عن أحمد، إلا أنه روى عنه ما يدل على رجوعه عنه. قال المروزي: قال أحمد/ كنت أقول يمضي. ثم تدبر، فإذا أكثر الأحاديث ١٠٦ ر على أنه يخرج. وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية. واحتجوا بأنه وجد المبدل بعد التلبس بمقصود البدل، فلم يلزمه الخروج، كما لو وجد الرقبة بعد التلبس بالصيام، ولأنه غير قادر على استعمال الماء؛ لأن قدرته تتوقف على إبطال الصلاة، وهو منهي عن إبطالها، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. ولنا،

قوله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ»<sup>(١)</sup>. أخرجه أبو داود والنسائي. دَلَّ بِمَقْهُومِهِ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَهُورًا عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ، وَبِمَنْطِقِهِ عَلَى وُجُوبِ إِمْسَاسِهِ جِلْدَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ. وَلَئِنَّ قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، قَبَّلَ تَيْمُمُهُ، كَالْحَارِجِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَئِنْ التَّيْمُّ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، قَبَّلَتْ بِزَوَالِ الضَّرُورَةِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا. يُحَقِّقُهُ أَنَّ التَّيْمُّ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ لِلتَّيْمِمِ أَنْ يُصَلَّى مَعَ كَوْنِهِ مُحْدِثًا؛ لِضَرُورَةِ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ زَالَتْ الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدَّثِ كَالْأَصْلِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْبَدَلُ نَفْسُهُ، فَتَطْيِيرُهُ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ تَيْمُمِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي بُطْلَانِهِ. ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَدَّةَ الصَّيَامِ تَطُولُ، فَيَسْقُطُ الْخُرُوجُ مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَرْضَيْنِ شَاقِّينِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ. غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ، وَآلَتُهُ صَحِيحَةٌ، وَالْمَوَانِعُ مُتَنَفِّئَةٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مَنُهِىٌّ عَنِ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ. قُلْنَا: لَا يَخْتَاجُ إِلَى إِبْطَالِ الصَّلَاةِ، بَلْ هِيَ تَبْطُلُ بِزَوَالِ الطَّهَارَةِ، كَمَا فِي نَظَائِرِهَا.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَهِيَ خَرَجَ قَتُوضًا لَزِمَهُ اسْتِثْنَاةُ الصَّلَاةِ. وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْهَا، كَالَّذِي سَبَقَهُ الْحَدَّثُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُبْنَى؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطًا، وَقَدْ فَاتَتْ بِبُطْلَانِ التَّيْمِمِ، فَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ الصَّلَاةِ مَعَ فَوَاتِ شَرْطِهَا، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ مَا مَضَى صَحِيحًا مَعَ خُرُوجِهِ مِنْهَا قَبْلَ إِمْتَامِهَا<sup>(٢)</sup>. وَكَذَا نَقُولُ فِيمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ. وَإِنْ سَلَّمْنَا، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ الثَّبَنُ عَلَى طَهَارَةٍ ضَعِيفَةٍ هُنَا، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ.

**فصل:** وَالْمُصَلَّى عَلَى حَسَبِ/ حَالِهِ يَغْتَرِ وَضُوءًا، وَلَا تَيْمُمًا، إِذَا وَجَدَ مَاءً فِي الصَّلَاةِ، أَوْ ثَرَابًا خَرَجَ مِنْهَا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ

ظ ١٠٦

(٢) تقدم في صفحات ١٩، ٢١، ٣١١.

(٣) في الأصل: «تمامها».



يُخْرَجُ فِيهَا مِثْلُ مَا فِي التَّيْمُمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ؛ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ <sup>(٤)</sup> لَا تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ، وَلَئِنْ  
الطَّهَارَةَ شَرْطَ سَقَطَ اغْتِيَابُهُ، فَاشْتَبَهَتِ السُّتْرَةُ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا، فَصَلَّى غُرْيَانًا، ثُمَّ  
وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ قَرِيبًا مِنْهُ. وَكُلُّ صَلَاةٍ يَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا، فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ  
الْخُرُوجُ مِنْهَا إِذَا زَالَ الْعُذْرُ، وَيَلْزُمُهُ اسْتِقْبَالُهَا. وَإِنْ قُلْنَا لَا يَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا، فَإِنَّهَا  
تُشْبِهُ صَلَاةَ الْمُتَيَّمِّ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْقَوْلِ فِيهَا.

**فصل:** وَلَوْ يَمَمَ الْمَيِّتَ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ  
غُسْلَ الْمَيِّتِ مُمَكِّنٌ، غَيْرُ مُتَوَقِّفٍ عَلَى إِبْطَالِ الْمُصَلِّي صَلَاتِهِ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا.  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَمَسَائِلِنَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ وَجَدَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ.

**فصل:** وَإِذَا قُلْنَا لَا يَلْزُمُ الْمُصَلِّي الْخُرُوجَ لِرُؤْيَا الْمَاءِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ؟  
فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي مَقْصُودِ الْبَدَلِ، فَخَيْرٌ بَيْنَ الرُّجُوعِ  
إِلَى الْمُبْدِلِ، وَبَيْنَ إِثْمَامِ مَا شَرَعَ فِيهِ، كَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ، ثُمَّ أُمِّكَنَهُ <sup>(٥)</sup>  
الرَّقَبَةُ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ مَا <sup>(٦)</sup> يُوَجِبُ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَا  
يُبيحُ الْخُرُوجَ مِنْهَا <sup>(٧)</sup>، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ. وَلَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، كَهَذَيْنِ.

**فصل:** إِذَا رَأَى مَاءً فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ انْقَلَبَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ، فَإِنْ قُلْنَا يَلْزُمُهُ الْخُرُوجُ  
مِنَ الصَّلَاةِ. فَقَدْ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَيَتَيَمَّمُ بِرُؤْيَا الْمَاءِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَيَلْزُمُهُ اسْتِغْنَاءُ  
التَّيْمُمِ وَالصَّلَاةِ. وَإِنْ قُلْنَا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ. وَانْدَفَقَ وَهُوَ فِيهَا، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَيْسَ  
لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيْمُمِ صَلَاةً أُخْرَى. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَاءِ  
حَرَمَتْ عَلَيْهِ افْتِتَاحَ صَلَاةٍ أُخْرَى.

وَلَوْ تَلَّسَّ بِنَافِلَةٍ، ثُمَّ رَأَى مَاءً؛ فَإِنْ كَانَ تَوَى عَدَدًا، أَتَى بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَى  
عَدَدًا، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ الصَّلَاةِ، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. قَالَ <sup>(٧)</sup>

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «أمكنه».

(٦) سقط من: م.

(٧) سقط من م: «قال الشيخ رحمه الله».

الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللهُ: وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا لَا تُبْطِلُ الصَّلَاةَ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ. فَلَهُ  
 افْتِخَاحُ صَلَاةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ رُؤْيَةَ الْمَاءِ لَمْ تُبْطِلِ التَّيَمُّمَ، وَلَوْ بَطَلَ لَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ، وَمَا  
 وَجَدَ بَعْدَهَا مَا<sup>(٨)</sup> يُبْطِلُهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَأَاهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعٌ ثُمَّ انْدَفَقَ قَبْلَ زَوَالِ الْمَانِعِ،  
 لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا يَشَاءُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرِ الْمَاءَ.

١٠٧

**فصل:** إِذَا تَيَمَّمَ، ثُمَّ رَأَى رَكْبًا يَطْنُ أَنْ مَعَهُ مَاءٌ، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ الطَّلَبِ، أَوْ  
 رَأَى خُضْرَةً، أَوْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ فِي مَوْضِعٍ يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ فِيهِ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ.  
 وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَى سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا  
 وَجَبَ الطَّلَبُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ. وَسَوَاءٌ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُ ظَنِّهِ أَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ. فَأَمَّا إِنْ رَأَى  
 الرُّكْبَ أَوْ الْخُضْرَةَ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ تُبْطَلِ صَلَاتُهُ وَلَا تَيَمُّمُهُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِطَهَارَةٍ  
 مُتَقَيَّنَةٍ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُبْطَلُ تَيَمُّمُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنْ  
 الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الْمُتَقَيَّنَةَ لَا تُبْطَلُ بِالشَّكِّ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَوُجُوبِ الطَّلَبِ  
 لَيْسَ بِمُبْطِلٍ لِلتَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُبْطِلًا إِنَّمَا يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَلَيْسَ فِي هَذَا  
 نَصٌّ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ، فَيَنْتَفِي الدَّلِيلُ.

**فصل:** وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ فِيهَا، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ  
 طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ بِانْتِهَاءِ وَقْتِهَا، فَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ، كَمَا لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ، وَهُوَ فِي  
 الصَّلَاةِ.

**فصل:** وَيُطْلَى التَّيَمُّمُ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا يُطْلَى الْوُضُوءُ، وَيَزِيدُ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ  
 الْمَقْدُورِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ظَنًّا وَجُودَ الْمَاءِ،  
 عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَا لَوْ نَزَعَ عِمَامَةٌ أَوْ خُفٌّ يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ  
 يُطْلَى تَيَمُّمُهُ. وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ، فَأَبْطَلَ التَّيَمُّمَ،  
 كَسَائِرِ مُبْطِلَاتِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُبْطِلٍ لِلتَّيَمُّمِ، وَهَذَا قَوْلُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ؛  
 لِأَنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ لَمْ يَمْسَحْ فِيهَا عَلَيْهِ، فَلَا يُطْلَى بِنَزْعِهِ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ

(٨) فِي م: «لَا».

الْمَلْبُوسُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضوءِ؛ لِأَنَّ مُبْطِلَ الْوُضوءِ «نَزْعُ مَاهُو» مَسْخُوعٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا، وَلِأَنَّ إِبَاحَةَ الْمَسْحِ لَا يَصِيرُ بِهَا مَاسِيحًا، وَلَا بِمَنْزِلَةِ الْمَاسِيحِ، كَمَا لَوْ لَيْسَ عِمَامَةُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ تَحْتِهَا، فَإِنَّهُ لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ بِنَزْعِهَا. فَأَمَّا التَّيْمُمُ لِلْجَنَابَةِ، فَلَا يُطْلَعُ إِلَّا رُؤْيَا الْمَاءِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ، وَمُوجِبَاتُ الْغُسْلِ. وَكَذَلِكَ التَّيْمُمُ لِحَدَثِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، لَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِحَدَثِهِمَا، أَوْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

**فصل:** يَجُوزُ التَّيْمُمُ لِكُلِّ مَا يَتَطَهَّرُ لَهُ مِنْ نَافِلَةٍ، أَوْ مَسٍّ مُصْحَفٍ، أَوْ قِرَاءَةِ قُرْآنٍ، أَوْ سُجُودٍ ثَلَاثَةٍ، أَوْ شُكْرِ، أَوْ لُبِّ فِي مَسْجِدٍ. قَالَ أَحْمَدُ، يَتَيَّمُّ وَيَقْرَأُ جُزْأَهُ. يَعْنِي/ الْجُنُبَ. وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَكْحُولٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَبِحَبِي الْأَنْصَارِيِّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ أَبُو مَحْرَمَةَ<sup>(١٠)</sup>: لَا يَتَيَّمُّ إِلَّا لِمَكْتُوبَةٍ. وَكَرِهَ الْأَوْزَاعِيُّ أَنْ يَمَسَّ الْمُتَيَّمُّ الْمَصْحَفَ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ»<sup>(١١)</sup> الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(١٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ، فَيُسْتَبَاحُ بِالتَّيْمُمِ، كَالْمَكْتُوبَةِ.

**فصل:** وَإِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ، وَعَجَزَ عَنْ غَسْلِهَا؛ لِعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ، تَيَّمَّمَ لَهَا وَصَلَّى. قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ، يَتَيَّمُّ. وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ. وَرَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ: يَمَسُّهَا بِالتُّرَابِ، وَيُصَلِّي؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ النِّجَاسَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ النِّجَاسَةِ دُونَ غَيْرِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ الَّذِي يَتَيَّمُّ، أَيْ أَنَّهُ

(٩-٩) فِي الْأَصْلِ: «مَرَعَ مَاهُو» دُونَ نَقْطِ.

(١٠) كَذَا وَرَدَ، وَهُوَ يَعْنِي بِكَرْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَإِنَّمَا كَنَاهُ هُنَا بِاسْمِ وَلَدِهِ حَمْرَةَ،

وَتَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ٦٧.

(١١) فِي الْأَصْلِ: «وَضوء».

(١٢) تَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ١٣.

يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ كَمَا يُصَلِّي الْجُنُبُ الَّذِي يَتَيَّمُ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ  
الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِالتَّيْمُمِ لِلْحَدَثِ، وَغَسْلُ النِّجَاسَةِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛  
لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ فِي مَحَلِّ النِّجَاسَةِ، لَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الْغَسْلِ إِزَالَةَ  
النِّجَاسَةِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّيْمُمِ. وَلَنَا، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ  
طَهُورٌ مُسْلِمٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»، وَقَوْلُهُ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ  
مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ فِي الْبَدَنِ تَرَادُ لِلصَّلَاةِ، فَجَازَ لَهَا التَّيْمُمُ عِنْدَ عَدَمِ  
الْمَاءِ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ، كَالْحَدَثِ. وَيُفَارِقُ الْغَسْلُ التَّيْمُمَ؛ فَإِنَّهُ فِي  
طَهَارَةِ الْحَدَثِ يُؤْتَى بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فِيمَا إِذَا تَيَمَّمَ لِيُخْرِجَ فِي رِجْلِهِ، أَوْ مَوْضِعٍ مِنْ  
بَدَنِهِ غَيْرَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ، وَقَوْلُهُمْ: لَمْ يَرَدْ بِهِ الشَّرْعُ. قُلْنَا: هُوَ  
دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْأَخْبَارِ، وَفِي مَعْنَى طَهَارَةِ الْحَدَثِ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ لِلنِّجَاسَةِ وَصَلَّى، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى  
رِوَايَتَيْنِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ كَانَ عَلَى جُرْجِهِ نَجَاسَةٌ يَسْتَضِيرُّ بِإِزَالَتِهَا، تَيَمَّمَ  
وَصَلَّى، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلنِّجَاسَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَصَلَّى، لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ  
عِنْدِي. ١٠٨ وَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْتَرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ  
تَجِدِ الْمَاءَ». وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ نَابَ عَنْهَا التَّيْمُمُ، فَلَمْ تَجِبِ الْإِعَادَةُ فِيهَا، كَطَهَارَةِ  
الْحَدَثِ، وَكَأَنَّ لَوْ تَيَمَّمَ لِلنِّجَاسَةِ عَلَى جُرْجِهِ يَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا، وَلِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ  
تَيَمَّمَ لَمْ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، فَمَعَ التَّيْمُمُ أَوَّلَى. فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَلَى ثَوْبِهِ، أَوْ غَيْرِ  
بَدَنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ لَهَا؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ فِي الْبَدَنِ، فَلَا يُتَوَبُّ عَنْ<sup>(١٣)</sup> غَيْرِ الْبَدَنِ  
كَالْغَسْلِ، وَلِأَنَّ غَيْرَ الْبَدَنِ لَا يُتَوَبُّ فِيهِ الْجَائِدُ عِنْدَ الْعَجْزِ، بِخِلَافِ الْبَدَنِ.

**فصل:** فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَحَدَثٌ، وَمَعَهُ مَا لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهُمَا، غَسَلَ  
النِّجَاسَةَ وَتَيَمَّمَ لِلْحَدَثِ. نَصٌّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَقَالَ الْخَلَّالُ: اتَّفَقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ،  
وَسُفْيَانُ عَلَى هَذَا. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّيْمُمَ لِلْحَدَثِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ  
وَالِإِجْمَاعِ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ لِلنِّجَاسَةِ. وَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَلَى ثَوْبِهِ، قَدَّمَ غَسْلَهَا،

وَيَتِمُّ لِلْحَدِّثِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ <sup>(١٤)</sup> يَتَوَضَّأُ، وَيَدْعُ الْقُوبَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ  
لِلْمَاءِ، وَالْوُضُوءُ أَشَدُّ مِنْ غَسْلِ <sup>(١٥)</sup> الْقُوبِ. وَحَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ فِي الدُّعَى.  
وَالأَوَّلُ أَوَّلِي؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ غَسَلَ <sup>(١٦)</sup> نَجَاسَةَ الْبَدَنِ مَعَ أَنَّ لِلتَّيْمُمِ فِيهَا  
مَدْخَلًا، فَتَقْدِيمُ طَهَارَةِ الْقُوبِ أَوَّلِي. وَإِنْ اجْتَمَعَ نَجَاسَةٌ عَلَى الْقُوبِ، وَنَجَاسَةٌ عَلَى  
الْبَدَنِ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مَا يَكْفِي أَحَدَهُمَا، غَسَلَ الْقُوبَ، وَتَيَمَّمَ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ  
لِلتَّيْمُمِ فِيهَا مَدْخَلًا.

**فصل:** وَإِذَا اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلٌ خَيْضٍ، وَمَعَهُمْ مَاءٌ لَا يَكْفِي  
إِلَّا أَحَدُهُمْ؛ فَإِنْ كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِهِمْ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، فَإِنَّهُ <sup>(١٧)</sup> يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا  
يَجُوزُ لَهُ بَذْلُهُ لغيرِهِ، سَوَاءً كَانَ مَالِكُهُ الْمَيِّتِ أَوْ أَحَدَ الْحَيِّينِ. وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ  
لغيرِهِمْ، وَأَرَادَ أَنْ يَجُودَ بِهِ عَلَى أَحَدِهِمْ، فَعَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا،  
الْمَيِّتُ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّ غُسْلَهُ خَاتِمَةُ طَهَارَتِهِ، فَيَسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ طَهَارَةٌ كَامِلَةً،  
وَالْحَيُّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَاءِ فَيَغْتَسِلُ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِغُسْلِ الْمَيِّتِ تَنْظِيفُهُ، وَلَا يَحْصُلُ  
بِالتَّيْمُمِ، وَالْحَيُّ يَقْصِدُ بِغُسْلِهِ إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّرَابِ. وَالثَّانِيَةُ،  
الْحَيُّ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِالْغُسْلِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ، وَالْمَيِّتُ قَدْ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ  
بِالْمَوْتِ. اخْتَارَ هَذَا الْخَلَّالُ. وَهَلْ يُقَدَّمُ الْجُنُبُ أَوْ الْحَائِضُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:  
أَحَدُهُمَا، الْحَائِضُ؛ لِأَنَّهَا تُقْضَى حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقُّ زَوْجِهَا فِي إِبَاحَةِ وَطْئِهَا.  
وَالثَّانِي، الْجُنُبُ إِذَا كَانَ رَجُلًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ مِنَ الْمَرْأَةِ؛ وَلِأَنَّهُ يَصْلُحُ  
إِمَامًا لَهَا، وَهِيَ لَا تَصْلُحُ لِإِمَامَتِهِ. /وَإِنْ كَانَ عَلَى أَحَدِهِمْ نَجَاسَةٌ فَهُوَ أَوَّلِي بِهِ. وَإِنْ  
وَجَدُوا الْمَاءَ فِي مَكَانٍ، فَهُوَ لِلْأَحْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَجِدُ شَيْئًا. وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ،  
فَفَضَّلَتْ مِنْهُ فَضْلَةً، فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ حَاضِرٌ، فَلْيَحْيِ أَخْذَهُ  
بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ إِثْلَافَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في الأصل: «على».

(١٦) في م: «لأنه».

يَأْذَنُ لَهُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ، فَيَأْخُذَهُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ. وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمُحْدِثٌ، فَالْجُنُبُ أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمَاءُ يَكْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ مَا لَا يَسْتَفِيدُهُ الْمُحْدِثُ. وَإِنْ كَانَ وَفَقَ حَاجَةُ الْمُحْدِثِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ<sup>(١٧)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ طَهَارَةً كَامِلَةً. وَإِنْ كَانَ لَا يَكْفِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَالْجُنُبُ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ تَطْهِيرَ بَعْضِ أَعْضَائِهِ. وَإِنْ كَانَ يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيَفْضُلُ مِنْهُ فَضْلَةٌ<sup>(١٨)</sup> لَا تَكْفِي الْآخَرَ، فَالْمُحْدِثُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فَضْلَتَهُ يُمَكِّنُ لِلْجُنُبِ اسْتِعْمَالَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْجُنُبَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِغُسْلِهِ مَا لَا يَسْتَفِيدُ الْمُحْدِثُ. وَإِذَا تَغَلَّبَ مَنْ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ عَلَى الْمَاءِ، فَاسْتَعْمَلَهُ، كَانَ مُسِيئًا، وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ لَمْ يَمْلِكْهُ، وَإِنَّمَا رَجَعَ لِشِدَّةِ حَاجَتِهِ.

**فصل:** وهل يُكْرَهُ لِلْعَادِمِ جِمَاعُ زَوْجَتِهِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الْعَنَتَ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ عَلَى نَفْسِهِ طَهَارَةً مُمَكِّنًا بَقَاؤَهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَا يُكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّائِي، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ أَرْبَعُ لَيَالٍ، فَلْيُصِيبْ أَهْلَهُ، وَإِنْ كَانَ<sup>(١٩)</sup> ثَلَاثٌ فَمَا دُونَهَا، فَلَا يُصِيبُهَا. وَالْأَوْلَى جَوَازُ إِصَابَتِهَا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي، فَتَصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ»<sup>(٢٠)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَأَصَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ جَارِيَةٍ لَهُ رُومِيَّةً، وَهُوَ عَادِمٌ لِلْمَاءِ، وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَفِيهِمْ عَمَارٌ، فَلَمْ يَتَكْرَهُهُ. قَالَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَافُوَيْهٍ: هُوَ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَى ذَرٍّ وَعَمَارٍ وَغَيْرِهِمَا. فَإِذَا فَعَلَا وَوَجَدَا مِنَ الْمَاءِ مَا يَغْسِلَانِ بِهِ فَرَجَّيْهُمَا غَسْلَهُمَا، ثُمَّ تَيَمَّمَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدَا، تَيَمَّمَا لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدِثِ الْأَصْغَرِ وَالتَّجَاسَةِ، وَصَلَّيَا.

(١٧) سقط من: م.

(١٨) في الأصل: «فضل».

(١٩) في م زيادة: «بينه».

(٢٠) تقدم في صفحات ١٩، ٢١، ٣١١.

٧٧ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا شَدَّ الْكَسِيرُ الْجَبَائِرَ، وَكَانَ ظَاهِرًا وَلَمْ يَغْدُ بِهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ، مَسَحَ عَلَيْهَا/ كُلَّمَا أَخَذْتُ، إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا)

١٠٩

الْجَبَائِرُ: مَا يُغْدُ لَوْضِعِهِ عَلَى الْكَسْرِ؛ لِتَجْبِيرِ. وقوله: «وَلَمْ يَغْدُ بِهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ». أَرَادَ لَمْ يُجَاوِزْ<sup>(١)</sup> الْكَسْرَ إِلَّا بِمَا لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبْرِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْجَبِيرَةَ إِنَّمَا تُوَضَّعُ عَلَى طَرَفِي الصَّحِيحِ؛ لِيَرْجِعَ الْكَسْرُ. قَالَ الْخَلَّالُ: كَانَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ أَنْ يَنْسُطَ الشَّدُّ عَلَى الْجُرُجِ بِمَا يُجَاوِزُهُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ سَهَّلَ فِي مَسْأَلَةِ الْمُؤْمِنِيِّ وَالْمُرُودِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ، وَهُوَ شَدِيدٌ جِدًّا. وَلَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعَصَائِبِ، كَيْفَ شَدَّهَا. وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْتَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَدَّهَا عَلَى مَكَانٍ يَسْتَعْنِي عَنْ شَدَّهَا عَلَيْهِ، كَانَ تَارِكًا لِعَسَلٍ مَا يُمَكِّنُهُ غَسْلُهُ، مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، فَلَمْ يُجْزَ، كَمَا لَوْ شَدَّهَا عَلَى مَا لَا كَسْرَ فِيهِ، فَإِذَا شَدَّهَا عَلَى طَهَارَةٍ، وَخَافَ الضَّرَرَ بِتَرْجِعِهَا، فَلَهُ أَنْ يَمَسَحَ عَلَيْهَا، إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا. وَمِمَّنْ رَأَى الْمَسْحَ عَلَى الْعَصَائِبِ ابْنُ عُمَرَ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ<sup>(٣)</sup>، وَعَطَاءٌ. وَأَجَازَ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ الْحَسَنُ، وَالتَّحْمِي، وَمَالِكٌ، وَإِسْحَاقُ، وَالْمُزَنِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْعَسَلِ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى رِئْدَتِي<sup>(٤)</sup>، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٥)</sup>. وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ<sup>(٦)</sup>، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ<sup>(٧)</sup> وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا<sup>(٨)</sup>، وَلِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى حَائِلٍ أُبِيحَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجِبْ مَعَهُ الْإِعَادَةُ،

(١) فِي م: «يُجَاوِزُ».

(٢) فِي م: «يُجَاوِزُهُ».

(٣) أَبُو عَاصِمٍ عَمِيدُ بْنُ عَمِيرٍ بِنَ قَتَادَةَ اللَّيْثِي، قَاصٌّ أَهْلُ مَكَّةَ، مَكِّي، تَابِعِي، ثِقَّةٌ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ. تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ٧١/٦.

(٤) الزَّنْد: مَوْصِلُ أَطْرَافِ الذَّرَاعِ فِي الْكَفِّ.

(٥) فِي: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢١٥/١.

(٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٣٦.

(٧-٨) فِي م: «لَمْ يَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفَةً».

كالمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ.

**فصل:** وَيُفَارِقُ مَسْحُ الْجَبِيْرَةِ مَسْحَ الْخُفِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ الضَّرْرِ بِتَرْعِيْهَا، وَالْخُفُّ خِلَافُ<sup>(٨)</sup> ذَلِكَ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِيعَابُهَا بِالْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي تَغْيِيْمِهَا بِهِ، بِخِلَافِ الْخُفِّ؛ فَإِنَّهُ يَشُقُّ تَغْيِيْمُ جَمِيعِهِ، وَيَتَلَفُّ الْمَسْحُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَبَعْضُهَا فِي غَيْرِهِ، مَسَحَ مَا حَازَى مَحَلَّ الْفَرَضِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. الثَّالِثُ، أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيْعِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا لِلضَّرْوَرَةِ، فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَالضَّرْوَرَةُ تَدْعُو فِي مَسْحِهَا إِلَى حَلِّهَا، فَيُقَدَّرُ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ/ يَمْسَحُ عَلَيْهَا فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى، بِخِلَافِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَلْحَقُ بِتَرْعِيْهَا فِيهَا، بِخِلَافِ الْخُفِّ. الْخَامِسُ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ تَقَدُّمُ الطَّهَارَةِ عَلَى شِدَّهَا فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ. اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَقَالَ: قَدَرَوِيْ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ، وَالْمَرْوُذِيُّ، فِي ذَلِكَ سَهْوَةً عَنْ أَحْمَدَ. وَاجْتَنَحَ بَابِي عُمَرَ، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ، وَهُوَ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ، وَيَعْلُطُ عَلَى النَّاسِ جِدًّا، فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَيُقَوَّى هَذَا حَدِيثُ جَابِرٍ، فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ، فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزِيْهُ أَنْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ بِخَرْقَةٍ، وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا». وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّهَارَةَ، وَكَذَلِكَ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ طَهَارَةَ، وَلِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا جَازٌ دَفْعًا<sup>(٩)</sup> لِمَسْقَةِ نَزْعِهَا، وَنَزْعُهَا يَشُقُّ إِذَا لَيْسَ عَلَيْهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، كَمَسْقَتِهِ إِذَا لَيْسَ عَلَيْهَا عَلَى طَهَارَةٍ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَشُدَّهَا عَلَى طَهَارَةٍ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ حَائِلٌ يَمْسَحُ عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ تَقَدُّمُ الطَّهَارَةِ، كَسَائِرِ الْمَمْسُوحَاتِ. فَعَلِيَ هَذَا إِذَا لَيْسَ عَلَيْهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، ثُمَّ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا، تَيَمَّمَ لَهَا. وَكَذَا إِذَا تَجَاوَزَ بِالشَّدِّ عَلَيْهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ، وَخَافَ مِنْ نَزْعِهَا، تَيَمَّمَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ، فَيَتَيَمَّمُ لَهُ كَالْجُرْحِ نَفْسِهِ.

١٠٩ ط

(٨) فِي م: «خِلَافُ».

(٩) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.



**فصل:** ولا يَحْتَاجُ مع مَسْحِهَا إلى تَيْمُمٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَيَمَّمَ مع مَسْحِهَا فيما إذا تَجَاوَزَ بها مَوْضِعَ الْحَاجَةِ؛ لَأَنَّ مَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ يَفْتَضِي الْمَسْحَ، وَالزَّائِدُ يَفْتَضِي التَّيْمُمَ، وَكَذَلِكَ فيما إذا شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَلَفٌ فِي إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا. فَإِذَا قُلْنَا: لَا يَمَسَحُ عَلَيْهَا. كَانَ قَرَضُهَا التَّيْمُمَ. وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ يَكُونُ قَرَضُهَا الْمَسْحَ. فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَافِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا قَوْلَانِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي الذِّى أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ. وَلَنَا، أَنَّهُ مَحَلٌّ وَاحِدٌ، فَلَا يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ بَدَلَيْنِ، كَالْخُفِّ، وَلِأَنَّهُ مَمْسُوحٌ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ التَّيْمُمُ، كَالْخُفِّ، وَصَاحِبُ الشَّجَّةِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ.

**فصل:** ولا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّدِّ عَلَى كَسْرِ أَوْ جُرْجٍ، <sup>(١٠)</sup> قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا تَوَضَّأَ، وَخَافَ عَلَى جُرْجِهِ الْمَاءَ، مَسَحَ عَلَى الْخِرْقَةِ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي صَاحِبِ الشَّجَّةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَسْحِ عَلَى/ عَصَايَةِ جُرْجٍ؛ لِأَنَّ الشَّجَّةَ اسْمٌ لَجُرْجِ الرَّأْسِ ١١٠ وَخَاصَّةً، وَلِأَنَّهُ حَائِلٌ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِغَسْلِهِ، فَاشْتَبَهَ الشَّدُّ عَلَى الْكَسْرِ. وَكَذَلِكَ إِنْ وَضَعَ عَلَى جُرْجِهِ دَوَاءً، وَخَافَ مِنْ نَزْعِهِ، مَسَحَ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. قَالَ الْأَثَرُمُ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُرْجِ يَكُونُ بِالرَّجْلِ، يَضَعُ عَلَيْهِ الدَّوَاءَ، فَيَخَافُ إِنْ نَزَعَ الدَّوَاءَ إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءَ أَنْ يُؤْذِيَهُ؟ قَالَ: مَا أَذَى مَا يُؤْذِيهِ! وَلَكِنْ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ خَوْفٌ مِنْ ذَلِكَ، مَسَحَ عَلَيْهِ. وَرَوَى الْأَثَرُمُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّهُ خَرَجَتْ بِإِبْهَامِهِ قُرْحَةً، فَالْقَمَهَا مَرَّارَةً، فَكَانَ يَتَوَضَّأُ عَلَيْهَا.

وَلَوْ انْقَلَعَ <sup>(١١)</sup> ظُفْرُ إِنْسَانٍ، أَوْ كَانَ بِأَصْبَعِهِ جُرْجٌ خَافَ إِنْ أَصَابَهُ الْمَاءُ أَنْ يَزُرُقَ الْجُرْجَ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقَالَ الْقَاضِي، فِي اللَّصُوقِ عَلَى الْجُرْحِ <sup>(١٢)</sup>:

(١٠-١٠) سقط من: الأصل.

(١١) في م: «انقطع».

(١٢) في م: «الجرح».

(١٣) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ، نَزَعَهُ، وَغَسَلَ الصَّحِيحَ، وَيَتِيمُ لِلْجُرْحِ، وَيَمْسَحُ عَلَى مَوْضِعِ الْجُرْحِ، فَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ، فَحُكْمُهُ (١٣) حُكْمُ الْجَبِيرَةِ، يَمْسَحُ عَلَيْهِ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ فِي رِجْلِهِ شَقٌّ، فَجَعَلَ فِيهِ قَبْرًا<sup>(١٤)</sup>، فَقَالَ أَحْمَدُ: يَنْزَعُهُ وَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ. وَقَالَ: هَذَا أَهْوَنُ، هَذَا لَا يُخَافُ مِنْهُ. فَقِيلَ لَهُ: مَتَى يَسْعُ صَاحِبُ الْجُرْحِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجُرْحِ؟ فَقَالَ: إِذَا خَشِيَ أَنْ يَزْدَادَ وَجَعًا أَوْ شِدَّةً. وَتُعْلِيلُ أَحْمَدُ فِي الْقَبْرِ بِسُهُولَتِهِ يَفْتَضِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ عَلَى شَيْءٍ يُخَافُ مِنْهُ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الإِصْبَعِ الْمَجْرُوحَةِ إِذَا جَعَلَ عَلَيْهَا مَرَارَةً، أَوْ عَصَبَهَا، مَسَحَهَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الظَّفْرِ يَسْقُطُ: يَكْسُوهُ مَصْطَكًا<sup>(١٥)</sup>، وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ.

**فصل:** وَإِذَا<sup>(١٦)</sup> لَمْ يَكُنْ عَلَى الْجُرْحِ عِصَابٌ، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ، أَنَّهُ يَعْمِلُ الصَّحِيحَ، وَيَتِيمُ لِلْجَرِيحِ<sup>(١٧)</sup>. وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ، عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْدُورِ يُخَافُ عَلَيْهِ، يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْجُرْحِ، وَيَعْمِلُ مَا حَوَّلَهُ. يَغْنِي يَمْسَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِصَابٌ.

(١٣-١٣) في الأصل: «وإن كان في نزعه ضرر فحكمه».

(١٤) القبر: الرقت.

(١٥) المصطكا: علك رومي.

(١٦) في م: «وإن».

(١٧) في م: «للجرح».

## باب المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

المَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. حَكَى ابْنُ الْمُثَنِّى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ جَائِزٌ. وَعَنْ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْمُغِيرَةِ، وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ<sup>(١٨)</sup>. / ١١٠ ظ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ،<sup>(١٩)</sup> عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ

(١٨) حديث سعد بن مالك، أي ابن أبي وقاص، أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. كما أخرجه النسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٠/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/١، ١٧٠، ١٨٦، ٣٦٦. وحديث المغيرة بن شعبة، أخرجه البخاري، في: باب الرجل يوضئ صاحبه، وباب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء، وفي: باب الصلاة في الجبة الشامية، وباب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. وفي: باب في الجبة في السفر والحرب، من كتاب الجهاد، وفي: باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر، وباب من لبس جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٥٦/١، ٦٢، ١٠١، ١٠٨، ٤/٥٠، ١٨٦/٧. ومسلم، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب في تقديم الجماعة من يصلي بهم إلخ، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٢٨/١ - ٢٣٠، ٣١٧، ٣١٨. وأبو داود، في: باب في المسح على الخفين، وباب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣/١ - ٣٦. والترمذي، في: باب في ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١٥٠/١. والنسائي، في: باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، وباب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، وباب صفة الوضوء - غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، وباب المسح على الخفين، وباب المسح على الخفين في السفر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ٢١/١، ٥٤، ٥٥، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٥٧/٢. وابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، وباب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٧/١، ١٨١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٤٤، ٢٤٦ - ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥. وحديث عمرو بن أمية أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٩/٤، ١٧٩.

(١٩) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١. وأخرجه أيضا البخاري، في:

تَوْضُأً، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: مَا يَحْتَنِي أَنْ أَمْسَحَ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ! فَقِيلَ لَهُ: قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ، أَنَّهُ <sup>(٢٠)</sup> قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ <sup>(٢١)</sup>: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَاهُ حُدَيْفَةُ <sup>(٢٢)</sup>، وَالْمُعِيرَةُ <sup>(٢٣)</sup>، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، فِيهِ <sup>(٢٤)</sup> أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا رَفَعُوا إِلَى النَّبِيِّ، وَمَا وَقَفُوا.

**فصل: وروى عن أحمد، أنه قال: المسح أفضل. يعنى من العسل؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه إنما طلبوا الفضل. وهذا مذهب الشافعي، والحكم، وإسحاق؛ لأنه روى عن النبي ﷺ، أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخَصِهِ».** <sup>(٢٥)</sup> وما

---

باب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٠٨/١. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٨/١. والترمذى، في: باب المسح على الخفين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٩/١. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ٧٩/١، ٥٧/٢. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٠/١، ١٨١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٨/٤، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤. (٢٠) سقط من: الأصل. (٢١) أى: النخعي.

(٢٢) حديث حذيفة أخرجه البخارى، في: باب البول عند صاحبه والتستر، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٦/١. ومسلم، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٨١/١. وليس في لفظه عند البخارى ومسلم أنه مسح على خفيه. كما أخرجه أبو داود، في: باب البول قائما، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦/١. والنسائي، في: باب ترك الإبعاد عند قضاء الحاجة، وباب الرخصة في البول في الصحراء قائما، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢١/١، ٢٢، ٢٧. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٢/٥. (٢٣) تقدم في أول الباب. (٢٤) في م: «وفيه».

(٢٥) أخرجه مسلم، في: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر إلخ، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٧٨٦/٢. والنسائي، في: باب العلة التي من أجلها قيل: ما يكره في الصيام في السفر، وذكر الاختلاف، وباب ذكر الاختلاف على علي بن المبارك في ما يكره في الصيام في السفر. المجتبى ١٤٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٧١/٢، ١٠٨، ١٥٨/٤.

خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا<sup>(٢٦)</sup>، وَلَأَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةَ أَهْلِ الْبَيْدَعِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِشُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ<sup>(٢٧)</sup>: لَا تَفْعَلْ مَا كَتَبْتُ، حَتَّى تَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَفْضَلَ مِنَ الْغَسْلِ. وَرَوَى حَنْبَلٌ، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ جَائِزٌ، الْمَسْحُ وَالْغَسْلُ، مَا فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، وَلَا مِنَ الْغَسْلِ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى خِفَافِهِمْ، وَخَلَعَ خُفَّيْهِ، وَتَوَضَّأَ، وَقَالَ: حُبِّبَ إِلَيَّ الْوُضُوءُ. وَقَالَ ابْنُ عُمرَ: إِنِّي لَمَوْلَعٌ بِغَسْلِ قَدَمَيَّ، فَلَا تَقْتَدُوا بِي. وَقِيلَ: الْغَسْلُ أَفْضَلُ، لِأَنَّهُ الْمَقْرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُقْبَلَ رُخْصَتُهُ».

٧٨ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَمَنْ لَيْسَ خُفَّيْهِ، وَهُوَ كَامِلٌ الطَّهَارَةَ، ثُمَّ أَخَذَتْ، مَسَحَ عَلَيْهِمَا)

لا نعلم في اشتراط تقدّم الطهارة لجواز المسح خلافًا. ووجهه: ما روى المغيره، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفرٍ، فأهويّت لأنزِعَ خُفَّيْهِ، فقال: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. / فَأَمَّا إِنْ غَسَلَ ١١١ و

(٢٦) أخرجه البخاري، في: باب صفة النبي ﷺ، من كتاب المناقب، وفي: باب قول النبي ﷺ: يسروا ولا تعسروا، من كتاب الأدب، وفي: باب إقامة الحدود، من كتاب الحدود. صحيح البخاري ٢٣٠/٤، ٣٧/٨، ١٩٨، ١٩٩. ومسلم، في: باب مباحثته ﷺ للأتام، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٣/٤. وأبو داود، في: باب التجاوز في الأمر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٥٠/٢. والإمام مالك في: باب ما جاء في حسن الخلق، من كتاب حسن الخلق. الموطأ ٩٠٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٥/٦، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٣٠، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٢.

(٢٧) شعيب بن حرب المدائني الزاهد، أحد علماء الحديث، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة. العبر ٣٢٣/١.

(١) أخرجه البخاري، في: باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وفي: باب جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٦٢/١، ١٨٦/٧. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١. وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣/١. والدارمي، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨١/١. وأحمد، في: المسند ٢٤٥/٤، ٢٥١، ٢٥٥.

لِأَخِي رَجُلِي، فَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ، ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى وَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ، لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ أَيْضاً. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْنَادُ عَنْ مَالِكٍ. (وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا رِوَايَةً أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup>)، أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ. رَوَاهَا أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَأَبِي نُوَيْرٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، لِأَنَّهُ أَخَذَتْ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَاللِّبْسِ، فَجَازَ الْمَسْحُ، كَمَا لَوْ نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ عَادَ فَلَبَسَهُ. وَقِيلَ أَيْضاً، فِيمَنْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَلَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ بَقِيَّةَ أَعْضَائِهِ: يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ. وَذَلِكَ مَبْنًى عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْوُضُوءِ، وَقَدْ سَبَقَ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «دَعَّيْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». وَفِي لَفْظِ لَأَيُّ دَاوُدَ: «دَعَّ الْخُفَّيْنِ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ». فَجَعَلَ الْعِلَّةَ وَجُودَ الطَّهَارَةِ فِيهِمَا جَمِيعاً وَقَدْ إِدْخَالُهُمَا، وَلَمْ تُوجَدْ طَهَارَتُهُمَا وَقَدْ لَبَسَ الْأَوَّلَ، وَلَئِنْ مَا اُعْتَبِرَتْ لَهُ الطَّهَارَةُ اُعْتَبِرَ لَهُ كَمَالُهَا؛ كَالصَّلَاةِ، وَمَسَّ الْمُصْحَفِ، وَلَئِنْ الْأَوَّلَ خُفَّ مَلْبُوسٌ قَلَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ لَبَسَهُ قَبْلَ غَسَلِ قَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِيلُ بَقَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِالْعَضْوِ الْمَعْسُولِ، فَأَمَّا إِذَا نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ لَبَسَهُ، فَقَدْ لَبَسَهُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ.

وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ: «ثُمَّ أَخَذَتْ». يَعْنِي الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ؛ فَإِنْ جَوَّزَ الْمَسْحَ مُخْتَصِّصٌ بِهِ، وَلَا يُجْزَى الْمَسْحُ فِي جَنَابَةٍ، وَلَا غُسْلٌ وَاجِبٌ، وَلَا مُسْتَحَبٌّ، لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافاً. وَقَدْ رَوَى صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ، أَوْ سَفَرًا، أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ:

(٢-٢) فِي الْأَصْلِ: «وَحَكَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رِوَايَةً أُخْرَى».

(٣) فِي م: «قَدَمِهِ».

(٤) فِي: بِابِ مَاجَهٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمَقِيمِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَوْحَادِي ١/١٤٢. وَالتَّنَاسُفِ، فِي: بِابِ التَّوْقِيفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْجَنَابِيُّ ١/٧١. وَابْنُ مَاجَهٍ، فِي: بِابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ١/١٦١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٢٣٩، ٢٤٠.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَأنَّ وُجُوبَ الغُسْلِ يَنْدُرُ، فَلَا يَشْتَقُ لِإِجَابِ غَسْلِ الْقَدَمِ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى، وَلِذَلِكَ وَجَبَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْعِمَامَةِ، وَسَائِرِ الْحَوَائِلِ، إِلَّا الْجَبِيرَةَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا.

**فصل:** فَإِنْ تَطَهَّرَ، ثُمَّ لَبَسَ الْحُفَّ، فَأَخَذَتْ قَبْلَ بُلُوغِ الرَّجُلِ قَدَمَ الْحُفِّ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ حَصَلَتْ فِي مَقَرِّهَا وَهُوَ مُحَدَّثٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ بَدَأَ اللَّبْسَ وَهُوَ مُحَدَّثٌ.

**فصل:** فَإِنْ تَيَمَّمَ، ثُمَّ لَبَسَ/ الْحُفَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ غَيْرِ ١١١ ظ كَامِلَةٍ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، بَطَلَتْ مِنْ أَصْلِهَا، فَصَارَ كَاللَّابِسِ لَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَلِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، فَقَدْ لَبَسَهُ وَهُوَ مُحَدَّثٌ. وَإِنْ تَطَهَّرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَشَبِهُهُمَا، وَلَبَسُوا خِفَافًا، فَلَهُمُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُمْ كَامِلَةٌ فِي حَقِّهِمْ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ إِلَى التَّرْخُصِ، وَأَحَقُّ مَنْ يَتَرَخَّصُ<sup>(٥)</sup> الْمُضْطَرُّ. فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَرَأَيْتِ الضَّرُورَةَ، بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ مِنْ أَصْلِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا الْمَسْحُ، كَالْمَتَمِّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ.

**فصل:** إِذَا لَبَسَ خُفَّيْنِ، ثُمَّ أَخَذَتْ، ثُمَّ لَبَسَ فَوْقَهُمَا خُفَّيْنِ أَوْ جُرْمُوقَيْنِ<sup>(٦)</sup>، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَهُمَا عَلَى حَدَثٍ. وَإِنْ مَسَحَ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ، ثُمَّ لَبَسَ الْجُرْمُوقَيْنِ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ فِي تَجْوِيزِهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ قَائِمٌ مَقَامَ غَسْلِ الْقَدَمِ. وَلَنَا، أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْحُفِّ لَمْ يَزَلِ الْحَدَّثَ عَنِ الرَّجُلِ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَهُ عَلَى حَدَثٍ، وَلِأَنَّ الْحُفَّ الْمَمْسُوحَ عَلَيْهِ بَدَلٌ، وَالبَدَلُ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ غَيْرِ كَامِلَةٍ، فَأَشْبَهَ الْمُتَمِّمَ. وَإِنْ لَبَسَ الْفُوقَانِيَّ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ الَّذِي تَحْتَهُ صَحِيحًا أَوْ مُخَرَّقًا. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ،

(٥) فِي م: «تَرَخَّصَ».

(٦) الْجُرْمُوقُ، كَعَصْفُورٍ: مَا يَلْبَسُ فَوْقَ الْحَفِّ.

وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَمَنْعَ مِنْهُ مَالِكٌ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ؛  
 (٧) لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَى لُبْسِهِ فِي الْغَالِبِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ رُحْصَةٌ عَامَّةٌ، كَالْجَبْرِ (٨).  
 وَلَنَا، أَنَّهُ خُفٌّ سَائِرٌ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ فِيهِ، أَشْبَهُ الْمُتَفَرِّدِ (٩)، وَكَأَلَوْ كَانَ الَّذِي  
 تَحْتَهُ مُحَرَّقًا، وَقَوْلُهُ: «الْحَاجَةُ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ». مَمْنُوعٌ؛ فَإِنَّ الْبِلَادَ الْبَارِدَةَ لَا يَكْفِي  
 فِيهَا خُفٌّ وَاحِدٌ غَالِبًا، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْحَاجَةَ مُعْتَبَرَةٌ بِدَلِيلِهَا، وَهُوَ الْإِقْدَامُ  
 عَلَى اللَّبْسِ، لَا بِنَفْسِهَا، فَهُوَ كَالْخُفِّ الْوَاحِدِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَهِيَ تَزْعُ الْفُوقَانِيَّ قَبْلَ  
 مَسْحِهِ، لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ، وَكَانَ لُبْسُهُ كَعَدَمِهِ، وَإِنْ تَزَعَهُ بَعْدَ مَسْحِهِ، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ،  
 وَوَجِبَ تَزْعُ الْخُفَّيْنِ وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ؛ لِزَوَالِ مَحَلِّ الْمَسْحِ. وَتَزْعُ أَحَدِ الْخُفَّيْنِ  
 كَتَزْعِهِمَا؛ لِأَنَّ الرُّحْصَةَ تَعَلَّقَتْ بِهِمَا، فَصَارَ كَالْكِشَافِ الْقَدَمِ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ  
 تَحْتِ الْفُوقَانِيَّ، وَمَسَحَ الَّذِي تَحْتَهُ، جَازَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلٌّ لِلْمَسْحِ،  
 فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُمَا، كَمَا يَجُوزُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ فِي الْخُفِّ، مَعَ أَنَّ لَهُ الْمَسْحَ  
 عَلَيْهِ. وَلَوْ لَبَسَ أَحَدَ الْجُزْمُوقَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى، جَازَ الْمَسْحُ  
 عَلَيْهِ، وَعَلَى الْخُفِّ الَّذِي فِي الرَّجْلِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِهِ وَبِالْخُفِّ فِي  
 الرَّجْلِ الْأُخْرَى، فَهُوَ كَأَلَوْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ شَيْءٌ.

و ١١٢

**فصل:** فَإِنْ لَبَسَ خُفًّا مُحَرَّقًا فَوْقَ صَحِيحٍ، فَعَنْ أَحَدٍ، جَوَّازُ الْمَسْحِ. قَالَ، فِي  
 رِوَايَةِ حَرْبٍ: الْخُفُّ (٩) الْمُحَرَّقُ إِذَا كَانَ فِي رِجْلَيْهِ جُزْرَبٌ، مَسَحَ، وَإِنْ كَانَ  
 الْخُفُّ مُنْحَرَقًا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ لَفَائِفٌ أَوْ خِرْقٌ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ. نَصَّ عَلَيْهِ  
 أَحَدٌ فِي مَوَاضِعَ. وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورَةً (١٠) بِمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، فَجَازَ الْمَسْحُ  
 كَأَلَوْ كَانَ السُّفْلَانِيَّ مَكْشُوفًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَحْتَهُ لَفَافَةٌ. وَقَالَ الْقَاضِي  
 وَأَصْحَابُهُ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى التَّحْتَانِيَّ؛ لِأَنَّ الْفُوقَانِيَّ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ  
 مُتَفَرِّدًا (١١)، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ، كَالَّذِي تَحْتَهُ لَفَافَةٌ، وَإِنْ لَبَسَ مُحَرَّقًا

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) في م: «المفرد».

(٩) سقط من: الأصل.

(١٠) في م: «مفردا».



على مُحَرَّقٍ، فَاسْتَتَرَ الْقَدَمَ بِهِمَا، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالْتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورٌ  
بِالْخُفَّيْنِ، فَأُشْبِهَ الْمَسْتُورَ بِالصَّحِيحَيْنِ، أَوْ صَحِيحٍ وَمُحَرَّقٍ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا  
يُجَوِّزَ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ لَمْ يَسْتَتَرَ بِخُفِّ صَحِيحٍ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا.

**فصل:** وَإِنْ لَيْسَ الْخُفُّ بَعْدَ طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْعِمَامَةِ، أَوْ الْعِمَامَةِ بَعْدَ  
طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْخُفِّ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
الْمَسْحُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةِ مَنْسُوجٍ فِيهَا عَلَى بَدَلٍ، فَلَمْ يَسْتَجِبِ الْمَسْحُ بِالثُّبِيِّ  
فِيهَا، كَمَا لَوْ لَيْسَ خُفًّا عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ<sup>(١)</sup> فِيهَا عَلَى خُفٍّ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ  
جَوَازَ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَيْسَ بِبَدَلٍ عَنِ الْآخَرِ،  
بِخِلَافِ الْخُفِّ الْمَلْبُوسِ عَلَى خُفِّ مَنْسُوجٍ عَلَيْهِ.

**فصل:** وَإِنْ لَيْسَ الْجَبِيْرَةُ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى خُفٍّ أَوْ عِمَامَةٍ، وَقُلْنَا لَيْسَ  
مِنْ شَرْطِهَا الطَّهَارَةُ، جَازَ الْمَسْحُ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ اشْتَرَطْنَا لَهَا الطَّهَارَةَ، اخْتَمَلَ أَنْ  
يَكُونَ كَالْعِمَامَةِ الْمَلْبُوسَةِ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْخُفِّ، وَاخْتَمَلَ جَوَازَ الْمَسْحِ  
بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا عَزِيْمَةٌ، وَإِنْ لَيْسَ الْخُفُّ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى  
الْجَبِيْرَةِ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا عَزِيْمَةٌ، وَلِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَهِيَ لِنَقْصِ لَمْ  
يَزَلْ، فَلَمْ يَمْنَعْ جَوَازَ الْمَسْحِ، كَنَقْصِ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ قَبْلَ زَوَالِ عُذْرِهَا. وَإِنْ  
لَيْسَ الْجَبِيْرَةُ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْجَبِيْرَةِ، جَازَ الْمَسْحُ، لَمَا ذَكَرْنَاهُ.

٧٩ - /مسألة؛ قال: (يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ) ط ١١٢

قال أحمد: التَّوَقُّيْتُ مَا أَثْبَتُهُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ. قيل له: تَذَهَّبَ إِلَيْهِ؟ قال:  
نعم، وهو مِنْ وُجُوهِ. وبهذا قال عُمرُ، وعليُّ، وابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عَبَّاسٍ، وأبو  
زَيْدٍ، وشُرَيْحٌ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَهُوَ ظَاهِرُ  
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وقال اللَّيْثُ: يَمْسَحُ مَا بَدَا لَهُ. وكذلك قال مَالِكٌ فِي الْمُسَافِرِ.  
وله فِي الْمُقِيمِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا يَمْسَحُ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّيْتٍ. وَالثَّانِيَةُ لَا يَمْسَحُ؛ لِمَا

(١) فِي م: وَمَسَحَ.

رَوَى أَبِي بَنْ عُمَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَارَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: يَوْمًا؟<sup>(٢)</sup> قَالَ: «يَوْمًا». قُلْتُ: «وَيَوْمَيْنِ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ». قُلْتُ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: «وَمَا شِئْتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، وَلَأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يَتَوَقَّضْ، كَمَسَحِ الرَّأْسِ وَالْجَبِيْرَةِ<sup>(٥)</sup>. وَلَنَا، مَا رَوَى عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>، وَحَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ<sup>(٧)</sup>، وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٨)</sup>، وَقَالَ: هُوَ أَجْوَدُ حَدِيثٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛ لَأَنَّهُ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ غَزْوَةٍ<sup>(٩)</sup> غَزَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ آخِرُ فَعْلِهِ، وَحَدِيثُهُمْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي إِسْتَادِهِ مَجَاهِيلٌ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زُرَيْنَ، وَأَبُو بَنْ قَطَنَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَمْسَحُ مَا شَاءَ، إِذَا تَزَعَّيْنِ عَنْهُمَا عِنْدَ انْتِهَاءِ مُدَّتِهِ ثُمَّ لَيْسَهُمَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَا شِئْتَ» مِنَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَسَّوْخٌ بِأَحَادِيثِنَا؛ لِأَنَّهَا مُتَأَخَّرَةٌ، لِكَوْنِ حَدِيثِ عَوْفٍ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا شَيْءٌ سَيِّئٌ، وَقِيَّاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالتَّيَمُّمِ.

**فصل:** إِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ بَطَلَ الْوُضُوءُ، وَلَيْسَ لَهُ الْمَسْحُ إِلَّا أَنْ يَنْزِعَهُمَا ثُمَّ

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَتَمَسَحَ». وَالثَّبُوتُ فِي: م، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ.

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي: بَابِ التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٥/١.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فِي الْجَبِيْرَةِ».

(٥) فِي: بَابِ التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٢/١. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ،

فِي: بَابِ التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُقِيمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ٧٢/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ

التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٨١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٩٦/١، ١٠٠،

١٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٩.

(٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٦٢.

(٧) فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٢٧/٦.

(٨) فِي م: «غَزَاةٌ».

يَلْبَسُهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ. وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ، كَمَا لَوْ خَلَعَهُمَا. وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ وَالْخِلَافَ فِيهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ، وَيُصَلِّي حَتَّى يُحْدِثَ، ثُمَّ لَا يَمْسَحُ بَعْدَ حَتَّى يَنْزِعَهُمَا. وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْزِعُ خُفَّيْهِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِمَا، فَإِذَا تَرَعَهُمَا صَلَّى حَتَّى يُحْدِثَ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِحَدِيثٍ، وَتَرْغُ الْخُفَّ لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَكَذَلِكَ انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ. وَلَنَا، أَنَّ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا قَامَ الْمَسْحُ مَقَامَهُ فِي الْمُدَّةِ، فَإِذَا انْقَضَتْ لَمْ يُجْزَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاؤُهَا، فَيُمْنَعُ مِنْ اسْتِدَامَتِهَا، كَالْتَيْمُمِ<sup>(٩)</sup> عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ.

١١٣ و

#### ٨٠ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ خَلَعَ قَبْلَ ذَلِكَ أَعَادَ الْوُضُوءَ)

يَعْنِي قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، إِذَا خَلَعَ خُفَّيْهِ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا، بَطَلَ وَضُوءُهُ. وَبِهِ قَالَ النَّحَّيْجِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ. وَعَنْ أَحَدٍ، رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْخُفَّيْنِ نَابَ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ خَاصَّةً، فَطَهَرُوهُمَا يَبْطُلُ مَا نَابَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، كَالْتَيْمُمِ إِذَا بَطَلَ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ وَجَبَ مَا نَابَ عَنْهُ. وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ الْمُوَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ، فَمَنْ أَجَازَ التَّفْرِيقَ جَوَّزَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ؛ لِأَنَّ سَائِرَ أَعْضَائِهِ مَغْسُولَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا غَسْلُ قَدَمَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَهُمَا كَمَلَ وَضُوءُهُ. وَمَنْ مَنَعَ التَّفْرِيقَ أَبْطَلَ وَضُوءَهُ؛ لِغَوَاةِ الْمُوَالَاةِ، فَعَلِ هَذَا، لَوْ خَلَعَ الْخُفَّيْنِ قَبْلَ جَفَافِ الْمَاءِ عَنْ يَدَيْهِ، أَجْزَأُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ خَلَعَهُمَا قَبْلَ مَسْحِهِ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ<sup>(٢)</sup>: لَا يَتَوَضَّأُ، وَلَا يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَالَ الْمَمْسُوحَ عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، فَأُثْبِتَ

(٩) فِي م: هَ كَالْتَيْمُمِ.

(١) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢) أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ بَجِيلٍ الْأَرْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، سَكَنَ مَكَّةَ وَكَانَ قَاضِيَهَا، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ

وَمِائَتَيْنِ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤/ ١٧٨ - ١٨٠.

مالو حَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِ، أَوْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ بَعْدَ غَسْلِهَا، وَلَأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِحَدَثٍ، وَالطَّهَارَةُ لَا تُبْطَلُ إِلَّا بِالْحَدَثِ. وَلَنَا، أَنَّ الْوُضُوءَ بَطَلَّ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، قَبَطَلَّ فِي جَمِيعِهَا، كَمَا لَوْ أَحْدَثْتُ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطَلُ بِنَزْعِ أَحَدِ الْخُفَّيْنِ، فَإِنَّهُ يُبْطَلُ الطَّهَارَةُ فِي الْقَدَمَيْنِ جَمِيعاً، وَإِنَّمَا نَابَ مَسْحُهُ عَنْ إِحْدَاهُمَا. وَأَمَّا التَّيْمُمُ عَنْ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ إِذَا بَطَلَّ، فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ. وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِذَا تَخَلَّعَ خُفَّيْهِ، غَسَلَ قَدَمَيْهِ مَكَانَهُ، وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ. وَإِنْ أَخْرَهُ، اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ كَانَتْ صَحِيحَةً فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ إِلَى حِينِ نَزْعِ الْخُفَّيْنِ، أَوْ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ فِي الْقَدَمَيْنِ خَاصَّةً، فَإِذَا غَسَلَهُمَا عَقِيبَ <sup>(٣)</sup> النَّزْعِ، لَمْ تُفْتِ الْمُوَالَاةُ؛ لِقُرْبِ غَسْلِهِمَا مِنَ الطَّهَارَةِ الصَّحِيحَةِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَخَى غَسْلَهُمَا. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ قَدْ بَطَلَّ حُكْمُهُ، <sup>(٤)</sup> وَصَارَ إِلَى أَنْ تُضَيَّفَ <sup>(٥)</sup> الْعَسَلُ إِلَى الْعَسَلِ، فَلَمْ يَتَّقِ لِلْمَسْحِ حُكْمَ، وَلَأَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي الْمُوَالَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِقُرْبِ <sup>(٥)</sup> الْعَسَلِ مِنَ الْعَسَلِ، لَا مِنْ حُكْمِهِ، فَإِنَّهُ مَتَى زَالَ حُكْمُ الْعَسَلِ بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ، وَلَمْ يَنْفَعِ قُرْبُ الْعَسَلِ شَيْئاً؛ لِكَوْنِ الْحُكْمِ لَا يُعْوَدُ بَعْدَ زَوَالِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ.

١١٣ ط

**فصل:** وَإِنْ نَزَعَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ مَسْحِهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ أَيْضاً. وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، يَلْزُمُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ، وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ؛ لِيُحْصَلَ التَّرْتِيبُ. وَلَوْ نَزَعَ الْجَبِيرَةَ بَعْدَ مَسْحِهَا، فَهُوَ كَنَزْعِ الْعِمَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَسَحَ عَلَيْهَا فِي غُسْلِ يَظْمُ الْبَدَنِ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعَادَةِ غُسْلٍ وَلَا وَضُوءٍ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ وَالْمُوَالَاةَ سَاقِطَانِ فِيهِ.

**فصل:** وَنَزَعَ أَحَدَ الْخُفَّيْنِ كَنَزْعِهِمَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَيَلْزُمُهُ نَزْعُ الْآخَرِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يُغْسِلُ الْقَدَمَ الَّذِي نَزَعَ الْخُفَّ مِنْهُ، وَيَمْسَحُ الْآخَرَ؛ لِأَنَّهُمَا

(٣) فِي م: «عقب». وَهِيَ بِمَعْنَى.

(٤-٤) فِي م: «وَصَارَ الْآنَ تُضَيَّفُ».

(٥) فِي م: «الْقُرْب».

عُضْوَانٍ، فَأَشْبَهَا الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ. وَلَنَا، أَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ كَعْضٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا لَا يَجِبُ تَرْتِيبُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَيُطْلَقُ <sup>(٦)</sup> مَسْحُ أَحَدِهِمَا بِظُهُورِ الْآخَرِ، كَالرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ، وَبِهَذَا فَارَقَ الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ.

**فصل:** وَإِنْ كَشَفَ بَعْضُ الْقَدَمِ مِنْ خَرْقٍ كَتَرَجِ الْخُفِّ. فَإِنْ انْكَشَفَتْ ظَهَارَتُهُ، وَبَقِيََتْ بَطَانَتُهُ، لَمْ يُضَرَّ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورَةً بِمَا يَتَّبِعُ الْخُفَّ فِي الْبَيْعِ، فَأَشْبَهَهُ مَالُو لَمْ يَنْكَشِطُ.

**فصل:** وَإِنْ أُخْرِجَ رِجْلُهُ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ، فَهُوَ كَخَلْعِهِ. وَبِهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَبِينُ لِي أَنَّ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَمْ تَظْهَرْ. وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُغُوسِ الْمَسَائِلِ»، عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةَ أُخْرَى كَذَلِكَ. وَلَنَا، أَنَّ اسْتِفْرَاقَ الرَّجُلِ فِي الْخُفِّ شَرْطُ جَوَازِ الْمَسْحِ، بِدَلِيلِ مَالُو أَدْخَلَ الْخُفَّ، فَأَخَذَتْ قَبْلَ اسْتِفْرَاقِهَا فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسْحُ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الاسْتِفْرَاقُ زَالَ شَرْطُ جَوَازِ الْمَسْحِ، فَيُطْلَقُ الْمَسْحُ لِزَوَالِ شَرْطِهِ، كَزَوَالِ اسْتِفْرَاقِهِ، وَإِنْ كَانَ إِخْرَاجُ الْقَدَمِ إِلَى مَا دُونَ ذَلِكَ، لَمْ يَطْلُقِ الْمَسْحُ، لِأَنَّهُ لَمْ تَزَلْ عَنْ مُسْتَقَرِّهَا.

**فصل:** كَرِهَ أَحْمَدُ لَيْسَ الْخُفَّيْنِ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأُخْتَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَكْرُوهَةٌ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ، وَاللَّبْسُ يُرَادُ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ. وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَلَّيَ لَيْسَ خُفَّيْهِ، وَيَرَى <sup>(٧)</sup> الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَاسِعًا؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ كَامِلَةً، فَأَشْبَهَهُ مَالُو لَيْسَهُ/ إِذَا خَافَ غَلَبَةَ النَّعَاسِ، وَإِنَّمَا كُرِهَتْ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ اسْتِغَالَ قَلْبِهِ بِمُدَافَعَةِ الْأُخْتَيْنِ يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصَّلَاةِ، وَيَمْنَعُ الْإِثْيَانَ بِهَا عَلَى الْكَمَالِ، وَرُبَّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْعَجَلَةِ فِيهَا، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي اللَّبْسِ.

٨١ - مسألة؛ قال: (وَلَوْ أُخْدِتَ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَلَمْ يَمْسَحْ حَتَّى سَافَرَ، أَثُمَّ مَسَحَ <sup>(٨)</sup> مُسَافِرٌ مُنْذُ كَانَ الْحَدَثُ)

(٦) في: «فيطل».

(٧) في النسخ: «ولا يرى». وفي حاشية: وفي نسخة ولا يرى الأمر في ذلك إلا واحدا.

(٨) في م: «على مسح».

لا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافاً، فِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ حَتَّى سَافَرَ، أَنَّهُ يُتِمُّ مَسْحَ الْمُسَافِرِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَهُوَ حَالُ ابْتِدَائِهِ بِالْمَسْحِ كَانَ مُسَافِراً. وَقَوْلُهُ: «مُنْذُ كَانَ الْحَدِيثُ». يَعْنِي أَنَّ<sup>(٢)</sup> ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ أَخَذْتَ بَعْدَ تَبَسُّعِ الْخُفِّ. هَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى، أَنَّ ابْتِدَاءَهَا مِنْ حِينَ مَسَحَ بَعْدَ أَنْ أَخَذْتَ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَوَى الْحَلَّالُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: امْسَحْ إِلَى مِثْلِ سَاعَتِكَ الَّتِي مَسَحْتَ. وَفِي لَفْظٍ، قَالَ: يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي تَوَضَّأَ فِيهَا. وَاجْتَنَبَ أَحْمَدُ بَظَاهِرَ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى خُفَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَلَأنَّ مَا قَبْلَ الْمَسْحِ مُدَّةٌ لَمْ تُبَيِّنْ الصَّلَاةُ يَمْسَحُ الْخُفَّ فِيهَا. فَلَمْ تُحَسَّبْ مِنَ الْمُدَّةِ، كَمَا قَبْلَ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ: يَمْسَحُ الْمُقِيمُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا. وَلَنَا، مَا ثَقَلَهُ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ<sup>(٣)</sup>، فِي حَدِيثِ صَفْوَانَ: «مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى الْحَدِيثِ». وَلَأنَّ مَا بَعْدَ الْحَدِيثِ زَمَنٌ<sup>(٤)</sup> يُسْتَبَاحُ فِيهِ الْمَسْحُ، فَكَانَ مِنْ وَقْتِهِ، كِبَعْدَ الْمَسْحِ، وَالْخَبَرُ أَرَادَ أَنَّهُ يَسْتَبِيحُ الْمَسْحَ دُونَ فِعْلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ بِعَدَدِ الصَّلَوَاتِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَدَّرَهُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ، فَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ الْمُقِيمُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْمَسْحِ سِتَّ صَلَوَاتٍ، وَهُوَ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَمْسَحَ، وَيُصَلِّيَهَا، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي يُعَجِّلُهَا، فَيُصَلِّيَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ يُبِيحُ الْجَمْعَ مِنْ سَفَرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَمْكَنَهُ أَنْ يُصَلِّيَ سِتَّ صَلَوَاتٍ.

٨٢ - مسألة؛ قال: (وَلَوْ أَخَذْتَ مُقِيمًا، ثُمَّ مَسَحَ مُقِيمًا، ثُمَّ سَافَرَ، أُنْتِمَ عَلَى مَسْحٍ مُقِيمٍ، ثُمَّ خَلَعَ)

(٢) سقط من: م.

(٣) أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادى المطرز المقرئ المحدث الثقة، صنف المسند والأبواب، وتصدر للإقراء، وتوفى سنة خمس وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٤/١٤٩، ١٥٠.

(٤) في م: «زمان».

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسألة؛ فروى عنه مثل ما ذكر الخِرَقِيُّ، وهو قول الثَّوْرِيِّ، والثَّانَوِيُّ، وإسحاق، وروى عنه: أنه يَمْسَحُ مَسْحَ الْمُسَافِرِ، سواءَ مَسَحَ في الحَضَرِ/ لِصَلَاةٍ أو أكثر منها بعد أن لا تنقضي مدة المَسْحِ، وهو حَاضِرٌ. وهو مذهب أبي حنيفة؛ لقوله عليه السلام: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وهذا مُسَافِرٌ، ولأنه سَافَرَ قَبْلَ كَمَالِ مَدَّةِ الْمَسْحِ، فأشبهه مَنْ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ بعدَ الْحَدَثِ. وهذا اخْتِيَارُ الْخَلَّالِ، وصاحبه أبي بكرٍ. وقال الْخَلَّالُ: رَجَعَ أَحْمَدُ عن قوله الأول إلى هذا. ووجه قول الخِرَقِيِّ أنها عِبَادَةٌ تُحْتَلَفُ بِالْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَجِدَ أَحَدُ طَرَفَيْهَا في الْحَضَرِ، فَعَلَبَ فيها حُكْمَ الْحَضَرِ، كَالصَّلَاةِ، وَالْخَبَرُ يَقْتَضِي أَنْ يَمْسَحَ الْمُسَافِرُ ثَلَاثًا في سَفَرِهِ، وهذا يَتَنَاولُ مَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ في سَفَرِهِ، وفي مَسْأَلَتِنَا يَحْتَسِبُ بِالمُدَّةِ التي مَضَتْ في الْحَضَرِ.

**فصل:** إِنْ شَكَّ، هل ابْتَدَأَ الْمَسْحَ في الْحَضَرِ أو في (١) السَّفَرِ، بَنَى على مَسْحِ حَاضِرٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ مع الشَّكِّ في إِبَاحَتِهِ. إِنْ ذَكَرَ بعدُ أَنَّهُ كَانَ (٢) قد ابْتَدَأَ الْمَسْحَ في السَّفَرِ، جَازَ الْبِنَاءُ على مَسْحِ مُسَافِرٍ. وَإِنْ كَانَ قد صَلَّى بعدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مع الشَّكِّ، ثُمَّ تَيَقَّنَ، فعليه إِعَادَةُ مَا صَلَّى مع الشَّكِّ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى بِطَهَارَةٍ لم يكن له أَنْ يُصَلِّيَ بها، فهو كما لو صَلَّى يَتَقَفَّدُ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ على وُضُوءٍ، كَانَتْ طَهَارَتُهُ صَحِيحَةً، وعليه إِعَادَةُ الصَّلَاةِ. وَإِنْ كَانَ مَسَحَ مع الشَّكِّ، صَحَّ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ تَصِحُّ مع الشَّكِّ في سَبَبِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو شَكَّ في الْحَدَثِ، قَتَوْضًا يَنْوِي رَفْعَ الْحَدَثِ، ثُمَّ تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُحَدِّثًا، أَجْزَأُهُ. وَعَكْسُهُ: مَا لو شَكَّ في دُخُولِ الْوَقْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ قد دَخَلَ، لم يُجْزِهِ. وكذلك إِنْ شَكَّ الْمَاسِيحُ في وَقْتِ الْحَدَثِ، بَنَى على الْأَخْوَطِ عِنْدَهُ. وهذا التَّفَرُّعُ على الرِّوَايَةِ الْأُولَى، فَأَمَّا على الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ مَسْحَ الْمُسَافِرِ على كُلِّ حَالٍ.

٨٣ - مسألة: قال: (وَإِذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ، أُنِمَّ

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: الأصل.

عَلَى مَسْحٍ مُقِيمٍ وَخَلَعَ، وَإِذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَصَاعِدًا، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ،  
(خَلَعَ)

وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا،  
لَمْ يَجِزْ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ مَسْحَ الْمُسَافِرِ، كَمَحَلِّ الْوَفَاقِ، وَلِأَنَّ الْمَسْحَ عِبَادَةٌ يَحْتَئِلُ  
حُكْمُهَا بِالْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَإِذَا ابْتَدَأَهَا فِي السَّفَرِ ثُمَّ حَضَرَ فِي أَثْنَائِهَا، غَلَبَ حُكْمُ  
الْحَضَرِ، كَالصَّلَاةِ. فَعَلَى هَذَا لَوْ مَسَحَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ،  
فَنَوَى الْإِقَامَةَ فِي أَثْنَائِهَا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ الْمَسْحُ، فَبَطَلَتْ طَهَارَتُهُ،  
فَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِطِلَائِهَا، وَلَوْ تَلَّسَّ بِالصَّلَاةِ فِي سَفِيَةِ، فَدَخَلَتْ الْبَلَدَ فِي أَثْنَائِهَا،  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لذلِكَ.

و ١١٥

٨٤ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَمْسَحُ إِلَّا عَلَى خُفَّيْنِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا؛ مِنْ  
مَقْطُوعٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا يُجَاوِزُ الْكَفَّيْنِ)

مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَقُومُ مَقَامَ الْخُفَّيْنِ فِي سِتْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْنِي  
فِيهِ، وَثُبُوتُهُ يَنْفُسِيهِ. وَالْمَقْطُوعُ هُوَ الْخُفُّ الْقَصِيرُ السَّاقِ؛ وَإِنَّمَا يُجَوِزُ الْمَسْحُ  
عَلَيْهِ إِذَا كَانَ سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرْضِ، لَا يَرَى مِنْهُ الْكَفَّيْنِ؛ لِكَوْنِهِ ضَيْقًا أَوْ مَشْدُودًا،  
وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَلَوْ كَانَ مَقْطُوعًا مِنْ دُونِ الْكَفَّيْنِ، لَمْ يَجِزِ الْمَسْحُ  
عَلَيْهِ. وَهَذَا الصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ. وَحُكِيَ عَنْهُ، وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، جَوَازُ الْمَسْحِ؛  
لِأَنَّهُ خُفٌّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْنِي فِيهِ، فَأُشْبِهَ السَّاتِرَ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرْضِ،  
فَأُشْبِهَ اللَّالِكَةَ<sup>(١)</sup> وَالتَّلْعَيْنَ.

فصل: ولو كان لِلْخُفِّ قَدَمٌ وَلَهُ شَرَجٌ<sup>(٢)</sup> مُحَازٍ لِمَحَلِّ الْفَرْضِ، جَازَ الْمَسْحُ  
عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ الشَّرَجُ مَشْدُودًا يَسْتُرُ الْقَدَمَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَحَلُّلٌ يَبِينُ مِنْهُ مَحَلُّ  
الْفَرْضِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَمِيدِيُّ: لَا يُجَوِزُ. وَلَنَا، أَنَّهُ خُفٌّ سَاتِرٌ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ

(١) كذا أورده المؤلف كما يرد في النسبة، فيقال «اللالكاف» نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل على غير  
قياس. ولعله المفرد. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٠٠، وتاج العروس ١٧٤/٧.

(٢) الشرج: غرَى الغنية، أى محل الربط منه.



المَشْي فيه، فَأَشْبَهَ غَيْرَ ذِي الشَّرَجِ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ الْخُفُّ مُحَرَّمًا؛ كَالْقَصَبِ وَالْحَرِيرِ، لَمْ يُسْتَبَحِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ مَسَحَ عَلَيْهِ، وَصَلَّى، أَعَادَ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ غَاصَ بِبُيُسِهِ، فَلَمْ تُسْتَبَحْ بِهِ الرُّخْصَةُ، كَمَا لَا يَسْتَبَحُّ الْمُسَافِرُ رُخْصَ السَّفَرِ بِسَفَرٍ<sup>(٣)</sup> الْمَعْصِيَةِ. وَلَوْ سَافَرَ لِمَعْصِيَةٍ لَمْ يَسْتَبَحِ الْمَسْحُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً غَيْرُ مُحْتَصٍّ<sup>(٤)</sup> بِالسَّفَرِ، وَلَا هِيَ مِنْ رُخْصِهِ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الرُّخْصِ، بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ، فَلَمْ يَسْتَبَحْ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، كَالْقَصْرِ وَالْجَمْعِ.

**فصل:** وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى كُلِّ خُفِّ سَاتِرٍ، يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُلُودٍ أَوْ لُبُودٍ وَمَا أَشْبَهَهُمَا<sup>(٥)</sup>. فَإِنْ كَانَ خَشْبًا أَوْ حَدِيدًا أَوْ نَحْوَهُمَا، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْخِفَافِ الْمُتَعَارِفَةِ لِلْحَاجَةِ، وَلَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذِهِ فِي الْعَالِبِ. وَقَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ خُفٌّ سَاتِرٌ يُمَكِّنُ الْمَشْيَ فِيهِ، أَشْبَهَ الْجُلُودَ.

**٨٥ - مسألة:** قال: (وَكَذَلِكَ الْجَوْرَبُ الصَّفِيُّ الَّذِي لَا يَسْقُطُ إِذَا مَشَى فِيهِ)

/ إِنْمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ بِالشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْخُفِّ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ صَفِيْقًا، لَا يَثْبُتُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَدَمِ. الثَّانِي أَنْ يُمَكِّنَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ. هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ. قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ بِغَيْرِ تَعَلُّلٍ: إِذَا كَانَ يَمْشِي عَلَيْهِمَا، وَيَثْبَتَانِ فِي رِجْلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ. وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ: يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا إِذَا ثَبَتَا فِي الْعَقَبِ. وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ: إِنْ كَانَ يَمْشِي فِيهِ فَلَا يَنْتَبِئُ، فَلَا

(٣) فِي م: «السَّفَرِ».

(٤) فِي م: «مُحْتَصَّة».

(٥) فِي م: «أَشْبَهَهَا».

بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ مَوْضِعَ الْوُضْوءِ. وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مُجَلِّدَيْنِ، قَالَ أَحْمَدُ: يُذَكَّرُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ سَبْعَةٍ، أَوْ ثَمَانِيَةٍ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: وَيُرَوَّى إِبَاهَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ عَلِيٌّ، وَعُمَارٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسَسٌ، وَابْنُ عُمرَ، وَالْبَرَاءُ، وَبِلَالٌ، وَابْنُ أَبِي أُوْفَى، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَبِهِ قَالَ عطاءُ، وَالْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالثَّعْلَبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقُ، وَيَعْقُوبُ، وَمُحَمَّدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّاهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْنِيِّ فِيهِمَا، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، كَالْتَّعْلِينِ. وَلَنَا، مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّعْلِينِ<sup>(١)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ التَّعْلِينَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا كَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْلِينَ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: مَسَحْتُ عَلَى الْخُفِّ وَتَعْلِيهِ، وَلَئِنْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مَسَحُوا عَلَى الْجَوَارِبِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصْرِهِمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلَئِنَّ سَائِرَ لِمَحَلِّ الْفَرْضِ، يَثْبُتُ فِي الْقَدَمِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَالْتَّعْلِ. وَقَوْلُهُمْ: لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْنِيِّ فِيهِ. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، وَيُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْنِيِّ فِيهِ. فَأَمَّا الرَّقِيقُ فَلَيْسَ بِسَائِرٍ.

**فصل:** وقد سئل أحمد عن جَوْرَبِ الْخِرْقِ، يُمَسَحُ عَلَيْهِ؟ فَكَرِهَ الْخِرْقَ. وَلَعَلَّ أَحْمَدَ كَرِهَهَا؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَيْهَا الْخِفَّةُ، وَأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا. فَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ جَوْرَبِ الصُّوفِ فِي الصَّفَاقَةِ وَالثَّبُوتِ، فَلَا قَرَقَ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ، فِي مَوْضِعٍ: لَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ، حَتَّى يَكُونَ جَوْرَبًا صَفِيقًا، يَقُومُ قَائِمًا فِي رِجْلِهِ لَا

و ١١٦

(١) أخرجه أبو داود، في: باب المسح على الجوربين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٥/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب في المسح على الجوربين والتعلين، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٨/١. وابن ماجه، في: باب مجاء في المسح على الجوربين والتعلين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٢/٤.

يَنْكَسِرُ مِثْلَ الْخُفَّيْنِ، إِنَّمَا مَسَحَ الْقَوْمُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْخُفِّ، يَقُومُ مَقَامَ الْخُفِّ فِي رِجْلِ الرَّجُلِ، يَذْهَبُ فِيهِ الرَّجُلُ وَيَجِيءُ.

٨٦ - مسألة؛ قال: (وإن كان يثبت بالتعليل مسح، فإذا خلعت الثعل الثقل انتقضت الطهارة).

يعني أن الجورب إذا لم يثبت بنفسه، وثبت بلبس الثعل، أبيض المسح عليه، وثبتت الطهارة بخلع الثعل؛ لأن ثبوت الجورب أخذ شرطاً لجواز المسح، وإنما حصل بلبس الثعل، فإذا خلعتها زال الشرط، فبطلت الطهارة. كما لو ظهر القدم. والأصل في هذا حديث المغيرة.

وقوله: «مسح على الجوربين والتعلين». قال القاضي: ويمسح على الجورب والثعل، كما جاء الحديث. والظاهر أن النبي ﷺ إنما مسح على سبور الثعل التي على ظاهر القدم، فأما أسفله وعقبه فلا يسن مسح من الخف، فكذا من الثعل.

٨٧ - مسألة؛ قال: (وإذا كان في الخف خرق يندو منه بعض القدم، لم يجز المسح عليه)

وجملته أنه إنما يجوز المسح على الخف ونحوه، إذا كان ساتراً لمحل الفرض، فإن ظهر من محل الفرض شيء، لم يجز المسح، وإن كان يسيراً من موضع الخرز أو من غيره، إذا كان يرى منه القدم. وإن كان فيه شق يتضم ولا يندو منه القدم، لم يمنع جواز المسح. نص عليه أحمد<sup>(١)</sup>. وهو مذهب معمر<sup>(٢)</sup>، وأحد قولي الشافعي. وقال الثوري، ويزيد بن هارون، وإسحاق، وابن المنذر: يجوز المسح على كل خف. وقال الأوزاعي: يمسح على الخف المخرق، وعلى ما ظهر من رجليه. وقال أبو حنيفة: إن تخرق قدر ثلاث أصابع، لم يجز، وإن كان

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي البصري، سكن اليمن، وهو من أقران سفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك، توفي سنة اثنين أو ثلاث وخمسين ومائة. تهذيب ٢٤٣/١٠ - ٢٤٦.

أَقْلَ، جَازَ. وَنَحْوَهُ قَالَ الْحَسَنُ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ، لَمْ يَجْزَ، وَإِلَّا، جَازَ. وَتَعَلَّقُوا بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَبِأَنَّهُ خُفٌّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الصَّحِيحَ. وَلَأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى خِيفَةِ الْعَرَبِ كَوْنُهَا مُحَرَّقَةً. وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَسْحِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْخِيفَةِ الْمَلْبُوسَةِ عِنْدَهُمْ غَالِبًا. وَلَنَا، أَنَّهُ غَيْرُ سَائِرِ اللَّقَدَمِ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ، أَوْ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ، وَلَأَنَّ حُكْمَ مَا ظَهَرَ الْعُسْلُ، وَمَا اسْتَتَرَ الْمَسْحُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، غَلَبَ حُكْمُ الْعُسْلِ، كَمَا لَوْ ائْتَحَشَتْ إِحْدَى قَدَمَيْهِ.

١١٦ ظ /فصل: ولا يجوز المسح على اللِّفَافِ والعِرْقِ. نص عليه أحمد. وقيل له: إن أهل الجبل يلقون على أرجلهم لفائف إلى نصف الساق؟ قال: لا يجوز المسح على ذلك، إلا أن يكون جوربًا. وذلك لأن اللِّفَافَةَ لا تثبت بنفسها، إنما تثبت بشدها، ولا تعلم في هذا خلافاً<sup>(٣)</sup>.

#### ٨٨ - مسألة؛ قال: (وَيَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ)

السُّنَّةُ مَسْحُ أَعْلَى الْخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مُوَضِعِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يَجْرُهَا إِلَى سَاقِهِ خَطًّا بِأَصَابِعِهِ. وَإِنْ مَسَحَ مِنْ سَاقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ، جَازٌ، وَالْأَوَّلُ الْمَسْنُونُ. وَلَا يُسَنُّ مَسْحُ أَسْفَلِهِ، وَلَا عَقِبِهِ. بِذَلِكَ قَالَ عُرْوَةُ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَرَوَى عَنْ سَعْدٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَى مَسْحَ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، قَالَ: وَضَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ<sup>(١)</sup>، وَلَأَنَّهُ يُحَازِي مَحَلَّ الْفَرَضِ، فَأَشْبَهَ ظَاهِرَهُ. وَلَنَا، قَوْلُ

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب أنه يمسح على اللِّفَافِ، وهي بالمسح أولى من الخف والجورب». انظر احتجاجه لهذا في الفتاوى ١٨٥/٢١.

(١) في: باب في المسح أعلى الخف وأسفله، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٣/١. وأخرجه الترمذی أيضاً، في: باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٦/١.

عَلَيْ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو كان الدِّينُ بالرُّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الحُفِّ أَوَّلَى بالمَسْحِ مِنْ أَغْلَاهُ<sup>(٢)</sup>، وقد رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ ظَاهِرَ حُفِّهِ. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وعن الْمُغِيرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الحُقَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا. رواه أبو داود، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup>. وعن عَمْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِ الحُقَيْنِ إِذَا لَبَسَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ. رواه الحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ. وَلَأنَّ بَاطِنَهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرَضِ الْمَسْحِ، فَلَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِمَسْنُونِهِ، كَسَائِفِهِ، وَلَأنَّ مَسْحَهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَلَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ مُبَاشَرَةِ أَدَى فِيهِ، تَتَنَجَّسُ يَدُهُ بِهِ، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوَّلَى، وَحَدِيثُهُمْ مَعْلُومٌ، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا - (عَنِ الْبُخَّارِيِّ)<sup>(٥)</sup> - عَنْهُ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ أَحْمَدُ: هَذَا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ، رَوَاهُ رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ<sup>(٧)</sup> كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، وَلَمْ يَلْقَهُ. وَأَسْفَلُ الحُفِّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرَضِ الْمَسْحِ، بِخِلَافِ أَغْلَاهُ.

**فصل: والمُجْزِي في الْمَسْحِ أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرَ مُقَدِّمِ ظَاهِرِهِ خَطَطًا<sup>(٨)</sup> بِالأَصَابِعِ،**  
وَقَالَ/ الشَّافِعِيُّ: يُجْزِيهِ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلُقَ لَفْظَ الْمَسْحِ، وَلَمْ يَنْقَلْ فِيهِ تَقْدِيرٌ، فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الِاسْمُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِيهِ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ؛ لِقَوْلِ الْحَسَنِ: سُنَّةُ الْمَسْحِ خَطَطُ بِالأَصَابِعِ. فَيَنْتَصِرُ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْلٌ لَفْظُ الْجَمْعِ ثَلَاثٌ. وَلَنَا، أَنَّ لَفْظَ الْمَسْحِ وَرَدَ مُطْلَقًا، وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفَعْلِهِ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ، وَقَدْ رَوَى الْحَلَالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ

(٢) في م: «ظاهره».

(٣) في: باب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١، ٣٧. وأخرجه الترمذي أيضا، في: باب في المسح على الحقين ظاهرهما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٧/١.

(٤) انظر: التخریج السابق.

(٥-٥) سقط من: الأصل.

(٦) انظر: عارضة الأحوذى ١٤٦/١، ١٤٧.

(٧) أبو سعيد ورواد الثقفی، كاتب المغيرة بن شعبة ومولاه. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ١١٢/١١.

(٨) في م: «خطوطا». والمثبت في: الأصل، وبأق بعد سطور قول الحسن.

وخططا: أى علامات، من قولهم خط الدار خطة، أى احتجز أرضها وعلم عليها.

المُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ، فَذَكَرَ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ثُمَّ تَوَضَّأُ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْمَنِ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ اَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَانَتْ اَنْظُرُ إِلَى اَثَرِ اَصَابِعِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ<sup>(٩)</sup>. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: سُنَّةُ الْمَسْحِ هَكَذَا، اَنْ يَمْسَحَ خُفَّهُ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى لِلْيُمْنَى وَالْيُسْرَى لِلْيُسْرَى. وَقَالَ أَحْمَدُ: كَيْفَمَا فَعَلْتَ<sup>(١٠)</sup> فَهُوَ جَائِزٌ، بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ أَوْ بِالْيَدَيْنِ<sup>(١١)</sup>، وَقَوْلُ الْحَسَنِ، مَعَ مَا ذَكَرْنَا، لَا يَتَنَافِيَانِ.

**فصل:** فَإِنْ مَسَحَ بِخُرْقَةٍ أَوْ خَشَبِيَّةٍ، اخْتَمَلَ الْإِجْزَاءُ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى خُفِّهِ، وَاخْتَمَلَ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ. وَإِنْ مَسَحَ بِاصْبِعٍ أَوْ بِاصْبَعَيْنِ، أَجْزَأُهُ إِذَا كَرَّرَ الْمَسْحَ بِهَا، حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الْمَسْحِ بِأَصَابِعِهِ. وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: يَمْسَحُ بِالرَّاحَتَيْنِ أَوْ بِالْأَصَابِعِ؟ قَالَ: بِالْأَصَابِعِ. قِيلَ لَهُ: أَيْجِزُهُ بِاصْبَعَيْنِ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ.

**فصل:** وَإِنْ غَسَلَ الْخُفَّ، فَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ، وَأَجَازَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسْحِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ، فَلَمْ يُجْزِهِ، كَمَا لَوْ طَرَحَ التُّرَابَ عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ فِي التَّيْمُمِ، لَكِنْ إِنْ أَمَرَ يَدَيْهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي حَالِ الْغَسْلِ، أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَحَ.

**٨٩ - مسألة:** قَالَ: (وَإِنْ مَسَحَ أَسْفَلَهُ دُونَ أَعْلَاهُ، لَمْ يُجْزِهِ)

لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: يُجْزِئُهُ مَسْحُ أَسْفَلِ الْخُفِّ، إِلَّا أَشْهَبَ<sup>(١)</sup> مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بَعْضَ مَا يُحَاطِى مَحَلَّ الْفَرَضِ، فَأَجْزَأُهُ، كَمَا لَوْ مَسَحَ ظَاهِرَهُ. وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِفَرَضِ الْمَسْحِ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ مَسْحُهُ، كَالسَّاقِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(٩) انظر: تخریج حدیث المغيرة بن شعبه، المتقدم في أول الباب صفحة ٣٥٩.

(١٠) في م: «فعله».

(١١) في م: «أو باليدين».

(١) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، من أهل مصر، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، وأشهب لقب له واسمه مسكين، توفي بمصر سنة أربع ومائتين. الديباج المذهب ٣٠٧/١، ٣٠٨.

إِنَّمَا مَسَحَ ظَاهِرَ الْخُفِّ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجْزَىءُ مَسَحُ ظَاهِرِهِ،/ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ يَقُولُ: لَا يُجْزَىءُ الْمَسْحُ عَلَى أَعْلَى الْخُفِّ.

**فصل:** وَالْحُكْمُ فِي الْمَسْحِ عَلَى عَقِبِ الْخُفِّ كَالْحُكْمِ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرْضِ الْمَسْحِ، فَهُوَ كَأَسْفَلِهِ.

#### ٩٠ - مسألة؛ قال: (وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ)

يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخِفَافِ، وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ وَشُرُوطِهِ، لِغُضُومِ الْخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ مَسْحٌ أَقِيمٌ مُقَامَ الْغَسْلِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ، كَالْتِّيمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ يَه سَلَسُ الْبَوْلِ، وَغَيْرِهِمَا. وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَيْسَ لَهَا أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفِّ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الَّتِي لِبَسَا الْخُفِّ عَلَيْهَا لَا يُسْتَبَاحُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَنَا، غُضُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَلِأَنَّ الْمَسْحَ لَا يَبْطُلُ بِمُبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ. لَكِنْ إِنْ زَالَ عُذْرُهُمَا كَمَلًا فِي بَابِهِمَا، فَلَمْ يَكُنْ لهما الْمَسْحُ بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ، كَالْتِّيمِ إِذَا كَمَلَ<sup>(٢)</sup> بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ، لَا يَمْسَحُ بِالْخُفِّ الْمَلْبُوسِ عَلَى التِّيمِ.

**فصل:** وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَمِمَّنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ، وَأَنَسُ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَمَكْحُولُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ عُرْوَةُ، وَالتَّحَيْمِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالْقَاسِمُ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَمْسَحُ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَلِأَنَّهُ لَا تَلَحُّقَ الْمَشَقَّةَ فِي نَزْعِهَا، فَلَمْ

(١) فِي م: «الطَّهَارَةُ».

(٢) فِي م: «أَكْمَلَ».

يَجْزِي الْمَسْحُ عَلَيْهَا، كَالْكُمَيْنِ. وَلَنَا، مَارُوىَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَالْعِمَامَةِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي «مُسْلِمٍ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ<sup>(٤)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مِنْ خَمْسَةِ وُجُوهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَى الْحَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ. وَلَأَنَّهُ حَائِلٌ فِي مَحَلٍّ وَرَدَ الشَّرْعُ بِمَسْحِهِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَالْخَفَيْنِ، وَلَأَنَّ الرَّأْسَ عُضْوٌ يَسْقُطُ قَرَضُهُ فِي التَّيْمُمِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلِهِ، كَالْقَدَمَيْنِ، وَالْآيَةُ لَا تَنْفِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُبَيِّنٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، مُفَسِّرٌ لَهُ، وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَهَذَا/ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْآيَةِ<sup>(٦)</sup> الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ، أَوْ حَائِلِهِ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ، أَنَّ الْمَسْحَ فِي الْعَالِبِ لَا يَصِيبُ الرَّأْسَ. وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الشَّعْرِ، وَهُوَ حَائِلٌ بَيْنَ الْيَدِ وَبَيْنَتِهِ، فَكَذَلِكَ الْعِمَامَةُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ لَمَسَ عِمَامَتَهُ أَوْ قَبَّلَهَا: قَبَّلَ رَأْسَهُ وَلَمَسَهُ. وَكَذَلِكَ أَمَرَ بِمَسْحِ الرَّجُلَيْنِ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ مَسْحِ حَائِلَيْهِمَا.

و ١١٨

(٣) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١، ٢٣١. وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١. والنسائي، في: باب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٥/١، ٦٦. وعن غير المغيرة بن شعبة أخرجه البخارى، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والدارمي، في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٤، ٢٨٨/٥، ٢٨٨، ٤٣٩، ٤٤٠.

(٤) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣١/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١. والنسائي، في: باب مسح العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٤/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨، ٢٨١/٥، ٢٨٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ١٢٦/٦-١٥. (٥-٥) في م: «بِالْآيَةِ».



**فصل:** ومن شروط<sup>(٦)</sup> جَوَازِ الْمَسْجِ عَلَى الْعِمَامَةِ، أَنْ تَكُونَ سَائِرَةً لِجَمِيعِ الرُّؤَسَا، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ، كَمُقَدِّمِ الرُّؤَسَا وَالْأُدُنِيِّ، وَشِبْهِهِمَا مِنْ جَوَانِبِ الرُّؤَسَا، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ، بِخِلَافِ الْخَرْقِ الْيَسِيرِ فِي الْخُفِّ، فَإِنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَشْفُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ قَلَنْسُوءَةٌ يَظْهَرُ بَعْضُهَا، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْمَسْجِ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا كَالْعِمَامَةِ الْوَاحِدَةِ. وَمِنْ شُرُوطِ جَوَازِ الْمَسْجِ عَلَيْهَا، أَنْ تَكُونَ عَلَى صِفَةِ عِمَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، بَأَنْ يَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عِمَائِمُ الْعَرَبِ، وَهِيَ أَكْثَرُ سِتْرًا مِنْ غَيْرِهَا، وَيَشُقُّ نَزْعُهَا، فَيَجُوزُ الْمَسْجُ عَلَيْهَا، سَوَاءً كَانَتْ لَهَا ذُوَابَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ الْقَاضِي. وَسَوَاءً كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَلَا لَهَا ذُوَابَةٌ، لَمْ يَجَزِ الْمَسْجُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عَلَى صِفَةِ عِمَائِمِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَشُقُّ نَزْعُهَا. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّلْحِي، وَنَهَى عَنِ الْإِقْطَاعِ. رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٧)</sup>، قَالَ: وَالْإِقْطَاعُ أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ. وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَأَى رَجُلًا لَيْسَ تَحْتَ حَنْكِهِ مِنْ عِمَامَتِهِ شَيْءٌ، فَحَنَكَهُ بِكَوْرٍ<sup>(٨)</sup> مِنْهَا، وَقَالَ: مَا هَذِهِ الْفَاسِقِيَّةُ؟ فَاِمْتَنَعَ الْمَسْجُ عَلَيْهَا لِلنَّهْيِ عَنْهَا، وَسُهُولَةِ نَزْعِهَا. وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ ذُوَابَةٍ، وَلَمْ تُكُنْ مُحَنَكَةً، فَفِي الْمَسْجِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُشْبِهُ عِمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، إِذْ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِمُ الذُّوَابَةُ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ النَّهْيِ، وَلَا يَشُقُّ نَزْعُهَا.

**فصل:** وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الرُّؤَسَا مَكْشُوفًا، مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِمَامَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَنَاصِيَّتِهِ، فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ<sup>(٩)</sup> بْنِ شُعْبَةَ<sup>(١٠)</sup>، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ.

(٦) فِي الْأَصْل: «شُرْطٌ».

(٧) فِي: غَرِيبُ الْحَدِيثِ ١٢٠/٣.

(٨) يُسَمَّى كُلُّ دُورٍ مِنَ الْعِمَامَةِ كُورًا.

(٩-١٠) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

وهل الجمع بينهما واجب؟ وقد تَوَقَّفَ أحمدُ عنه، فَيُخْرَجُ فيها وَجْهَانِ: أَحَدُهُما، وَجُوبُهُ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَمَّا اسْتَتَرَ، فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ، كَالْجَبْرِ. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَنِ الرَّأْسِ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهَا، وَانْتَقَلَ الْفَرَضُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا ظَهَرٌ حُكْمٌ، وَلِأَنَّ وَجُوبَهُمَا مَعًا يُفْضَى إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ بَدَلٍ وَمُبْدَلٍ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَجْزِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، كَالْخُفِّ. وَعَلَى هَذَا تُخْرَجُ الْجَبْرِ.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأُذُنَيْنِ لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلِ ذَلِكَ، وَلَيْسَا مِنَ الرَّأْسِ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ.

**فصل:** وَإِنْ نَزَعَ الْعِمَامَةُ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدُ. وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَشَفَ رَأْسُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، مِثْلُ إِنْ حَكَ رَأْسَهُ، أَوْ رَفَعَهَا لِأَجْلِ الْوُضُوءِ، فَلَا بَأْسَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا زَالَتِ الْعِمَامَةُ عَنْ هَامَتِهِ، لَا بَأْسَ، مَا لَمْ يَنْقَضِهَا، أَوْ يَفْحَشْ ذَلِكَ. وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، فَيَشُقُّ التَّحَرُّرُ عَنْهُ. وَإِنْ انْتَقَضَتِ الْعِمَامَةُ بَعْدَ مَسْحِهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ نَزْعِهَا. وَإِنْ انْتَقَضَ بَعْضُهَا، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ: إِحْدَاهُمَا، لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ زَالَ بَعْضُ الْمَسْمُوحِ عَلَيْهِ، مَعَ بَقَاءِ الْعُضْوِ مَسْتَوْرًا، فَلَمْ تَبْطُلِ الطَّهَارَةُ، كَكَشَطِ الْخُفِّ، مَعَ بَقَاءِ الْبِطَانَةِ. وَالثَّانِيَةُ: تَبْطُلُ. قَالَ الْقَاضِي: لَوْ انْتَقَضَ مِنْهَا كَوْرٌ وَاحِدٌ، بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْمَسْمُوحُ عَلَيْهِ، فَأَشْبَهَ نَزْعَ الْخُفِّ.

**فصل:** وَاخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ اسْتِيعَابِ الْعِمَامَةِ بِالْمَسْحِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، كَمَا يَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْبِيهَ فِي صِفَةِ الْمَسْحِ دُونَ الْاسْتِيعَابِ، وَأَنَّهُ يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهَا، لِأَنَّهَا<sup>(١٠)</sup> مَسْمُوحٌ عَلَى وَجْهِ الرُّخْصَةِ، فَأَجْزَأُ مَسْحُ بَعْضِهَا، كَالْخُفِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْبِيهَ فِي الْاسْتِيعَابِ، فَيُخْرَجُ فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ مَا فِي وَجُوبِ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ أَظْهَرُهُمَا وَجُوبُ اسْتِيعَابِهِ بِالْمَسْحِ. فَكَذَلِكَ فِي الْعِمَامَةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْعِمَامَةِ بَدَلٌ مِنْ

(١٠) فِي م: وَالْأَنَّهُ.

الْجَنَسِ، فَيَقْدَرُ يَقْدَرُ الْمُبْدَلِ، كَقِرَاءَةِ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، بَدَلًا مِنَ الْفَاتِحَةِ،  
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَقْدَرُهَا، وَلَوْ كَانَ الْبَدَلُ تَسْنِيحًا، لَمْ يَقْدَرُ يَقْدَرُهَا، وَمَسَحَ الْخُفَّ  
بَدَلًا مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ الْعَسَلِ، فَلَمْ يَقْدَرُ بِهِ، كَالْتَسْنِيحِ بَدَلًا عَنْ  
الْقُرْآنِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يُجْزَىءُ مَسَحَ بَعْضُهَا، كَأَجْزَاءِ الْمَسْحِ فِي الْخُفِّ عَلَى  
بَعْضِهِ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَكْوَارِهَا، وَهِيَ دَوَائِرُهَا/ دُونَ وَسْطِهَا. <sup>(١١)</sup> فَإِنْ مَسَحَ  
وَسْطُهَا وَمُحْدَهُ <sup>(١٢)</sup>، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا يُجْزِئُهُ، كَمَا يُجْزِئُءُ مَسَحَ بَعْضِ  
دَائِرِهَا <sup>(١٣)</sup>. وَالثَّانِي، لَا يُجْزِئُهُ، كَمَا لَوْ مَسَحَ أَسْفَلَ الْخُفِّ.

١١٩ د

**فصل:** وَالتَّوْقِيتُ فِي مَسْحِ الْعِمَامَةِ كَالْتَّوْقِيتِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ، وَيَوْمًا  
وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ». رَوَاهُ الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ <sup>(١٤)</sup>.  
وَلِأَنَّهُ مَسْمُوحٌ عَلَى وَجْهِ الرُّخْصَةِ، فَيُوقَّتُ بِذَلِكَ، كَالْخُفِّ.

**فصل:** وَالْعِمَامَةُ الْمُحَرَّمَةُ، كَعِمَامَةِ الْحَرِيرِ وَالْمَقْصُوبَةِ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ  
عَلَيْهَا، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْخُفِّ الْمَقْصُوبِ. وَإِنْ لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ عِمَامَةً، لَمْ يُجْزَ الْمَسْحُ  
عَلَيْهَا؛ <sup>(١٥)</sup> لِأَنَّهُا مَنَهِيَّةٌ عَنِ <sup>(١٥)</sup> التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ، فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً فِي حَقِّهَا، وَإِنْ كَانَ  
لَهَا عُذْرٌ، فَهَذَا يَنْدُرُ، فَلَمْ يَرْتَبِطْ <sup>(١٦)</sup> الْحُكْمُ بِهِ.

**فصل:** وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ، الطَّافِيَّةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، قَالَ هَارُونُ <sup>(١٧)</sup>

(١١) فِي مِ زِيَادَةَ: «وَحَدَهُ».

(١٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٣) فِي مِ: «دَوَائِرُهَا».

(١٤) أَبُو سَعِيدٍ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ الْأَشْعَرِيُّ الشَّامِيُّ، مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ، جَرَّحُوهُ وَطَعَنُوا فِيهِ،  
وَكَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ مِائَةِ. انْظُرْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٦٩/٤ - ٣٧٢.

(١٥-١٥) فِي مِ: «لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ».

(١٦) فِي مِ: «يَرْتَبِطُ».

(١٧) أَبُو مُوسَى هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرْوَانَ الْبَزَازِ، يَعْرِفُ بِالْحَمَّالِ، رَجُلٌ كَبِيرُ السِّنِّ، قَدِيمُ السَّمَاعِ، كَانَ  
عِنْدَهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جُزْءٌ كَبِيرٌ، مَسَائِلُ حَسَانٍ جَدًّا، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ  
٣٩٨-٣٩٦/١.

الْحَمَّالُ: سِئْلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْكَلْتَةِ<sup>(١٨)</sup>؟ فَلَمْ يَرَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتُرُ جَمِيعَ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ، وَلَا تَدُومُ<sup>(١٩)</sup> عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْقَلَانِسُ الْمُطْبَّنَاتُ، كَذَنِّيَّاتِ<sup>(٢٠)</sup> الْقُضَاةِ، وَالنُّومِيَّاتِ<sup>(٢١)</sup>، فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ، إِلَّا أَنَّ أُنْسَا مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُوَتِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا مَشَقَّةَ فِي نَزْعِهَا، فَلَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كَالْكَلْتَةِ، وَلِأَنَّهَا أَذْنَى مِنَ الْعِمَامَةِ غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لَهَا ذُوَابَةٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ: إِنْ مَسَحَ إِنْسَانٌ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ لَمْ أَرْ بِهِ بَأْسًا؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ، فِي رَوَايَةِ الْمُيْمُونِيِّ: أَنَا أَتَوَقَّاهُ. وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ لَمْ يُعْتَفَ. قَالَ الْخَلَّالُ: وَكَيْفَ يُعْتَفَى؟ وَقَدْ رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَسَانِيدٍ صِحَاحٍ، وَرِجَالٍ يُقَاتِبُ. فَرَوَى الْأَثَرُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ شَاءَ حَسَرَّ عَنْ رَأْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُوَتِهِ وَعِمَامَتِهِ. وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَمَسَحَ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ. وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ مُعْتَادٌ يَسْتُرُ الرَّأْسَ، فَأَشْبَهَ الْعِمَامَةَ الْمُحَنَكَةَ، وَفَارَقَ الْعِمَامَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مُحَنَكَةً وَلَا ذُوَابَةٌ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْهِيٌّ عَنْهَا.

**فصل: وفي مسح الرأس على مِقَنَّتَيْهَا<sup>(٢٢)</sup> رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَمْسَحُ عَلَى خِمَارِهَا. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ. وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لِلرَّأْسِ مُعْتَادٌ، يَشَقُّ نَزْعُهُ، فَأَشْبَهَ الْعِمَامَةَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ سِئْلُ: كَيْفَ تَمْسَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا؟ قَالَ: مِنْ تَحْتِ الْخِمَارِ، وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْخِمَارِ، قَالَ: وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَمْسَحُ عَلَى خِمَارِهَا. وَمِمَّنْ قَالَ لَا تَمْسَحُ عَلَى خِمَارِهَا، نَافِعٌ،**

١١٩ ظ

(١٨) الكلتة أو الكلوثة: غطاء للرأس، ولها كلاليب يغير عمامة فوقها، يلبسها السلطان والأمراء وسائر العساكر. معجم دوزي ٣٨٧.

(١٩) في م: «يدور».

(٢٠) دنية القاضي: قلنسوته، شبهت بالذن.

(٢١) في م: «والنوميات». ولم نعرف النوميات هذه.

(٢٢) في الأصل: «مقنعتها». والمقنعة والمقنعة، بكسر ميمها: ما تنقع به المرأة رأسها.

والتَّحِيُّ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٢٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ  
مَلْبُوسٌ لِرَأْسِ الْمَرْأَةِ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْنُوعُ عَلَيْهِ، كَالْوَقَايَةِ، وَلَا يُجْزَى الْمَسْنُوعُ عَلَى  
الْوَقَايَةِ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّهَا لَا يَشُقُّ نَزْعُهَا، فَهِيَ<sup>(٢٤)</sup> كَطَاقِيَةِ  
الرَّجُلِ<sup>(٢٤)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(٢٣) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، من فقهاء التابعين بالشام، مع الأوزاعي ويَعده، توفي سنة ست  
وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.  
(٢٤-٢٤) في م: «كالطاقة للرجل».

## باب الحيض

الحيض: دم يَرْجِيهِ الرَّجْمُ إذا بَلَغَتِ المرأةُ، ثم يَعتادُها في أوقاتٍ معلومةٍ؛ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، فإذا حَمَلَتْ انصَرَفَ ذلك الدَّمُ بِإِذْنِ اللَّهِ إلى تَغْذِيَتِهِ، ولذلك لا تَحِيضُ الْحَامِلُ، فإذا وَضَعَتِ الْوَلَدَ فَلَبَّهَ اللَّهُ تعالى بِحِكْمَتِهِ لَبْنًا يَتَغَذَّى بِهِ الْوَلَدُ، ولذلك فَلَمَّا تَحِيضُ الْمَرْضِعُ، فإذا تَحَلَّتِ<sup>(٢٤)</sup> المرأةُ مِنْ حَمْلٍ وَرَضَاعٍ. بَقِيَ ذلك الدَّمُ لا مَصْرَفَ لَهُ، فَيَسْتَقِفُّ فِي مَكَانٍ، ثم يَخْرُجُ فِي الْغَالِبِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أو سَبْعَةٍ، وقد يَزِيدُ على ذلك، وَيَقِلُّ، وَيَطُولُ شَهْرُ الْمَرْأَةِ وَيَقْصُرُ، على حَسَبِ مَارَكَبَهُ اللَّهُ تعالى فِي الطَّبَاعِ؛ وَسُمِّيَ حَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَاضَ السَّيْلُ. قال عُمَارَةُ ابنُ عَقِيلٍ<sup>(٢٥)</sup>:

أَجَالَتْ حَصَاهُنَّ الذُّوَارِي وَحِيضَتْ عَلَيْهِنَّ حَيْضَاتُ السَّيُولِ الطَّوَاغِمِ<sup>(٢٦)</sup>

وقد عَلَّقَ الشَّرْعُ على الْحَيْضِ أَحْكَامًا؛ فَمِنْهَا، أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطْءُ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاغْتَرِلُوا الْنِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢٧)</sup>. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ فِعْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْيَسْتُ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢٨)</sup>. وَقَالَتْ حَمْنَةُ

(٢٤) في م: «دخلت».

(٢٥) عماره بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي، من شعراء الدولة العباسية، وأبو جده هو جرير الشاعر المعروف، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين. انظر مقدمة ديوانه المجموع. والبيت فيه ٧٩، عن اللسان والناج (ح ي ض، ط ح م).

(٢٦) في النسخ: «الذواري وحیضت». تحريف.

والذواري والذاريات: الرياح. وطحمة السيل وطحمتها: دُفَاع معظمه. وقيل: دفعته الأولى ومعظمه. (٢٧) سورة البقرة ٢٢٢.

(٢٨) في: باب ترك الحائض الصوم، من كتاب الحيض، وفي: باب الحائض تترك الصوم والصلاة، من كتاب =

لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُسْتَحَاضَ حَيْضَةً شَدِيدَةً مُنْكَرَةً، قَدْ<sup>(٢٩)</sup> مَنَعَتْنِي الصَّوْمَ  
وَالصَّلَاةَ. وقال النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ  
فَاطْرِكِي الصَّلَاةَ»<sup>(٣٠)</sup>. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُسْقِطُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ/ دُونَ الصِّيَامِ؛ لِمَا رَوَى  
أَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي  
الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ<sup>(٣١)</sup> أَنْتِ؟ فَقُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ.  
فَقَالَتْ: كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ  
بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٢)</sup>. إِنَّمَا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ يَرَوْنَ  
عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا  
تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٣٣)</sup>. وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَمْنَعُ اللَّبَثَ فِي  
الْمَسْجِدِ، وَالطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَنَابَةِ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُحَرِّمُ الطَّلَاقَ؛

= الصوم. صحيح البخارى ٨٣/١، ٤٥/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٧٤/٢. ولفظه: «أليس إحدانك إذا  
حاضت لم تصم ولم تصل».

(٢٩) فى م: «وقد».

(٣٠) يأتى حديث حمّة بنت جحش بتمامه، فى المسألة ٩٤ الآتية.

(٣١) تقدم فى صفحة ٢٧٧.

(٣٢) نسبة إلى حروراء، وهو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه. اللباب  
٢٩٤/١.

(٣٣) أخرجه البخارى، فى: باب لا تقضى الحائض الصلاة، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ٨٨/١.  
ومسلم، فى: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٢/١. وأبو داود، فى:  
باب فى الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦٠/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى  
قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣١١/٢. والسنائى، فى: باب  
سقوط الصلاة عن الحائض، من كتاب الحيض، وفى: باب وضع الصيام عن الحائض، من كتاب الصيام.  
النجبى ١٥٧/١، ١٦٢/٤. وابن ماجه، فى: باب الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة، وفى: باب  
ما جاء فى قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٢٠٧/١، ٥٣٣. والدارمى، فى: باب فى الحائض  
تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ٢٣٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند  
١٤٣/٦، ٢٣٢.

(٣٤) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن، من أبواب الطهارة.  
عارضة الأحوذى ٢١٢/١. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى قراءة القرآن على غير طهارة. من كتاب الطهارة.  
سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣٥)</sup>، وَلَمَّا طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْعَتِهَا وَإِمْسَاكِهَا حَتَّى تَطْهُرَ<sup>(٣٦)</sup>. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَنَا مُقِيمٌ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَكْنِي قَدَرٌ مَا كَانَتْ تَحْسِبُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٧)</sup>. وَهُوَ عَلَّمَ عَلَى الْبُلُوغِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>(٣٨)</sup>. وَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ فِي حَقِّ الْمُطَلَّاقَةِ وَأَشْبَاهِهَا إِلَّا بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣٩)</sup>. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَيْضِ، لِيُعْلَمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ. قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَيْضُ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ: حَدِيثِ فَاطِمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَحَمَنَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ. مَكَانَ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَسَنَذْكُرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَغَيْرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## ٩١ - مسألة؛ قال: (وَأَقْلُ الْحَيْضِ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا)

هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الْحَلَّالُ: مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا. وَقِيلَ عَنْهُ: أَكْثَرُهُ

(٣٥) سورة الطلاق ١.

(٣٦) يَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، فِي الْمَسْأَلَةِ ١٠٦.

(٣٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَغَسْلِهَا، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢٦٤/١. وَلَمْ يَحْدِثْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَسَمِعِدُ الْمُؤَلِّفُ ذِكْرَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ٩٣، وَيَذْكُرُ فِيهَا أَنَّ مُسْلِمًا رَوَاهُ. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٣/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمُجْتَبَى ٩٩/١، ١٤٨، ١٥٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٢/٦.

(٣٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْمَرْأَةِ تَصَلِّي بِغَيْرِ خِمَارٍ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ لِاتَّقِيَلِ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِخِمَارٍ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ إِذَا حَاضَتِ الْجَارِيَةُ لَمْ تَصَلِّ إِلَّا بِخِمَارٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٥/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٥٠/٦، ٢١٨، ٢٥٩. (٣٩) سورة البقرة ٢٢٨.



سبعة عشر يوماً<sup>(١)</sup>. وللشافعي قولان، كالروایتين في أقله وأكثره. وقال إسحاق ابن راهويه: قال عطاء: الحيض/ يوم واحد. وقال سعيد بن جبّير: أكثره ثلاثة عشر يوماً. وقال الثوري، وأبو حنيفة، وصاحباها: أقله ثلاثة أيام، وأكثره عشرة؛ لما روى وإبلة بن الأسقع، أن النبي ﷺ قال: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة<sup>(٢)</sup>». وقال أنس: قرء المرأة: ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمان، تسع، عشر<sup>(٣)</sup>. ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفاً، وقال مالك بن أنس: ليس لأقله حد، يجوز أن يكون ساعة؛ لأنه لو كان لأقله حد، لكانت المرأة لا تدع الصلاة حتى يمتضي ذلك الحد. ولنا؛ أنه ورد في الشرع مطلقاً من غير تحديد، ولا حد له في اللغة، ولا في الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة، كما في القبض، والإخراج، والتفريق، وأشباهها، وقد وجد حيض معتاد يوماً، قال عطاء: رأيت من النساء من تحيض يوماً، وتحيض خمسة عشر. وقال أحمد: حدثني يحيى ابن آدم، قال: سمعت شريكاً يقول: عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوماً حيضاً مستقيماً. وقال ابن المنذر: قال الأوزاعي: عندنا امرأة تحيض غداة وظهراً عشياً. يرون أنه حيض تدع له الصلاة. وقال الشافعي: رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوماً لا تزيد عليه، وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام. وذكر إسحاق بن راهويه، عن بكر بن عبد الله المزني، أنه قال: تحيض امرأتان يومين. قال إسحاق: وقالت امرأة من أهلنا معروفة: لم أفطر منذ عشرين سنة في شهر رمضان إلا يومين. وقولهن يجب الرجوع إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup> فلو لا أن قولهن مقبول كما<sup>(٥)</sup> حرم عليهن الكتمان، وجرى ذلك مجرى قوله: ﴿وَلَا

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢١٩/١.

(٣) في م: عشرة. وانظر: سنن الدارقطني ٢٠٩/١.

(٤) سورة البقرة ٢٢٨.

(٥) في م: «ما».

تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ»<sup>(٦)</sup>. ولم يُوجدَ حَيْضٌ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ، فَلَا يَكُونُ حَيْضًا بِحَالٍ. وَحَدِيثُ وَائِلَةَ يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْغِنِّهَالِ، وَهُوَ<sup>(٧)</sup> مَجْهُولٌ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ يَرْوِيهِ<sup>(٨)</sup> الْجَلْدُ بْنُ أَيُّوبَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهُوَ مُحَدَّثٌ لَا أَصْلَ لَهُ<sup>(٩)</sup>. وَقَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: لَيْسَ هُوَ شَيْعًا، هَذَا مِنْ قَبْلِ الْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ، قِيلَ: إِنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْحَاقَ رَوَاهُ، قَالَ<sup>(١٠)</sup>: مَا أَرَاهُ سَمِعَهُ إِلَّا مِنَ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ. وَضَعَفَهُ جَدًّا. قَالَ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: ذَاكَ أَبُو حَنِيفَةَ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَّا بِالْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ،<sup>(١١)</sup> وَحَدِيثُ الْجَلْدِ<sup>(١٢)</sup> قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَعَارِضُهُ. فَإِنَّهُ قَالَ: مَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ اسْتِحَاضَةً، وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمَ وَلِيلَةٍ. ١٢١ و

**فصل: وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يومًا؛ لأن كلام أحمد لا يختلف**  
أن العدة تصيح أن تنقضي في شهر واحد إذا قامت به البيئة. وقال إسحاق: تؤقيت هؤلاء بالخمس عشرة باطل. وقال<sup>(١٣)</sup> أبو بكر: أقل الطهر مبنئ على أكثر الحيض، فإن قلنا إن<sup>(١٤)</sup> أكثره خمسة عشر يومًا، فأقل الطهر خمسة عشر، وإن قلنا أكثره سبعة عشر، فأقل الطهر ثلاثة عشر. وهذا كأنه بناء على أن شهر المرأة لا يزيد على ثلاثين يومًا، يجتمع لها فيه حيض وطهر، وأما إذا زاد شهرها على ذلك تُصور أن يكون حيضها سبعة عشر، وطهرها خمسة عشر وأكثر. وقال مالك، والثوري، والشافعي، وأبو حنيفة: أقل الطهر خمسة عشر. وذكر أبو ثور: أن ذلك لا يختلفون فيه. ولنا، ما روى عن علي، رضي الله عنه، أن امرأة جاءت، وقد

(٦) سورة البقرة ٢٨٣.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) في الأصل: «رواه».

(٩) نقل الذهبي عن ابن عينة قوله: جلد ومن جلد ومن كان جلد. ميزان الاعتدال ٤٢٠/١.

(١٠) في م: «وقال».

(١١-١٢) في الأصل: «حديث الحيض» خطأ.

(١٢) في م: «قال».

(١٣) سقط من: م.

طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَرَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيْضٍ، طَهَّرَتْ عِنْدَ كُلِّ قُرَى وَصَلَتْ، فَقَالَ عَلِيُّ لِشَرِيحٍ<sup>(١٤)</sup>: قُلْ فِيهَا. فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَمْنُنُ يَرْضَى دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ، فَشَهِدْتُ بِذَلِكَ، وَالْأُفَى كَاذِبَةٌ. فَقَالَ عَلِيُّ: قَالُونَ. وَهَذَا بِالرُّومِيَّةِ. وَمَعْنَاهُ: جَيِّدٌ. وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا، وَلَآئِكَ قَوْلُ صَحَابِيٍّ ائْتَشَرَ، وَلَمْ تَعْلَمْ خِلَافَهُ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ، وَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا أَقْلُهُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. وَهَذَا فِي الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ، وَأَمَّا الطُّهْرُ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضَةِ فَلَا تَوْقِيفَ فِيهِ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَّا مَا رَأَيْتُ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ<sup>(١٥)</sup> فَإِنَّهَا لَا تُصَلَّى، وَإِذَا رَأَيْتِ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلِ. وَرُوي أَنَّ الطُّهْرَ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. لِقَوْلِ عَائِشَةَ: لَا تُعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ<sup>(١٦)</sup>. وَلَآنَ الدَّمَ يَجْرِي مَرَّةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى. فَلَا يَثْبُتُ الطُّهْرُ بِمَجْرَدِ انْقِطَاعِهِ، كَمَا لَوْ انْقَطَعَ أَقْلٌ مِنْ سَاعَةٍ.

٩٢ - مسألة؛ قال: (فَمَنْ طَبَّقَ<sup>(١)</sup> بِهَا الدَّمَ فَكَانَتْ مِمَّنْ تُمَيِّزُ، فَتَعْلَمُ إِقْبَالَهُ بِأَنَّهُ أَسْوَدُ ثِيخَيْنِ مُتَيْنِ، وَإِذَا بَارَهُ رَقِيقٌ أَحْمَرُ، تَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ، فَإِذَا أَذْبَرَ، اغْتَسَلْتَ، وَتَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلْتَ)

قوله: «طَبَّقَ بِهَا الدَّمُ». يَعْنِي ائْتَدَ وَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهَذِهِ مُسْتَحَاضَةٌ، قَدْ اخْتَلَطَ حَيْضُهَا بِاسْتِحَاضَتِهَا، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَيْضِ مِنَ الْاسْتِحَاضَةِ/ لِتُرْتَّبَ

١٢١ ط

(١٤) أَبُو أُمِيَّةٍ شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَاضِي، اسْتَفْضَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ، وَبَقِيَ فِي الْقَضَاءِ خَمْسًا وَسَبْعِينَ سَنَةً، ثُمَّ اسْتَعْفَى الْحِجَابَ فَأَعْفَاهُ، وَتُوفِيَ سَنَةَ الثَّانِيْنِ وَثَمَانِيْنِ، عَنْ مِائَةِ عَشْرِينَ سَنَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ زَايٍ ٨٠.

(١٥) دَمٌ بِحَرَانٍ: شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، كَأَنَّهُ نَسَبٌ إِلَى الْبَحْرِ وَهُوَ اسْمُ قَعْرِ الرَّحِمِ، وَزَادُوهُ فِي النَّسَبِ أَلْفًا وَنَوْنًا لِلْمِثَالَةِ. النَّبَاةُ ٩٩/١.

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٧/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ طَهْرِ الْحَائِضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ٥٩/١.

وَالْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ: هُوَ أَنْ تَخْرُجَ الْقِطْعَةُ أَوْ الْحُرْقَةُ الَّتِي تَحْتَشِي بِهَا الْحَائِضُ كَأَنَّهُ قِصَّةُ بَيْضَاءٍ لَا يَخَالُطُهَا صَفْرَةٌ. وَقِيلَ: الْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ شَيْءٌ كَالْحَيْضِ الْأَبْيَضِ يَخْرُجُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الدَّمِ كُلِّهِ. النَّبَاةُ ٧١/٤.

(١) ق م هـا وفيما يأتي: «أطبق».

عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمَهُ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ: مُمَيَّزَةٌ لَا عَادَةَ لَهَا، وَمُعْتَادَةٌ لَا تُمَيَّزُ لَهَا، وَمَنْ لَهَا عَادَةٌ وَتُمَيَّزُ، وَمَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تُمَيَّزُ.

أَمَّا الْمُمَيَّزَةُ: فَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ الَّتِي لِدَمِهَا إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ، بَعْضُهُ أَسْوَدُ ثَخِينٌ مُنْتِنٌ، وَبَعْضُهُ أَحْمَرُ مُشْرِقٌ، أَوْ أَصْفَرُ، أَوْ لَا رَائِحَةَ لَهُ، وَيَكُونُ الدَّمُ الْأَسْوَدُ أَوْ الثَّخِينُ لَا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقْلِهِ، فَحُكْمُ هَذِهِ أَنْ حَيْضُهَا زَمَانَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ أَوْ الثَّخِينِ أَوْ الْمُنْتِنِ، فَإِذَا<sup>(٢)</sup> انْقَطَعَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، تَغْتَسِلُ لِلْحَيْضِ، وَتَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي، وَذَكَرَ أَحْمَدُ الْمُسْتَحَاضَةَ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: لَهَا سُنَنٌ، فَذَكَرَ<sup>(٤)</sup> الْمُعْتَادَةَ، ثُمَّ قَالَ: وَسُنَّةٌ أُخْرَى، إِذَا جَاءَتْ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهَرُ، قِيلَ لَهَا: أَنْتِ الْآنَ لَيْسَ لَكَ أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ فَتَجْلِسِينَهَا، وَلَكِنْ انْظُرِي إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ - وَإِقْبَالَهَا أَنْ تَرَى دَمًا أَسْوَدًا يُعْرَفُ - فَإِذَا تَغَيَّرَ دُمُهَا وَكَانَ إِلَى الصُّفْرِ وَالرَّقَّةِ، فَذَلِكَ دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ، فَاعْتَسِلِي، وَصَلِّي. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا اعْتِبَارَ بِالتَّمْيِيزِ، إِنَّمَا الْاعْتِبَارُ بِالْعَادَةِ خَاصَّةً، لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ<sup>(٥)</sup> الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَتَنْظُرَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَالْيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَنْتَرِكَ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ مِنْ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفَتْ<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ، ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرَ<sup>(٧)</sup> بِثَوْبٍ، ثُمَّ لَتُصَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٨)</sup>. وَهُوَ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ:

(٢) فِي م: «فَإِنْ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فِي الْمُسْتَحَاضَةِ».

(٤) فِي م: «وَذَكَرَ».

(٥) يُقَالُ: يُرَاقُ أَرَاقَ الدَّمِ. وَتَبْدِلُ الْهَمْزَةَ هَاءً فَيُقَالُ: هَرَاقَهُ.

(٦) خَلَفَتْ: تَرَكَتْ أَيَّامَ الْحَيْضِ الَّتِي كَانَتْ تَمُهِدُهَا وَرَاءَهَا.

(٧) أَيْ تَشَدُّ فَرَجَهَا بِخَرْقَةٍ عَرِيضَةٍ بَعْدَ أَنْ تَحْتَسِي قَطْطًا.

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٢/١.

وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ تَحِيضُهَا كُلَّ شَهْرٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمَجْتَبَى ٩٩/١، ١٤٩. وَلَمْ نَجِدْهُ عَنِ ابْنِ مَاجَهَ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا: =

إِنَّ الْخَيْضَ يَدُورُ عَلَيْهَا. وَلَنَا، مَارَوْتُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْخَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْخَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>.  
وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْخَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ»<sup>(١٠)</sup> أَسَوْدُ يَعْرِفُ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ»<sup>(١١)</sup>. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ: إِنَّهَا وَاللَّهِ لَنْ تَرَى الدَّمَ الَّذِي هُوَ الدَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَغُسَالَةِ مَاءِ اللَّحْمِ. وَحَدِيثٌ أَمْ سَلَمَةُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى اغْتِبَارِ الْعَادَةِ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ. وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ هُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْخَيْضُ.

**فصل: ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ أَنَّ الْمُمَيِّزَةَ إِذَا عَرَفَتْ التَّمْيِيزَ جَلَسَتْهُ مِنْ غَيْرِ اغْتِبَارِ تَكَرُّارٍ.** وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ فِيهِمَا رَوَيْتَاهُ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَنَّ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الدَّمَيْنِ عَنِ الْآخَرِ فِي الصِّفَةِ، وَهَذَا يُوجَدُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَمِيدِيُّ: إِنَّمَا تَجْلِسُ الْمُمَيِّزَةُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا تَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، بِنَاءً عَلَى الرَّاوِيَّتَيْنِ، فِيهَا تَثَبُّتٌ بِهِ الْعَادَةُ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْخَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». أَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ إِذَا أَقْبَلَتِ الْخَيْضَةُ مِنْ غَيْرِ اغْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ، ثُمَّ مَدَّهُ إِلَى جِهِنِ إِذْبَارِهِ، وَلِأَنَّ التَّمْيِيزَ أَمَارَةٌ بِمُجَرَّدِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، كَالْعَادَةِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: إِنَّمَا تَجْلِسُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا وَافَقَ الْعَادَةَ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَبَرُ التَّكَرُّارُ، وَمَتَى تَكَرَّرَ صَارَ عَادَةً.

= الدارمي، في: باب في غسل المستحاضة. سنن الدارمي ١/١٩٩، ٢٠٠. والإمام مالك، في: باب المستحاضة ١/٦٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢٩٣، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٣.

(٩) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(١٠) سقط من: الأصل.

(١١) أخرجه أبو داود، في: باب من قال تنوضاً لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٧٣.

والنسائي، في: باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتابي الطهارة والحيض. المجتبى ١/١٠٢، ١٠١.

**فصل:** فإن لم يكن الأسود مُخْتَلِفاً، مِثْلُ أَنْ تَرَى فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ يَصِيرُ أَحْمَرَ، وَيَعْبُرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَالْأَسْوَدُ وَحْدَهُ حَيْضٌ. وَلَوْ لَمْ يَعْْبُرْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ كَانَ جَمِيعُ الدَّمِ حَيْضاً؛ لِأَنَّهُ دَمٌ أَمَكَنَ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً، فَكَانَ حَيْضاً، كَمَا لَوْ كَانَ كُلُّهُ أَحْمَرَ. وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفاً، مِثْلُ أَنْ تَرَى فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةً، وَفِي الثَّالِثِ ثَلَاثَةً، أَوْ فِي الْأَوَّلِ خَمْسَةَ، وَفِي الثَّانِي سِتَّةَ، وَفِي الثَّالِثِ سَبْعَةَ، أَوْ فِي الْأَوَّلِ خَمْسَةَ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةَ، وَفِي الثَّالِثِ سِتَّةَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ فَعَلَى قَوْلِنَا الْأَسْوَدُ حَيْضٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي الْأَسْوَدُ حَيْضٌ فِيمَا وَافَقَ الْعَادَةَ فَقَطْ، وَهُوَ ثَلَاثٌ فِي الْأَوَّلَى، وَخَمْسٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَرْبَعٌ فِي الثَّالِثَةِ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ إِنْ تَكَرَّرَ فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ. وَعَلَى قَوْلِهِ: لَا تُجْلِسُ مِنْهُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي إِلَّا الْيَقِينُ الَّذِي تَجْلِسُهُ مَنْ لَا تُمَيِّزُ لَهَا، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً لَمْ تُجْلِسْ إِلَّا يَوْمًا وَلَيْلَةً. وَهَلْ تُجْلِسُ الَّذِي يَتَكَرَّرُ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ أَوْ الرَّابِعِ؟ يُبْنَى عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِيمَا تُثَبِّتُ بِهِ الْعَادَةُ، وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُبْتَدَأَةِ الَّتِي تَرَى دَمًا لَا يَعْْبُرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، الْأَحْمَرُ هَهُنَا كَالطَّهْرِ هُنَاكَ، وَالْأَسْوَدُ كَالدَّمِ هُنَاكَ. فَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً، وَكَانَ الْأَسْوَدُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ، وَقُلْنَا إِنَّهَا تُجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، <sup>(١٢)</sup> جَلَسَتْ هَهُنَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ <sup>(١٣)</sup> مَا تَجْلِسُهُ النَّاسِيَةُ وَإِنْ كَانَ أَحْمَرَ، وَلَا تُنْتَقِلُ إِلَى الْأَسْوَدِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ، فَإِذَا تَكَرَّرَ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ حَيْضٌ، فَتَقْضِي مَاصِمَتَهُ مِنَ الْفَرْضِ فِيهِ.

١٢٢ ظ

**فصل:** فإن <sup>(١٤)</sup> رَأَتْ أَسْوَدَ بَيْنَ أَحْمَرَيْنِ أَوْ أَحْمَرَ بَيْنَ أَسْوَدَيْنِ، وَانْقَطَعَ لِدُونِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ إِذَا تَكَرَّرَ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ أَشْبَهُ بِالْحَيْضِ مِنَ الطَّهْرِ. وَإِنْ عَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَكَادَ الْأَسْوَدُ بِمُفْرَدِهِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً، فَهُوَ حَيْضٌ، وَالْأَحْمَرُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ بِالْأَحْمَرِ الثَّانِي الَّذِي حَكَمْنَا بِأَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، وَتُلَفَّقُ الْأَسْوَدُ إِلَى الْأَسْوَدِ، فَيَكُونُ حَيْضاً. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَسْوَدِ

(١٢-١٣) سقط من: الأصل.

(١٣) في م: «فإذا».

قليلًا أو كثيرًا إذا كان بائضِ مائه إلى بقيَّة الأسود يَبْلُغُ أَقْلَ الحَيْضِ، ولا يَزِيدُ على أَكْثَرِهِ، ولا يكونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا زَمَنٌ يَزِيدُ على أَكْثَرِ الحَيْضِ، وكذلك لافْتِرَاقِ بَيْنَ كَوْنِ الأَحْمَرِ قَلِيلًا أو كَثِيرًا إذا كان زَمَنُهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا. فَأَمَّا إِنْ كَانَ زَمَنُهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا، مِثْلُ الشَّيْءِ الَّتِي سِيرَ أَوْ مَادُونِ الْيَوْمِ، على إِحْدَى الرَّوَائِطَيْنِ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالذَّمَيْنِ الَّذِي هُوَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الدَّمُ مُنْقَطِعًا، لَمْ يُحْكَمْ بِكَوْنِهِ طَهْرًا، فَإِذَا كَانَ الدَّمُ جَارِيًا كَانَ أَوَّلَى، فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِي دَمًا أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّلَاثَ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَغَيْرَ، لَفَقَّتِ الْأَسْوَدَ إِلَى الْأَسْوَدِ، فَصَارَ حَيْضُهَا يَوْمَيْنِ وَبَاقِي الدَّمِ اسْتِحْضَاةً، وَإِنْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِي. كَذَلِكَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّلَاثَ كُلَّهُ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَغَيْرَ، فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الطَّهْرَ يَكُونُ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ، لَفَقَّتِ الْأَسْوَدَ إِلَى الْأَسْوَدِ فَكَانَ حَيْضُهَا يَوْمَيْنِ. وَإِنْ قُلْنَا لَا يَكُونُ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ، فَحَيْضُهَا الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ، وَالباقى اسْتِحْضَاةً. وَإِنْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَغَيْرَ<sup>(١٤)</sup> إِلَى الْعَاشِرِ، ثُمَّ رَأَتْهُ كُلَّهُ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، وَغَيْرَ، فَالْأَسْوَدُ حَيْضٌ كُلُّهُ، وَنِصْفُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. وَلَوْ رَأَتْ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَبَيْنَ الْأَحْمَرِ نَفَاءً يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ مَحْكُومٌ بِأَنَّهُ اسْتِحْضَاةٌ، مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْأَسْوَدِ، فَمَعَ انْفِصَالِهِ عَنْهُ أَوَّلَى.

و ١٢٣

**فصل:** إذا رَأَتْ فِي شَهْرِ خَمْسَةِ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، وَاتَّصَلَ، وَفِي الثَّانِي كَذَلِكَ، ثُمَّ صَارَ الثَّلَاثَ كُلَّهُ أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ فِي الرَّابِعِ مِثْلَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَأَتْ فِي الْخَامِسِ خَمْسَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ وَاتَّصَلَ، فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ وَالْخَامِسُ فَلَا تُمَيِّزُ لَهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَسْوَدِ فِي الْخَامِسِ سَقَطَ لِعُجُوبِهِ. فَإِنْ قُلْنَا الْعَادَةُ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ، جَلَسْتَ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ. وَإِنْ قُلْنَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ، جَلَسْتَ ذَلِكَ مِنَ الْخَامِسِ، لِأَنَّهُمَا قَدْ رَأَتْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ. وَقِيلَ: لَا تَثْبُتُ لَهَا عَادَةٌ، وَتَجْلِسُ مَا

(١٤) سقط من: الأصل.

تَجْلِسُهُ مِنْ<sup>(١٥)</sup> الْخَامِسِ مِنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِدَمِ الْحَيْضِ.

**فصل:** إِذَا رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ أَحْمَرَ، فَالْأَسْوَدُ كُلُّهُ حَيْضٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، وَقَدْ رَأَتْ فِيهِ أَمَارَةَ الْحَيْضِ، فَيُثَبِّتُ كَوْنُهُ حَيْضًا.

٩٣ - مُسْأَلَةٌ: قَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دُمُهَا مُنْفَصِلًا، وَكَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ تُعْرِفُهَا، أُمَسِكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَاغْتَسَلَتْ إِذَا جَاوَزَتْهَا)

هَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهِيَ مِنْهَا عَادَةٌ وَلَا تُمَيِّزُهَا؛ لِكَوْنِ دَمِهَا غَيْرَ مُنْفَصِلٍ، أَيْ عَلَى صِفَةٍ لَا تَحْتَلِفُ وَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُمَيِّزَةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا إِلَّا أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ دُونَ أَقْلِ الْحَيْضِ أَوْ فَوْقَ أَكْثَرِهِ، فَهَذِهِ لَا تُمَيِّزُهَا. فَإِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ، جَلَسَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا، وَاغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِضَائِهَا، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا اِغْتِبَارَ بِالْعَادَةِ، إِنَّمَا الْاِغْتِبَارُ بِالتَّمْيِيزِ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ مُمَيِّزَةً اسْتَطْهَرَتْ بَعْدَ زَمَانٍ عَادَتِهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِنْ لَمْ تُجَاوِزْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا،<sup>(١٦)</sup> ثُمَّ هِيَ<sup>(١٧)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَحَاضَةٌ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ<sup>(١٨)</sup> الَّتِي دُكِّرَتْهَا. وَلَنَا، حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٩)</sup>، وَفِي لَفْظٍ، قَالَ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدَّرْهَا فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». / مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٠)</sup>. وَرَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ<sup>(٢١)</sup>، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الدَّمِ؟ فَقَالَ لَهَا<sup>(٢٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُثِي قَدَّرَ مَا كَانَتْ

١٢٣ ظ

(١٥) فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْ».

(١-١) فِي م: «وَهِيَ».

(٢) انْظُرْ مَامُضِي فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ صَفْحَةَ ٢٧٧.

(٣) أَيْ: بَنَتْ جَحْشَ.

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ: م.



تَحْسِلُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى عِدَّةٌ مِنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٦)</sup> فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتُصُومُ، وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup>. وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى تَرْكِ الْعَادَةِ فِي<sup>(٨)</sup> حَقِّ مَنْ لَا تُمَيِّزَ لَهَا.

**فصل:** وَلَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْعَادَةَ لَا تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَرَّةَ<sup>(١٠)</sup> الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَدَّهَا إِلَى الشَّهْرِ الَّذِي يَلِي شَهْرَ الْاسْتِحَاضَةِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَيْهِ. وَلَنَا، أَنَّ الْعَادَةَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُعَاوَذَةِ، وَلَا تَحْصُلُ الْمُعَاوَذَةُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَنَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لِتَنْظُرْ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي<sup>(١١)</sup> كَانَتْ<sup>(١٢)</sup> تَحْيِضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا». وَ«كَانَ» يُخْبِرُ بِهَا عَنْ دَوَامِ الْفِعْلِ وَتَكَرُّرِهِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مَرَّةً: كَانَ يَفْعَلُ. وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا». وَالْأَقْرَاءُ جَمْعٌ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ، وَسَائِرُ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةُ عَلَى الْعَادَةِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَلَا نَفْهَمُ مِنْ اسْمِ الْعَادَةِ فِعْلَ مَرَّةٍ بِحَالٍ. وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ: هَلْ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ؟ فَعَنَى أَنَّهَا تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُعَاوَذَةِ، وَقَدْ غَاوَدَتْهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ. وَعَنَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِثَلَاثٍ؛ لِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ، وَلِأَنَّ

(٥) تقدم في صفحة ٣٨٨.

(٦) في م زيادة: «قال».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة تستحاض ومن قال... إلخ، وفي: باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٤/١، ٧٠. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ماجاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٩/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١.

(٨) سقط من: م.

(٩) في م زيادة: «الأولى» خطأ.

(١٠) في الأصل: «اللاقي».

(١١) سقط من: م.

العادة لا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا كَثُرَ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ؛ وَلَأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُعْتَبَرُ لَهُ التَّكَرُّارُ اغْتَبِرَ ثَلَاثًا، كَأَيَّامِ الْخِيَارِ فِي الْمَصْرَةِ.

**فصل:** وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ، فَإِذَا رَأَتْ دَمًا أَسْوَدَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرٌ، وَاتَّصَلَ، ثُمَّ صَارَ فِي سَائِرِ الْأَشْهُرِ دَمًا مُبْهِمًا، كَانَتْ عَادَتُهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ.

**فصل:** وَالْعَادَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّفِقَةٌ، وَمُخْتَلِفَةٌ، فَالْمُتَّفِقَةُ أَنْ تَكُونَ أَيَّامًا مُتَسَاوِيَةً، كَأَرْبَعَةٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، فَإِذَا اسْتَحِيضَتْ جَلَسَتْ الْأَرْبَعَةَ فَقَطْ، وَأَمَّا الْمُخْتَلِفَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَرْتِيبٍ، مِثْلُ إِنْ كَانَتْ تَرَى فِي شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَفِي / الثَّانِي ١٢٤ أَرْبَعَةً، وَفِي الثَّلَاثِ خَمْسَةً، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ إِلَى أَرْبَعَةٍ عَلَى مَا كَانَتْ، فَهَذِهِ إِذَا اسْتَحِيضَتْ فِي شَهْرٍ، فَعَرَفَتْ نَوْبَتَهُ عَمِلَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَلَى الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ عَلَى الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ (١٢) عَلَى الْعَادَةِ. وَإِنْ نَسِيَتْ نَوْبَتَهُ حَيْضُهَا الْيَقِينِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَقْتَسِلُ، وَتُصَلِّيُ بِقِيَّةِ الشَّهْرِ. وَإِنْ أَتَيْتُ أَنْهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَشَكْتُ؛ هَلْ هُوَ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثُ؟ جَلَسَتْ أَرْبَعَةً؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ، ثُمَّ تَجْلِسُ مِنَ الشَّهْرَيْنِ الْآخَرَيْنِ ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، ثُمَّ تَجْلِسُ فِي الرَّابِعِ أَرْبَعَةً، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى الثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ أَبَدًا، وَيُجْزئُهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الَّتِي جَلَسَتْهَا، كَالنَّاسِيَةِ إِذَا جَلَسَتْ أَقْلَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْيَقِينِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا تُوجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ بِالشَّكِّ، وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ الْغُسْلِ عَلَيْهَا أَيْضًا عِنْدَ مَضِيِّ أَكْثَرِ عَادَتِهَا؛ لِأَنَّ يَقِينَ الْحَيْضِ ثَابِتٌ، وَحُصُولُ الطُّهَارَةِ بِالْغُسْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا تُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ، وَلِأَنَّ هَذِهِ مُتَّفِقَةٌ وَجُوبُ الْغُسْلِ عَلَيْهَا فِي أَحَدِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ، وَقَدْ اسْتَبَيَّتْ عَلَيْهَا، وَصِحَّةُ صَلَاتِهَا تَقِفُ عَلَى الْغُسْلِ، فَتَجِبُ عَلَيْهَا لِتَخْرُجَ عَلَى الْعَهْدَةِ بَيِّنِينَ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا. وَهَذَا الْوَجْهُ أَصَحُّ لِمَا ذَكَرْنَا، وَتُنْفَارِقُ النَّاسِيَةُ، فَإِنَّهَا لَا تَعْلَمُ لَهَا حَيْضًا زَائِدًا عَلَى مَا جَلَسَتْهُ، وَهَذِهِ تَتَبَيَّنُ لَهَا حَيْضًا زَائِدًا عَلَى مَا جَلَسَتْهُ تَقِفُ صِحَّةُ صَلَاتِهَا عَلَى غُسْلِهَا مِنْهُ، فَوَجَبَ ذَلِكَ، فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهَا غُسْلُ ثَانٍ،

عَقِيبَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَإِنْ جَلَسَتْ فِي رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَصَتَّ خَمْسَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كَانَ فِي ذِمَّتِهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ صَامَتُهُمَا اسْتَقْطَا<sup>(١٣)</sup> الْفَرْضَ مِنْ ذِمَّتِهَا، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَغْسَالٍ: غُسْلُ عَقِيبِ<sup>(١٤)</sup> الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَغُسْلُ عَقِيبِ الرَّابِعِ، وَغُسْلُ عَقِيبِ الْخَامِسِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا عَقِيبَ الرَّابِعِ غُسْلًا فِي أَحَدِ الْأَشْهُرِ، وَكُلِّ شَهْرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّهْرُ الَّذِي يَجِبُ الْغُسْلُ فِيهِ بَعْدَ الرَّابِعِ، فَيَلْزَمُهَا ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا فِي الْخَامِسِ. وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ، مِثْلُ أَنْ تَحِيضَ مِنْ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَمِنْ الثَّانِي خَمْسَةً، وَمِنْ الثَّلَاثِ أَرْبَعَةً، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ هَذَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ وَيُعْتَادُهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَلِفُ، فَالْحُكْمُ فِيهِ/ كَالَّذِي قَبْلَهُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُضْطَبَّطٍ، جَلَسَتْ الْأَقْلَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقْلٌ مِنْهَا، وَاعْتَصَلَتْ عَقِيبَهُ. وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ، أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ أَنَّ فِيهِ رَوَايَةً ثَانِيَةً، وَهِيَ إِجْلَاسُهَا أَكْثَرَ عَادَتِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ، كَالنَّاسِيَةِ لِلْعَدِيدِ، تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ، إِذْ فِيهِ أَمْرُهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَإِسْقَاطُهَا عَنْهَا مَعَ يَقِينٍ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا، فَإِنَّا مَتَى أَمَرْنَاهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَهَا عَلَيْهَا فِي يَوْمَيْنِ مِنْهَا فِي شَهْرٍ، وَفِي يَوْمٍ فِي شَهْرٍ آخَرَ، فَقَدْ أَمَرْنَاهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ يَقِينًا، فَلَا يَحُلُّ ذَلِكَ، وَلَا تُسْقَطُ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ بِالْأَشْبَاهِ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ غَيْتَهَا، وَفَارَقَ<sup>(١٥)</sup> النَّاسِيَةَ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ عَلَيْهَا صَلَاةً وَاجِبَةً يَقِينًا، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْحَيْضِ، وَسُقُوطُ الصَّلَاةِ، فَتَبَقِيَ عَلَيْهِ.

**فصل:** وَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مُعْتَادَةً حَتَّى تُعْرِفَ شَهْرَهَا، وَوَقْتُ حَيْضِهَا وَطُهْرَهَا. وَشَهْرُ الْمَرْأَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي لَهَا فِيهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ، وَأَقْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ يَوْمًا، تَحِيضُ يَوْمًا، وَطُهْرُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَإِنْ قُلْنَا: أَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةَ

(١٣) فِي الْأَصْلِ: «اسْقَاط».

(١٤) فِي م هَذَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ التَّالِيَيْنِ: «عَقِب».

(١٥) فِي م: «وَفَارَقَتْ».

عَشْرَ يَوْمًا، فَأَقْصَرُ مَا يَكُونُ الشَّهْرُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَكْثَرُهُ لَا حَدَّ لَهُ<sup>(١٦)</sup>؛ لِكَوْنِ أَكْثَرِ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ الشَّهْرُ الْمَعْرُوفُ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ شَهْرَهَا ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَأَنَّ حَيْضَهَا مِنْهُ خَمْسَةُ أَيَّامٍ، وَطُهْرُهَا خَمْسَةُ وَعَشْرُونَ، وَعَرَفْتَ أَوَّلَهُ، فَهِيَ مُعْتَادَةٌ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا، وَأَيَّامَ طُهْرِهَا، فَقَدْ عَرَفْتَ شَهْرَهَا، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا وَلَمْ تُعْرِفْ أَيَّامَ طُهْرِهَا، أَوْ أَيَّامَ طُهْرِهَا وَلَمْ تُعْرِفْ أَيَّامَ حَيْضِهَا، فَلَيْسَتْ مُعْتَادَةٌ، لَكُنْهَا مَتَى جَهِلْتَ شَهْرَهَا، رَدَدْنَاهَا إِلَى الْغَالِبِ، فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةٌ، كَمَا رَدَدْنَاهَا فِي عَدَدِ أَيَّامِ الْحَيْضِ إِلَى سِتٍّ أَوْ إِلَى سَبْعٍ، لِكَوْنِهِ الْغَالِبُ.

**فصل: القسم الثالث من أقسام المستحاضة: من لها عادة وتُمَيِّز، وهي من كانت لها عادة فاستحيضت، ودُمها مُتَمَيِّز، بعضه أسود وبعضه أحمر، فإن كان الأسود في زمن العادة فقد اتفقت العادة والتُمَيِّز في الدلالة، فيُعملُ بهما. وإن كان أكثر من العادة أو أقل ويصلح أن يكون حَيْضًا، ففيه روايتان: إحداهما، يُقدَّم التُمَيِّز، فيُعملُ به، وتدعُ العادة، وهو ظاهر كلام الخِرَقِي؛ لقوله: «فَكَانَتْ مِنْ تُمَيِّزٍ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ». ولم يُفَرِّقْ بَيْنَ مُعْتَادَةٍ وَغَيْرِهَا. / واشتَرَطَ فِي رَدِّهَا إِلَى الْعَادَةِ أَنْ لَا يَكُونَ دُمُهَا مُنْفَصِلًا<sup>(١٧)</sup>، وهو ظاهر مذهب الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الدَّمِ أَمَارَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، وَالْعَادَةُ زَمَانٌ مُنْقَضٍ، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ يُوجِبُ الْغُسْلَ، فَرَجَعَ إِلَى صِفَتِهِ عِنْدَ الْاِشْتِيَاءِ كَالْمَنِيِّ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ اِغْتِبَارُ الْعَادَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، وَالْمَرْأَةَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ، إِلَى الْعَادَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ بَيْنَ كَوْنِهَا مُتَمَيِّزَةً أَوْ غَيْرَهَا، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ قَدْ رَوِيَ فِيهِ رَدُّهَا إِلَى الْعَادَةِ، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ رَدُّهَا إِلَى التَّمَيِّزِ، فَتَعَارَضَتْ رَوَايَاهُ<sup>(١٨)</sup>، وَبَقِيَ الْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ خَالِيَةً عَنْ مُعَارِضٍ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا. عَلَى أَنَّ حَدِيثَ**

١٢٥ و

(١٦) في الأصل: «لَهَا».

(١٧) في م: «مُتَصِلًا».

(١٨) في م: «وَرَوَايَاتُهَا».

فاطمة قَضِيَّةٌ<sup>(١٩)</sup> عَنِ، وَحِكَايَةُ حَالٍ، يَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا لَا عَادَةَ لَهَا، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ قَرِينَةٍ حَالِهَا، وَحَدِيثُ عِدَدِي بْنِ ثَابِتٍ عَامٌّ فِي كُلِّ مُسْتَحَاضَةٍ، فَيَكُونُ أَوَّلَى، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ أَقْوَى؛ لِكَوْنِهَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهَا، وَاللَّوْنُ إِذَا زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ، فَمَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهُ أَقْوَى وَأَوَّلَى.

**فصل:** وَمَنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَاسْتَحْيَضَتْ، وَصَارَتْ تَرَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ دَمًا أَسْوَدَ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَمَنْ قَدَّمَ الْعَادَةَ قَالَ: تَجْلِسُ خَمْسَةَ فِي كُلِّ شَهْرٍ، كَمَا كَانَتْ تَجْلِسُ قَبْلَ اسْتِحْضَاةٍ. وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ جَعَلَ<sup>(٢٠)</sup> حَيْضُهَا الثَّلَاثَةَ الَّتِي تَرَى الدَّمَ<sup>(٢١)</sup> الْأَسْوَدَ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ إِلَّا بِتَجَاوُزِ الدَّمَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَلَا نَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا عَبَّرَ الدَّمَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِحْضَاةٌ. فَلَا تَجْلِسُ فِي الثَّانِي مَا زَادَ عَلَى الدَّمَ الْأَسْوَدَ. فَإِنْ رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَمًا أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى تَتَكَرَّرَ. لَمْ يُحْيِضْهَا فِي الشَّهْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ إِلَّا خَمْسَةَ قَدَرٍ عَادَتِهَا. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْعَادَةِ جَلَسَتْهُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ. أَجْلَسَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَفِي الثَّانِي تَجْلِسُ أَيَّامَ الْعَادَةِ، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلَى مِنَ الشَّهْرِ عِنْدَ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ وَلَمْ<sup>(٢٢)</sup> يُعْتَبَرْ فِيهِ التَّكْرَارُ، أَجْلَسَهَا الْعَشْرَةَ/ كُلِّهَا. فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ عَلَى هَذَا الرَّصْفِ، فَقَالَ الْقَاضِي: تَجْلِسُ الْعَشْرَةَ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ، عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَادَةِ تَثْبُتُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْوَدِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجْلِسُ زِيَادَةَ عَلَى عَادَتِهَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا الزَّائِدَ عَلَى الْعَادَةِ مِنَ التَّمْيِيزِ حَيْضًا بِتَكَرُّرِهِ، لَجَعَلْنَا النَّاقِصَ عَنْهَا اسْتِحْضَاةً بِتَكَرُّرِهِ، فَكَانَتْ لَا تَجْلِسُ

(١٩) سقط من: م.

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) سقطت الواو من: م.

فيما إذا رَأَتْ ثلاثة أَسْوَدَ ثم صارَ أَحْمَرَ، أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسًا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِهَا<sup>(٢٢)</sup> فَاسْتَحْيِضَتْ، فَصَارَتْ تَرَى خَمْسًا<sup>(٢٣)</sup> أَسْوَدَ ثُمَّ يَصِيرُ أَحْمَرَ، وَيَتَّصِلُ، فَالْأَسْوَدُ حَيْضٌ يَلَا خِلَافَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَةِ وَالتَّمْيِيزِ، وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْأَسْوَدِ أَحْمَرَ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ، وَعَبَّرَ، سَقَطَ حُكْمُ الْأَسْوَدِ؛ لِغُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَكَانَ حَيْضُهَا الْأَحْمَرُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَةِ. وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْعَادَةِ أَحْمَرَ، ثُمَّ خَمْسَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، فَمَنْ قَدَّمَ الْعَادَةَ حَيْضُهَا أَيَّامَ الْعَادَةِ. وَإِذَا تَكَرَّرَ الْأَسْوَدُ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَصِيرُ حَيْضًا. وَأَمَّا مَنْ يُقَدِّمُ التَّمْيِيزَ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَسْوَدَ وَحْدَهُ حَيْضًا.

٩٤ - مسألة: قال: (فَإِنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ أُنْسِيَتْهَا، فَإِنَّهَا تَقْعُدُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا فِي كُلِّ شَهْرٍ)

هذه مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ مِنْ أَقْسَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَهِيَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، وَهَذَا الْقِسْمُ ثَوَّانٌ: أَحَدُهُمَا النَّاسِيَةُ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا، أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً لَوَقْتِهَا وَعَدَدُهَا، وَهذه يُسَمِّيها الْفُقَهَاءُ الْمُتَحِيرَةَ. وَالثَّانِيَةُ، أَنْ تُنْسِيَ عَدَدَهَا، وَتَذْكُرَ وَقْتَهَا. وَالثَّالِثَةُ، أَنْ تَذْكُرَ عَدَدَهَا، وَتُنْسِيَ وَقْتَهَا.

فَالنَّاسِيَةُ لَهَا، هِيَ الَّتِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ حُكْمَهَا، وَأَنَّهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ، يَكُونُ ذَلِكَ حَيْضُهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَهِيَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَحَاضَةٌ، تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُطَوِّفُ. وَعَنْ أَحَدٍ: أَنَّهَا تَجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ تُعْرِفُ شَهْرَهَا، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلشَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، جَلَسَتْ ذَلِكَ مِنْ شَهْرِهَا، وَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ شَهْرَهَا، جَلَسَتْ مِنَ الشَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، لِأَنَّهُ الْعَالِبُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي النَّاسِيَةِ لَهَا: لَا حَيْضَ لَهَا بَيِّقِينَ، وَجَمِيعُ زَمَنِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي / وَتَصُومُ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا. وَلِهَذَا قَوْلُ آخَرَ، أَنَّهَا تَجْلِسُ الْيَقِينَ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: الْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ رَدُّهَا إِلَى

١٢٦ و

(٢٢) في م: شهره.

(٢٣) في م: خمسة.

غيرها، فجميع زَمَانِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، «فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ» لِكُلِّ صَلَاةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَنَا، مَا رَوَتْ حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ، قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً. فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ، قَالَ: «أَنْعَتْ لَكَ الْكُرْسُفُ»<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ». قُلْتُ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أُتْجُ نَجًّا<sup>(٤)</sup>. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَأْمُرُكَ أَمْرَيْنِ، أَيْهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عَنكَ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَائِتْ أَغْلَمُ» فَقَالَ لَهَا<sup>(٥)</sup>: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ»<sup>(٦)</sup>، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، فَإِنْ قَوَيْتِ أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ،<sup>(٧)</sup> ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حَتَّى تَطْهَرِينَ»<sup>(٨)</sup>.

(١-١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب عرق الاستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٩/١، ٩٠. ومسلم، في: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض ٢٦٣/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب [من قال] إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وباب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٦/١، ٦٨. والترمذي، في: باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠٧/١. والنسائي، في: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبى ٩٨/١، ١٠٠، ١٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم، فلم تقف على أيام حيضها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٥/١. والدارمي، في: باب غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٠٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٢/٦، ٨٣، ١٤١، ١٨٧، ٤٣٤.

(٣) الكرسف: القطن.

(٤) النج: سيلان دم المدي.

(٥) سقط من: الأصل.

(٦) سقط من: م.

(٧-٧) في الأصل: «ثم تغتسل حتى تطهري».

وَتُصَلِّيَنَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تُعَسِّلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَتُعَسِّلِينَ لِلصُّبْحِ، فَافْعَلِي، وَصُومِي إِنْ قَوَيْتِ عَلَى ذَلِكَ». وقال<sup>(٨)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٩)</sup>، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا<sup>(١٠)</sup> عَنْهُ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(١١)</sup>. وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ أَيْضًا. وَهُوَ بَظَاهِرِهِ يُثْبِتُ الْحُكْمَ فِي حَقِّ النَّاسِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْهَا، هَلْ هِيَ مُبْتَدَأَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ؟ وَلَوْ افْتَرَقَ الْحَالُ لاسْتَفْصَلَ وَسَأَلَ. وَاحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةٌ أَكْثَرُ، فَإِنَّ حَمْنَةَ امْرَأَةً كَبِيرَةً، كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ. وَلَمْ يَسْأَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تُمَيِّيزِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْ كَلَامِهَا، مِنْ تَكْثِيرِ الدَّمِ وَصِفَتِهِ مَا أَغْنَى عَنِ السُّؤَالِ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْأَلْهَا هَلْ لَهَا عَادَةٌ فَرَدُّهَا/ إِلَيْهَا؟ لاسْتِعْنَائِهِ عَنْ ذَلِكَ، لِعِلْمِهِ بِإِيَّاهُ، إِذْ كَانَ مُشْتَهَرًا، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ أُخْتُهَا أُمُّ حَبِيبَةَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً، وَلِأَنَّ<sup>(١٢)</sup> لَهَا حَيْضًا لَا تَعْلَمُ قَدْرَهُ، فَرَدُّهُ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ، كَالْمُبْتَدَأَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تُمَيِّيزَ، فَأَشْبَهَتْ الْمُبْتَدَأَةَ. وَقَوْلُهُمْ: لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ. قُلْنَا: قَدْ زَالَتْ الْمَعْرِفَةُ، فَصَارَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا<sup>(١٣)</sup>. وَأَمَّا امْرَأَتُهُ<sup>(١٤)</sup> أُمُّ حَبِيبَةَ بِالْمُسْلِمِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنَّمَا هُوَ نَذْبٌ، كَأَمْرِهِ لِحَمْنَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، فَإِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ كَانَتْ مُعْتَادَةً رَدُّهَا إِلَى عَادَتِهَا، وَهِيَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ حَبِيبَةَ إِنَّمَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَأَنْكَرَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تُعَسِّلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتَهُ هِيَ.

١٢٦ ط

(٨) فِي الْأَصْلِ: «وَقَالَ».

(٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ [مَنْ قَالَ] إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٧/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهُا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠١/١، كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٣٩/٦.

(١٠) أَيْ: ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ.

(١١) فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ زِيَادَةٌ: «صَحِيحٌ».

(١٢) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا نَ».

(١٣) فِي م: «كَالْعَدَمِ».

(١٤) فِي الْأَصْلِ: «أَمْر».



**فصل:** قوله: «سَيِّئًا أَوْ سَيِّئًا» الظاهر أنه رَدَّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا<sup>(١٥)</sup> ورأيها، فيما يُقْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى عَادَتِهَا أَوْ عَادَةِ نِسَائِهَا، أَوْ مَا يَكُونُ أَشْبَهَ بِكَوْنِهِ حَيْضًا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ خَيْرُهَا بَيْنَ سِتٍّ وَسَبْعٍ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ، كَمَا خَيْرَ وَاطِئِ الْحَائِضِ بَيْنَ التَّكْفِيرِ بِدَيْنَارٍ أَوْ نِصْفِ دَيْنَارٍ، بِذَلِيلٍ أَنَّ حَرْفَ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ. وَالْأَوَّلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا مُخَيَّرَةً أَفْضَى إِلَى تَخْيِيرِهَا فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا وَاجِبَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا مُحَرَّمَةً، وَلَيْسَ إِلَيْهَا<sup>(١٦)</sup> فِي ذَلِكَ خِيَرَةٌ بِحَالٍ. أَمَّا التَّكْفِيرُ فَفَعَلُ اخْتِيَارِيٍّ، يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهِ بَيْنَ إِخْرَاجِ دَيْنَارٍ أَوْ نِصْفِ دَيْنَارٍ، وَالْوَاجِبُ نِصْفُ دَيْنَارٍ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ. وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ». قُلْنَا: وَقَدْ يَكُونُ لِلْاجْتِهَادِ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا يَذَّاءُ﴾<sup>(١٧)</sup>. و«إِنَّمَا» كـ «أَوْ» فِي وَضْعِهَا، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَمْرِ إِلَّا فِعْلُ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ الْأَصْلَحُ.

**فصل:** وَلَا تَحُلُوا النَّاسِيَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ جَاهِلَةً بِشَهْرِهَا، أَوْ عَالِمَةً بِهِ، فَإِنْ كَانَتْ جَاهِلَةً بِشَهْرِهَا، رَدَدْنَاهَا إِلَى الشَّهْرِ الْهَلَالِيِّ، فَحَيْضَتُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةٌ؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ، وَلِأَنَّهُ الْغَالِبُ، فَتَرَدُّ إِلَيْهِ، كَرَدِّهَا إِلَى السَّبْتِ وَالسَّبْعِ. وَإِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِشَهْرِهَا، حَيْضَتَاهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ شُهُورِهَا حَيْضَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهَا، فَتَرَدُّ إِلَيْهَا، كَمَا تَرَدُّ الْمُعْتَادَةُ إِلَى عَادَتِهَا فِي عَدَدِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنَّهَا مَتَى كَانَ شَهْرُهَا أَقَلَّ مِنْ عَشْرِينَ/يَوْمًا، لَمْ تُحَيِّضْهَا مِنْهُ أَكْثَرَ مِنَ الْفَاضِلِ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشْرِ يَوْمًا، أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ حَاضَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَتَقَصَّ طَهْرُهَا عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ. وَهَلْ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، أَوْ بِالتَّحَرُّي وَالْاجْتِهَادِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، تَجْلِسُهُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١٥) فِي م: «وَرَأَيْهِ».

(١٦) فِي م: «لَهَا».

(١٧) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ٤.

قال لِحَمْنَةَ: «تَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا». فَقَدَّمَ حَيْضَهَا عَلَى الطَّهْرِ، ثُمَّ أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي بَقِيَّتِهِ، وَلَأنَّ<sup>(١٨)</sup> الْمُبْتَدَأَةَ تَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، مَعَ أَنَّهُ لَا عَادَةَ لَهَا، فَكَذَلِكَ النَّاسِيَّةُ، وَلَأنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ جَبِلَةٌ، وَالاسْتِحَاضَةُ عَارِضَةٌ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ، وَجَبَ تَغْلِيْبُ دَمِ الْحَيْضِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي، أَنَّهَا تَجْلِسُ أَيَّامَهَا مِنَ الشَّهْرِ بِالتَّحَرِّيِّ وَالاجْتِهَادِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا فِي الْقَدْرِ بِقَوْلِهِ: «سِتًّا أَوْ سَبْعًا». فَكَذَلِكَ فِي الزَّمَانِ، وَلَأنَّ لِلتَّحَرِّيِّ<sup>(١٩)</sup> مَذْحَلًا فِي الْحَيْضِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُمَيَّزَةَ تُرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ. فَكَذَلِكَ فِي زَمَانِهِ، فَإِنْ تَسَاوَى عِنْدَهَا الزَّمَانُ كُلُّهُ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا شَيْءٌ، تَعَيَّنَ إِجْلَاسُهَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ؛ لِغَدَمِ الدَّلِيلِ فِيهَا سِوَاهُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي، النَّاسِيَّةُ لِغَدَمِهَا دُونَ وَقْتِهَا، كَالَّتِي تُعْلَمُ أَنَّ حَيْضَهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ، وَلَا تُعْلَمُ عَدَدُهُ، فَهِيَ فِي قَدْرِ مَا تَجْلِسُهُ كَالْمُتَحَرِّرَةِ، تَجْلِسُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا تَجْلِسُهَا مِنَ الْعَشْرِ دُونَ غَيْرِهَا، وَهَلْ تَجْلِسُهَا مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ، أَوْ بِالتَّحَرِّيِّ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَإِنْ قَالَتْ: أَعْلَمُ أَنَّنِي كُنْتُ أَوَّلَ الشَّهْرِ حَائِضًا، وَلَا أَعْلَمُ آخِرَهُ. أَوْ أَنَّنِي كُنْتُ آخِرَ الشَّهْرِ حَائِضًا وَلَا أَعْلَمُ أَوَّلَهُ. أَوْ لَا أَعْلَمُ هَلْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ حَيْضِي أَوْ آخِرَهُ؟ حَيْضَتَاهَا الْيَوْمَ الَّذِي عَلِمْتُهُ، وَأَثَمْتُ بَقِيَّةَ حَيْضِهَا مِمَّا بَعْدَهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَمِمَّا قَبْلَهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِالتَّحَرِّيِّ فِي الثَّالِثَةِ، أَوْ مِمَّا يَلِي أَوَّلَ الشَّهْرِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ، النَّاسِيَّةُ لِوَقْتِهَا دُونَ عَدَدِهَا، وَهَذِهِ تَنْتَوِعُ نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنْ لَا تُعْلَمَ لَهَا وَقْتُهَا أَصْلًا، مِثْلُ أَنْ تُعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ<sup>(٢٠)</sup> مِنْ كُلِّ شَهْرٍ؛ إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ بِالتَّحَرِّيِّ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ. وَالثَّانِي،

(١٨) فِي الْأَصْلِ: «لَأنَّ».

(١٩) فِي م: «التَّحَرِّي».

(٢٠) سَقَطَ مِنْ: م.

أَنْ تَعْلَمَ/ لها وقتاً، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحِيضُ أَيَّاماً مَعْلُومَةً مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ عَدَدَ أَيَّامِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ دُونَ غَيْرِهِ، ثُمَّ لَا يَحُلُو عَدَدُ أَيَّامِهَا؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَائِداً عَلَى نِصْفِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، أَوْ لَا يَزِيدُ، فَإِنْ كَانَ زَائِداً عَلَى نِصْفِهِ، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا سِتَّةُ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أَضَعَفْنَا الزَّائِدَ، فَجَعَلْنَاهُ حَيْضاً بَيِّقِينَ، وَتَجْلِسُ بَقِيَّةَ أَيَّامِهَا بِالتَّحَرُّى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَفِي الْآخَرِ، مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الزَّائِدُ يَوْمٌ وَهُوَ السَّادِسُ، فَتَضَعُفُهُ، وَيَكُونُ الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ حَيْضاً بَيِّقِينَ، لِأَنَّنَا مَتَى عَدَدْنَا لَهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ أَى مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْعَشْرِ، دَخَلَ فِيهِ الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ، وَيَبْقَى لَهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا مِنَ الْأَوَّلِ، كَانَ حَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى آخِرِ السَّادِسِ، مِنْهَا يَوْمَانِ حَيْضٌ بَيِّقِينَ، وَالْأَرْبَعَةُ حَيْضٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ طَهْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا بِالتَّحَرُّى، فَأَدَّاهَا اجْتِنَاهُهَا إِلَى أَنَّهَا مِنَ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَهِيَ كَالْبَقِي دُكْرْنَا. وَإِنْ جَلَسَتْ الْأَرْبَعَةُ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ، كَانَتْ حَيْضاً مَشْكُوكاً فِيهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْأُولَى طَهْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَإِنْ قَالَتْ: حَيْضِي سَبْعَةُ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ. فَقَدْ زَادَتْ يَوْمَيْنِ عَلَى نِصْفِ الْوَقْتِ، فَتَضَعُفُهُمَا، فَيَصِيرُ لَهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ حَيْضاً بَيِّقِينَ، وَهِيَ مِنْ أَوَّلِ الرَّابِعِ إِلَى آخِرِ السَّابِعِ، وَيَبْقَى لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ تَجْلِسُهَا مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ<sup>(٢١)</sup>، أَوْ بِالتَّحَرُّى، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَيْضاً مَشْكُوكاً فِيهِ، وَيَبْقَى لَهَا ثَلَاثَةُ طَهْرٍ مَشْكُوكاً فِيهِ، وَسَائِرُ الشَّهْرِ طَهْرٌ. وَحُكْمُ الْحَيْضِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ حُكْمُ الْحَيْضِ الْمُتَيَقِّنِ، فِي تَرْكِ الْعِبَادَاتِ. وَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا نِصْفَ الْوَقْتِ فَمَا دُونَ، فَلَيْسَ لَهَا حَيْضٌ بَيِّقِينَ؛ لِأَنَّهَا مَتَى كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، اخْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الْخَمْسَةُ الْأُولَى، وَأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ، وَأَنْ تَكُونَ بَعْضُهَا مِنَ الْأُولَى وَبَاقِيهَا مِنَ الثَّانِيَّةِ، فَتَجْلِسُ خَمْسَةَ بِالتَّحَرُّى، أَوْ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ.

**فصل:** وَلَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ فِي النَّاسِيَةِ؛ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ اسْتِحَاضَتَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكْرَارِ.

**فصل:** وإذا ذَكَرَتِ النَّاسِيَةُ عَادَتَهَا بَعْدَ جُلُوسِهَا فِي غَيْرِهِ، رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا لِعَارِضِ النَّسْيَانِ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ. وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ عَادَتِهَا، لَزِمَهَا/ إِعَادَتُهَا، وَيَلْزِمُهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِي عَادَتِهَا، فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا ثَلَاثَةً مِنْ آخِرِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، فَجَلَسَتْ السَّبْعَةَ الَّتِي قَبْلَهَا مُدَّةً، ثُمَّ ذَكَرَتْ، لَزِمَهَا قَضَاءُ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ الْمَفْرُوضِ فِي السَّبْعَةِ، وَقَضَاءُ مَا صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ فِي الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ حَيْضِهَا.

**٩٥ - مسألة؛** قال: (وَالْمُبْتَدَأُ بِهَا الدَّمُ تَحْتَاطُ، فَتُجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَتُغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي. فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً. فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، عَمِلَتْ عَلَيْهِ وَأَعَادَتْ الصَّوْمَ، إِنْ كَانَتْ صَامَتْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ مَرَّةٍ لِفَرَضٍ)

هذا التَّوَعُّدُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ؛ وَهِيَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، وَهِيَ الَّتِي بَدَأَ بِهَا الْحَيْضُ وَلَمْ تَكُنْ حَاضَتْ قَبْلَهُ؛ وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحَدٍ فِيهَا أَنَّهَا تُجْلِسُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ، وَهِيَ مِمَّنْ يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا يَسَعٌ<sup>(١)</sup> سِتِّينَ فَصَاعِدًا، فَتَرْكُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ؛ فَإِنْ زَادَ الدَّمُ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، اغْتَسَلَتْ عَقِيبَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَتَتَوَضَّأُ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي، وَتُصُومُ. فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَ، اغْتَسَلَتْ غُسْلًا ثَانِيًا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَصَنَعَتْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ، فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الدَّمِ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ مُتَسَاوِيَةً، صَارَ ذَلِكَ عَادَةً؛ وَعَلِمْنَا أَنَّهَا كَانَتْ حَيْضًا، فَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ تَبَيَّنًا أَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ. قَالَ الْقَاضِي: الْمَذْهَبُ عِنْدِي فِي هَذَا رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَ: وَأَصْحَابُنَا يَجْعَلُونَ فِي قَدْرِ مَا تَجْلِسُهُ الْمُبْتَدَأَةُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ أَرْبَعَ رَوَايَاتٍ: إِحْدَاهُنَّ، أَنَّهَا تُجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ، وَالثَّانِيَةُ غَالِبُهُ، وَالثَّالِثَةُ أَكْثَرُهُ، وَالرَّابِعَةُ عَادَةُ نِسَائِهَا. قَالَ: وَلَيْسَ هَهُنَا مَوْضِعُ الرُّوَايَاتِ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ الدَّمُ، وَحَصَلَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «سَبْع».

مُسْتَحَاضَةً فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْأَصْحَابِ؛ فَرَوَى صَالِحٌ، قَالَ: قَالَ أُمِّي: أَوَّلُ مَا يَبْدُو الدَّمُ بِالْمَرْأَةِ تَقَعُدُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ. فَظَاهِرُ<sup>(٢)</sup> هَذَا أَنَّهَا تَجْلِسُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ حَيْضِهَا. وَقَوْلُهُ: أَكْثَرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ. يَعْنِي أَنَّ الْعَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحْضَنُ. وَرَوَى حَرْبٌ عَنْهُ/ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ: امْرَأَةٌ أَوَّلَ مَا حَاضَتْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، كَمْ يَوْمًا تَجْلِسُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ مِثْلَهَا مِنَ النِّسَاءِ مَنْ يَحِضُ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ شَاءَتْ جَلَسَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهَا حَيْضٌ وَوَقْتُ، وَإِنْ أَرَادَتْ الْإِحْتِيَاظَ، جَلَسَتْ يَوْمًا وَاحِدًا، أَوَّلَ مَرَّةٍ حَتَّى تَتَبَيَّنَ وَقْتُهَا. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالُوا هَذَا، وَقَالُوا هَذَا، فَأَيُّهَا أَخَذْتَ فَهُوَ جَائِزٌ. وَرَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي الْبِكْرِ تُسْتَحَاضُ، وَلَا تَعْلَمُ لَهَا قُرْءًا، قَالَ: لَتَنْتَظِرَ قُرْءَ أُمِّهَا أَوْ أُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَيَهَا، فَلَتَتْرِكَ الصَّلَاةَ عِدَّةَ تِلْكَ الْأَيَّامِ، وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيَ. قَالَ خَنْبَلٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا حَسَنٌ. وَاسْتَحْسَنَهُ جَدًّا. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ بِهِ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ مِثْلُ مَا ذَكَرَ الْخَرَقِيُّ؛ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ جَمِيعَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَرَى الدَّمَ فِيهَا إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ، فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ الدَّمِ حَيْضٌ مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ اسْتِحَاضَةً، فَكَذَلِكَ أَثْنَاؤُهُ، وَلِأَنَّا حَكَمْنَا بِكَوْنِهِ حَيْضًا، فَلَا نَنْقُضُ مَا حَكَمْنَا بِهِ بِالتَّجْوِيزِ، كَمَا فِي الْمُعْتَاذَةِ، وَلِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمُ جِبِلَّةٍ، وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمُ غَارِضٍ لِمَرَضٍ غَرَضٍ؛ وَعِزُّ انْقِطَاعِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ، وَأَنَّ دَمَهَا دَمُ الْجِبِلَّةِ دُونَ الْعِلَّةِ. وَلَنَا، أَنَّ فِي إِجْلَاسِهَا أَكْثَرَ مِنْ أَقْلِ الْحَيْضِ حُكْمًا بِرَّاءَةٍ ذِمَّتِهَا مِنْ عِبَادَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا؛ فَلَمْ يُحَكِّمْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، كَالْمُعْتَدَّةِ لَا يُحَكِّمُ بِرَّاءَةٍ ذِمَّتِهَا مِنَ الْعِدَّةِ بِأَوَّلِ حَيْضَتِهِ، وَلَا يَلْزَمُ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ،

ظ ١٢٨

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وُظَاهِر».

(٣) فِي م: «يَحْضَن».

لأنها اليقين، فلو لم نُجْلِسْهَا ذلك أدّى إلى أن لا نُجْلِسْهَا أصلاً؛ ولأنها ممن لا عادة لها ولا تمييز، فلم تُجْلِسْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، كَالثَّانِيَةِ.

**فصل:** والمنصوص في المبتدأة اعتبار التكرار ثلاثاً، فعلى هذا لا تثقل عن اليقين في الشهر الثالث، وقد نص في المعتادة ترى الدم زيادة على عادتها على جلوسها الزائد بمرتين، في إحدى الروايتين عنه، فكذا ههنا، وقد مضى توجيههما. وعلى الروايات كلها، إذا انقطع الدم لأكثر الحيض فما دون، وكان في الأشهر الثلاثة على قدر واحد، انتقلت إليه، وعملت عليه، وصار ذلك عادة لها، وأعادت ما صامته من الفرض فيه؛ لأننا تبينا أنها صامته في حيضها.

**فصل:** /وإن انقطع في الأشهر الثلاثة مختلفاً، ففي شهر انقطع على سبع، وفي شهر على ست، وفي شهر على خمس، نظرت إلى أقل ذلك، وهو الخمس، فجعلته حيضاً، (وما زاد عليه لا يكون حيضاً)، حتى يأتي عليه التكرار. نص عليه. وإن جاء في الشهر الرابع سبباً أو أكثر، صارت السنة حيضاً؛ لتكرارها (٥) ثلاثاً، وكذلك الحكم في السابغ إذا تكرر ثلاثاً. ومن قال بإجلاسها سبباً أو سبباً، فإنها تجلس ذلك من غير تكرار، ولا تجلس ما زاد عليه حتى يتكرر، ولذلك من أجلسها عادة يسائها، فإنه يجلسها ما وافق عاداتهن، من غير تكرار.

**فصل:** ومتى أجلسناها يوماً وليلة، أو سبباً أو سبباً، أو عادة يسائها، قرأت الدم أكثر من ذلك، لم يحل لزوجها وطؤها فيه حتى ينقطع، أو يتجاوز أكثر الحيض؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون حيضاً احتمالاً ظاهراً، وإنما أمرناها بالصوم فيه والصلاة احتياطاً لبراءة دميها، فيجب ترك وطئها احتياطاً أيضاً. وإن انقطع الدم، واغتسلت، حل وطؤها. وهل يُكره؟ على روايتين: إحداهما، لا يُكره؛ لأنها رأت النقاء الخالص، أشبه غير المبتدأة. والثانية، يُكره؛ لأننا لا نأمن معاودة الدم، فكره وطؤها، كالتفساء إذا انقطع دمها لأقل من أربعين يوماً. فإن عاودها

(٤-٤) سقط من الأصل.

(٥) في م: «لتكرارها».

الدَّمُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ، لَمْ يَطَّأَهَا، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ صَادَفَ زَمَنَ الْحَيْضِ، فَلَمْ يَجْزِ الْوَطْءُ فِيهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ. وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ بِوَطْئِهَا. قَالَ الْخَلَّالُ: الْأَخَوُطُ فِي قَوْلِهِ، عَلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ دُونَ الْأَنْفُسِ الثَّلَاثَةِ، أَنَّهُ لَا يَطْوَها.

٩٦ - مسألة: قال: (فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ، قَعَدَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ)

قَوْلُهُ: «اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ». يَعْنِي زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ. وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَتَمَيَّزْ». يَعْنِي لَمْ يَكُنْ دُمُهَا مُتَفَصِّلًا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. فَهَذِهِ حُكْمُهَا، أَنْ تَجْلِسَ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً. وَقَدْ ذَكَرَ الْخَرَقِيُّ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَيْضَ هَذِهِ كَحَيْضِ غَالِبِ النِّسَاءِ، فَيَجِبُ رُدُّهَا إِلَيْهِ، كَرُدِّهَا فِي الْوَقْتِ إِلَى حَيْضَةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا أَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَقِينُ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَلَا تُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ. وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: أَنَّهَا تَجْلِسُ/ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِيهِ جَلَسَتْهُ، كَالْمُعْتَادَةِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا تَجْلِسُ عَادَةً نِسَائِهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ فِي عَادَتِهِنَّ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِإِحْدِيثِ حَمَتَةَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ، وَلَمْ يَرُدِّهَا إِلَى الْيَقِينِ، وَلَا إِلَى عَادَةِ نِسَائِهَا، وَلَا إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ تُرَدُّ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ فِي وَقْتِهَا؛ لِكُونِهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؛ فَكَذَلِكَ فِي عَدَدِ أَيَّامِهَا، وَبِهَذَا يَبْطُلُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِلْيَقِينِ، وَلِعَادَةِ نِسَائِهَا.

فصل: وَهَلْ تُرَدُّ إِلَى ذَلِكَ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ أَوِ الثَّانِي؟ الْمَنْصُوصُ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ إِلَى سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحِضَّ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَحَاضَةً. فَأَوَّلَى أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَيْهَا فِي الشَّهْرِ الثَّانِي بِغَيْرِ تَكَرُّارٍ؛ لِأَنَّهَا قَدْ عَلِمْنَا اسْتِحَاضَتَهَا، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكَرُّارِ فِي حَقِّهَا.

**فصل:** وإن كانت التي استمر بها الدم مميّزة، على ما ذكرناه فيما مضى، جلّسته<sup>(١)</sup> بالتمييز فيما بعد الأشهر الثلاثة، وتجلس في الثلاثة اليقين يوماً وليلة، إلا أن نقول: العادة تثبت بمرتين، فإنها تعود إلى التمييز في الشهر الثالث، ويعمل به. وقال ابن عقيل: وعن أحمد أنها ترد إلى التمييز في الشهر الثاني، ولا يعتبر التكرار، فإنه قال: إذا بدأ بها الحيض، ولم ينقطع عنها الدم، ولم تعرف أيامها، فعدت إقبال الدم إذا أقبل سواده وغلظه وريحه<sup>(٢)</sup>، فإذا أذبر وصفا وذهب ريحه، صلت وصامت، وذلك لأنها مستحاضة مميّزة، فترد إلى تمييزها، كما في الشهر الرابع، ولا يعتبر التكرار في التمييز بعد أن تعلم كونها مستحاضة، على ما نصّره. وقال القاضي: لا تجلس منه إلا ما تكرر. فعلى هذا إذا رأت في كل شهر خمسة أحمر ثم خمسة أسود، ثم أحمر واتصل، جلّست زمان الأسود، فكان حيضتها، والباقي استحاضة. وهل تجلس زمان الأسود في الشهر الثاني أو الثالث أو الرابع؟ يخرج ذلك على الروايات الثلاث. ولو رأت عشرة أحمر، ثم خمسة أسود، ثم أحمر واتصل، فالحكم فيها كالتي قبلها، فإن اتصل الأسود، وعبر أكثر الحيض، فليس لها تمييز، ونحيضها من الأسود؛ لأنه أشبه بدم الحيض. ولو رأت أقل من يوم دماً أسود، فلا تمييز لها؛ لأن الأسود لا يصلح أن يكون حيضاً، لإقلايته عن أقل الحيض. وإن رأت في الشهر الأول أحمر كله، وفي الثاني والثالث والرابع خمسة أسود، ثم أحمر واتصل، وفي الخامس كله أحمر، فإنها تجلس في الأشهر الثلاثة اليقين، وفي الرابع أيام الدم الأسود، وفي الخامس تجلس خمسة أيضاً؛ لأنها قد صارت معتادة. وقال القاضي: لا تجلس من الرابع إلا اليقين، إلا أن نقول بثبوت العادة بمرتين. وهذا فيه نظير؛ فإن أكثر ما يقدّر فيها أنها لا عادة لها ولا تمييز، ولو كانت كذلك، لجلّست سبعا أو سبعا، في أصح الروايات، فكذا ههنا. ومن لم يعتبر التكرار في التمييز فهذه مميّزة، ومن قال إن المميّزة تجلس بالتمييز

و ١٣٠

(١) في م: «جلست».

(٢) سقطت واو العطف من: الأصل.



في الشهر الثاني، قال إنها تجلس الدم الأسود في الشهر الثالث؛ لأنها لا تعلم أنها مميزة قبله، ولو رأت في شهر خمسة أسود، ثم صار أحمر واتصل، وفي الثاني كذلك، وفي الثالث كله أحمر، والرابع رأت خمسة أحمر، ثم صار أسود واتصل، جلست اليقين من الأشهر الثلاثة، والرابع لا تميز لها فيه، فتصير فيه إلى ستة أيام أو سبعة، في أشهر الروايات، إلا أن نقول: العادة تثبت بمرتين، فتجلس من الثالث والرابع خمسة خمسة. وقال القاضي: لا تجلس في الأشهر الأربعة إلا اليقين. وهذا بعيد؛ لما ذكرناه. ولو كانت رأت في الرابع خمسة أسود، والباقي كله أحمر، صار عادةً بذلك.

#### ٩٧ - مسألة؛ قال: (والصفرة والكدرة في أيام الحيض من الحيض)

يعني إذا رأت في أيام عاذتها صفرة أو كدرة، فهو حيض، وإن رآته بعد أيام خيضا، لم يعتد به. نص عليه أحمد. وبه قال يحيى الأنصاري، وربيعة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وعبد الرحمن بن مهدي، والشافعي، وإسحاق. وقال أبو يوسف، وأبو ثور: لا يكون حيضاً، إلا أن يتقدمه دم أسود؛ لأن أم عطية، وكانت بآية النبي ﷺ، قالت: كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الغسل شيئاً. ١٣٠ ظ  
رواه أبو داود،<sup>(١)</sup> وقال: بعد الطهر. ولنا، قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أذى﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا يتناول الصفرة والكدرة، وروى الأثرم، بإسناده، عن عائشة، رضي الله عنها، أنها كانت تبعث إليها النساء بالدرجة<sup>(٣)</sup> فيها الكرسف،

(١) في: باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٣/١. كما أخرجه البخاري، في: باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٩/١. والنسائي، في: باب الصفرة والكدرة، من كتاب الحيض. المجتبى ١٥٣/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٢/١. والدارمي، في: باب الطهر كيف هو، وباب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٤/١، ٢١٥. (٢) سورة البقرة ٢٢٢. (٣) بكسر الدال وفتح الراء: جمع دُرَج، وهو كالسقط الصغير، تضع فيه المرأة خِفَ متاعها وطيها. النهاية

فيها الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ، فنقول: لا تَعَجَّلَنَّ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ<sup>(٤)</sup> تَرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ. وَحَدِيثٌ أُمُّ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا بَعْدَ الطُّهْرِ وَالْاِغْتِسَالِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كُنَّا نُبْعِدُ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ حَيْضًا<sup>(٥)</sup>. مَعَ قَوْلِهَا الْمُتَقَدِّمِ، الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

**فصل:** وَحُكْمُ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ حُكْمُ الدَّمِ الْعَبِيطِ<sup>(٦)</sup> فِي أَثْنِهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ، وَتَجْلِسُ مِنْهَا الْمُتَبَدِّأَةُ كَمَا تَجْلِسُ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِنْ رَأَتْهَا فِيمَا بَعْدَ الْعَادَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ رَأَتْ غَيْرَهَا عَلَى مَاسِيَاتِي ذِكْرِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَإِنْ طَهَّرَتْ ثُمَّ رَأَتْ كُدْرَةً أَوْ صُفْرَةً، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا؛ لِحَبْرِ أُمِّ عَطِيَّةٍ وَعَائِشَةَ، وَقَدْ رَوَى النَّجَّادُ<sup>(٧)</sup>، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: كُنَّا فِي حِجْرِهَا مَعَ بَنَاتِ بَنِيهَا<sup>(٨)</sup>، فَكَانَتْ إِحْدَانَا تَطْهَرُ ثُمَّ تُصَلِّي، ثُمَّ تُكَسُّ بِالصُّفْرَةِ الْيَسِيرَةِ، فَتَسْأَلُهَا، فَتَقُولُ: اغْتَرِزْنِي الصَّلَاةَ حَتَّى لَا تَرَيْنَ إِلَّا الْبَيَاضَ خَالِصًا<sup>(٩)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَقَوْلُ عَائِشَةَ وَأُمِّ عَطِيَّةٍ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَسْمَاءَ. وَقَالَ الْقَاضِي: مَعْنَى هَذَا أَثْنُهَا لَا تُلْتَفَتُ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ، وَقَوْلُ أَسْمَاءَ فِيمَا إِذَا تَكَرَّرَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ٩٨ - مسألة؛ قال: (وَيُسْتَمْتَعُ مِنَ الْخَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ مِنَ الْخَائِضِ فِيمَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَدُونَ الرُّكْبَةِ جَائِزٌ بِالنُّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ مُحَرَّمٌ بِهِمَا. وَاخْتَلَفَ فِي الْاسْتِمْتَاعِ بِمَا بَيْنَهُمَا؛

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٣٩١.

(٥) أخرجه البيهقي، في: باب الصفرة والكدره تراهما بعد الطهر، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٣٧/١.

(٦) دم عبيط: طرى خالص لا خلط فيه.

(٧) أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه الحنبلي، كان مكثرا من الحديث، توفي سنة ثمان وأربعين وثلثمائة. اللباب ٢١٣/٣، ٢١٤، طبقات الحنابلة ٧/٢-١٢.

(٨) عند البيهقي: وأخيهما.

(٩) أخرجه البيهقي، في: باب الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٣٦/١.

فذهب أحمد، رحمه الله إلى إباحته. ورُوي ذلك عن عكرمة، وعطاء، والشَّعْبِي، والثَّوْرِي، وإسحاق، ونحوه قال الحَكَمُ، فإنه قال: لا بأس أن تَضَعَ على فَرْجِها ثوباً ما لم يُدْخِلْهُ. وقال أبو حنيفة، ومالك، والشَّافِعِي: لا يباح؛ لما رُوي عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتُرِّرُ، فَيَبَاشِرُنِي وأنا حَائِضٌ. رواه البخاري<sup>(١)</sup>. وعن عمر، قال: سألت رسول الله ﷺ عما يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ وهي/ حَائِضٌ، فقال: «فَوْقَ الْإِزَارِ»<sup>(٢)</sup>. ولنا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْتَرِلُوا الْنِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْمَحِيضُ: اسْمٌ لِمَكَانِ الْحَيْضِ<sup>(٤)</sup>، كَالْمَقِيلِ وَالْمَبِيتِ، فَتَحْصِيصُهُ مَوْضِعَ الدِّمِّ بِالْاِغْتِرَالِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِيمَا عَدَاهُ. فَإِنْ قِيلَ: بَلِ الْمَحِيضُ الْحَيْضُ، مَصْدَرٌ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَيْضًا وَمَحِيضًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾. وَالْأَذَى: هُوَ الْحَيْضُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٥)</sup>. قُلْنَا: اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ، وَلِمَا زَادَهُ مَكَانِ الدِّمِّ أَرْجَحُ، بِدَلِيلِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْحَيْضُ لَكَانَ أَمْرًا بِاِغْتِرَالِ النِّسَاءِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَالْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ. وَالثَّانِي، أَنَّ سَبَبَ نَزُولِ الْآيَةِ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ اِغْتَرَلُوهَا، فَلَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُشَارِبُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي

- 
- (١) في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفي: باب في غسل المعتكف، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخاري ٨٢١/١، ٦٣/٣. كما أخرجه مسلم، في: باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٢/١. وأبو داود، في: باب في الرجل يصب منها مادون الجماع من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦١/١. والترمذي، في: باب مجاء في مباشرة الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٢١٤/١. وابن ماجه، في: باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٨/١. والدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٤٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٥/٦، ١٣٤، ١٤٣، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٢، ٢٠٩، ٢٣٥.
- (٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٤/١. كما أخرجه عائشة رضي الله عنها، في: المسند ٧٢/٦.
- (٣) سورة البقرة ٢٢٢.
- (٤) في الأصل: «الدم».
- (٥) سورة الطلاق ٤.

«صَحِيحُهُ»<sup>(٦)</sup>، وهذا تفسِيرٌ لِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَتَحَقَّقُ مَخَالِفَةُ الْيَهُودِ بِحَمْلِهَا عَلَى إِرَادَةِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُوَافِقًا لَهُمْ، وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ»، وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: «اجْتَنِبْ مِنْهَا شَعَارَ الدِّمِّ»<sup>(٧)</sup>. وَلِأَنَّهُ مَنَعَ الْوَطْءَ لِأَجْلِ الْأَذَى، فَاخْتَصَّ مَحَلَّهُ<sup>(٨)</sup> كَالدُّبُرِ، وَمَارَوْهُ عَنْ عَائِشَةَ ذَلِيلٌ عَلَى جِلٍّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، لَا عَلَى تَحْرِيمِ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَتْرُكُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الْمُبَاحِ تَقَدُّرًا، كَتَرَكِهِ أَكْلَ الضَّبِّ وَالْأَرْبِ، وَقَدْ رَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا تَوْبًا<sup>(٩)</sup>، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَنْطُوقٌ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَفْهُومِ.

**فصل:** فَإِنْ وَطِئَ الْحَائِضُ فِي الْفَرْجِ أَيْمًا، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْكُفَّارَةِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، بِإِسْنَادِهِمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفَ دِينَارٍ»<sup>(١٠)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ،

(٦) في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها.. إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٦/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب [في] مؤاكلة الحائض ومجامعتها، من كتاب الطهارة، وفي: باب في إتيان الحائض ومباشرتها، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٥٩/١، ٤٩٩. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مؤاكلة الحائض وسورها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١١/١.

(٧) أخرجه الدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٤٣/١.

(٨) في م: «مكانه».

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦١/١.

(١٠) أخرجه أبو داود، في: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة، وفي: باب كفارة من أتى حائضا، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٦٠/١، ٥٠٠. والنسائي، في: باب ما يجب على من أتى حليته في حال حيضتها مع علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها، من كتابي الطهارة والحيض. المنجى ١٢٥/١، ١٥٤. كما أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في كفارة إتيان الحائض من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٨/١. وابن ماجه، في: باب في كفارة من أتى حائضا، وباب من وقع على امرأته وهي حائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٠/١، ٢١٣. والدارمي، في: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٥٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٥/١.

وأكثر أهل العلم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ أَتَى / كَاهِنًا فَصَدَقَهُ بِمَا قَالَ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً»<sup>(١١)</sup> في ذُبُرِهَا، أَوْ أَتَى حَائِضًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(١٢)</sup>، ولم يذكر كُفْرَافَةً، ولأنه وَطءُ نَهْيٍ عنه لأجل الأذى، فأشبه الوطء في الذُّبُرِ. وللشافعي قولان كالروايتين. وحديث الكُفْرَافَةِ مَذْرُوعٌ على عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقد قيل لأحمد: في نفسك منه شيء؟ قال: نعم، ولأنه<sup>(١٣)</sup> من حديث فلان. أظنه قال: عبد الحميد. وقال: لو صحَّ ذلك الحديث عن النبي ﷺ كُنَّا نَرَى عليه الكُفْرَافَةَ. وقال في موضع: ليس به بأس، وقد رَوَى النَّاسُ عنه. فاختلاف الرواية في الكُفْرَافَةِ مَبْنِيٌّ على اختلاف قول أحمد في الحديث. وقد رَوَى عن أحمد أنه قال: إن كانت له مَقْدِرَةٌ تَصَدَّقُ بما جاء عن النبي ﷺ. وقال أبو عبد الله ابن حاتم: كُفْرَافَةٌ وَطءُ الحائِضِ تَسْقُطُ بالعَجْزِ عنها، أَوْ عَنْ بَعْضِهَا، ككُفْرَافَةِ الوَطءِ في رمضان.

**فصل:** وفي قَدْرِ الكُفْرَافَةِ روايتان: إحداهما، أنها دينار، أو نصف دينار، على سبيل التَّخْيِيرِ، أيُّهُمَا أَخْرَجَ أَجْزَأُهُ، رَوَى ذلك عن ابن عباس. والثانية، أن الدِّمَّ إِنْ كَانَ أَحْمَرَ فَهِيَ دِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ، فَنِصْفُ دِينَارٍ. وهو قول إسحاق، وقال النَّخَعِيُّ: إِنْ كَانَ فِي قَوْرِ الدِّمِّ دِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ فَنِصْفُ دِينَارٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ دِمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ دِمًا»<sup>(١٤)</sup> أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٥)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. قال أبو داود: الرواية

(١١) في م: «امرأته».

(١٢) في: باب البهي عن إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. كما أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في كراهية إتيان الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١٧/١. والدارمی، في: باب من أتى امرأته في دبرها، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ٢٥٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٨/٢، ٤٢٩، ٤٧٦.

(١٣) في م: «لأنه».

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في: باب ماجاء في الكفارة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١٨/١. كما أخرجه الدارمی، في: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ٢٥٥/١.

(المغنى ٢٧/١)

الصَّحِيحَةُ قَالَ (١٦): «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ (١٧) دِينَارٍ» (١٨). وَلأنَّهُ حُكْمٌ تَعَلَّقَ  
بِالْحَيْضِ، فَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، كَسَائِرِ أَحْكَامِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُخَيَّرُ بَيْنَ  
شَيْءٍ وَنِصْفِهِ؟ قُلْنَا: كَمَا يُخَيَّرُ الْمُسَافِرُ بَيْنَ قَصْرِ الصَّلَاةِ وَإِمَامِهَا، فَأَيُّهُمَا فَعَلَ كَانَ  
وَاجِبًا، كَذَا ههنا.

**فصل:** وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ طَهْرِهَا، وَقَبْلَ غُسْلِهَا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَقَالَ قَتَادَةُ،  
وَالْأَوْزَاعِيُّ: عَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ. وَلَوْ وَطِئَ فِي حَالِ جَرَيَانِ الدَّمِ، لَزِمَهُ دِينَارٌ؛ لِأنَّهُ  
حُكْمٌ تَعَلَّقَ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ، فَتُبِتَ قَبْلَ الْغُسْلِ، كَالْتَحْرِيمِ. وَلَنَا، أَنَّ وَجُوبَ  
الْكَفَّارَةِ بِالشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِهَا الْخَبَرُ فِي الْحَائِضِ، وَغَيْرُهَا لَا يُسَاوِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَذَى  
الْمَانِعَ مِنْ وَطْئِهَا قَدْ زَالَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطِلُ بِمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَطْأُ  
حَائِضًا، فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ، وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِهِ.

و ١٣٢

**فصل:** وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا،  
تَجِبُ؛ لِإِعْصَمِ الْخَبَرِ، وَلِأنَّهَا كَفَّارَةُ تَجِبُ بِالْوُطْءِ، أَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ الْوُطْءِ فِي  
الصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ. وَالثَّانِي، لَا تَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا  
وَالنِّسْيَانِ» (١٩). وَلِأنَّهَا تَجِبُ لِمَحْوِ الْمَآثِمِ، فَلَا تَجِبُ مَعَ النِّسْيَانِ، كَكَفَّارَةِ  
الْيَمِينِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ وَطِئَ طَاهِرًا، فَحَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْئِهِ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَعَلَى  
الرَّوَايَةِ الْأُولَى، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ، قَالَ: لَوْ وَطِئَ الصَّبِيَّ لَزِمَتْهُ  
الْكَفَّارَةُ؛ لِإِعْصَمِ الْخَبَرِ، وَقياساً عَلَى كَفَّارَةِ الْإِحْرَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ؛  
لِأَنَّ أَحْكَامَ التَّكْلِيفِ لَا تُثْبِتُ فِي حَقِّهِ، وَهَذَا مِنْ فُرُوعِهَا، فَلَا تُثْبِتُ.

**فصل:** وَهَلْ تَلْزِمُ الْمَرْأَةُ كَفَّارَةً؟ الْمَنْصُوصُ أَنَّ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي  
امْرَأَةٍ عَرَّتْ رَوْجَهَا: إِنَّ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةَ وَعَلَيْهَا. وَذَلِكَ لِأنَّهُ وَطْءٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ،

(١٦) سقط من: م.

(١٧) في م: «نصف».

(١٨) انظر: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٠/١.

(١٩) أخرجه ابن ماجه، في: باب طلاق المكره والناسي، من كتاب الطلاق، بلفظ مقارب. سنن ابن ماجه

٦٥٩/١. وانظر: إرواء الغليل ١٢٣/١.

فَأَوْجَبَهَا عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُطَاوِعَةِ، ككَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي الْإِحْرَامِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي  
وُجُوبِهَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِذْ بِإِجْبَائِهَا عَلَيْهَا،  
وَلِأَنَّمَا يُتَلَقَّى الْوُجُوبُ مِنَ الشَّرْعِ. وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ غَيْرَ عَالِمَةٍ، فَلَا كَفَّارَةَ  
عَلَيْهَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفِيَ لِأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَاهَا  
عَلَيْهِ».

**فصل:** وَالتَّفْسَاءُ كَالْحَائِضِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا تُسَاوِيهَا فِي سَائِرِ أَحْكَامِهَا، وَيُجْزَى  
نِصْفَ دِينَارٍ مِنْ أَى ذَهَبٍ كَانَ إِذَا كَانَ صَافِياً مِنَ الْعَشِّ، وَيَسْتَوِي تَبْرُهُ وَمَضْرُوبُهُ،  
لِوُقُوعِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ. وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قِيمَتِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ  
الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَالِ، عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ مِنَ الْمَالِ، فَجَازَ  
بَأَى مَالٍ كَانَ، كَالْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ كَفَّارَةٌ، فَاخْتَصَّ بِنِصْفِ  
أَنْوَاعِ الْمَالِ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ، فَعَلِيَ هَذَا الْوَجْهَ هَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ مَكَانَ  
الدِّينَارِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى إِخْرَاجِهَا عَنْهُ فِي الزَّكَاةِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا، وَلِأَنَّهُ حَتَّى يُجْزَى فِيهِ أَحَدُ الثَّمَنَيْنِ، فَأَجْزَأُ فِيهِ الْآخَرُ، كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.  
وَمَصْرُفُ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ إِلَى مَصْرُفِ سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ؛ لِكَوْنِهَا كَفَّارَةً، وَلِأَنَّ  
الْمَسَاكِينَ مَصْرُفُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مِنْهَا.

٩٩ - مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (فَإِنْ انْقَطَعَ دُمُهَا، فَلَا تُوْطَأُ حَتَّى تُغْتَسَلَ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ وَطْءَ الْحَائِضِ قَبْلَ الْغُسْلِ حَرَامٌ، وَإِنْ انْقَطَعَ دُمُهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ. قَالَ ابْنُ الْمُزَنِّرِ: هَذَا كَالْإِجْمَاعِ مِنْهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُذِيُّ: لَا  
أَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافاً<sup>(١)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ، حَلَّ  
وُطْؤُهَا، وَإِنْ انْقَطَعَ لِذَوْنِ ذَلِكَ، لَمْ يَبَحْ حَتَّى تُغْتَسَلَ، أَوْ تَتَيَّمَّ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا  
وَقْتُ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْوُطْءِ كَالْجَنَابَةِ<sup>(٢)</sup>. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ  
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ

(١) فِي م: «خِلَافاً».

(٢) فِي م: «بِالْجَنَابَةِ».

الله ﴿٣﴾. يَغْنَى إِذَا اغْتَسَلَ. هَكَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْآيَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ﴿٤﴾. فَأَثْنَى عَلَيْهِمْ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ مِنْهُمْ أَثْنَى عَلَيْهِمْ بِهِ، وَفَعَلَهُمْ هُوَ الْاِغْتِسَالُ ذَوْنَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، فَشَرَطَ لِإِبَاحَةِ الْوُطْءِ شَرْطَيْنِ: انْقِطَاعِ الدَّمِ، وَالاِغْتِسَالِ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ﴿٥﴾. لَمَّا اشْتَرَطَ لِدَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِمْ بُلُوغَ النُّكَاحِ وَالرُّشْدَ لَمْ يُبَيِّنْ إِلَّا بِهِمَا. كَذَا ههنا، وَلَأنَّهَا مَمْنُونَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ لِحَدَثِ الْحَيْضِ، فَلَمْ يُبَيِّنْ وَطْؤَهَا كَمَا لَوْ انْقَطَعَ لِأَقْلِ الْحَيْضِ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعْنَى مَنفُوضٌ بِمَا إِذَا انْقَطَعَ لِأَقْلِ الْحَيْضِ، وَلَأنَّ حَدَثَ الْحَيْضِ آكَدُ مِنْ حَدَثِ الْجَنَابَةِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ.

١٠٠ - مسألة؛ قال: (وَلَا ثَوْبًا مُسْتَحَاضَةً إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ)

اِخْتَلَفَ <sup>(١)</sup> عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي وَطْءِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَرَوَى لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي مَحْظُورٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ سَبْرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّحْجِيِّ، وَالْحَاكِمِ <sup>(٢)</sup>؛ لِمَا رَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْتَسِلُهَا زَوْجُهَا <sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّ بِهَا أَذَى، فَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا كَالْحَائِضِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَعَ وَطْءَ الْحَائِضِ مُعَلَّلًا بِالْأَذَى يَقُولُهُ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾. أَمَرَ بِاعْتِزَالِ الْهِنَّ عَقِيبَ الْمَذْكَورِ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ، وَلَأنَّ الْحُكْمَ إِذَا ذُكِرَ مَعَ وَصِفٍ يَفْتَضِيهِ وَيَصْلُحُ لَهُ، عُيِّلَ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

١٣٣ و

(٣) سورة البقرة ٢٢٢.

(٤) لم يرد في م: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾.

(٥) سورة النساء ٦.

(١) أَى: النُّقْلُ.

(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيِّ، ابْنُ الْبَيْعِ، الشَّافِعِيُّ الْحَاكِمُ الْحَافِظُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ

فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ١٥٥/٤ - ١٧١.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ صَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَاعْتِكَافِهَا... إلخ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى

٣٢٩/١.



فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»<sup>(٤)</sup> والأذى يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَيُعْلَلُ بِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي  
الْمُسْتَحَاضَةِ، فَيُنْبِثُ التَّحْرِيمَ فِي حَقِّهَا. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ إِبَاحَةً وَطْفِئَ مُطْلَقًا، مِنْ  
غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ<sup>(٥)</sup>. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ  
حَمْنَةَ بِنْتِ جَعْفَرٍ، أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا. وَقَالَ<sup>(٧)</sup>:  
كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا. وَلِأَنَّ حَمْنَةَ كَانَتْ تَحْتَ طَلْحَةَ،  
وَأُمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَحْكَامِ  
الْمُسْتَحَاضَةِ، فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَبَيَّنَّهُ لَهَا. وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي مَخْطُورٍ  
إِنْ تَرَكَ الْوُطْءَ، أُبَيِّحَ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ، لِأَنَّ حُكْمَهُمَا أَخْفَ مِنْ حُكْمِ الْحَائِضِ، وَلَوْ  
وَطَفَاهُمَا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِإِجَابِهَا  
فِي حَقِّهَا، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْحَائِضِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ. وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا،  
أُبَيِّحَ وَطُوعًا مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا، أَشْبَهَ سَلْسُ الْبَوْلِ.

١٠١ - مسألة: قال: (وَالْمُبْتَلى بِسَلْسِ الْبَوْلِ، وَكَثْرَةِ الْمَذْيِ، فَلَا يَنْقَطِعُ،  
كَالْمُسْتَحَاضَةِ، يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، بَعْدَ أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ)

وجملته أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ أَوِ الْمَذْيُ، أَوْ الْجَرِيحُ الَّذِي لَا  
يَرْقَأُ دَمُهُ، وَأَشْبَاهُهُمْ مِمَّنْ يَسْتَمِرُّ مِنْهُ الْحَدَثُ وَلَا يُمَكِّنُهُ جَفْظُ طَهَارَتِهِ، عَلَيْهِ  
الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ غَسَلِ مَحَلِّ الْحَدَثِ، وَشَدِّهِ وَالتَّحَرُّزِ مِنْ خُرُوجِ الْحَدَثِ  
بِمَا يُمَكِّنُهُ. فَالْمُسْتَحَاضَةُ تَغْسِلُ الْمَحَلَّ، ثُمَّ تَحْشُوهُ بِقُطْنٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، لِيَرُدَّ الدَّمَ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَمْنَةَ، حِينَ شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ: «أَنْعَتْ لَكَ الْكُرْسُفُ، فَإِنَّهُ  
يُذْهِبُ الدَّمَ»<sup>(٨)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَرْتُدَّ الدَّمُ بِالْقُطْنِ، اسْتَنْقَرَتْ بِخَرْقَةٍ مُشَقَّقَةٍ الطَّرْفَيْنِ،  
تَشُدُّهَا عَلَى جَنْبَيْهَا وَوَسَطُهَا عَلَى الْفَرْجِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ:

(٤) سورة المائدة ٣٨.

(٥) في م: «شرط».

(٦) في: باب المستحاضة بغشائها زوجها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١.

(٧) انظر: الموضع السابق من سنن أبي داود.

(٨) تقدم في صفحة ٤٠٣.

«لَيْسَتْ تُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا»<sup>(٢)</sup>. وقال لِحَمَنَةَ: «تَلَجِّمِي». لَمَّا قَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. فإذا<sup>(٣)</sup> فعلت ذلك، ثم خَرَجَ الدَّمُ، فَإِنْ كَانَ لِرَخَاوَةِ الشَّدِّ، فَعَلِيهَا إِعَادَةُ الشَّدِّ وَالطَّهَارَةُ، وَإِنْ كَانَ لِغَلَبَةِ الْخَارِجِ وَقُوَّتِهِ وَكَوْنِهِ لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ تَبْطُلِ/ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَتَصَلَّى وَلَوْ قَطَرَ الدَّمُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، وَفِي حَدِيثٍ: «صَلَّى وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ»<sup>(٥)</sup>. وكذلك مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ، أَوْ كَثْرَةُ الْمَذْيِ، يَعْصِبُ رَأْسَ ذَكَرِهِ بِخُرْقَةٍ، وَيَحْتَرِسُ حَسَبَ مَا يُمَكِّنُهُ، وَيَفْعَلُ مَا ذَكَرْنَا<sup>(٦)</sup>. وكذلك مَنْ بِهِ جُرْحٌ يُقَوِّرُ مِنْهُ الدَّمُ، أَوْ بِهِ رِيحٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْدَاثِ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ قَطْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ عَصْبُهُ، مِثْلُ مَنْ بِهِ جُرْحٌ لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ، أَوْ بِهِ بَاسُورٌ أَوْ نَاصُورٌ لَا يَتِمَّكِنُ مِنْ عَصْبِهِ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَمَا رَوَى عَنْ عَمْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ حِينَ طُعِنَ صَلَّى وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ<sup>(٧)</sup> دَمًا.

**فصل:** وَيَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوُضُوءَ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال مالك: لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ وَرَبِيعَةَ. وَاسْتَحَبَّ مَالِكٌ لِمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يُؤْذِيَهُ الْبَرْدُ، فَإِنْ آذَاهُ قَالَ: فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ضَيْقٌ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ فِي حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «فَاغْتَسِلِي

(٢) تقدم في صفحة ٣٩٢.

(٣) في م: «فإن».

(٤) تقدم في صفحة ٢٠١.

(٥) أخرجه النسائي، في: باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١. وابن ماجه، في:

باب ماجاء في المستحاضة.. إلخ، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١. والإمام أحمد، في: المسند

٤٢/٦، ١٣٧، ٢٠٤، ٢٦٢.

(٦) في م: «ذكر».

(٧) ثعب الماء والدم؛ كمنع: فجره، فانتعب.

وَصَلَّى<sup>(٨)</sup>». ولم يَأْمُرْهَا بالوضوء، ولأنه ليس بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْوُضُوءِ مِنْهُ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُعْتَادٍ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَبْدُ بَن ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». رواه أبو داود، والترمذي<sup>(٩)</sup>، وعن عائشة، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فذكرت خبرها، ثم قال: «اغتسلي، ثُمَّ تَوَضَّأِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّى». رواه أبو داود، والترمذي<sup>(١٠)</sup>، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ولأنه خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَتَقْضَى الْوُضُوءُ، كَالْمَذْيِ.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَإِنَّ طَهَارَةَ هَؤُلَاءِ مُعَيَّنَةٌ بِالْوَقْتِ؛ لقوله: «تَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». وقوله: «ثُمَّ تَوَضَّأِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». ولأنها طَهَارَةٌ عُذْرٍ وَضُرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ، كَالْتَّيَمِّمِ.

فصل: فَإِنْ تَوَضَّأَ أَحَدُ/ هَؤُلَاءِ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ ١٣٤ د  
لِأَنَّ دُخُولَهُ يَخْرُجُ بِهِ الْوَقْتُ الَّذِي تَوَضَّأَ فِيهِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ مُبْطِلٌ لِهَذِهِ الطَّهَارَةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ، وَإِنَّمَا عَفِيَ عَنْهُ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّهَارَةِ. وَإِنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْوَقْتِ، صَحَّ، وَارْتَفَعَ حَدُّهُ، وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ مَا يَتَجَدَّدُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ. فَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ عَقِيبَ طَهَارَتِهِ، أَوْ أَخَّرَهَا لِأَمْرِ يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، كَلْبَسِ الثِّيَابِ، وَانْتَظَرَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، جَازَ. وَإِنْ أَخَّرَهَا لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ أُرِيدَتْ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا، فَاشْتَبَهَتْ التَّيَمُّمَ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضُرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ، كَالْتَّيَمِّمِ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ مَعَ قِيَامِ الْحَدِيثِ لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ،

(٨) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(٩) تقدم في صفحة ٣٩٧.

(١٠) تقدم في صفحة ٢٧٧.

ولا ضرورة ههنا. وإن خَرَجَ الْوَقْتُ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنْهَا شَيْءٌ، أَوْ أُحْدِثَتْ حَدَثًا سِوَى هَذَا الْخَارِجِ، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ: إِنَّمَا أَمْرُهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَتُصَلِّيَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ النَّافِلَةَ وَالصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ، حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْأُخْرَى، فَتَتَوَضَّأَ أَيْضًا. وَهَذَا يَفْتَضِي لِحَاقِهَا بِالتَّيَمُّمِ، فِي أَنَّهَا بَاقِيَةٌ بَقَاءَ الْوَقْتِ، يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَطَوَّعَ بِهَا، وَتُفَضَّى بِهَا الْفَوَائِتُ، وَتُجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، مَا مِ تَحْدِثُ حَدَثًا آخَرَ، أَوْ يَخْرُجُ الْوَقْتُ.

**فصل:** وَيَجُوزُ لِلْمُسْتَحَاضَةِ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ حَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ<sup>(١١)</sup>، وَأَمَرَ بِهِ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ<sup>(١٢)</sup>، وَغَيْرُ الْمُسْتَحَاضَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَعْدَارِ مَقِيسٌ عَلَيْهَا، وَمُلْحَقٌ بِهَا.

**فصل:** إِذَا تَوَضَّأَتِ الْمُسْتَحَاضَةُ، ثُمَّ انْقَطَعَ دُمُهَا، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ انْقَطَعَ لِزُرْمِهَا بِاتِّصَالِ الْانْقِطَاعِ، تَبَيَّنَ أَنَّ وَضُوءَهَا يَطْلُ بِانْقِطَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْخَارِجَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ غُفَى عَنْهُ لِلْعُدْرِ، فَإِذَا زَالَ الْعُدْرُ زَالَتِ الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدِيثِ. وَإِنْ عَادَ الدَّمُ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْانْقِطَاعِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامٍ كَثِيرٍ، وَيُوقِفُونَ بِوَقْتِ، يَقُولُونَ: إِذَا تَوَضَّأَتْ/ لِلصَّلَاةِ، وَقَدْ انْقَطَعَ الدَّمُ ثُمَّ سَالَ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ، يُعِيدُ الْوُضُوءَ. وَيَقُولُونَ: إِذَا كَانَ الدَّمُ سَائِلًا، فَتَوَضَّأَتْ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ، قَوْلًا آخَرَ. قَالَ: لَسْتُ أَنْظُرُ فِي انْقِطَاعِهِ حِينَ تَوَضَّأْتَ سَالَ أَمْ لَمْ يَسِلْ، إِنَّمَا أَمْرُهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَتُصَلِّيَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ النَّافِلَةَ وَالْفَائِتَةَ، حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْأُخْرَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فَالتَّفْصِيلُ يُخَالِفُ مُقْتَضَى الْحَبَرِ. وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ هَذَا يَشُقُّ، وَالْعَادَةُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ وَأَصْحَابِ هَذِهِ الْأَعْدَارِ أَنَّ الْخَارِجَ يَجْرِي وَيَنْقَطِعُ، وَاعْتِبَارُ مِقْدَارِ

١٣٤ ظ

(١١) تقدم في صفحة ٤٠٣، ٤٠٤.

(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب من قال تجمع بين الصلوتين وتغتسل لهما غسلا، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٠/١.

الانقطاع فيما يُمكنُ فِعْلُ<sup>(١٣)</sup> العِبَادَةِ فِيهِ يَشْتَقُ، وَإِجْبَابُ الْوُضُوءِ بِهِ حَرَجٌ لَمْ يَرِدِ  
 الشَّرْعُ بِهِ، وَلَا سَأَلَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي اسْتَفْتَتْهُ، فَيُدُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرًا  
 عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١٤)</sup>، وَلَمْ  
 يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ هَذَا التَّفْصِيلُ. وَقَالَ الْقَاضِي، وَابْنُ  
 عَقِيلٍ: إِنْ تَطَهَّرَتِ الْمُسْتَحَاضَةُ حَالَ جَرَيَانِ دِمَهِهَا ثُمَّ انْقَطَعَ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي  
 الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى تَتَوَضَّأَ؛  
 لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ عُفِيَ عَنِ الْحَدِيثِ فِيهَا لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ زَالَتْ  
 الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدِيثِ كَالْمُتَيَّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، وَإِنْ دَخَلَتْ فِي الصَّلَاةِ  
 فَانْقَضَ الْإِنْقِطَاعُ زَمَنًا يُمكنُ الْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا بُطْلَانَ  
 طَهَارَتِهَا بِانْقِطَاعِهِ. وَإِنْ عَادَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا عَدَمَ الطَّهْرِ  
 الْمُبْطِلِ لِلطَّهَارَةِ، فَاشْتَبَهَ مَالُو ظَنُّ أَنَّهُ أَحْدَثَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ. وَفِي صِحَّةِ  
 الصَّلَاةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَصِحُّ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا صِحَّةَ طَهَارَتِهَا؛ لِبَقَاءِ اسْتِحَاضَتِهَا.  
 وَالثَّانِي، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا صَلَّتْ بِطَهَارَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ بِهَا فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ  
 تَبَيَّنَ الْحَدَّثُ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ، فَصَلَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُتَطَهِّرًا. وَإِنْ عَاوَدَهَا  
 الدَّمُ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الصَّلَاةِ لِمُدَّةٍ تُشْبِعُ لِلطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ، وَإِنْ  
 كَانَتْ لَا تُشْبِعُ، لَمْ تُبْطَلْ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا عَدَمَ الطَّهْرِ الْمُبْطِلِ لِلطَّهَارَةِ، فَاشْتَبَهَ مَالُو ظَنُّ  
 أَنَّهُ أَحْدَثَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ، وَإِنْ كَانَ انْقِطَاعُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَفِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ  
 بِهِ وَجْهَانِ/ مُتَبَيَّنَانِ عَلَى الْمُتَيَّمِ يَرَى الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَامِدٍ. وَإِنْ  
 عَاوَدَهَا<sup>(١٥)</sup> الدَّمُ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَاضِي فِي انْقِطَاعِهِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ. وَإِنْ  
 تَوَضَّأَتْ فِي زَمَنِ انْقِطَاعِهِ، ثُمَّ عَاوَدَهَا الدَّمُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا، وَكَانَتْ<sup>(١٦)</sup> مُدَّةً

(١٣) فِي الْأَصْلِ: «فَعَلَ».

(١٤) سُورَةُ الْحَجِّ، آيَةُ الْأُخْرَى.

(١٥) فِي م: «عَاوَدَ».

(١٦) فِي م: «أَوْ كَانَتْ».

انْقِطَاعِهِ تَسْبِيحُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا بِعَوْدِ الدَّمِ؛ لِأَنَّهَا بِهَذَا الْإِثْقَاعِ صَارَتْ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ، فَصَارَ عَوْدُ الدَّمِ كَسَبَبِ الْحَدَثِ. وَإِنْ كَانَ انْقِطَاعًا لَا يَتَسَبَّبُ لِدَلَالَةِ لَمْ يُوَثِّرْ عَوْدُهُ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ، وَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْإِثْقَاعِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْإِثْقَاعِ، بَلْ مَتَى كَانَتْ مُسْتَحَاضَةٌ أَوْ بِهَا عُذْرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَارِ، فَتَحَرَّرَتْ وَتَطَهَّرَتْ، فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ، وَصَلَاتُهَا بِهَا مَاضِيَةٌ، مَا لَمْ يَزَلْ عُذْرُهَا، وَثَبَرَأُ مِنْ مَرَضِهَا، أَوْ يَخْرُجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، أَوْ تُحْدِثَ حَدَثًا سِوَى حَدِيثِهَا.

**فصل:** فَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ زَمَنًا لَا يَتَسَبَّبُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَتْ، ثُمَّ انْقَطَعَ دَمُهَا، لَمْ يُحْكَمْ بِطُلَانِ طَهَارَتِهَا، وَلَا صَلَاتِهَا، إِنْ كَانَتْ فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِثْقَاعَ لَا يُفِيدُ الْمَقْصُودَ. وَإِنْ اتَّصَلَ الْإِثْقَاعُ وَبَرَأَتْ، وَكَانَ قَدْ جَرَى مِنْهَا دَمٌ بَعْدَ الْوُضُوءِ، بَطَلَتْ الطَّهَّارَةُ<sup>(١٧)</sup> وَالصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ تَبَيُّنًا أَنَّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ بِذَلِكَ الْإِثْقَاعِ. وَإِنْ انْقَطَعَ<sup>(١٨)</sup> زَمَنًا يَتَسَبَّبُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي التِّي لَمْ يَجْرِ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ. وَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا يَتَسَبَّبُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، لَمْ تُصَلَّ حَالِ جَرَيَانِ الدَّمِ، وَتَنْتَظِرُ إِمْسَاكَهُ، إِلَّا أَنْ تَخْشَى خُرُوجَ الْوَقْتِ، فَتَتَوَضَّأُ وَتُصَلِّيَ. فَإِنْ شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ بِهَذِهِ الطَّهَّارَةِ، فَأَمْسَكَ الدَّمُ عَنْهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا؛ لِأَنَّهَا أَمَكَّتْهَا الصَّلَاةُ بِطَهَّارَةٍ غَيْرِ ضَرُورِيَّةٍ، فَلَمْ تُصَيِّحْ صَلَاتُهَا بِغَيْرِهَا، كَغَيْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَإِنْ كَانَ زَمَنٌ إِمْسَاكِهِ يَخْتَلِفُ، فَتَارَةً يَتَسَبَّبُ وَتَارَةً لَا يَتَسَبَّبُ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ انْقِطَاعَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَا يَتَسَبَّبُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا إِذَا شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا شَرَعَتْ فِيهَا بِطَهَّارَةٍ يَقِينِيَّةٍ، وَانْقِطَاعُ الدَّمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَسَبِّعًا، فَتَبْطُلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا، فَلَا<sup>(١٩)</sup> تَبْطُلُ، وَلَا<sup>(٢٠)</sup>

ظ ١٣٥

(١٧) فِي م: «طَهَّارَتِهَا».

(١٨) فِي م: «اتَّصَلَ».

(١٩-١٩) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشُّكِّ. فَإِنْ اتَّصَلَ الْإِنْقِطَاعُ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ كَانَ مُبْطِلًا، فَبَطَلَتِ الطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ بِهِ.

## ١٠٢ - مسألة؛ قال: (وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ (أَبُو عَيْسَى<sup>(١)</sup> التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النَّفْسَاءَ تُدْعَى الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ النَّاسِ، وَرَوَى هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي<sup>(٢)</sup>، وَعَائِذَ بْنَ عَمْرِو<sup>(٣)</sup>، وَأَنْسَى، وَأُمَّ سَلَمَةَ<sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(٥)</sup>. وَيَهْ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: أَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا. وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ، عَنْ أَحْمَدَ، رَوَايَةً مِثْلَ قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عِنْدَنَا امْرَأَةٌ تَرَى النَّفَاسَ شَهْرَيْنِ. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ وَجَدَهُ. وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوُجُودِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَالِيهِ<sup>(٦)</sup> أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَلَنَا، مَا رَوَى أَبُو سَهْلٍ كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup>، وَقَالَ: (هَذَا الْحَدِيثُ<sup>(٨)</sup> لَا

(١-١) سقط من: الأصل. والنقل عن الترمذى، في: باب ما جاء في كم تمكث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٩٩/١.

(٢) أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفى، وفد على النبي ﷺ في وفد ثقيف فأسلم، واستعمله الرسول ﷺ على الطائف، وعاش إلى خلافة عثمان رضى الله عنه. أسد الغابة ٥٧٩/٣، ٥٨٠.

(٣) أبو هبيرة عائد بن عمرو بن هلال المزنى، كان ممن تابع بيعة الرضوان، وتوفى في إمارة عبد الله بن زياد، أيام يزيد بن معاوية أسد الغابة ١٤٧/٣، ١٤٨.

(٤-٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «عاليه».

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في وقت النفساء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧٤/١. والترمذى، في: باب ما جاء في كم تمكث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٢٨/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب النفساء كم تجلس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٣/١. والدارمى، في: باب في المرأة الحائض تصل في ثوبها إذا طهرت، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٢٢٩/١. والإمام أحمد، في: المستند ٣٠٠/٦، ٣٠٤، ٣٠٩.

(٧-٧) سقط من: الأصل. وفي سنن الترمذى: «هذا حديث غريب».

نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَنْثَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(٨)</sup>. وَرَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُسَّةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا سَأَلَتْهُ: كَمْ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ؟ قَالَ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٩)</sup>. وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُحَالِفًا فِي عَصْرِهِمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَقَدْ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ إِجْمَاعًا، وَنَحْوَهُ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ، وَمَا حَكَوْهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، يَحْتَمِلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ حَيْضًا أَوْ اسْتِحَاضَةً، كَمَا لَوْ زَادَ دُمُهَا عَنِ السَّتِّينَ، أَوْ كَمَا لَوْ زَادَ دَمُ الْحَائِضِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

**فصل:** فإن زاد دَمُ التَّنَسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَصَادَفَ عَادَةَ الْحَيْضِ، فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْ عَادَةً، فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، فَإِنْ كَانَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا الَّذِي تَقَعُّدُهُ أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِهَا زَوْجُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَوِّمُ وَتُصَلِّي إِنْ أَذْرَكَهَا رَمَضَانَ، وَلَا تَقْضِي. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى مِثْلِ مَا قُلْنَا<sup>(١٠)</sup>.

١٠٣ - / مسألة: قال: (وَلَيْسَ لِأَقْلِهِ حَدٌّ، أَيْ وَقَبْتُ زَايَةِ الطُّهْرِ اغْتَسَلَتْ، وَهِيَ طَاهِرٌ، وَلَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى يُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ اسْتِحْبَابًا)

وهذا قال الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ: إِذَا لَمْ تَرِ دَمًا تَعْتَسِلُ وَتُصَلِّي. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبُو ثَوْرٍ: أَقْلُهُ سَاعَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَقْلُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ تَحْدِيدُهُ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وَجَدَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا، وَقَدْ رَوَى أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ تَرِ دَمًا، فَسَمِيَتْ ذَاتُ الْجُفُوفِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ جَرِيرٍ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تُسَمَّى الطَّاهِرَ، تَضَعُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَتَطْهَرُ آخِرَهُ. فَجَعَلَ

(٨) لم يرد هذا في معالم السنن المطبوع. وانظر: سنن الترمذی، الموضع السابق.

(٩) في كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢٢٣/١. وانظر حاشية ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(١٠) في م: «قلناه».



يُعَجَّبُ مِنْهُ. وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَحِلُّ لِلنَّفْسَاءِ إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ إِلَّا أَنْ تُصَلِّيَ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ الْيَسِيرَ دَمٌ وَجَدَ عَقِيبَ سَبَبِهِ وَهُوَ الْوِلَادَةُ، فَيَكُونُ نَفَاسًا كَالْكَثِيرِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ النِّقَاءَ لِذَوْنِ الْيَوْمِ لَا تُثَبِّتُ لَهَا أَحْكَامَ الطَّاهِرَاتِ. قَالَ يَعْقُوبُ<sup>(٢)</sup>: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ، فَكَوْنُ أَيَّامِهَا عَشْرًا، فَتَرَى النِّقَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَقْتَسِلُ، ثُمَّ تَرَى الدَّمَ مِنْ يَوْمِهَا؟ قَالَ: هَذَا أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ، لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ. فَعَلِيَ هَذَا لَا تُثَبِّتُ لَهَا أَحْكَامَ الطَّاهِرَاتِ حَتَّى تَرَى الطَّهْرَ يَوْمًا كَامِلًا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، فَلَا تَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ النَّفَاسِ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى أَنْ لَا تَسْقُطَ الصَّلَاةُ عَنْهَا فِي نَفَاسِهَا، إِذَا مَا مِنْ وَقْتِ صَلَاةٍ إِلَّا يُوجَدُ فِيهِ طَهْرٌ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ بِهِ، وَهَذَا يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ، وَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ مُجَرَّدُ انْقِطَاعِ الدَّمَ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ لِلانْقِطَاعِ الْمَعْدُودِ طَهْرًا، وَالْيَوْمُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا لَذَلِكَ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ.

**فصل:** وَإِنْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرِ دَمًا، فَهِيَ طَاهِرَةٌ لَا نِفَاسَ لَهَا؛ لِأَنَّ النَّفَاسَ هُوَ الدَّمَ، وَلَمْ يُوجَدْ، وَفِي وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِجَابِهِ عَلَى النَّفْسَاءِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَفْسَاءً، وَلَا فِي مَعْنَاهَا، لِأَنَّ النَّفْسَاءَ قَدْ خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ يَقْتَضِي خُرُوجَهُ وَجُوبَ الْغُسْلِ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فَيَمْنَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا. وَالثَّانِي، يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ مَظْنَّةٌ لِلنَّفَاسِ، فَيَتَعَلَّقُ<sup>(٣)</sup> الْإِجَابُ بِهَا، كَتَعَلُّقِهِ بِالنِّقَاءِ/الْحَيْضَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدِ الْإِنْتِزَالُ.

**فصل:** وَإِذَا طَهَّرْتَ لِذَوْنِ الْأَرْبَعِينَ اغْتَسَلْتَ، وَصَلَّتْ، وَصَامَتْ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ. قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا، عَلَى

(١) أخرجه البيهقي، في: باب النفاس، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٤٢/١.  
(٢) لعله أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدى الدورق، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه، وتوفى سنة الثنتين وخمسين ومائتين. طبقات الختابة ٤١٤/١، ٤١٥.  
(٣) في م: «فتعلق».

حَدِيثُ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي، أَنَّهَا<sup>(٤)</sup> أَتَتْهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، فَقَالَ: لَا تَقْرَبِينِي<sup>(٥)</sup>. وَلَئِنَّهُ لَا يَأْمَنُ عَوْدَ الدَّمِّ فِي زَمَنِ الْوُطْءِ، فَيَكُونُ وَاطِئًا فِي نَفَاسٍ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِخْبَابِ، فَإِنَّمَا حَكَمْنَا لَهَا بِأَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ، وَلِهَذَا يَلْزُمُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، وَتُصَلِّيَ<sup>(٦)</sup>، وَتَصُومَ. وَإِنْ عَاوَدَهَا<sup>(٧)</sup> فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ فِيهِ رِوَايَتَانِ. إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ مِنْ نَفَاسِهَا، تَدْعُ لَهُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ. ثَقُلَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُّ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَإِنْ طَهَّرَتْ أَيْضًا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَصَامَتْ. وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ فِي زَمَنِ النَّفَاسِ، فَكَانَ نِفَاسًا كَالأَوَّلِ، وَكَأَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ. وَالثَّانِيَّةُ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، تَصُومُ وَتُصَلِّي، ثُمَّ تُقْضِي الصَّوْمَ اخْتِيَاطًا. وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ عَنْهُ، ثَقُلَهَا الْأَثَرُ، وَغَيْرُهُ. وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا الزَّمَمَهَا فِعْلَ الْعِبَادَاتِ فِي هَذَا الدَّمِّ، لِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَيَقِّنٌ، وَسَقُوطُهَا بِهَذَا الدَّمِّ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ، وَأَمَرَهَا بِالْقَضَاءِ اخْتِيَاطًا؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مُتَيَقِّنٌ، وَسَقُوطُ الصَّوْمِ بِفِعْلِهِ فِي هَذَا الدَّمِّ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الدَّمِّ وَبَيْنَ الرَّائِدِ عَلَى السُّتِّ وَالسَّبْعِ فِي حَقِّ النَّاسِيَةِ، حَيْثُ لَا يَجِبُ قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ فِيهِ مَعَ الشَّكِّ، أَنَّ الْغَالِبَ مَعَ عَادَاتِ النِّسَاءِ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ نَادِرٌ بِخِلَافِ النَّفَاسِ، وَلِأَنَّ الْحَيْضَ يَتَكَرَّرُ، فَيَشُقُّ إِجْبَابُ الْقَضَاءِ فِيهِ، وَالنَّفَاسُ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ الدَّمُّ الرَّائِدُ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَهُوَ نِفَاسٌ، وَإِنْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا، فَهُوَ حَيْضٌ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ فِيهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا: أَحَدُهُمَا، يَكُونُ حَيْضًا. وَالثَّانِي، يَكُونُ نِفَاسًا. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَهُوَ دَمٌ

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَأَنَّهُ».

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: كِتَابِ الْحَيْضِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٢٠/١. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: بَابِ النَّفَاسِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٤٢/١.

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) فِي م: «عَادَ دَمُهَا».

فَسَادَ، تُصَلِّيَ وَتَصُومُ وَلَا تَقْضِي. وهذا قول أبي ثور. وإن كان الدَّمُ الثَّانِي يَوْمًا وَلَيْلَةً، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا قُلْنَا، مِنْ أَنَّهَا تَصُومُ/ وَتُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ. وَلَنَا، أَنَّهُ دَمٌ صَادَفَ زَمَنَ النَّفَاسِ، فَكَانَ نَفَاسًا، كَالْوِاسْتِمَرِّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَمِنْ<sup>(٨)</sup> جَعَلَهُ حَيْضًا، فَإِنَّمَا خَالَفَ فِي الْعِبَارَةِ، فَإِنَّ حُكْمَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَاحِدٌ، وَأَمَّا مَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الطُّهْرِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا فِيهِ.

**فصل:** إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ بَعْدَ وَضْعِ شَيْءٍ يَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ، فَهُوَ نَفَاسٌ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ إِلْقَاءِ نُطْفَةٍ أَوْ غَلَقَةٍ<sup>(٩)</sup>، فَلَيْسَ بِنَفَاسٍ. وَإِنْ كَانَ الْمُلْقَى مُضْغَةً<sup>(١٠)</sup> لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، فَبِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، هُوَ نَفَاسٌ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ خَلْقَ آدَمِيٍّ، فَكَانَ نَفَاسًا، كَمَا لَوْ تَبَيَّنَ فِيهَا خَلْقُ آدَمِيٍّ. وَالثَّانِي، لَيْسَ بِنَفَاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهَا خَلْقُ آدَمِيٍّ، فَأَشْبَهَتْ النُّطْفَةَ.

**فصل:** إِذَا وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ ثَوَامَيْنِ، فَذَكَرَ أَصْحَابُنَا عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَيْنِ فِيهَا: إِحْدَاهُمَا، أَنَّ النَّفَاسَ مِنَ الْأَوَّلِ كُلَّهُ، أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، قَالُوا: وَهِيَ الصَّحِيحَةُ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَبَى حَنِيفَةَ. فَعَلِيَ هَذَا مَتَى انْقَضَتْ مُدَّةُ النَّفَاسِ مِنْ حِينَ وَضَعَتْ الْأَوَّلَ، لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَهُ نَفَاسًا؛ لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ وَلَادَةِ الْأَوَّلِ دَمٌ بَعْدَ الْوِلَادَةِ، فَكَانَ نَفَاسًا، كَالْمُنْفَرِدِ، وَآخِرُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُهُ مِنْهُ، فَكَانَ آخِرُهُ مِنْهُ، كَالْمُنْفَرِدِ. وَاتَّخَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُءُوسِ الْمَسَائِلِ»: هِيَ أَنَّ أَوَّلَهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَآخِرَهُ مِنَ الثَّانِي. وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي، فِي كِتَابِ «الرَّوَايَتَيْنِ»؛ لِأَنَّ الثَّانِي وَلَدَ فَلَا تَنْتَهِي مُدَّةُ النَّفَاسِ قَبْلَ انْتِهَائِهَا مِنْهُ، كَالْمُنْفَرِدِ، فَعَلِيَ هَذَا تَزِيدُ مُدَّةُ النَّفَاسِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي حَقِّ مَنْ وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ، فِي «مَسَائِلِهِ»، وَأَبُو الْخَطَّابِ. فِي «الْهِدَايَةِ»: الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ مِنَ الثَّانِي فَقَطْ. وَهَذَا قَوْلُ زُفَرٍ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ النَّفَاسِ مُدَّةُ تَعَلُّقِ الْوِلَادَةِ،

(٨) فِي م: «مِنْ».

(٩) النُّطْفَةُ: مَاءُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. وَالْعَلَقَةُ: الْمَتَى يَنْتَقِلُ بَعْدَ طَوْرِهِ فَيَصِيرُ دَمًا غَلِيظًا مُتَجَمِّدًا.

(١٠) فِي م: «بُضْعَةٌ». وَالْمُضْغَةُ: الْمَتَى يَنْتَقِلُ مِنْ طَوْرِ الْعَلَقَةِ فَيَصِيرُ لَحْمًا.

فكان ابتداءها وانتهائها من الثاني، كمدة العدة. فعلى هذا ما تراه من الدَّم قبل ولادة الثاني لا يكون نفاساً. ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه، كالأقوال الثلاثة. وذكر القاضي، أنه منهما، رواية واحدة، وإنما الخلاف في الدَّم الذي بين الولادتين، هل هو نفاس، أم لا؟ وهذا ظاهره إنكار لرواية من روى أن آخر النفاس من الأول.

**فصل: وحكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها، ويسقط عنها، لا تعلم في هذا خلافاً، وكذلك تحريم وطئها وجل مباشرتها، والاستمتاع/ بما دون الفرج منها، والخلاف في الكفارة بوطئها؛ وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض، إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل، فإذا وضع الحمل، وانقطع العرق الذي كان مجرى الدَّم، خرج من الفرج، فثبت حكمه، كما لو خرج من الحائض. ويفارق النفاس الحيض في أن العدة لا تحصل به؛ لأنها تنقضي بوضع الحمل قبله، ولا يدل على البلوغ؛ لحصوله بالحمل قبله.**

١٣٧ ط

١٠٤ - مسألة؛ قال: (ومن كانت لها أيام فزادت على ما كانت تعرف، لم تلتفت إلى الزيادة، إلا أن تراه ثلاث مرات، فتعلم حينئذ أن حيضها قد انتقل، فتصير إليه وتترك<sup>(١)</sup> الأول. وإن كانت صامتة في هذه الثلاث مرات<sup>(٢)</sup>، أعادته، إذا كان صوماً واجباً، وإذا رأت الدَّم قبل أيامها التي كانت تعرف، فلا تلتفت إليه، حتى يعاودها ثلاث مرات)

وجملة ذلك أن المرأة إذا كانت لها عادة مستقرة في الحيض، قرأت الدَّم في غير عاداتها، لم تعتد بما خرج من العادة حيضاً، حتى يتكرر ثلاثاً، في إحدى الروايتين، أو مرتين، في الأخرى. نقل حنبلي عن أحمد في امرأة لها أيام معلومة، فتقدمت الحيضة قبل أيامها، لم تلتفت إليها، تصوم وتصلّي، فإن عاودها في الثانية، مثل

(١) في م: «فترك».

(٢) في م: «مرار».

ذلك، فإنه دَمٌ حَيْضٌ مُتَنَقِّلٌ. ونقل الفضلُ بنُ زيادٍ<sup>(٣)</sup>: لا تُنْقِلُ إليه إلَّا في الثَّالِثَةِ، فَلْتُمْسِكِ عن الصَّلَاةِ والصَّوْمِ. وفي لفظٍ له قال: سألتُ أبا عبد الله عن الْمَرْأَةِ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا مَعْلُومَةٌ، فَرُبَّمَا زَادَ في الأشْهُرِ الْكَثِيرَةِ على أَيَّامِ أَقْرَانِهَا، أَتُمْسِكِ عن الصَّلَاةِ أو تُصَلِّي؟ قال: بل تُصَلِّي، ولا تَلْتَفِتِ إلى مَا زَادَ على أَقْرَانِهَا، إلَّا أَنْ يَكُونَ دَمٌ حَيْضٌ مُتَنَقِّلًا<sup>(٤)</sup> أو نحو هذا. قلتُ: أَفَتُصَلِّي إلى أَنْ يُصَيِّبَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ثَلَاثٍ<sup>(٦)</sup>؟ قال: نعم، بَعْدَ ثَلَاثٍ. ففي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ الزِّيَادَةُ مِنْ حَيْضِهَا إلَّا في الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ، وَأَنَّهَا تُصَلِّي وَتُصَوِّمُ في الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ. وفي رَوَايَتِهِ الْأُولَى يَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَحْتَسِبُ<sup>(٧)</sup> مِنْ حَيْضِهَا في الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ؛ لقوله: لَا تُنْقِلُ إليه إلَّا في الثَّالِثَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، وفي رَوَايَةٍ حَتَبِلَ احْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهَا تُنْقِلُ إليه في الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، وَتَحْتَسِبُهُ مِنْ حَيْضِهَا. والثَّانِي، أَنَّهَا لَا تُنْقِلُ إليه إلَّا في الثَّالِثَةِ. وَأَكْثَرُ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ اعْتِبَارُ التَّكَرُّارِ ثَلَاثًا فِيمَا غَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ سَوَاءَ رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ عَادَتِهَا، أو بَعْدَهَا مَعَ بَقَاءِ الْعَادَةِ، أو انْقِطَاعِ الدَّمِ فِيهَا، أو في بَعْضِهَا، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ في غَيْرِ أَيَّامِهَا حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أو/ ثَلَاثًا، فَإِذَا تَكَرَّرَ عَلِمْنَا أَنَّهُ حَيْضٌ مُتَنَقِّلٌ، فَتُصَيِّرُ إليه، أَى تَتْرُكُ الصَّلَاةَ والصَّوْمَ فِيهِ، وَتُصَيِّرُ عَادَةً لَهَا، وَتَتْرُكُ الْأَوَّلَ، أَى الْعَادَةَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا قَدْ انْتَقَلَتْ عَنْهَا، وَصَارَتِ الْعَادَةُ أَكْثَرَ مِنْهَا أو غَيْرَهَا. ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْ<sup>(٨)</sup> مِنْ الْفَرَضِ في هَذِهِ الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي أَمَرْنَاهَا بِالصِّيَامِ فِيهَا؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتُهُ في حَيْضٍ، وَالصَّوْمُ في الْحَيْضِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تُقْضَى الصَّلَاةُ. قال أبو

١٣٨ و

(٣) أبو العباس الفضل بن زياد القطان البغدادي، كان من المتقدمين عند الإمام أحمد، وكان الإمام يعرف قدره ويكرمه، فوقع له عنه مسائل كثيرة جياذ. طبقات الحنابلة ١/٢٥١-٢٥٣.

(٤) في م: «تنقل إليه».

(٥) في م: «مرار».

(٦) في م: «الثلاث».

(٧) في الأصل: «وتحسبه». وسيأتي بعد قليل ما يوافق رواية م.

(٨) في م: «صامته».

عبد الله: ولا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا رُؤُوسُهَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تُصَلِّي فِيهَا؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهَا حَيْضًا، وَإِنَّمَا تُصَلِّي وَتَصُومُ اخْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ، وَتَرْكُ الْوَطْءِ اخْتِيَاظًا أَيْضًا، فَيَجِبُ كَمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ. وَإِنْ تَجَاوَزَتْ الزِّيَادَةَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهِيَ اسْتِحْضَاةٌ، وَلَا تَجْلِسُ غَيْرَ أَيَّامِ الْعَادَةِ بِكُلِّ حَالٍ. وَمِثَالُ ذَلِكَ امْرَأَةٌ عَادَتْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَرَأَتْ خَمْسَةً فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالثَّلَاثَةَ الْمُعْتَادَةَ، أَوْ طَهَّرَتْ الثَّلَاثَةَ، وَرَأَتْ ثَلَاثَةً<sup>(٩)</sup> أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، أَوْ أَقَلَّ، قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ طَهَّرَتْ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ وَرَأَتْ ثَلَاثَةً بَعْدَهُ أَوْ أَكْثَرَ<sup>(١٠)</sup>، أَوْ طَهَّرَتْ يَوْمَيْنِ وَرَأَتْ يَوْمَيْنِ بَعْدَهُمَا أَوْ أَكْثَرَ<sup>(١١)</sup> أَوْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمَيْنِ فِي آخِرِ الشَّهْرِ وَيَوْمًا فِي أَوَّلِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ، مَاعِدَا الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى تَتَكَرَّرَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْلِسِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تُحِسُّ لِكَحْفِكَ حَيْضُكَ»<sup>(١٢)</sup>. وَلِأَنَّ لَهَا عَادَةً، فَرُدَّتْ إِلَيْهَا، كَالْمُسْتَحَاضَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَا رَأَتْهُ قَبْلَ الْعَادَةِ لَيْسَ بِحَيْضٍ، حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ، وَمَاتَرَاهُ بَعْدَهَا فَهُوَ حَيْضٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: جَمِيعُهُ حَيْضٌ، مَا لَمْ تَتَجَاوَزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهَذَا أَقْوَى عِنْدِي؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَانَتْ تَبْعَثُ إِلَيْهَا النِّسَاءَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الصُّفْرَةَ وَالْكُذْرَةَ، فَتَقُولُ: لَا تُعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيضَاءَ<sup>(١٣)</sup>. وَمَعْنَاهُ لَا تُعْجَلْنَ بِالْغُسْلِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ، وَتَذْهَبَ الصُّفْرَةُ وَالْكُذْرَةُ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنَ الْمَحَلِّ، بِحَيْثُ إِذَا دَخَلَتْ فِيهِ قُطْنَةٌ خَرَجَتْ بَيضَاءً. وَلَوْ لَمْ تُعَدِّ الزِّيَادَةَ حَيْضًا لَلَزِمَهَا الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعَادَةِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ جَارِيًا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ عَلَى الْحَيْضِ أَحْكَامًا، وَلَمْ يَحُدَّهُ، فَعَلِمَ أَنَّهُ رَدَّ النَّاسَ فِيهِ إِلَى عُرْفِهِمْ، وَالْعُرْفُ بَيْنَ النِّسَاءِ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، اعْتَقَدَتْهُ حَيْضًا، وَلَوْ كَانَ عُرْفُهُنَّ اغْتِبَارَ الْعَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ

ظ ١٣٨

(٩) في م زيادة: «بعده» ولا محل له بعد قوله الآتي «قبلها أو بعدها».

(١٠) في م زيادة: «منها».

(١١) تقدم في صفحة ٣٨٨.

(١٢) تقدم في صفحة ٣٩١.

لنقل، ولم يجز التواطؤ على كتمانها، مع دُعاء الحاجة إليه، ولذلك لَمَّا كان بعضُ أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ معه في الحَمِيلَةِ، فجاءَهَا الدَّمُ، فأنسلتْ مِنَ الحَمِيلَةِ، فقال لها النَّبِيُّ ﷺ: «مالِك؟ أنفستِ؟»<sup>(١٣)</sup> قالت: نعم. فأمرها أَنْ تَأْتِرَ<sup>(١٤)</sup>. ولم يسألها النَّبِيُّ ﷺ: هل وافقَ العادةُ أو جاءَ قبلها؟ ولا هي ذَكَرَتْ ذلك، ولا سألتْ عنه، وإنما استدلَّتْ على الحَيْضَةِ بِخُرُوجِ الدَّمِ، فأقرَّها عليه النَّبِيُّ ﷺ، وكذلك حينَ حاضَتْ عائشةُ في عُمَرَتِها في حَجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(١٥)</sup>، إنما عَلِمَتْ الحَيْضَةَ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ لا غير، ولم تَذْكُرْ عادةً، ولا ذَكَرَها لها النَّبِيُّ ﷺ، والظاهرُ أَنَّهُ لم يَأْتِ في العادة؛ لأنَّ عائشةَ اسْتَكْرَهَتْهُ، واشتدَّ عليها، وبَكَتْ حينَ رَأَتْهُ، وقالت: وَذَذْتُ أَنِّي لم أَكُنْ حَاجِجَتُ الْعَامِ. ولو كانتِ<sup>(١٦)</sup> لها عَادَةٌ تُعَلِّمُ مَجِيئَهُ فيها وقد جاءَ فيها، ما أنكرته، ولا صَعَّبَ عليها، ولو كانت العادةُ مُعْتَبَرَةً، على الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَذْهَبِ، لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمِّهِ، وَلَمَّا وَسِعَهُ تَأْخِيرُ بَيَّانِهِ، إِذْ لا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَّانِ عَنْ وَقْتِهِ، وَأَزْوَاجُهُ وَغَيْرُهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ يَخْتَجِنَ إِلَى بَيَّانِ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فلم يكنْ يُغْفَلُ بَيَّانُهُ، وما جاءَ عنه عليه السَّلَامُ ذِكْرُ الْعَادَةِ، ولا بَيَّانُهَا، إِلَّا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَاضَةِ لا غير، وَأَمَّا امْرَأَةٌ طَاهِرَةٌ تَرَى الدَّمَ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ثُمَّ يَنْقَطِعَ عَنْهَا، فلم يَذْكُرْ في حَقِّهَا عَادَةً أَصْلًا، ولأنَّا لو اعتَبَرْنَا التَّكْرَارَ فيما خَرَجَ عن العادةِ أَدَّى

(١٣) بفتح النون وضمها، أى: أفضيت.

(١٤) حديث أم سلمة أخرجه البخارى، في: باب من سقى النفس حيضا، وباب النوم مع الحائض في ثيابها، وباب من أخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر، من كتاب الحيض، وفي: باب القبلة للصائم، من كتاب الصوم. وفي: باب من ذبح ضحية غيره، من كتاب الأضاحي. صحيح البخارى ٨٣/١، ٨٨، ٣٩٩/٣، ١٣٢. ومسلم، في: باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، من كتاب الحيض ٢٤٣/١. والنسائي، في: باب مضاجعة الحائض، من كتاب الطهارة، وفي: باب مضاجعة الحائض في ثياب حيضها، من كتاب الحيض. المجتبى: ١٢٣/١، ١٥٤. وابن ماجه، في: باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. والدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٤٣/١. والإمام مالك، في: باب ما يلبس للرجل من امرأته وهى حائض، من كتاب الطهارة. الموطأ ٥٨/١.

والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٤/٦، ٣٠٠، ٣١٨.

(١٥) تقدم في صفحة ٢٩٩، ٣٠٠.

(١٦) في م زيادة: «تعلم».

إلى حُلُوِّ نِسَاءٍ عَنِ الْخَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ رُؤْيَيْهِنَّ الدَّمَ فِي زَمَنِ الْخَيْضِ، وَصَلَاحِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ خَيْضًا؛ بَيَّانُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ عَادَتِهَا، وَطَهَّرَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا، لَمْ تُنْسَبْكَ عَنِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا انْتَقَلَتْ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ إِلَى أَيَّامٍ أُخَرَ لَمْ تَحِضْهَا أَيْضًا<sup>(١٧)</sup> ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا، فَيُفْضَى إِلَى إِخْلَاقِهَا مِنْ الْخَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى هَذَا، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَجْلِسُ مَائِرَاهُ مِنَ الدَّمَ قَبْلَ عَادَتِهَا وَبَعْدَهَا، مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَكْثَرِ الْخَيْضِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، فَرَدَدْنَاهَا إِلَى عَادَتِهَا، وَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ مَا تَرَكَتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ فِيمَا زَادَ عَلَى عَادَتِهَا، لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِخَيْضٍ، إِنَّمَا هُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

فصل: فَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ، فَرَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ/ مِنْهَا، وَجَاوَزَ<sup>(١٨)</sup> أَكْثَرَ الْخَيْضِ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَخَيْضُهَا مِنْهُ قَدَرُ الْعَادَةِ لَا غَيْرَ، وَلَا تَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ إِلَّا قَدَرُ الْعَادَةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَ الْعَادَةَ. فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا ثَلَاثَةَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، فَرَأَتْ فِي شَهْرٍ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ<sup>(١٩)</sup> فِي مَا<sup>(٢٠)</sup> بَعْدَهُ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ خَمْسَةَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ، وَإِنْ رَأَتْ خَمْسَةَ فِي شَهْرَيْنِ، فَهَلْ تَنْتَقِلُ عَادَتُهَا إِلَى خَمْسَةٍ؟ يُخْرِجُ<sup>(٢١)</sup> عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا تُثَبِّتُ بِهِ الْعَادَةُ، وَإِنْ رَأَتْ الْخَمْسَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ، انْتَقَلَتْ إِلَيْهَا، وَجَلَسَتْ<sup>(٢٢)</sup> مِنْ كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةً، بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ.

١٠٥ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَمَنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامُ فَرَأَتْ الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِنْ عَادَ دَهَا الدَّمَ، لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ حَتَّى تَجِيءَ أَيَّامُهَا)

(١٧) سقط من: الأصل.

(١٨) في الأصل: «وَجَاوَزَ».

(١٩-١٩) في م: «مَا».

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) في الأصل: «جَلَسَتْ».



الكَلَامُ في هذه المسأَلَةِ في فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا، فِي الطُّهْرِ بَيْنَ الدَّمَنِ. والثَّانِي، فِي حُكْمِ الدَّمِ الْعَائِدِ بَعْدَهُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ الطُّهْرَ فَهِيَ طَاهِرَةٌ تَغْتَسِلُ، وَتَلْزُمُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ، سَوَاءَ زَأَتْهُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ قَلِيلِ الطُّهْرِ وَكَثِيرِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلْ. وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ انْقِطَاعَ الدَّمِ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْيَوْمِ، فَلَيْسَ بِطُّهْرٍ، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَةِ الَّتِي حَكَيْتَاهَا فِي النَّفَاسِ، أَنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى طُّهْرٍ<sup>(١)</sup> مَادُونَ الْيَوْمِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الدَّمَّ يَجْرِي مَرَّةً، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَفِي إِيحَابِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ تَطُّهُرُ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ حَرَجٌ يَنْتَهِي بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَلَأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا انْقِطَاعَ الدَّمِ سَاعَةً طُّهْرًا، وَلَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنَ الدَّمِ، أَفْضَى إِلَى أَنْ لَا يَسْتَفِرَّ لَهَا حَيْضٌ، فَعَلِيَ هَذَا لَا يَكُونُ انْقِطَاعُ الدَّمِ أَقْلٌ مِنْ يَوْمِ طُّهْرٍ، إِلَّا أَنْ تَرَى مَايَدُلُّ عَلَيْهِ، بِمِثْلِ أَنْ يَكُونَ انْقِطَاعُهُ فِي آخِرِ عَادَتِهَا، أَوْ تَرَى الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، وَهُوَ شَيْءٌ يَتَّبِعُ الْحَيْضَ أَيْضًا، يُسَمَّى التَّرِيَّةَ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ إِمَامِنَا، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ هِيَ الْقُطْنَةُ الَّتِي تُخْشَوُهَا الْمَرْأَةُ، إِذَا خَرَجَتْ بَيْضَاءَ

ظ ١٣٩

كَأَنَّهَا دَخَلَتْ لَا تُغَيِّرُ عَلَيْهَا فَهِيَ الْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ<sup>(٤)</sup>. حُكِيَ ذَلِكَ/ عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَرَوَى عَنْ إِمَامِنَا أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ الثَّقَاءُ بَيْنَ الدَّمَنِ طُّهْرًا، بَلْ لَوْ صَامَتْ فِيهِ فَرَضًا لَمْ يَصِحَّ، وَلَزِمَهَا قَضَاؤُهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ صَلَاةٌ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، فَيَكُونُ الدَّمَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا حَيْضًا. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الدَّمَّ يَسِيلُ تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ لَمْ يُحْتَسَبْ مِنْ مُدَّتِهِ. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى<sup>(٥)</sup>﴾. وَصَفَ الْحَيْضَ بِكَوْنِهِ أَذَى،

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: م.

(٣) سورة الحج، الآية الأخيرة.

(٤) في م زيادة: «بضم القاف» بين علامتي تنصيص، مما يدل على أنها مقحمة.

(٥) سورة البقرة ٢٢٢.

فإذا ذهب الأذى وجب أن يزول الحيض. وقال ابن عباس: أما ما رأيت الدم البحراني فإنها لا تصلى، وإذا رأيت الطهر ساعة فلتغتسل. وقالت عائشة: لا تجلسن حتى تزين القصّة البيضاء<sup>(٦)</sup>. ولأنها صامت وهي طاهر، فلم يلزمها القضاة، كما لو لم يعد الدم. فأما قولهم: إن الدم يجري نازةً وينقطع أخرى. قلنا؛ لا عبرة بالانقطاع اليسير، وإنما إذا وجد انقطاع كبير يُمكن فيه الصلاة والصيام، وتنادى العبادة فيه، وجبت عليها؛ لعدم المانع من وجوبها.

الفصل الثاني، إذا عاودها الدم، فلا يحلو إما أن يعاودها في العادة، أو بعدها، فإن عاودها في العادة، ففيه روايتان: إحداهما، أنه من حيضها؛ لأنه صادف زمن العادة، فأشبهه مالو لم ينقطع، وهذا مذهب الثوري، وأصحاب الرأي، والشافعي. والثانية، ليس بحيض، وهو ظاهر كلام الخرقى، واختيار ابن أبي موسى، ومذهب عطية؛ لأنه عاد بعد طهر صحيح، فأشبهه مالو عاد بعد العادة. وعلى هذه الرواية يكون حكمه حكم مالو عاد بعد العادة على ما سنذكره<sup>(٧)</sup> فيما بعد<sup>(٨)</sup>، إن شاء الله تعالى. وقد روى عن أحمد، رحمه الله: إذا كانت أيامها عشراً، فقعدت خمساً، ثم رأيت الطهر، فإنها تصلى، فإذا كان اليوم التاسع أو الثامن، فرأت الدم، صلت وصامت، وتقضى الصوم. وهذا على سبيل الاختياط؛ لوجود التردد في هذا الدم، فأشبهه دم النفساء العائد في مدة النفاس. فإن رآته في العادة، وتجاوز العادة، لم يحل من أن يعبر أكثر الحيض أو لا يعبر، فإن عبر أكثر الحيض، فليس بحيض؛ لأن بغضه ليس بحيض، فيكون كله استحاضة؛ لأنه متصل به، فكان أقرب إليه، فألحاقه بالاستحاضة/ أقرب من إلحاقه بالحيض؛ لإفصاله عنه، وإن انقطع لإكثره فما دون، فمن قال: إن ما لم يعبر العادة ليس بحيض. فهذا أولى أن لا يكون حيضاً، ومن قال: هو حيض. ففي هذا على قوله ثلاثة أوجه: أحدها، أن جميعه حيض، بناءً على الوجه الذي ذكرنا في أن الزيادة<sup>(٩)</sup> على العادة حيض، مالم

١٤٠ و

(٦) تقدم في صفحة ٣٩١.

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) في م: «الزائد».

يَعْبُرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَالثَّانِي، أَنَّ مَا وَافَقَ الْعَادَةَ حَيْضٌ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الْعَادَةَ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهَا. وَالثَّلَاثُ، أَنَّ الْجَمِيعَ لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِاخْتِلَافِهِ بِمَا لَيْسَ بِحَيْضٍ. فَإِنْ تَكَرَّرَ فَهُوَ حَيْضٌ، عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ جَمِيعاً. فَأَمَّا إِنْ عَادَ بَعْدَ الْعَادَةِ لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهُ حَيْضاً. <sup>(٩)</sup> وَالثَّانِي، أَنَّ يُمَكِّنُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ حَيْضاً؛ لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمِ أَقْلُ الطَّهْرِ، فَهَذَا اسْتِحْصَاصُهُ كُلُّهُ، سَوَاءً تَكَرَّرَ أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَ جَمِيعِهِ حَيْضاً، فَكَانَ جَمِيعُهُ اسْتِحْصَاصَةً؛ لِأَنَّ الْخَاقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَوْ لَى مِنْ الْخَاقِ بغيرِهِ. وَالثَّانِي، أَنَّ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ حَيْضاً، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي حَالَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّ يَكُونَ بِضَمِّهِ إِلَى الدَّمِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً، فَإِذَا تَكَرَّرَ جَعَلْنَاهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً، وَيُلْفَقُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، وَيَكُونُ الطَّهْرُ الَّذِي بَيْنَهُمَا طَهْراً فِي خِلَالِ الْحَيْضِ. وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطَّهْرِ، إِمَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْماً، أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّمَيْنِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً بِمُفْرَدِهِ بَأَن يَكُونَ يَوْماً وَلَيْلَةً فَصَاعِداً، فَهَذَا إِذَا تَكَرَّرَ كَانَ الدَّمَانِ حَيْضَتَيْنِ، وَإِنْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ضَمُّهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ. وَمِمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَالُو كَانَتْ عَادَتُهَا عَشْرَةً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَرَأَتْ خَمْسَةَ مِنْهَا دَمًا، وَطَهَّرَتْ خَمْسَةً، ثُمَّ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ. فَالْخَمْسَةُ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةُ <sup>(١٠)</sup> حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ تُلْفَقُ الدَّمُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ. وَإِنْ رَأَتْ الثَّانِي سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً، لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً؛ لِأَنَّ بَيْنَ طَرَفَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطَّهْرِ. وَإِنْ رَأَتْ يَوْماً دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً، ثُمَّ رَأَتْ يَوْماً دَمًا وَتَكَرَّرَ هَذَا، كَانَا حَيْضَتَيْنِ، وَصَارَ شَهْرُهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْماً. وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً، <sup>(١١)</sup> ثُمَّ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً <sup>(١٢)</sup>، ثُمَّ

(٩-٩) سقط من: الأصل.

(١٠) في م: هو الثانية هـ.

(١١-١١) سقط من: الأصل.

رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا، وَتَكَرَّرَ شَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا. وَإِنْ كَانَ الطَّهْرُ بَيْنَهُمَا أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا فَمَا دُونَ وَتَكَرَّرَ، فَهِيَ/ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ<sup>(١٢)</sup> يَوْمًا، وَلَا بَيْنَهُمَا أَقَلُّ الطَّهْرِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا طَهْرًا، لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُمَا جَمِيعًا حَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً؛ لِإِزَادَتِهِمَا بَيْنَهُمَا وَالطَّهْرِ<sup>(١٣)</sup> عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُمَا حَيْضَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقَلُّ الطَّهْرِ، فَيَكُونُ حَيْضُهَا مِنْهَا مَا وَافَقَ الْعَادَةَ، وَالْآخَرُ اسْتِحْصَاةٌ. وَعَلَى هَذَا كُلُّ مَا يَتَفَرَّغُ مِنَ الْمَسَائِلِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا رَأَتْهُ بَعْدَ الطَّهْرِ فِيمَا حَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَكَرَّرَ، وَأُمَكِّنَ جَعْلُهُ حَيْضًا، فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِلَّا فَلَا. وَكُلُّ مُوضِعٍ رَأَتْ الدَّمَ وَلَمْ تَتْرِكِ الْعِبَادَةَ فِيهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَيْضًا، فَعَلِيهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ الْمَقْرُوضِ فِيهِ. وَكُلُّ مُوضِعٍ عَدَّتْهُ حَيْضًا وَتَرَكَّتْ فِيهِ الْعِبَادَةَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَهْرٌ، فَعَلِيهَا قَضَاءُ مَا تَرَكْتَهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ فِيهِ.

**فصل:** وَاشْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مُرَادِ الْخَرْقِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، بِقَوْلِهِ: «إِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ<sup>(١٤)</sup> فَلَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ<sup>(١٥)</sup>». فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَالْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ: أَرَادَ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ، وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَنَعَهَا أَنْ تَلْتَفِتَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَقَالَ: حَتَّى يَتَكَرَّرَ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ وَلَمْ يَغْبِرْ. فَإِنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: أَرَادَ مُعَاوَدَةَ الدَّمِ فِي كُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ فِي الْعَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَفْظُهُ مُطْلَقٌ، فَيَتَنَاوَلُ بِإِطْلَاقِهِ الزَّمَانَ كُلَّهُ. وَهَذَا أَظْهَرُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّرْجِيحِ مُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ غُبُورِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَيْسَ هَذَا أَوَّلَى مِنَ إِضْمَارِ التَّكْرَارِ، فَيَتَسَاوَيْنِ، وَيَسْلَمُ التَّرْجِيحُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

**فصل في التَّلْفِيْقِ:** وَمَعْنَاهُ ضَمُّ الدَّمِ إِلَى الدَّمِ اللَّذِينَ بَيْنَهُمَا طَهْرٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ

(١٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ: «وَإِنْ كَانَ الطَّهْرُ» خَطَأً.

(١٣) فِي م: «مِنَ الطَّهْرِ».

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

الطَّهْرُ في أثناءِ الحَيْضَةِ طَهْرٌ صَحِيحٌ، فَإِذَا رَأَتْ يَوْمًا طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الحَيْضِ، فَإِنَّهَا تَضُمُّ الدَّمَ إِلَى الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضًا، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّقَاءِ طَهْرٌ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ<sup>(١٥)</sup> زَمَنِ الدَّمِ أَكْثَرَ مِنْ زَمَنِ الطَّهْرِ،<sup>(١٦)</sup> أَوْ مِثْلَهُ<sup>(١٧)</sup>، أَوْ أَقَلُّ مِنْهُ، مِثْلُ أَنْ تَرَى يَوْمَيْنِ دَمًا وَيَوْمًا طَهْرًا، أَوْ يَوْمَيْنِ طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا، أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّ جَمِيعَ الدَّمِ حَيْضٌ/ إِذَا تَكَرَّرَ<sup>(١٨)</sup> وَلَمْ تُجَاوِزِ الْمُدَّةَ<sup>(١٩)</sup> أَكْثَرَ الحَيْضِ، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ؛ مِثْلُ أَنْ تَرَى نِصْفَ يَوْمٍ دَمًا وَنِصْفًا<sup>(٢٠)</sup> طَهْرًا، أَوْ سَاعَةً وَسَاعَةً، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ كَالْأَيَّامِ، يُضَمُّ الدَّمُ إِلَى الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضًا، وَمَا بَيْنَهُمَا طَهْرٌ، إِذَا بَلَغَ الْمُجْتَمِعُ مِنْهُ أَقَلُّ الحَيْضِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، لَا يَكُونُ الدَّمُ حَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ حَيْضٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَلَهُ قَوْلٌ فِي النَّقَاءِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ أَنَّهُ حَيْضٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَذَكَرْنَا أَيْضًا وَجْهًا لَنَا فِي أَنَّ النَّقَاءَ مَتَى كَانَ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ طَهْرًا. فَعَلَى هَذَا مَتَى تَقَصَّ النَّقَاءُ عَنْ يَوْمٍ كَانَ الدَّمُ وَمَا بَيْنَهُ حَيْضًا كُلُّهُ، فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ أَكْثَرَ الحَيْضِ، بَأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، مِثْلُ أَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طَهْرًا، إِنَّ<sup>(٢١)</sup> ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، لَا تَحُلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُعْتَادَةً، أَوْ مُمَيَّزَةً، أَوْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، أَوْ يُوجَدُ فِي حَقِّهَا الْأَمْرَانِ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَهَذِهِ تَحْلِسُ أَوَّلَ يَوْمٍ تَرَى الدَّمَ فِيهِ فِي الْعَادَةِ، وَتَعْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَمَابَعْدَ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الطَّهْرِ فِي أَتَاءِ الحَيْضَةِ؛ هَلْ يَمْنَعُ مَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، أَوْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا لَا يَمْنَعُ، فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ خَاصَّةً، وَمَابَعْدُهُ اسْتِحَاضَةٌ، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَمْنَعُ، فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ، وَالثَّلَاثُ، وَالْخَامِسُ، فَيَحْصُلُ لَهَا مِنْ عَادَتِهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالْبَاقِي

(١٥) في م: «أَنْ يَكُونَ».

(١٦-١٧) سقط من: الأصل.

(١٧-١٧) في م: «وَلَمْ يُجَاوِزِ لِمُدَّةٍ».

(١٨) في م: «وَنِصْفَهُ».

(١٩) أى: إِنْ تَرَى ذَلِكَ، أَوْ: إِنْ يَكُنْ ذَلِكَ.

اسْتِحْضَاةً. وَفِي وَجْهِ آخَرٍ أَنَّهُ يُلْفَقُ لَهَا الْخَمْسَةُ مِنْ أَيَّامِ الدِّمِ جَمِيعُهَا، فَتُجْلِسُ السَّابِعَ وَالتَّاسِعَ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ لَيْسَا مِنْ عَادَتَيْهَا. فَلَا تُجْلِسُهُمَا كَغَيْرِ الْمُلْفَقَةِ. وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً جَلَسَتْ زَمَانَ الدِّمِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَيَّامِ، فَكَانَ خِيَضُهَا، وَبَاقِيهِ اسْتِحْضَاةً. وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً جَلَسَتْ الْيَقِينِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، مِنْ أَوَّلِ دِمِّ تَرَاهُ، أَوْ فِي شَهْرَيْنِ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ. وَهَلْ يُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ تُجْلِسُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مِنْ سَبْعَةِ أَيَّامٍ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ عَادَتْهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا قُلْنَا تُجْلِسُ زَمَانَ الدِّمِ مِنْ سَبْعَةٍ، جَلَسَتْ الْأَوَّلَ وَالثَّلَاثَ وَالْخَامِسَ وَالسَّابِعَ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ سَقَطَ السَّابِعُ، وَإِنْ قُلْنَا تُلْفَقُ لَهَا، زَادَتْ التَّاسِعَ،/ وَالْحَادِي عَشَرَ إِنْ قُلْنَا تُجْلِسُ سِتَّةً، وَإِنْ جَلَسَتْ سَبْعَةً زَادَتْ الثَّلَاثَ عَشَرَ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي النَّاسِيَةِ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُلْفَقُ لَهَا عَدَدُ أَيَّامِهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ الْقَاضِي، فِي الْمُعْتَادَةِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَفِي غَيْرِهَا: مَا عَبَّرَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ اسْتِحْضَاةً، وَأَيَّامُ الدِّمِ مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ خِيَضٌ كُلُّهَا إِذَا تَكَرَّرَ، فَإِنْ كَانَ يَوْمًا وَيَوْمًا، فَلَهَا ثَمَانِيَةُ أَيَّامٍ خِيَضٌ، وَسِتَّةُ طَهْرٍ، وَإِنْ كَانَتْ أَتْصَافًا فَلَهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ وَنِصْفٌ خِيَضٌ، وَمِثْلُهَا طَهْرٌ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ بَنِي الشَّافِعِيِّ<sup>(٢٠)</sup>؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ فِي الْيَوْمِ السَّادِسِ عَشَرَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخِيَضِ وَمَابَعْدَهُ، فَإِنَّهَا فِيمَا بَعْدَهُ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ، نَأْمُرُهَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ. وَلَنَا، أَنَّ الطَّهْرَ لَوْ مُيِّزٌ بَعْدَ الْخَامِسِ عَشَرَ لَمُيِّزٌ قَبْلَهُ، كَتَمَيُّزِ<sup>(٢١)</sup> اللَّوْنِ، وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَتْصَافًا أَوْ مُخْتَلَفًا، يَوْمًا دَمًا وَأَيَّامًا طَهْرًا، أَوْ يَوْمًا طَهْرًا وَأَيَّامًا دَمًا، كَالْحُكْمِ فِي الْأَيَّامِ الصَّحَاحِ الْمُتَسَاوِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجُزْءُ الَّذِي تَرَى الدِّمَ فِيهِ أَوَّلًا أَقْلٌ مِنْ أَقْلِ الْخِيَضِ، فَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ خِيَضًا حَتَّى يَسْبِقَهُ دَمٌ مُتَّصِلٌ بِصَلْحٍ أَنْ يَكُونَ خِيَضًا. وَإِنْ قُلْنَا الطَّهْرُ يَمْنَعُ مَابَعْدَهُ مِنْ كَوْنِهِ خِيَضًا قَبْلَ التَّكْرَارِ، وَجَاءَ فِي الْعَادَةِ،

(٢٠) أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أُمَةُ زَيْنَبُ بِنْتُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، كَانَ إِمَامًا مَبْرُورًا، مِنْ رِجَالِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ١٨٦/٢.

(٢١) فِي الْأَصْلِ: «وَكَتَمَيُّزٍ».

فإنَّهَا تَصُمُّ إِلَى الْأَوَّلِ مَا تَكْمُلُ بِهِ أَقْلُ الْحَيْضِ؛ فَإِذَا كَانَتْ تَرَى الدَّمَ يَوْمًا وَيَوْمًا، ضَمَّتِ الثَّالِثَ إِلَى الْأَوَّلِ. فَكَانَا<sup>(٢٢)</sup> حَيْضًا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى مَا تَكْرَّرَ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ، عَلَى اخْتِلَافِ الرَّجْهَيْنِ، وَإِذَا رَأَتْ أَقْلَ مِنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، ثُمَّ طَهَّرَتْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَتْ دَمًا مِثْلَ ذَلِكَ، وَقُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضَةً وَاحِدَةً؛ لِفَصْلِ أَقْلِ الطُّهْرِ بَيْنَهُمَا، وَلَا حَيْضَتَيْنِ؛ لِنَقْصَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، وَإِنْ قُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ، ضَمَمْنَا الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي، فَكَانَا<sup>(٢٣)</sup> حَيْضَةً وَاحِدَةً، إِذَا بَلَغَا<sup>(٢٤)</sup> بِمَجْمُوعِهِمَا أَقْلُ الْحَيْضِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّمَيْنِ يَبْلُغُ أَقْلَ الْحَيْضِ، فَهُمَا حَيْضَتَانِ، إِنْ قُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَإِنْ قُلْنَا أَقْلَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ، ضَمَمْنَا الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، فَكَانَا حَيْضًا وَاحِدًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، لَمْ يُمَكِّنْ<sup>(٢٥)</sup> جَعْلُهُمَا جَمِيعًا حَيْضًا، فَيُجْعَلُ أَحَدُهُمَا حَيْضًا<sup>(٢٦)</sup>، وَالْآخَرُ اسْتِحَاضَةً، وَعَلَى هَذَا فَيَقْسُ.

١٠٦ - /مسألة؛ قال: (وَالْحَامِلُ<sup>(١)</sup> لَا تَحِيضُ، إِلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَ وَلَادَتِهَا ١٤٢ ر  
بِیَوْمَیْنِ، أَوْ ثَلَاثَةِ، فَيَكُونُ دَمٌ نَفَاسٍ)

مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، وَمَاتَرَاهُ مِنَ الدَّمِ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ. وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ؛ مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّكِيرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَحَمَّادٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالصَّحِيحُ عَنْهَا أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ لَا تُصَلِّي. وَقَالَ

(٢٢) ق م: «فكان».

(٢٣) ق م: «بلغ».

(٢٤) ق م: «يكن».

(٢٥) سقط من: الأصل.

(١) في الأصل زيادة بقلم مغاير: «إذا رأت الدم فلا تلتفت إليه، لأن الحامل».

مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ: مَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ حَيْضٌ إِذَا أَمَكْنَ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَإِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ صَادَفَ عَادَةً، فَكَانَ حَيْضًا كَغَيْرِ الْحَامِلِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ<sup>(٢)</sup> حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ<sup>(٣)</sup>». فَعَجَلَ وَجُودَ الْحَيْضِ عَلَمًا عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ. وَاحْتَجَّ إِمَامُنَا بِحَدِيثِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا<sup>(٤)</sup> طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا<sup>(٥)</sup>». فَجَعَلَ الْحَمْلُ عَلَمًا عَلَى عَدَمِ الْحَيْضِ، كَمَا جَعَلَ الطَّهَرُ عَلَمًا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ زَمَنٌ لَا يَتَعَادَاهَا الْحَيْضُ فِيهِ غَالِبًا، فَلَمْ يَكُنْ مَاتَرَاهُ فِيهِ حَيْضًا، كَالْإِسَةِ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا يَعْرِفُ النِّسَاءُ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ يُحْمَلُ عَلَى الْخُبْلَى الَّتِي قَارَبَتْ الْوَضْعَ، جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهَا، فَإِنَّ الْحَامِلَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ قَرِيبًا مِنْ وَلَادَتِهَا فَهُوَ نِفَاسٌ، تَدْعُ لَهُ الصَّلَاةَ. كَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْوَلَدِ

(٢) الحائِل: التي لم تحمل.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب في وطء السبايا، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٩٧/١. والدارمي، في: باب في استبراء الأمة، من: كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٧١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣، ٦٢، ٨٧. وانظر: عارضة الأخوذى ٥٩/٧.

(٤) في م: «ليطلقها».

(٥) أخرجه البخاري، في: أول تفسير سورة الطلاق، من كتاب التفسير، وفي: باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، وباب إذا طَلَّقْتَ الْحَائِضَ بِعَدَمِ ذَلِكَ الطَّلَاقِ، وباب من طَلَّقَ وَهِيَ حَائِضٌ يَوَاجِهُ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ، وباب ويعولن أحق بردهن في العدة، وباب مراجعة الحائض، وفي: باب هل يقضى الحاكم أو يقضى وهو غضبان، من كتاب الأحكام. صحيح البخاري ١٩٣/٦، ٥٢/٧، ٥٤، ٧٥، ٧٦، ٨٢/٩. ومسلم، في: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها إلخ، من كتاب الطلاق. صحيح مسلم ١٠٩٣/٢، ١٠٩٥، ١٠٩٥. وأبو داود، في: باب في طلاق السنة، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥٠٠/١. والترمذي، في: باب ما جاء في طلاق السنة، من أبواب الطلاق. عارضة الأخوذى ١٢٣/٥، ١٢٤. والنسائي، في: باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء، وباب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض، وباب الطلاق لغير العدة وما يتحسب منه على المطلق. المجتبى ١١٢/٦، ١١٤، ١١٥. وابن ماجه، في: باب طلاق السنة، وباب الحامل كيف تطلق، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٥١/١، ٦٥٢. والدارمي، في: باب السنة في الطلاق، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٦٠/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، من كتاب الطلاق. الموطأ ٥٧٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦/٢، ٤٣، ٥١، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٨١، ١٢٤، ١٣٠.



أَمْسَكَتْ عَنْ الصَّلَاةِ. وقال يعقوبُ ابنُ بختان<sup>(٦)</sup>: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ تُعِيدُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا. وقال إبراهيمُ التَّيْمِيُّ: إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ فَرَأَتْ الدَّمَ، قَالَ: هُوَ خَيْضٌ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ عَطَاءٌ: تُصَلِّي، وَلَا تُعِدُّهُ خَيْضًا وَلَا نِفَاسًا. وَلَنَا، أَنَّهُ دَمٌ خَرَجَ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ، فَكَانَ نِفَاسًا، كَالخَّارِجِ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ خُرُوجُهُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهَا، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِرُؤْيَا أَمَارَاتِهَا؛ مِنَ الْمَخَاضِ، وَنَحْوِهِ فِي وَقْتِهِ. وَأَمَّا إِنْ رَأَتْ الدَّمَ مِنْ غَيْرِ عَلَامَةٍ عَلَى قُرْبِ الْوَضْعِ، لَمْ تَتْرُكْ لَهُ الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمٌ فَسَادٍ. فَإِنْ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ قَرِيبًا مِنَ الْوَضْعِ، كَوَضْعِهَا<sup>(٧)</sup> بَعْدَهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، أَعَادَتِ الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ إِنْ صَامَتْهُ فِيهِ. وَإِنْ رَأَتْهُ عِنْدَ عَلَامَةٍ عَلَى الْوَضْعِ، تَرَكَّتِ الْعِبَادَةَ. فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَهُ عَنْهَا أَعَادَتْ مَا تَرَكْتَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْوَاجِبَةِ؛ لِأَنَّهَا تَرَكْتَهَا مِنْ غَيْرِ خَيْضٍ وَلَا نِفَاسٍ.

ط ١٤٢

١٠٧ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَلَهَا خُمْسُونَ سَنَةً، فَلَا تَدْعُ الصَّوْمَ، وَلَا الصَّلَاةَ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ اخْتِطَاطًا، فَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ السِّتِينَ، فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ؛ وَيَقِينُ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَيْضٍ، فَتَصُومُ وَتُصَلِّي، وَلَا تَقْضِي)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَالَّذِي نَقَلَ الْخِرَفِيُّ هُنَا، أَنَّهَا لَا تَأْيَسُ مِنَ الْخَيْضِ يَقِينًا إِلَى سِتِّينَ سَنَةً، وَمَاتَرَاهُ فِيمَا بَيْنَ الْخُمْسِينَ وَالسِّتِينَ مَشْكُوكًا فِيهِ، لَا تَتْرُكُ لَهُ الصَّلَاةَ وَلَا الصَّوْمَ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُمَا مُتَيَقَّنٌ فَلَا يَسْقُطُ بِالشَّكِّ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ اخْتِطَاطًا، لِأَنَّ وَجُوبَهُ كَانَ مُتَيَقَّنًا، وَمَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الدَّمَ مَشْكُوكًا فِي صِحَّتِهِ، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ مَا تَيَقَّنَ وَجُوبَهُ. وَرَوَى عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بَعْدَ الْخُمْسِينَ لَا تَحْيِضُ. وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ: لَا يَكُونُ خَيْضًا بَعْدَ الْخُمْسِينَ، وَيَكُونُ حُكْمُهَا فِيمَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمَ حُكْمَ

(٦) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن بختان، كان جارا للإمام أحمد وصديقه، وروى عنه مسائل صالحة كثيرة. طبقات الحنابلة ١/ ٤١٥، ٤١٦.

(٧) في م: «كوضعه».

المُسْتَحَاضَةِ؛ لما رَوَى عن عائشة، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ. وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَنْ تَرَى الْمَرْأَةَ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا بَعْدَ الْخَمْسِينَ. وَرَوَى عَنْهُ <sup>(١)</sup>، أَنَّ نِسَاءَ الْأَعَاجِمِ يُسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ فِي خَمْسِينَ، وَنِسَاءَ بَنِي هَاشِمٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَى سِتِّينَ سَنَةً. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ لِمَا رَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ <sup>(٢)</sup>، فِي «كِتَابِ النَّسَبِ» عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّهُ قَالَ: لَا تِلْدُ لِخَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَا تِلْدُ لِسِتِّينَ إِلَّا قُرَشِيَّةٌ. وَقَالَ: إِنَّ هَذَا بِنْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ وَلَدَتْ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَهَا سِتُّونَ سَنَةً. وَقَالَ أَحْمَدُ، فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ: إِنَّ عَاوِذَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَهُوَ حَيْضٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي هَذَا إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وَجَدَ حَيْضٌ مِنْ نِسَاءِ ثِقَاتٍ أَخْبَرَنَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِنَّ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، فَوَجِبَ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ حَيْضًا، كَمَا قِيلَ الْخَمْسِينَ. وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَرْأَةِ دَمٌ فِي زَمَنِ عَادَتِهَا/ عَلَى وَجْهِ كَانَتْ تَرَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَالْوُجُودُ ههنا دَلِيلُ الْحَيْضِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْخَمْسِينَ دَلِيلًا، فَوَجِبَ جَعْلُهُ حَيْضًا، وَأَمَّا بِإِجَابِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِيهِ فَلِلْاِخْتِيَاظِ، لِوُقُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ نِسَاءِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِنَّ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَحْتَلِفْنَ فِي سَائِرِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ، فَكَذَلِكَ فِي هَذَا، وَمَا ذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ الْحَيْضُ أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ، الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَالْوُجُودُ لَا عِلْمَ لَهَا بِهِ. ثُمَّ قَدْ وَجَدَ بِخِلَافِ مَا قَالَتْهُ؛ فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ قَدْ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، وَوُجَدَ الْحَيْضُ فِيهَا بَعْدَ الْخَمْسِينَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الدَّمُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، مَعَ كَوْنِهِ عَلَى صِفَتِهِ، وَفِي وَجْهِهِ وَعَادَتِهِ، بَغَيْرِ نَصٍّ. فَهَذَا تَحَكُّمٌ لَا يَقْبَلُ. فَأَمَّا بَعْدَ السِّتِّينَ فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ، وَثُبُتُ أَنَّ لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ حَالًا تَنْتَهِي فِيهِ إِلَى الْإِيَّاسِي؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>. قَالَ

١٤٣

(١) أَيْ: عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، الْحَافِظِ النَّسَابَةِ، قَاضِي مَكَّةَ وَعَالِمُهَا، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. سَمِ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٢/٣١١-٣١٥.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ ٤.

أحمد، في المرأة الكبيرة ترى الدَّم: لا يكون حيضاً، هو بمنزلة الجُرْح، وإن اغتسلت فحسن. وقال عطاء: هي بمنزلة المستحاضة. ومعنى القولين واحد؛ وذلك لأن هذا الدَّم إذا لم يكن حيضاً فهو دَمُ فسادٍ، وحكمها حكمُ المستحاضة ومن به سلس البول، على ما مرَّ حكمهما.

**فصل:** وأقل سنٍ تحيضُ له المرأة تسع سنين؛ لأن الصغيرة لا تحيض، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾<sup>(٤)</sup>. ولأن المَرْجِع فيه إلى الوجود، ولم يوجد من النساء مَنْ يحضن عادةً فيما دون هذا السن، ولأن دَمَ الحيض إنما خلقه الله لحكمة تربية الحمل به، فمن لا تصلح للحمل لا توجد فيها حكمته، فينتفى لانتفاء حكمته كالميت، فإنهما متقاربان في المعنى، فإن أحدهما يخلو منه الولد، والآخر يُربيه ويُعذبه، وكل واحد منهما لا يوجد من صغير، ووجوده علم على البلوغ، وأقل سن تبلغ له الجارية تسع سنين، فكان ذلك أقل سنٍ تحيضُ له الجارية<sup>(٥)</sup>، وقد روى عن عائشة أنها قالت: إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة<sup>(٦)</sup>. وروى ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ، والمراد به حكمها حكم المرأة. وهذا قول الشافعي. وقد حكى عنه أنه قال: رأيت جدة بنت إحدى وعشرين سنة. وهذا يدل على أنها حملت لدون عشر سنين، وحملت انتهت لبعث ذلك. فعل هذا إذا رأيت بنت/ تسع سنين ذماً، تركت الصلاة؛ لأنها رأتها في زمن يصلح للحيض، فإن اتصل يوماً وليلة فهو حيض، يثبت<sup>(٧)</sup> به بلوغها، وثبت فيه أحكام الحيض كلها. وإن انقطع لدون ذلك، فهو دَمُ فسادٍ، لا يثبت به شيء مما ذكرنا. وإن رأت الدَّم لدون تسع سنين، فهو دَمُ فسادٍ على كل حال؛ لأنه لا يجوز أن يكون حيضاً. وقد روى الميموني، عن أحمد، في بنت عشر رأت الدَّم، قال:

(٤) سورة الطلاق ٤.

(٥) سقط من: م.

(٦) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في إكراه البتمة على التزويج، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى

٢٩/٥.

(٧) في م: ويثبت.

ليس يَحِيضُ. فعلى هذا ليس التَّسْعُ ولا العَشْرُ زَمَنًا لِلْحَيْضِ. قال القاضي: فيجِبُ على هذا أن يُقال: أَوَّلُ زَمَنٍ يَصِحُّ فيه وُجُودُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ عَشْرَةٍ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَصِحُّ فيه بُلُوغُ الْعَلَامِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١٠٨ - مسألة؛ قال: (وَالْمُسْتَحَاضَةُ إِنْ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَهِيَ أَشَدُّ مَاقِيلَ فِيهَا، وَإِنْ تَوَضَّأتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأَهَا)

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ<sup>(١)</sup> لِكُلِّ صَلَاةٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>)، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا (أَنْ تَغْتَسِلَ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ<sup>(٤)</sup>). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ غُسْلًا. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَأَنَسٍ، (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٥)</sup>)، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ. قَالَ مَالِكٌ: إِنِّي أَخْسِبُ حَدِيثَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ إِنَّمَا هُوَ: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ. وَلَكِنَّ الْوَهْمَ<sup>(٦)</sup> دَخَلَ فِيهِ. يَعْنِي أَنَّ الطَّاءَ غَيْرَ الْمُعْجَمَةِ أُيْدِلَتْ بِالطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ جَمْعٌ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ<sup>(٧)</sup>، وَتَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ<sup>(٨)</sup>، وَكَذَلِكَ أَمَرَ بِهِ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ<sup>(٩)</sup>. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَغْتَسِلُ مَرَّةً؛

(١-١) سقط من: م.

(٢) تقدم في صفحة ٤٠٣.

(٣-٣) م: «بالغسل».

(٤) تقدم في صفحة ٣٩٢.

(٥-٥) م: «وسعيد وابن المسيب» خطأ.

(٦) الوهم؛ بالتحريك: الغلط. وبسكون الهاء: سبق القلب إلى الشيء مع إرادة غيره.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) في صفحة ٤٠٣.

(٩) تقدم في صفحة ٤٢٤.

لِاثْقَاءِ حَيْضَتِهَا، وَتَوَضُّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ<sup>(١٠)</sup>، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَالتَّحِيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ عِنْدَ اثْقَاءِ الْحَيْضِ، ثُمَّ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَيُجْزِئُهَا ذَلِكَ. وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ غُرُورَةَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ: إِنَّمَا عَلَيْهَا الْغُسْلُ عِنْدَ اثْقَاءِ حَيْضِهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا لِالِاسْتِحْضَاءِ وَضُوءٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ،/ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ<sup>(١١)</sup> الْغُسْلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي». وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَلَنَا،<sup>(١٢)</sup> قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِفَاطِمَةَ<sup>(١٣)</sup>: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي غَنِّكَ الدَّمَ وَصَلِّي، وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ<sup>(١٤)</sup>». وَلَأَنَّهُ دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ، فَأَوْجَبَ الْوُضُوءَ كَدَمِ الْحَيْضِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ مُسْتَحَبٌّ، غَيْرُ وَاجِبٍ، وَالْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَفْضَلُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَالْأَخْذِ بِالثَّقَةِ وَالِاخْتِيَاظِ، وَهُوَ أَشَدُّ مَاقِيلَ، ثُمَّ يَلِيهِ فِي الْفَضْلِ وَالْمَشَقَّةِ الْجَمْعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ يُغْسَلُ وَاحِدٌ، وَالِاغْتِسَالُ لِلصَّبْحِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ<sup>(١٥)</sup>: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». ثُمَّ يَلِيهِ الْغُسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً،<sup>(١٥)</sup> ثُمَّ بَعْدَهُ<sup>(١٦)</sup> الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِطَاعِ<sup>(١٦)</sup> الْحَيْضِ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهُوَ أَقْلُ الْأُمُورِ، وَيُجْزِئُهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٠) من أول قوله: «وقال بعضهم» الماضي سقط من: الأصل.

(١١) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(١٢-١٣) في م: «أن النبي ﷺ قال لفاطمة».

(١٣) تقدم في صفحة ٣٩٧.

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥-١٥) في م: «بعده».

(١٦) في م: «انقضاء».

**فصل:** وَحُكْمُ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ حُكْمُ التَّيْمُمِ، فِي أَنَّهَا إِذَا تَوَضَّأَتْ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، صَلَّتْ بِهَا الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ قَضَتْ الْفَوَائِتَ وَتَطَوَّعَتْ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ. نَصٌّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ لَهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ يَطْهَرَانِ بِطَهَارَةٍ وَاحِدَةٍ. وَلَا تَقْضِي بِهِ فَوَائِتَ، وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ. كَقَوْلِهِ فِي التَّيْمُمِ. وَيَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الْخِرَقِيِّ، لِقَوْلِهِ: «لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَلَنَا، أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَفَافِ حَدِيثُ فَاطِمَةَ: «تَوَضَّئِي لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ». وَلَأنَّهُ وَضُوءٌ يَبِيحُ النَّفْلَ، فَيُبِيحُ الْفَرَضَ، كَوُضُوءٍ غَيْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَقْتِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا أَذَرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ<sup>(١٧)</sup>». أَيْ وَقْتُهَا، وَحَدِيثُ حَمْنَةَ ظَاهِرٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَلَأنَّهُ<sup>(١٨)</sup> لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْوُضُوءِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مِمَّا يَخْفَى وَيُحْتَاجُ إِلَى تَيَانِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

**فصل:** رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَشْرَبَ الْمَرْأَةُ دَوَاءً يَقْطَعُ عَنْهَا الْحَيْضَ، إِذَا كَانَ دَوَاءً مَعْرُوفًا.

(١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَسَمَوْا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، مِنْ كِتَابِ التَّيْمُمِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي: بَابِ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَبَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩١/١، ١١٩، ١٧٧/٤، ١٩٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، أَوَائِلُهُ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٧١/١. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ أَيْ مَسْجِدٍ وَضَعُ أَوَّلَ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢٤٨/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٤٠٣، ١٥٠/٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٧. وَانْظُرْ: بَابِ هَلْ تَبَشِّرُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. وَبَابِ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/١، ٨٦/٥. وَبَابِ التَّيْمُمِ بِالصَّعِيدِ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ. الْمُجْتَمِعُ مِنَ السَّنَنِ ١٧٢/١. وَبَابِ أَيْنَ يَجُوزُ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢٤٥/١.

(١٨) فِي م: «لَأنَّهُ».

## فهرس الجزء الأول

الصفحة	
...	مقدمة التحقيق
١١ - ٣	مقدمة المؤلف
١١ - ٨	ترجمة الإمام أحمد
باب ما تكون به الطهارة من الماء	
٢٤ - ١٤	١-مسألة : ( والطهارة بالماء الطاهر المطلق ..... )
٢٣ - ٢٠	فصل : فأما غير التبيذ من المائعات .....
٢٤ ، ٢٣	فصل : والماء الآجن ، وهو الذى يتغير بطول مكثه فى المكان ، ...
٢٤	فصل : وإذا كان على العضو طاهر ، .....
٣٠ - ٢٤	٢-مسألة : ( وما سقط فيه مما ذكرنا أو من غيره ... )
٢٦ ، ٢٥	فصل : وإذا وقع فى الماء مائع ، لا يغير الماء ...
٢٧ ، ٢٦	فصل : وإن كان الواقع فى الماء ماء مستعملاً عفى عن يسره .
٢٧	فصل : فإن كان معه ماء لا يكفيه لطيهارته ، ...
٢٨ ، ٢٧	فصل : ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بظاهر
٢٩ ، ٢٨	فصل : ولا تكره الطهارة بالماء المشمس .
٢٩	فصل : فأما الماء المسخن بالنجاسة ، فهو على ثلاثة أقسام :
٣٠ ، ٢٩	فصل : ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم ، ...
٣٠	فصل : الذائب من الثلج والبرد طهور ، ...
٣٦ - ٣١	٣-مسألة : ( ولا يتوضأ بماء قد ثوى به ) .
٣٤	فصل : وجميع الأحداث سواء فيما ذكرنا ، ...
٣٤	فصل : وإن استعمل فى طهارة مستحبة ...

- فصل : فأما المستعمل في تعبد من غير حدث ، ... ٣٥
- فصل : إذا انغمس الجنب أو المحدث ... ٣٥
- فصل : إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين ٣٦
- ٤ - مسألة : ( وإذا كان الماء قلتين ، ... ) ٥٥ - ٣٦
- فصل : اختلف أصحابنا : هل القلتان ... ٤٤ ، ٤٣
- فصل : فأما ما عدا الماء من المائعات ... ٤٥ ، ٤٤
- فصل : فأما الماء المستعمل ، وما كان طاهرا ... ٤٥
- فصل : إذا كان الماء كثيرا ، فوقع في جانب منه ٤٦ ، ٤٥
- نجاسة ، ...
- فصل : ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ، ... ٤٧ ، ٤٦
- فصل : والغديران إذا اتصل أحدهما ... ٤٧
- فصل : في الماء الجاري : ٤٧ - ٤٩
- فصل : فإن كان في جانب النهر ماء واقف ، ... ٥٠ ، ٤٩
- فصل : إذا اجتمعت الجريات في موضع ، ... ٥١ ، ٥٠
- فصل : في تطهير الماء النجس ٥٢ ، ٥١
- فصل : ولا يعتبر في المكاثرة صب الماء ... ٥٢
- فصل : فإن كوثر بما دون القلتين ... ٥٢
- فصل : ولا يطهر غير الماء من المائعات ... ٥٣ ، ٥٢
- فصل : وإذا وقعت النجاسة في غير الماء ... ٥٣
- فصل : وإن تنجس العجين ونحوه ... ٥٥ ، ٥٤
- ٥ - مسألة : ( إلا أن تكون النجاسة بولا ... ) ٥٩ - ٥٥
- فصل : ولم أجد عن إمامنا ... ٥٧
- فصل : ولا فرق بين البول القليل والكثير . ٥٧
- فصل : إذا كانت بثر الماء ملاصقة ... ٥٨ ، ٥٧
- فصل : وإن توضع من الماء القليل ، ... ٥٨
- فصل : إذا نزع ماء البحر النجس ... ٥٩ ، ٥٨



فصل : قال محمد بن يحيى : سألت أبا عبد الله عن

قبور الحجارة التي للروم يحيى المطر ... ٥٩

٦- مسألة : ( وإذا مات في الماء اليسير ... ) ٥٩ - ٦٤

فصل : فإن غير الماء فحكمه حكم الطاهرات ٦٢ ، ٦١

فصل : ذكر ابن عقيل ، فيمن ضرب حيوانا

مأكولا ، فوقع في ماء ثم وجد ميتا ... ٦٢

فصل : الحيوان ضربان ٦٣ ، ٦٢

فصل : وحكم أجزاء آدمى وأبعاضه ... ٦٣

فصل : وفي الوزغ وجهان ٦٤

فصل : وإذا مات في الماء حيوان لا يعلم ... ٦٤

٧- مسألة : ( ولا يتوضأ بسور كل بهيمة ... ) ٧٣ - ٦٤

فصل : إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت ... ٧٢

فصل : وإن وقعت الفأرة أو الهرة ونحوهما ، ... ٧٣ ، ٧٢

فصل : كل حيوان فحكم جلده وشعره ... ٧٣

٨- مسألة : ( وكل إناء حلت فيه نجاسة ؛ من ولوغ

كلب ، ... ) ٨٢ - ٧٣

فصل : فإن جعل مكان التراب ؛ غيره من

الأشنان ، ... ٧٤ - ٧٧

فصل : إذا أصاب المحل نجاسات متساوية ... ٧٧

فصل : وإذا غسل محل الولوغ فأصاب ... ٧٨ ، ٧٧

فصل : ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب ... ٧٨

فصل : وغسل النجاسة يختلف باختلاف ٧٩ ، ٧٨

محلها ؛ ...

فصل : ما أزيلت به النجاسة ، ... ٨٠ ، ٧٩

فصل : إذا غسل بعض الثوب النجس ، جاز ، ... ٨٠

فصل : إذا أصاب ثوب المرأة من دم حيضها ... ٨١ ، ٨٠

- فصل : فإذا كان في الإناء خمر أو شبهه ... ٨١ ، ٨٢
- ٩ - مسألة : ( وإذا كان معه في السفر إنسان ؛ ... ) ٨٢ - ٨٨
- فصل : وهل يجوز له التيمم قبل إراقتها ؟ ٨٤ ، ٨٥
- فصل : وإذا علم عين النجس استحجب إراقتها .. ٨٥
- فصل : وإن اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته ، ... ٨٥
- فصل : وإن اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة ، ... ٨٥ ، ٨٦
- فصل : فإن لم يعلم عدد النجس ، ... ٨٦
- فصل : وإن ورد ماء فأخبره بنجاسته صبي أو كافر ... ٨٦ ، ٨٧
- فصل : فإن أخبره أن كلباً ولغ في هذا الإناء ، ... ٨٧
- فصل : إذا سقط على إنسان من طريق ماء ، ... ٨٧ ، ٨٨

### باب الآنية

- ١٠ - مسألة : ( وكل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس ) ٨٩ - ٩٧
- فصل : هل يجوز الانتفاع به في الياسات ؟ ٩٢
- فصل : فأما جلود السباع ، فقال القاضي : لا يجوز الانتفاع بها ... ٩٢ - ٩٤
- فصل : إذا قلنا بطهارة الجلود بالدباغ ... ٩٤
- فصل : ولا يحل أكله بعد الدبغ ، ... ٩٥
- فصل : ويجوز بيعه ، وإجارته ، ... ٩٥
- فصل : ويفتقر ما يدبغ به ٩٥
- فصل : ولا يفترق الدبغ إلى فعل ؛ ... ٩٦

فصل : وإذا ذبح مالا يؤكل لحمه كان جلده ٩٦ ، ٩٧ نجسا .

فصل : ظاهر المذهب ، أنه لا يظهر شيء من ٩٧ النجاسات ...

١١- مسألة : ( وكذلك آنية عظام الميتة ) . ٩٧ - ١٠١

فصل : والقرن والظفر والحافر كالعظم ، ... ٩٩ ، ١٠٠

فصل : ولبن الميتة وإنفتحها نجس ... ١٠٠ ، ١٠١

فصل : وإن ماتت الدجاجة ، وفي بطنها ١٠١ بيضة ...

١٢- مسألة : ( ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة ) . ١٠١ - ١٠٦

فصل : فإن جعل آنية الذهب والفضة مصبا

لماء الوضوء ، ... ١٠٣

فصل : ويحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة . ١٠٣ ، ١٠٤

فصل : فأما المضرب بالذهب أو الفضة ، ... ١٠٤ ، ١٠٥

فصل : فأما سائر الآنية فمباح اتخاذها ١٠٥ ، ١٠٦ واستعمالها ، ...

١٣- مسألة : ( وصوف الميتة وشعرها طاهر ) . ١٠٦ - ١٣٢

فصل : والريش كالشعر فيما ذكرنا ؛ ... ١٠٧

فصل : وشعر الآدمي طاهر ... ١٠٧ ، ١٠٨

فصل : وكل حيوان فشعره مثل بقية ١٠٨ ، ١٠٩ أجزائه ؛ ...

فصل : واختلقت الرواية عن أحمد في الخرز ١٠٩ بشعر الخنزير ، ...

فصل : والمشركون على ضربين : أهل ١٠٩ - ١١٢ كتاب ، وغيرهم .

فصل : وتباح الصلاة في ثياب الصبيان ... ١١٢ ، ١١٣

- فصل : وإذا صبغ في حب صباغ لم يجب غسل ١١٤  
الثوب المصبوغ ، ...
- فصول في الفطرة : ١١٤ ، ١١٥
- فصل : فأما الختان فواجب على الرجال ، .. ١١٥ - ١١٧
- فصل : والاستحداد : حلق العانة . وهو ١١٧ ، ١١٨  
مستحب ؛ ...
- فصل : وتنف الإبط سنة ؛ لأنه من ١١٨  
الفطرة ، ...
- فصل : ويستحب تقليم الأظفار ؛ ... ١١٨ ، ١١٩
- فصل : ويستحب غسل رءوس الأصابع ... ١١٩
- فصل : واتخاذ الشعر أفضل من إزالته . ١١٩ - ١٢١
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في حلق ١٢٢ ، ١٢٣  
الرأس .
- فصل : فأما حلق بعض الرأس فمكروه . ١٢٣ ، ١٢٤
- فصل : ولا تختلف الرواية في كراهة حلق المرأة  
رأسها من غير ضرورة . ١٢٤
- فصل : ويكره تنف الشيب ، ... ١٢٤ ، ١٢٥
- فصل : ويكره حلق القفا ... ١٢٥
- فصل : ويستحب خضاب الشيب بغير ١٢٥ - ١٢٨  
السواد ، ...
- فصل : ويستحب أن يكتحل وترا ، ... ١٢٨ ، ١٢٩
- فصل : وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
أنه لعن الواصلة والمستوصلة ، ... ١٢٩ - ١٣١
- فصل : فأما النامصة : فهي التي تنف الشعر ١٣١ ، ١٣٢  
من الوجه ، ...

## باب السواك وسنة الوضوء

الصفحة

- ١٤ - مسألة ؛ ( والسواك سنة ، يستحب عند كل صلاة ) ١٣٣ - ١٣٨  
 فصل : ويستاك على أسنانه ولسانه ، ... ١٣٥ ، ١٣٦  
 فصل : ويستحب أن يكون السواك عوداً ١٣٦ - ١٣٨  
 لنا ...  
 ١٥ - مسألة ؛ ( إلا أن يكون صائماً ، فيمسك من وقت ١٣٨ ، ١٣٩  
 صلاة الظهر ... )  
 ١٦ - مسألة ؛ ( وغسل اليدين إذا قام من نوم الليل ... ) ١٣٩ - ١٤٤  
 فصل : ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب ١٤٠ ، ١٤١  
 غسلهما ...  
 فصل : فإن غمس يده في الإناء قبل ١٤١  
 غسلها ، ...  
 فصل : وحده اليد المأمور بغسلها من ١٤٢  
 الكوع ؛ ...  
 فصل : ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو ١٤٢ ، ١٤٣  
 مشدودة بشيء ، ...  
 فصل : فإن كان القائم من نوم الليل صبياً ... ١٤٣  
 فصل : والنوم الذي يتعلق به الأمر بغسل ١٤٣  
 اليد ...  
 فصل : وغسل اليدين يفتقر إلى النية ... ١٤٣ ، ١٤٤  
 فصل : ولو انغمس الجنب في ماء كثير ، ... ١٤٤  
 فصل : إذا وجد ماء قليلاً ليس معه ما يغترف ١٤٤  
 به ...  
 ١٧ - مسألة ؛ ( والتسمية عند الوضوء ) ١٤٥ - ١٤٧  
 فصل : وإن قلنا بوجوبها فتركها عمداً ، ... ١٤٦ ، ١٤٧  
 ١٨ - مسألة : ( والمبالغة في الاستشاق ... ) ١٤٧ ، ١٤٨

فصل : المبالغة مستحبة في سائر أعضاء  
الوضوء ؟ ... ١٤٧ ، ١٤٨

١٩- مسألة : ( وتحليل اللحية ) ١٤٨ - ١٥٠

فصل : قال يعقوب : سألت أحمد عن

التحليل ؟ فأرأى من تحت لحيته ... ١٤٩ ، ١٥٠

٢٠- مسألة : ( وأخذ ماء جديد للأذنين ... ) ١٥٠ - ١٥٢

فصل : قال المروذي : رأيت أبا عبد الله مسح

رأسه ، ...

فصل : وذكر بعض أصحابنا من سنن الوضوء

غسل داخل العينين ، ... ١٥١ ، ١٥٢

٢١- مسألة : ( وتحليل ما بين الأصابع ) ١٥٢ ، ١٥٣

فصل : ويستحب أن يترك رجله بيده ، ... ١٥٢ ، ١٥٣

٢٢- مسألة : ( وغسل الميامن قبل المياسر ) ١٥٣ ، ١٥٤

### باب فرض الطهارة

٢٣- مسألة : ( وفرض الطهارة ماء طاهر ... ) ١٥٥ ، ١٥٦

٢٤- مسألة : ( والنية للطهارة ) ١٥٦ - ١٦١

فصل : ومحل النية القلب ؛ .. ١٥٧

فصل : وصفتها أن يقصد بطهارته ... ١٥٧ - ١٥٩

فصل : ويجب تقديم النية على الطهارة

كلها ؛ ...

فصل : وإن شك في النية في أثناء الطهارة ... ١٦٠

فصل : وإذا وضأه غيره ... ١٦٠

فصل : وإذا توضأ وصلى الظهر ، ثم

أحدث ...

- ٢٥- مسألة ؛ ( وغسل الوجه ، وهو من منابت شعر الرأس ... )  
 ١٦١ - ١٦٦  
 فصل : ويدخل في الوجه العذار ، ... ١٦٢ ، ١٦٣  
 فصل : وهذه الشعور كلها إن كانت كثيفة ... ١٦٤  
 فصل : ومتى غسل هذه الشعور ، ... ١٦٤  
 فصل : ويجب غسل ما استرسل من اللحية . ١٦٤ ، ١٦٥  
 فصل : يستحب أن يزيد في ماء الوجه ؛ ... ١٦٦  
 ٢٦- مسألة ؛ ( والضم والأنف من الوجه ) .  
 ١٦٦ - ١٧٢  
 فصل : والمضمضة : إدارة الماء في الفم . ١٦٩  
 فصل : ويستحب أن يتمضمض ويستنشق  
 ١٦٩ - ١٧١  
 يميناه ، ...  
 فصل : ولا يجب الترتيب بينها وبين غسل بقية  
 ١٧١ ، ١٧٢  
 الوجه ...  
 ٢٧- مسألة ؛ ( وغسل اليدين إلى المرفقين ... )  
 ١٧٢ - ١٧٥  
 فصل : وإن خلق له إصبع زائدة أو يد ... ١٧٣  
 فصل : وإن انقلعت جلدة من غير محل  
 ١٧٣  
 الفرض ، ...  
 فصل : وإن قطعت يده من دون المرفق ، ... ١٧٣ ، ١٧٤  
 فصل : إذا كان تحت أظفاره وسخ ... ١٧٤  
 فصل : ومن كان يتوضأ من ماء يسير يغترف  
 ١٧٤ ، ١٧٥  
 منه ...  
 ٢٨- مسألة ؛ ( ومسح الرأس )  
 ١٧٥ - ١٨٤  
 فصل : وإذا قلنا بجواز مسح البعض ، ١٧٧  
 فصل : والمستحب في مسح الرأس ... ١٧٧ ، ١٧٨  
 فصل : ولا يسن تكرار مسح الرأس ... ١٧٨ - ١٨٠

فصل : إذا وصل الماء إلى بشرة الرأس ، ... ١٨٠ ، ١٨١

فصل : ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فضل عن ١٨١ ، ١٨٢  
ذراعيه .

فصل : فإن غسل رأسه بدل مسحه ، ... ١٨٢

فصل : وإن مسح رأسه بخرقه مبلولة ، أو ١٨٢ ، ١٨٣  
خشبة ...

فصل : والأذنان من الرأس ، ١٨٣ ، ١٨٤

٢٩- مسألة ؛ ( وغسل الرجلين إلى الكعبين ، ... ) ١٨٤ - ١٨٩

فصل : ويلزمه إدخال الكعبين في الغسل ، ... ١٨٩

٣٠- مسألة : ( ويأتى بالطهارة عضوا بعد عضو ، كما أمر الله

تعالى ) ١٨٩ - ١٩٢

فصل : ولا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى ، ... ١٩٠ ، ١٩١

فصل : وإذا نكس ضوؤه ، ... ١٩١

فصل : ولم يذكر الخرق الموالاة ، ... ١٩١ ، ١٩٢

فصل : والموالاة الواجبة أن لا يترك غسل عضو ... ١٩٢

فصل : وإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله بواجب ... ١٩٢

٣١- مسألة ؛ ( والوضوء مرة مرة يجزئ ، والثلاث

أفضل ) ١٩٢ - ١٩٦

فصل : وإن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها أكثر ، ... ١٩٤

فصل : قال أحمد ، رحمه الله : لا يزيد على

الثلاث إلا رجل مبتلى . ١٩٤



- فصل : وإذا فرغ من وضوئه ... ١٩٥
- فصل : ولا بأس بالمعاونة على الوضوء ؛ ... ١٩٥
- فصل : ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل ... ١٩٥ ، ١٩٦
- ٣٢- مسألة ؛ ( وإذا توضأ لنافلة صلى فريضة ) ١٩٦ - ١٩٨
- فصل : يجوز أن يصلى بالوضوء مالم يحدث ، ... ١٩٧
- فصل : وتجديد الوضوء مستحب ، ١٩٧
- فصل : ولا بأس بالوضوء في المسجد ... ١٩٨
- ٣٣- مسألة ؛ ( ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء ) ١٩٩ - ٢٠٢
- فصل : ويحرم عليهم قراءة آية . ٢٠٠
- فصل : وليس لهم اللبث في المسجد ، ... ٢٠٠ ، ٢٠١
- فصل : فأما المستحاضة ، ... ٢٠١
- فصل : وإن خاف الجنب على نفسه أو ماله ، ... ٢٠١ ، ٢٠٢
- فصل : إذا توضأ الجنب فله اللبث في المسجد ... ٢٠٢
- ٣٤- مسألة ؛ ( ولا يمس المصحف إلا طاهر ) ٢٠٢ - ٢٠٤
- فصل : ويجوز حمله بعلاقته . ٢٠٣
- فصل : ويجوز مس كتب التفسير والفقه ... ٢٠٤
- فصل : وإن احتاج المحدث إلى مس المصحف ... ٢٠٤
- فصل : ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب ؛ ... ٢٠٤
- بابا الاستطابة والحدث
- ٣٥- مسألة ؛ ( وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء ) ٢٠٥ ، ٢٠٦

- ٣٦- مسألة ؛ ( والاستنجاء لما خرج من السيلين ) ٢٠٩ - ٢٠٦  
 فصل : وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو  
 الأحجار ، ...  
 ٣٧- مسألة ؛ ( فإن لم يعدوا مخرجهما أجزأه ثلاثة  
 أحجار ... ) ٢٠٩ - ٢١٣  
 فصل : وإذا زاد على الثلاثة استحب أن لا يقطع ٢٠٩  
 إلا على وتر ؛ ...  
 فصل : وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار ٢١٠  
 أجزأه .  
 فصل : ويجزئه الاستجمار في النادر ، ... ٢١١ ، ٢١٠  
 فصل : ولا يستجمر يمينه ؛ ... ٢١٢ ، ٢١١  
 فصل : ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبل ؛ ... ٢١٣ ، ٢١٢  
 ٣٨- مسألة ؛ ( والحشب والخرق وكل ما أنقى به فهو  
 كالأحجار ) ٢١٣ - ٢١٥  
 ٣٩- مسألة ؛ ( إلا الروث والعظام والطعام ) . ٢١٦ ، ٢١٥  
 فصل : ولا يجوز الاستنجاء بماله حرمة ؛ ... ٢١٦  
 ٤٠- مسألة ؛ ( والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب ... ) ٢١٧ ، ٢١٦  
 فصل : ولو استجمر بحجر ، ثم غسل ... ٢١٧  
 ٤١- مسألة ؛ ( وما عدا الخرج فلا يجزئ فيه إلا الماء ) . ٢١٧ - ٢١٩  
 فصل : والمرأة البكر كالرجل ؛ لأن عذرتها تمنع ٢١٨  
 انتشار البول .  
 فصل : والأقلف إن كان مرتقا ... ٢١٨  
 فصل : وإن انسد الخرج المعتاد وانفتح ٢١٨  
 آخر ، ...

- فصل : ظاهر كلام أحمد أن محل الاستجمار بعد الإنقاء طاهر ، ... ٢١٨ ، ٢١٩
- فصل : إذا استنجى بالماء لم يحتج إلى تراب . ٢١٩
- فصول في أدب التخلي ٢٢٠ - ٢٢٩
- فصل : ويكره أن يستقبل الشمس والقمر بفرجه ؛ ٢٢٢
- فصل : ويستحب أن يستتر عن الناس ، ... ٢٢٢ ، ٢٢٣
- فصل : ويستحب أن يرتاد لبوله موضعاً رخوا ؛ ... ٢٢٣
- فصل : ويستحب أن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ؛ ... ٢٢٤
- فصل : ولا يجوز أن يبول في طريق الناس ، ... ٢٢٤ - ٢٢٦
- فصل : ويعتمد في حال جلوسه على رجله ٢٢٦ ، ٢٢٧
- اليسرى ، ...
- فصل : إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء فيه ذكر الله تعالى ، ... ٢٢٧ ، ٢٢٨
- فصل : ويقدم رجله اليسرى في الدخول ، ... ٢٢٨ ، ٢٢٩
- فصل : ولا بأس أن يبول في الإناء . ٢٢٩
- باب ما ينقض الطهارة

#### ٤٢ - مسألة ؛ ( والذي ينقض الطهارة ما خرج من قبل أو

- ( دبر ) ٢٣٠ - ٢٣٣
- فصل : وقد نقل صالح ، عن أبيه ، في المرأة يخرج من فرجها الريح ، ما خرج من السبيلين ففيه الوضوء . ٢٣٠ ، ٢٣١
- فصل : وإن قطر في إحليله دهن ، ... ٢٣١

- فصل : قال أبو الحارث : سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مقعدته ؟ قال : إن علم أنه يظهر معها ندى توضاً ، ... ٢٣٢
- فصل : قد ذكرنا أن المذى ينقض الوضوء ، ... ٢٣٣ ، ٢٣٢
- ٤٣ - مسألة ؛ ( وخروج البول والغائط من غير مخرجهما ) ٢٣٣ ، ٢٣٤
- ٤٤ - مسألة ؛ ( وزوال العقل . إلا أن يكون بنوم يسير ... ) ٢٣٨ - ٢٣٤
- فصل : والنوم ينقسم ثلاثة أقسام : ... ٢٣٥ - ٢٣٧
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمحتبى . ٢٣٧
- فصل : واختلف أصحابنا في تحديد الكثير من النوم الذى ينقض الوضوء ؛ ... ٢٣٧
- فصل : ومن لم يغلب على عقله فلا وضوء ٢٣٧ ، ٢٣٨
- عليه ؛ ...
- ٤٥ - مسألة ؛ ( والارتداد عن الإسلام ) ٢٣٨ - ٢٤٠
- فصل : ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من الكلام ؛ ... ٢٣٩
- فصل : وليس في القهقهة وضوء . ٢٣٩ ، ٢٤٠
- ٤٦ - مسألة ؛ ( ومس الفرج ) ٢٤٠ - ٢٤٦
- فصل : فعلى رواية النقض لا فرق بين العامد وغيره . ٢٤٢
- فصل : ولا فرق بين بطن الكف وظهره . ٢٤٢ ، ٢٤٣
- فصل : ولا ينقض مسه بذراعه . ٢٤٣
- فصل : ولا فرق بين ذكره وذكر غيره . ٢٤٣
- فصل : ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير . ٢٤٣ ، ٢٤٤
- فصل : وفرج الميت كفرج الحى ... ٢٤٤

- ٢٤٤ فصل : فأما مس حلقة الدبر ، ...
- ٢٤٥ ، ٢٤٤ فصل : وفي مس المرأة فرجها أيضا روايتان ...
- ٢٤٦ ، ٢٤٥ فصل : فأما لمس فرج الخنثى المشكل ، ...
- ٢٤٦ فصل : ولا ينتقض الوضوء بمس ما عدا  
الفرجين ...
- ٤٧ - مسألة ؛ ( والقيء الفاحش ، والدم الفاحش ... ) ٢٤٧ - ٢٥٠
- ٢٤٨ فصل : وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك  
دون اليسير .
- ٢٤٩ فصل : وظاهر مذهب أحمد أن الكثير الذي  
ينقض الوضوء ...
- ٢٤٩ فصل : والقيح والصدید كالدم فيما  
ذكرناه ، ...
- ٢٥٠ فصل : والقلس كالدم ، ينقض الوضوء منه ما  
فحش .
- ٢٥٠ فصل : فأما الجشاء فلا وضوء فيه .
- ٢٥٠ - ٢٥٥ مسألة ؛ ( وأكل لحم الجزور )
- ٢٥٤ فصل : وفي شرب لبن الإبل روايتان : ...
- ٢٥٥ ، ٢٥٤ فصل : وما عدا لحم الجزور من الأطعمة ...
- ٢٥٦ مسألة ؛ ( وغسل الميت )
- ٢٦٢ - ٢٥٦ مسألة ؛ ( وملاقة جسم الرجل للمرأة لشهوة )
- ٢٦٠ فصل : ولا فرق بين الأجنبية وذات المحرم ، ...
- ٢٦٠ فصل : ولا يختص اللبس الناقض باليد ، ...
- ٢٦١ ، ٢٦٠ فصل : وإن لمسه من وراء حائل ...
- ٢٦١ فصل : وإن لمست امرأة رجلا ، ...
- ٢٦٢ ، ٢٦١ فصل : ولا ينتقض الوضوء بلمس عضو  
مقطوع ...

٥١- مسألة : (من يتيقن الطهارة وشك في الحدث، ...) ٢٦٤ - ٢٦٢

فصل : إذا تيقن الطهارة والحدث معا ، ... ٢٦٣

فصل : وإن تيقن أنه في وقت الظهر ... ٢٦٣ ، ٢٦٤

### باب ما يوجب الغسل

٥٢- مسألة : ( والموجب للغسل خروج المنى ) ٢٦٥ - ٢٧١

فصل : فإن خرج شبيه المنى ؛ لمرض أو إبرة ... ٢٦٦ ، ٢٦٧

فصل : فإن أحس بانتقال المنى عند الشهوة ... ٢٦٧ ، ٢٦٨

فصل : فأما إن احتلم ، أو جامع ، فأمنى ، ... ٢٦٨ ، ٢٦٩

فصل : إذا رأى أنه قد احتلم ، ولم يجد منيا فلا ٢٦٩ ، ٢٧٠

غسل عليه

فصل : إذا انتبه من النوم فوجد بللا ... ٢٧٠

فصل : فإن رأى في ثوبه منيا ، ... ٢٧٠ ، ٢٧١

فصل : فإذا وطئ امرأة دون الفرج ، ... ٢٧١

٥٣- مسألة : ( والتقاء المختانين ) ٢٧١ - ٢٧٤

فصل : ويجب الغسل على كل واطئ ٢٧٣

وموطوء ...

فصل : وإن أوج بعض الحشفة ... ٢٧٣

فصل : فإن أوج في قبل خنثى مشكل ... ٢٧٣ ، ٢٧٤

فصل : فإن كان الواطئ أو الموطوء صغيرا ... ٢٧٤

٥٤- مسألة : ( وإذا أسلم الكافر ) ٢٧٤ - ٢٧٦

فصل : فإن أجنب الكافر ثم أسلم ... ٢٧٦

فصل : ويستحب أن يغتسل المسلم بماء ٢٧٦

وسدر ...

٥٥- مسألة : ( والظهر من الحيض والنفاس ) ٢٧٦ - ٢٨٠

فصل : فأما الولادة إذا عريت عن دم ... ٢٧٨

- فصل : إذا كان على الحائض جنابة ... ٢٧٨  
 فصل : ولا يجب الغسل من غسل الميت ٢٧٩ ، ٢٧٨  
 فصل : ولا يجب الغسل على المجنون والمغمى ٢٨٠ ، ٢٧٩  
 عليه ...

- ٥٦- مسألة : ( والحائض والجنب والمشارك إذا غمسوا أيديهم  
 في الماء فهو طاهر ) ٢٨٠ - ٢٨٢  
 فصل : وأما طهورية الماء ، فإن الحائض ٢٨٢ ، ٢٨١  
 والكافر ...

- ٥٧- مسألة : ( ولا يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة ... ) ٢٨٢ - ٢٨٦  
 فصل : واختلف أصحابنا في تفسير الخلوة ٢٨٤  
 به ...  
 فصل : فإن خلعت به في بعض أعضائها ... ٢٨٥  
 فصل : وإنما تؤثر خلوتها في الماء القليل ... ٢٨٥  
 فصل : ومنع الرجل من استعمال فضلة طهور ٢٨٥ ، ٢٨٦  
 المرأة ...

### باب الغسل من الجنابة

- ٥٨- مسألة : ( وإذا أجنب غسل ما به من أذى ، وتوضأ  
 وضوءه للصلاة ... ) ٢٨٧ - ٢٨٩  
 ٥٩- مسألة : ( وإن غسل مرة ، وعم بالماء رأسه  
 وجسده ... ) ٢٨٩ - ٢٩٣  
 فصل : ولا يجب عليه إمرار يده على جسده في ٢٩٠ ، ٢٩١  
 الغسل ...  
 فصل : ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء ٢٩١  
 الوضوء ...

فصل : فعلى هذا تكون واجبات الغسل شيئين ٢٩٢  
لاغير ...

فصل : إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل ... ٢٩٢

فصل : إذا بقيت لمعة من جسده لم يصيبها الماء ... ٢٩٢ ، ٢٩٣

٦٠- مسألة : ( ويتوضأ بالماء وهو رطل وثلاث ... ) ٢٩٣ - ٢٩٥

فصل : والرطل العراقي مائة درهم وثمانية

وعشرون درهما ... ٢٩٥

٦١- مسألة : ( فإن أسبغ بدونهما أجزأه ) ٢٩٦ - ٢٩٨

فصل : وإن زاد على المد في الوضوء ... ٢٩٧ ، ٢٩٨

٦٢- مسألة : ( وتنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض .. ) ٢٩٨ - ٣٠٩

فصل : وغسل بشرة الرأس واجب ... ٣٠١

فصل : فأما غسل ما استرسل من الشعر ... ٣٠١ ، ٣٠٢

فصل : وغسل الحيض كغسل الجنابة ... ٣٠٢ ، ٣٠٣

فصل : ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام ، أو

يظاً ثانيا ... ٣٠٣ - ٣٠٥

فصول في الحمام : بناء الحمام ، وبيعه ،

وشراؤه ، وكراؤه ، مكروهه عند

أبي عبد الله ٣٠٥

فصل : فأما دخوله ؛ فإن كان الداخِل رجلاً ... ٣٠٥ ، ٣٠٦

فصل : فأما النساء فليس لهن دخوله ... ٣٠٦

فصل : ومن اغتسل عريانا بين الناس ... ٣٠٦ ، ٣٠٧

فصل : ويجزئه الغسل بماء الحمام ٣٠٧ ، ٣٠٨

فصل : ولا بأس بذكر الله في الحمام ... ٣٠٨ ، ٣٠٩

### باب التيمم

٦٣- مسألة : ( وتيمم في قصر السفر وطويله ) ٣١٠ - ٣١٢



- فصل : ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية ... ٣١١
- فصل : فإن عدم الماء في الحضر ... ٣١٢ ، ٣١١
- فصل : ومن خرج من المصر إلى أرض من أعماله ... ٣١٢
- ٦٤ - مسألة : ( إذا دخل وقت الصلاة وطلب الماء فأعوزه ) ٣١٣ - ٣١٩
- فصل : وصفة الطلب أن يطلب في رحله ... ١١٤
- فصل : فإن طلب الماء قبل الوقت ... ٣١٤
- فصل : وإذا وجد الجنب ما يكفي بعض أعضائه ... ٣١٤ ، ٣١٥
- فصل : وإن وجد المحدث الحدث الأصغر بعض ما يكفيه ... ٣١٥
- فصل : ومن حال بينه وبين الماء سبع ، أو ... ٣١٥ ، ٣١٦
- عدو ... ٣١٦
- فصل : ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة ... ٣١٦
- فصل : إذا وجد بثراً ، وقدر على التوصل إلى مائها ... ٣١٦ ، ٣١٧
- فصل : وإن بذل له ماء لطهارته ، لزمه قبوله ... ٣١٧ ، ٣١٨
- فصل : إذا نسي في رحله ، أو موضع يمكنه استعماله ، وصلى بالتيمم ٣١٨
- فصل : وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء ... ٣١٨ ، ٣١٩
- فصل : إذا صلى ، ثم بان أنه كان بقربه بئر ... ٣١٩
- ٦٥ - مسألة : ( والاختيار تأخير التيمم ) ٣١٩
- ٦٦ - مسألة : ( فإن تيمم في أول الوقت وصلى ... ) ٣١٩ - ٣٢٠
- ٦٧ - مسألة : ( والتيمم ضربة واحدة ) ٣٢٠ - ٣٢٤

فصل : ولا يختلف المذهب أنه يجزىء ٣٢٢ ، ٣٢٤

التيمم ...

فصل : فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ٣٢٤

ضرب ...

فصل : إذا علا على يديه تراب كثير ، لم يكره ٣٢٤

نفخه ...

٦٨- مسألة : ( ويضرب يديه على الصعيد الطيب وهو

التراب ) ٣٢٤ - ٣٢٩

فصل : وعن أحمد، رحمه الله ، رواية أخرى، في

السيخة والرمل ... ٣٢٥ ، ٣٢٦

فصل : فإن دق الخزف أو الطين المحرق ، لم يجز ٣٢٦

التيمم به ...

فصل : فإن ضرب يده على لبد أو ثوب ... ٣٢٦ ، ٣٢٧

فصل : إذا خالط التراب مالا يجوز التيمم ٣٢٧

به ...

فصل : إذا كان في طين لا يجد ترابا ... ٣٢٧

فصل : وإن عدم بكل حال صلى على حسب ٣٢٧ - ٣٢٩

حاله

٦٩- مسألة : ( وينوى به المكتوبة ) ٣٢٩ - ٣٣١

فصل : إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح ٣٣٠ ، ٣٣١

بالتيمم ...

فصل : وإن تيمم الصبي لإحدى الصلوات ٣٣١

الخمس ...

٧٠- مسألة : ( فيمسح بهما وجهه وكفيه ) ٣٣١ - ٣٣٣

فصل : وإن تيمم بضربتين للوجه واليدين إلى ٣٣٢

المرفقين ...

فصل : فإن بقي من محل الفرض شيء لم يصله ٣٣٢ ، ٣٣٣  
التراب ...

فصل : ويجب مسح اليدين إلى الموضع الذى ٣٣٣  
يقطع منه السارق ...

٧١- مسألة : ( وإن كان ما ضرب بيديه غير طاهر لم يجزه ) ٣٣٤

فصل : ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع ٣٣٤  
واحد ...

٧٢- مسألة : ( وإذا كان به قرح أو مرض مخوف ... ) ٣٣٤ - ٣٤٠

فصل : واختلف فى الخوف المبيح للتيمم ... ٣٣٦ ، ٣٣٧  
فصل : ما لا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار  
الماء إلى الجريح ... ٣٣٧

فصل : إذا كان الجريح جنباً ، فهو مخير ، وإن شاء  
قدم التيمم على الغسل ، وإن شاء  
أخره ... ٣٣٧ ، ٣٣٨

فصل : وإن خاف من شدة البرد ، وأمكنه أن ٣٣٩ ، ٣٤٠  
يسخن الماء ...

٧٣- مسألة : ( وإذا تيمم صلى الصلاة التى حضر وقتها ... ) ٣٤١ - ٣٤٣

٧٤- مسألة : ( وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم ولا

إعادة عليه ) ٣٤٣ - ٣٤٦  
فصل : وإن خاف على رفيقه ، أو رقيقه ، أو  
بهايمه ... ٣٤٤

فصل : وإذا وجد الخائف من العطش ماء ٣٤٤ ، ٣٤٥  
طاهراً ...

فصل : وإذا كان الماء موجوداً إلا أنه إن اشتغل

بتحصيله واستعماله فات الوقت ... ٣٤٥ ، ٣٤٦

٧٥- مسألة : ( وإذا نسي الجنابة وتيمم للحدث لم يجزه ) ٣٤٦ ، ٣٤٧

فصل : وإن تيمم للجنابة ، لم يجزه عن الحدث ٣٤٦ ، ٣٤٧  
الأصغر ...

فصل : وإذا تيمم للجنابة دون الحدث ... ٣٤٧

٧٦- مسألة : ( وإذا وجد التيمم الماء ، وهو في الصلاة ... ) ٣٤٧ - ٣٥٤

فصل : والمصل على حسب حاله بغير وضوء ٣٤٨ ، ٣٤٩  
ولاتيمم ...

فصل : ولو يميت الميت ، ثم قدر على الماء في أثناء ٣٤٩  
الصلاة عليه ...

فصل : وإذا قلنا لا يلزم المصل الخروج لرؤية ٣٤٩  
الماء ...

فصل : إذا رأى ماء في الصلاة ، ثم انقلب قبل ٣٤٩ ، ٣٥٠  
استعماله ...

فصل : إذا تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معه ماء ... ٣٥٠

فصل : وإن خرج وقت الصلاة ، وهو فيها ، ٣٥٠  
بطل تيممه ...

فصل : ويبطل التيمم عن الحدث بكل ما يبطل ٣٥٠ ، ٣٥١  
الوضوء

فصل : يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة ، .. ٣٥١

فصل : وإن كانت على يده نجاسة ، ... ٣٥١ ، ٣٥٢

فصل : فإن اجتمع عليه نجاسة وحدث ، ... ٣٥٢ ، ٣٥٣

فصل : وإذا اجتمع جنب وميت ومن عليها ٣٥٣ ، ٣٥٤  
غسل حيض ...

فصل : وهل يكره للعادم جماع زوجته ... ٣٥٤

٧٧- مسألة : ( وإذا شد الكسير الجبائر ، وكان طاهرا ... ) ٣٥٥ - ٣٥٨

- فصل : ويفارق مسح الجبيرة مسح الخف من ٣٥٦  
خمسة أوجه
- فصل : ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم ، ... ٣٥٧
- فصل : ولا فرق بين كون الشد على كسر أو ٣٥٨ ، ٣٥٧  
جرح ...
- فصل : فإن كان في رجله شق ، فجعل فيه ٣٥٨  
قبرا ، ...
- فصل : وإذا لم يكن على الجرح عصاب ، ... ٣٥٨
- باب المسح على الخفين

فصل : وروى عن أحمد ، أنه قال : المسح ٣٦١ ، ٣٦٠  
أفضل .

- ٧٨- مسألة : ( ومن لبس خفيه ، وهو كامل الطهارة ، ... ) ٣٦١ - ٣٦٥
- فصل : فإن تطهر ، ثم لبس الخف ، فأحدث ... ٣٦٣
- فصل : فإن تيمم ، ثم لبس الخف ، لم يكن له ٣٦٣  
المسح ؛ ...
- فصل : إذا لبس خفين ، ثم أحدث ، ثم لبس ٣٦٣ ، ٣٦٤  
فوقهما خفين ، ...
- فصل : فإن لبس خفا مخرقا فوق صحيح ، ... ٣٦٤ ، ٣٦٥
- فصل : وإن لبس الخف بعد طهارة مسح فيها على ٣٦٥  
العمامة ، ...
- فصل : وإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على ٣٦٥  
خف ...

٧٩- مسألة : ( يوما وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام وليلتين

- للمسافر ) ٣٦٥ - ٣٦٧
- فصل : إذا انقضت المدة بطل الوضوء ، وليس ٣٦٦ ، ٣٦٧  
له المسح ...

- ٨٠- مسألة ؛ ( فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء ) ٣٦٧ - ٣٦٩  
 فصل : وإن نزع العمامة بعد مسحها ، ... ٣٦٨  
 فصل : ونزع أحد الخفين كتزعهما ... ٣٦٨ ، ٣٦٩  
 فصل : وانكشاف بعض القدم من خرق كتزعه ٣٦٩  
 الخف .  
 فصل : وإن أخرج رجله إلى ساق الخف ، فهو ٣٦٩  
 كخلعه .  
 فصل : كره أحمد لبس الخفين وهو يدافع ٣٦٩  
 الأخيثن ، ...  
 ٨١- مسألة ؛ ( ولو أحدث وهو مقيم ، فلم يمسه حتى  
 سافر ، ... ) ٣٦٩ ، ٣٧٠  
 ٨٢- مسألة ؛ ( ولو أحدث مقيما ، ثم مسح مقيما ، ثم  
 سافر ... ) ٣٧٠ ، ٣٧١  
 فصل : فإن شك ، هل ابتدأ المسح في الحضر أو ٣٧١  
 في السفر ، ...  
 ٨٣- مسألة ؛ ( وإذا مسح مسافر أقل من يوم وليلة ، ... ) ٣٧١ ، ٣٧٢  
 ٨٤- مسألة ؛ ( ولا يمسه إلا على خفين ، أو ما يقوم  
 مقامهما ؛ ... ) ٣٧٢ ، ٣٧٣  
 فصل : ولو كان للخف قدم وله شرح ... ٣٧٢ ، ٣٧٣  
 فصل : فإن كان الخف محرما ؛ كالقصب ٣٧٣  
 والحريز ، ...  
 فصل : ويجوز المسح على كل خف ساتر ، ... ٣٧٣  
 ٨٥- مسألة ؛ ( وكذلك الجورب الصفيق الذي لا يسقط إذا  
 مشى فيه ) ٣٧٣ - ٣٧٥

فصل : وقد سئل أحمد عن جورب الخرق ، ٣٧٤ ، ٣٧٥  
يُسمح عليه ؟ فكره الخرق .

٨٦- مسألة ؛ ( وإن كان يثبت بالنعل مسح ، فإذا خلع النعل  
انتقضت الطهارة ) ٣٧٥

٨٧- مسألة ؛ ( وإذا كان في الخف خرق يبدو منه بعض  
القدم ، ... ) ٣٧٥ ، ٣٧٦

فصل : ولا يجوز المسح على اللفائف والخرق . ٣٧٦

٨٨- مسألة ؛ ( ويمسح على ظاهر القدم ) ٣٧٦ - ٣٧٨

فصل : والمجزيء في المسح أن يسمح أكثر مقدم ٣٧٧ ، ٣٧٨  
ظاهره ...

فصل : وإن غسل الخف ، فتوقف أحمد ، ... ٣٧٨

٨٩- مسألة : ( وإن مسح أسفله دون أعلاه ، لم يجزه ) ٣٧٨ ، ٣٧٩

فصل : والحكم في المسح على عقب الخف ... ٣٧٩

٩٠- مسألة ؛ ( والرجل والمرأة في ذلك سواء ) ٣٧٩ - ٣٨٥

فصل : ويجوز المسح على العمامة ، ... ٣٧٩ ، ٣٨٠

فصل : ومن شروط جواز المسح على  
العمامة ، ... ٣٨١

فصل : وإذا كان بعض الرأس مكشوفاً ، ... ٣٨١ ، ٣٨٢

فصل : وإن نزع العمامة بعد المسح عليها ، ... ٣٨٢

فصل : واختلف في وجوب استيعاب العمامة ٣٨٢ ، ٣٨٣  
بالمسح ؛ ...

فصل : والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في ٣٨٣  
مسح الخف ؛ ...

فصل : والعمامة المحرمة ، كعمامة الحرير ... ٣٨٣

فصل : ولا يجوز المسح على القلنسوة ، ... ٣٨٣ ، ٣٨٤

فصل : وفي مسح الرأس على مقنتها

روايتان : ...

### باب الحيض

٩١- مسألة ؛ ( وأقل الحيض : يوم وليلة ، وأكثره خمسة

٣٨٨ - ٣٩١

عشر يوما )

٣٩٠ ، ٣٩١

فصل : وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر

يوما ؛ ...

٣٩١ - ٣٩٦

٩٢- مسألة ؛ ( فمن طبق بها الدم فكانت ممن تميز ، ... )

٣٩٣

فصل : ظاهر كلام الخرق أن الميزة إذا

عرفت ...

٣٩٤

فصل : فإن لم يكن الأسود مختلفا ، ...

٣٩٤ ، ٣٩٥

فصل : فإن رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين

أسودين ، ...

٣٩٥ ، ٣٩٦

فصل : إذا رأت في شهر خمسة أسود ، ثم صار

أحمر ، ...

٣٩٦ - ٤٠٢

٩٣- مسألة ؛ ( فإن لم يكن دمها منفصلا ، ... )

٣٩٧ ، ٣٩٨

فصل : ولا يختلف المذهب في أن العادة لا تثبت

بمرة ، ...

٣٩٨

فصل : وتثبت العادة بالتمييز ، ...

٣٩٨ ، ٣٩٩

فصل : والعادة على ضربين : متفقة ،

ومختلفة ، ...

٣٩٩ ، ٤٠٠

فصل : ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف

شهرها ، ...

٤٠٠ ، ٤٠١

فصل : القسم الثالث من أقسام المستحاضة ...

٤٠١ ، ٤٠٢

فصل : ومن كان حيضها خمسة أيام ...



- فصل : فإن كان حيضها خمساً من أول شهرها ... ٤٠٢
- ٩٤- مسألة ؛ ( فإن كانت لها أيام أنسيها ، ... ) ٤٠٢ - ٤٠٨
- فصل : قوله : « ستأو سبعا » الظاهر أنه ردها ... ٤٠٥
- فصل : ولا تخلو الناسية من أن تكون جاهلة بشهرها ، ... ٤٠٥ - ٤٠٧
- فصل : ولا يعتبر التكرار في الناسية ؛ ... ٤٠٧
- فصل : وإذا ذكرت الناسية عادت بها بعد جلوسها في غيره ، ... ٤٠٨
- ٩٥- مسألة ؛ ( والابتداء بها الدم تحاط ، فجلس يوماً وليلة ، ... ) ٤٠٨ - ٤١١
- فصل : والمنصوص في المبتدأة اعتبار التكرار ثلاثاً ، ... ٤١٠
- فصل : وإن انقطع في الأشهر الثلاثة مختلفاً ، ... ٤١٠
- فصل : ومتى أجلسناها يوماً وليلة ، ... ٤١١
- ٩٦- مسألة ؛ ( فإن استمر بها الدم ولم يتميز ، ... ) ٤١١ - ٤١٣
- فصل : وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم ... ٤١١
- فصل : وإن كانت التي استمر بها الدم مميزة ، ... ٤١٢ ، ٤١٣
- ٩٧- مسألة ؛ ( والصفرة والكدرية في أيام الحيض من الحيض ) ٤١٣ ، ٤١٤
- فصل : وحكم الصفرة والكدرية حكم الدم العبيط ... ٤١٤

- ٩٨- مسألة ؛ ( ويستمتع من الحائض بما دون الفرج ) ٤١٤ - ٤١٩  
 فصل : فإن وطئ الحائض في الفرج أثم ، ... ٤١٦ ، ٤١٧  
 فصل : وفي قدر الكفارة روايتان : ... ٤١٧ ، ٤١٨  
 فصل : وإن وطئ بعد طهرها ، وقبل غلسها ٤١٨  
 فلا كفارة عليه .  
 فصل : وهل تجب الكفارة على الجاهل ٤١٨  
 والناسي ؟ ...  
 فصل : وهل تلزم المرأة كفارة ؟ ... ٤١٨ ، ٤١٩  
 فصل : والنفساء كالحائض في هذا ؛ ... ٤١٩  
 ٩٩- مسألة ؛ ( فإن انقطع دمها ، فلا توطأ حتى تغتسل ) ٤١٩ ، ٤٢٠  
 ١٠٠- مسألة ؛ ( ولا توطأ مستحاضة إلا أن يخاف على  
 نفسه ) ٤٢٠ ، ٤٢١  
 ١٠١- مسألة ؛ ( والمبتلى بسلس البول ، وكثرة المذى ، ... ) ٤٢١ - ٤٢٧  
 فصل : ويلزم كل واحد من هؤلاء ٤٢٢ ، ٤٢٣  
 الوضوء ...  
 فصل : فإن توضأ أحد هؤلاء قبل  
 الوقت ، ...  
 فصل : ويجوز للمستحاضة الجمع بين ٤٢٤  
 الصلاتين ...  
 فصل : إذا توضأت المستحاضة ، ثم انقطع ٤٢٤ - ٤٢٦  
 دمها ...  
 فصل : فإن كانت لها عادة بانقطاع الدم ٤٢٦ ، ٤٢٧  
 زمنا ...  
 ١٠٢- مسألة ؛ ( وأكثر النفاس أربعون يوماً ) ٤٢٧ ، ٤٢٨  
 فصل : فإن زاد دم النفساء على أربعين .. ٤٢٨  
 يوماً ، ...

- ١٠٣- مسألة : ( وليس لأقله حد ، أى وقت رأت الطهر  
 اغتسلت ، وهى طاهر ، ... ) ٤٢٨ - ٤٣٢  
 فصل : وإن ولدت ولم تر دما ، فهى  
 طاهر ... ٤٢٩
- فصل : وإذا طهرت لدون الأربعين  
 اغتسلت ... ٤٢٩ - ٤٣١
- فصل : إذا رأت المرأة الدم بعد وضع  
 شئ ... ٤٣١
- فصل : إذا ولدت المرأة توأمين ، ... ٤٣١ ، ٤٣٢
- فصل : وحكم النفساء حكم الحائض .... ٤٣٢
- ١٠٤- مسألة : ( ومن كانت لها أيام فزادات على ما كانت  
 تعرف ، ... ) ٤٣٢ - ٤٣٦
- فصل : فإن كانت لها عادة ، فرأت الدم أكثر  
 منها ، ... ٤٣٦
- ١٠٥- مسألة : ( ومن كانت لها أيام فرأت الطهر قبل ذلك ،  
 فهى طاهر ، ... ) ٤٣٦ - ٤٤٣
- فصل : واختلف أصحابنا فى مراد  
 الحرقى ، ... بقوله : « فإن عاودها  
 الدم ... »
- فصل فى التلقيح : ومعناه ضم الدم إلى الدم  
 اللذين بينهما طهر ٤٤٠ - ٤٤٣
- ١٠٦- مسألة : ( والحامل لا تحيض ، إلا أن تراه ... ) ٤٤٣ - ٤٤٥
- ١٠٧- مسألة : ( وإذا رأت الدم ولها خمسون سنة ، ... ) ٤٤٥ - ٤٤٨
- فصل : وأقل سن تحيض له المرأة تسع  
 سنين ، ... ٤٤٧ ، ٤٤٨

٤٥٠ فصل : وحكم طهارة المستحاضة حكم

التيمم ، ...

فصل : روى عن أحمد ، رحمه الله ، أنه قال :

لا بأس أن تشرب المرأة ، دواء يقطع

٤٥٠ عنها الحيض ، إذا كان دواء معروفا

آخر الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني ، وأوله :

كتاب الصلاة

والحمد لله حق حمده